

فَزَلَّتْ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ  
١٩٢١ - ٢٠١٢



# فَزَالَتْهُ الْمَوَازِينُ الْعَمَلِيَّةُ

١٩٢١ - ٢٠١٢

## المجلد الثاني

١٩٤٨ - ١٩٦٢

عَدَنَانُ مُحْسِنٍ ضَاهِرٍ

أَمِينُ عَامِ مَجْلِسِ النَوَابِ

© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى، بيروت ٢٠١٣

تنفيذ وإخراج: زهوي ترايدنغ أند سرفيسس

خطوط الغلاف: علي عاصي

التنضيد: سامر ابو حيدر

الطباعة: دار بلال للطباعة والنشر

## فذلكة موازنة العام ١٩٤٨(\*)

### تقرير لجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٤٨

تتقدم اللجنة المالية من مجلسكم الكريم بمشروع الموازنة عن سنة ١٩٤٨ . ولقد حدث تأخير في درس الموازنة نشأ من أن الحكومة أحالت إلى المجلس مشروع القانون القاضي بتحديد موازنة سنة ١٩٤٨ بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٧ ولكنها لم تقدم مشروع الموازنة نفسه إلا في ٢ كانون الأول سنة ١٩٤٧ ، لذلك بذلت اللجنة نشاطاً ملموساً حتى استطاعت أن تفرغ من درس المشروع وتقديمه إلى المجلس قبل نهاية شهر شباط .

إن اللجنة تسجل على الحكومة هذا التأخير وتلفت نظرها إلى الضرر الذي ينجم عن تقديم الموازنة بعد انقضاء المهلة التي حددها الدستور راجية أن لا يتكرر هذا التأخير في المستقبل .

قدرت الحكومة إيرادات سنة ١٩٤٨ بمبلغ ثلاثة وستين مليون ليرة يقابلها المبلغ نفسه كنفقات عن السنة المذكورة .

ولا بد من القول أن السياسة المالية الحكيمة لا تتم بإيجاد توازن بين بابي الإيرادات والنفقات بل يجب أن يقوم هذا التوازن على أساس صحيح من عدل في توزيع الضرائب وحكمة في الإنفاق . ولا جدال في أن الخطة المثلى التي يجب أن تسير عليها كل حكومة رشيدة إنما هي إقامة نظام للضرائب لا تكون إحدى نتائجه تعزيز فئة من المكلفين على حساب فئة أخرى . وأما النفقات فعلى الحكومة أن تبذل جهوداً جبّارة للاقتصاد بغير المنتج منها حتى يصبح بمقدورها تأمين رفاهية الشعب وتحقيق الإصلاح في نواحي الحياة الاجتماعية .

فهل وضعت الحكومة هذه الغاية نصب أعينها في مشروع الموازنة عن السنة الحالية؟ . هذا ما سنجيب عليه في بحثنا لكل من بابي الإيرادات والنفقات .

---

(\*) الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٤٨ ، محضر الجلسة العاشرة في ١٧ شباط سنة ١٩٤٨ .

## أولاً - باب الإيرادات.

لقد مهدت الحكومة للمشروع بفذلكة ذكرت فيها أن البلاد ورثت عن العهد العثماني وعهد الانتداب نظاماً للضرائب قديماً بالياً تضر منه الناس كثيراً في الماضي دون أن يسعى أحد إلى تعديله وهذه الحقيقة التي يسلم بها الجميع كان من شأنها أن تحمل الحكومة على القضاء على ذلك التراث البالي وأن توزع الضرائب بصورة أعـدل مما فعلت. لقد لفت هذا الأمر نظر اللجنة وأجمعت كلمة أعضائها في المناقشات التي أثاروها حول هذا الموضوع الخطير على أن هناك عدم توازن ظاهر بين الضرائب المباشرة التي قدرت بمبلغ ثمانية ملايين وتسعمائة وخمسين ألف ليرة لبنانية وبين الضرائب غير المباشرة المقدرة بمبلغ إثنين وأربعين مليوناً ومائة وستين ألف ليرة. وكانت حجة أعضاء اللجنة أن هذا التوزيع في الضرائب مجحف لا عدل فيه ولا إنصاف. ذلك أن الضرائب غير المباشرة تصيب الفقير والمتوسط أكثر مما تصيب الغني فضلاً عن أن طبقتي الفقراء والمتوسطين تتحملانها أيضاً قسماً وافراً من الضرائب المباشرة. وتضيف اللجنة إلى هذا التعليل أن الدول التي هي أرسخ من لبنان قدماً في التشريع المالي أقامت نظاماً يكفل التوازن بين الضريبتين. يُضاف إلى هذا أنه لا مبرر لبقاء قوانين موروثه عن العهد العثماني لا يتلاءم وجودها مع الرقي الاجتماعي الذي بلغه لبنان.

وهل من المنطق والعدل في شيء أن تتشبث إحدى حكومات القرن العشرين بنظام احتكار الملح الذي يذكّرنا بنظام الـ Gabelle وهو واحد من القوانين التي كان وجودها باعثاً للثورة الإفريقية. وهل مما يبرر وجود هذا النظام أن الدولة تتوخى الربح من ورائه؟. ومتى كان الربح من الفقير شغل الدولة الشاغل؟. ثم أن هناك قوانين هي بنظر الأكثرية الساحقة من أفراد الشعب ألغاز وأحاجي كقانون رسوم الطوابع مثلاً الذي لا يفهمه إلا نفر ضئيل من الموظفين. ألم يحن الأوان لاستبدال هذا القانون بقانون عصري عادل يفهمه الجميع ولا يختلف إثنان على تفسير معنياته؟.

ولعل أشد الضرائب وطأة قانون الرسوم القضائية. هذا القانون الذي ضج الشعب بكافة طبقاته من جور أحكامه وفداحته وإذا كانت الخزينة تستفيد منه بصورة ملموسة فمما لا ريب فيه أن المصلحة العامة تفرض التخفيف من وطأته حتى لا يشعر اللبناني بأن وصوله إلى حقه لا يتم إلا إذا هو دفع له ثمناً فاحشاً. وهناك ضرائب أخرى يجب إلغاؤها كالرسوم على الإعلانات واليا فطات إلخ....

ولرب قائل أن مهمة النائب لا تنحصر بالانتقاد والإرشاد وأن بوسع مجلسكم أن يدخل على

نظام الضرائب الإصلاح الذي تمليه المصلحة العامة. وهذا القول مردود لأن اقتراح مشاريع الضرائب أمر يعود إلى الحكومة أكثر منه إلى النائب. ومرد ذلك إلى أن السلطة الاشتراعية لا يمكنها عملياً أن تحور في نظام الضرائب فتخفف قسماً منها وتزيد القسم الآخر إذ أنها تقلب بهذه الصورة مشروع الموازنة رأساً على عقب وتبعث الشلل في أعمال الدولة على اختلافها.

وما دمنا في معرض البحث بقضية توزيع الضرائب فلا بد من الإشارة إلى أن قانون موازنة سنة ١٩٤٧ (المادة الثانية عشرة) أحدث رسم انتقال على التركات والهبات والوصاية المنقولة على أن يحدد مقدار هذا الرسم وطريقة فرضه بقانون لاحق. ومن المؤسف أن يكون هذا القانون الذي قرره المجلس منذ أكثر من سنة قد بقي بدون تطبيق. ولا يخفى ما في هذا الرسم من حسنات إذ أنه يعود على الخزينة بإيرادات طائلة يمكن للحكومة معه أن تفكر بإلغاء بعض الضرائب غير المباشرة أو تخفيضها. وليس من العدل في شيء أن تتحمل التركات والأموال غير المنقولة وحدها عبء التكاليف وأن تبقى التركات والأموال المنقولة مهما بلغت قيمتها طليقة من كل قيد لا يتناولها أي رسم أو تكليف.

وإن اللجنة تدعو الحكومة بصورة ملحة إلى التقدم بمشروع القانون الذي نصت عليه المادة الثانية عشرة من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ على وجوب فرضه حتى تتمكن الدوائر المختصة من استيفاء ضريبة أقرتها السلطة التشريعية منذ أكثر من عام وليس من مبرر لأن يبقى قرارها حبراً على ورق.

هذه هي خلاصة مناقشات اللجنة حول عدم التوازن الذي لمستته بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. نخلص منها للقول أنه لا عذر للحكومة وقد اعترفت بأن نظام جباية الضرائب لا يتفق مع حاجات العصر ولا مع مبدأ العدالة الاجتماعية في شيء. لا عذر لها في سكوتها عن إدخال إصلاح بل إحداث انقلاب شامل في أسسه.

ولقد أجابت الحكومة على مناقشات اللجنة وتوصياتها بأنها تنبعت إلى ضرورة إصلاح النظام القائم فألغت قسماً لا يستهان به من الرسوم والضرائب غير المباشرة التي تزعم المكلف كالرسوم على القداحات والمكايل والموازين والكبريت وبعض رسوم الأمن العام وهي سائرة في طريق التخفيض والإلغاء حتى النهاية ولكنها لفتت نظر اللجنة إلى أن إقرار ضريبة الدخل من شأنه أن يكفل التوازن والعدل في التوزيع المطلوبين. ذلك أن ضريبة الدخل هي ضريبة عادلة لأنها تصيب المكلف بنسبة أرباحه كما أنها تتناول دخل العقارات المبنية والرواتب والأجور ومعاشات التقاعد ودخل الرساميل المنقولة وأرباح المهن على أنواعها. وتضيف الحكومة إلى ذلك أن الزيادة في

الضرائب المباشرة لا توفر للخزينة أكثر من مليون ليرة ليس لواحدة منها أهمية ضريبة الدخل التي تقوم على أساس عادل وتؤمن للخزينة إيرادات لا يُستهان بها. كما أنها - أي الحكومة - تعتبر أن الضرائب غير المباشرة هي التي تصيب الغني قبل الفقير لأنها تتناول مظاهر الثروة.

وفي اعتقاد اللجنة إن ما تذهب إليه الحكومة من هذه الناحية يتنافى مع ما اتفق عليه علماء الاقتصاد ورجال المال والاختصاصيون في التشريع المالي، إذ لم يقل أحد من هؤلاء أن الضرائب غير المباشرة تتناول الغني قبل الفقير. بل أجمعت الكلمة كما دل الاختيار على أن الضريبة الحقيقية التي تصيب الغني إنما هي الضريبة المباشرة التي تأخذ منه بنسبة ما يملك فعلاً لأنها ضريبة تتناول الثروة رأساً أما الضريبة غير المباشرة فلا يصير استيفاؤها إلا لدى القيام بعمل معين كثيراً ما يلجأ إليه الفقير ومتوسط الحال قبل الغني ولسنا بحاجة إلى إيراد الأدلة تدليلاً على صحة هذه النظرية. . .

الخلاصة أن مناقشات اللجنة بشأن الإيرادات أجمعت على ما يأتي:

أولاً - عن توزيع الضرائب التي تمشت عليه الحكومات حتى اليوم يتنافى مع العدالة الاجتماعية وهو مجحف لا يتلاءم مع روح العصر ويجب بالتالي أن يدخل على النظام المالي القائم انقلاب شامل أساسي يفي بالغرض المقصود.

ثانياً - إن أول ما يجب أن تفكر به الحكومة هو إلغاء بعض الضرائب المرهقة التي تزعج المكلف وهي بطبيعتها مجحفة ولا تتفق مع العصر الذي نعيش فيه والتخفيف من الضرائب وذلك لا يتم إلا إذا عمدت الحكومة إلى الاقتصاد والتوفير في النفقات.

ثالثاً - التخفيف من وطأة بعض الرسوم والضرائب غير المباشرة التي ترهق المكلف ومن شأنها أن تمتص الثروة الفردية شيئاً فشيئاً فضلاً عن أنها تشكل سبباً هاماً لإبقاء مستوى المعيشة على ما هو عليه من الارتفاع والاستعاضة عنها بضرائب مباشرة وتصيب الثروة رأساً إذا لم تتمكن الحكومة من الاستغناء تماماً عنها.

ولا يسع مقرر اللجنة في نهاية البحث بنظام الضرائب. إلا أن ينوّه بنشاط دوائر المالية المختصة والجهود الجبارة التي تبذلها في سبيل استيفاء الضرائب إذ أنها تمكنت من جباية ٩٥ بالمائة منها عن العام الفائت واللجنة تلفت نظر وزارة المالية، بهذه المناسبة إلى ضرورة العناية بجباية ضريبة الدخل وتنظيمها حتى لا يضيع على الخزينة شيء من الواردات التي يجب أن تؤمنها الضريبة المشار إليها.



## ثانياً - باب النفقات.

إن أول ما يلفت النظر في باب النفقات هو أن المبالغ المخصصة بالمشاريع العمرانية يكاد لا يبلغ ثلث مجموع الموازنة بينما خصص الثلثان الباقيان للإنفاق على الموظفين ولغير ذلك من الأمور التي لا تعود على البلاد بفائدة ما. وفي هذا التفاوت بين النفقات المنتجة وبين غير المنتج منها ضرر لا نرى حاجة للإسهاب في بيانه ويكفي الإشارة إلى أن عبء الضرائب كان يبدو خفيفاً على المكلّف اللبناني لو أن ما يتحمّله من رسوم وضرائب مرهقة يساهم في المشاريع العمرانية ويكفل للبلاد التقدم والازدهار. ولكن ما يؤديه المكلّف من ضرائب يبدو فادحاً إذا هو أنفق في غير السبيل الذي يجب أن تعده له كل حكومة حريصة على مصلحة الشعب الذي أقامها أمانة على حقوقه. ولا نأتي بجديد إذا نحن قلنا إن الشكوى الإجماعية من الإسراف في بعض مرافق الدولة لا يزيلها إلا سياسة حكيمية تقوم على الوفرة في النفقات وتخصيص القسم الأوفر منها لتحقيق المشاريع المفيدة للبلاد وإذا سجلنا لحكومات الاستقلال ما قامت به من إصلاح وحققته من عمران وازدهار فإننا نطلب منها أن لا تقف في أول الطريق وان تعمل على بناء الدولة إذا كانت حقاً تريد أن يبقى بناء الوطن قائماً موطد الأركان.

إن تضخم النفقات مبعثه كثرة عدد الموظفين وتزايد مع الأيام تزايداً متواصلاً والإسراف في الإنفاق إسرافاً يبلغ التبذير أحياناً ولعل قضية الموظفين وإصلاح جهاز الدولة أخطر ما يواجه الحكومات من مشاكل لم تبذل الحكومات المتعاقبة أي جهد لإيجاد الحل النهائي لها.

ومع اعترافنا بأن المسؤولية في إبقاء الحالة على ما هي لا تقع على حكومة بعينها فيجب القول أن الوقت قد حان أن تمتد يد الإصلاح إلى نواحي الإدارة على اختلافها وأن يُصار إلى القضاء على ما أورثنا إياه الانتداب من تشابك في الصلاحيات وتعقيد في المعاملات وفوضى في الإدارة وتضخم في الوظائف.

إن عدد الموظفين يفيض عن حاجة الدوائر ومع تسليم الحكومات المتتابة بهذه الحقيقة فقد رأيناها تفتح باب التوظيف على مصراعيه حتى أصبح للبنان جيش هائل من الموظفين يمكن الاستغناء عن قسم وافر منهم دون أن تتأثر الإدارة من جراء ذلك. ثم إن عدم احترام الأنظمة والقوانين المعمول بها في التعيين والترقية كان وما يزال باعثاً للشكوى والانتقاد المريرين. وهذه الفوضى في التعيين والترقية خلقت في نفوس الأكثرية الساحقة من الموظفين عاطفة يأس وتراخي في تأدية الواجب إذ شعرت هذه الأكثرية إن الكفاءة آخر ما يؤهل الموظف لتسليق سلم الترقية وإن الأنظمة المرعية والنصوص القانونية آخر ما تأبه له الحكومات في سياستها التوظيفية.

ويجب القول بصراحة أن الاستقلال لا يكون موّطد الأركان إذا لم تكن الإدارة سليمة من كل فوضى وإذا لم توجد فكرة الدولة في رأس الحاكم عند كل عمل يقوم به . وإذا وجدنا لحكومات الاستقلال بعض العذر في تأخرها عن تحقيق الإصلاح الإداري الشامل بالنظر لمختلف الأزمات التي واجهتها منذ أربعة أعوام حتى اليوم فإننا لن نغفر لها إبقاء الجهاز الإداري على ما هو عليه .

ولقد تساءلت اللجنة المالية عما إذا كان من الحكمة ان تقوم هي بما لم تفعله الحكومات المتعاقبة فتعتمد إلى اختصار الهيكل الحكومي بصورة تخفف عن الخزينة هذه الأعباء التي حملها إياها الماضي فرأت أخيراً أن الإصلاح الحقيقي الشامل لا يمكن أن يأتي وافياً بالغرض إذا لم تقترحه لجنة خاصة تتفرغ لدرس الجهاز الحكومي على ضوء حاجات الإدارة وإمكانيات الخزينة . لذلك ارتأت اللجنة أن تترك الجزء الأوفر من اعتمادات الوظائف على حاله لكي تبقي المجال فسيحاً أمام لجنة تنظيم الملاكات لتحقيق الإصلاح الذي أجمعت الكلمة فسيحاً أمام لجنة تنظيم الملاكات لتحقيق الإصلاح الذي أجمعت الكلمة على ضرورة القيام به بصورة سريعة وحاسمة «وإذا كان للجنة من توصية تقدمها للحكومة فهي أن تقفل باب التوظيف نهائياً وأن تنبه إلى سوء المصير إذا بقيت الحالة على ما هي عليه مما لا حاجة لنا للإسهاب في بيانه وإيضاحه»

ولا بد من القول أن الرغبة التي أبدتها الحكومة بالإقتصاد في النفقات غير المنتجة لا يمكن أن تتحقق في ظل الجهاز الإداري الحاضر . والدليل على ذلك إن ما قصده من توفير لم يتم لها في مشروع الموازنة المعروض على حضراتكم اليوم كما سيأتي بيانه عند بحث المشروع بنداً بنداً .

أما القسم الثاني من النفقات غير المنتجة فلسنا بحاجة لذكره بالتفصيل . ونكتفي بالقول أن بلداً صغيراً كلبنان لا يمكن أن يتحمل طويلاً عبء هذه النفقات التي لا تعود على الشعب بأي فائدة وإذا كانت ظروف الحرب قد مكّنت المكلف وبالتالي سهولة للخزينة سبيل الإنفاق في مختلف الأبواب فيجب أن نذكر أن الحالة الاقتصادية اليوم غيرها بالأمس وأن ميزانية المكلف اللبناني لن تتحمل في الغد ما كان بوسعها ان تتحمله في الأمس القريب . إن البلاد بحاجة ماسة إلى مشاريع عمرانية لا يمكن تحقيقها إذا لم تعتمد الحكومة إلى التوفير والاقتصاد بشكل ملموس . هنالك مشاريع ري من شأنها أن تزيد في الإنتاج الزراعي زيادة تكفل للبنان ما يحتاجه من حبوب أو الجزء الأوفر مما يحتاجه وهنالك حاجات للشعب لم تتمكن الحكومة من تليتها حتى اليوم لأن باب النفقات غير المجدية لا يزال مع الأسف الشديد مفتوحاً على مصراعيه .

على أنه يجب القول أن حكومات الاستقلال المتعاقبة لم تقف مكتوفة اليدين في ميدان النشاط العمراني مما يجب تسجيله لها للتدليل على أهلية الأمة اللبنانية لأن تتبوأ مركزها السامي بين الأمم

المستقلة لقد تمكّنت الحكومات المومئ إليها - بالرغم مما قام في طريقها من عراقيل - من أن تقوم بأعمال جبّارة لا يمكن نكرانها، ورد ذكرها في الفذلكة التي مهدت بها لمشروع الموازنة مما لا حاجة لتكراره .

وفيما نطلب إلى مجلسكم الكريم التصديق على مشروع الموازنة كما عدّله اللجنة، نرجو أن تسير الحكومة الحاضرة وكل حكومة تعقبها على سياسة مالية رشيدة هي وحدها كفيلة بأن تحفظ للبنان العزيز ما هو أهل له من عزة وسيادة واستقلال .

بيروت في ١٧ شباط سنة ١٩٤٨ .

مقرر اللجنة المالية العام

بهيح تقي الدين



## فذلكة موازنة العام ١٩٤٩

### بيان وزير المالية عن مشروع موازنة سنة ١٩٤٩(\*)

أيها السادة،

اثأر بعض الخطباء موضوع التأخير في إعداد الموازنة فقالوا ان في عدم تقديمها إلى المجلس خلال شهر تشرين الأول مخالفة دستورية .

فليسبح لي حضرات الزملاء أن أقول لهم أنه ليس في الأمر اية مخالفة دستورية . فإن المادة ٨٣ من الدستور تنص على ما يلي :

«كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنداً بنداً» .

فأين الالتزام في هذه المادة أيها السادة؟

فلو كان ثمة الزام لما جاءت المادة ٨٦ من الدستور ونصت على ما يلي :

«إذا لم يبت مجلس النواب نهائياً في شأن مشروع الموازنة قبل الانتهاء من العقد المعين لدرسه فرئيس الجمهورية يدعو المجلس فوراً لدورة استثنائية تستمر لغاية كانون الثاني لمتابعة درس الموازنة . وإذا انقضت الدورة الاستثنائية هذه ولم يبت نهائياً في مشروع الموازنة فلرئيس الجمهورية أن يضع مرسوماً بموافقة مجلس الوزراء يجعل بموجبه المشروع المذكور بالشكل الذي تقدم به إلى المجلس مرعياً ومعمولاً به . على أنه لا يجوز لرئيس الجمهورية ان يستعمل هذا الحق إلا إذا كان مشروع الموازنة قد طرح على المجلس قبل بداية عقده بخمسة عشر يوماً على الأقل . على أنه في مدة الدورة الاستثنائية المذكورة تجبى الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح بها من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط منها من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقات شهر كانون الثاني من السنة الجديدة على القاعدة «الاثني عشرية» .

---

(\*) القى في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ ١٤ شباط سنة ١٩٤٩ رداً على بعض الخطباء .

انني اسلم مع حضرات الزملاء انه كان من الأوفق ان يقدم مشروع الموازنة إلى المجلس خلال النصف الثاني من شهر تشرين الأول، ولكن لا يجب أن يسهى عن البال ان الحكومة الحالية استلمت مقاليد الحكم في آخر تموز سنة ١٩٤٨ وانها وجدت نفسها أمام حالة تستوجب نفقات لا قدرة للموازنة على تحملها، وهذا ما جعلها تقضي وقتاً طويلاً في عصر أرقام الموازنة وإقامة التوازن فيها.

## قطع الحساب

وتطرق بعض الخطباء إلى موضوع قطع الحساب، فقالوا ان في عدم تقديمه إلى المجلس مع مشروع الموازنة مخالفة دستورية أخرى، ولكن لو رجعنا إلى المادة ٨٧ من الدستور لوجدناها تنص على ما يلي:

«ان حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلس ليوافق عليها قبل نشر موازنة السنة الثانية التي تلي تلك السنة».

فأين المخالفة الدستورية أيها السادة؟ وهل في نص هذه المادة ما يوجب على الحكومة تقديم قطع حساب إلى المجلس مع مشروع الموازنة، او ما يمنع المجلس من الشروع في درس الموازنة والتصديق عليها قبل ان تحيل إليه الحكومة قطع الحساب؟.

لقد كان من السهل على الحكومة ان تنظم قطع حساب سنة ١٩٤٧ فور ختام الدورة المالية. ولكن هناك اعتمادات إضافية عن السنة المذكورة لم يصدر القانون القاضي بفتحها إلا بتاريخ ١٠ أيلول سنة ١٩٤٨، الأمر الذي أوجب تمديد المدة المتممة.

وعلى كل حال فان قطع حساب سنة ١٩٤٧ قد أنجز وأرسلته الحكومة إلى المجلس وربما كان الآن بين أيديكم، وسيتسنى لكم ان تطلعوا عليه وتدرسوه قبل ان تبتوا في مشروع الموازنة بصورة نهائية.

## الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة

وأثار بعض الخطباء موضوع الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من الناحية المدنية. فأنا لا أريد أن أتوسع في هذا الموضوع الذي اشبعه علماء التشريع المالي بحثاً وتمحيصاً. ولكني لا أرى بداً - وقد أعتاد حضرات النواب أن يتطرقوا إليه كل سنة بمناسبة درس الموازنة - من أن أقول ولو كلمة موجزة فيه.

لقد أجمع علماء التشريع المالي على تعريف الضرائب كما يلي:

فالضرائب المباشرة هي التي تصيب ثروة المكلف أو دخله، وأما الضرائب غير المباشرة فهي تفرض بمناسبة عمل يقوم به المكلف، أو أذنأ بعمل يستحصل عليه من الدولة، أو خدمة تقدمها له الدولة.

ولكن هؤلاء العلماء يختلفون في حكمهم على هذا النوع من الضرائب أو ذاك، فإن فريقاً منهم يقول بالاستغناء عن الضرائب غير المباشرة إلى أقصى حد مستطاع، في حين أن فريقاً آخر يقول بالعكس. وكان الرأي السائد حتى الآن أن الدولة يجب ان تعتمد في موازنتها على الضرائب المباشرة قبل كل شيء.

ولكن رأياً جديداً برز في عالم ما بعد الحرب، وهو أن الضرائب غير المباشرة أفضل بكثير من اخواتها المباشرة، وقد رأينا بعض الحكومات تأخذ أخيراً بهذا الرأي فتقلب نظام الضرائب فيها رأساً على عقب.

فما هو نظام الضرائب الأمثل؟ هذا سؤال يصعب جداً الجواب عليه. فلكل نوع من أنواع الضرائب حسناته وسيئاته. والمقياس الوحيد للترجيح بين ضريبة وضريبة هو درجة استئقال المكلف لها. أما النظريات فلنتركها جانباً، خصوصاً وان لكل فريق نظريته الخاصة في هذا الموضوع.

ومهما يكن من أمر فليقل لنا حضرات الخطباء كيف تستطيع الحكومة ان توجد النسبة التي يطلبونها بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة. فقد سبق القول ان الضرائب المباشرة تصيب ثروة المكلف ودخله. وقد سعت الحكومات التي تعاقبت على مقاعد الحكم منذ سنة ١٩٤٣ إلى إصلاح نظام الضرائب اللبناني، فأحدثت ضريبة على الدخل حلت محل ضريبة التمتع القديمة البالية، ووضعت مشروع ضريبة على الأراضي لا يزال قيد النظر في مجلس النواب منذ سنة ١٩٤٥. وها أن مشروع قانون الموازنة يحتوي على أحكام جديدة تتعلق بالرسم على التركات والهبات والوصايا.

أما مصادر الدخل فهي التالية:

١ - مداخيل الرساميل، أي مداخيل العقارات المبنية وغير المبنية ومداخيل الأموال المنقولة.

٢ - مداخيل العمل، أي مداخيل الرواتب والأجور.

٣ - مداخيل العمل والرأسمال معاً، أي مداخيل المهن الصناعية والتجارية وغير التجارية.

فمن أين تأتيكم الحكومة بضرائب مباشرة أخرى تستعين بها على التخفيف من وطأة الضرائب غير المباشرة؟ وما ذنب الحكومة إذا كان جهاز الدولة في بلد مستقل صغير كلبنان يتطلب نفقات لا تكفي لتغطيتها الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها؟.

## زيادة الضرائب وتخفيفها

وقد اثار بعض الخطباء موضوع الزيادات التي اقترحت الحكومة إدخالها على بعض الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وانني ليسرني أن أقول لحضرات النواب ان الحكومة ليست بأقل غيرة منهم على المكلفين، وخصوصاً على الصغار منهم. وهي مستعدة لبذل كل ما في وسعها في سبيل التخفيف عنهم، بشرط أن يكون ثمة تعادل بين النفقات والواردات. لذلك فانني لن أبحث هذا الموضوع إلا بعد أن يكون المجلس الكريم قد فرغ من درس موازنة النفقات. غير انني لا أريد أن أنتقل إلى موضوع آخر قبل ان ابين لحضرتكم حقيقة الخطة التي اتبعتها الحكومة في هذا الصدد.

## ضريبة الأملاك المبنية

ان الحكومة قد درست هذا الموضوع بغية التخفيف عن صغار المكلفين، فوجدت نفسها أمام حلين يمكن اعتمادهما. فأما أن تخفض الضريبة على العقارات القديمة التي لا يسمح القانون برفع بدلات إيجارها إلى أكثر من حد معين، وتزيدها على العقارات الجديدة التي يؤجرها أصحابها على هواهم. وأما أن تضع للضريبة معدلات تكون أقل من المعدلات الحالية لصغار المالكين ثم تتصاعد بتصاعد واردات المالك، مع إعفاء المالكين الذين لا تتجاوز وارداتهم حداً معيناً.

وبما أن هناك صعوبات عديدة مادية وفنية حالت دون اعتماد أحد هذين الحلين في العام الحالي فقد أرجأت الحكومة البت في الموضوع إلى ان تنجز الدروس التي تقوم بها في هذا الصدد. وبوسعي أن أؤكد ان رائدنا من هذه الدروس هو تخفيض الضريبة عن صغار المالكين.

## ضريبة الأملاك غير المبنية

لقد سبق القول أن الحكومة وضعت مشروعاً جديداً لضريبة الأراضي تختلف تمام الاختلاف عن الضريبة الحالية التي ورثناها من العهود البائدة. ولهذه الضريبة الجديدة محاسن كثيرة فصلت في الفذلكة الملحقة بالمشروع. ومن أهم محاسنها انها مبنية على أساس صريح وانها موزعة بين المكلفين توزيعاً عادلاً، فضلاً عن أنها ستكون أداة توجيه اقتصادي، أناشد مجلسكم الكريم أن يسرع في درس هذا المشروع، لأنه لا يجوز أن تصيب الضريبة أصحاب العقارات المبنية وأصحاب المداخل الأخرى، بينما الكثيرون من أصحاب الأراضي لا يدفعون شيئاً أو يدفعون ضريبة لا تتناسب والأرباح التي يجنونها.

## ضريبة الدخل

لقد بينت الحكومة في الفذلكة الأسباب التي حدت بها إلى زيادة بعض معدلات ضريبة



الدخل، وبينت أيضاً أنها برفعها مقدار الأرباح المعفى من الضريبة أرادت ان ترحم صغار المكلفين وعددهم يزيد على عشرين ألفاً من العمال والمستخدمين وأصحاب المهن الصغيرة التي لا تدر ربحاً يذكر.

وقد أثار الزميل المحترم كمال بك جنبلاط قضايا أخرى تتعلق بضريبة الدخل فقال انه لا داعي لتعويد الناس على ضريبة الدخل، بل المهم تطبيق القانون بصرامة، والتشديد في التدقيق والمراقبة منعاً للتلاعب والغش، والاستعانة بقرائن أخرى كالجمارك ودوائر الاقتصاد بدلاً من الاكتفاء بقيود المكلفين، والحوؤل دون سيطرة السياسة على الموظفين المناط بهم أمر فرض الضريبة كما أنه يجب التفكير بفرض ضريبة على مجموع الدخل الخ.

فليسمح لي الزميل المحترم ان أبين لحضرته الحقائق التالية:

أولاً - ان المقصود من تعويد الناس على ضريبة الدخل هو تعويدهم على مسك قيود منتظمة وتقديم تصاريح صادقة.

أما الصرامة والشدة فلا أدل عليهما مما اتم به قانون ضريبة الدخل من أحكام حازمة تفرض على المكلفين المتمردين عقوبات مالية وجزائية رادعة لم تتردد وزارة المالية في تطبيقها عند الحاجة.

ثانياً - ان الحكومة قد أتخذت جميع الاحتياطات اللازمة لجعل الموظفين المناط بهم أمر فرض الضريبة بعيدين عن المؤثرات السياسية، وقد حظرت على جميع موظفيها على اختلاف رتبهم التدخل في شؤون الضريبة تحت طائلة العقوبات التأديبية، وحصرت حق النظر فيها بالدائرة المختصة التي حشدت فيها نخبة من الموظفين جرى اختيارهم عن المباراة.

ثالثاً - لقد احتاطت الحكومة أيضاً لاكتشاف ما يمكن ان تحتويه سجلات المكلفين من التلاعب والغش، فاتفقت مع المجلس الأعلى للمصالح المشتركة على تزويد الدائرة المختصة بحركتي التصدير والاستيراد في لبنان، وعممت على جميع مصالح الدولة وجوب موآزرتها ومدها بالمعلومات الضرورية التي تساعد على فرض الضريبة.

ومن جهة ثانية، فإن الدائرة المختصة قد تداركت الأمر بتوجيه عنايتها إلى جمع ما يمكن الحصول عليه من معلومات تدل على مدى نشاط المكلفين الاقتصادي ومراكزهم المالية حتى كادت تقديراتها تطابق الحقيقة.

وليس أحب إلي من إثبات ذلك ببيان أسماء المكلفين الذين فضح التدقيق محاولاتهم والمبالغ الباهظة التي كلفوا بها، لولا تقيدي بسر المهنة.

على أن هذه التدابير كلها لا تعني القضاء على تلاعب المكلفين في قيودهم، إذ أن الغش ومحاولة الافلات من الضريبة طبيعة في نفوس البعض ولكنني استطيع التأكيد بأنهما أصبحا أقل منهما في أي بلد غير لبنان.

ولكم في الاحصاءات التالية أكبر برهان على مدى نجاح الجهود التي بذلتها الحكومة في هذا المضمار.

ففي لبنان ٦٣٠٠٠ مكلف (ما عدا موظفي الدولة والهيئات العامة) منهم ٣٤٠٠٠ مكلف لا تتجاوز أرباحهم التنزيل المعفى من الضريبة و٢٩٠٠٠ مكلف بلغت الضريبة المحققة عليهم:

|                                |           |      |
|--------------------------------|-----------|------|
| خلال سنة ١٩٤٦                  | ٤ ٧٠٠ ٠٠٠ | ليرة |
| وفي سنة ١٩٤٧                   | ٧ ٢٧٣ ٠٠٠ | ليرة |
| وفي سنة ١٩٤٨                   | ٩ ٥٤٣ ٠٠٠ | ليرة |
| في سنة ١٩٤٦ وكانت نسبة التحصيل | ٩٨,٠٥     | ليرة |
| في سنة ١٩٤٧                    | ٩٩,٩٢     | ليرة |
| في سنة ١٩٤٨                    | ٩٩,٨٣     | ليرة |

فتلاحظون أن الضريبة قد بلغت في سنة ١٩٤٨ أكثر من ضعفها في سنة ١٩٤٦ على الرغم من هبوط نسبة الأرباح، بينما لا تزال ضريبة الدخل في بعض البلدان التي سبقتنا إلى إقرارها في طور التجارب.

رابعاً - ولا بد من القول بأن الحكومة فكرت بمشروع الضريبة على الدخل العام، ولكنها رأت أن تطبيقها سابق لأوانه إذ انه يحتاج إلى نضج اجتماعي تام. ومع ذلك فهي لا ترى أن ثمة فرقاً كبيراً بين هذه الضريبة والضرائب النوعية التي يطبقها لبنان، فإن بعض الدول قد اعتمد قاعدة الضريبة على الدخل العام في الظاهر وقاعدة الضرائب النوعية في الواقع. وهناك دول تجبي فيها ضريبة على الدخل الإجمالي بالإضافة إلى الضرائب النوعية على أن النتيجة تكاد تكون واحدة في معظم البلدان: أي إعفاء في الأساس لحد الكفاف، ثم ضرائب نوعية، ثم ضريبة إضافية على الدخل العام.

واني أذكر حضرة الزميل بتقرير اللجنة المالية البرلمانية عن مشروع ضريبة الدخل. فقد جاء فيه ما يلي:

«ان اللجنة عمدت إلى تجزئة الضريبة لأنه يتاح بذلك للمشرع وضع معدلات مختلفة على

شتى المداخيل إذ انه ليس من العدل ان تفرض الضريبة على إيراد الثروة وكسب التجارة ودخل المهنة الحرة على معدل واحد، نظراً للفرق الشاسع بين الجهود التي يبذلها كل مكلف للحصول على الربح.

كما ان اللجنة رأت ألا تأخذ بمبدأ الضريبة على الدخل الإجمالي لأنها كانت تميل إلى جعل هذه الضريبة خفيفة الوطأة في عهدها الأول لا ينفر منها المكلفون فيعمدون إلى خلق العراقيل في وجه الإدارات المختصة بالفرض والجباية».

وعلى الرغم من أن لبنان حديث العهد بتطبيق ضريبة الدخل فإننا نأمل ان يتاح للحكومة في وقت قريب أن تعدل النظام الحالي تعديلاً يتناسب وتطور الحالة.

وقبل أن أختم كلمتي في هذا الصدد أود أن أشيد بالجهود الكبيرة التي بذلها موظفو وزارة المالية في سبيل تنظيم شؤون ضريبة الدخل.

### رسم السيارات الخاصة

وقد أعترض البعض على رسم السيارات الخاصة وقالوا ان السيارة أصبحت أداة من أدوات العمل الضرورية وانني أود لفت النظر إلى أن الحكومة لم تقترح زيادة هذا الرسم على الإطلاق. وإذا كانت التقديرات قد زادت فلأن عدد السيارات قد زاد.

وليسمح لي حضرات الزملاء أن أقول لهم انني أخالفهم الرأي في هذا الموضوع. فإن السيارات - وان كانت ضرورية - إلا انها أصبحت تزيد كثيراً عن حاجات البلاد، وهي تستنزف الثروة العامة. ومن الواجب الحد من استيرادها ومن اقتنائها أيضاً.

### رسوم المواد الملتهبة

وقد اعترض بعض الزملاء على زيادة الرسم على المواد الملتهبة وقال ان إقرار الزيادة بمرسوم أمر مخالف للدستور. وقد سهى عن البال ان قانون ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ قد جاز للحكومة أن تقرر بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء:

أولاً - تعديل الرسمين المالي والبلدي عن البنزين على ان لا يتجاوز حدهما الأعلى ٢٠ غرشاً لبنانية عن اللتر الواحد.

ثانياً - تعديل الرسمين المالي والبلدي عن البترول على ان لا يتجاوز حدهما الأعلى ٨ غروش لبنانية عن اللتر الواحد. وقد استعملت الحكومة الحق الذي أعطاها إياه هذا القانون.

هذا وانني لا أجد أي مجال للمقارنة بين أسعار المواد الملتهبة في لبنان وبينها في بعض البلدان الأخرى. فإن لكل بلد طريقته الخاصة في فرض الضرائب والرسوم. وإذا كان لبنان يفرض على هذه المواد رسوماً أعلى من التي تفرضها دول أخرى فهذا شأنه. كذلك إذا كانت ثمة دول تفرض على المداخيل ضرائب أعلى من التي يفرضها لبنان فهذا شأنها أيضاً.

### سعر الملح

أما سعر الملح الذي تطرق إليه بعض الخطباء. فقد خفض تبعاً على الصورة التالية:

من ٢٥ إلى ٢٠ غرشاً اعتباراً من ٢٠ آذار سنة ١٩٤٧ ي مجال

من ٢٠ إلى ١٢ غرشاً اعتباراً من أول تموز سنة ١٩٤٨

أي ان نسبة التخفيض بلغت ٥٢ بالمئة.

### واردات المصالح المشتركة

وقد لام بعض الخطباء الحكومة لأنها اعتادت ان تقدر حصة لبنان من واردات المصالح المشتركة بأقل من حقيقتها. ولكن ما هو مجال اللوم في هذه القضية؟ أن ما قبضه لبنان من هذه الحصة في السنوات الثلاث الأخيرة قد بلغ:

٢٠,٠٠٠,٠٠٠ ليرة في سنة ١٩٤٦

٢٧,٦٦٢,٠٠٠ ليرة في سنة ١٩٤٧

٢٦,٠٠٠,٠٠٠ ليرة في سنة ١٩٤٨

٧٣,٦٦٢,٠٠٠ المجموع

ولكن الحكومة لم تشأ ان تستعمل كل هذه المبالغ في الموازنات العادية، بل شاءت ان تحتفظ بقسم منها لتمويل المشاريع الإنشائية التي أقرها المجلس والتي بلغت اعتماداتها:

١٥,٤٨٥,٦٥٠ ليرة في المشروع الأول

١٩,٦٠٠,٠٠٠ ليرة في المشروع الثاني

٢٧,٥٠٠,٠٠٠ ليرة في المشروع الثالث

٦٢,٥٨٥,٦٥٠ المجموع

فكيف كان بإمكان الحكومة ان تمول هذه المشاريع فيما لو استعملت كل واردات المصالح المشتركة في الموازنات العادية؟ .

ولنأخذ سنة ١٩٤٨ مثلاً التي قدرت فيها واردات المصالح المشتركة بمبلغ ١٧ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة. فلو قدرت بأكثر من ذلك لما كان باستطاعة الحكومة ان تغطي النفقات التي استجدت خلال السنة التي بلغت:

٣,٥٠٠,٠٠٠ ليرة لمؤتمر الأونيسكو

٤,٢٠٠,٠٠٠ لتغطية الاعتمادات الإضافية التي استلزمتهما الحالة الأخيرة

٧,٧٠٠,٠٠٠ المجموع

وإذا كنا قد قدرنا واردات المصالح المشتركة في مشروع موازنة سنة ١٩٤٩ بستة عشر مليون ليرة فثلاثة أسباب هي:

أولاً - رغبة الحكومة في ان تتمكن خلال السنة من مجابهة الطوارئ.

ثانياً - التدني المنتظر في واردات الجمارك. فقد أرسل إلينا رئيس الهيئة اللبنانية في المجلس الأعلى للمصالح المشتركة كتاباً في هذا الصدد يقول فيه: «أتشرف بإفادتكم ان واردات الجمارك خلال هذين الشهرين الأخيرتين قد «تدنت بالنسبة لواردات الشهرين المماثلين من السنة ١٩٤٧ الماضية. لذلك رأيت ان اطلع مقامكم على الأمر لكي تتمكنوا من اتخاذ التدبير الذي ترونه ملائماً فيما يختص بتقديرات الواردات في ميزانية سنة ١٩٤٩ المقبلة.

«لقد قدرت واردات الجمارك لسنة ١٩٤٨ بمبلغ ٦١ ٣٣٢ ٠٠٠ ليرة تحقق منها خلال العشرة أشهر الأولى ٩٨٠ ٣١٨ ٥٢ ليرة بينما بلغت واردات سنة ١٩٤٧ خلال الفترة نفسها ٨٠١ ١٤٨ ٥٥ ليرة فيكون النقص الملاحظ بين الرقمين ٨٢١ ٧٢٩ ٢ ليرة.

وزيادة في الإيضاح اعلم مقامكم ان واردات شهر أيلول سنة ١٩٤٧ «بلغت ١٦٧ ٤٨٠ ٦ ليرة في حين انها لم تبلغ سوى ٧٠٠ ٠٠٠ ٤ ليرة في أيلول سنة ١٩٤٨ وواردات شهر تشرين الأول سنة ١٩٤٧ بلغت ٦٤١ ٠٢٦ ٥ ليرة وفي تشرين الأول سنة ١٩٤٨ بلغت ٨٠٠ ٠٠٠ ٤ ليرة».

ثالثاً - ان الحكومة سترسل لكم عما قريب مشروع موازنة السياحة والاصطياف عن سنة ١٩٤٩ وستغطي نفقاته من واردات المصالح المشتركة.

## ضريبة فلسطين

ولا بد لي من كلمة أقولها في صدد ضريبة فلسطين. فقد طالب حضرة الزميل الكريم الأستاذ

لحدود بإلغائها نظراً لزوال الظروف الاستثنائية التي أوجبت إحداثها. وانني أضع تحت أنظاركم حساب هذه الضريبة:

#### ليرة لبنانية

|                         |                  |
|-------------------------|------------------|
| الواردات لغاية ٣١/١٢/٤٨ | ٢,٩٦٦,٠٧٥        |
| المنتظرة خلال سنة ١٩٤٩  | ٤,٠٠٠,٠٠٠        |
| <b>المجموع</b>          | <b>٦,٩٦٦,٠٧٥</b> |

وقد صرف حتى الآن من أصل ريع الضريبة الحاصل والمنتظر حصوله حتى آخر سنة ١٩٤٩

#### ليرة لبنانية

|                          |                  |
|--------------------------|------------------|
| ليرة في سبيل الجيش       | ١,٣٦٠,٠٠٠        |
| ليرة في سبيل الدرك       | ١,٩٢٧,٤٤٨        |
| ليرة في سبيل الأمن العام | ٤٣,٠٨١           |
| ليرة في سبيل اللاجئين    | ٣,٢٣٣,٣٣٧        |
| <b>المجموع</b>           | <b>٦,٥٦٣,٨٦٦</b> |

وهناك مبلغ ١,٥٩٨,٩٥٢ ليرة هو دين لوزارة الاقتصاد على الخزينة ثمناً لإعاشة اللاجئين. وأود أن أصرح في هذه المناسبة ان المنظمات الدولية لم تستلم جميع شؤون اللاجئين. فإن الحكومة اللبنانية مضطرة إلى الاهتمام ببعض هذه الشؤون وسيكلفها الأمر لا أقل من ثلاثمئة ألف ليرة شهرياً، أي ٣,٦٠٠,٠٠٠ ليرة في السنة. وسيكون العجز في ضريبة فلسطين في آخر السنة ٤,٨٠٠,٠٠٠ ليرة. فكيف يغطي هذا العجز إذا ألغيت الضريبة منذ الآن، وإذا استعملت كل واردات المصالح المشتركة في الموازنة العادية؟

### تقديرات الواردات

ويقول الأستاذ لحدود أن الحكومة قد زادت تقديرات الضرائب المباشرة في مشروع الموازنة لكي تدلل على أن نسبة هذه الضرائب آخذة في الارتفاع وليسمح لي الزميل الكريم أن أعطيه بعض الأرقام.

بلغت واردات الضرائب المباشرة في سنة ١٩٤٧

| ليرة لبنانية      |                            |
|-------------------|----------------------------|
| ١,٧٩٢,٦٢٣         | ضريبة الملاك المبنية       |
| ٦٨٢,٢٨٤           | ضريبة الأراضي              |
| ٨,٨١٦,٧٦٧         | ضريبة الدخل                |
| ٥٤٧,٥٩٧           | الأغنام                    |
| ١٧٤,٨٣٦           | الأجهزة اللاسلكية          |
| ٣٤٢,٥١٣           | الرسوم على السيارات الخاصة |
| ٣٣,٦٢٣            | رسوم الأجر                 |
| <u>١٢,٤٧٠,٢٤٣</u> | المجموع                    |

فلو أخذنا بعين الاعتبار الزيادات التي تقترح الحكومة إدخالها على الضرائب المباشرة وإمكان تدني الأرباح في سنة ١٩٤٩ لسلم معي الزميل الكريم ان تقديرات الضرائب المباشرة في مشروع الموازنة صحيحة.

### اقتراح تخفيض الضرائب

ويقترح الأستاذ لحد إلغاء الزيادة في بعض الضرائب وتخفيض البعض الآخر. فإذا سلمنا بهذا الاقتراح بلغ النقص في الواردات ما يلي:

| ليرة لبنانية      |                                                                                          |
|-------------------|------------------------------------------------------------------------------------------|
| ١,٢٥٠,٠٠٠         | ضريبة الأملاك المبنية (المقترح تخفيض معدلها الى ٥ بالمئة)                                |
| ٧٠٠,٠٠٠           | ضريبة الأملاك غير المبنية                                                                |
| ١٧٥,٠٠٠           | الرسم على الجهازات اللاسلكية                                                             |
| ٤٠٠,٠٠٠           | رسم الطوابع                                                                              |
| ٣,٥٠٠,٠٠٠         | رسوم المواد الملتهبة                                                                     |
| ٣٥٠,٠٠٠           | الترابة                                                                                  |
| ٥,٠٠٠,٠٠٠         | على الأقل في المصالح المشتركة (إذا سلمنا بان الأستاذ لحد يقترح تخفيضها بنسبة ٢٥ بالمئة). |
| ٢,٥٠٠,٠٠٠         | رسوم التبغ والتبناك (إذا سلمنا بالشئ نفسه).                                              |
| <u>١٣,٨٧٥,٠٠٠</u> | المجموع                                                                                  |

وانني اکتفي الآن بإيراد هذا الرقم بدون ان أناقش الزميل الکریم فيه إذ سبق لي القول انني لن أعالج قضية الواردات قبل ان ينتهي المجلس من البت في موازنة النفقات.

وانني اغتنم هذه الفرصة لأعلن مرة أخرى أن الحكومة مستعدة للتعاون مع حضرات النواب في سبيل تخفيف الأعباء عن المكلف اللبناني. فالحكومة منبثقة من هذا المجلس وكلاهما منبثقان من الشعب.

### النفقات

ولنتقل الان إلى موازنة النفقات، فقد كنت قبل ان أتولى المالية أسائل نفسي كيف تنفق الدولة أموالها. أما الآن فدعوني أوضح هذه النقطة.

لقد وزع الأستاذ لحدود نفقات الدولة على الطريقة التي ارتأها. فلأوزعها أنا على طريقتي وربما كانت أقرب إلى الحقيقة.

### الموظفون

إذا استثنينا عدد أفراد الجيش فإن مجموع عدد الموظفين يبلغ ٨٨٠٨ / موظفين يتوزعون كما يلي:

|      |                                          |
|------|------------------------------------------|
| ١٤   | رئاسة الجمهورية                          |
| ٢٧   | مجلس النواب                              |
| ٢٦   | رئاسة مجلس الوزراء                       |
| ٧٢٤  | وزارة المالية                            |
| ٢٢٧  | وزارة الداخلية (الإدارة والدعاية والنشر) |
| ٢١٠٠ | الدرك                                    |
| ٦٣٥  | الشرطة                                   |
| ٢٠٠  | الأمن العام                              |
| ١٥٧  | وزارة الخارجية والمغتربين                |
| ٦٠٤  | وزارة العدلية                            |
| ٣٩٣  | وزارة الأشغال العامة                     |
| ٢٢٤٧ | وزارة التربية الوطنية                    |



|             |                            |
|-------------|----------------------------|
| ١١٧         | وزارة الاقتصاد الوطني      |
| ٣٠١         | وزارة الزراعة              |
| ٦٠٥         | وزارة البريد والبرق        |
| ١٢          | وزارة الدفاع الوطني        |
| ٤١٩         | وزارة الصحة والإسعاف العام |
| <u>٨٨٠٨</u> |                            |

ونلاحظ ما يلي :

|             |                                                                |
|-------------|----------------------------------------------------------------|
| ٢٩٣٥        | ١ - ان عدد قوات الأمن                                          |
| ٢٠٧٤        | ٢ - ان عدد أفراد الهيئة التعليمية والحجاب والخدمة الملحقين بها |
|             | ٣ - ان عدد الأطباء والموظفين والممرضين والخدم                  |
| ٣٨٩         | في المستوصفات والمستشفيات والمفرزات الصحية                     |
| <u>٥٣٩٨</u> |                                                                |

فيكون عدد الموظفين في سائر الوزارات والمصالح ٣٤١٠ موظفين .

أما نسبة الرواتب فهي كما يلي :

النسبة المئوية      ليرة لبنانية

|           |                                                 |
|-----------|-------------------------------------------------|
|           | موظفو الدولة (بدون موظفي المحاكم ومعاهد التعليم |
| ١٠,١٨     | والمؤسسات الصحية ورجال الأمن الداخلي والجيش)    |
| ٧ ٣٨٩ ٠٤٤ | الموظفون كافة بما فيهم الموظفون المذكورون أعلاه |
| ٣٢,٧٢     | ماعداد الجيش ٢٣ ٧٥٨ ١٧٠                         |

وإذا كنت قد استثيت الجيش فلأن الجنود لا يتقاضون أي راتب أو يتقاضون راتباً ضئيلاً جداً في البلاد التي توجد فيها خدمة إجبارية . أما في بلادنا فإن جميع الجنود من المتطوعين الذين يتقاضون راتباً . لذلك فلا مجال للمقارنة بين الحالة في بلادنا والحالة في البلاد الأخرى .

أنا لا أنكر أنه يمكن تخفيض عدد الموظفين . ولكن هذا التخفيض لن يكون بالقدر الذي يتصوره البعض كما أنه لا يجوز أن يتم دفعة واحدة . وتعتقد الحكومة انه لا يمكن معالجة هذه

القضية إلا على أساس مشروع قانون الموظفين الموجود بين أيديكم ومشروع الملاكات الذي أحيل إليكم.

## كيف نوزع النفقات

وإذا أخذنا بعين الاعتبار أنه لا يمكن المحافظة على الأمن بدون درك وشرطة، وأنه لا يمكن نشر العلم وفتح المدارس بدون معلمين، وأنه لا يمكن إدارة المستشفيات والمستوصفات بدون أطباء وممرضين، وأنه لا يمكن قيام محاكم في البلاد بدون قضاة ومساعدين قضائيين، أمكننا توزيع نفقات الدولة على الأساس التالي:

| نوع النفقات                                        | النسبة المئوية |
|----------------------------------------------------|----------------|
| السلطات العامة                                     | ٠,٩٠           |
| المحاكم المدنية                                    | ٢,٩٦           |
| نفقات اجتماعية (سجون، تربية، صحة، واسعاف عام)      | ١٤,٢٠          |
| الأمن                                              | ١٢,٨١          |
| الدفاع الوطني                                      | ٢٣,٢٢          |
| نفقات استثمار (بريد وبرق، ملح، جريدة رسمية)        | ٣,٥٠           |
| أشغال عمرانية (طرق، مباني، مياه، أشغال زراعية)     | ١٨,٨٧          |
| العاديات والفنون الجميلة                           | ٠,٥٨           |
| إعانات، منح إعاشة للطلاب، منح مدرسية               |                |
| إعانات لجمعيات ومؤسسات عامة                        | ١,٤٠           |
| نفقات سرية ونفقات تمثيل وتشريفات في الداخل والخارج | ٠,٨١           |
| الدعاية والنشر                                     | ٠,٧٨           |
| المؤسسات والمؤتمرات الدولية                        | ٠,٥٨           |
| الموظفون الباقون                                   | ١٠,١٨          |
| لوازم ونفقات إدارية                                | ٣,٨٠           |
| التقاعد وتعويضات الصرف                             | ٣,٧٢           |
| اعتماد إجمالي للترقيات                             | ١,٠٤           |
| احتياطي لنفقات غير منتظرة                          | ١,٠٣           |

ومن هذا يتبين ان أموال الدولة لا تنفق على الموظفين فحسب، بل انها تنفق في أبوابها وعلى وجه صحيح. ثم أنه يجب أن لا يغرب عن البال عندما نتحدث عن المشاريع في الموازنة العادية ان هناك موازنة استثنائية للمشاريع الإنشائية بلغ مجموعها كما تقدم ٦٢٥٨٥٦٥٠ ليرة.

## سيارات الدولة

ان الحكومة تسلم مع حضرات الخطباء ان استعمال سيارات السياحة في الدولة غير منظم تنظيمياً صحيحاً. وهي تعد بمعالجة هذه القضية معالجة فعالة في القريب العاجل. ولكنني أحب أن ألفت النظر إلى أن هناك نوعاً آخر من السيارات زاد في بعض الوزارات والمصالح كالشرطة والدرك والجيش والأشغال العامة والزراعة والصحة وهذه الزيادة لا بد منها وقد أصبحنا الآن في عصر الآليات.

## الإيجارات

والحكومة تشاطر أيضاً رأي الذين قالوا بأن على الدولة ان تبني بدلاً من أن تستأجر. وهذا ما حملها على ان تقرر بموجب المرسوم رقم ١٢٦٦٩ تاريخ ١١ آب سنة ١٩٤٨ تشكيل لجنة في كل محافظة مهمتها تصنيف أملاك الدولة كافة، وتخمين بدل طرح الأملاك التي ترى اللجنة وجوب بيعها. وما الغاية من هذا التدبير سوى بيع القسم الأكبر من أملاك الدولة وتخصيص حاصل البيع لإنشاء الأبنية الحكومية. ومن المنتظر ان تنجز هذه اللجان عملها في هذين الشهرين.

ثم ان الإيجارات لا تنفق كلها على الأبنية التي تشغلها الحكومة في الداخل. فإن إيجارات المفوضيات والفرنصليات تكلفنا ٣٧٥ ٠٠٠ ليرة في السنة. وهذا ما حدا بنا إلى التفكير بمشروع يرمي إلى مشترى الأبنية اللازمة لبعثتنا في الخارج، على أن لا تكلف الصفقة سنوياً أكثر من الاعتماد المرصد للإيجارات. وهكذا لا تمضي عشر أو خمس عشرة سنة إلا وتكون الدولة قد دفعت أثمان جميع الأبنية التي ستبناها في الخارج.

## نفقات التمثيل - التمثيل الخارجي - الجيش الإذاعة

انني اترك لدولة رئيس مجلس الوزراء وحضرات الزملاء أن يردوا على الملاحظات التي أثارها بعض الخطباء حول هذه المواضيع.

## التقاعد

وقد أعرب الأستاذ لحدود عن قلقه من أن واردات صندوق التقاعد لا تكفي لتغطية الأعباء

المرتبة عليه. أنا لا أنكر ذلك، ولكنني أحب أن ألفت النظر إلى ان المبادئ الحديثة لا توجب أن يكون صندوق التقاعد متوازناً تمام التوازن. فإن التأمينات الاجتماعية قائمة في جميع البلدان التي طبقتها على أساس مساهمة ثلاثية، أي مساهمة الأجير نفسه، ومساهمة رب العمل، ومساهمة الدولة. والدولة هي رب العمل بالنسبة لموظفيها، ولكن هذا لا يمنع من أن تدرس الحكومة هذا الموضوع.

## التلفون

طلب الأستاذ لحدود تنظيم مصلحة التلفون وفرض رقابة وزارة المالية على حساباتها ووضع ملاك خاص لموظفيها.

ويسر الحكومة أن تقول أن قانون ٧ أيار سنة ١٩٤٨ القاضي بتنظيم الشؤون المالية في مصلحة التلفون ينص على ما يلي:

١ - إيجاد موازنة صناعية لمصلحة التلفون تلحق بموازنة الدولة العامة، وتعرض معها على مجلس النواب، وتنفذ وفقاً للأصول المنصوص عليها في قانون المحاسبة العامة، وستعرض عليكم هذه الموازنة عما قريب.

٢ - تعيين لجنة لمراقبة الاستثمار مؤلفة من ممثلين عن وزارات المالية والأشغال العامة والبريد والبرق.

أما ملاك موظفي التلفون فقد وضع بموجب المرسوم رقم ١٤٢٢٨ تاريخ ١٩٤٩/١/٢٨ الذي قضى - فضلاً عن ذلك - بتنظيم شؤون الموظفين المسلكية، بل تعيين وترقية وتأديب ونقل الخ... تنظيمًا دقيقًا.

## المادتان ٧٣ و ٧٦ من قانون الموازنة

ان المادتين المذكورتين تنصان على ما يلي:

المادة ٧٣ - يرخص للحكومة ان تدور إلى البند الوحيد من الفصل الوحيد من الباب السادس عشر (نفقات السنين السابقة) من موازنة سنة ١٩٤٩ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء الاعتمادات التي أرصدت في موازنة سنة ١٩٤٨ لوزارتي الخارجية والدفاع الوطني والتي صرفت بصورة سلفات لم تسدد قبل نهاية المدة المتممة لدورة سنة ١٩٤٨ المالية.

المادة ٧٦ - ان الاعتمادات وأقسام الاعتمادات المرصدة:

١ - الانشاءات والأشغال الجديدة وأشغال الصيانة ما عدا صيانة الطرق الدائمة.

٢ - لتموين الجيش وقوات الأمن الداخلي وشراء معدات جديدة.

٣ - لشراء معدات ولوازم طلبت من بلدان بعيدة يمكن تدويرها إلى موازنة السنة التالية بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أن تخصص للغايات نفسها وتلغى الاعتمادات المدورة بموجب قانون قطع الحساب.

«لا تدور سوى الاعتمادات وأقسام الاعتمادات المتعلقة بنفقات عقدت وفقاً للأصول وبوشر بإنفاذها قبل ٣١ كانون الأول من السنة الحالية المختصة».

وقد استغرب الأستاذ لحود هاتين المادتين «بحجة انهما تجيزان تدوير اعتمادات من سنة إلى سنة أخرى بمرسوم دون ان تخضع لرقابة المجلس وفي ذلك ما فيه من سابقة خطيرة ومنافاة بمبدأ السياسة المالية».

وانني لا أدري سبباً لاستغراب الأستاذ لحود. فإن المادة ٧٣ هي صورة طبق الأصل عن المادة ٤٠ من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ والمادة ٣٠ من قانون موازنة سنة ١٩٤٨. وما الغاية منها سوى تسهيل المعاملات المالية ليس إلا. فان الصديق الكريم - وقد سبق ان كان وزيراً للمالية - يعرف ولا شك أن رواتب الجيش وبعض نفقاته لا يمكن أن تدفع إلا بصورة سلفة تسدد فيما بعد نظراً لتشتت الوحدات العسكرية. كما وان نفقات البعثات الخارجية لا يمكن ان تدفع على غير هذه الصورة للسبب نفسه. وبما أن تسديد بعض هذه السلفات يتأخر أحياناً إلى ما بعد انتهاء المدة المتممة، وبما أن التسديد لا يتم إلا إذا صدرت حوالات صرف قانونية بالمبالغ التي أنفقت من أصلها. وبما أنه لا يجوز - بعد انقضاء المدة المذكورة - أن تقيد هذه الحوالات على موازنة السنة المنصرمة. فقد أصبح من الواجب - وفقاً للأصول المالية المتبعة - أن تقيد الحوالات على الاعتمادات التي ترصد كل سنة في الموازنة لدفع نفقات السنين السابقة.

فالغاية من المادة ٧٣ هي اذن الترخيص للحكومة في ان تدور إلى باب «نفقات السنين السابقة» في موازنة السنة الجارية اعتمادات سبق لمجلس النواب ان صدقها وسبق الوزارة المختصة ان عقدتها بصورة قانونية وأنفقتها بصورة سلفة، إلا انها لم تتمكن من تسديدها من المدة المتممة بسبب تشتت الدوائر أو بعد المسافات.

وما قلته عن المادة ٧٣ أقوله عن المادة ٧٦، فإن الاعتمادات المقصود تدويرها هي بصورة خاصة اعتمادات الأشغال التي لم تنجز قبيل ٣١ كانون الأول من السنة، أي الاعتمادات التي تكون قد سبق لمجلس النواب ان صدقها وللوزارة المختصة أن عقدتها بصورة قانونية إلا انها لم تتمكن من استعمالها خلال المدة المتممة بسبب عدم انجاز الأشغال.

وأود أن الفت نظر الزميل الكريم إلى ان تدوير اعتمادات الأشغال عادة تمشت عليها الحكومات - بما فيها الحكومة التي كان هو عضواً فيها - منذ أكثر من عشرين سنة ولكن بدون أن يكون في التشريع اللبناني نص صريح يجيزها . وقد أردنا نحن ان نوجد هذا النص لكي يجري تدوير اعتمادات الأشغال - وهذا أمر لا مفر منه - ضمن نطاق قانوني .

وأود أن أطمئنه أيضاً إلى ان ليس في الأمر سابقة خطيرة ومنافاة لمبدأ السياسة المالية . فان النص الذي يقترحه موجود في بلدان أخرى عريقة في المحافظة على القواعد الدستورية والمالية .

### الاحتياطي لنفقات غير منتظرة

لقد استغرب الأستاذ لحدود أن يبلغ الاعتماد المرصد في هذا الباب مليوناً ونصف مليون ليرة تقريباً . ولو كنت مكانه لاستغربت الأمر أيضاً . أما الحقيقة فإن في القضية سوء تفاهم ناتج عن خطأ مطبعي ارتكب عند طبع جداول الموازنة ولم تلاحظه وزارة المالية إلا بعد إرسال النسخ إلى المجلس . فإن الاعتماد المرصد في باب الاحتياطي يجب ان يقسم إلى بندين على الصورة التالية :

البند الأول - احتياطي لترقيات الموظفين ٧٥٠ ٠٠٠ ليرة

البند الثاني - احتياطي لنفقات غير منتظرة ٧٣٠ ٦١٣ ليرة

ويجب ان يحتوي قانون الموازنة على نص يجيز للحكومة ان تنقل الاعتماد المرصد في البند الأول إلى مختلف بنود الموظفين في الموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء وسنرجو من اللجنة المالية الموافقة على هذا التعديل كما اننا سنرجو منها إضافة مادة جديدة تقضي بإلغاء المادة ٢٨ من قانون موازنة سنة ١٩٤٧ التي تنص على ما يلي :

«يحق للحكومة أن تنقل إلى بنود الموازنة غير بنود الرواتب بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء الاعتماد الذي يرصد سنوياً في بند الاحتياطي لنفقات غير منتظرة» .

ومع ان مشروع قانون المحاسبة العامة الموجود بين أيديكم لا يحتوي على مثل المادة المذكورة فإن الحكومة ترغب في إلغائها منذ الآن .

### الخلاصة

هذا ما أردت أن أقوله جواباً على حضرات الزملاء المحترمين الذين تكلموا في موضوع الموازنة . وقبل أن أختم هذا الرد لا بد لي من أن أقول كلمة عامة في النفقات :

أن الحكومة لا تنكر ان في الإمكان الاقتصاد في النفقات . وهي ساعية إلى ذلك طاقة جهدها .

وهذا الذي حملها على انجاز الملاكات وإحالتها إلى المجلس . وستساعد هذه الملاكات كما سيساعد قانون الموظفين العتيد على الحد من التعيينات والترقيات الاستثنائية . كما أنها ستساعد على إيجاد الدواء الشافي الحاسم لمعضلة التوظيف والموظفين .

أما قانون المحاسبة العامة الذي أحيل إليكم فسيساعد على مراقبة نفقات الدولة مراقبة فعالة في جميع مراحلها . وسيساهم في هذه المراقبة التفتيش المالي الذي يقضي هذا المشروع بتعزيزه وديوان المحاسبة الذي يقضي المشروع بإنشائه . هذا فضلا عن المراقبة الإدارية التي سيجريها الرؤساء في جميع الدوائر والمصالح .

والحكومة تأمل أن يكون هذان المشروعان فاتحة عهد جديد في الدولة .





## فذلكة موازنة العام ١٩٥٠(\*)

الرئيس - والآن نعود لمناقشة الموازنة بصورة عامة . الكلمة للسيد عبدالله اليافي .

عبدالله اليافي - أيها السادة لا أريد أن أطيل الكلام بمناقشة الموازنة بصورة عامة فلقد سبقني زملائي الذين تكلموا في الموضوع إلى وضع أصابعهم على النقاط الحساسة منه . ولكن أرى لزماً علي أن أشكر الحكومة ، وقد يقال إننا الآن في موسم شكر ، أرى لزماً علي أن أشكرها على أمر حققته وطالما كنت طالبت به مراراً في السابق وهو أنها أتتنا هذا العام بفذلكة عن الموازنة ذكرت فيها حالة البلاد الاقتصادية والصناعية وموازينها التجارية . ومن مطالعة ودرس هذه الفذلكة تظهر جلياً الغاية الصحيحة من طلبي إذ على ضوءها تبحت جدوى الضرائب التي يجب أن تفرض من جديد أو التي يجب أن تخفض . وكذلك نستطيع أن نقدر باب الواردات تقديراً صحيحاً وأن نوافق على باب النفقات بالنسبة لها . ومما لفت نظري في هذه الفذلكة التي وزعتها علينا الحكومة الفقرة الآتية :

**الحالة الاقتصادية:** « كانت سنة ١٩٤٨ مرحلة انتقال حقيقية لبلدان الشرق الأوسط من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم . فإن التنافس الدولي في الميدان التجاري قد ظهر أثره في أسواق هذه البلدان في بحر تلك السنة فتهدت من جرائه الأسعار ، وانكمشت الأرباح ومنيت الصناعات الوطنية بأزمة قوية .

إذا كنت في السابق قد طلبت فذلكات لموازنات الدولة فلكي نضع كلتا الحلول والعلاجات لما يطرأ على اقتصاديات البلاد وتجارتها . وهذه الفذلكة تدل على أن البلاد قد صدمت باقتصادياتها وبارت تجارتها والنتيجة المنطقية لمثل هذه الحالة كانت تحتّم على الحكومة أن تأتي بميزانية تتفق مع هذا الانكماش الاقتصادي الذي أشارت إليه بينما هي أتت بميزانية معاكسة وليس أدل على ذلك من ارتفاع أرقام الميزانيات المتتابع فموازنة سنة ١٩٤٦ كانت تبلغ ٦٢ مليوناً فإذا هي تزيد إلى ٦٧

---

(\*) الدور التشريعي السادس ، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٠ ، محضر الجلسة الخامسة ، يوم الاثنين الواقع في ٦ شباط سنة ١٩٥٠ .

مليوناً في سنة ١٩٤٧ ثم إلى ٧٥ في سنة ١٩٤٨. وفي سنة ١٩٥٠ تتقدم الحكومة بموازنة، رغباً عن الوضع الاقتصادي الذي يوجب الحيطه والحذر، تبلغ أرقامها ٧٨ مليوناً بدلاً من أن تنكمش هذه الموازنة نتيجة انكماش الأرباح وخطورة الحالة الاقتصادية كما اعتزمت الحكومة في فذلكتها. هذه هي الملاحظة الأولى التي أريد أن أبني عليها الملاحظة الثانية.

قلت إن الميزانية قد بلغت ٧٨ مليوناً بينما كان يجب أن تكون أقل من ذلك. ولكن مع الأسف لن تقف موازنة سنة ١٩٥٠ عند هذا الحد من الأرقام وأنا واثق وأتتم معي في ذلك إنه إذا بقيت حالة الاعتمادات الإضافية هذه السنة على نحو ما كانت عليه في السنوات السابقة فإن ميزانية سنة ١٩٥٠ ستصبح بفضل هذه الاعتمادات أكثر من ٨٠ مليوناً وهنا أريد أن أتساءل إلى أي مدى والوضع كما شرحته الحكومة في فذلكتها يمكن البلاد أن تتحمل هذه المصارفات؟ وما هي التدابير التي تفكر فيها الحكومة لوضع حد لهذه الاعتمادات الإضافية؟ الحالة واحد من أمرين فإما أن تكون اللجنة تقدر التقديرات على غير حقيقتها أو أنها تقدرها في محلها ولكن بعض الدوائر وقد اعتادت الاسراف والتبذير تكره الحكومة بعملها هذا على طلب الاعتمادات الإضافية. في كلا الحالين يجب علينا أن نجد مخرجاً من هذا المأزق ودواء لهذه الحالة. قد تقولون إن الاعتمادات تعرض على اللجنة لدرسها وعلى المجلس للموافقة عليها وهي على هذا الشكل تحفظ كرامة المجلس والنواب والاعتمادات لا تصرف بدون موافقتهم. ولكن لهذه الاعتمادات وجه آخر وهو الارتباط الذي يجبر الحكومة على الدفع فيما بعد فالحكومة عندما تتقدم باعتماد إلى المجلس تكون قد ارتبطت به مسبقاً مع أصحاب المصلحة وبذلك يصبح المجلس مقيداً بتصديقه فإذا لم يعطها ما تطلب أخرج موقفها. إذن يجب علينا أن نجد حلاً لهذه القضية وفي ظني إنه لا يمكننا أن نضع حداً للاعتمادات إلا إذا أشركنا مع المسؤولية السياسية للوزير مسؤوليته المدنية وقد سبقنا بعض الدول في هذا المعنى وأذكر منها فرنسا فقد سنت في سنة ١٩٢٢ قانوناً يعرض مسؤولية الوزير المدنية عند تجاوزه الاعتماد المرصد في الميزانية لأن فرنسا كانت تشكو مما نشكو منه وقد ورد في إحدى مواد هذا القانون ما يأتي: «إذا كانت الميزانية قد نظمت فلا يجوز لوزارة ما أن تتعدها إلى أزود منها إلا إذا وافق مراقب ربط المصارفات عليها مسبقاً فإذا لم يوافق فللوزير أن يتجاوز ذلك ولكنه يربط مسؤوليته المدنية بالاعتماد الذي صرفه وتجاوز فيه الميزانية. لقد وضعوا هذا النص لوضع حد لتدفق الاعتمادات الإضافية في بحر السنة المالية. على أن نزاهة النقاش والبحث توجب علي أن أقول أن قانون سنة ١٩٢٢ لم يطبق عملياً في فرنسا بعد سنه وليس السبب في ذلك إن المجلس لم يوافق عليه أو إن الوزراء قد تهربوا منه ولكن لأن هذا القانون لم يعين المحكمة أو المرجع القضائي الصالح الذي يقضي على الوزير مديناً إذا تجاوز الميزانية ولذلك ظل هذا القانون حبراً على ورق فلا مجلس الشورى الفرنسي له صلاحية البت بالأمر ولا المحاكم العادية أمكنها

التنفيذ وإدانة الوزير . ولكنه يمكننا نحن أيها السادة إذا كنا راغبين حقيقة بوضع حد للاعتمادات الإضافية أن نشترع مادة كمثل الواردة في قانون سنة ١٩٢٢ الفرنسي وأن نحدد جهة الاختصاص القضائية التي تحكم على الوزير . وإذا كنا لا نريد أن نتخذ هذا التدبير فإني أقول وأعتقد إنكم تشاركوني في ذلك ، إن قضية الاعتمادات الإضافية لن تقف عند حد ما وإنه ما من ميزانية يستفيد بها الوزراء وإن سبل الاعتمادات الإضافية سوف يستمر رغماً على الفذلكة التي تقول بالضائقة الاقتصادية وبالانكماش في الأرباح ووجوب اتخاذ الحذر والحيلة ضد ذلك .

إنني أيها السادة وزراء كنتم أم نواباً أضعكم أمام مسؤولياتكم فعليكم أن تقدروا هذه المسؤوليات وتحملوها وإلا فالميزانية سوف تصعد إلى أكثر من ثمانين مليون ليرة إذا لم نجد حلاً لقضية الاعتمادات الإضافية . وهذا ما أردت أن ألفت نظركم إليه .



## فذلكة موازنة العام ١٩٥١(\*)

### تقرير اللجنة المالية على مشروع موازنة سنة ١٩٥١

اجتمعت اللجنة المالية برئاسة الأستاذ إميل لحود لدرس مشروع موازنة سنة ١٩٥١ ، وقبل المباشرة بمناقشته وردت برقية من مقرر اللجنة الأستاذ عدنان بك الجسر بموجبها يعتذر بدواع صحية عن حضور الجلسات ويطلب انتخاب مقرر للموازنة. فقرر رأي اللجنة على انتداب رئيسها الأستاذ إميل لحود مقررراً خاصاً لهذا المشروع. وهو يتشرف بتقديم تقريره هذا إلى المجلس الكريم راجياً أن يأخذ المجلس بملاحظات اللجنة وبقراراتها:

#### لمحة عامة

بلغت أرقام الموازنة مثلها في العام الماضي في قسمي النفقات والإيرادات، ومما يلاحظ في هذا المشروع نقصان الاعتمادات المرصودة للأشغال العامة والمشاريع نحواً من أربعة ملايين ليرة أضيفت إلى الرواتب والنفقات غير المجدية. ومما يلاحظ أيضاً هو أن واردات الضرائب غير المباشرة زادت أيضاً بالنسبة إلى الضرائب المباشرة عنها في العام الماضي.

أي أن الحكومة عوضاً عن أن تلافى العلتين اللتين كان يشكو منهما المجلس والحكومة والأمة والرأي العام كافة ذهبت في هذا المشروع مذهباً يؤدي إلى تمكين العلة واستقرارها في مالية الدولة واقتصاديات البلاد أي أنها زادت في اعتمادات الرواتب وانقصت اعتمادات المشاريع، وزادت إيرادات الضرائب غير المباشرة وأنقصت إيرادات الضرائب المباشرة.

#### الإيرادات

فنحن نرى زيادة في إيرادات رسوم المواد الملتهبة يبلغ نصف مليون ليرة ومثله في الرسوم

---

(\*) الدور التشريعي السادس، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥١، محضر الجلسة الثانية.

القضائية ومثله في رسوم التسجيل ومثل ضعفه في رسوم التبغ والتبناك . بينما يسجل المشروع هبوطاً في واردات ضريبة الأغنام وقد خفضت الحكومة في مشروعها هذه الضريبة من مائة وثمانين غرشاً إلى مائة وخمسين غرشاً عن الرأس الواحد وهبطت إيرادات ضريبة الأراضي من ٧٠٠ ألف ليرة إلى ٦٢٥ ألف ليرة بالنسبة للتقاعد في التحصيل . وكان من المنتظر خفض معدل بعض الضرائب غير المباشرة وإلغاء بعضها وبصورة خاصة في البنود التالية :

- رسم المواد الملتهبة وهو فاحش جداً إذ أن الرسم يبلغ أكثر من الثمن الأساسي .
  - رسوم الملح وهي تطول الفقير ومتوسط الحال .
  - رسم التبغ والتبناك .
  - رسوم الجمارك وهي فاحشة بالنسبة للبلدان المجاورة وتعيق سير التجارة والاقتصاد وتعلي أسعار المعيشة وبالتالي تشل حركة الإنعاش في البلاد .
- هذا وإنه جدير بالملاحظة حقاً أن المكلفين اللبنانيين يدفعون الضرائب على الوجه التالي :

١ - رسوم جمارك      عشرين مليون ليرة

٢ - رسوم تبغ وتبناك      أربعة عشر مليوناً

٣ - رسوم مواد ملتهبة      اثني عشر مليوناً

وهي ضرائب ورسوم تطال الفقير والغني على السواء بل تطال الفقير أكثر من الغني بينما لا يدفع الملاكون الموسرون أصحاب الأراضي إلا مبلغ نصف مليون ليرة تقريباً .

هذا فضلاً عما تؤدي إليه هذه الحالة من عدم استقرار في مالية البلاد فإذا وقعت واقعة حرب عالمية وبطل الاستيراد وقل استنفاد المواد الملتهبة فقدت موازنة البلاد فوراً نصف إيراداتها بدون أن تتمكن من الاستعاضة عن النقصان بما يسد الفراغ .

لذلك كان لا بد لفت نظر المجلس الكريم إلى أن حالة المالية توجب حتماً الإسراع في البت بمشاريع قوانين موجودة لديه منذ سنوات عديدة وهي :

١ - مشروع قانون ضريبة الأراضي .

٢ - مشروع رسوم التركات المنقولة .

٣ - مشروع رسوم العقارات التي استفادت من أعمال الري .

وليس المقصود من إقرار هذه المشاريع زيادة الضريبة بل تسويتها بعدل اجتماعي تطال بموجبه

الضريبة أغنياء البلاد لا فقراءها. فليس من العدل أن يدفع المستهلكون والموظفون والعمال والمستخدمون ومبتاعو الملح والكاز والبنزين والمدخنون نحواً من خمسة وخمسين مليون ليرة ولا يدفع مالكو الأراضي إلا نصف مليون ليرة لخزانة الدولة. ولا يقول قائل إن ضريبة الأراضي تؤذي الفلاح المزراع لأن هذه الضريبة لا تطال الفلاح مطلقاً إنما هي تصيب الملاك الكبير وتصيبه بمقدار عائدات أراضيها الصافية ليس إلا.

كما وأن ضريبة التركات المنقولة تصيب التركات الكبرى المؤلفة من نقود وأعيان منقولة لا يجوز أن تبقى معفاة من أي ضريبة بينما التركات العقارية تخضع للرسوم منذ أكثر من اثنتي عشرة سنة تصيبها الضريبة دون ما نظر إلى ما إذا كانت واقعة تحت دين أو لا.

وفي التأخر عن إقرار مشروع التركات المنقولة مخالفة دستورية أيضاً لأن هذه الضريبة قرر مبدأها المجلس بصورة نهائية في قانون موازنة سنة ١٩٤٧ وهي لا تزال دون تنفيذ إلى اليوم.

وهناك مشروع آخر مهمل بين أوراق المجلس وهو مشروع رسوم العقارات التي استفادت من أعمال الري والشرفية المترتبة على هذه العقارات.

نعلم جميعاً أن الخزينة أنفقت بالملايين على مشاريع الري وهي مشاريع كان لها فائدها العامة واستفاد منها أصحاب العقارات المروية التي تزداد أثمانها أضعافاً. وكانت النية منذ البدء أن يدفع أصحاب هذه العقارات رسوماً تقابل أكلاف الري ومبالغ مترتبة عليها من جراء ارتفاع أثمانها.

وتطبيقاً لهذا المبدأ الهام وضع مشروع قانون فنظرت فيه اللجان ولم يطرح هذا المشروع على المجلس شأنه شأن المشروعات السابقين.

على أن إقرار هذه المشاريع الثلاثة فيه عدل اجتماعي في الضريبة وتأمين مورد مستقر للخزانة ويجعل في الإمكان إلغاء أو تخفيض بعض الضرائب غير المباشرة.

## التقاعد

وهناك أمر لا بد من التنويه به نظراً لأهميته ونظراً لما يهدد به الخزانة والمتقاعدين معاً.

تستوفي الخزانة سنوياً برسم محسومات تقاعدية نحواً من سبعمائة ألف ليرة بينما هي تدفع رواتب تقاعدية وتعويض صرف ثلاثة ملايين فهناك عجز سنوي يقدر بمليونين وثلاثمائة ألف ليرة.

وهذا العجز آخذ في التفاقم سنة فسنة مع أنه من المسلم به مبدئياً أن صندوق التقاعد يجب أن يقوم بنفسه أي أن تكون إيراداته معادلة لمصروفاته وإلا شكل كما هو يشكل في لبنان خطراً على المالية العامة قد يصل إلى حد الانتقاص من حقوق المتقاعدين مستقبلاً.

إن هذا العجز ناجم عن أمرين :

أولاً - كثرة عدد المأمورين وبالتالي كثرة عدد المتقاعدين .

ثانياً - إن الخزنة تحسم التقاعد على أساس الراتب دون الضمائم وتدفع التقاعد على الراتب مع الضمائم .

فإذا كان أساس الراتب مائة ليرة مثلاً حسمت منه الخزنة عشرة من مائة أي عشر ليرات مع أن صاحبه يقبض الراتب مائتين وثمانين . فإذا أحيل الموظف على التقاعد بأساس مائة دفعت له المائة مائتين وثمانين أيضاً .

وفي هذا حيف على الخزنة يجب تداركه بحسم التقاعد على الضمائم أيضاً أو على الأقل برفع النسبة المئوية لحسم التقاعد على الأساس .

## النفقات

نتنقل الآن إلى درس قسم النفقات من الموازنة . فنلاحظ بادئ ذي بدء أن مشروع هذه السنة يتميز عن موازنة السنة الفائتة بما يلي :

١ - بزيادة في اعتمادات الرواتب يقابلها نقص في اعتمادات المشاريع العامة على أنه كان من المنتظر عكس ذلك ، وهذه الزيادة في اعتمادات الرواتب ناجمة عن تعيين موظفين جدد في الدولة رغم ما هو مسلم به مبدئياً من قبل الحكومة والمجلس والرأي العام من أن عدد المأمورين أكثر بكثير مما تحتاجه المصلحة العامة .

فقد زيد عدد الموظفين بصورة محسوسة في الدوائر التالية :

- في الطيران المدني

- في التربية الوطنية

- في البريد والبرق

- في الجيش

فضلاً عن بعض الزيادات في مواضع أخرى .

ومما يذكر أنه في باب الطيران المدني بعد أن دون في الموازنة رواتب لمائتين وواحد وأربعين موظفاً (حالة أن دوائر الأشغال العامة الأخرى كلها مائتان وأربعون بين دائم وموقت) قلنا بعد أن دونت رواتب لمائتين وواحد وأربعين موظفاً جيء فوق ذلك بقيد مستقل يدون ثلاثمائة ألف ليرة بهذا العنوان :



خبراء وسواهم: كذا: مما ستنتظر فيه اللجنة في حينه .

٢ - يلاحظ أيضاً أن أبواب النفقات الهالكة تستغرق قسماً كبيراً من الموازنة ولا بأس من إيراد بعض الأرقام التي قد تدهش المجلس الكريم .

إن الخزنة اللبنانية تنفق من الخمسة وثمانين مليوناً المقررة في مشروع موازنة سنة ١٩٥١ .

على الموظفين: واحداً وخمسين مليوناً ونيف

٤٦٠٠٠٠٠٠ رواتب وتعويضات

٢٨٠٠٠٠٠٠ ملبوسات ومنح

٢٣٠٠٠٠٠٠ فرق محسومات التقاعد

٥١١٠٠٠٠٠

أي نحو ثلثي الموازنة

وعلى النفقات غير المجدية: ثلاثة ملايين ونصف

٢٢٠٠٠٠٠٠ نفقات إدارية

١٣٠٠٠٠٠٠ نفقات سرية وتمثيل وتشريفات ومؤتمرات

٣٥٠٠٠٠٠٠

- والدولة اللبنانية تدفع مليوناً وربع المليون لاستئجار عقارات لدوائرها .

- وهي تدفع نحو نصف مليون ثمن مفروشات سنوياً .

- وتدفع نحو المليون ونصف المليون أجرة انتقال وسيارات وصيانة سيارات وهكذا حتى لا

يبقى إلا نحو ربع الموازنة يصرف للتسلح والتجهيزات العسكرية وللمشاريع العامة معاً .

إن هذه الحالة لا تبشر بالازدهار، ولا بعمران الخزنة بل هي تؤدي وبالقريب إلى انهيار مالية الدولة فنضطر إذ ذاك إما إلى زيادة الضرائب وفي ذلك وقر على المكف، وأما الالتجاء إلى القروض وفيه الخراب الاقتصادي والمالي وقد يجر ذلك إلى عاقبة وخيمة من حيث الاستقلال بحد ذاته .

وقد طلبت لجنة المالية إلى وزارة المالية موافاتها بحالة الاحتياطي الحاضرة وبموقف الخزنة وستوافي المجلس الكريم بالجواب فور وروده حتى يتفضل المجلس بدرس الموازنة على أساس هذا الجواب وعلى ضوء الملاحظات المتقدم ذكرها .

وهنا لا بد من رأي تبديه اللجنة وهو أن أملاك الدولة العقارية لا تأتي بأي فائدة للدولة حالة إنها لو انتقلت إلى الأفراد لاستفاد الأفراد منها فائدة جلة ولاستعانت الدولة بأثمانها على تشييد أبنية لدوائرها تستغني بها عن الاستئجار ودفع النفقات الباهظة في هذا السبيل .

للدولة أملاك ذات قيمة يمكن بيعها فوراً هي أملاك المشتل في بيروت وأملاك المرفأ والمطار القديم وأراضي صيدا وصور ورأس العين كلها يجدر أن تباع ولو بأقل من أثمانها حتى يستعمل الثمن فوراً لبناء دور للدوائر الرسمية .

بيروت في ٢٧ كانون الأول سنة ١٩٥٠

رئيس اللجنة المالية

مقرر الموازنة

اميل لحود

## فذلكة موازنة العام ١٩٥٢(\*)

### بيان وزير المالية بمناسبة تقديم مشروع موازنة ١٩٥٢

إلى مجلس النواب

حضرات النواب المحترمين،

لقد برّرت الحكومة بوعدّها لكم، فأحالت إلى مجلسكم الموقر مشروع الموازنة ضمن المهلة الدستورية. وبرّرت بوعد آخر، إذ أحالت إليكم، عملاً بالمادة ١٩ من قانون المحاسبة العامة، جميع الموازنات الخاصة وهي موازنات السياحة والاصطياف، التلفون، الإعاشة، اليانصيب الوطني، الجمارك. فأصبحت رقابتكم تتناول، من الوجهتين القانونية والعملية، جميع نواحي الإنفاق في الدولة.

إن الموازنة مرآة تنعكس عليها حالة البلاد العامة. لذا رأت الحكومة لزماً عليها، وأنتم في معرض درس مشروع الموازنة للعام المقبل، أن تدلي أمام ممثلي الأمة ببيانات وأن تقدّم إيضاحات تثير سبل المناقشة وتتيح للرأي العام مجال الاطلاع بواسطتكم على حالة البلاد الاقتصادية الراهنة وحالة الدولة المالية، فتطمئن النفوس إلى سلامة الوضع اللبناني ويلم سائر الناس بتفاصيل الأمور التي تشكل عليهم في بعض الأحيان. ولعلمهم، متى عرفوا الحقائق مجرّدة عن كل تزويق أو تحريف، يدرّ كون مدى الخطوات التي خطاها لبنان إلى الأمام في سنوات قليلة، ويجنحون إلى شيء من الصبر فيما يتوقون إليه من تقدّم أسرع وتنظيم أعمّ وتطور أكمل.

ومن أجل ذلك، نقسم هذا البحث إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: الحالة الاقتصادية الراهنة في البلاد.
- القسم الثاني: حالة الدولة المالية.
- القسم الثالث: مشروع موازنة سنة ١٩٥٢.

---

(\*) الدور التشريعي السابع، العقد العادي الثاني، الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة في الساعة التاسعة قبل ظهر يوم السبت الواقع في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٥١.

## القسم الأول - الحالة الاقتصادية الراهنة في البلاد

إن أول ما يسترعي الانتباه في لبنان هو تزايد النشاط، سنة بعد سنة، في جميع مظاهر الحياة العامة والخاصة، وجو الحرية والتسامح في التنقل والتعامل الذي يسود البلاد، ونمو الثروة العامة بشكل بارز، رغم الصعوبات التي ما فتئت تحيط بنا، حكومة وشعباً، ورغم الاضطراب البادي باستمرار في سائر أقطار العالم. ولا ريب في أن هذه الحالة تمت بصلات وثيقة إلى الاستقرار الداخلي الذي ينعم به لبنان وإلى الحكمة والدراية وبعد النظر التي توجه سياسته العليا في مختلف الشؤون.

ومن الخير، في اعتقادنا، أن نستعرض باقتضاب بعض نواحي النشاط الاقتصادي الذي أشرنا إليه، حسبما تبدو في الآونة الحاضرة.

### أولاً - علاقاتنا مع الخارج

كان من نتائج الحرب في كوريا أن ارتفعت جداً معدلات العمل والإنتاج في أكثر البلدان. وأفاد لبنان إفادة كبرى من الحالة الطارئة بفضل إطلاقه حرية التجارة وتحريره شؤون القطع من جميع القيود، فنشطت فيه حركة التبادل التجاري وغصت أسواقه بالبضائع وأصبحت مرافقه مستودعاً ضخماً ومحوراً للحركة التجارية في الشرق الأدنى ومركزاً مالياً مرموقاً في العالم. ولقد جنت البلاد من جراء ذلك أرباحاً ساعدت كثيراً على الحد من عجز ميزان المدفوعات. أما الأزمة التي هددت التجارة اللبنانية في ربيع هذه السنة بسبب تكّس البضائع وقلة تصريفها وهبوط أسعارها فلم تدم طويلاً، وقد تصرّفت أكثر الكميات وانتعشت الأسواق وسدّ التجار ديونهم وهم عاملون على تجديد مخزونهم من البضائع.

وفي الوقت نفسه، تابعت الحكومة المساعي لتنظيم علاقات لبنان الاقتصادية مع الخارج، فباشرت مفاوضات وعقدت اتفاقات تأمل أن تؤمن أسواقاً جديدة، ثابتة، للمنتوج اللبناني وتسهل على المتعاقدين سبل التعامل والدفع. ولقد عقد لبنان حتى الآن اتفاقات تجارية مع إيطاليا وليبيريا ومصر وألمانيا الغربية والعراق. وثمة مشاريع اتفاقات تعقد مع فرنسا وبريطانيا وتشكوسلوفاكيا وتركيا والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية. كما أن الدوائر المختصة تدرس الآن تدابير مختلفة لإنماء التجارة اللبنانية، مثل تخفيض رسوم المرفأ وتوسيع المنطقة الحرة في بيروت وتوسيع مرفأ طرابلس وغير ذلك.

ومن المفيد أن نذكر هنا بعض الأرقام التي تساعد على تفهم حالة ميزاننا التجاري. ففي المدة

المتراوحة بين أول نيسان سنة ١٩٥٠ و٣١ آذار سنة ١٩٥١ (أي في السنة الأولى التي تلت الانفصال عن سوريا) بلغت مستورداتنا ٧٧٦٢١٨ طن من البضائع قيمتها ٤٠٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة، وبلغت صادراتنا ٢١٤٠٠٠ طن قيمتها ٩٤٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. فيكون مقدار العجز في الميزان التجاري ٣١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكن هذا العجز يغطيه لبنان بوسائل أخرى كما سيرد بيانه. أما أنواع المستوردات والصادرات فإنها تقريباً كما يأتي: (عن المدة المذكورة)

### المستوردات

|                                 |              |
|---------------------------------|--------------|
| مواد غذائية                     | ٢٨ في المائة |
| معادن ثمينة ولاءى               | ١٧ في المائة |
| آلات ولوازم كهربائية ولوازم نقل | ١٢ في المائة |
| مواد نسيجية                     | ١٤ في المائة |
| مواد معدنية                     | ٨ في المائة  |
| معادن أخرى                      | ٦ في المائة  |
| مواد مختلفة                     | ١٥ في المائة |

### الصادرات

|                                 |              |
|---------------------------------|--------------|
| مواد نباتية                     | ٢٧ في المائة |
| معادن ثمينة ولاءى               | ٢١ في المائة |
| مواد نسيجية                     | ٢١ في المائة |
| آلات ولوازم كهربائية ولوازم نقل | ٩ في المائة  |
| مواد معدنية                     | ٧ في المائة  |
| معادن أخرى                      | ٣ في المائة  |
| مواد مختلفة                     | ١٢ في المائة |

## ثانياً - علاقاتنا مع سوريا

إن كل من يعالج الموضوع الاقتصادي، إن في لبنان أم في سوريا، يأسف لما حصل بين البلدين الشقيقين ويتمنى زوال الحالة المضطربة التي نشأت عن إلغاء اتفاقية المصالح المشتركة والتي انقلبت إلى ما جرى الاصطلاح على تسميته بالقطيعة. ولبنان لم يدخر وسعاً، في جميع مراحل المفاوضات التي تلت الانفصال، للوصول إلى اتفاق جديد يكون متكافئ الأطراف وضامناً لمصالح البلدين في آن واحد. لكن المفاوضات جميعها لم تقترن حتى الآن بنتيجة حاسمة لأسباب لا يد للبنان فيها ولا حيلة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن لبنان استطاع طوال هذه المدة أن يؤمن كل ما يحتاج إليه من مواد أساسية وفي طليعتها الحنطة، فقد استوردنا منها مقادير كبيرة من الخارج، بالأسعار الرائجة في الأسواق العالمية. ودفعنا أثمانها بطريقة التحويل المباشر وبدون اللجوء إلى سلفات من الخزنة العامة. ولم يؤثر ذلك لا على مقدار التداول النقدي ولا على أسعار العملات الأجنبية. وساهمت الحكومات المتعاقبة إن بتشجيع التصدير أم بالمساعدات المالية، في تخفيف نتائج فقدان الأسواق السورية لقسم من المنتج اللبناني.

وتدل الأرقام التالية على التطور الحاصل في واردات الجمارك:

- بلغت حصة لبنان غير الصافية من واردات الجمارك المشتركة في سنة ١٩٤٩ (أي السنة الأخيرة قبل الانفصال) ٣٠٦٠٤٦٧٠ ليرة.
- وبلغت واردات الجمارك اللبنانية غير الصافية في سنة ١٩٥٠ (أي السنة الأولى بعد الانفصال: ٣١٢٩٨٤٦٦ ليرة).
- وبلغت الواردات في التسعة أشهر الأولى من سنة ١٩٥١: ٣١٢٨٦٤١٧ ليرة. ويؤمل أن يبلغ مجموع الواردات في هذه السنة أكثر من ٣٨ مليون ليرة.
- وهذه الزيادة في واردات الجمارك استتبع حتماً زيادة في حركة البواخر والشحن في المرافئ اللبنانية، كما أن حركة الترانزيت وإعادة التصدير ازدادت نشاطاً.

## ثالثاً - ميزان الحسابات

كان وضع لبنان الاقتصادي ولم يزل مثاراً للدهشة وللتساؤل. فهذا البلد الضيق المساحة، الكثيف السكان، الشحيح الموارد الطبيعية، الذي لا توازي صادراته خمس مستورداته، يحيا نسبياً حياة هادئة، هانئة، وينمو ويتقدم في معارج الثروة والفلاح. ولقد اتفق الخبراء من وطنيين وأجانب على القول أن لهذا البلد موارد غير منظورة يستقيم معها ميزان حساباته.

وهذا القول صحيح كل الصحة، إلا أنه لم يعزز بأرقام يركن إليها ولم يبين على غير التقدير. ولا غضاضة في ذلك، ففي البلدان المنظمة تنظيمًا دقيقاً في شتى النواحي يصعب جداً وضع ميزان صحيح للحسابات بسبب تعدد العناصر التي يتألف منها ذلك الميزان وتشابكها واستحالة ضبط بعضها. فكيف في لبنان، وقد كان إلى الأمس القريب مع سوريا في حالة وحدة جمركية تشبه إلى حد ما الوحدة الاقتصادية وكانت الإحصاءات، وكلها تقريبي، توضع للبلدين معاً واليوم، وقد أصبحت الإحصاءات توضع للبنان وحده، فإننا لا نكتمكم أن وسائلنا في هذا الحقل محدودة وجهازنا الإداري المختص غير مستكمل، فالإحصاءات التي سنوردها في هذا الباب قد تنقصها الدقة ويعوزها الشمول.

قامت الإدارة اللبنانية بمحاولة لتنظيم ميزان حسابي لبناني عن سنة كاملة تمتد من أول نيسان سنة ١٩٥٠ إلى ٣١ آذار سنة ١٩٥١. ولقد أصابت هذه المحاولة بعض النجاح رغم أن الواردات غير المنظورة تشكل أهم عناصر ميزاننا الحسابي، وهي عناصر تتمرد بطبيعتها على الساعي إلى الرقم الصحيح والحساب الدقيق.

ومهما يكن من شأن هذه النتائج فإننا نضعها أمامكم كما حصلنا عليها ونسأل أهل الاختصاص تمحيصها عند الاقتضاء.

| <u>الجانب المدين (ما علينا)</u>                        | <u>ليرة لبنانية</u> |
|--------------------------------------------------------|---------------------|
| - المستوردات                                           | ٤٠٥٠٠٠٠٠٠           |
| - سياحة، لبنانيون في الخارج                            | ١٢٠٠٠٠٠٠٠           |
| - بعثات علمية وطلاب لبنانيون في الخارج                 | ٢٠٠٠٠٠٠٠            |
| - السلك الخارجي اللبناني (بعد تنزيل الواردات القنصلية) | ٣٠٠٠٠٠٠٠            |
| - الهجرة اللبنانية                                     | ٤٠٠٠٠٠٠٠            |
| - أرباح الشركات والأفراد المحولة إلى الخارج            | ١٢٥٠٠٠٠٠٠           |
| - تحاويل مختلفة للخارج لقاء خدمات (إخصائيون، استشفاء،  |                     |
| فرق فنية)                                              | ١٥٠٠٠٠٠٠            |
|                                                        | <u>٤٤٠٠٠٠٠٠٠</u>    |
|                                                        | يكون                |

| الجانب الدائن (ما لنا)                                              | ليرة لبنانية |
|---------------------------------------------------------------------|--------------|
| - الصادرات                                                          | ٩٤٠٠٠٠٠٠     |
| - أرباح إعادة التصدير                                               | ١٠٠٠٠٠٠      |
| - جعالات وتنزيلات على المستوردات                                    | ١٥٠٠٠٠٠٠     |
| - أرباح الترانزيت                                                   | ٤٩٠٠٠٠٠٠     |
| - سياحة واصطياف (أجانب في لبنان)                                    | ٣٣٠٠٠٠٠٠     |
| - موارد الجامعات والمدارس والمستشفيات والمؤسسات الدينية والاجتماعية | ١٦٠٠٠٠٠٠     |
| - السلك الخارجي الأجنبي (بعد تنزيل الواردات القنصلية)               |              |
| والبعثات الدولية المختلفة                                           | ٨٠٠٠٠٠٠٠     |
| - إرساليات المغتربين ونقل بعض رساميلهم إلى لبنان                    | ٥٠٠٠٠٠٠٠     |
| - إيرادات الأسهم والسندات الأجنبية والأملاك اللبنانية في الخارج     | ٥٠٠٠٠٠٠٠     |
| - رسوم وعائدات شركات البترول                                        | ١٠٠٠٠٠٠٠     |
| - المعونة الدولية للاجئين                                           | ٣٩٠٠٠٠٠٠     |
| - الرساميل الأجنبية الموظفة في لبنان                                | ٢٥٠٠٠٠٠٠     |
| - مصدرات الذهب غير المنظورة                                         | ٣٠٠٠٠٠٠٠     |
| - أرباح اللبنانيين في الداخل من التجارة الدولية بالعملات والذهب     | ٢٠٠٠٠٠٠٠     |
| - صادرات مختلفة ومنظورة                                             | ٣٥٠٠٠٠٠٠     |
|                                                                     | ٤٢١٠٠٠٠٠٠    |
| يكون                                                                |              |

فإن صح هذا الحساب، يكون العجز في الميزان التجاري بالغاً ١٩٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكنه عجز ظاهري وليس عجزاً فعلياً بدليل أنه قد بقي في لبنان من الذهب المستورد ما قيمته ١٨٤٠٧٠٠٠٠ ليرة. وهذا المبلغ المدفوع للخارج لا يمكن القول عنه أنه خرج وخسرناه إذ أننا استعضنا عنه بالذهب الباقي في لبنان. فإذا أنزلنا هذه القيمة من العجز الظاهري يصبح الحساب هكذا:



|                         |              |
|-------------------------|--------------|
| العجز الظاهري           | ١٩,٠٠٠,٠٠٠   |
| الباقى لدينا من الذهب   | ١٨,٤٠٧,٠٠٠   |
| ويكون العجز الحقيقي فقط | ٥٩٣,٠٠٠ ليرة |

وهذا لا يؤثر في التوازن الاقتصادي العام في لبنان .

بيد أن قيام الميزان الحسابي اللبناني على هذه الصورة يستدعي بعض الملاحظات السريعة الآتية :

(١) ذكرنا أن قيمة المستوردات اللبنانية في المدة الواقعة بين أول نيسان سنة ١٩٥٠ و ٣١ آذار سنة ١٩٥١ قد بلغت ٤٠٥٠٠٠٠٠٠ ليرة بينما الإحصاءات الجمركية الأخيرة تسجل رقم ٣١٦٧٦٨٠٠٠ ليرة فقط . والسبب في هذا الفرق الكبير يعود إلى أن الجمرك يستوفي الرسوم على البضائع بالاستناد إلى أثمانها المحررة بالعملات الأجنبية وعلى أساس السعر الرسمي للعملة الأجنبية . بينما يكون المستورد قد دفع الثمن بسعر العملة الأجنبية مشترة من السوق الحرة . ولقد بنينا الحساب على السعر الحقيقي أي سعر العملة في السوق الحرة .

(٢) تظهر في هذا الميزان أهمية تجارة الترانزيت في لبنان . وبالفعل فقد بلغت كمية البضائع التي مرت عبر الأراضي اللبنانية خلال الاثني عشر شهراً التي تلت الانفصال عن سوريا ١٠٥٢٢٢٣٥ طناً قيمتها ٧٨٧٢٤٥٠٠٠ ليرة بما فيها كميات البترول المصدرة عبر لبنان والبالغ وزنها ٩٩٠٠٠٠٠ طن و ثمنها ٢٠٧٩٠٠٠٠٠ ليرة .

(٣) فيما يتعلق بإرساليات المغتربين ، بنينا تقديرنا على أساس معلومات مكتب القطع عن سني ١٩٤٤ و ١٩٤٥ و ١٩٤٦ إذ ظهر أن الإرساليات المعروفة بلغت في كل من تلك السنين نحواً من عشرين مليون ليرة . فإذا أضفنا إلى هذا المبلغ ما كان يدخل بدون علم مكتب القطع وأخذنا بعين الاعتبار انتهاء ظروف الحرب وزوال المراقبة والصعوبات المحلية في البلدان الأجنبية ثم أضفنا إلى كل هذا ما يتدفق علينا من رساميل المغتربين بغية توظيفها في لبنان ، وصلنا إلى الرقم التقريبي الذي دوناه وهو خمسون ليرة .

(٤) إن الميزان الحسابي حسبما أوردناه هو في الحقيقة لصالح لبنان ، إذ أن قسماً غير ضئيل من المستوردات الباقية في لبنان لا يستهلك بل هو عبارة عن آلات وأدوات صناعية وزراعية ومهنية منتجة تزيد في الثروة العامة .

(٥) والملاحظة الأخيرة ، وهي الأهم ، أن رصائد الميزان التجاري تثبت أن البلاد في حالة اقتصادية حسنة . لكن هذا الميزان قائم على دعائم ليست من الاستقرار والثبات بحيث يجوز الاعتماد

عليها اعتماداً وطيداً. فهي خاضعة لكثير من الاعتبارات والظروف المحلية والعالمية، فقد يأتي يوم يشح فيه مورد الاصطياف بسبب حوادث معينة، ويوم آخر تتضاءل فيه إرساليات المغتربين لأسباب شتى الخ... فهذه الملاحظة يجب أن تهيب بنا - واقصد الشعب اللبناني بمختلف طبقاته وفئاته لا الحكومة وحدها - إلى التشمير عن ساعد الجدّ لخلق وضع اقتصادي لبناني مستقل وتكليفه وفقاً لمقاييس توفر الثبات والديمومة في مواردنا. وبقطع النظر عن ضرورة تنمية الإنتاج القومي في سائر الفروع - وهو واجب تشترك في أدائه الحكومة مع الشعب - يجب أن يقتنع كل لبناني أن عليه واجب تخفيض نفقاته غير المجدية والصدوف عن البذخ والإسراف والتقليل من ارتياد البلاد الأجنبية بحجة الترويج عن النفس والاستغناء ما أمكن عن استهلاك الكماليات المستوردة والاستعاضة عنها بالمنتجات الوطنية.

#### رابعاً - النقد اللبناني

لا شك في أن من أهم مقومات الاستقلال الاقتصادي - وبالتالي الاستقلال السياسي - استقلال النقد ومناعة هذا النقد واستقراره وما يوحيه من ثقة.

وسنبين فيما يلي أن هذه العوامل جميعها متوفرة للنقد اللبناني وإن هذا النقد هو الآن في وضع سليم تماماً.

يعود استقلال العملة اللبنانية إلى الاتفاق الرباعي الذي عقد بتاريخ ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ بين الحكومات الفرنسية والبريطانية والسورية واللبنانية. وتكرّس هذا الاستقلال وأصبح نافذاً عملياً باتفاق التصفية المالية والنقدية الذي عقده لبنان مع فرنسا بتاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ١٩٤٨. وهذا الاتفاق معروف منكم تماماً ولا يحتاج إلى شرح وتفصيل.

ولقد كان على السلطات اللبنانية أن تضطلع منذ ذلك الحين بمسؤولياتها فتتخذ التدابير القمينة بحفظ العملة. فصدر بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ القانون النقدي الذي حدّد قيمة الليرة اللبنانية بـ ٤٠٥ مليغرامات و ٥١٢ جزءاً من المليغرام من الذهب الخالص حسبما أعلن عنها لدى صندوق النقد الدولي، وأوجب ضمان النقد المتداول بنسبة النصف من الذهب والعملات الأجنبية والنصف الآخر بقروض للدولة أو بكفالتها أو بسندات على الدولة أو على الأفراد. وبتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٤٩ صدر، إنفاذاً للقانون المذكور، المرسوم رقم ١٥١٠٥ متضمناً تحديد المعدّل المئوي لكل عنصر من عناصر التغطية ضمن النسبة المذكورة.

وكان أن اجتاحت العالم أزمة نقدية أدّت إلى انخفاض عملات دول كبرى وعملات الدول المرتبطة بها فنياً واقتصادياً. لكن لبنان خرج من الحرب بموازنة متعادلة، بل بأموال احتياطية،

فكان بالتالي في وضع اقتصادي سليم جعل النقد اللبناني أقل تأثراً من سواه بنتائج الحالة الاقتصادية العالمية الجديدة.

وقد بذلت الحكومة اللبنانية يومئذ جهوداً كبيرة للمحافظة على مستواه وتعزيزه فأشرفت على إصداره بحكمة ودراية وأحاطته بسياج متين من التغطية الذهبية وحافظت بقدر الإمكان على تعادله بالنسبة للعملة الأجنبية. وإننا نقدم لكم فيما يلي بياناً واضحاً معزراً بالأرقام يظهر وضع العملة اللبنانية الحاضر. ويتناول هذا البيان الأمور التالية:

- الإصدار أو كمية النقد المتداول.

- التغطية

- حركة العملات الأجنبية في السوق الحرّة

- سندات الخزينة.

#### ١ - الإصدار أو كمية النقد المتداول

تطور إصدار العملة اللبنانية وفقاً لتطور الحالة الاقتصادية، فبينما كان النقد المتداول في آخر سنة ١٩٣٩ لا يتعدى ٢٨٠٠٠٠٠٠٠ ليرة ارتفع بسرعة مطردة خلال سني الحرب حتى بلغ في آخر سنة ١٩٤٥ - ١٦٩٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. والسبب الأول في ذلك إنما كان تضاعف الحاجات ونشاط الأعمال الناجم عن ظروف الحرب وخصوصاً عن نفقات الجيوش الحليفة. وما إن انتهت الحرب وركدت حركة الأسواق حتى هبط النقد المتداول إلى ١٤٢٥٠٠٠٠٠٠ في آخر سنة ١٩٤٦. ثم عاد إلى الارتفاع، وهو يتأرجح، خلال عامي ١٩٤٧ و ١٩٤٨ تبعاً لتأرجح الأحوال المادية في الفترة التي استغرقها انتقال العالم من اقتصاد الحرب إلى اقتصاد السلم، وتركز في نهاية سنة ١٩٤٨ على ١٨٥٠٠٠٠٠٠٠ ليرة. لكن لبنان فوجئ في سنة ١٩٤٩ بتدن جديد تركّز في نهاية العام على مبلغ ١٦٨٠٠٠٠٠٠٠ فقط. وكان السبب في هذا التدني بدء الأزمة الاقتصادية العالمية لسبب تضخم الإنتاج خلال الأعوام الثلاثة السابقة ثم هبوط الأسعار. ولقد تنبّهت الحكومة اللبنانية في ذلك الحين إلى الخطر المحلي الذي يمكن أن ينجم عن تلك الحالة فعمدت إلى شراء كميات من الذهب أنزلت بما يقابلها عملة لبنانية إلى الأسواق فأنعشتها وساعدت إلى حد بعيد على اجتياز الأزمة.

وفي سنة ١٩٥٠ عاد مقدار التداول إلى الارتفاع بسبب النشاط البالغ الذي طرأ على الحركة التجارية وتحسن الأسعار نتيجة لحرب كوريا. ما زال يرتفع رويداً رويداً ووفقاً للحاجات الاقتصادية الوطنية حتى استقر خلال الأشهر الأخيرة حول مبلغ ٢١٠٠٠٠٠٠٠٠ ليرة.

## ٢ - التغطية

سبق القول إن الحكومة اللبنانية، إنفاذاً للقانون النقدي الصادر بتاريخ ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩، أصدرت بتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٤٩ مرسوماً رقم ١٥١٠٥ حدّد المعدلات المئوية لكل عنصر من عناصر التغطية. وقد ورد في هذا المرسوم أن قيمة الذهب في التغطية يجب أن تكون على الأقل كما يأتي:

- من أول كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول ١٩٥٠ - ١٠٪ من النقد المتداول
- من أول كانون الثاني إلى ٣١ كانون الأول ١٩٥١ - ٢٠٪ من النقد المتداول
- بعد أول كانون الثاني سنة ١٩٥٢ - ٣٠٪ من النقد المتداول.

لكن الحكومة لم تتقيد بالحد الأدنى لهذه المعدلات بل بذلت أقصى جهدها لتقوية عنصر الذهب في التغطية فنجحت فيما فعلت إلى حد بعيد. وإليك بيان بتطور حالة التغطية:

| التاريخ         | النقد المتداول | نسبة التغطية بالذهب | نسبة التغطية بالعملات الأجنبية |
|-----------------|----------------|---------------------|--------------------------------|
| ٣١ ك ١ سنة ١٩٤٩ | ١٦٨٠٠٠٠٠٠      | ٢٥,٢٩               | ٢٢,٩٦                          |
| ٣١ ك ٢ سنة ١٩٥٠ | ١٩٦٠٠٠٠٠٠      | ٣٥,٩٠               | ١٤,١٠                          |
| ٣٠ حزيران ١٩٥١  | ٢١١٠٠٠٠٠٠      | ٣٧,٨٨               | ١٢,١٢                          |
| ١٥ أيلول ١٩٥١   | ٢١٠٠٠٠٠٠٠      | ٤٢,٩٦               | ٧,٠٤                           |

ويتبين من هذا الجدول أن نسبة التغطية العامة لم تتدنّ ولا مرة تحت المعدل الذي حدّده القانون أي خمسين في المائة من مجموع قيمة النقد المتداول، وإن نسبة الذهب في هذه التغطية ما فتئت في ارتفاع متواصل، وستكون قريباً معادلة لمجموع النصف الأول التغطية. وقليلة جداً في عالم اليوم العملات التي تتمتع بمثل هذه الميزة أي أنها تركز إلى الذهب بمثل هذه المعدلات. والذهب كان دائماً وسيظل أقوى الدعامات وأكبر الضمانات.

ومتى ذكرنا أن الدولة غير مدينة وإن موازنتها متعادلة الكفتين ثبت لنا أن مركز النقد اللبناني متين جداً.

## ٣ - حركة العملات الأجنبية في السوق الحرة

من مراجعة أسعار السوق الحرة للعملات الأجنبية في لبنان منذ مطلع السنة الجارية حتى اليوم

يتبين أن الصعود والهبوط في أسعار تلك العملات انحصر في نطاق ضيق. وهذا بالرغم من أن البلاد قد اشترت حنطة ودقيقاً من الخارج في فترة قصيرة وبالعملة الأجنبية بما لا يقل عن أربعين مليون ليرة لبنانية. فسعر الدولار كان في كانون الثاني ٣٨٥ غرشاً وفي نيسان ٣٦٨ وفي تموز ٣٦٢ وفي آب ٣٦٨ وهو الآن يتراوح بين ٣٧٥ و ٣٨٠.

وإن دل هذا الواقع على شيء فإنما يدل على توفر العملات الأجنبية بكميات طائلة وفي كل وقت في السوق اللبنانية، مما يثبت تعادل ميزاننا الحسابي رغم كل الظواهر المخالفة وبالتالي انتعاش حياتنا الاقتصادية وتمتع النقد اللبناني بالمناعة والاستقرار.

#### ٤ - سندات الخزينة

إن هذه السندات تمثل الخسارة الفعلية التي لحقت بعناصر التغطية منذ تاريخ الاتفاق النقدي مع فرنسا، أي منذ ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨، بسبب التخفيضات المتتالية التي طرأت على الفرنك الفرنسي والليرة الاسترلينية.

وقد بلغ مجموع هذه الخسائر ٥٨٧٣٢٠٠٠ ليرة لبنانية.

ولقد نص المرسوم رقم ٥٨١ الصادر بتاريخ ٨ كانون الأول سنة ١٩٤٩ على إصدار سندات على الخزينة بما يقابل مجموع هذه الخسارة، على أن تكون السندات قسمين:

- القسم الأول: وقيمته ٤٤٦٣٦٠٠٠ بسندات لسنة واحدة ذات فائدة قدرها واحد في المائة.
- والقسم الثاني: وقيمته ١٤٠٩٦٠٠٠ ليرة بسندات لسنتين ذات فائدة قدرها واحد ونصف في المائة.

ونص المرسوم المذكور على وجوب استهلاك هذه السندات خلال ثلاثين سنة بموجب أقساط سنوية يلحظ ما يقابلها سنة فسنة في الموازنة العامة.

و لذلك، ترون أننا لحظنا في مشروع الموازنة لسنة ١٩٥٢ في البند الرابع من الفصل الوحيد في الباب السابع عشر، مبلغاً قدره ٢٣٩٢٠٠٠ ليرة.

## القسم الثاني - حالة الدولة المالية

قالت الحكومة الحاضرة في بيانها الوزاري :

\* يسأل البعض في هذه الآونة عن حالة الدولة المالية ويحيطون أسئلتهم بهمس يخلق قلقاً في النفوس .

\* فمن واجب الحكومة أن تصارحكم منذ الآن بالحقيقة عن هذه الحالة فتؤكد لكم أنه رغم الإنفاق خلال السنوات الماضية على تحقيق مشاريع ضخمة أتت أو سوف تأتي على البلاد بنفع عميم واستنفدت احتياطي الخزينة فإن حالة الدولة المالية سليمة ولا تدعو إلى إثارة أي خوف في نفوسكم»

والآن، بعد اضطلاعنا بمسؤوليات وزارة المالية مدة ستة أشهر، وأحاطتنا بالحالة المالية من سائر نواحيها، نستطيع التأكيد تكراراً بأن مالية الدولة سليمة ولا تبعث على أي قلق. ونحن لا نجهل ما يقال وينشر في داخل البلاد وخارجها لأغراض، منها ما ظهر ومنها ما استتر، من أن مال الاحتياط نفذ بكامله وإن نفقات الدولة تضخمت لدرجة أصبحت معها تفوق الإيرادات وإن النتيجة المحتمومة لهذه الحالة إنما هي العجز والإفلاس أو الاستقراض لسدّ العجز وبالتالي رهن مرافق البلاد للأجانب. ويستند هؤلاء الدعاة في بعض الأحيان إلى تصريحات تصدر عن مسؤولين - ونحن منهم - حول نفاد مال الاحتياط وضرورة اتخاذ التدابير لتخفيف النفقات وإعادة تكوين ذلك الاحتياط.

إن هذه الأقوال وتلك الدعايات تستدعي شرحاً يعيد الأمور إلى نصابها. وهذا الشرح يتناول قبل كل شيء فكرة عامة وهي أن الدولة ليست في عجز وهي تقوم بصورة منتظمة بجميع أعبائها وتدفع نفقاتها من أصل وارداتها المقررة. ويتناول أيضاً تفصيلاً حول الأمور الآتية:

- مال الاحتياط
- حالة الخزينة
- ازدياد نفقات الدولة وأسبابه

### أولاً - مال الاحتياط

يخلط الكثيرون بين حالة مال الاحتياط وبين حالة الخزينة، فينتج عن ذلك بلبلة في التفكير وقلق على مالية الدولة كلما قيل أن مال الاحتياط قد نفذ.

أما في الواقع فإن لا علاقة مباشرة بين هذه وتلك، ومال الاحتياط يتكوّن من الزيادة في الإيرادات التي تحفظ في حساب خاص تلجأ إليه الدولة كلما أرادت القيام بنفقة لا تتسع لها الموازنة العادية أو اضطرت إلى نفقات هامة وطارئة.

ومال الاحتياط - كسائر مداخيل الضرائب والرسوم - معدّ لكي ينفق بل يجب أن ينفق، والدولة لم تكن لتجمد ما تجبيه من المكلفين بل لتعيد توزيع هذه الأموال فتساعد باستمرار على تجديد روح النشاط في اقتصاديات البلاد. وسنرى في الفقرة الثالثة أدناه على أي نوع من الأعمال أنفق مال الاحتياط.

أما الحالة الراهنة بهذا الخصوص فهي كما يأتي:

كان الرصيد المتجمع من مال الاحتياط في نهاية ١٩٤٩ = ٣٩٠٦٨٠٠٥ فأخذ منه:

لحساب موازنة ١٩٥٠ = ١٨,٤٩١,٨٨٢

٣٨,٠٨١,٨٨٢      ١٩,٥٩٠,٠٠٠

٩٨٦,١٢٣      فبقي رصيد قدره

١٧,٣٣٢,١٢٥      يجب أن يضاف إليه الزائد في إيرادات موازنة ١٩٥٠

١٨,٣١٨,٣٤٨      فيصبح الرصيد الإجمالي:

ومن هذا الرصيد الإجمالي يجب أن تخرج مبالغ أخذت منه

١٤,٠٢٦,٦١٥      لحساب موازنة ١٩٥١ وقدرها لغاية الآن

٤,٢٩١,٦٣٣      فيكون الرصيد الباقي =

بيد أن هذا الرصيد الباقي من مال الاحتياط يستدعي إبداء ملاحظتين هامتين:

(١) إنه رصيد حسابي فقط، إذ إن ثمة مبالغ أنفقت في الماضي بصورة سلفة ولم تصدر بها حوالات صرف ولا يمكن أن تصدر إلا عند تسديدها. وهذه السلفات يؤخذ حتماً عند تسديدها ما يقابلها من مال الاحتياط، ومجموعها أكثر من ٢٠ مليون ليرة، توزع بين سلفات لوزارة الخارجية ولوزارة الدفاع ولحساب ضريبة فلسطين وغير ذلك من السلفات الثرية.

(٢) إن الرصيد الصافي البالغ ٤٢٩١٦٣٣ سوف يضاف إليه ما ينتظر حصوله من زيادة في إيرادات سنة ١٩٥١ الحالية على النفقات، ولا يمكننا منذ الآن تحديد هذه الزيادة. لكننا نأمل أن تبلغ مبلغاً يغطي مجموع السلفات الآتية الذكر إذا أضيف إلى الرصيد الحسابي الحاضر.

## ثانياً - حالة الخزينة

ليس بخاف أن الخزينة وقعت في الأشهر الأخيرة في أزمة موقته، سببها اضطرار الخزينة في ظروف معينة، إلى تسليف بعض المصالح الحكومية مبالغ كبرى لم ترد إليها في المواعيد المنتظرة، وإلى تجميد مبلغ كبير من موجوداتها في مؤسسات النقد الدولية.

وتفصيل ذلك كما يأتي :

|                                                   |                                                       |
|---------------------------------------------------|-------------------------------------------------------|
| ٧,٧٢٤,٨٠٠                                         | - رصيد سلفات الإعاشة                                  |
| ٤,٦١٨,٦٠١                                         | - مشترى التلفون من السلطة الفرنسية                    |
| ٣,٧٧٧,٣٦٨                                         | - تسديد قروض زراعية لم يدفعها أصحابها على بنك التسليف |
| ٨,٥٠٠,٠٠٠                                         | - سلفة لأشغال المطار                                  |
| ٦٥٠,٠٠٠                                           | - سلفة لمصلحة مياه بيروت                              |
| ٣,٨٠٠,٠٠٠                                         | - سلفات مختلفة للتلفون                                |
| ٢٩,٠٧٠,٧٦٩                                        |                                                       |
| ويضاف إلى ما تقدم ما جمدهته الحكومة لقاء مساهمتها |                                                       |
| ١١,٩٤٢,٧٥٣                                        | في المؤسسات المنبثقة عن اتفاقيات بريتون وودز          |
| ٤١,٠١٣,٥٢٢                                        | المجموع                                               |

وقد عمدت وزارة المالية إلى معالجة تلك الأزمة الطارئة بمختلف الوسائل، فعززت الجباية وتشددت في التحصيل (ونستطيع التأكيد أن نسبة التحصيلات لن تقل هذه السنة أيضاً عن ٩٥ بالمائة من التحقيقات) ولاحقت أصحاب القروض الزراعية بشدة متناهية وطرحت أملاكهم للبيع (وقد بدأت هذه الخطة تؤتي ثمارها فأخذ المدينون يسددون بعض ما عليهم) واستعادت من إدارة التلفون السلفات البالغة ٣ ٨٠٠٠٠٠٠ ليرة، وراقبت الإنفاق بدقة متناهية. وقد نجحت حتى الآن بحول الله في التغلب على الأزمة.

وستعتمد الحكومة في وقت قريب جداً إلى بيع أراضي المطار القديم وبالتالي استرداد السلفة المذكورة أعلاه والبالغة ٨٥٠٠٠٠٠٠ ليرة كما أنها تأمل أن تسترد سلفات الإعاشة تبعاً وفي الأشهر المقبلة وأن تحصل على مبالغ أخرى من تحصيل الديون الناتجة عن القروض الزراعية. كما أنها سوف تبيع بعض أملاك الدولة غير المنتجة. وعندئذ تكون الخزينة قد عادت إلى ازدهارها السابق وتغلبت بصورة نهائية على جميع الصعوبات التي مرت بها في فترة من الزمن.



### ثالثاً - ازدياد نفقات الدولة وأسبابه

من البديهي أن قيام الحكم الوطني، بسائر مقومات الاستقلال والسيادة، خلق موجبات لم يكن منها بد، وأدى إلى إنشاء وزارات جديدة أهمها الخارجية والدفاع وإلى استلام دوائر مختلفة كانت تشرف عليها السلطة المنتدبة.

ومن المعلوم أن بعض الوزارات التي تسمى منتجة كالأشغال العامة والزراعة والتربية الوطنية والصحة والإسعاف العام قد عززت تعزيزاً كبيراً.

ومن المعلوم أيضاً أن عدة مشاريع خطيرة قد تحققت في بحر السنوات الخمس الأخيرة مثل المطار الدولي وأعمال الري، خاصة في القاسمية واليمونة، وشبكة الطرقات الدولية والفرعية وغيرها.

ولا يخفى أن مبلغاً كبيراً أنفق على تشييد أبنية الأونسكو، وأنفقت مبالغ أخرى كبيرة اقتضتها ظروف حرب فلسطين وما نتج عنها كما اقتضاها تنفيذ اتفاقية النقد مع فرنسا وتملك لبنان العقارات المتروكة عن الفرنسيين. وليس أقوى من الأرقام على تقريب مثل هذه الأمور إلى الإفهام.

إن مجموع النفقات في الموازنة العادية ارتفع في كل سنة عنه في السنة السابقة على الشكل

التالي :

|      |            |
|------|------------|
| ١٩٤٤ | ٣٤ ٠٢٤ ٠٠٠ |
| ١٩٤٥ | ٤٣ ٧٧٤ ٥٠٠ |
| ١٩٤٦ | ٦٠ ٠٤٦ ٠٠٠ |
| ١٩٤٧ | ٥٨ ٩٠٠ ٠٠٠ |
| ١٩٤٨ | ٦٧ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| ١٩٤٩ | ٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| ١٩٥٠ | ٨٥ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| ١٩٥١ | ٨٩ ٤٥٠ ٠٠٠ |

هذا ما عدا الاعتمادات الإضافية التي كانت تطلب في بحر كل سنة والتي بلغ مجموعها عن ثماني سنوات ٤٠ مليون ليرة تقريباً.

وبالإضافة إلى ذلك فقد أنفقت الحكومة اللبنانية اعتمادات خاصة فتحت في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية هي :

|             |         |
|-------------|---------|
| ١٣ ٧٤٥ ٠٢٠  | ١٩٤٤    |
| ٩٥٠ ٠٠٠     | ١٩٤٥    |
| ٢٠ ٤٤٤ ٩٧٢  | ١٩٤٦    |
| ٢ ٥٠٠ ٠٠٠   | ١٩٤٧    |
| ٨ ٥٠٠ ٠٠٠   | ١٩٤٩    |
| ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠  | ١٩٥٠    |
| ١٩ ٥٩٠ ٠٠٠  | ١٩٥١    |
| ١٠٦ ٧٢٩ ٩٩٢ | المجموع |

أخذت كلها من مال الاحتياط .

كما أنها فتحت بمناسبة انعقاد مؤتمر الأونسكو وتشيد الأبنية المعروفة اعتمادات بلغت ٣٥٠٠٠٠٠ ليرة أخذت أيضاً من مال الاحتياط .

وأنفقت في سبيل حرب فلسطين وبسبب ما جرت من ذيول مبلغاً يناهز ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة، أخذ أيضاً من مال الاحتياط .

وفتحت في موازنة السياحة والاصطياف ابتداء من سنة ١٩٤٩ اعتمادات يبلغ مجموعها لغاية آخر السنة الجارية نحواً من ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة .

ولا حاجة هنا لذكر مصالح الإعاشة والتلفون واليانصيب الوطني التي هي مصالح استثمار تغذى صناديقها بموارد خاصة .

فلو جمعنا هذه الأرقام المتصاعدة لتبين لنا :

- أن مجموع الاعتمادات الأساسية والإضافية المفتوحة منذ سنة ١٩٤٤ في الموازنة العادية بلغ ٥٥٣٣٦٩٥٠٠ أي بمعدل ٦٩١٧١١٨٧ ليرة في السنة .

- ومجموع الاعتمادات المفتوحة في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية بلغ ١٠٦٧٢٩٩٩٢ أي بمعدل ١٣٣٤١٢٤٩ ليرة في السنة .

- ومجموع ما أنفق في غير هذه السبل (الأونسكو، فلسطين، السياحة والاصطياف الخ . . .) بلغ ١٦٠٠٠٠٠٠ أي بمعدل ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة في السنة .

ويكون بالتالي معدل النفقات العامة ٨٤٥١٢٤٣٦ ليرة كل سنة منذ اضطلاع السلطة الوطنية بجميع مسؤوليات البلاد الداخلية والخارجية أي خلال ثماني سنوات .

ولقد يعجب المرء من استطاعة هذا البلد الصغير إيجاد مثل هذه المبالغ الضخمة وإنفاقها. لكن هذا الواقع إن دل على شيء فإنما يدل من جهة على تزايد الثروة الوطنية والازدهار الذي ما فتئ يرافق سني هذا العهد ويزداد، ومن جهة ثانية على عظمة العمل العمراني الذي قامت به الدولة اللبنانية الناشئة في فترة وجيزة من الزمن.

ويصل المرء إلى النتائج عينها فيما لو نظر على الواقع المذكور من ناحية واردات الدولة التي تجمعت سنة بعد سنة ومكنت الحكومة من الإنفاق على هذه الصورة. فمن الثابت أنه، باستثناء ضريبة الدخل التي أنشئت في سنة ١٩٤٤، لم تزد الضرائب في لبنان منذ مطلع العهد الحاضر. فإذا كانت الواردات قد ارتفعت فمرد ذلك إلى ارتفاع معدل استهلاك المواد الخاضعة للرسوم مثل المحروقات والتبغ والبضائع المستوردة، وارتفاع حاصل ضريبة الدخل، وفي كلا الحالتين دليل على ازدياد الدخل القومي بصورة مطردة.

بيد أن هذه السعة في الإنفاق التي رافقت نشوء الدولة وتطورها البدائي كانت وبقيت طالما الواردات تزيد على النفقات العادية فتتفق الزيادة على المشاريع الهامة كما سبق القول. أما وقد اكتمل نمو الدولة اللبنانية وكادت نفقاتها العادية توازي مجموع وارداتها فقد أصبح ضرورياً التبصر في هذا الواقع الجديد. وهذا الواقع بعينه هيمن على وضع مشروع موازنة سنة ١٩٥٢ المعروض الآن على مجلسكم الموقر.

## القسم الثالث - مشروع موازنة سنة ١٩٥٢

لسنا ندعي الكمال ولا ما يقرب من الكمال في مشروع الموازنة الذي نقدمه لكم. لكننا نؤكد بأننا قمنا، فور استلامنا الحكم، بمجهود صادق كي نأتيكم بموازنة متوازنة الكفتين، تتضمن ولو إصلاحاً جزئياً في كل من شقيّ النفقات والواردات. وستظهر لكم صحة قولنا هذا من مجرد اطلاعكم على الحقائق التي يلي بيانها.

أيها السادة،

تفضلتم فمنحنتمونا ثقتمكم في العشر الأخير من شهر حزيران، وباشرنا العمل الفعلي في مطلع شهر تموز. وكان على كل عضو من أعضاء الحكومة أن يتفرغ فوراً مع معاونيه لوضع تقديرات النفقات التي تحتاج إليها المصالح التي يضطلع بأعبائها، إذ جئنا كما تعلمون، في أعقاب حكومة انتقالية لم يتسن لها فوق شغلها الشاغل أن تهتم بشؤون الموازنة، وجئتم في أعقاب مجلس انصرف وهو تارك لكم ولنا حملاً ثقيلاً من القوانين المالية. فعمل كل منا وسعه حتى تجمعت

التقديرات في وزارة المالية في مطلع شهر أيلول، فدققتها ورفعتها مع ملاحظاتها إلى مجلس الوزراء في أقل من خمسة عشر يوماً. ومجلس الوزراء عقد جلسات متعاقبة وطويلة حتى أقر المشروع النهائية وبعث به إليكم ضمن المهلة الدستورية أي قبل نهاية شهر أيلول.

ولقد لاقينا في سبيل وضع هذا المشروع صعوبات جمّة. فطالعنا، أول ما طالعنا، نفاد مال الاحتياط، ثم ارتفاع تقديرات المصالح الحكومة لاحتياجاتها بمقدار ٤ ملايين ليرة عن تقديراتها للسنة الجارية. ووجدنا أن الديون المتوجبة الأداء سوف تزيد في السنة المقبلة بمقدار ثلاثة ملايين ليرة عما كانت عليه في هذه السنة. ووجدنا أن رفع ملاكات الموظفين المدنيين، الذي جرى في عهد حكومة الانتقال ويصبح نافذاً في أول كانون الثاني سنة ١٩٥٢، يرتب زيادة في النفقات تبلغ ٧٠٠٠٠٠٠ ليرة. ووجدنا أيضاً أن أكثر الموظفين الذين لم يرقوا منذ ثلاث سنوات سوف يستحقون الترقية في بحر السنة القادمة مما قد يجزّ نفقة تبلغ ٦٠٠٠٠٠٠ ليرة يجب لحظها. كما وجدنا في مجلس النواب مشروع قانون بفتح اعتمادات جديدة في الصندوق المستقلّ لمباشرة حلقة أخرى من الأشغال الإنشائية، وإن هذا القانون لا بدّ أن يصبح نافذاً خلال السنة القادمة فيجب توفير بضعة ملايين للبدء بالعمل. وكان واجباً علينا، من جهة أخرى، أن لا تزيد الضرائب والرسوم وأن لا ننشئ ضرائب ورسوماً جديدة، كما كان من سياسة الحكومة أن لا تلجأ إلى عقد القروض في الظروف الحاضرة وأن لا تعتمد إلى صرف موظفين بالجملة.

فلا نخالكم إلا قادرين العقبات التي واجهتنا في معرض التوفيق بين جميع هذه العوامل المتناقضة وبالتالي عاذرين الحكومة إن هي لم تتمكن من تحقيق كل الآمال واستجابة الرغبات.

وتوخياً للإيضاح وتسهيلاً للمناقشة، نفصل بحثنا عن مشروع الموازنة كما يأتي:

- كيف حققنا توازن الموازنة للسنة المقبلة.
- توزيع الاعتمادات المدونة في أبواب النفقات.
- الواردات ونظام الضرائب.
- مشروع قانون الموازنة.

### أولاً - كيف حققنا توازن الموازنة للسنة المقبلة

بات جلياً فيما نعتقد مما سبق قوله، إن مالية الدولة كانت تتجاوز أزمة طارئة بينما كنا نعمل على وضع مشروع موازنة العام المقبل. وكان علينا أن نفتش عن علاج للحالة ونجده خلال أسابيع معدودة. لكن كان علينا أيضاً أن نجد العلاج الذي يستطيع مسؤول أن يضعه وهو مدرك تبعاته

وملمّ بالحالة العامة من سائر نواحيها. فثمة آراء يبيدها كل ذي قلم ونصائح يسديها كل ذي لسان، براقة في ظاهرها ومقنعة بالنسبة لحالة معينة تعالج وحدها. لكن هذه الآراء والنصائح تنتهي في غالب الأحيان إلى نظريات مستحيلة التطبيق أو تقوم على قواعد وأنظمة مطبقة في بلدان يختلف تكوينها ونموها عن بلادنا، وأما إلى حلول جزئية عديمة النفع أو إن هي نفعت في ناحية أضرت في نواح أخرى من حياة الأمة. فكان علينا بالتالي أن نبتعد عن الحلول المبتسرة وعن الأساليب «الثورية» في حلّ المعضلات، وهذه الأساليب ما وافقت يوماً طبيعة هذا البلد ولا امتزجت بخصائصه.

كان بوسع الحكومة مثلاً أن تستدين عشرين أو ثلاثين مليون دولار من الخارج كأن اللجوء إلى القروض لتغطية النفقات العادية لا يخلق خطراً كبيراً على الدول وخاصة الصغيرة منها. وكان بوسعها أن تطرح قرصاً داخلياً كأنها تجهل ضآلة الأمل في الحصول على نتيجة من هذا الباب.

وكان بوسع الحكومة أن تطرح في الشارع ألفي موظف وعائلاتهم غير عابئة بالمشكلة الاجتماعية التي تنتج عن هذا العمل المفاجئ.

وكان بوسعها أن تفرض ضرائب جديدة على الدخل أو على رؤوس الأموال بقطع النظر عما إذا كان يبقى بعد ذلك في البلاد رؤوس أموال وبالتالي أعمال وأرباح.

وكان بوسعها أن تقترح عليكم تأميم الشركات ذات الامتياز أو التي تتصل أعمالها بالمنفعة العامة غير حاسبة حساباً للتجارب المؤلمة التي عانتها دول أعلى كعباً وأعماق خبرة من نتائج التأميم ولا لعشرات الملايين التي تتوجب عندئذ لتلك الشركات.

وكان بوسع الحكومة أن تتبع قواعد الاقتصاد الموجد على إطلاقها، فتتشد توازن الميزان التجاري قبل أن تعدّ العدة الكافية لهذا العمل وقبل أن تتحدّد علاقاتنا مع سوريا، متجاهلة الواقع الذي أثبت أن الحرية النسبية وإطال لبنان على العالم من جميع نوافذه هما الضمانة الأساسية لازدهار مرافق هذا البلد المنبسط على البحر، ومتجاهلة تأثير نوع علاقاتنا مع سوريا على الوضع الاقتصادي اللبناني.

وكان بوسعها أن تقر البدء حالاً بتنفيذ مشاريع عمرانية كبرى على أمل أن تدر هذه المشاريع عملاً وربحاً وبالتالي إيرادات جديدة للخزينة قبل أن تحدد شروط هذه الأعمال ومنافعها وطرق تمويلها.

وكان بوسعها أشياء كثيرة أخرى.

لكن الحكومة، وهي عارفة مسؤولياتها، فضلت أن تعالج الحالة الراهنة بوسائل طبيعية،

منطقية، وأن تمشي إلى الإصلاح المطلوب بخطوات متزنة. فاعتمدت، من أجل وضع موازنة السنة المقبلة، خطة التوفير في النفقات غير الضرورية والتعجيل في إصلاح نظام الضرائب. ومن أجل المستقبل، قررت أن تكلف إخصائيين وضع تصميم عام للاقتصاد اللبناني تستند إليه كل الحكومات بعد الآن في توجيه سياستها الإصلاحية. ولا يظن أحد أن وضع التصميم المذكور أمر سهل التناول والإنجاز بل أن له شروطاً كثيرة، أولها تحديد السياسة الاقتصادية بل والسياسة العامة أيضاً التي يمكن لبلد مثل لبنان أن يتخذها قاعدة له لمدة لا تقل عن عشر سنوات، ومنها تكوين هيئة لوضع التصميم يجمع أعضاؤها إلى الخبرة الفنية في مختلف الحقول خبرة سياسية وإدارية. ومن البديهي أن تصميماً من هذا النوع يجب أن يربط بقوانين تجعله متماسكاً الحلقات وغير معرّض للتعديل والتكييف، فلا يتبدل بتبدل الأحوال أو الرجال. والحكومة جادة في تكوين الهيئة المذكورة بالتعاون مع مجلسكم ويؤمل أن تباشر الهيئة مهمتها في مطلع العام المقبل.

أما التخفيض في النفقات فلم يكن في وسع الحكومة أن تبنيه على أساس إصلاح الجهاز الإداري إذ أن هذا الإصلاح يبقى مستحيلاً طالما مجلسكم لم يقر القانون الخاص بالموظفين وبتحديد الملاكات الإدارية. ولذلك بنته على إلغاء قسم من النفقات غير المجدية وبتخفيض المبالغ المخصصة لبعض الأعمال ذات المنفعة المحلية الضيقة، كما بنته بصورة خاصة على لحظ اعتمادات تتفق والحاجات الحقيقية المنظور إليها على ضوء مراقبة شديدة على الإنفاق ووضع حد للإسراف واعتبار كل موظف مسؤول ضمن اختصاصه عن تنفيذ بنود الموازنة.

وقد تستغربون القول إننا، في عصرنا النفقات، كنا واضعين نصب أعيننا تقدير الواردات قبل كل شيء. تستغربون ذلك لأنه يخالف أبسط القواعد التي تفرض تحديد نفقات الدولة أولاً ثم جباية الضرائب إلى الحد الذي يغطي النفقات. لكن لم يكن لنا مناص من عكس القاعدة في الواقع بالنظر لما قلناه عن سياسة الحكومة في عدم زيادة الضرائب وعدم الاستقراض وعن نفاد مال الاحتياط وعن ارتفاع أرقام البنود المتضمنة الديون المتوجبة الأداء. «فمددنا بساطنا هذه السنة على قدر أرجلنا» وأزمعنا عزمًا أكيداً على مراقبة الإنفاق بشكل يغنيا ويغنيكم عن الاعتمادات الإضافية التي كانت تجعل الموازنات في السابق لا تعبر إلا عن بعض الحقيقة.

## ثانياً - توزيع الاعتمادات المدونة في أبواب النفقات

إن في مجلسكم الكريم وفي الرأي العام من تمركز عنده تفكير معين فيما يتعلق بالنفقات العامة. ومن أبرز نواحي هذا التفكير القول بأن الدولة دولة موظفين بدليل أن ثلثي الموازنة يتفق عليهم وإن قدرًا كبيراً مما يجبي من المكلفين يبذر تبذيراً فلا يبقى بالنتيجة للأعمال المنتجة إلا النذر اليسير من هذه الموازنة الضخمة.

اسمحوا لي أن أقول أن هذا التفكير لا ينطبق على الواقع كل الانطباق .

لا نكران أن عدد الموظفين ، والموقتين منهم بصورة خاصة ، يفيض عن حاجة بعض الدوائر . لكنني أؤكد لكم أن الحكومة جادة في تلافي هذه الحالة ، وقد صرفت عدداً منهم وأحالت على التقاعد من بلغوا السن ومن ألغيت وظائفهم ، وستتابع عملها هذا بتؤدة ، كما أنها أوقفت التعيينات الجديدة ، إلا في بعض حالات استثنائية قليلة لا يعتد بها . وتنظيم الدوائر لا بد أن يتم بعد تصديق قانون الملاكات .

ولا نكران أن بعض النفقات تجري بدون أن تكون ثمة حاجة ملحة إليها أو تفوق أحياناً معدلاتها المعقولة . لكننا حرصنا على تشديد المراقبة والإمعان في التدقيق وقد توصلنا إلى نتائج فعلية من هذه الناحية .

وقد يكون مفيداً الاطلاع على بعض الأرقام المستخرجة من مشروع الموازنة نفسه .

## ١ - الموظفون

إن عمال الدولة على ثلاثة أنواع : مدنيين وعسكريين وفعلة أو ما يشابههم . والنوع الأول يقسم إلى إداريين وفنيين .

فعدد الموظفين المدنيين ورواتبهم تظهر في الجدول الآتي :

| الموظفون الإداريون |         | الموظفون الفنيون |         | الباب                     |
|--------------------|---------|------------------|---------|---------------------------|
| عدد                | رواتب   | عدد              | رواتب   |                           |
| ١٤                 | ٦٥٤٠٠   |                  |         | ١ - رئاسة الجمهورية       |
| ٣٣                 | ١١٩٣٠٠  |                  |         | ٢ - مجلس النواب           |
| ١٧                 | ٧٣١٠٠   |                  |         | ٣ - رئاسة الوزارة         |
| ٤٧١                | ١٢١٦١٨٠ | ١٦٧              | ١٧٦١٤٢٠ | ٤ - وزارة العدلية         |
| ١٩٧                | ١١٦٥٤٣٠ |                  |         | ٥ - وزارة الخارجية        |
| ١٨٤                | ٧١٧٥٠٠  | ٦                | ١٠٠٠٠   | ٦ - وزارة الداخلية        |
| ٥١١                | ١٨٣٠٩٠٠ | ٢٧٦              | ٨١٥٨٠٠  | ٧ - وزارة المالية         |
| ١٧                 | ٧٠٤٠٠   |                  |         | ٨ - وزارة الدفاع          |
| ٢٦٢                | ٥٤٤٦٠٠  | ٢٨٧٨             | ٦٧٣٥٣٠٠ | ٩ - وزارة التربية الوطنية |

| الموظفون الإداريون |         | الموظفون الفنيون |          | الباب                           |
|--------------------|---------|------------------|----------|---------------------------------|
| عدد                | رواتب   | عدد              | رواتب    |                                 |
| ٤٤                 | ١٣٤٦٢٥  | ٥٧٣              | ٩٥٢٢٧٥   | ١٠ - وزارة الصحة والإسعاف العام |
| ٩٠                 | ٣٥٣٦٩٠  |                  |          | ١١ - وزارة الشؤون الاجتماعية    |
| ٢٢                 | ٧٣٩٠٠   | ٣٨               | ١٥٩٦٠٠   | ١٢ - وزارة الأنباء              |
| ٢٢٣                | ٥٢٦١٠٠  | ٦٧٦              | ٢١٨٣٨٠٠  | ١٣ - وزارة الأشغال العامة       |
| ١١٠                | ٣٧٣٩٨٥  | ٢٢١              | ٦٩٧٠١٥   | ١٤ - وزارة الزراعة              |
| ٩٣                 | ٣٤٤٩٠٠  |                  |          | ١٥ - وزارة الاقتصاد الوطني      |
| ٥٢٧                | ١٢٦٤٣٦٠ | ١٩١              | ٨٠٦٤٤٠   | ١٦ - وزارة البريد والبرق        |
| ١٨١٦               | ٩٣٧٤٢٨٠ | ٤٩٩٦             | ١٤١٢١٦٥٠ | المجموع                         |

يستنتج فوراً من هذا الجدول أن رواتب الموظفين الإداريين لا تستنفد أكثر من ١٠ بالمائة من اعتمادات الموازنة. وإن رواتب الموظفين الفنيين (قضاة، معلمين، أطباء، مهندسين، محاسبين) تستنفد نحواً من ١٦ بالمائة.

- أما رواتب العسكريين (جيش، درك، شرطة، أمن عام) فإنها تبلغ ٨٠٠ ٢٠٩٠١ ليرة، أي ٢٣ بالمائة تقريباً.

- أما العمال (الفعلة ومن يشبههم) فإنهم يستنفدون مبلغ ٤٥٠ ٢٩٣٣ ليرة أي ٣ بالمائة تقريباً من مجموع الموازنة.

فلو سلمنا بأن بين الموظفين الإداريين عدداً يستغنى عنه وإن ثمة مبالغة في بعض الأحيان في تشغيل العمال في الورش فقد يعني هذا أن تعزيز المراقبة على أعمال الإدارة يمكن أن يوفر واحداً في المائة من مجموع الموازنة. وتسعى الحكومة الآن لتحقيق هذا الوفر عملياً بالإضافة إلى الوفر الذي حققته في سائر أبواب النفقات عند تنظيم مشروع الموازنة الحاضر.

## ٢ - نفقات الظهور والتمثيل

نجل تحت هذا العنوان النفقات المدرجة في الموازنة في البنود أو الفقرات المسماة: تشريفات، أعياد واستقبالات، نفقات تمثيل في الخارج، دعاية، نفقات سرية، وهي النفقات التي تتهم الدولة أحياناً بالإسراف فيها.



إن مجموع المبالغ المخصصة للغايات الآنفة الذكر يكاد لا يجاوز مليون ليرة في السنة أي يزيد قليلاً عن واحد بالماية من مجموع الموازنة. وأظن أن أحداً لا يرى غلوّاً في مثل هذا المبلغ تنفقه دولة مستقلة ينتشر ممثلوها في جميع أقطار العالم ولا تقاس أمجادها بمقياس مساحتها ولا بعدد سكانها.

... أما وقد أوضحنا بالأرقام مسألة الرواتب والأجور ومسألة نفقات الظهور والتمثيل، فإننا نضع تحت أنظاركم جدولاً فنياً بكيفية توزيع الاعتمادات في مشروع الموازنة، وقد أشير تجاه كل نوع من النفقات إلى رقم البند المدرجة فيه تلك النفقة:

| رقم<br>البند | نوع النفقة                             | مقدار النفقة | النسبة المئوية |
|--------------|----------------------------------------|--------------|----------------|
| ١            | الرؤساء والوزراء والنواب               | ٧٩٣ ٠٠       | ١              |
| ٢ / ١        | الإدارة العامة                         | ٥٩٦٣ ٠٠٠     | ٥,٦            |
| ٢ / ١        | الفروع الفنية والاستثمارية             | ٦٣٩٥ ٠٠٠     | ٧              |
| ٢ / ١        | الفروع التي تؤدي خدمات اجتماعية        | ٨٨٤٠ ٠٠٠     | ٥,٩            |
| ٢ / ١        | قوى الأمن                              | ٢٢٠٣٥ ٠٠٠    | ٢٤             |
| ٢ / ١        | فروع الأشغال                           | ٢٧٦٠ ٠٠٠     | ٣              |
| ٢ / ١        | من وإعانات للموظفين                    | ١٠٧ ٠٠٠      | ١,٠            |
| ٣ / ١        | لوازم ونفقات إدارية                    | ٣٩٠٠ ٠٠٠     | ٣,٤            |
| ٣ / ٢        | نفقات خاصة ببعض الوزارات               | ٤٨٥ ٠٠٠      | ٥,٠            |
| ٤            | نفقات عامة (نقل وانتقال، محروقات، الخ) | ١٧٠٠ ٠٠٠     | ٩,١            |
| ٥ / ١        | تجهيزات جديدة أو تجديد التجهيزات       | ٤٥٦٠ ٠٠٠     | ٥              |
| ٥ / ٢        | أشغال وإنشآت جديدة                     | ١٠٣٠٠ ٠٠٠    | ٣,١١           |
| ٥ / ٣        | صيانة الأشغال والتجهيزات               | ١٣٩٠ ٠٠٠     | ٥,٠            |
| ٥ / ٤        | عمال                                   | ٢٩٣٠ ٠٠      | ٢,٣            |
| ٦ / ١        | منح اجتماعية                           | ٨٠٣ ٠٠٠      | ٩,٠            |
| ٦ / ٢        | منح ثقافية                             | ٢٥ ٠٠٠       |                |

| رقم<br>البند | نوع النفقة                                                                                                              | مقدار النفقة | النسبة المئوية |
|--------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|----------------|
| ٦/٤          | منح لتنفيذ أشغال                                                                                                        | ١٢٦ ٠٠٠      | ٢,٠            |
| ٧            | نفقات اجتماعية (إعاشة السجون والمستشفيات، أدوية، معالجة، مأوى المتسولين، لوازم المستشفيات، الرياضة، المعارض الفنية الخ) | ٣٣٩٠ ٠٠٠     | ٧,٣            |
| ٨            | نفقات يوجبها الاستثمار (حصر الملح، عائدات الجباية، الطوابع البريدية والأميرية، نقل البريد الخ . .                       | ٨١٤ ٠٠٠      | ٩,٠            |
| ٩/١          | نفقات تمثيل                                                                                                             | ٧٢٣ ٠٠٠      | ٨,٠            |
| ٩/٢          | مساهمات دولية                                                                                                           | ١١٤ ٠٠٠      | ١,٠            |
| ١٠           | نفقات سرية                                                                                                              | ٣٦٥ ٠٠٠      | ٤,٠            |
|              | تقاعد وتعويضات صرف                                                                                                      | ٣٦٨٦ ٠٠٠     | ٤              |
|              | قسط الأملاك الافرنسية                                                                                                   | ٣٤٦٨ ٠٠٠     | ٨,٣            |
|              | قسط سندات الخزينة                                                                                                       | ٢٣٩٢ ٠٠٠     | ٦,٢            |
|              | احتياطي لنفقات طارئة                                                                                                    | ١٧٢٢ ٠٠٠     | ٩,١            |
|              |                                                                                                                         | ٩١٥٠٠ ٠٠٠    | ١٠٠            |

إننا لنرى أنفسنا بغنى عن التعليق على هذا الجدول اللهم إلا بالقول إن هذا الإنفاق بحد ذاته يعيد المال إلى المواطنين لأن أكثره يجري في داخل البلاد فيزيد في النشاط العام.

### ثالثاً - الواردات ونظام الضرائب

لم يتبدل نوع الإيرادات في مشروع الموازنة الجديدة إلا فيما يتعلق بإلغاء ضريبة الأغنام. فقد أقدمت الحكومة على إلغاء هذه الضريبة الموروثة عن عهود قديمة لأنها أصبحت بالية ويصعب جداً تحصيلها ولأن الحكومة توخت تشجيع تربية الأغنام وبالتالي زيادة قدرة البلاد على إنتاج اللحوم والاستغناء بقدر الإمكان عن استيرادها من الخارج.

ولقد تبدلت تقديرات الإيرادات تبديلاً جزئياً فزادت في بعض البنود ونقصت في بنود أخرى،

وذلك على ضوء اختبار الدوائر المالية خلال السنة الجارية والسنة السابقة. مثل ذلك أن تقدير إيراد ضريبة الأملاك المبينة زيد ٤٠٠ ٠٠٠ ليرة نظراً لتزايد حركة البناء، وتقدير إيراد رسم المواد الملتهبة زيد ١٠٠٠٠٠٠٠ ليرة بالنظر لارتفاع معدل استهلاك المحروقات السائلة. وزيدت كذلك تقديرات إيراد رسوم التبغ والتنباك ورسوم الجمارك على أساس الواقع في هذه السنة. أما حاصلات بيع الملح فقد نقصت تقديراتها مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ ليرة تبعاً لكون الحكومة قررت إلغاء احتكار الملح وأطلقت حرية استيراده والاتجار به وإنتاجه، متوخية من ذلك تشجيع صناعة الملح الوطنية.

ومن الطبيعي أن نشير هنا إلى موضوعين هامين يكثر الجدل حولهما في كل سنة عند درس الموازنة وهما معدل الضرائب في لبنان وكثرة الضرائب غير المباشرة التي تصيب جميع الطبقات دون تمييز.

### ١ - معدل الضرائب في لبنان

إن المكلف اللبناني غير مرهق أبداً بالضرائب بل أنه من أبعد المكلفين في الدنيا عن الإرهاق. ودليلنا ما هو جار في غير لبنان. فإذا أخذنا قياساً موازنة النفقات في بعض الدول ووزعناها على عدد سكان الدولة المعنية تبين لنا ما يأتي:

يدفع كل مواطن فرنسي ٥٠ ٠٠٠ فرنك أو ٥٤١ ليرة لبنانية في السنة، وكل مواطن بريطاني ٨٠ ليرة إنكليزية أو ٦٩٠ ليرة لبنانية، وكل مواطن إيطالي ١١٩ ليرة لبنانية، وفي بلجيكا يدفع الفرد ٤١١ ليرة لبنانية، وفي كندا ٨٤٠.

ولم نشأ أن نأخذ من موازنات الدول العربية الشقيقة مثلاً للمقارنة لأن أوضاع هذه البلدان الاقتصادية والاجتماعية تختلف اختلافاً بيناً عن الأوضاع اللبنانية. لكننا نشير إلى أن ما من بلد عربي يدفع المواطن فيه نسبياً ضرائب ورسوماً أقل مما يدفع المواطن اللبناني.

طبعاً إن على الدول الأجنبية المذكورة أعباء عسكرية واجتماعية ثقيلة تبرّر ارتفاع معدل الضرائب الفردي. بيد أن هذا الواقع، كيفما قسناه وقارناه بمثيله في لبنان، لا ينفي حقيقة ذلك الواقع الآخر وهو أن الفرد اللبناني يدفع في السنة ٧٣ ليرة لبنانية فقط. هذا مع العلم أن الموازنة اللبنانية تتضمن كما أسلفنا أعباء عسكرية واجتماعية تناهز ثلاثين بالمائة من مجموع النفقات.

ويتيح لنا هذا الموضوع فرصة لإبداء ملاحظة نعتقدها هامة:

عندما كنا نتبصر في الحلول الممكنة لتحقيق التوازن في مشروع الموازنة الذي وضعناه لم نتوقف عند حلّ زيادة الضرائب، لا تهرباً من المسؤولية ولا خوفاً من فقدان الشعبية، بل إيماناً منا

بأن المبالغة في فرض الضرائب والرسوم في لبنان يصيب الاقتصاد اللبناني بضرر. وإننا نلخص هذه الفكرة بقولنا: يجب أن يبقى لبنان وسطاً لاستيراد البضائع وخزنها وإعادة توزيعها في العالم الشرقي - ولبنان كان وسيظل بحكم خصائصه وسيطاً بين المنتج والمستهلك لا في الشرق فحسب بل وفي العالم قاطبة - ولبنان يجب أن يبقى ملجأ لرؤوس الأموال أكانت هذه الأموال هاربة من اضطهاد أم طامعة بريح - ولبنان بلد سياحة واصطياف فيجب أن تنخفض فيه بقدر الإمكان كلفة الإنتاج وأسعار السلع. فكل هذه العوامل توجب انتهاج سياسة مالية قائمة لا على الاستقرار فحسب بل على أكبر قدر ممكن من الحرية والتسامح والتساهل، مما يتنافى مع إرهاق المكلف أكان وطنياً أو أجنبياً.

## ٢ - نظام الضرائب

يشكو اللبنانيون - ويردد مجلسكم في كل سائحة هذه الشكوى - من فساد نظام الضرائب النافذ في لبنان وتستند الشكوى إلى أن نظاماً تجبى بموجبه ثلاثة أرباع الواردات بشكل ضرائب غير مباشرة يتنافى ومبدأ العدل الاجتماعي الذي يقضي بالتفريق بين الغني والفقير وبتكليف المال حيث يوجد وحيث ينتج.

إن في هذا الموضوع مجالاً فسيحاً للجدال والنقاش. وثمة نظريات حديثة تهدف إلى زعزعة الأسس التي بني عليها المبدأ الآنف الذكر، وإلى التشكيك في أفضلية الضريبة المباشرة على الضريبة غير المباشرة. والشك هنا مبعثه إن الضريبة غير المباشرة تجبى بسهولة وإنها تفرض على كماليات لا على حاجات ضرورية. بينما جباية الضريبة المباشرة تخلق بين السلطة وبين المكلفين خلافات وتؤدي إلى تدابير تباعد بين الفريقين فتقسو السلطة ويلجأ المكلف إلى وسائل وحيل لا تتفق في غالب الأحيان مع الخلق السليم ولا مع واجبات المواطن.

لكننا لا نريد الدخول الآن في هذا الجدل النظري بل نسلم مبدئياً بأن نظام الضرائب في لبنان يحتاج إلى إصلاح يستهدف تطبيقاً عملياً ومتزايداً لمبدأ العدل الاجتماعي. ونسرع فنضيف إن الإصلاح المنشود هو الآن قيد التحقيق. وبالفعل فقد التقت في الشهرين الأخيرين رغبة الحكومة ورغبة المجلس فتعاوناً جميعاً وانصبنا على درس مشاريع القوانين التي كانت وما تزال في إدراج اللجان النيابية فتوفقنا إلى تصديق ثلاثة قوانين هامة هي:

الشرفية والعائدات السنوية للأراضي المروية بفضل الأشغال التي قامت بها الحكومة، وقانون ضريبة الأراضي الجديدة، وقانون الرسوم على التراكات والوصايا والهبات.

كما أن الحكومة ستتقدم منكم بمشروع قانون يتضمن تعديلاً للضريبة على الأملاك المبنية فيجعلها تصاعدية. وإننا موقنون أن هذا التعديل سيلقي منكم تحييداً.

وهكذا لن ينقضي هذا العام حتى نكون بإذن الله قد حققنا الإصلاح الأساسي المطلوب في نظام الضرائب، وتكون أكثر نواحي النشاط قد أخضعت للضريبة بصورة عادلة. وبما أن هذه الضرائب الجديدة لن تصبح مجدية بالفعل إلا من سنة ١٩٥٣ فإن مشروع الموازنة لتلك السنة سوف يبنى عليها ويحقق بالتالي الغايات الإيجابية التي كنا نتوخاها وعجزنا عن تحقيقها في مشروع الموازنة الحاضر.

وقد يكون من المفيد أن نورد هنا بعض الأرقام التي تنير هذا الموضوع:

إن نسبة الضرائب المباشرة إلى مجموع الموازنة هو في لبنان ١٨ بالمائة (بينما نسبة الضرائب غير المباشرة هي الآن ٦٥ بالمائة) أما في فرنسا فهو ٣١ بالمائة وفي بريطانيا ٥١ وفي إيطاليا ٢٠ وفي بلجيكا ٤٧.

لكن النسبة اللبنانية سوف ترتفع تدريجاً في السنة المقبلة والسنوات التي تليها بفعل الضرائب المحدثة السابقة الذكر، وقد تصل إلى أكثر من ٤٠ بالمائة. وبما أن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها لا بد أن تنخفض فقد يأتي قريباً يوم تتعادل فيه إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة.

## رابعاً - مشروع قانون الموازنة

لم يتضمن مشروع قانون الموازنة للأسباب السابقة الذكر تعديلات هامة للأوضاع المالية سوى ما تعلق بإلغاء احتكار الملح وضريبة الأغنام كما أسلفنا. وتضمن نصاً هاماً يتعلق بالموظفين.

ففي حقل الضرائب المباشرة نص المشروع على أن تبقى مرعية الإجراء خلال السنة المقبلة الأحكام النافذة حالياً فيما يتعلق بضريبة الأراضي، ذلك لأن الضريبة الجديدة لن تصبح نافذة غلا ابتداء من سنة ١٩٥٣، وعدّل المشروع بعض نصوص شكلية في قانون ضريبة الدخل على ضوء الاختبار.

وفي حقل الضرائب غير المباشرة نصّ المشروع على إلغاء المادة ٤٦ من قانون موازنة السنة الحالية الذي كان أوجد لجنة خاصة للنظر في الاعتراضات على القيمة المتخذة أساساً لتصفية رسوم التسجيل والانتقال. وقد تبين عملياً أنه لم يكن من حاجة لهذه اللجنة لأن القيمة المبحوث فيها إنما هي القيمة التأجيرية المبني عليها التكليف بضريبة الأملاك المبنية، وهذه القيمة قابل تحديدها لجميع طرق المراجعة.

وتضمن المشروع نصاً يوضح غموضاً في قانون رسوم الطوابع. وتنوي الحكومة أن تتقدم منكم قريباً بمشروع قانون مستكمل الدرس لتعديل نظم رسوم الطوابع تعديلاً أساسياً. كما تضمن

جعل رسوم الحجر الصحي على الطائرات وعلى المسافرين فيها إلزامياً أسوة بما هو جار في المرافئ البحرية ولأن جميع الطائرات تخضع في الواقع وجميع ركابها يخضعون للمعاينة الصحية .

أما بصدد قانون المحاسبة العامة فقد أظهر وضعه موضع التنفيذ هذه السنة إن فيه نقائص أكثرها شكلي، تستدعي تعديلات في نصوصه يجعله مؤدياً الغايات المنشودة . وقد تضمن مشروع قانون الموازنة هذه التعديلات .

وتضمن المشروع أيضاً أحكاماً شتى تتعلق بتعديل بعض النصوص في قوانين الموازنة السابقة، وجلها تتعلق بكيفية توزيع عائدات الجباية بين مأموري المالية .

وأخيراً تضمن المشروع نصين يتعلقان بالموظفين :

- أولهما شكلي، يقصد منه اختصار المعاملات وهو يقضي بالاكْتفاء بقرارات وزارية لإعطاء الإجازات الصحية للموظفين إلا إذا كانت مدة الإجازة تجاوز ثلاثة أشهر فتعطى بمرسوم .
- والثاني هام جداً إذ أنه يجيز للحكومة، خلال ستة أشهر، أن تصرف من الخدمة الموظفين الفائضين عن حاجة الدوائر والذين تثبت عدم أهليتهم . ولا تخفى عليكم طبعاً الغاية من هذا النص وهي تمكين الحكومة من إعادة تنظيم الدوائر والاستغناء عن فريق من موظفي الملاك لا يقومون بعمل مفيد أو لا يصلحون للعمل .

أيها الزملاء الكرام

أعذروني، إذا كنت أطلت عليكم . لكنني رأيت من واجبي أن أوضح الأمور، بالأحرف وبالأرقام، عليها تتيح لكم تكوين فكرة عامة حول المسألة المالية التي شغلت الأفكار والأقلام في المدة الأخيرة .

وأعذروني إذا كان ينقص بياني شيء من العلم أو الدقة، فقد تكون الصراحة في مثل موقعي ألزم من الإغراق في العلم، وقد يكون الوضوح أجدى من الإمعان في الدقة .

وأعذروني، فوق هذا وذاك، إذا كنت ما أتيحكم بمشروع موازنة ثورية تقلب أمور البلاد والعباد رأساً على عقب بحجة الإصلاح والترقي، فإنني، عدا عن الأسباب المبينة آنفاً، لا أوّمن بالثورة في معرض الإصلاح بصورة عامة، ولا أوّمن فيما يتعلق بهذا الوطن الحبيب إلا بالتطور الطبيعي المتزن، تعينه وتوجهه سلطة تدرك قبل كل شيء أن الاقتصاد اللبناني فريد في نوعه وميزاته، فلا يصح فيه لا القياس ولا التقليد .

وبكل حال فقد قمت وزملائي أعضاء الحكومة بما أملاه واجبنا وأراح ضمائرنا . وها إننا نقدم إليكم نتاج عملنا، ولكم فيه القول الفصل .

(تصفیق)

الرئيس - إذا جاز للرئاسة أن تعبر عن رأي المجلس فإنني اشكر معالي الوزير على البيان الرائع، الفني، المدروس، المعزز بالأرقام والذي يدل على مقدار ما بذله معاليه من جهد حرصاً على المصلحة العامة، والآن نزولاً على رغبة الزملاء ارفع الجلسة خمس دقائق للاستراحة على أن تستأنف بعدها.

بيروت في ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥١

وزير المالية

التوقيع: فيليب تقلا





## فذلكة موازنة العام ١٩٥٣(\*)

### المواضيع المبحوثة:

- ١ - اسماء المعتذرين والغائبين
- ٢ - تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة
- ٣ - تلاوة ملخص الاوراق الواردة
- ٤ - مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٢٧٥٤ باعطاء الحكومة صلاحية تصديق موازنة ١٩٥٣ بمرسوم اشتراعي .
- الرئيس - ننتقل إلى جدول الاعمال . ليتل مشروع القانون المستعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٢٧٥٤ المتعلق باعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ .
- (فتلي المرسوم التالي)

### مرسوم رقم ٢٧٥٤

إن رئيس الجمهورية اللبنانية  
بناء على الدستور اللبناني  
وبناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء  
وبعد سماع مجلس الوزراء  
يرسم ما يأتي :

---

(\*) الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الرابعة عشرة لسنة ١٩٥٣ المنعقدة في الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في ١٣ تشرين الأول.

المادة الأولى - يحال إلى مجلس النيابي في دورته الاستثنائية مشروع قانون مستعجل مكرر باعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ بمرسوم يتخذ بمجلس الوزراء.

المادة الثانية - على مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم.

بيروت في ١٢ تشرين الأول سنة ١٩٥٣

الامضاء:

كميل شمعون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: عبد الله اليافي

وزير المالية

الامضاء: بشير الاعور

## فذلكة صدور موازنة ١٩٥٣ بمرسوم اشتراعي

بالنظر للظروف الاستثنائية التي أدت إلى التأخير في تصديق موازنة ١٩٥٣ وقد أشرفت السنة على الانتهاء ولما كانت هذه الموازنة قد نفذت معظمها على قاعدة الاثني عشرية ولم يعد من فائدة للمناقشة فيها تفصيلاً فضلاً عن أن هذا الأمر يستغرق وقتاً طويلاً.

ولما كان مشروع الموازنة قد درسته اللجنة المالية بدقة وعدلت في بنوده ما ينبغي أن يعدل، وكانت في عملها هذا قد مارست المراقبة التي يوليها الدستور للمجلس في درس الموازنة.

ولما كانت جميع هذه الظروف تستدعي التصديق على الموازنة بأقرب فرصة وقد رأت الحكومة أن تتقدم إلى المجلس الكريم بمشروع مستعجل مكرر يجيز لها التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ وتنفيذها وليس في هذا العمل مخالفة للدستور أو للتقاليد البرلمانية. فالدستور اللبناني ليس فيه نص صريح بشأن المراسيم الاشتراعية بإجازتها في مواد معينة أو تحظرها في مواد محددة شأننا في ذلك شأن الدستور الفرنسي الصادر سنة ٨٧٥.

وبالرغم من ذلك فقد استقر التقليد في فرنسا ولبنان وغيرها من البلدين على أن يكون للمراسيم الاشتراعية حدود إن لجهة الوقت وإن لجهة الموضوع. فالمجلس الذي يمنح صلاحية المراسيم الاشتراعية هو الذي يحدد مدتها ومواضيعها وله أن يمنحها سلطة المراسيم الاشتراعية في أي موضوع كان حتى في الامور المالية.

وقد ذهب الاجتهاد إلى أبعد من ذلك، ففي دستور فرنسا الصادر سنة ١٩٤٦ تحظر المادة ١٣ تنازل السلطة التشريعية عن سلطاتها في اصدار القوانين. وبالرغم من هذا النص الصريح الجازم صدر بتاريخ ١٧ آب سنة ١٩٤٨ قانون يعطي الحكومة سلطة المراسيم الاشتراعية واثناء البحث في هذا القانون اثيرت مسألة مخالفته للدستور وبالرغم من المناقشة العنيفة صدق القانون وأصبح نافذاً.

فإذا كان الأمر على هذه الحال في فرنسا مع وجود نص صريح يحظر على المجلس أن يتنازل عن صلاحيته التشريعية، فإن الامر عندنا، هو ليس في دستورنا أي مانع، لا يقبل الشك والتردد، وليس بالنتيجة ما يمنع مجلسكم الكريم من اعطاء الحكومة صلاحية التصديق على موازنة سنة ١٩٥٣ على ضوء دراسات اللجنة المالية للأسباب الاستثنائية المبينة اعلاه.



## فذلكة موازنة العام ١٩٥٤(\*)

### بيان وزير المالية بمناسبة تقديم مشروع موازنة ١٩٥٤

ينتقد البعض التأخر في إنجاز مشروع الموازنة ضمن المهلة القانونية . ولكن لهذا التأخر أسباباً جوهرية يعود أهمها إلى تصفية حسابات السنين السابقة وإلى أن إعداد هذه الموازنة - وقد تم في عهد الحكومة الماضية - جرى على أسس جديدة فتطلب مزيداً من الوقت . ذلك أن الإدارة المالية ، وعلى رأسها حضرة وزير المالية السابق ، انصرفت نحو إعادة النظر بالأسلوب القديم الذي دُرِج عليه في تقديم الموازنات حتى الآن ، فنظمت موازنة هذه السنة بشكل خاص يقضي بتوزيع النفقات إلى ثلاثة أنواع : النفقات العادية والنفقات العسكرية ونفقات التجهيز والإنشاء .

والحكومة ، إذ تتبنى مشروع الموازنة كما تم وضعه ، ترى أن التنظيم الجديد يمكن بنوع خاص من إظهار النفقات بوجهها الحقيقي مع التمييز بين أنواعها ، والإشارة إلى النسبة المخصصة لكل منها بحيث أصبح من السهل مقارنة هذه النسب فيما بينها ولاسيما مراقبة تطورها عاماً بعد عام . وانطلاقاً من توزيع النفقات بشكلها الجديد يمكن إيجاد سياسة للموازنة دائمة تلخص خطوطها الكبرى بوجوب الاتجاه نحو عصر النفقات الإدارية التي تستأثر بالقسط الأكبر من مجموع الموازنة ، وزيادة النفقات الإنشائية المنتجة .

إن الزمن الذي كانت تقتصر فيه الموازنة على إيجاد المال اللازم لسير المصالح الإدارية فحسب قد انقضى . وأصبحت المالية العامة تهدف إلى الإنفاق المنتج في مختلف الحقول الاقتصادية والاجتماعية . واستبدلت سياسة البخل والتوفير التي سادت النفقات العامة ردهاً من الزمن بسياسة الإنفاق في سبيل الإنتاج ، لما في ذلك الإنفاق من تثبيت لدعائم الوطن وضمان لرفاهية أبنائه . ويكفي ، للدلالة على أهمية هذا النوع من الإنفاق ، أن نشير إلى أنه يوفر العمل للمواطنين ويضاعف الدخل القومي ويساهم في تقويم ميزان الحسابات ويؤدي بالتالي إلى زيادة الموارد العامة .

هذا هو الأساس الذي بُنيت عليه سياسة الدولة المالية . وتحقيقاً لهذه السياسة زيدت نفقات التجهيز والإنشاء زيادة محسوسة كما سنرى فيما بعد . وتأمل الحكومة أن تتمكن في المستقبل

---

(\*) النص الأساسي .

القريب من رفع هذه النفقات الإنتاجية إلى الحد الذي تصب فيه ذات أثر فعال في الاقتصاد الوطني .

هذا، وقبل أن نتناول مشروع الموازنة بالتفصيل نرى لزماً علينا أن نمهد له بلمحة حول الأوضاع الاقتصادية والمالية القائمة نظراً للعلاقة الوثيقة الكائنة بين الاقتصاد والمال ولتأثيرهما المتبادل، ثم نعقبه بكلمة عن الموازنات المستقلة .

## القسم الأول - الحالة الاقتصادية

تميزت الحالة الاقتصادية العالمية طوال السنة الفائتة بما اكتنفها ولا يزال من حيرة وارتباك . ولم تظهر حتى الآن بوادر نزعة معينة . وجل ما يمكن ملاحظته أن الإنتاج قد تأخر في بعض الدول بسبب قلة الطلب على البضائع مع العلم بأن قلة الطلب هذه ناتجة عن كونه قد أشبع خلال سنوات الازدهار السابقة . غير أنه لا ينتظر أن يتراجع الإنتاج إلى أكثر من الدرجة التي بلغها في الوقت الحاضر . وقد رافق تأخر الإنتاج هبوط في الأسعار تناول عدداً كبيراً من السلع وبنوع خاص المعادن . فتدنت أسعارها تدنياً محسوساً لاسيما في الولايات المتحدة وإنكلترا كما تدنى المقياس العام للأسعار .

وتجاوبت أصداء هذا التدني في السوق اللبنانية فانخفضت مقاييس أسعار الجملة فيها - على اعتبار الأساس ١٠٠ في سنة ١٩٥٠ - من ١٠٧ في شهر كانون الثاني سنة ١٩٥٣ (أوائل السنة) إلى ٩٧ في شهر كانون الأول من السنة نفسها (أواخرها) . ومقاييس غلاء المعيشة انخفضت بدورها - على اعتبار الأساس ١٠٠ في سنة ١٩٣٩ - من ٤٥١ إلى ٤١٧ خلال الفترة المذكورة (١٩٥٣) .

وهكذا تكون الحركة الاقتصادية المحلية قد تناقلت قليلاً خلال سنة ١٩٥٣ .

ولكن ذلك لم يؤثر في الوضع الاقتصادي العام . فالتجارة الخارجية قد احتفظت بنشاطها كالمعتاد حسبما يستخلص من الميزان التجاري . ذلك أن صادراتنا في سنة ١٩٥٣ بلغت ٨٨ مليون ليرة مقابل ٧٧,٥ في سنة ١٩٥٢ . وبلغت القيمة الحقيقية للمستوردات :

|     |            |              |
|-----|------------|--------------|
| ٤٢١ | مليون ليرة | بضائع مختلفة |
| ٤٦  | مليون ليرة | ذهب          |
| ٤٦٧ | مليون ليرة | لسنة ١٩٥٣    |

مقابل

|       |            |              |
|-------|------------|--------------|
| ٤٤٠   | مليون ليرة | بضائع مختلفة |
| ٣٨,٥  | مليون ليرة | ذهب          |
| ٤٧٨,٥ | مليون ليرة | لسنة ١٩٥٢    |

وبلغت قيمة البضائع التي اجتازت الأراضي اللبنانية بطريق الترانزيت ١,٠٦٣,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (سنة ١٩٥٣) مقابل ١,٠٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. (سنة ١٩٥٢) أي بزيادة ٢٥ مليون ل.

أما عجز الميزان التجاري فقد بلغ ٣٧٩ مليون ليرة في سنة ١٩٥٣ مقابل ٤٠١ مليون في سنة ١٩٥٢ أي أن الميزان التجاري تحسن تحسناً ملموساً. وعلى كل حال لا يمكن الاستناد إلى الميزان التجاري لتكوين فكرة سليمة عن الوضع الاقتصادي العام، لاسيما في بلد كلبان ينعم بشتى الواردات التي لا تخضع لإحصاء دقيق. ولذلك لا يمكن القول أن العجز التجاري مستقلاً لوحده يشكل خطراً على حياتنا الاقتصادية. إذ أن العبرة كلها للميزان الحسابي، فهو الدليل الأوضح على الحالة الاقتصادية العامة بالنسبة إلى علاقاتنا مع الخارج. وإذا نحن أخذنا بعين الاعتبار ما يستورد لبنان من الذهب كل سنة وما يرد على أسواقه المالية من عملات أجنبية لبدا لنا أن الميزان الحسابي يغطي عجز الميزان التجاري، ويشير إلى الفيز أو على الأقل إلى التعادل.

هذا، ولم تأل الحكومة جهداً في سبيل تقويم الميزان التجاري بزيادة الإنتاج، وتحسين الحالة الاقتصادية بوجه عام. وقد قامت من أجل ذلك بأعمال هامة وكثيرة منها ما تم تحقيقه ومنها ما لا يزال قيد التحقيق.

## أولاً - المشاريع المحققة

### أ - زراعة التبغ

منذ سنة ١٩٥٠ والحكومات اللبنانية المتعاقبة تعمل على زيادة المساحات المزروعة تبغاً. وقد أعارت الحكومة الحالية قضية التبغ أشد اهتمامها فثابرت من جهة أولى على توسيع المساحات المزروعة وعمدت من جهة ثانية إلى تحسين النوع عن طرق التدبيرين الآتين: ١ - فرضت وزارة المالية على المزارعين النوع الواجب زرعه من البذار حسب تربة كل منطقة وذلك بعد أن قامت الدائرة المختصة بالدراسات والاختبارات الفنية اللازمة ٢ - ألقت لجان فنية لإحصاء الأراضي الصالحة لزراعة التبغ، وستقوم بأعمالها خلال هذه السنة على أن تبني إجازات الزراعة في السنة المقبلة على النتائج التي تكون قد توصلت إليها هذه اللجان.

وفيما يلي بياناً بالمساحات المزروعة ابتداء من سنة ١٩٥٠:

|     |      |       |                          |
|-----|------|-------|--------------------------|
| سنة | ١٩٥٠ | ٢١٤٥١ | دونم                     |
| سنة | ١٩٥١ | ٢٥٤٥٨ | دونم                     |
| سنة | ١٩٥٢ | ٢٧٧٦٢ | دونم                     |
| سنة | ١٩٥٣ | ٢٧٩٤٥ | دونم                     |
| سنة | ١٩٥٤ | ٣٠٤٦٤ | دونم (مساحات مرخص بزرها) |

وينتظر أن تكون المساحة المزروعة بالفعل لهذه السنة أكثر من المساحات المزروعة في السنة السابقة .

### ب - الاتفاقات التجارية

من المعلوم أن الإنتاج لا ينشط إلا إذا وجدت الأسواق اللازمة لتصريفه، ولا سيما الأسواق الخارجية إذا كان الإنتاج يفيض عن حاجة الاستهلاك. وقد تم، خلال السنة الفائتة، توقيع عدة اتفاقات تجارية مع الخارج كالاتفاق الجماعي بين الدول العربية وقد أصبح رهن التنفيذ مع ما ينص عليه من إعفاءات جمركية لتشجيع الإنتاج المحلي وتسهيل التبادل بين الدول الأعضاء، والاتفاق مع يوغسلافيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية. وفيما عني هذه الأخيرة فقد وضع الاتفاق معها على أساس التكافؤ إذ اشترطت المادة الثامنة منه أن يتساوى ميزان المدفوعات بين البلدين، كما تعهدت الحكومة المذكورة بأن تستورد من لبنان كمية من الحمضيات والموز تبلغ ستين بالمائة من مجموع المبادلات.

ومن الاتفاقات ما هو قيد المفاوضة كمشاريع الاتفاقات مع الاتحاد السوفياتي وتركيا والجمهورية الفدرالية الألمانية والباكستان والبرازيل والأرجنتين. وتأمل أن ينتهي أمر توقيعها قريباً. وهناك اتفاقات للملاحة الجوية، منها ما تم عقده مع أسوج وأستراليا وبلجيكا وسويسرا، ومنها ما هو قيد الإعداد مع فرنسا والمملكة العربية السعودية وشرقي الأردن. وغني عن البيان ما يجنى لبنان من فوائد عن طريق هذه الاتفاقات سواء لجهة تصدير الفائض من إنتاجه أو لتنشيط حركة السياحة.

### ج - إعفاء الشركات من ضريبة الدخل وبعض الرسوم

ولما كان لبنان يعتبر ملجأ للرساميل، ونظراً لما لهذه الرساميل من يد خيرة على الاقتصاد، سبق للحكومة أن أقرت ووافق مجلس النواب على إعفاء بعض المؤسسات من ضريبة الدخل وأجور كتابة العدل وعلى تخفيض رسوم الطوابع المتعلقة بها.



ومن شروط الإعفاء أن يكون موضوع المؤسسة إنشاء واستثمار مشروع جديد يختلف عن المشاريع القائمة حالياً ويؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني وإنماء اقتصاديات البلاد، وأن يكون رأسمالها مليون ل.ل. على الأقل، وأن يكون مجموع الأجور التي تدفعها لمستخدمين أو عمال لبنانيين يزيد على مئة ألف ل.ل. في السنة.

ومن النتائج المنتظرة لهذا القانون جلب رساميل جديدة وقيام مشاريع إنتاجية وتشغيل اليد العاملة.

#### د - المنطقة الحرة في مطار بيروت الدولي - ونقل الذهب

يحتل مطار بيروت الدولي مركزاً عالمياً مرموقاً. وترتقي حركة المسافرين فيه يوماً بعد يوم. ومن أجل تشجيعه وازدهاره نظراً لما لهذا الازدهار من أثر في الحياة الاقتصادية العامة، تقدمت الحكومة بمشروع قانون لإنشاء سوق دولي في هذا المطار تحت نظام المنطقة الحرة. وقد صدق المجلس مؤخراً على هذا القانون وبوشر العمل لتحقيق السوق الدولي المشار إليه.

ويتضمن هذا السوق ٣٩ محلاً تباع فيها للمسافرين بطريق الترانزيت بضائع مختلفة ذات قيم متوسطة وكبيرة وذات أوزان خفيفة وأحجام صغيرة. وستكون هذه البضائع الموجودة تحت نظام المنطقة الحرة معفاة من الرسوم الجمركية وبالتالي ذات أثمان مخفضة بالنسبة لما يقابلها في سائر الأسواق العادية. وإذا علمنا أن عدد المسافرين بطريق الترانزيت في مطار بيروت يتراوح الآن بين عشرة آلاف واثنى عشر ألفاً في الشهر الواحد وإن هذا العدد أخذ في الازدياد لتبين لنا ما ستكون درجة الإقبال على هذا السوق الدولي.

وإلى جانب ذلك، وبراً بالوعد الذي قطعه الحكومة على نفسها لإطلاق حرية نقل الذهب لما يؤمل من فوائد عن طرقها، تمت الموافقة على السماح لكل شخص يغادر الأراضي اللبنانية بأن يصطحب معه ٢٥ ليرة ذهبية. أما المبالغ التي تتجاوز هذا الحد فينبغي لإخراجها الحصول شكلياً على أذونات خاصة من المجلس الأعلى للجمارك.

#### هـ - اتفاقات النقطة الرابعة

وقعت الحكومة خلال سنة ١٩٥٣ عدة اتفاقات مع إدارة النقطة الرابعة نذكر منها على سبيل المثال مشاريع الإنعاش الريفي في مختلف المناطق، ومشروع المعهد الصناعي، ومشروع الملاحة الجوية، وتنقيبات حوض نهر الليطاني، والمختبر المركزي للصحة العامة، ومكتب الإحصاء العام.

ومن المعلوم أن تحقيق هذه المشاريع يتطلب مبالغ لا يستهان بها من المال. فالحكومة اللبنانية

تخصص لكل منها الاعتمادات اللازمة في الموازنة العامة. كما تخصص لها بالمقابلة اعتمادات من الجانب الأميركي. ولا شك في أنه سيكون لهذه المشاريع، لاسيما ما يتعلق منها بالصناعة والزراعة، أثر فعال في الحياة الاقتصادية.

وفي حقل الصناعة، نخص بالذكر الاتفاق العائد لإنشاء معهد صناعي والذي تم توقيعه في ٢ آذار سنة ١٩٥٣. والواقع أن الصناعات اللبنانية والدوائر الحكومية المختصة بالإرشاد والتوجيه الصناعيين تواجه مشاكل فنية وتنظيمية وإنتاجية يتطلب حلها اللجوء إلى مركز يتوفر فيه الموظفون المربون والتسهيلات الفنية الملائمة. والمعهد الصناعي يستهدف تجهيز البلاد بهيئة من الخبراء الموثوق بهم. أما تمويل المشروع فتساهم فيه الحكومة اللبنانية وجمعية الصناعيين اللبنانيين ومصلحة التعاون الفني الأميركي سنة فسنة إلى أن يصبح قادراً على الاستقلال المالي والاعتماد على نفسه.

## ثانياً - مشاريع قيد التحقيق

### أ - مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري

رأت الحكومة أن الوضع الاقتصادي العام في لبنان يدعو إلى تشجيع التسليف في مختلف المرافق الاقتصادية وإن مجال العمل متسع في هذا الحقل، وبنوع خاص في الزراعة والصناعية والسياحة والاصطياف. ففي الزراعة أراض غير مستثمرة أو مستثمرة بأساليب بدائية قديمة، وفي الصناعة حاجة إلى الآلات الحديثة والصناعات الجديدة. وفي الحقل الفندقي ما يتطلب تأمين راحة السائحين والمصطافين عن طريق تجهيز الفنادق تجهيزاً فنياً نظراً لأهمية المورد الناتج عن هذه الناحية. ورأت الحكومة أن التحسين المنشود في جميع هذه الميادين لا يمكن أن يتم إلا إذا توفر المال بين أيدي المنتجين. ومن أجل ذلك أقرت مشروع مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري الذي أحيل إلى مجلس النواب والذي يقضي بإعطاء قروض لآجال قصيرة ومتوسطة وطويلة، وبفوائد متدنية.

### ب - الثروة المائية والطاقة الكهربائية

عدا ما سبق تخصيصه من أموال في الموازنة العادية وفي موازنة المشروع الإنشائي الرابع والمشاريع المائية على أنواعها في سبيل الإفادة من ثروة لبنان المائية، عمدت الحكومة إلى وضع مشروع قانون بإشراف مجلس التصميم والإنماء الاقتصادي يقضي بأحداث الشركة الوطنية للمياه والكهرباء برأسمال قدره مائة مليون ليرة لبنانية. وغاية هذه الشركة تحقيق التجهيز المائي

والكهربائي في لبنان وخاصة استثمار الإمكانات المائية والكهربائية ضمن تصميم عام لاستعمال الثروة المائية يضعه مجلس التصميم والإنماء. وقد أحيل مشروع القانون هذا إلى مجلس النواب.

وبشأن شركة كهرباء بيروت بنوع خاص: لما كانت الطاقة الكهربائية من العناصر الأساسية للإنتاج وكان استهلاك لبنان منها يتجاوز حدود الإنتاج الحالي فضلاً عن أن الاستهلاك يزداد سنة بعد سنة بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وتزايد عدد السكان والحاجة إلى صناعات جديدة، ولما كانت المصلحة العامة تقضي بأن تكون قضية الطاقة الكهربائية في يد الحكومة، رأت هذه الأخيرة أن تدخل في مفاوضات مع مجلس إدارة شركة الكهرباء بغية شراء الشركة. ونأمل أن يتم الاتفاق على الشراء قريباً.

### ج - قرض بلدية بيروت

كذلك ومن أجل تحسين العاصمة وتحقيق بعض المشاريع الضرورية لها كإنجاز شبكة المجاري لحفظ الصحة العامة وإنشاء مسلخ جديد وتحسين الطرقات والأرصفة وافقت الحكومة على أن تعطى بلدية بيروت بكفالتها قرضاً من مصرف سوريا ولبنان قيمته أربعة وعشرون مليون ليرة لبنانية يضاف إلى القرض السابق البالغ ستة ملايين. وسيحال مشروع قانون بهذا المعنى إلى مجلس النواب. ولا ريب في أن الأعمال البلدية ستحدث حركة عمرانية تساهم خير مساهمة في تشغيل اليد العاملة وإنشاء السوق المحلية.

### د - مرفأ طرابلس

وقد أقرت الحكومة تنفيذ وتحقيق المرحلة الأولى من مشروع توسيع وتحسين مرفأ طرابلس، فأعدت لهذه الغاية مشروع قانون بفتح اعتماد في الصندوق المستقل للأشغال الإنشائية بقيمة عشرة ملايين ل.ل.

هذا هو الوضع الاقتصادي الراهن وأهم ما قامت به الحكومة وتنوي القيام به من أعمال لتحسينه - وتنتقل منه إلى بحث الحالة المالية.

## القسم الثاني - الحالة المالية

سنناول في دراستنا الحالة المالية أربعة أمور: أولاً - النقد وهو يتعلق بالحالة المالية العامة، ثانياً - أموال الاحتياط وهو يتعلق بمالية الدولة، ثالثاً - قانون المحاسبة العامة، رابعاً - قوانين الضرائب.

### أولاً - النقد

يعتبر النقد اللبناني من العملات القوية التي تنعم بثقة عامة وتتمتع بقسط كبير من الثبات والاستقرار. ومن أسباب مناعة هذا النقد ما هو اقتصادي ومنها ما هو مالي فني.

ومن الأسباب الاقتصادية التي تؤهله للمحافظة على مستوى لائق وجود كميات طائلة في السوق المالية من الذهب والعملات الأجنبية مما أدى إلى تدني سعر التعادل بينها وبين النقد اللبناني لصالح هذا الأخير. وتدل الإحصاءات على أن الدولار الأميركي تدنى ١١٪ خلال سنة ١٩٥٣ والليرة الاسترلينية ٩٪ والليرة الاسترلينية الذهب ٢٥٪ كما تدل على أن القوة الشرائية للنقد اللبناني قد زادت ١١٪.

ومن الأسباب المالية الفنية أن الحكومات اللبنانية المتعاقبة ما تزال، منذ صدور قانون النقد المؤرخ في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩، تبذل قصارى جهدها لتعزيزه. فهي تشرف على إصداره بكثير من العناية والدراية جاعلة من حاجة الإنتاج قياساً لكمية النقد المتداول. كما أنها تعمل على زيادة التغطية الذهبية بصورة مضطردة.

### أ - النقد المتداول

أما النقد المتداول فبعد أن ارتفع خلال سنة ١٩٥١ حتى بلغ في نهايتها ٢٠٨ ملايين بسبب النشاط المفاجئ الذي طرأ على الاقتصاد العالمي نتيجة لحرب كوريا وظهر تأثيره في السوق اللبنانية، أخذ بالهبوط خلال سنة ١٩٥٢ حتى بلغ في نهايتها ٣٠٠ مليون نسبة لتضاؤل الحركة الاقتصادية العالمية وانخفاض الأسعار وتكدس المستوردات في السوق المحلية.

وتابع التداول سيره نحو الهبوط خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة ١٩٥٣ معبراً بذلك عن الركود الذي أصاب الحركة الاقتصادية بوجه عام. وبلغ الحد الأدنى للتداول في هذه الحقبة ١٩٦ مليوناً. ثم عاد إلى الارتفاع تدريجياً في الثلث الأخير من السنة حتى بلغ في نهايتها ٢٠٥ ملايين، الأمر الذي يحملنا على الاعتماد بتحسين الحالة الاقتصادية العامة.

وتجدر الإشارة إلى أن التداول ما يزال محتفظاً باتجاهه نحو الارتفاع خلال السنة الحالية، فبعد أن كان في نهاية كانون الثاني ٢٠٥ ملايين ارتفع في نهاية شباط إلى ٢٠٦ ملايين. وفيما يلي جدولاً بتطور التداول منذ ١٩٤٩ حتى نهاية شباط سنة ١٩٥٤.

| السنة | الشهر           | النقد المتداول |
|-------|-----------------|----------------|
| ١٩٤٩  | ٣١ كانون الأول  | ١٦٨ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٠  | ٣١ كانون الأول  | ١٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥١  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٨ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٢  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٣  | ٣٠ حزيران       | ١٩٦ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٣  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٤  | ٣١ كانون الثاني | ٢٠٥ ٠٠٠ ٠٠٠    |
| ١٩٥٤  | ٢٨ شباط         | ٢٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠    |

## ب - التغطية

منذ صدور المرسوم رقم ١٥١٠٥ المؤرخ في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ الذي حدد المعدلات المئوية لكل عنصر من عناصر التغطية، والتغطية الذهبية في ارتفاع متواصل.

ونرى الحكومة في هذا الموضوع أن ارتفاع نسبة التغطية الذهبية أمر ضروري في لبنان الذي لا يستند اقتصاده إلى الإنتاج الضخم والتصدير أي إلى عناصر مرئية راهنة، بل إلى الأعمال التجارية على أنواعها من صيرفة وخدمات وغيرها.

لقد سجلت سنة ١٩٥٣ والشهران الفائتان من سنة ١٩٥٤ ارتفاعاً كبيراً في نسبة التغطية الذهبية. وقد بلغ الارتفاع ما يقارب الثمانية عشرة بالمئة. أما العملات الأجنبية فقد أصبحت بمثابة احتياطي للتغطية.

ويلاحظ أن النسبة العامة للتغطية في نهاية شباط سنة ١٩٥٤ بلغت ما يقارب ٧٣٪ في حين أنها بلغت ٥٥٪ في نهاية سنة ١٩٥٢. ويبدو ذلك بالتفصيل في الجدول التالي:

| السنة | الشهر           | النقد<br>المتداول<br>بالمليون ليرة | نسبة التغطية<br>الذهبية % | نسبة التغطية<br>بالعملة<br>الأجنبية % | النسبة العامة<br>% |
|-------|-----------------|------------------------------------|---------------------------|---------------------------------------|--------------------|
| ١٩٤٩  | ٣١ كانون الأول  | ١٦٨                                | ٢٥,٢٩                     | ٢٢,٩٦                                 | ٤٨,٢٥              |
| ١٩٥٠  | ٣١ كانون الأول  | ١٩٦                                | ٣٥,٩٠                     | ١٤,١٠                                 | ٥٠,٠٠              |
| ١٩٥١  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٨                                | ٤٤,٧٠                     | ٦,٣٨                                  | ٥١,٠٨              |
| ١٩٥٢  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٠                                | ٥٥,٠٠                     | --                                    | ٥٥,٠٠              |
| ١٩٥٣  | ٣٠ حزيران       | ١٩٦                                | ٦٣,٥٠                     | --                                    | ٦٣,٥٠              |
| ١٩٥٣  | ٣١ كانون الأول  | ٢٠٥                                | ٦١,٨٠                     | ٢,١٤                                  | ٦٣,٩٤              |
| ١٩٥٤  | ٣١ كانون الثاني | ٢٠٥                                | ٦٧,٤٢                     | --                                    | ٦٧,٤٢              |
| ١٩٥٤  | ٢٨ شباط         | ٢٠٦                                | ٧٢,٦٥                     | --                                    | ٧٢,٦٥              |

## ثانياً - مال الاحتياط

يتكون مال الاحتياط من زيادة الإيرادات الحقيقية لسنة ما عن مصارقاتها الحقيقية المرصدة لها اعتمادات في الموازنة. وتؤخذ هذه الزيادة لدى قطع حساب كل سنة في حساب خاص تلجأ إليه الدولة كلما مست الحاجة إلى مصارقات ضرورية أو استثنائية لم تلحظ لها اعتمادات في الموازنة العادية.

بلغ مجموع مال الاحتياط لدى قطع حساب سنة ١٩٥٢ بما فيه المبالغ المتجمعة عن السنين السابقة ١٩٥٠ ٤٨٢ ٦٥ ل.ل. منها ٣٠ ٦٧٧ ٣٤٦ ليرة فائض إيرادات سنة ١٩٥٢ عن مصارقاتها.

أما رصيد الاحتياطي في نهاية سنة ١٩٥٣ فلا يمكن تحديده بالضبط قبل انقضاء المدة المتممة لهذه السنة وقطع حسابها. غير أنه يمكن تقدير هذا الرصيد بحوالي ٦٤ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة.

ولكن هذا المبلغ لا يشكل سوى رصيد حسابي فحسب، ذلك أنه يترتب على هذا الاحتياط بعض الديون، وهي المبالغ التي صرفت من الخزينة دون أن يقابلها اعتماد في الموازنة. وقد عمدت الحكومة إلى تصفية هذه الديون وتسديدها من مال الاحتياط. وفيما يلي بياناً بهذه المبالغ:

|                                                                  |                   |
|------------------------------------------------------------------|-------------------|
| عجز حساب فلسطين                                                  | ٦,٠٢٠,٨٨٢         |
| سلفيات لوزارتي الخارجية والمغتربين والدفاع الوطني - لم تسدد بعد  | ٨,١٠٢,٦٩٤         |
| سلفيات للوزارات الأخرى - لم تسدد بعد                             | ١,٠١٤,١٨٣         |
| سلفيات موازنة - راتب شهر للموظفين بموجب قانون أول تشرين أول ١٩٤٧ | ٢,٤٣٦,٣٨٦         |
| سلفيات أضرار الحرب                                               | ٦٤٦,٦٥٤           |
| ثمن شبكة الهاتف                                                  | ٤,٧٠٠,٠٠٠         |
| عجز موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٣                                      | ٢,٢٨٨,٧١٥         |
| عجز موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٤                                      | ٣,٧٣٧,٠٠٠         |
| سلفيات مصلحة مياه بيروت بموجب قانون ١١ كانون الثاني سنة ١٩٥١     | ٤,٥٠٠,٠٠٠         |
| سلفيات كهرباء بيروت بموجب قانوني ٢٢ أيار و ٣٠ كانون أول ١٩٥٣     | ٢,٩٥٠,٠٠٠         |
| القروض الزراعية المقيدة على حساب الحكومة                         | ٤,٥٠٠,٠٠٠         |
|                                                                  | <u>٤٠,٨٩٦,٥١٤</u> |

ولا يمكننا، إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع هذه المبالغ المترتبة على مال الاحتياط، استخلاص الرصيد الكافي الممكن حصوله قبل قطع حساب سنة ١٩٥٣ الذي سيجري في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية.

ويلاحظ بشأن السلفيات الميمنة أعلاه أن قسماً هاماً منها يعود للمصالح الاستثمارية ويعتبر بمثابة توظيف أموال أو نفقات مثمرة كالسلفيات المعطاة لمصلحة مياه بيروت والكهرباء والهاتف، كما أن قيمة القروض الزراعية هي بمثابة أموال جاهزة لأنه يقابلها عقارات أصبحت مسجلة باسم الدولة. وسيتم تسديد هذه المبالغ إما بأن يلجأ أصحاب القروض إلى استرجاع أملاكهم ضمن المهلة القانونية بدفع المتوجب عليهم، وإما بأن يصار إلى بيع هذه الأملاك من قبل الدولة.

### ثالثاً - قانون المحاسبة العامة

بعد أن مضى على تطبيق المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٥٣ القاضي بتنظيم المحاسبة العامة سنة ونيف تبين أنه يتضمن بعض الإجراءات الشكلية التي تؤول إلى كثرة المعاملات وإطالة أمر إنجازها. فرأت الحكومة أن تعيد النظر فيه رغبة في اختصار المعاملات والقضاء على الشكليات. وقد أحالت مشروع قانون بتعديله إلى مجلس النواب. وقانون المحاسبة يحتوي على أصول تحضير الموازنة وتنفيذها ومراقبه هذا التنفيذ، وله علاقة وثيقة بكل ما تقدم عليه الحكومة من أعمال. وفيما يتعلق بتحضير الموازنة سيأتي الكلام بالتفصيل على التعديلات التي أدخلت عليه لدى بحث مشروع موازنة السنة الحالية.

أما فيما يخص سائر التعديلات فمن أكبرها شأناً التعديل الذي يقضي بان تدور الاعتمادات المرصدة في الجزء الثالث من الموازنة - اعتمادات التجهيز والإنشاء - من موازنة السنة المنقضية إلى موازنات السنين التالية حتى نفاذها أو إلى حين إنجاز العمل الذي أرصدت من أجله، في حين أن النص الأساسي يقضي بإلغاء الاعتمادات التي تبقى بدون استعمال في ٣١ كانون الأول من السنة إلا في حالة عقدها. ومن شأن هذا التعديل أن يحول دون توقف الأشغال في اليوم الأول من السنة الجديدة كما يحصل الآن، وأن تؤمن الاستمرار في العمل وتنفيذه بالسرعة اللازمة.

وهناك تعديلات أخرى تتعلق باختصار المراحل التي تمر بها صفقات الأشغال على أنواعها وإلغاء الشروط الشكلية أو تسهيلها، وغير ذلك من التعديلات الهامة.

## رابعاً - قوانين الضرائب

وتقدمت الحكومة بعدة مشاريع قوانين لتعديل بعض نصوص الضرائب، ولا تزال بعض النصوص الأخرى قيد المعالجة. ومن أهم المشاريع التي تمت إحالتها إلى مجلس النواب تعديل قانون رسم الانتقال وضريبة الأراضي. فقد تبين للحكومة بشأن رسم الانتقال أن معدلات هذا الرسم مرتفعة بشكل لا يتلاءم وطبيعة هذه البلاد التي تتسم بالاعتدال، فضلاً عن أنه قد يؤدي بحالته الحاضرة إلى تجميد الرساميل أو تهريبها إلى بلاد أكثر تسامحاً، فعمدت إلى وضع مشروع قانون بتخفيض معدلاته الصاعدة تخفيضاً ملموساً. وبشأن ضريبة الأراضي رأت الحكومة المثابرة على استيفاء الضريبة الموحدة القديمة عن سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وإرجاء تطبيق الضريبة التصاعدية الجديدة ريثما تنتهي أعمال تصنيف الأراضي.

ومن المشاريع التي لا تزال قيد الدرس ما يتعلق بإدخال بعض التعديلات على نصوص ضريبة الأملاك المبينة وضريبة الدخل، بشكل يؤول إلى ضبطها وحسن تطبيقها.

## القسم الثالث - مشروع موازنة سنة ١٩٥٤

بلغت أرقام الموازنة لهذه السنة ١٢٠ مليون ليرة لبنانية وهي متوازنة كفتي النفقات والواردات. وفيما يلي ملاحظتنا حول كل منهما.

### أولاً - النفقات

سبق لنا أن أشرنا في مطلع هذا الكلام إلى أن الموازنة تضمنت إصلاحاً هاماً فيما يختص



بتوزيع النفقات. والواقع أن هذه الأخيرة لم تعد كما في السابق مزيجاً من نفقات ذات طابع مختلفة يصعب التمييز فيما بينها بل جزئت إلى ثلاثة أنواع كبرى، يحتوي الأول منها على النفقات الجارية أو العادية، والثاني على النفقات العسكرية، والثالث على نفقات التجهيز والإنشاء. ومن شأن هذا التوزيع أن يضيفي على الموازنة وضوحاً كان مفقوداً ويساعد بنوع خاص على استجلاء وتقدير الوجوه التي تنفق الأموال العامة في سبيلها.

### النوع الأول - النفقات الجارية

بلغ مجموع النفقات الجارية ١٠٠ ٢٠٣ ٧٨ ل.ل. مقابل ٨٥٠ ٤٦٥ ٧٧ ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها ٢٥٠ ٧٣٧ ل.ل.

وقبل المباشرة بدرس نفقات كل وزارة على حدة وتبيان ما طرأ عليها من تعديل لا بد من ملاحظتين عامتين تتعلق بمجموع النفقات الجارية:

- الملاحظة الأولى كائنة في أن الحكومة لم تثبت في مشروع موازنة ١٩٥٤ أي اعتماد لوظائف جديدة غير مشغولة حالياً، رامية من وراء ذلك إلى وقف ارتفاع النفقات الإدارية. وربما كان هذا التدبير الأول من نوعه في تاريخ الموازنات عندنا.

- والملاحظة الثانية كائنة في أن الزيادة الطارئة على النفقات الجارية والبالغة ٢٥٠ ٧٢٧ ل.ل. إنما هي ظاهرة لا تعبر عن الواقع، والزيادة الحقيقية تربو عن ذلك بسبب ارتفاع اعتمادات الرواتب عملاً بأحكام المادة ٢٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٣ التي نصت على أن يرقى الموظف درجة كل سنتين. وتجدر الإشارة في حقل الموظفين إلى أن الزيادة الظاهرة في عددهم ورواتبهم إنما هي ناتجة عن أن رواتب بعض الموظفين كانت تدرج سابقاً في نفقات الأشغال وقد تم نقلها إلى نفقات الرواتب.

أما السبب في عدم بروز هذه الزيادة لدى مقارنة مجموع النفقات في كل من السنتين السالفة والحالية فعائد لما يقابل هذه الزيادة من النقص الحاصل في اعتمادات الديون المتوجبة الأداء. فقد تضاعف عبء هذه الديون ما تربو عن الأربعة ملايين ليرة بعد أن أنجزت الحكومة تسديد الثمن الأملاك والمعدات المشتراة من الحكومة الفرنسية وثمان سكة حديد الناقورة - طرابلس. يضاف إلى ذلك النقص الناتج عن إلغاء الاعتماد الذي سبق تخصيصه للمساهمة في دفع أجور سفر المصطافين.

وننتقل بعد هاتين الملاحظتين إلى تفاصيل الموازنة:

١ - رئاسة الجمهورية: خفضت اعتمادات رئاسة الجمهورية ما يوازي ٨٠٠ ٤٤ ل.ل. فأصبح

مجموعها ٤٠٠ ٥٢٠ ل.ل. بدلاً من ٢٠٠ ٥٦٥ ل.ل. في السنة الفائتة. وتناول التخفيض اعتمادات البرقيات والتلفونات ولاسيما المفروشات.

٢ - مجلس النواب: خفضت الاعتمادات المخصصة لتعويضات النواب بسبب تخفيض عددهم كما أجريت بعض التوفيرات البسيطة في مختلف أنواع النفقات. غير أنه لحظ اعتماد جديد لشراء سيارة وزيدت اعتمادات التشريفات والاستقبالات. وأسفرت موازنة مجلس النواب بالنتيجة عن وفر قدره ٦٠ ٠٠٠ ل.ل. بالنسبة للسنة الفائتة فأصبح مجموع هذه الموازنة ٨٧٨ ٩٠٠ ل.ل.

٣ - رئاسة مجلس الوزراء: بلغت موازنة رئاسة مجلس الوزراء ٩٠٠ ٣٨٥ ل.ل. مقابل ١٠٠ ٣٥١ ل.ل. أي بزيادة ٨٠٠ ٣٤ ل.ل. عن السنة الفائتة. والزيادة كائنة في اعتمادات الرواتب بسبب ترقية الموظفين، كما أشرنا آنفاً، وفي تخصيص مبلغ لإعانة عائلة موظف سابق وآخر لشراء سيارة، وفي ارتفاع نفقات النقل والانتقال العائدة لهيئة تفتيش الدولة بسبب تزايد نشاطها.

٤ - وزارة العدلية: ليس ما يذكر في موازنة هذه الوزارة سوى أنها سجلت زيادة تبلغ ٢٠٠ ١٦٩ ل.ل. ناتجة بأكثرها عن ترقية الموظفين.

٥ - وزارة الخارجية والمغتربين: تمكنت الحكومة من إجراء وفر في موازنة هذه الوزارة بلغ مجموعه مائة ألف ليرة على الرغم من الزيادة التي أصابت بعض الاعتمادات كنفقات الاشتراكات والمساهمات الدولية، وأهمها الاعتماد الجديد المخصص لمساهمة لبنان في معونة بعض الدول العربية والبالغ ٢٠٠ ٠٠٠ ل.ل. كما زيدت نفقات الإيجار والتمثيل والدعاية والأعياد في الخارج.

أما مواطن التخفيض فكائنة في بعض النفقات الإدارية المركزية وأهمها تخفيض الاعتماد المخصص للأعياد والتمثيل والدعاية مبلغ ١٣٥٠٠٠ ل.ل. وعدم لحظ الاعتماد البالغ ٢٥٠ ٠٠٠ ل.ل. لتسجيل المغتربين بسبب تدويره من موازنة العام الفائت إلى موازنة العام الحالي. وهكذا يكون مجموع موازنة هذه الوزارة قد بلغ ٦١٥ ٣٠٠ ل.ل. مقابل ١٠٠ ٤٧١٥ ل.ل. سنة ١٩٥٣.

٦ - وزارة الداخلية: طرأت على اعتمادات هذه الوزارة التعديلات الآتية:

خفضت المبالغ المخصصة لنفقات الانتخابات ما يوازي ٥٦٢ ٠٠٠ ل.ل. لعدم الحاجة إليها كما ألغي الاعتماد الذي سبق رصده للمساعدات الاجتماعية للسبب نفسه. وزيدت من ناحية ثانية نفقات اللوازم المكتبية وبعض نفقات الاستثمار. وقد عمدت الحكومة بنوع خاص، رغبة

في تحسين أحوال السجناء، على رفع الاعتمادات المخصصة لإعاشتهم فزادتها ١٢٥ ٠٠٠ ل.ل. أي بمعدل أربعة عشر قرشاً ونصف لكل سجين عن كل يوم.

وتكون نفقات هذه الوزارة قد بلغت ٧٧٠ ٤٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٩٠٠ ٨٠١ ل.ل. عن السنة الفائتة، تعود بأكثرها إلى اعتمادات الرواتب وملحقاتها.

٧ - وزارة المالية: ارتفعت نفقات هذه الوزارة ما يوازي ٢٠٠ ٥١٣ ل.ل. ويعود القسم الأكبر منها إلى تعزيز مركز الدراسات المالية والاقتصادية، وإلى اعتمادات ديوان المحاسبة والجمارك المخصصة للإيجار والمفروشات وغيرها، وإلى اعتمادات رواتب الموظفين (الترقيات).

٨ - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة: ما تزال موازنة هذه الوزارة إلى ارتفاع متواصل. فق بلغت هذه السنة ٨٠٠ ٨٨٤ ١٣ ل.ل. مقابل ٧٠٩ ٠٠٠ ١٢ في السنة الماضية، بسبب رغبة الحكومة بتعميم العلم في جميع درجاته وأنواعه على السواد الأعظم من المواطنين وتشجيع النشاط الثقافي في جميع وجوهه. وتحقيقاً لهذه الغاية عمدت الحكومة على تخصيص الاعتمادات لشتى المساعدات الثقافية كمساهمة لبنان في ترجمة المؤلفات ومساهمته مع النقطة الرابعة بجمع معلومات إحصائية ومساعدة الفنانين والندوة الثقافية طرابلس، والجمعيات والأندية الرياضية، ومنح التخصص وإعاشة الطلاب، كما وجهت عناية خاصة شطر التعليم الابتدائي والثانوي والمهني والموسيقي، وجهزت الجامعة اللبنانية ودار المعلمين والمعلمات بعدد أكبر من الأساتذة الإخصائيين.

٩ - وزارة الصحة العامة: حرصت الحكومة، من أجل تعميم التطبيب المجاني قدر المستطاع، أو جعله في متناول العدد الأكبر من المرضى الفقراء، على زيادة الاعتمادات المخصصة لإعاشة المرضى ومعالجتهم وزيادة عدد الأسرة مائة سرير جديد. وقد لاحظت، إلى جانب ذلك، مبالغ لا بأس بها للمساعدات الاجتماعية كالمستشفيات والمآوى والنقابات. ورفعت اعتمادات صيانة المحاجر الصحية وأجور عمال المستشفيات والمستوصفات.

غير أن موازنة هذه الوزارة لم تسجل زيادة تذكر بسبب نقل بعض الاعتمادات التي كانت تدرج فيها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية.

١٠ - وزارة الشؤون الاجتماعية: من المعلوم أن هذه الوزارة لا تزال في أول عهدها. غير أن موازنتها تزداد شأنًا سنة بعد سنة. وقد عمدت الحكومة بنوع خاص على توسيع نطاق المساعدات الاجتماعية فبلغت اعتماداتها ما يقارب المليون ليرة في حين لم تتجاوز في السنة الفائتة الـ ١٢٤ ٠٠٠ ل.ل. وتتكون الزيادة من الاعتماد المنقول من وزارة الصحة والمخصص لمساعدة الأيتام بعد أن زيد عليه مبلغ لمساعدة ١٤٠ يتيم، ومن اعتمادات جديدة

لمساعدة مدارس وملاجئ والعميان ولإيواء المتسولين والمتشردين وذوي العاهات، ولإعانة المؤسسات الخيرية التي تهتم بأعمال الرعاية الاجتماعية، ولإعانة ملاجئ الأطفال اللقطاء ومآوى العجزة. ولحظ اعتماد جديد أيضاً للمساهمة مع النقطة الرابعة بغية إحصاء الطبقات العمالية والاجتماعية، واعتماد آخر لمساعدة مؤسسة الصناعة اللبنانية.

١١ - وزارة الأنباء: ليس من تعديل يذكر في موازنة هذه الوزارة سوى فروقات الرواتب وزيادة الاعتماد المخصص لصيانة التجهيزات والأدوات. وقد بلغت أرقام الموازنة ٦٢٠ ٠٠٠ ل.ل. مقابل ٥٨٩ ٦٠٠ ل.ل. لسنة ١٩٥٣.

١٢ - وزارة الأشغال العامة: تشير نفقات هذه الوزارة إلى زيادة ١٠٠ ٣٨٤ ل.ل. وأهم مواطن الزيادة اعتماد جديد لصيانة المطارات مع العلم بأن نفقات الصيانة هذه كانت تصرف من اعتمادات المشروع الإنشائي، واعتماد جديد لتثبيت الرمال وتنظيف محطة المطار، ورفع اعتمادات إدارية مختلفة كصيانة التجهيزات والأدوات والتعويضات عن أعمال إضافية ونفقات النقل والانتقال. وقد بلغ مجموع النفقات ٧٠٠ ٣٣٠ ٥ ل.ل. يقابلها في سنة ١٩٥٣ مبلغ ٦٠٠ ٩٤٦ ٤ ل.ل.

١٣ - وزارة الزراعة: لم يطرأ على النفقات الجارية لهذه الوزارة سوى إلغاء الاعتماد الذي كان مخصصاً لأعمال مكافحة الجراد والحشرات الزاحفة البالغ ٣١٠ ٠٠٠ ل.ل. وإلغاء اعتماد ٢٥ ٠٠٠ ل.ل. لشراء بذور ونصوب وأسمدة وأدوية توزع مجاناً، يقابلها بعض الزيادة في اعتمادات النفقات الإدارية ونفقات المشاتل ونفقات طبع مجلات ونشرات زراعية، كما لحظ اعتماد جديد لتأمين نفقات مؤتمر الزيتون الذي سيعقد في ربوعنا. وقد أسفر مجموع النفقات عن نقص يقارب الثلاثين ألف ليرة.

١٤ - وزارة الاقتصاد الوطني: كانت نفقات هذه الوزارة موضع تعديل هام، فمن الاعتمادات ما أحدث ومنها ما ألغي ومنها ما أصابه التعديل انخفاضاً أو ارتفاعاً. أما الاعتمادات المحدثه والتي أصابها الزيادة فأكثرها نتيجة لانفتاح لبنان على الخارج ومساهماته في الأعمال الدولية. وقد خصص لهذه الغاية اعتماد جديد لتأمين نفقات البعثات التجارية إلى الخارج، ولحظ آخر للمساهمة في مكتب الإحصاء العام، ومركز التدريب التابع للمعهد الدولي. وزيدت اعتمادات الاشتراك في المعارض الدولية واعتمادات الدعاية المخصصة للمفوضية العامة للسياحة. ولحظت أيضاً اعتمادات لمساعدة غرف التجارة ولمكتب مقاطعة إسرائيل. وزيدت اعتمادات الخبراء في مجلس الإنماء الاقتصادي.

أما أهم الاعتمادات الملغاة فهي مبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ ل.ل. الذي كان يخصص للمساهمة في دفع

أجور سفر المصطافين، ومبلغ ١٥٠ ٠٠٠ ل.ل. الذي خصص في السنة السابقة للجناح اللبناني في معرض سان باولو العالمي.

وهكذا تمكنت الحكومة من إجراء وفر في وزارة الاقتصاد الوطني تجاوز النصف مليون ليرة إذ بلغت النفقات ٣٠٠ ٨٦٩ ١ ليرة مقابل ٨٠٠ ٤٥٥ ٢ ليرة في السنة الفائتة.

١٥ - وزارة البريد والبرق والهاتف: أسفرت نفقاتها عن زيادة تقارب النصف مليون خصصت - عدا نفقات الرواتب - لاعتمادات جديدة ورفع اعتمادات سابقة كتجهيز الجناح اللبناني البريدي في برن، ولنفقات مندوبي جامعة الأمم المتحدة، ولتسديد العجز الحاصل من جراء دفع فرق العملة لشركات النقل الجوي والحسابات البرقية والبريدية، وصنع ووسم الطوابع البريدية.

١٦ - الديون المتوجبة الأداء: انخفضت أرقام هذه الديون بصورة نهائية:

مبلغ ٣,٤٦٨,٠٠٠ ليرة وهو قيمة القسط السنوي من أصل ثمن الأملاك والمعدات

المشتراة من الحكومة الفرنسية بعد أن تم تسديد كامل الدين.

مبلغ ٧١٤,٣٠٠ ليرة وهو قيمة القسط السنوي من أصل ثمن سكة حديد الناقورة - طرابلس بعد أن تم تسديد كامل الثمن أيضاً.

أي ٤,١٨٢,٣٠٠ ليرة

غير أنه يلاحظ ارتفاع الأرقام العائدة لمعاشات التقاعد وتعويضات الصرف ما يوازي ١٠٠ ٠٠٠ ل.

ويكون مجموع هذا الباب قد بلغ ٦ ٤٠٠ ٠٠٠ مقابل ٨٠٠ ٥٠٤ ١٠ في سنة ١٩٥٣.

١٧ - استهلاك سندات الخزينة وفوائدها: لم يرصد في الموازنة سوى الاعتماد العائد لاستهلاك سندات الخزينة على أن يصار إلى درس قضية الفوائد خارج نطاق الموازنة. وقد بلغ الاعتماد المرصد للاستهلاك ٢ ٧٩٢ ٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٦٨٨ ٠٠٠ ل.ل. عن السنة الفائتة بسبب زيادة قيمة السندات التي ستستهلك.

١٨ - احتياطي لنفقات طارئة: رصد اعتماد قدره ١ ٠٤٨ ٥٠٠ ليرة مقابل ١٠٠ ٥٦٠ ليرة لبنانية في سنة ١٩٥٣.

## النوع الثاني - النفقات العسكرية

تقتصر هذه النفقات على وزارة الدفاع الوطني . وقد بلغت لهذه السنة ٢٠٢٨١ ٧٠٠ ل.ل. مقابل ١٩٠٥٨ ١٠٠ ل.ل. لسنة ١٩٥٣ أي بزيادة قدرها ٦٠٠ ١٦٠ ١ ل.ل. وإذ تعتمد الحكومة على تخصيص مثل هذه المبالغ المتزايدة لوزارة الدفاع تدلل على العناية التي توجهها ناحية قوى الجيش ورغبتها في تعزيزها وأعلاء شأنها . ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المضممار أن الحكومة رصدت اعتمادات هامة لزيادة الرواتب وصيانة الإنشاءات العسكرية ولاسيما للقيام بإنشاءات جديدة وتجهيز قوى الجيش بالأدوات والمعدات الحديثة . كما اهتمت الحكومة بنوع خاص بتحسين الدفاع السليبي .

## النوع الثالث - نفقات التجهيز والإنشاء

بلغ مجموع نفقات التجهيز والإنشاء لهذه السنة ٢٠٥٧٨ ٢١ ل.ل. مقابل ١٦٣١٢٠٥٠ ل.ل. في السنة الماضية أي بزيادة ١٥٠ ٢٦٦ ٥ ل.ل. وتكون الحكومة بذلك قد باشرت تحقيق السياسة التي أشير إليها في بدء هذا الكلام والتي اتخذت أساساً للإصلاح الذي قامت به في حقل الموازنة ، وهي العمل على أن يكون للنفقات الإنشائية نصيب وافر من الموازنة نظراً لما تتميز به هذه النفقات من خصائص إنتاجية تعود بالخير العميم على مجمل الاقتصاد الوطني .

أما كيفية توزيع هذه النفقات على مختلف أبواب الموازنة فيأتي بيانه فيما يلي :

١ - ليس من نفقات إنشائية في موازنات رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء ووزارة العدلية ولا في الأبواب العائدة للديون المتوجبة الأداء واستهلاك سندات الخزينة والاحتياطي لنفقات طارئة .

كما أن نفقات وزارة الدفاع بكاملها اعتبرت نفقات عسكرية دون التمييز بين ما هو إداري وإنشائي :

٢ - مجلس النواب - وزارة الخارجية والمغتربين : تتضمن موازنة مجلس النواب اعتماداً للتجهيزات والأدوات الجديدة قدره عشرة آلاف ليرة خصص لشراء مكتبة وتجهيزها بالكتب .

وتتضمن موازنة وزارة الخارجية والمغتربين اعتماداً لإنشاءات جديدة قدره ١٠٠ ٠٠٠ ل.ل. لشراء دار لقنصلية سيدني .

٣ - وزارة الداخلية : زيدت نفقاتها الإنشائية ما يوازي ٥٧١ ٠٠٠ ل.ل. وأهم وجوه الزيادة الاعتماد الملحوظ لإتمام إنشاءات اللويزة للمتفجرات ، والاعتماد الملحوظ لإنعاش بعض

القرى عملاً بأحكام المادة ٣٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٨ تاريخ ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٣ التي نصت على أن يرصد في موازنة الدولة اعتماد خاص لكل محافظة لا يقل عن ٢٪ من الضرائب المباشرة المجبية فيها يخصص لإنعاش القرى التي ليس لها بلديات. وكان للدرك والشرطة قسط هام من الزيادة التي خصصت لشراء معدات جديدة وآليات مختلفة واستبدال أعتدة قديمة.

٤ - وزارة المالية: ارتفعت أرقام نفقاتها الإنشائية والتجهيزية فانتقلت من ٦٠٠ ٣٩٦ ل. في سنة ١٩٥٣، إلى ١ ١٢٢ ٠٠٠ ل. في مشروع سنة ١٩٥٤. والزيادة الحاصلة بنوع خاص في موازنة الجمارك إذ رصدت فيها اعتمادات كبيرة للتجهيز ولاسيما لإنشاء بناية جمركية في كل من طرابلس والقاع. ولحظت اعتمادات أخرى في الإدارة المركزية لوزارة المالية لشراء آلات حاسبة، وفي المساحة الفنية لشراء سيارة وأدوات ولوازم للرسم والطبع والتصوير.

٥ - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة: تشير نفقاتها إلى زيادة تقارب النصف مليون ليرة موزعة بين التعليم الابتدائي والثانوي والتعليم المهني.

ففي حقل التعليم الابتدائي والثانوي رأت الحكومة، من أجل رفع مستوى التعليم، أن ترصد اعتماداً للتجهيزات والأدوات الجديدة قدره ١١٥ ٥٠٠ ليرة أي بزيادة ٥٠ ٠٠٠ ليرة عن السنة الفائتة، وقد لحظ من أصل هذا الاعتماد ٥٠٠٠ ليرة لتجهيز الصفوف المدرسية. وزيادت الاعتمادات المفتوحة لإنشاء أبنية مدرسية رسمية تستعوض بها الحكومة عن الأبنية غير الصالحة التي تضطر بعض الأحيان لاستئجارها. وقد بلغ مجموع الاعتماد المخصص للإنشاءات الجديدة ٢٦٠ ٠٠٠ ليرة أي بزيادة ١٥٠ ٠٠٠ ليرة عن سنة ١٩٥٣.

وفي حقل التعليم المهني عمدت الحكومة، رغبة منها في تعزيز هذا التعليم وتشجيع النشئ الجديد على التمرس به، إلى إيجاد مدرسة مهنية جديدة فخصصت لها الاعتماد اللازم لتجهيزها بالأدوات والآلات الحديثة. كما لحظت اعتماداً لإنشاء مصنع لتعليم تصليح الطائرات والسيارات.

وليس أدل على النشاط الذي تبديه الحكومة بشأن التعليم سوى الإحصاءات التي وضعتها الوزارة المختصة في هذا الموضوع. تشير هذه الإحصاءات - وهي تعود لسنة ١٩٥٣ - إلى أن عدد المدارس الرسمية في مختلف المحافظات يبلغ ١٠٤٣ مدرسة وإن عدد المعلمين يبلغ ٢٩٢٥ وعدد الطلبة ٩٧٧٠٨.

وفي حقل الآثار رصدت اعتمادات للمحافظة على الآثار كترميم الجامع الأموي في بعلبك والجامع العمري في بيروت وترميم قلعة بعلبك وإبرازها، وخصصت مبالغ لشراء آثار لمتحف

بيروت وللاستملاك وللقيام بحفريات في جبيل وصيدا وصور والقصر الأموي في عنجر، ولحظ اعتماد لوضع تصاميم بناء المتحف العسكري.

٦ - وزارة الصحة العامة - وزارة الشؤون الاجتماعية: من عناصر العدالة الاجتماعية أن تؤمن الدولة للمواطن المعوز العلاج والدواء وأن توفر له الوسائل الضرورية للعيش. فللمواطن حق على الدولة بحياة محترمة كريمة. لقد سارت الدول المتقدمة شوطاً بعيداً في هذا الميدان. وكان لا بد للبنان، مجارة لهذا التيار العالمي الإنساني، من بذل العناية في شؤون الصحة والاجتماع ورفع الاعتمادات المخصصة لها سنة بعد سنة. وقد زادت هذه الاعتمادات بالفعل حوالي نصف مليون ليرة منها ٣٢٦ ٠٠٠ ليرة لوزارة الصحة و١٥٥ ٠٠٠ ليرة لوزارة الشؤون الاجتماعية. وتناولت زيادة وزارة الصحة اعتمادات جديدة لشراء أدوية ومواد لمكافحة الأمراض على أنواعها والفتك بالحشرات، ولشراء أدوات لتطهير الينابيع والمحاجر الصحية ولتجهيز مستوصفات التدرن ومستشفيات المحافظات الخمس باللوازم الطبية والأدوات والآلات الجديدة.

أما نصيب وزارة الشؤون الاجتماعية من الزيادة فخصص معظمه للمساهمة في الجامعة العربية لإنشاء مركز اجتماعي وتحسين معهد إصلاح الأحداث لجهة إضافة أربع غرف إليه ولتزويده بجميع وسائل الراحة. وترى الحكومة أن الحقل الاجتماعي ما يزال يتطلب مزيداً من العناية يؤول إلى تحقيق الضمان الاجتماعي. وليس ما يحول دون تحقيقه في الوقت الحاضر سوى عدم توفر المال اللازم.

٧ - وزارة الأنباء: كانت الحكومة قد أعربت، لدى تقديم موازنة سنة ١٩٥٣، عن أملها في أن يخصص في السنة المقبلة اعتماد لإنشاء محطة إذاعة حديثة. وقد تمكنت هذه السنة من رصد اعتماد لهذه الغاية.

وأصبحت المبالغ المخصصة للتجهيزات والأدوات الجديدة ٥٣١ ٠٠٠ ل.ل. بدلاً من ٧٠ ٠٠٠ ل.ل. في سنة ١٩٥٣.

٨ - وزارة الأشغال العامة: زادت نفقات الأشغال العامة ٢٠٠ ٦١٤ ل.ل. عما كانت عليه سنة ١٩٥٣ موزعة بين الطرق والمباني والمواصلات والشؤون المالية والكهربائية. وقد أصبح مجموع هذه النفقات ١١٤٩٠٧٠٠ ل.ل. وإذا أضفنا إلى هذه النفقات الاعتمادات التي رصدت في موازنة ١٩٥٣ ولم تصرف لضيق الوقت والتي دورت إلى موازنة سنة ١٩٥٤ لتبين أن السنة الحالية ستكون سنة أعمال إنشائية ونشاط عمراني. وتأمل الحكومة أن يتوفر العمل عن طريق هذه الأشغال لقسم كبير من العاطلين.



أما أهم المبالغ الجديدة الملحوظة فتعود لصيانة الطرق والجسور ومباني الدولة وشراء آلات ومواد وتحسين الطرق الداخلية لقرى الاصطياف ووضع الدراسات اللازمة لإنشاء سجن حديث. وتعود أيضاً للقيام بأشغال في مرفأ صيدا وتجهيز مديرية المواصلات بمحركات وزوارق.

ورصدت في الشؤون المائية والكهربائية اعتمادات كبيرة منها ما خصص لشراء معدات كهربائية تساهم الحكومة بها في مشاريع إنارة القرى، ومنها ما خصص للأشغال المائية في المحافظات الخمس كجر مياه الشفة إلى بعض القرى العطشى ونش ينابيع وإصلاح أقنية. وتجدر الإشارة إلى أنه رصد اعتماد لدرس توسيع مرفأ طرابلس. أما أعمال التوسيع فسترصد لها الاعتمادات المقتضاة وفقاً لما سبقت الإشارة إليه.

#### ٩ - وزارات الزراعة والاقتصاد الوطني والبريد والبرق

وزارة الزراعة: إن تشجيع الزراعة كان ولا يزال من الأهداف التي تعمل الحكومة على بلوغها لما في زيادة الإنتاج الزراعي من فائدة لليد العاملة والحد من الاستيراد. ولذلك عمد إلى رفع النفقات الزراعية الإنشائية مبلغ ٦٢٨ ٧٥٠ ل. منها ما رصد لإتمام مشاريع قائمة كنفقات المساهمة في مشاريع دائرة التعاون الفني اللبناني الأميركي لإتمام بعض الإنشاءات وإتمام التجهيزات لتحضير العلف، ومنها ما رصد لتحقيق مشاريع جديدة بالاتفاق مع الدائرة المذكورة أيضاً كتعزيز زراعة القمح، والمكافحة الإجبارية، والإرشاد الزراعي، وتصميم التشجير والتحريج، وتحسين المواشي والدواجن، وإنشاء مخافر لمراقبة الأحراج ومدارس زراعية ومحطات اختبار، وتزويد الدوائر المختصة بالمعدات والأدوات الحديثة حسبما ورد آنفاً. وقد رصد لمجمل هذه المشاريع مبلغ ١ ٧٩٢ ٧٥٠ ليرة لبنانية.

وزارة الاقتصاد الوطني: لم يطرأ على اعتماداتها سوى زيادة طفيفة تناولت تجهيزات الدوائر ببعض اللوازم الفنية ومساهمة الحكومة في المشاريع الصناعية، وخاصة مساهمتها لقاء مساعدة النقطة الرابعة للمعهد الصناعي.

وزارة البريد والبرق: ارتفعت نفقات هذه الوزارة ١٧٠ ٠٠٠ ل. ل. خصصت لشراء بعض وسائل النقل والأدوات البريدية والبرقية ولاسيما لشراء أجهزة ومعدات لتعزيز محطة المراقبة اللاسلكية. والجدير بالذكر أنه أصبح للبنان شبكة مواصلات هاتفية لاسلكية مع الخارج ذات شأن، ولا شك في أنه يجني عن طريقها فوائد جمة. ومن هذه الاتصالات ما تم تحقيقه خلال سنة ١٩٥٣ كالاتصال مع إسبانيا وهنغاريا. ومنها ما تمت الموافقة النهائية عليه ونظمت به المراسيم اللازمة وسيوضح موضع التنفيذ قريباً، كالاتصال مع البرازيل والأرجنتين ورومانيا

وبلغاريا وتشكوسلوفاكيا وفنلندا وأفريقيا الشمالية الفرنسية وإيرلندا، والاتصال المباشر مع إنكلترا الذي أحدث بالإضافة إلى الاتصال القائم حالياً عن طريق فرنسا.

وهناك عدة مشاريع أخرى منها ما تم درسه لدى الدوائر المختصة ولا يبقى سوى أن يقتصر بموافقة مجلس الوزراء كالاتصال مع قبرص ودكار وبرازافيل والممتلكات الفرنسية ما وراء البحار وغيرها، ومنها ما لا يزال قيد الدرس في الدوائر المذكورة كالاتصال مع مصر والباكستان ويوغوسلافيا.

هذا هو تفصيل مجمل النفقات لمشروع موازنة سنة ١٩٥٤ موزعة على أنواعها الثلاثة من نفقات جارية وعسكرية وإنشائية وعلى كل من الوزارات. وقد رأت الحكومة، استكمالاً للفائدة والوضوح، أن تجري توزيعاً آخر لمجمل النفقات يستند إلى طبيعة كل منها ويتخذ أساساً لاستخلاص نسبها المئوية. فقسمتها إلى نفقات رواتب وأجور ونفقات عامة ونفقات اجتماعية وثقافية واستثمارية وإنشائية وغيرها كما يتبين من الجدول التالي :

| نوع النفقة                   | القيمة ل. ل. | النسبة المئوية |
|------------------------------|--------------|----------------|
| الرواتب والأجور وملحقاتها    | ٦٤ ٥٥٦ ٧٠٨   | ٥٣,٧٩          |
| النفقات العامة               | ١٥ ٨٥٢ ٥٠٤   | ١٣,٢١          |
| النفقات الاجتماعية والثقافية | ٧ ٢٦٠ ٦٣٧    | ٦,٠٦           |
| النفقات الاستثمارية          | ٦٩٨ ٠٠٠      | ٠,٥٨           |
| نفقات التجهيز والإنشاء       | ٢١ ٣٩١ ٦٥١   | ١٧,٨١          |
| الديون المتوجبة الأداء       | ٦ ٤٠٠ ٠٠٠    | ٥,٣٣           |
| استهلاك سندات الخزينة        | ٢ ٧٩٢ ٠٠٠    | ٢,٣٢           |
| احتياطي لنفقات طارئة         | ١ ٠٤٨ ٥٠٠    | ٠,٩٠           |
|                              | ١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠  | ١٠٠,٠٠         |

ولا بد من الإشارة، قبل الانتقال إلى الواردات، إلى أن المبالغ التي ستنفق خلال سنة ١٩٥٤ ضمن نطاق الموازنة العادية هي أكثر من المبالغ المرصدة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤. ذلك أنه يضاف إلى هذه الأخيرة الاعتمادات التي دورت من موازنة سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤ والتي تبلغ ٢٠ ٨٥٩ ٤٦٤ ل. ل. موزعة على مختلف الوزارات كما هو مبين أدناه :

| الاعتمادات<br>الاجمالية | الاعتمادات<br>الإفرادية | نوع الاعتمادات                                       | الوزارة المختصة                       |
|-------------------------|-------------------------|------------------------------------------------------|---------------------------------------|
| ٢١٥ ٧٥٠                 | ٢١٥ ٧٥٠                 | تسجيل المغتربين                                      | وزارة الخارجية والمغتربين             |
| ٣٦٤ ٢٥٠                 | ٢٧٠ ٠٠٠                 | الدرك بناء مخافر                                     | وزارة الداخلية                        |
|                         | ٩٤ ٢٥٠                  | صيانة أملاك الدولة ومعدات ولوازم                     |                                       |
| ١١٦ ٤٦٣                 | ٦٠ ٣١٨                  | الدوائر العقارية/ استملاكات سكة حديد الناقورة وخلافه | وزارة المالية                         |
|                         | ٥٦ ١٤٥                  | الجمارك - لوازم وتجهيزات جديدة                       |                                       |
| ٧ ٦٣١ ٩٢٦               | ٧ ١٦٩ ٧٠١               | تجهيزات وإنشاءات وصيانتها                            | وزارة الدفاع الوطني                   |
|                         | ٤٦٢ ٢٢٥                 | تدريب الضباط في الخارج                               |                                       |
| ٦١٢ ٠٣٦                 | ٢٠ ٠٠٠                  | ترميم أبنية مختبرات الجامعة                          | وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة |
|                         | ١٠٣ ٥٦٠                 | لوازم وأدوات وإنشاءات مختلفة                         |                                       |
|                         | ٤٨٨ ٤٧١                 | لوازم وأدوات وإنشاءات مختلفة                         |                                       |
| ٣٣٢ ١٦٥                 | ٢٩٤ ٠٠٠                 | النقطة الرابعة - مختبر                               | وزارة الصحة العامة                    |
|                         | ٣٢ ١٦٥                  | مكافحة الملاريا                                      |                                       |
|                         | ٦ ٠٠٠                   | لوازم طبية                                           |                                       |
| ١٥٢ ٩٨٠                 | ٢ ٩٨٠                   | صيانة معهد الأحداث                                   | وزارة الشؤون الاجتماعية               |
|                         | ١٥٠ ٠٠٠                 | النقطة الرابعة - الإنعاش الريفي                      |                                       |

| الاعتمادات<br>الاجمالية | الاعتمادات<br>الإفرادية | نوع الاعتمادات                                              | الوزارة المختصة             |
|-------------------------|-------------------------|-------------------------------------------------------------|-----------------------------|
| ٨ ٦٨٦ ١٠٥               | ٥ ١٠١ ٦٢٧               | أشغال وأدوات متنوعة<br>وإنشاءات                             | وزارة الأشغال العامة        |
|                         | ١٣ ٥٨٣                  | طريق في الشمال ملزمة                                        |                             |
|                         | ٣ ٥٧٠ ٨٩٥               | أشغال ملزمة مختلفة                                          |                             |
| ١ ٠٦٤ ٥٩٦               | ١ ٠٥٢ ٢٩٢               | النقطة الرابعة<br>انشاءات وتجهيزات مختلفة                   | وزارة الزراعة               |
|                         | ١٢ ٣٠٤                  | لوازم ملزمة                                                 |                             |
| ٧٠٧ ٦٥٠                 | ٢٨١ ٢٥٠                 | - السياحة والاصطياف<br>معرض سان باولو - طريق<br>مغارة جعيتا | وزارة الاقتصاد الوطني       |
|                         | ٢٨٠ ٠٠٠                 | إعانة الفنادق والملاهي                                      |                             |
|                         | ٨٩ ٤٠٠                  | النقطة الرابعة - المعهد<br>الصناعي                          |                             |
|                         | ٥٧ ٠٠٠                  | توزيع رُزم مجاناً                                           |                             |
| ٥٠ ٥٤٣                  | ٥٠ ٥٤٣                  | طوابع ولوازم وتجهيزات<br>مختلفة                             | وزارة البريد والبرق والهاتف |
| ٩٢٥ ٠٠٠                 | ٩٢٥ ٠٠٠                 | استرداد امتياز شركة مياه<br>أدونيس                          | الديون المتوجبة الأداء      |
| ٢٠ ٨٥٩ ٤٦٤              | المجموع ل. ل.           |                                                             |                             |

وهكذا يبدو أن مجموع النفقات لسنة ١٩٥٤ ضمن نطاق الموازنة العادية يبلغ:

|                                      |             |
|--------------------------------------|-------------|
| نفقات مشروع موازنة سنة ١٩٥٤          | ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ |
| مبالغ مدورة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٤ | ٢٠,٨٥٩,٤٦٤  |
| المجموع                              | ١٤٠,٨٥٩,٤٦٤ |

ومن الجلي أن أكثر النفقات المدورة هي نفقات تجهيز وإنشاء. ولو أضفنا إلى المبالغ المخصصة لهذه الغاية في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ والبالغة ٦٥١ ٣٩١ ٢١ ل.ل. لتجاوز مجموع نفقات التجهيز والإنشاء لسنة ١٩٥٤ الـ ٤٢ مليوناً. وهو مبلغ يشير بوضوح إلى جهد الحكومة في حقل الإنشاء والتعمير على رغم ما يبدو لأول وهلة لدى دراسة الموازنة دراسة إجمالية.

وسوى نرى فيما بعد لدى كلامنا عن الموازنات المستقلة أن ثمة مبالغ إنشائية وتجهيزية أخرى أرصدت خارج الموازنة العادية سيتم إنفاقها خلال هذه السنة، وزيادة عما ورد تفصيله أعلاه.

## ثانياً - الواردات

لا بد من ملاحظتين عامتين تشملان مجمل الواردات قبل مباشرة النظر فيها على وجه التفصيل.

- **الملاحظة الأولى** - وهي أن تقديرات الواردات لسنة ١٩٥٤ قد بنيت على أساس واردات سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ وذلك عملاً بالمادة الـ ١٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار سنة ١٩٥٣ التي نصت على أن تبني «تقديرات واردات السنة الجديدة على متوسط تحصيلات السنتين السابقتين الأخيرتين اللتين تم قطع حسابهما». مع العلم أن هذه التقديرات قد بلغت ١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل.

- **الملاحظة الثانية** - وهي تتعلق بتقسيم الواردات وتطور النسب المئوية لكل نوع منها. والواقع أن الواردات وزعت كما في السابق، إلى أربعة أبواب: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها، الضرائب والرسوم غير المباشرة، حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار، إيرادات متفرقة. يضاف إليها - على سبيل الذكر - باب خامس «مأخوذات من مال الاحتياط».

أما كيف تتطور واردات كل من هذه الأبواب لجهة أهميتها بالنسبة إلى مجموع الواردات، وبكلمة أخرى ما هي المنزلة التي يحتلها كل من أنواع الضرائب، فذلك يظهر من النسب المئوية التالية:

| نوع الواردات                          | النسبة المئوية<br>لمتوسط واردات<br>١٩٥١ - ١٩٥٢ | النسبة المئوية<br>للواردات<br>التقريبية ١٩٥٣ | النسبة المئوية<br>لتقديرات<br>١٩٥٤ |
|---------------------------------------|------------------------------------------------|----------------------------------------------|------------------------------------|
| الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها | ٢٤,٥٠                                          | ٢٥,٥٠                                        | ٢٦                                 |
| الضرائب والرسوم غير المباشرة          | ٦٣,٥٠                                          | ٦١,٥٠                                        | ٥٩,٥٠                              |
| حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار  | ٤                                              | ٤                                            | ٤                                  |
| إيرادات متفرقة                        | ٨                                              | ٩                                            | ١٠,٥٠                              |
| المجموع                               | ١٠٠                                            | ١٠٠                                          | ١٠٠                                |

ويتضح من هذه الأرقام:

أولاً - إن نسبة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها ضئيلة بحيث لا توازي سوى ربع واردات الدولة في حين أن نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة تقارب الثلثين منها. قد يرى البعض في هذه النسب نقطة ضعف في النظام الضرائبي اللبناني ويرى أن العلاج كائن في تقوية الضرائب المباشرة وتخفيض الضرائب غير المباشرة، نظراً لأن الأولى تعتبر ضرائب شخصية ولا تصيب سوى القادرين على الدفع، والثانية ضرائب حقيقية أكثر ما تفرض على الاستهلاك فتصيب جميع المكلفين على السواء دون التمييز بين حالاتهم الاجتماعية والمالية.

لا شك في أن لهذا الرأي سنداً من المبادئ المالية وله بالتالي قسط وافر من الصحة رغم أن بعض علماء المال والاقتصاد يدعون إلى عكسه اليوم، غير أنه تجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أمرين:

١ - إن كل نظام مالي يجب أن يستمد من أوضاع البلاد الاقتصادية. ولبنان بلد يتكل على الخدمات في أنواعها المختلفة: التجارة والترانزيت والصيرفة والسياحة والاصطياف أكثر مما يعتمد الإنتاج بمعناه الصحيح. وتعتبر أسواق الاستهلاك من أهم عناصر الاقتصاد فيه. ومن المعلوم أنه لا يمكن - أو يصعب إلى حد بعيد - تطبيق الضرائب المباشرة على مواد الاستهلاك، بل أن هذه المواد تعتبر المواطن الخاص للضرائب غير المباشرة. لذلك نرى أن هذه الأخيرة ذات نسبة كبيرة في لبنان على خلاف ما هو قائم في سائر بلدان العالم.

٢ - إن الحكومة مقتنعة بوجوب السعي نحو تخفيض الضرائب غير المباشرة على حساب زيادة الضرائب المباشرة. وهي تعمل قدر المستطاع في هذا السبيل. وتدل الأرقام الآتية الذكر على

أن نسبة الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها تتجه نحو الارتفاع - وإن يكن بشكل حثيث متثاقل - إذ أنها انتقلت من ٢٤,٥٠٪ في سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢، إلى ٢٥,٥٠٪ في سنة ١٩٥٣، إلى ٢٦٪ في تقديرات سنة ١٩٥٤. وتدل على أن نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة تتجه نحو الانخفاض إذ تدنت من ٦٣,٥٠٪ في سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢، إلى ٦١,٥٠٪ في سنة ١٩٥٣، إلى ٥٩,٥٠٪ في تقديرات سنة ١٩٥٤.

ثانياً - إن سائر أنواع الضرائب وهي حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار من جهة والإيرادات المتفرقة من جهة ثانية تتراوح نسبتها بين ١٢٪ و ١٤,٥٠٪ من مجموع الواردات.

تبلغ نسبة حاصلات الأملاك ومصالح الاستثمار ٤٪ بشكل مستقر. أما نسبة الإيرادات المتفرقة فتشير إلى الارتفاع سنة بعد سنة. وقد انتقلت من ٨٪ في سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢، إلى ٩٪ في سنة ١٩٥٣، إلى ١٠,٥٠٪ في تقديرات سنة ١٩٥٤.

هذا، وقبل أن ننتقل إلى بحث تقديرات الواردات، لا بد من التنويه بالنشاط الذي تبديه دوائر التحصيل في مختلف المناطق إذ بلغت نسبة التحصيلات من أصل التحققات ٩٠٪ في كثير منها، وبلغت في بعضها ما يقارب الـ ٩٨٪.

### الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

بلغت تقديرات هذه الضرائب والرسوم لسنة ١٩٥٤ ٩٣٨ ٠٠٠ ل.ل. يقابلها متوسط الواردات لسنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ البالغ ٣٧٣ ٩٦٥ ٢٩ ل.ل. وتكون الزيادة الملحوظة حوالي مليون ل.ل.

أما أهم ما تجدر الإشارة إليه بشأن واردات هذا الباب فتلخص بما يأتي:

**ضريبة الأملاك المبنية:** زيدت تقديرات الواردات العائدة لها بالاستناد إلى الواردات المرتقبة لسنة ١٩٥٣ على ضوء ما تحقق ويحصل منها، وتزايد حركة البناء في المدن وأماكن الاصطياف، واستحقاق الضرائب على الأبنية التي سبق إعفاؤها منها لمدة خمس سنوات بموجب قانون ٤ آذار سنة ١٩٤٧.

**ضريبة الأراضي:** ما تزال هذه الضريبة تحقق على أساس الضريبة الموحدة القديمة نظراً لعدم الانتهاء حتى الآن من أعمال تصنيف الأراضي، وتأمل الحكومة أن توضع تقديرات السنة المقبلة على أساس الضريبة المحدثة بموجب قانون ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٥١ مع العلم بأن الضريبة الجديدة هي أكثر عدالة وأكثر إنتاجاً.

**ضريبة الدخل:** يلاحظ أن تقديراتها متقاربة ومتوسط الإيرادات عن سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢.

غير أن هناك فرقاً شاسعاً يبلغ المليونى ليرة بين هذه التقديرات والواردات التقريبية لسنة ١٩٥٣. والسبب في ذلك أن واردات سنة ١٩٥٣ تضمنت مبالغ تعود لسنوات سابقة لم تكن قد تحققت في حينها. ولم تلحظ في تقديرات سنة ١٩٥٤ مبالغ من هذا النوع.

- **رسم الانتقال:** وهو ضريبة محدثة بموجب قانون ٢١ كانون الأول سنة ١٩٥١. بنيت تقديراته على ضوء واردات السنة السابقة. مع العلم بأن واردات هذا الرسم ما تزال زهيدة لاسيما إذا قيسست بالجهود المبذولة لضبطه وحسن تطبيقه. وقد سبقت الإشارة إلى أن الحكومة أحالت مشروع قانون بتعديله إلى مجلس النواب.

- **رسم السيارات الخاصة:** تفوق تقديرات هذا الرسم متوسط سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ نظراً لزيادة عدد السيارات، وتنقص عن الواردات التقريبية لسنة ١٩٥٣ نتيجة لقانون ٦ شباط سنة ١٩٥٣ الذي أعطى نمراً عمومية لعدد من السيارات الخاصة.

**الرسوم القنصلية:** تدنت تقديرات هذه الرسوم عن متوسط سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ وعن واردات سنة ١٩٥٣ بسبب إياحة حرية التنقل بين بعض البلدان العربية وما رافقها من إعفاءات مالية.

## الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة

يلاحظ في هذا الباب ارتفاع رسوم المواد الملتهبة عن متوسط سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ ما يقارب المليون ونصف المليون نظراً لتزايد استهلاك هذه المواد. وقدرت رسوم الملح على أساس واردات السنة السابقة وهي على جانب كبير من الانخفاض بالنسبة إلى متوسط سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢. وسبب ذلك التدبير الذي اتخذته الحكومة بإلغاء احتكار الملح وإطلاق حرية الاتجار به.

وقد أصاب تقديرات رسوم الجمارك انخفاض يتجاوز الستة ملايين ليرة. ولا بأس من التنويه هنا بأن هذه الرسوم عرضة لعوامل شتى تجعل تقديرها على شيء من الصعوبة. ومن هذه العوامل السياسة الاقتصادية التي تعتنقها البلاد وطاقة الإنتاج والاستهلاك ونظم الاستيراد والتصدير والاتفاقات التجارية على أنواعها.

ونظراً للانخفاض الذي أصاب تقديرات الضرائب والرسوم غير المباشرة بلغ مجمل التقديرات لسنة ١٩٥٤ / ٥١٤ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل ٦٩٩ ٥٥٧ ٧٧ ل.ل. لمتوسط إيرادات سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢.

## الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار

لم يطرأ على تقديرات هذا الباب تعديل يذكر. وجل ما يلحظ زيادتها عن متوسط إيرادات



سنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ ما يقارب الثلاثماية ألف ليرة متأتية عن حاصلات أملاك الدولة والحاصلات البرقية وحاصلات مصلحة البارود والمتفجرات .

### الباب الرابع - إيرادات متفرقة

بلغت تقديرات سنة ١٩٥٤ لهذا الباب ١٢ ٧٥٨ ٠٠٠ ل.ل. أي بزيادة ٥١٥ ٧١١ ٢ ل.ل. عن متوسط الإيرادات لسنتي ١٩٥١ - ١٩٥٢ . وتعود أسباب الزيادة إلى ارتفاع أرقام المحسومات التقاعدية وفوائد الأموال الموزعة لدى مؤسسة الإصدار ومدفوعات شركات البترول ورسوم المطارات وعائدات مصرف سوريا ولبنان ومأخوذات مكتب القمح لتسديد نفقات الإدارة .

### القسم الرابع - الموازنات المستقلة

إن الواردات والنفقات المدونة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ بما فيها المبالغ المدورة من موازنة سنة ١٩٥٣ تعود للموازنة العادية فحسب، وهي وأن تكن تمثل الجزء الأكبر من واردات ونفقات الدولة فلا تمثلها جميعاً، ذلك أنه يوجد إلى جانب الموازنة العادية عدد من الموازنات المستقلة .

### أولاً - موازنة الهاتف

بلغت أرقام موازنة الهاتف لسنة ١٩٥٤ ولكل من جهتي النفقات والواردات ٨,٧٣٧,٠٠٠ ل.ل.

وتتميز هذه الموازنة بأنها تختلف عن سابقتها بزيادة النفقات المنتجة زيادة محسوسة حتى أنها تبلغ ٥٠٪ من مجموع النفقات أي حوالي ٤,٣٥٠,٠٠٠ ل.ل. ولم تطرأ على النفقات العادية أية إضافة سوى ما يحتمه القانون من ترقيات للموظفين وضرورات ملحة . وأهم ما تناولته الزيادة الإنشاءات الجديدة لإتمام الشبكة الآلية بإحداث ٧٥٠٠ خط جديد في مركز العاصمة تلبية لطلبات المشتركين، ولتحسين شبكات سائر المحافظات . وقد أسفر مجمل النفقات عن زيادة ٨,٨٤٧,٠٠٠ ل.ل. بالنسبة لنفقات السنة الفائتة .

أما الواردات فزادت عن العام الماضي ٤٠٠,٠٠٠ ل.ل. بسبب زيادة عدد المشتركين وارتفاع حاصلات الاستثمار بسبب زيادة عدد المشتركين فور إنجاز الشبكة الآلية .

## ثانياً - موازنة اليانصيب الوطني

تبلغ أرقام موازنة اليانصيب الوطني وفقاً لمشروع موازنة سنة ١٩٥٤ في كل من النفقات والواردات ٥,٣٥٠,٠٠٠ ل.ل. مقابل ٥,١٠٠,٠٠٠ ل.ل. في السنة الماضية أي بزيادة ٢٥٠,٠٠٠ ل.ل.

والزيادة ناجمة:

أ - في الواردات: عن إقرار إصدار إضافي خلال سنة ١٩٥٤ أطلق عليه اسم «السويستيك الدولي» فأصبح عدد إصدارات السنة الحالية سبعة عشر إصداراً يقابلها ستة عشر إصداراً في العام الفائت.

ب - في النفقات: عن زيادة النفقات الإدارية ونفقات الاستثمار والاحتياطي لنفقات طارئة.

أما النفقات الإدارية فارتفعت ٢٩,٤٧١ ل.ل. وهي ناتجة في أكثرها عن رواتب الموظفين لجهة زيادتها وإملاء المراكز الشاغرة في الملاك وعن لحظ اعتماد لإجراء سحوب خارج بيروت، وبنوع خاص في طرابلس. وزادت نفقات الاستثمار ١٨٩,٥٧٠ ل.ل. وتعود هذه الزيادة إلى السحب الخاص «بالسويستيك الدولي» من الجوائز الموزعة، إلى جعلات الباعة، إلى شراء آليات للنقل والانتقال، وغير ذلك. وأصبحت أرقام الاحتياطي لنفقات طارئة ٢٨٧,٨٩٢ ل.ل. أي بزيادة ٣٠,٩٥٩ عن عام ١٩٥٣.

ويلفت النظر في موازنة اليانصيب إلى اعتماد قدره ٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. خصص في مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ وسبق تخصيصه في السنة الفائتة للمساعدات الاجتماعية.

## ثالثاً - موازنة مكتب القمح

قضى المرسوم الاشتراعي رقم ٤٠ تاريخ ٢٣ شباط سنة ١٩٥٣ بإحداث مكتب القمح، وقضت المادة ٣٠ منه بأن يتمتع هذا المكتب بالاستقلال المالي وبأن تكون له موازنة مستقلة.

وعملاً بهذه الأحكام القانونية وضع مشروع موازنة القمح للعام الحالي من قبل الوزارة المختصة ولا يزال قيد الدرس في وزارة المالية. وقد بلغت أرقام المشروع في كل من الواردات والنفقات ١٠,٦٨٥,٠٠٠ ل.ل.

تألف الواردات من مبيعات المواد ورسوم السكر والمصنوعات السكرية وإيرادات المحروقات السائلة، ومن أثمان إجازات الاستيراد والتصدير، ومن الغرامات، وفوائد الأموال، وبعض الإيرادات المتفرقة.

أما أهم أبواب النفقات فهي فروقات أسعار القطع العائدة للمحروقات السائلة المستوردة والبالغة ٣,٣٠٠,٠٠٠ ل.ل. ونفقات الاستثمار البالغة ٦,٦١٥,٠٠٠ ل.ل. وفيما يخص هذه الأخيرة تجدر الإشارة إلى أن أسعار البيع المحددة حالياً هي أقل من أسعار الشراء. ومكتب القمح يتحمل خسارة تزيد عن ٢٥٪ من بيع المواد الخاضعة له (حنطة ودقيق) وذلك في سبيل المحافظة على مستوى الأسعار في السوق المحلية ولدعم الأسعار المحددة من قبل وزارة الاقتصاد.

#### رابعاً - موازنة المشروع الإنشائي الرابع

قضى قانون ١٦ آذار سنة ١٩٥٣ بإحداث المشروع الإنشائي الرابع الذي خصص له مبلغ خمس وعشرين مليون ليرة للمباني والمياه، منه حوالي ٢١ مليون ليرة للمشاريع المائية والباقي لمشاريع مختلفة كبناء سراي الحكومة في طرابلس وزحلة وبناء وإكمال بعض المدارس الرسمية. لقد صرف من موازنة هذا المشروع خلال سنة ١٩٥٣ ما يقارب الثلاثة ملايين ليرة وينتظر أن يصرف منها خلال السنة الحالية حوالي تسعة ملايين ليرة. ومن المعلوم إن جميع هذه النفقات إنشائية، تضاف إلى بقية النفقات الإنشائية التي سبق ذكرها فيما تقدم من تفصيل.

#### خامساً - موازنة المشاريع المائية

ويوجد إلى جانب المشروع الإنشائي الرابع بعض المشاريع المائية الصغيرة كمشروع ري سهل البترون بمياه نهر الجوز، ومشروع ري منطقة بعلبك بمياه بحيرة اليمونة، ومشروع مياه نبع العسل، ومشروع ري منطقة صور - صيدا بمياه القاسمية ورأس العين. إن موازنة هذه المشاريع ضئيلة تقارب الـ ٢٠٠,٠٠٠ ليرة فقط، غير أنها نفقات منتجة ويجب إضافتها إلى سائر نفقات التجهيز والإنشاء. أما موازنة سنة ١٩٥٤ للمشاريع المائية فلا تزال قيد الدرس.

هذه هي كلمتنا بمناسبة تقديم مشروع موازنة سنة ١٩٥٤ إلى مجلس النواب. ويمكن القول، بنتيجتها، إن مجموع ما ينتظر إنفاقه من أموال عامة خلال سنة ١٩٥٤ بما فيه أموال الموازنة العادية لسنة ١٩٥٤، والأموال المدورة من موازنة السنة السابقة، وأموال الموازنات المستقلة، وأموال المشاريع المختلفة التي أشرنا إليها في بدء هذا الكلام كقرض بلدية بيروت والشركة الوطنية للمياه والكهرباء واتفاقات النقطة الرابعة وغيرها، يتعدى الـ ١٨٥ مليون ليرة.

ويمكن القول أيضاً أن نفقات التجهيز والإنشاء من أصل هذا المجموع تقارب الـ ٧٠ مليوناً من الليرات اللبنانية أي حوالي ٣٨٪ من مجموع النفقات.

وعلى ضوء هذه الأرقام يمكن التأكيد أن الحكومة قامت بأقصى ما يمكن القيام به من تحسين

في حقل الموازنة، وإنما أعارت كل اهتمامها شطر تأمين العمران وتوفير العمل وبعث النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج الوطني. ويمكن التأكيد أيضاً أن سنة ١٩٥٤ ستكون سنة تجهيز وإنشاء وعمل.

وزير المالية

التوقيع: عبد الله اليافي

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار إده.

بيار إده - سيدي الرئيس، أيها الزملاء، إني آسف أن يكون معالي وزير المالية غائباً، ولكنني أعتقد أن الظروف تقضي بأن نقطع كل تأخير بشأن الموازنة.

بادئ ذي بدء، اننا لا نرى في فذلكة الموازنة المقدمة من معالي وزير المالية الحالي، الأسباب التي وردت حول تأخير الموازنة، وقد جاء فيها أن الأسس الجديدة التي بنيت عليها الموازنة كانت من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تأخير تقديم الموازنة ضمن المهلة القانونية. إذا صحّ السبب لجهة تأخير موازنة سنة ١٩٥٣ فلا يصح لموازنة سنة ١٩٥٤، فالسبب ليس لأن الأسس الجديدة التي بنيت عليها الموازنة لسنة ١٩٥٤ كانت جاهزة قبل انقضاء العام الماضي، مما جعل وزارة المالية تنصرف إلى إدخال تعديلات أساسية على المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ الخاص بقوانين المحاسبة العامة.

فما هي الأسباب إذن التي أدت إلى التأخير في تقديم الموازنة؟

أعتقد أيها السادة أنه حان الوقت أن نقول الأمور على حقيقتها وبحذافيرها لا للانتقاد ولكن من أجل الاطلاع على كيفية سير الأمور ولكي نتلافها في المستقبل.

تعلمون أنه عندما توضع الميزانية تأتي كل وزارة وتقدم مشروع اعتماداتها إلى وزارة المالية ثم تحصل مناقشة حول الاعتمادات المرصدة وحول حدودها استناداً للأرقام المتوفرة لديها وحسب أرقام السنة الماضية فهذه هي مهمة وزير المالية وهو أن يبحث مع زملائه ضمن حدود الاعتمادات التي أمكنه توفيرها.

تلك المناقشة أخذت وقتاً طويلاً والسبب في ذلك ليس لأن هنالك عدم اتفاق بين الوزراء حول موضوع مشاريع الإنفاق العام إنما هناك تقديرات وهي مبنية على حالة الإدارات العامة والتقاليد عند وضع التقديرات اللازمة من أجل النفقات العامة ولا أقول الإنشائية لأنها أخذت قسماً كبيراً من المناقشات قبل وضع الموازنة خصوصاً وقد سمعنا ملاحظات حول النفقات الإدارية

وكمية النفقات الباهظة التي تأخذ القسم الأكبر من واردات المشاريع الإنشائية والتجهيزية لإنفاقها في طرق غير مجدية، فحرصنا ضمن حدود إمكانياتنا وصلاحياتنا وحدود سلطتنا على أن نقف موقفاً شديداً بشأن تخفيض النفقات الإدارية ما أمكن.

فلا شك أن مهمة وزير المالية في وضع الموازنة شاقة وليست الصعوبة فقط حين وضع الميزانية بل أيضاً طيلة السنة المالية لإيجاد الملاءمة بين الأرقام والاعتمادات المرصدة والإنفاق الذي يتطلبه حسن سير الأعمال.

لا شك أن في الموازنة الجديدة شكلاً جديداً بني على قانون سبق لمجلسكم الكريم أن وافق عليه وتضمن هذا الشكل الجديد تقسيم الموازنة هذه ناحية من نواحي إصلاح الموازنة. إني أضيف أن الإصلاح هو أكثر من أن يكون شكلياً.

إني أزيد وأقول بأن تنظيم الموازنة جزء إصلاحي أساسي ولكن لا يعتبر الإصلاح بحذافيره بل هو يبقى في مضمون الموازنة وفي أمور عديدة سوف تأتي على ذكرها في بحثنا هذا.

إنما الأمر الذي أود أن أقوله هو أنه ليست هذه القوانين الجديدة إصلاحاً شكلياً فحسب! فنحن نرى في قوانين قطع الحسابات أن أغلب الاعتمادات التي وضعت في كافة الوزارات لم تنفق في بحر السنة المالية وبنوع خاص الإنشائية منها والتجهيزية. ففي وزارة الأشغال العامة بنوع خاص كانت ترصد اعتمادات ما بين عشرة أو خمسة عشر مليون ليرة وقطع الحساب يأتينا بسبعة أو ستة ملايين غير منفقة. فكانت إذن الوضعية السابقة وضعية كاذبة وكانت هذه الأرقام توضع في الموازنة وتبقى في الخزينة ولم تخرج إلى المشاريع. وكان يلذ للحكومات وللنواب أن يعودوا إلى مناطقهم ليوزعوا الاعتمادات على الشكل الذي يرد في الموازنة وكان الرأي العام يفقد الثقة سنة بعد سنة، لأنه كان يرى اعتمادات باهظة للمشاريع وتمضي السنة المالية ولا يمكن للحكومة أن تقوم بصرف جزء بسيط من الأموال المرصدة. وكان هذا الشيء ناتجاً عن تقسيم الموازنة ويتعدى الناحية الشكلية ودخل في صميم الإصلاح الذي كلنا نطالب به.

أما الموازنة في شكلها العام فأود أن أقول إنها أول موازنة تأتي للمجلس ولم يكن فيها اعتماد واحد لوظيفة جديدة. لم تأت موازنة قبل اليوم لا تتضمن نفقة إدارية واحدة جديدة. لعل هذا التجديد يوجه إليّ بعض الانتقاد في بعض النواحي، سوف تأتي على ذكرها.

كثيرون بين الزملاء الكرام ناقشوا وبحثوا في النفقات المنتجة وغير المنتجة، وأعتقد أن هذا التفسير مخطئ نوعاً ما، لأن قسمة الموازنة لنفقات إنتاجية وغير إنتاجية يصعب تحديد معانيه بهاتين الكلمتين فهل يمكن مثلاً أن نقول إن نفقات وزارة التربية أو العدلية هي غير منتجة وهي من الوزارات التي لها اعتمادات أغلبها إن لم تكن كلها نفقات إدارية للموظفين والأجور.

وأنا أرى شخصياً أنه من الأنسب أن يقال إن هناك نفقات إدارية عامة ونفقات إنشائية وتجهيزية، على أن تكون هنالك مراقبة من أجل البحث حول كلفة المشاريع والنسب المئوية التي من شأنها تسهيل الرقابة على سير الإنفاق.

والآن ابتدئ ببحث هذه النسبة المئوية في النفقات وحينما نبتدئ بدرس النسب المئوية في النفقات نرى أن نفقات الإدارة (نفقات الرواتب والأجور وملحقاتها) نسبتها هي ٥٣,٧٩٪.

لماذا هذه النفقات ولماذا هذه النسبة العالية؟ هي لأن وضع الإدارة لم يكن مرتكزاً على أسس علمية ولم تكن حتى الآن بنيت دراسات كاملة حول الجهاز الإداري وحول إمكانيات وحاجيات الدولة وأضيف أن هنالك مصالح عديدة ما تزال قائمة في بعض الوزارات بالرغم من عدم حاجتها إليها وعمل الإدارة هذا يتطلب دراسة طويلة مستفيضة لوضع الإدارة وإذا لم تأت هذه الدراسة فسوف نستمع في موازنة عام ١٩٥٥ التي سوف تبحث في هذا المجلس إلى الملاحظات والانتقادات ذاتها التي طالما سمعناها في المجالس السابقة وفي المجلس الحالي.

إن المراسيم الاشتراعية التي جاءت لكي تضع نظاماً للموظفين من أجل رفع مستواهم وبنوع خاص لإيجاد ضمانات للموظف أن هذه المراسيم كانت نتيجة حتمية لحالة الإدارة قبل العهد الجديد بالنسبة إلى التغييرات والتطورات التي كانت تحدث لأسباب سياسية وغير سياسية في كافة الدوائر والدواوين. إنما هذه النية التي أملت على أصحابها المراسيم الاشتراعية تعدت بكثير الأمور التي كان يجب أن يحافظ عليها، لأنه حان الوقت كي نعلم بأن مصالح هذا البلد تقضي بأن تفصل الإدارة فصلاً كاملاً عن السياسة. ولكن لا يمكن فصل الوظائف السياسية في الإدارة عن السياسة ولا يمكن أن يعتبر جميع الموظفين في وضعية واحدة.

هنالك موظفون سياسيون، أو يفرض فيهم تنفيذ سياسة الحكومة، فلا يمكن ولا يعقل أن يستمر هؤلاء الموظفون في الوظائف نفسها التي هي سياسية مع تغيير الحكومات وتبديل أساليب الحكم.

أما إذا لم تكن هذه المحافظة على الموظفين بشكل عام وخصوصاً الإداريين منهم بموجب النصوص كما جاءت يستحيل على أية حكومة، ما دام الأمر كذلك أن تأتي بأعمال إصلاحية جديدة، لأن هنالك تقاليد في الإدارة ولست أنتقدها، بل أصفها كما هي، تقف حجر عثرة في سبيل التقدم والإصلاح العام اللذين يتطلبان عناصر جديدة، وتفكيراً جديداً في أساليب الإدارة والدولة.

فمن نتائج هذه المراسيم الاشتراعية رأينا في موازنة سنة ١٩٥٣ ارتفاعاً بالرواتب والأجور وهذا الارتفاع جاء قسم منه في الموازنة السابقة والقسم الآخر جاء في هذه الموازنة.

ومن جملة نتيجة هذه الأنظمة الجديدة أنه وضعت ترقية أتمواتيكية للموظفين كل سنتين وأن هذه الترقية تقدر نفقاتها وحدها بمليونين و ٥٠٠ ألف ليرة يجب أن تدخل سنة بعد سنة في صلب الموازنة، وهذه ناحية هامة نعيها أهمية كاملة.

لقد بحث في هذا الموضوع غيري من الزملاء الكرام وهي قضية التقاعد والأموال التي سوف تتراكم سنة بعد سنة على الخزانة العامة، والتي يجب أن تدرس، وأن تأتي الحكومة بسياسة إيجابية من أجل التخفيف من العبء المالي في المستقبل. وأبادر سريعاً للقول بأنه ليس بإمكانية أية حكومة أن تأتي بالسريع العاجل بنتائج تلك الدروس، إنما الشيء الذي نتمناه إذا لم تكن هذه الدروس، وهو أن تباشر لتستمر ولا تنقطع لتعطي النتيجة المطلوبة.

النفقات العامة ونسبتها المئوية ١٣,٢١٪ هنا يجب أن تقوم لها دراسة وافية كافية حول حاجيات المصالح في الدولة، ليس فقط حول عدد الموظفين، نحن نعلم أن كل المصانع والشركات اضطرت إلى أخذ أخصائيين فنيين تخصصوا في قضية توفير المعاملات، فنحن بحاجة كلية إلى هذا النوع من الدراسة وعندها سوف يتوفر الكثير والكثير من النفقات العامة، وقسم كبير من هذه النفقات يخرج من وزارات ليدخل في وزارات أخرى أي أن قسماً كبيراً منها يدور اعتماده في الوزارات، فمثلاً على ذلك نفقات التلفون والبرقيات والمياه والكهرباء في بعض المدن.

نأتي الآن إلى النفقات الاجتماعية والثقافية وتبلغ نسبتها ٦٪. إن هذه النفقات لم تزل نسبتها قليلة وأقول قليلة لأنني أعتقد لولا قيام مؤسسات اجتماعية وثقافية لما كان هذا البلد على هذا المستوى الذي نراه.

يجب على هذه النفقات أن تزيد في المستقبل كثيراً لأنها توفر كثيراً من الأعباء الملقة على عاتق الدولة. ولكن هذا لا يعني أن الاعتمادات المرصدة في هذا الباب كلها في محلها ويمكن القبول بها. لا شك أنه يصعب كثيراً أن تأتي النفقات في حالة جيدة قبل أن تدرس هذه النواحي من أجل مراقبة النفقات عن طريق الجمعيات العلمية وغير العلمية التي تدخل فيها السياسة والطائفية، وعلى هذا الأساس أقول إن قسماً من هذه الاعتمادات يجب أن يعاد النظر فيه لأجل إيصالها إلى أبواب أصلح من الأبواب التي توجد بها.

اعتمادات التجهيز والإنشاء نسبتها ١٧/٨١٪: لا شك أن هذا القسم من الموازنة يجب أن يزداد في المستقبل. ومن جملة ما كنا نبتغيه من تقسيم الموازنة هو إظهار هذه النسبة الضئيلة إظهاراً جلياً لكي يتسنى للحكومات والمجالس النيابية والرأي العام الإسراع أكثر فأكثر لرفع هذه النسب المعدة للتجهيز والإنشاء. واني واثق بأن هذا القسم من الموازنة سوف يكون السلاح الأساسي الذي يمكن للحكومة أن تأتي به أمام المجلس ناجحة أو فاشلة في المستقبل.

قال بعض الزملاء وهم على حق أنه يجب في هذا الجزء من التجهيز والإنشاء أن يكون هناك تصميم شامل . إن هذا القول محق ولكن هل يمكن أن يكون هنالك تصميم شامل وأن يطبق هذا التصميم الشامل إذا بقيت الحالة السياسية على ما هي عليه الآن؟

هل يمكن أن يكون هناك تصميم شامل وأن ينفذ هذا التصميم إذا لم تكن هناك هيئة مؤلفة من اختصاصيين تستمر استمراراً من أجل تطبيق هذه النفقات .

فطالما نحن على هذه الحالة لا يمكن لحكومة ما أن تأتي بتصميم شامل . وحتى ذلك الوقت يجب أن نضع أمام أعيننا المشاريع التي يجب أن نعتبر أن لها صفة الأولوية بالنسبة إلى المصالح العامة .

وإذا كنت أريد أن أكتفي بإلقاء بعض النظريات التي أؤمن بها وليست عملية لقلت التجهيز والإنشاء قبل ورود التصميم الشامل .

نأتي إلى استهلاك سندات الخزينة ونسبتها ٢٪ . تعلمون أيها الزملاء كيف أصدرت الحكومة سندات الخزينة وكيف كان الصرف وقتئذ .

على أثر التصويت على قانون النقد اللبناني والنص على إصدار الخزينة لسندات - وهذا جاء على أثر تخفيض الفرنك والبحث في تخفيض الليرة اللبنانية أو إبقائها على ما هي عليه أو أن يعوض على هذا الموقف بإصدار سندات على الخزينة - فوضعت شروط لهذه السندات ويسرني أن أقول إن الفضل الأكبر لهذه السياسة التي حفظت للنقد اللبناني قيمته يعود لدولة الحاج حسين العويني لأنه عندما كان في وزارة المالية تمسك في الدفاع عن قيمة الليرة اللبنانية وأحسن ، لأننا سوف نرى فيما بعد نتيجة هذه السياسة النقدية على المصالح في هذا البلد .

وبمناسبة البحث حول السندات على الخزينة نأتي على قضية النقد وتغطيته الذهبية وخصوصاً النقد المتداول بالليرة اللبنانية .

فماذا نرى في هذا الباب؟ نرى وأريد أن ألفت نظر الزملاء إلى أنه في سنة ١٩٥٣ وفي ٣٠ حزيران كان النقد اللبناني المتداول بالليرات يبلغ ١٩٦ مليوناً أي بانخفاض كبير بالنسبة لما كان عليه سابقاً ، وتذكرون يا سادة أن في حزيران الماضي والشهور التي تلتها حتى شهر تشرين ، شعرنا بضيق وموجة من الصعاب التجارية جعلت البعض يتشائم كثيراً ويرسل تهماً عديدة حول سياسة وزارة المالية والدولة .

ولكن ماذا نرى بين حزيران ١٩٥٣ وكانون أول ١٩٥٣؟ نرى ارتفاع النقد المتداول من ١٩٦ مليوناً إلى ٢٠٥ ملايين .



إذا كنت أشرت إلى هذا الرقم، فلأنني أعتبر أن وزارة المالية في هذه الناحية كما في غيرها قامت بواجبها وبكل ما كان بوسعها أن تفعل دون الاسترسال بأساليب، ربما كانت نتائجها على النقد اللبناني غير مستحبة.

أما الاحتياط في النفقات الطارئة في موازنة هذا العام فهي مليون ٤٨٥ ألف ليرة. أعتقد أن هذا الاحتياطي للطوارئ لم يبق منه شيء بل أسفر عن عجز لأن الدراسات الأولية التي تمت في اللجنة المالية قد استغرقت أكثر من هذا الرقم، وإذا استمرت الحال على ما هي عليه فإن الرقم الإجمالي سوف يرتفع كثيراً.

من ناحية الاحتياطي العام لا أريد أن أردد قول من سبقني حول هذا الموضوع، ولكن أريد أن ألفت النظر حول ما صرف من هذا الاحتياط الذي بلغ من ٢٠ إلى ٢٣ مليون ليرة، ويجب أن نضع أمام أعيننا أن هنالك نوعين من المشاريع لا بد من إرساد كافة الاعتمادات لها، لأن لها صلة وثيقة بمستقبل الاقتصاد اللبناني، وهي الماء والكهرباء، خصوصاً المياه للزراعة والكهرباء للصناعة. ولا يمكن أن نأمل إيجاد الكثرة في الصناعات والإمكانات ما لم تتوفر الطاقة الكهربائية من أجل هذه المصالح.

فيما يتعلق بالواردات أرى أن نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وغيرها من المداخل - ولا أرى مناسباً أن أدخل في بحث طويل حول النظريات القائلة في حسنات التفريق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة - وتجعلني أميل إلى الاعتقاد بأن الضرائب غير المباشرة حتى في ارتفاعها هي أصلح من الناحية المالية من الضرائب المباشرة.

إن الضريبة غير المباشرة يقال إنها غير منصفة. إن هذا القول صحيح، ولكن لحد محدود، لأن هنالك أنواعاً كثيرة من الضرائب غير المباشرة، أخص منها كل الضرائب الموضوعة على الطبقات الميسورة ونسبتها كثيرة، وأيضاً مصروف هذه الاعتمادات بالنسبة للدولة نسبتها قليلة جداً. ونحن نرى اليوم أن في أكثر بلاد العالم باتت النظريات تميل إلى وجوب الأخذ بأفضلية الضرائب غير المباشرة. ولكن إذا قلنا ذلك فهناك أمر يجب أن يرافق هذا النوع من الضريبة وهو التعويض في الإنفاق على ما قد يصيب الفئات التي قد تدفع هذه الضريبة، أي أصحاب المداخل المنخفضة وهذه الناحية يمكن للدولة أن تؤمنها. وإمكانية الوصول إليها هي أكبر بكثير من أن ترتفع النسبة في الضرائب المباشرة، وأعتقد أنه من مصلحة هذا البلد أن تظل سياسة الضرائب سياسة معتدلة حتى لا يتأثر الدخل القومي.

هذا من ناحية ومن ناحية المبادئ الأخرى للسياسة المالية أقول بأنني أشدد حول اعتناق مبدأ الاقتصاد الحر وأعلن أنني من الدعاة لاستمرار هذه السياسة في بلد كلبان واعتناقي لهذا المبدأ

ومناداتي بهذا المبدأ يعودان لاعتقادي أن هذا المذهب يحل المشاكل الاقتصادية في لبنان، ولذلك يجب التعويض على أصحاب المداخل المنخفضة بتشجيع من الدولة وبمساهمة منها في مشاريع اقتصادية نافعة. وعندما سندرس موازنة كل وزارة من الوزارات على حدة سنأتي على بحث ذلك تفصيلاً لنبين أن استمرار حياة هذا البلد هو مربوط بالاقتصاد قبل أن يرتبط بالسياسة.

واني أتمنى على الحكومة أن تعبر تلك النقطة أعني السياسة المالية والاقتصادية اهتمامها الكلي. فالمبادئ الأساسية التي تسود مثل هذه السياسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

«الحرية الاقتصادية هي المظهر الرئيسي والشرط الأول للحريات الشخصية».

ويلهلم رايك.

نذكر بهذا الكلام لأنه قد أدلي مراراً بآراء كيفية في سياسة لبنان الاقتصادية والمالية إذ ليست الصدف والظروف هي التي عملت إلى الآن لصالح بلادنا الاقتصادي وأملت علينا مواقفنا لذلك نرى أن الوقت قد حان لنتبصر في المبادئ العامة التي يجب أن تخضع إليها سياستنا المالية في علاقاتها مع سياستنا الاقتصادية العامة ونعرضها بوضوح. ويجدر بادئ ذي بدء أن نعطي صورة خاطفة عن الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة التي لها كما نرى تأثير معين على وضعنا الاقتصادي الخاص.

## التطور الاقتصادي الدولي

أية كانت الإفادة من مداخل الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني فقد صار في الاعتقاد أكثر فأكثر أن لمداخل الدولة في تنظيم جهود الأمة حداً أقصى إذا تجاوزته المداخل أضعفت المجهود الفردي وخلخلت نظام الاقتصاد العام، لذلك فإن حكماً كثيراً في بلدان كثيرة، وقد أتعبهم الفشل المستمر، يرون العودة إلى مبادئ الاقتصاد الحر والرجوع إلى حرية التبادل الدولي وتحويل النقد.

إن هذا الاتجاه الجديد متفق ولا شك وتقاليد بلادنا وتمنياتها ومصالح اقتصادها. بيد أن العودة إلى الاقتصاد الحر لا يمكن أن تكون دون أن تحدث بعض الهزات وتعترضها بعض المصاعب ذلك أنه عندما ينتاب الاقتصاد مرض التوجيه المزمّن لا يعود من السهل إعادته إلى الصحة والعافية. ويجب أن نأمل على كل حال أنهم سيتغلبون سريعاً في جميع البلدان على الصعاب، المعترضة خاصة وأن انتهاء النزاع في كوريا يسمح منذ الآن بتحويل الاقتصاد العالمي وإن جزئياً إلى اقتصاد سلمي بانتظار التسوية النهائية للمشاكل السياسية بين الشرق والغرب.

أيها السادة، إن توقف الأعمال الحربية في كوريا جر إلى خفض في الطلب الدولي للمنتجات الصناعية والمواد الأولية الاستراتيجية.

فأصبح ازدياد العرض، اليوم، كثيفاً وملحاً، خصوصاً وأن الإنتاج قد بلغ حده الأعلى وأن جميع البلدان قد كدست عندها بضائع هامة تحسباً لاتساع ممكن في النزاع الكوري وهذا ما يجعلنا نشهد اليوم ضغطاً محسوساً على مستوى الأسعار في اتجاه هو أكثر انطباقاً لمتقضيات توازن دولي سليم.

لذلك فإنه من الموافق، تجنبياً للصعاب التي يمكن أن تواجه الاقتصاد العالمي تخفيف وطأة هبوط الطلب والأسعار، وتعود هذه المهمة على الدول المنتجة الكبرى.

ويستحيل عملياً، بالنظر لهذه الظروف، أن نمنع زوال المشاريع، وهي قليلة على كل حال، التي تحملت أخطار تتعدى إمكاناتها الحقيقية والتي استرسلت لتعيش في عمليات مريبة فاسدة. غير أن الظرف الحاضر يدعو جميع البلدان إلى تقوية احتياطهم النقدي وتدعيمه وبالتالي إلى العودة سريعاً للتبادل الحر.

## التطور اللبناني

وقد انساق لبنان في الطريق التي وجد العالم نفسه عليها، فاعتري منذ شهور، سوقنا المحلية خمول بدأ يتبدد شيئاً فشيئاً. على أن هذا الخمول قد ازداد عندنا من جراء عدم الموافقة على موازنة سنة ١٩٥٣، مما أدى إلى انخفاض محسوس في الإنفاق العام.

إن الاتجاه العالمي يبقى حائراً على الرغم من الجهود التي تبذلها البلدان جميعاً لذلك نرى أن السوق المحلية يجب أن تلتزم في الظروف الحاضرة جانب الحذر والحكمة المفروضتين عليها. وقد سبق أن اتخذت الحكومة التدابير اللازمة لإشاعة الثقة التجارية ولمراقبة تطورات السوق المحلية.

ولا بد من التشديد على أن كل أزمة في لبنان لا تكون أزمة حادة إلا بمقدار ما تصيب السوق التجارية فيه، طالما أن مجهود الأمة منصرف إلى النشاط الحر وطالما أنه يمكن دعم الإنتاج الزراعي والصناعي الأساسي. بينا أن الأزمة في البلدان الأخرى تصيب المواضع الصناعية الحساسة وتشل من جراء ذلك نشاط الأمة الجوهري.

ولا نجد إلى الآن مشروعاً صناعياً هاماً، قدر أن يعتدل وتعرض إلى أصحاب جدية ولكننا مع ذلك ننبّه منذ الآن إلى أنه، إذا كان في عزم الحكومة أن تأخذ جميع التدابير اللازمة لتندراً كل مفاجأة ولتحسن الظروف القائمة فليس من قدرتها ووسائلها أن تسعف المشاريع المجازفة الطائشة التي ألزمت نفسها فوق طاقتها، خاصة وأنه لا يسعنا اعتراض اتجاه الأسعار العالمي. وعلينا أن نسهر على الثقة الدولية بنا وعلى مصالح بلادنا العليا وهو ما سيكون موضوع بحثنا التالي.

## اللغز اللبناني

أيها السادة، عشر سنوات انقضت على الحرب العالمية الثانية ظنّ فيها أن الاقتصاد اللبناني قد ازدهر بأعجوبة. بيد أنه «لا أعاجيب في عالم الاقتصاد والمال» على ما يقول الدكتور «شاخ» ويعتقد البعض أننا عشنا، خلال هذه السنوات، على الاحتياطي من المال الذي تجمع لنا في أثناء الحرب العالمية الأخيرة ويرى البعض الآخر أن تشغيل الأموال الأجنبية هي التي جاءت تسد العجز المزمّن في ميزاننا التجاري. فلا أولئك ولا هؤلاء أصابوا حقيقة الواقع اللبناني. إذ الواقع أن النواميس التي تسيّر اقتصادنا الوطني كانت دائماً تضلل الخبراء وتخطي التعاليم النظرية الهامة.

إن تفوق قيمة وارداتنا أربع مرات قيمة صادراتنا المنظورة.

أن لا يكون لنا مداخل كبيرة من رساميل مشغلة في الخارج لتسد العجز الظاهر في ميزاننا التجاري.

أن يكون تكوين وفرنا وتكوين أسعارنا ناشراً عن النظريات المعترف بها عادة.

أن تتحسن قيمة نقدنا تحسناً مستمراً.

أن يكون كل ذلك، ففي ذلك ما يذعر أهل النظر ويدهش أهل الخبرة. إذ إن الالتزامات التي علينا في الخارج، تجاوزت دون شك، خلال هذه السنوات، أربعة مليارات ليرة لبنانية وهي قيمة ما كانت لتسدها صادراتنا ولا الاحتياط الذي توفر لنا خلال الحرب ولا تشغيل أموالنا في الخارج. نزيد اليوم على ذلك تشغيل أموال كبيرة نسبياً هي غير الأموال المدخرة التي لا تطول معظمها يد.

ونزيد: الاحتياط المالي الهام - وتوازناً دائماً في الموازنة وسوقاً محلية يغذيها بشكل مدهش قطع أجنبي وذهب إلخ.

ثم نتساءل - كيف نحيا؟ ومن أين يتأتى لنا كل هذا المال؟

هاك ملخصاً ببعض كلمات جوهر اللغز اللبناني الذي سنكشف الآن عن خطوطه الكبرى، وينحصر جوهر اللغز بكلمتين - حرية ونقد!

## تفسير اللغز اللبناني

أيها السادة،

كل نهج وكل تصرف اقتصادي وطني اختياري هو:

كل سياسة تعتد أن تكون سياسة علمية تفرض تعبئة جميع جهود الأمة ووسائلها وتفرض استفادها وفق الاختيار الذي من شأنه أن يحقق مستوى معيشة للناس .

وغنى عن البيان أن اختيارنا للمذهب الاقتصادي بين المذاهب الاقتصادية المبحوثة يجب أن يكون المذهب الذي يمكن للتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي عند مستوى الحد الأعلى للدخل الوطني وأن يحقق أفضل الشروط لنمو لبنان الاقتصادي .

### الطريق المزدوجة للتبادل الاقتصادي

يجد لبنان نفسه على طريق قارات ثلاث وعند ملتقى سبل الأسواق الشرقية والغربية الكبرى . وإن طريق البضائع الكبرى بين الشرق والغرب بين الشرق الأفريقي والمتوسط هي طريق قناة السويس وإن هذه الطريق الدولية للبضائع تزوجها طريق دولية للأشخاص والرساميل وهي الطريق التي تجتاز لبنان .

تعرفون مقدار الحركة الكبرى التي يؤمنها مطار بيروت الدولي وقد بلغ عدد الطائرات التي تؤمه في مدار السنة ١٠ آلاف طائرة وعدد الأشخاص الذي يهبطون فيه ذهاباً أو إياباً ١٨٠ ألفاً . أما كمية الرساميل التي تجتاز هذه الديار تروح وتجيء في كل اتجاه ، فعندنا أسباب جبرية تمكننا من تقديرها بعشرات المليارات من الليرات اللبنانية . وإن قسماً كبيراً من هذه الرساميل تمر بلبنان بحيث جعلت منه وسطاً من أكبر الأوساط النقدية في العالم .

### المؤسسات المالية الدولية والمغتربون

ولا يزدهر هذا النشاط الدولي الهام إلا بفضل المصارف والشركات المختلفة ذات الانتشار الدولي . ويزداد عدد هذه المؤسسات سنوياً فيتكاثر نشاطها ويتنوع باستمرار . وواضح أن الاقتصاد اللبناني بدون تمديداته الدولية لا يمكنه تبرير قيام هذا العدد الكبير من المؤسسات ولهذه التمديدات أربعة أصول على الأقل :

أ - مرور الأشخاص والرساميل بلبنان بواسطة الترانزيت نظراً لسياستنا الحرة في الاقتصاد وللضمانة التي يتمتع بها نقدنا .

ب - الأمانة الذي يهيؤه لبنان للرساميل اللاجئة إليه بفضل سياستنا الاقتصادية الحرة وبفضل نقدنا المضمون ونظامنا الضرائبي المعتدل .

ج - وجود مغتربين ورحالة لبنانيين حيثما كان من العالم بحيث يتيسر لنا مراسلون وعملاء تجاريون في جميع البلدان .

د - النشاط الدولي للتاجر اللبناني الذي يمثل دور الحكم والذي هو رجل أعمال من الطراز الأول. وتعرفون ولا شك أننا نساهم في تجارة القارات جميعاً كأوروبا وأميركا وأفريقيا وغيرها.

### موقعنا الجغرافي والمدى الاقتصادي اللبناني

إن كل ما سبق وصفه سريعاً هو ما يشكل المدى الاقتصادي والمالي والنقدي اللبناني وما كون لبنان ملتقى طرق عالمية إلا مظهراً من هذه المظاهر.

إن الطرق والمواصلات هي للبنان بمثابة طرق التنفس للإنسان وإن المغتربين والرحالين والمؤسسات المالية التي لنا في الخارج هي بمثابة أجهزة النقاط وكشف في جميع أنحاء العالم.

وإن الحرية والنقد السليم والنظام الضرائبي المعتدل بمثابة روح محيية فإذا ما انتفض من لبنان عنصر من هذه العناصر فإن قسماً كبيراً من نشاطه هذا يتعطل ولبنان لا يعود لبنان.

وقد صار واضحاً أن مدانا الاقتصادي الحقيقي حيث يتجلى نشاطنا كاملاً هو العالم على الرغم من ضيق مساحة أرض بلادنا.

### الفائدة من مدانا الاقتصادي الخارجي

أما الآن وقد أشرنا إلى تكوين نشاطنا الدولي فلنحاول أن نشير إلى مساهمة هذا النشاط في الاقتصاد اللبناني.

إنه بفضل هذا النشاط هذه الحرية هذا النقد وهذا النظام الضرائبي المعتدل نستطيع أن نسد بسهولة العجز الواقع في ميزاننا التجاري وأن نحقق زيادة في ميزان حساباتنا. وهذا يعني أننا نعوض الآن فوق كمية صادراتنا ما قيمته من ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية من القطع الأجنبي التي يبقى منها قسم في لبنان.

وما من شك أن ميزان حساباتنا فائض.

وإن استقرار نقدنا وتحسنه المستمر يثبتان ذلك بوضوح إذ إن توازن ميزان الحسابات شرط أساسي لصيانة النقد أضف إلى ذلك ازدياد احتياطنا النقدي الهام نسبياً وامتلاء سوقنا بالقطع الأجنبي وتشغيل أموال خاصة هامة دون قروض في الخارج وارتفاع مستوى المعيشة وازدياد دخلنا الوطني إلخ. كلها دلائل راهنة على فيض ميزان حساباتنا في هذا البلد ذي الاقتصاد الحر.

ولكي نعطي فكرة عن الرساميل المشغلة عندنا فإننا نقدر قيمة الأبنية المشادة سنوياً في لبنان

بأكثر من خمسين مليون ليرة لبنانية وهناك من جهة ثانية أراضٍ كبيرة تمتد إليها الزراعة بصورة مستمرة وأن قيمة بساتين التفاح الجديدة تقدر بعشرات الملايين من الليرات خلال السنين الأخيرة إلخ.

وبالنظر إلى مستوى معيشتنا الذي هو في ارتفاع مستمر وإلى ما تعرفه عن حالتنا الاقتصادية فمن الضروري أن يزيد باستمرار دخلنا الوطني السنوي عن استهلاك البلاد من قيمة هذه الرساميل المشغلة.

### المدى الاقتصادي وتكوين الدخل الوطني والادخار

يؤدي بنا البحث للإشارة إلى تكوين دخلنا الوطني وادخارنا وهما مظهران من مظاهر اللغز اللبناني.

مر بنا أن نشاطنا في الحقل الدولي يدخل لنا خمسمائة مليون ليرة لبنانية سنوياً وأزيد فإذا أخذنا بعين الاعتبار نشاطنا الداخلي الناتج عن القسم المشغل من هذه الرساميل فإنه يصبح من المعقول التسليم بأن قسماً كبيراً من دخلنا الوطني متوقف مباشرة أو غير مباشرة على نشاطنا في الحقل الدولي.

وبالتالي فإن قسماً كبيراً من ادخارنا منوط أيضاً بنشاطنا الخارجي، وهذا الادخار إما أنه مشغل في داخل البلاد وإما أنه داخل في حركة نشاطنا الخارجي الدورية التي تتسع يوماً بعد يوم، وإذا لاحظنا أن الادخار وتشغيل الرساميل عندنا يقوم بهما عادة بعض الأفراد فإنه يمكننا تقدير المسافة الشاسعة التي تفصل بين نواميسنا الاقتصادية وبين بعض النظريات الحديثة، ولكن لا مجال هنا للاسترسال في بحث هذا الموضوع النظري.

### مدانا الاقتصادي وتحديد أسعارنا

يتضح مما تقدم أن أسعارنا تنسجم عادة مع الأسعار الدولية الرائجة، وينتج ذلك عن الصلة التي تربط بين نشاطنا الخارجي وبين التكوين الخاص لقسم هام من دخلنا الوطني من جهة ومن جهة ثانية عن سياستنا النقدية الحرة.

إذ أنه يوجد في النطاق الدولي، تلازم بين تحديد الأسعار وقيمة النقد النسبية بحيث أننا بقدر ما نحافظ على حرية التبادل بقدر ذلك نصون قيمة نقدنا ونحقق توازناً سليماً في اقتصادنا العام.

### أخطار تضيق مدانا الاقتصادي

يتضح جلياً، منذ الآن، أن لاقتصادنا طابعاً نوعياً qualitatif له تأثيره المباشر على الطابع

الكمي *quantitatif* وهذا يعني أننا إذا ضيقنا على نشاط تجارتنا ورجال الأعمال عندنا بتدابير توجيهية فإننا نعوض للخطر كل توازننا الاقتصادي والمالي ونخفض مستوى معيشتنا تخفيضاً خطراً.

وليس ذلك هو الخطر الوحيد! فعلى حدودنا الجنوبية تقوم إسرائيل التي تحول بكل ما لديها من حيل وأساليب أن تجرنا من حيث لا ندري إلى سياسة توجيهية لا تتفق ومصالحنا قصد تحويل تيار التبادل الدولي إليها. إننا نرتكب خطأ جسيماً إذا وقعنا في حبال الصهيونيين. وطاوعناهم في ما ينتوون. فإذا كانت إسرائيل تواجه صعاباً جسيمة لتحقيق توازن عندها فمرد ذلك إلى حصار الدول العربية وإلى سياسة الاقتصاد الحر التي يتبعها لبنان.

أيها السادة،

إذ كنا قد شددنا على هذه المشكلات فذلك بقصد إلقاء النور هذه على الناحية المجهولة من وضعنا المالي، ولكي يتسنى لنا تحديد قواعد سياستنا المالية.

إننا نعي جميعاً النهج الذي يجب أن نتبعه، في بناء اقتصادنا الوطني، ولكنكم تعرفون أن تطوراً سليماً في الاقتصاد لا يمكن تحقيقه إلا بنهج مالي سليم ونود أن نشدد أيضاً على عكس هذا المبدأ مع البروفسور الألماني Pridel إن إقامة نظام نقدي على فوضى اقتصادية مناقضة واجترأ.

إن تمويل المشاريع يجب أن لا يحملنا أعباء من شأنها أن تجر إلى خلل اقتصادي ومالي. فيجب إذاً أن نعتمد الوقت وإمكانات التكنيك معاً إذ ليس بطاقة أية بلد كانت أن تتحدى القدر وأن تتنكر طويلاً لمبدأ توزيع العمل الدولي (*Spécialisation des peuples*)

## النقد والتسليف

إن شرط نشاطنا وتوازن اقتصادنا الأساسي هو صحة نقدنا.

بعضهم اعتاد أن يفكر أن إصدار الأوراق النقدية يشكل رأسماً، فالبالدان التي مرت بهذه التجربة عرفت الأخطار الجسيمة الناجمة عن مثل هذا الإصدار. إن اتباع هذه الطريقة تزيد بصورة غير طبيعية أوراق النقد المتداولة وتجرب مباشرة إلى التضخم وهرب الرساميل.

وخدع البعض الآخر بما شبه له أن الإنتاج الوطني يؤمن ضماناً النقد وقد دلّ الاختبار في جميع البلدان أن تمادياً من هذا النوع يجبر إلى ارتفاع في الأسعار أي إلى انخفاض في مستوى المعيشة ويقضي بالنتيجة إلى خلل في ميزان المدفوعات، وهذا يعني، في الواقع تدني الاحتياط النقدي وهبوط سعر النقد.



إذا ما اندفعنا في هذه الطريق يكون عندئذ الاضطراب العام. إذ إننا نقضي على النسبة بين أسعارنا والأسعار الدولية من جهة وندني من جهة ثانية أسعار نقدنا مع كل ما يجر إليه ذلك على حقل نشاطنا الاقتصادي في الداخل والخارج.

فإذا كانت بيروت اليوم أول سوق مشرقية الذهب وسوقاً هامة للقطع الأجنبي فمرد ذلك إلى صحة نقدنا وإلى اقتصادنا الحر اللذين هما الشرطان الأساسيان لتوازننا الاقتصادي والمالي في الداخل والخارج إلى حد نستطيع معه أن نقول:

تضمن الحرية نقدنا الذي يضمن بدوره حريتنا.

### سياسة الاحتياط النقدي

يكون إذاً واجبنا الأول أن نزيد قدر المستطاع مقتنياتنا من الذهب والقطع الأجنبي وتضعنا هذه السياسة في ملجأ من المفاجآت الاقتصادية وتدعم بصورة خاصة موقفنا حيال الخطر الصهيوني بأن تؤمن لنا دفع الرساميل المتزايد وبالتالي تدفق المداخل.

ونعتبر فضلاً عن ذلك أن سياسة الاحتياط هذه هي السياسة الوحيدة التي تمكنا عند الاقتضاء من انتهاز سياسة تسليف سليمة. إن تغطية النقد الذهبية في سويسرا هي اليوم بنسبة ١٣٠ بالمائة للعملة المتداولة. فسويسرا اليوم تعتبر بحق بنك أوروبا.

### تعاقبات الدفع الثنائية والنقد

وليؤذن لنا هنا أن نشدد قليلاً على النتائج المتأتية على نقدنا من الاتفاقات التجارية وتعاقبات الدفع الجارية بيننا وبين البلدان الأجنبية إذ إن عملية الدفع الدولية تشكل عنصراً هاماً من عناصر الاستقرار النقدي.

ويجب ألا تذهب سياستنا الاقتصادية والتجارية عكس الاستقرار النقدي وعكس السياسة المالية العامة ونعتبر بهذا الصدد أن لفقدان الانسجام عواقب وخيمة ويجب ألا تتقدم السياسة التجارية على السياسة النقدية وألا تستعبدتها فإذا صحّ أن أحد أهدافنا الأساسية هو الوصول إلى توازن ميزاننا الحسابي مع الخارج وتوسعنا الاقتصادي يجب أن يكون الشرط الأول لكل ذلك صيانة نقدنا وتحريره من كل قيد ومن كل جمود اصطناعي وكيفي يفضي حتماً إلى الاقتصاد الموجه وبالتالي إلى تهديم اقتصادنا العام.

وإن شيئاً لا يثينا عن تحذير المسؤولين من إجراء اتفاقات تجارية وتعاقبات دفع ثنائية التي نتيجتها النهائية تضيق التبادل وتهديم وضعنا النقدي إلا إذا كانت الشروط المالية لتلك التعاقبات تحافظ على سلامة نقدنا والخطوط العامة لسياستنا المالية.

## سياسة تشغيل الرساميل

ونلفت أيضاً إلى تشغيل الأموال بواسطة الدولة. أجل من واجب الدول الحديثة أن تسد تقاعس الأفراد عن تشغيل رساميلهم في بعض الحقول بأن تشغل رساميلها وإن كانت لا تؤمن دائماً دخلاً كافياً ويجب أن نسهر على تحويل عوامل الإنتاج المهمة في حقل نشاطنا بغية زيادة مداخلنا توصلنا إلى مستوى معيشة أرفع وبالتالي إلى تجريد حالة أصحاب المداخل المنخفضة الذين يجب أن نؤمن لهم مداخل كافية خاصة وأن رفع مستوى معيشتهم يضمن لهم حقوقهم الطبيعية ويكفل الاستقرار الاجتماعي.

ونجد من الضروري إذا ما شئنا صيانة نظامنا النقدي ووضعنا العام أن تكون الأموال المشغلة متأتية من الادخار الحقيقي لئلا يجر تمويل المشاريع إلى أعباء ثقيلة يزرع تحتها نظامنا النقدي ولنقل بهذا الصدد أن تكون ادخارنا وتوسعنا الاقتصادي يصابان بنسبة ما تصاب الثقة بقيمة نقدنا من جراء عمليات مالية فاسدة ولكنه بمقدار ما تزيد الثقة في قيمة الليرة اللبنانية بمقدار ذلك نؤمن توسعنا الاقتصادي وتوازن ميزان مدفوعاتنا ونضمن مستوى ادخار مرتفع سليم.

## النظام الضرائبي والادخار

سواء نتج هذا الادخار عن نشاطنا الداخلي أو عن نشاطنا الخارجي فيؤذيه حتماً فرض نظام ضرائبي جائر في البلاد.

فلكل بلد من البلدان حد في النظام الضرائبي يتفق ومصالح أبنائها، إذا تجاوزته التكاليف تصاب المشاريع بشلل. ويبلغ هذا الحد سريعاً عندما يتوافق النشاط الدولي مع الاقتصاد الوطني. ومن ثم فكل سياسة ضرائبية في لبنان يجب أن تلزم ناحية الرشد والاعتدال لئلا تخرب مصادر الضريبة نفسها. ويجب أن يعطف نظامنا الضرائبي على حركة الترانزيت وإلجاء الرساميل وعلى تنمية التجارة الخارجية تأميناً لإمكانات أزيد في الدخل والادخار اللبنانيين ويجب أن نسهر إذاً على ألا يحول ضغط النظام الضرائبي طريق التبادل الدولي عن لبنان فيخفف هكذا إمكانات توسعنا.

## توازن الموازنة

فإذا ما وقفنا من فرض الضرائب موقف رشد واعتدال يجب ألا يغيب عن بالنا أن توازن الموازنة يوجب علينا الانتباه أيضاً. فإذا ما حدنا عن هذه الطريق عرضنا ولا شك النقد اللبناني والتوازن الاقتصادي لأخطار هامة.

وكل خطر يهدد نشاطنا يصيب الموازنة باضطراب وخلل. ونلفت بهذا الخصوص إلى أن ٥٠

بالمئة من مداخيل موازنتنا تتأتى مباشرة أو غير مباشرة عن نشاطنا الدولي . ولكن توازن الموازنة لا يوجب التعادل بين مداخيل الدولة ونفقاتها فحسب بل يوجب أيضاً ألا تلجأ الدولة إلى الاقتراض من بنك الاصدار أو تلزمه على أن يسلفها مالاً بشروط غير جائزة سهلة . إذ ان القروض تخفي عادة عجزاً في الموازنة وتفضي إلى تهديم حالة النقد هذا من جهة ، ومن جهة ثانية إذا كان إيراد الرأسمال الحقيقي معيناً اختيارياً فإنه يولد الخلل والاضطراب .

ونعتبر أيضاً أن إساءة استعمال موارد الدولة هو على الحقل الوطني بمثابة عجز في الموازنة إذ يعد ذلك تفريطاً في الدخل الوطني .

وتعلمون جميعاً أنه لن يمضي طويلاً لنواجه موجبات وأشغال عديدة محتم علينا إنجازها بصرف النظر عن تكاليف التقاعد المتزايدة يوماً بعد يوم واننا نلقتكم منذ الآن إلى هذه النقاط الهامة فيجدر إذاً أن نصح بعجلة إدارة موازنتنا وأن نعيد جدياً تنظيم إدارة الدولة ففي هذا مهمتان متلازمتان وهامتان جداً من أجل تعمير البلاد .

### حدود تمويل مشاريع الدولة

وصلنا عند هذا الحد من العرض إلى حدود تمويل الدولة للمشاريع وحدود مداخلتها في الاقتصاد الوطني .

من الواجب علينا أن نكون إلى جانب نظام الاقتصاد الحر الذي يتفق وحده مع تنمية نشاطنا والمحافضة على توازننا في الداخل والخارج والذي وحده يتفق مع مستوى دخل وادخار وطني رفيع ومع توازن الأسعار في سوقنا المحلية وهذا يفرض علينا إدارة سليمة تضمن الثقة التجارية والنقد ويفرض علينا اعتماد نظام ضرائبي مرن ومعتدل وتأمين توازن في الموازنة منتظم صحيح كل ذلك يحد مقدار مداخل الدولة وإمكاناتها في تمويل المشاريع .

يجدر إذاً أن نترك للمبادرة الفردية في لبنان مدى واسعاً من الحرية ضمن وضع سليم للمزاحمة فعلى الدولة أن تخلق جواً تتوفر فيه شروط الأمن والاستقرار والدخل الوفير من أجل أن يوظف الادخار في مشاريع ذات نفع عام بأن نؤمن له إيراداً عادلاً لكل رأسمال حقيقي وقد أصبح اليوم واضحاً بعد أن فشلت الدولة غير مرة وفي غير مكان أنها لا تقوى على أن تحل نفسها في مكان الأفراد وأن تقوم بالأعمال العائدة على عوائقهم حتى إذا هدد النقد والتوازن العام بالخطر الشديد .

### مشكلة التوزيع

يبقى علينا نقطة يجب إيضاحها ،

من الهام جداً السهر على ألا ينحصر النشاط المالي بين أيدي بعض الأفراد وذلك من أجل توزيع عادل للمداخيل .

ونعبر أن نظاماً اقتصادياً حراً حكيماً هو الذي يضمن الأمن الاقتصادي والمالي ويؤمن معاً توزيعاً طبعياً للمداخيل .

لقد رأينا أن سياسة الاقتصاد الحر لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل نظام مالي سليم . ونزيد أن لا حرية من دون هذا الاقتصاد الحر . وإذا فقدت الحرية فقدت الديمقراطية الصحيحة .

بيد أن سياسة الاقتصاد الحر هذه، لكي تكون عادلة ناجزة، عليها بقدر الإمكان أن تجعل من نفسها سياسة إنسانية فردية .

وطالما أن الحرية الاقتصادية هي أساس الحريات فكل تقييد في الاقتصاد يفضي حتماً إلى تقييد سياسي واجتماعي يظهر بشكل مداخله للدولة «والبروكراسية» والمونوبول وتمركزات الحصر المختلفة .

ومن أجل بناء نظام اجتماعي صحيح يجدر أولاً صيانة حرمة الإنسان والمحافظة على سلم القيم الحقيقي ونجدر بعد ذلك أن نؤمن لكل فرد العمل اللازم لمعيشته وأن تشغيل الأفراد هو أفضل طريقة لتوزيع الإيراد .

وهذا لا يعني أنه يجب الاكتفاء بهذه الأساليب بل نلجأ إلى غيرها بمقدار ما تتوافق ومصلحة البلاد العامة وضمن نطاق الحدود التي رسمناها أعلاه .

أيها السادة،

قليلة هي البلدان التي تتمتع بالحرية، ولها نقد سليم . فالحرية والنقد ثروتنا الحقيقية . ومصير لبنان مصير الحرية .

## فذلكة موازنة العام ١٩٥٥(\*)

### بيان وزير المالية

ان مشروع موازنة سنة ١٩٥٥ المحال على مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية تم اعداده من قبل الحكومة السابقة . وقد اعتمد في اعداده الاسلوب الجديد الذي اقر بموجب قانون ٣٠ نيسان ١٩٥٤ القاضي بتوزيع النفقات الى ثلاثة اقسام : النفقات الجارية ، النفقات العسكرية ، نفقات التجهيز والانشاء . كما اعتمدت سياسة الانفاق في سبيل الانتاج بما فيها ضغط النفقات الادارية وزيادة النفقات المثمرة .

ورأت الحكومة الحالية الا تعيد النظر في مشروع الموازنة المذكور ، وهي اذ تتبناه تعلن انها تفعل ذلك حرصاً منها على المصلحة العامة وبنوع خاص خشية ان تؤدي اعادة النظر الى تأخير المصادقة عليه وبالتالي توقف بعض الاعمال .

هذا ، ولما كانت الموازنة شديدة الالتصاق بالاوضاع الاقتصادية تؤثر فيها وتتأثر بها ، ولما كانت بالاضافة الى ذلك تشكل المحور الاساسي الذي تدور عليه المالية العامة فلا بد قبل الولوج في تفاصيل مشروع الموازنة من القاء نظرة عابرة على الحالة الاقتصادية العالمية والمحلية من جهة ، وعلى حالة المالية العامة من جهة ثانية .

### الوضع الاقتصادي

#### أولاً - لمحة عامة

يمكن القول ان الاقتصاد العالمي كان خلال سنة ١٩٥٣ متسماً بالثبات والاستقرار ، على الرغم من الجمود الذي اصاب بعض دول اوروبا في الاشهر الاولى من السنة ، والتقلص الذي منيت به الولايات المتحدة خلال الستة اشهر الاخيرة . واتجهت الحركة التجارية اجمالاً نحو التحسن وما تزال في السنة الحالية تسجل تقدماً محسوساً من هذه الناحية .

ويلاحظ الى جانب ذلك ان حركة الاسعار العالمية تشير الى الانخفاض . فبعد ان بلغت هذه الاسعار حدها الاقصى في سنة ١٩٥١ واوائل سنة ١٩٥٢ نتيجة لحرب كوريا ، هبطت هبوطاً ملموساً خلال سنة ١٩٥٢ ، ثم تابعت سيرها ببطء في هذا الاتجاه طوال السنة الفائتة والاشهر

---

(\*) النص الأساسي .

الاولى من السنة الحالية. غير ان هذا التدني لم يبلغ بها الحد الذي كانت عليه قبل حرب كوريا، اذ ان الاسعار الحالية ما تزال تفوق الاسعار السابقة بنسبة تتراوح بين ١٠ و ٢٠٪. وتدل الاحصاءات على ان مقياس اسعار المواد المصنوعة تدنى من ١٢٣ في سنة ١٩٥٢ - على اعتبار الاساس ١٠٠ في سنة ١٩٥٠ - الى ١١٦ ابتداء من الربع الثاني من سنة ١٩٥٣، كما تدنت اسعار المواد الاولية من ١٣١ في سنة ١٩٥١ الى ١٠٩ في سنة ١٩٥٣.

## ثانيا - الاقتصاد اللبناني

### أ - الاسعار

اما الوضع الاقتصادي الراهن في لبنان فتقضي طبيعة هذا البلد بوصفه نقطة التقاء، وبلد مرور، وبكونه يدين بالانفتاح على الخارج وبالتعامل التجاري لابعد مدى، ان يتجاوب والاضاع الاقتصادية العالمية. وهذا ما يستنتج فعلاً من تطور الاسعار خلال السنوات الاخيرة.

فاذا اعتبرنا الاساس ١٠٠ في سنة ١٩٥٠ نرى ان اسعار الجملة ارتفعت الى ١٢٦ في سنة ١٩٥١ ثم بدأت بالتدني فبلغت ١١٤ في سنة ١٩٥٢ و ١٠٣ في سنة ١٩٥٣ و ٩٤ في حزيران من السنة الحالية. ومثلها نفقات المعيشة اذ ارتفعت الى ١٠٨ في سنتي ١٩٥١ و ١٩٥٢ ثم تدنت الى ١٠١ في سنة ١٩٥٣ والى ٩٦ في حزيران من السنة الحالية:

| السنة | الشهر        | مقياس أسعار الجملة | مقياس نفقات المعيشة |
|-------|--------------|--------------------|---------------------|
| ١٩٥٠  | --           | ١٠٠                | ١٠٠                 |
| ١٩٥١  | --           | ١٢٦                | ١٠٨                 |
| ١٩٥٢  | --           | ١١٤                | ١٠٨                 |
| ١٩٥٣  | --           | ١٠٣                | ١٠١                 |
| ١٩٥٤  | كانون الثاني | ٩٧                 | ١٠٠                 |
| --    | شباط         | ٩٧                 | ٩٩                  |
| --    | آذار         | ٩٥                 | ٩٨                  |
| --    | نيسان        | ٩٥                 | ٩٦                  |
| --    | أيار         | ٩٤                 | ٩٦                  |
| --    | حزيران       | ٩٤                 | ٩٦                  |

## ب - التجارة الخارجية وميزان المدفوعات

وفي حقل التجارة الخارجية يتصف الميزان التجاري اللبناني بعجز فادح ملازم بلغ لسنة ١٩٥٣ ما يقارب ٣٨٠ مليون ليرة. كما ان صادراتنا قلما تبلغ ٢٠٪ من مستورداتنا الحقيقية. اما سبب العجز فمرده الى ان الانتاج اللبناني غير مركّز على بضائع التصدير التي تخضع لاحصاء راهن منظور كالمنتجات الزراعية والصناعية. فالزراعة وان سجلت اخيرا بعض التقدم في انتاج الفاكهة فهي لا تزال تعطي اقل مما ينتظر منها، والصناعة بدورها بحاجة الى تشجيع على الرغم مما احرزته من نجاح خلال السنة الفائتة.

ولا بد من الاشارة هنا الى السياسة الرشيدة التي يأخذ بها المجلس الاعلى للجمارك من اجل مساعدة الصناعة والزراعة بالغاء وتخفيض الرسوم على ادوات التجهيز والصيانة والمواد الاولية المستوردة، في حين يرفعها على المستوردات التي تزامم الانتاج الوطني.

وبشان الميزان التجاري يجدر بالذكر انه لا يعبر سوى عن جزء ضئيل من حقيقة الاقتصاد الوطني، ولا يجوز بالتالي ان يشكل عجزه مصدر خوف وقلق. ذلك ان الميزان الحسابي العام، وهو الشاهد القاطع على صحة الاقتصاد، يبدو مزدهرا فيدعو الى الاطمئنان ويوطد الثقة في النفوس. ويعود هذا الازدهار الى ان الاقتصاد اللبناني يعتمد، الى جانب التصدير، الخدمات على انواعها من تجارية ومصرفية وثقافية وسياحية، وهي تدر عليه مبالغ كبيرة. والدليل في ذلك على نوعين الاول استنتاجي منطقي يلمس في ارتفاع متواصل لمستوى المعيشة وفي حركة عمرانية تشمل المدينة والجبل وفي الاقبال المتزايد على اقتناء وسائل الراحة والرفاه، والثاني احصائي تتكلم فيه الارقام يلمس في الفيض الحاصل في ميزان المدفوعات. ويشهد على هذا الفيض وجود كميات طائلة من العملات الاجنبية في السوق المحلية كما تشهد عليه نتائج الابحاث التي قامت بها احدى المؤسسات الخاصة وبمعاونة مصلحة الاحصاء في وزارة الاقتصاد الوطني في سبيل تنظيم ميزان المدفوعات عن سنتي ١٩٥١ و١٩٥٢. وقد اسفرت هذه النتائج عن فيض بلغ في السنة الاولى / ١٨٩٠٠٠٠٠ / وفي الثانية / ٢٦٣٠٠٠٠٠ / كما يظهر في الجدول التالي:

| السنة | الداخل بالآف الليرات | الخارج بالآف الليرات | الفيض بالآف الليرات | العجز بالآف الليرات |
|-------|----------------------|----------------------|---------------------|---------------------|
| ١٩٥١  | ٥١٩ ٠٠٠              | ٥٠٠ ١٠٠              | ١٨ ٩٠٠              | --                  |
| ١٩٥٢  | ٥٦٨ ٤٠٠              | ٥٤٢ ١٠٠              | ٢٦ ٣٠٠              | --                  |

## ج - الاتفاقات التجارية

من اجل توسيع التبادل التجاري وتنظيم العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسائر اقطار العالم ومن اجل ايجاد اسواق خارجية لتصريف المنتجات الفائضة، لا بد من اتفاقات تجارية مع الخارج. وقد عقدت الحكومة خلال سنة ١٩٥٣ والاشهر المنصرمة من السنة الحالية عددا لا يستهان به من الاتفاقات التجارية.

## خلال سنة ١٩٥٣ :

- الاتفاق المتعلق بتنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت بين لبنان والمملكة الاردنية الهاشمية - قانون ٢٤ كانون الثاني
- الاتفاق اللبناني السوري المؤرخ في ٥ آذار - قانون ١٣ آذار - وقد مدد بقوانين لاحقة.
- الاتفاقيتان المعقودتان بين دول الجامعة العربية في ٧ أيلول ١٩٥٣ : الاولى بشأن تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت والثانية بشأن تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس الاموال - قانون ١٤ ايلول
- اتفاق النقل الجوي مع اسوج - قانون ٣٠ كانون الاول
- الاتفاق مع حكومة رابطة الشعوب الاسترالية لانشاء خدمات جوية - قانون ٣٠ كانون الاول
- الاتفاق مع الحكومة المصرية بشأن تسهيل اصطياف المصريين في لبنان - قانون ٣٠ كانون الاول.

## خلال الاشهر المنصرمة من سنة ١٩٥٤ :

- اتفاق التجارة والدفع مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية - قانون ١٠ شباط
- الاتفاق التجاري مع يوغوسلافيا - قانون ٧ أيار
- اتفاق التجارة والدفع مع اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية - قانون ١٦ آب
- اتفاق النقل الجوي مع سويسرا - قانون ١٦ آب
- اتفاق النقل الجوي مع بلجيكا - قانون ١٧ آب

لا مجال لتعداد الفوائد التي تجنيها البلاد من كل هذه الاتفاقات. غير اننا نخص بالذكر الاتفاق الجماعي العربي الذي وضعت اسسه في مؤتمر وزراء المال والاقتصاد في بيروت في شهر ايار من العام الغابر والذي تمت الموافقة عليه في ٧ ايلول من العام نفسه. وقد نص هذا الاتفاق بنوع



خاص على اعفاء الانتاج الزراعي والحيواني والموارد الطبيعية العائدة للبلدان المتعاقدة من جميع الرسوم الجمركية، وخفض الرسوم على المنتجات الصناعية التي يدخل فيها ٥٠٪ على الاقل من المواد العربية او التي ساهمت في صنعها يد عاملة عربية تمثل ٥٠٪ على الاقل من قيمتها، كما نظم التجارة العابرة وسهل انتقال رؤوس الاموال بين الدول الاعضاء. يمكن اعتبار هذا الاتفاق خطوة اولى في سبيل تقارب وتعاون الدول العربية على الصعيد الاقتصادي. وعسى ان تتبعها خطوات جريئة اخرى بغية توحيد السوق الاقتصادية العربية بحيث ينتقل فيها الاشخاص والبضائع والرساميل دونما عراقيل وحواجز. ويكون العالم العربي بذلك قد سار في ركب التطور الاقتصادي العالمي الذي يهدف الى تكتل واتحاد القوى الاقتصادية.

#### د - المشاريع العمرانية المختلفة

حققت الحكومة مشاريع اقتصادية عديدة منها ما اصبحت على قدم وساق ومنها ما يزال قيد التنفيذ، ويتنظر ان تظهر فوائدها جميعا في وقت قريب. ولما كان لا يتسع المقام لتعدادها وبحثها بصورة تفصيلية، فنكتفي منها بالندر اليسير الآتي:

١ - شركة كهرباء بيروت: ان استرداد شركة كهرباء بيروت الذي تم على اثر عجز الشركة المذكورة عن توفير الطاقة الكهربائية للاستهلاك المنزلي والانتاج الصناعي، ثم انشاء مصلحة الكهرباء والنقل لادارة واستثمار المشاريع المستردة، وما تقوم به هذه المصلحة من جهد متواصل، كل هذا بدأ يعطي ثماره الخيرة منذ الآن. واذا اضيف الى ذلك الاتفاقات التي عقدت بين الادارة وبعض الشركات لتوليد الطاقة والاتفاقات المزمع عقدها لِحَقِّ الامل بتضاعف انتاج الطاقة قريباً وتأمين مختلف الحاجات وحقق الاقتصاد القومي بدم جديد.

٢ - المصلحة الوطنية لنهر الليطاني: حبت الطبيعة لبنان ثروة مائية نادرة واحكمت توزيعها فعدلت بين الساحل والجبل والسهل بحيث تتمكن جميع الانحاء اللبنانية من الافادة منها. غير ان المياه اللبنانية كانت ولا تزال في اكثرها تذهب هدر الى البحر في حين توجد اراض يقتلها الجفاف وقرى ظامئة ودساكر تعيش في الظلام. ولما كان لا بد للحكومة من ان تعير هذه الناحية اشد ما يمكن من العناية فأنشأت بموجب قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ المصلحة الوطنية لنهر الليطاني. واناطت بها تنفيذ مشروع هذا النهر للري والتجفيف وماء الشفة والكهرباء ضمن تصميم شامل للمياه اللبنانية، كما اناطت بها انشاء شبكة ارتباط بين معامل توليد الكهرباء وانشاء محطات تحويل وخطوط توزيع من جميع المناطق اللبنانية. وغني عن البيان ما سيكون لتنفيذ هذا المشروع الذي سيستغرق عدة سنوات من اثر كبير على وضع لبنان الاقتصادي.

٣ - مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري: قضى قانون ١٦ تموز سنة ١٩٥٤ بتأسيس مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري، غايته تشجيع وانماء المشاريع الزراعية والصناعية والمشاريع العقارية للسياحة والاصطياف والاشتاء. وقد حدد رأسمال المصرف بخمسة ملايين ليرة تساهم الدولة من اصلها بمبلغ مليوني ليرة، كما ان القانون المذكور اجاز للحكومة ان تضمن لغاية خمسة وعشرين مليوناً المبالغ التي يستلفها مصرف التسليف حسب احتياجاته بحيث اصبحت المبالغ الفعلية التي يمكن التصرف بها ثلاثين مليوناً.

اما فوائد هذا المشروع فيمكن تلخيصها بما يلي: (١) ان المساهمة به تعطى بالافضلية للأفراد اللبنانيين مما يساعد على تشغيل الاموال الموفرة والاستفادة منها. (٢) ان التسليف يؤول الى زيادة الانتاج ويؤدي الى ارتفاع الدخل الوطني، وقد يكون احد الادواء الناجعة لازالة البطالة او التخفيف من حدتها. ومن اجل تعميم الفائدة قضى قانون ١٦ آب المذكور بتوزيع الاموال المعدة للتسليف بين المشاريع الزراعية والصناعية والعقارية بنسبة خمسين للقسم الاول وخمسين للقسم الثاني وخمس للقسم الثالث. (٣) ان القروض المزمع اعطاؤها ذات فائدة متدنية اذا قورنت بسعر الفائدة السائد في سائر المصارف. (٤) تعطى القروض لاجال قصيرة لا تتعدى السنة ولا لاجال متوسطة تمتد حتى الثماني سنوات ولا لاجال طويلة تمتد حتى عشرين سنة. وبذلك يكون مصرف التسليف قد سد ثغرة هامة في الاقتصاد اللبناني الذي يفتقر الى هذا النوع من المصارف.

٤ - وزارة التصميم العام: ان انشاء وزارة التصميم العام هو العمل الاول الذي قامت به الحكومة الحاضرة يقيناً منها ان الاعمال الناجحة تبني على دراسات وتصاميم تسبق العمل وان لا خير يرجى من الارتجال. وفي انشاء هذه الوزارة استكمال لعمل مجلس التصميم والانماء الاقتصادي وعلاج للحالة الراهنة التي تعانيها البلاد منذ امد طويل، اذ ان نهج الحكومات المتعاقبة لم يكن يعتمد سياسة ثابتة بل جاء في اكثر الاحيان متناقضاً كما ان المشاريع على اختلاف انواعها واهميتها كانت تنفذ بصورة افردية متقطعة لا تربط بينها خطة موحدة او منهج عام.

ان اولى مهام وزارة التصميم هي وضع اسس ثابتة لسياسة لبنانية تتناول جميع مرافق الحياة العامة من اقتصادية ومالية وغيرها على ان تعتمدها الحكومات فيما بعد كخطوط جوهرية كبرى للحكم.

٥ - وهناك مشاريع مختلفة كانشاء مرفأ طرابلس وقد خصص للمرحلة الاولى منه عشرة ملايين ليرة، وما يرجى على يده من خير للبنان الشمالي وعاصمته وما يعلق عليه من آمال لتوثيق العلاقات التجارية مع القسم الشمالي من سوريا، والاتفاقات مع النقطة الرابعة وما تؤديه من

خدمات ومساعدات في حقول الاقتصاد والمجتمع والثقافة، واحداث سوق دولية في مطار بيروت تحت نظام المنطقة الحرة وما يعول عليها من ازدهار. ولا بد من الاشارة هنا الى اتساع حركة المطار بشكل يدعو الى كثير من الارتياح وذلك بفضل موقعه ومدارجه وتجهيزاته الحديثة التي حملت الشركات الدولية على الاقبال عليه فتزايد عدد المسافرين وتضاعف عدد الطيارات التي تؤمه من مختلف انحاء العالم.

## المالية العامة

تبين مما تقدم ان العوامل الاقتصادية البحتة تدل على ان الحالة الاقتصادية العامة تتدرج نحو التحسن، ولما كان الاقتصاد والمال يتيمان بعضهما بعضاً فلا بد، بغية استكمال الفائدة، من الاحاطة بالامور المالية العامة، الامر الذي يقودنا الى بحث الامور التالية:

أولاً - التوازن المالي ومال الاحتياط

ثانياً - النقد

ثالثاً - حركة العملات الاجنبية في السوق المحلية

رابعاً - القوانين المالية

## أولاً - التوازن المالي ومال الاحتياط

### أ - التوازن المالي

لا يتناول الكلام هنا مشروع موازنة سنة ١٩٥٥ وقد خصص لبحثه مقام آخر من هذا البيان، وانما يتناول نتائج بعض الموازنات التي تم قطع حسابها من اجل الوقوف على تطور الموازنة في شقي النفقات والواردات وما رافق هذا التطور من تضخم في الارقام. وفيما يلي جدول بتطور الواردات العادية السنوية خلال العشر سنوات الاخيرة اي بعد حسم بعض المبالغ المأخوذة من مال الاحتياط ومن الحسابات الخاصة.

| السنة | الواردات السنوية | الرقم القياسي |
|-------|------------------|---------------|
| ١٩٤٤  | ٣٧٧٤١١٨٨         | ١٠٠           |
| ١٩٤٥  | ٥٥١٥١٩٥٠         | ١٤٦           |
| ١٩٤٦  | ٧٣٩١٥٨٢٧         | ١٩٦           |
| ١٩٤٧  | ٨٥٩٨٨٤٣٨         | ٢٢٧           |

| السنة | الواردات السنوية | الرقم القياسي |
|-------|------------------|---------------|
| ١٩٤٨  | ٧٨٧٥٤٦١٢         | ٢٠٨           |
| ١٩٤٩  | ٨٧٣٦٧١٠٧         | ٢٣٤           |
| ١٩٥٠  | ٨٣٣١٧٣٤٢         | ٢٢٠           |
| ١٩٥١  | ١٠٥٣٠٧٠٢٠        | ٢٧٩           |
| ١٩٥٢  | ١٢٤٩٢٧٣٤٦        | ٣٣١           |
| ١٩٥٣  | ١٣٤٥٥٠٦١٧        | ٣٥٦           |

يستدل من هذا الجدول ان ارقام الواردات تقفز قفزات سريعة اذ انها بلغت في سنة ١٩٥٣ ما يناهز المائة وخمسة وثلاثين مليوناً من الليرات اللبنانية بعد ان كانت في سنة ١٩٤٤ /٣٧٧٤١١٨٨/ ل. ل. واذا تدرجت ارقامها القياسية من مئة في سنة ١٩٤٤ المتخذة اساساً الى ٣٥٦ في سنة ١٩٥٣. وقد سجلت هذه الزيادة في واردات ضرائب الدخل، والاملاك المبنية، ورسوم الطوابع، والمواد الملتهبة، والجمارك وغيرها، بدون ان يكون ثمة تعديل جوهري في النظام الضرائبي لناعية مطارح الضريبة ومعدلاتها. اي ان الزيادة مدينة، الى جانب التشدد في التحصيل، الى تزايد النشاط الاقتصادي العام. والنفقات بدورها ترتفع سنة بعد سنة كما يتبين مما يلي:

| السنة | النفقات المصروفة | الرقم القياسي |
|-------|------------------|---------------|
| ١٩٤٤  | ٢٧ ٦٦٦ ٥٧٣       | ١٠٠           |
| ١٩٤٥  | ٣٥ ٩٢٠ ٨٩٣       | ١٣٠           |
| ١٩٤٦  | ٥١ ٩٩٣ ٩١٥       | ١٨٧           |
| ١٩٤٧  | ٦٠ ٧٢٣ ٤٢٧       | ٢١٩           |
| ١٩٤٨  | ٧٠ ٠٦٧ ٥١٧       | ٢٥٣           |
| ١٩٤٩  | ٨٣ ٤٠١ ٩٨٦       | ٣٠١           |
| ١٩٥٠  | ٨٤ ٥٢١ ٩٢٨       | ٣٠٥           |
| ١٩٥١  | ٩٠ ٠٥١ ١٢٠       | ٣٢٥           |
| ١٩٥٢  | ٨٨ ٥٠٩ ٨٥١       | ٣١٩           |
| ١٩٥٣  | ٩٦ ٣٠٨ ٩٦٨       | ٣٤٨           |

يلاحظ ان ارقام النفقات قد ارتفعت من /٢٧٦٦٦٥٧٣/ ل. في سنة ١٩٤٤ الى /٩٦٣٠٨٩٦٨/ ليرة في سنة ١٩٥٣ وان الارقام القياسية تدرجت من مئة في سنة ١٩٤٤ المتخذة اساسا الى ٣٤٨ في سنة ١٩٥٣. وتتوزع هذه الزيادة على جميع ابواب الموازنة واهمها وزارة الدفاع الوطني والاشغال العامة والتربية الوطنية. ويلاحظ ايضا ان تضخم النفقات يعتبر ظاهرة عادية طبيعية تلازم جميع موازنات الدول الحديثة، بل هو يشهد على تطورها واهتمامها بمختلف نواحي الحياة العامة. واذا قورن تضخم النفقات بمستوى الاسعار خلال السنوات العشر الاخيرة لثبت انه تضخم حقيقي ناتج عن تزايد اعباء الدولة فحسب لكون الاسعار لم ترتفع خلال هذه الحقبة بل مالت الى الانخفاض منذ سنة ١٩٤٥ كما يظهر من الجدول التالي (سنة ١٩٤٤ اساس):

| السنة       | أسعار الجملة | نفقات المعيشة |
|-------------|--------------|---------------|
| ١٩٤٤        | ١٠٠          | ١٠٠           |
| ١٩٤٥        | ١٠٩          | ١٠٣           |
| ١٩٤٦        | ٩٣           | ٩٩            |
| ١٩٤٧        | ٨٧           | ٨٩            |
| ١٩٤٨        | ٨٢           | ٨٨            |
| ١٩٤٩        | ٦٧           | ٨٢            |
| ١٩٥٠        | ٦٢           | ٧٦            |
| ١٩٥١        | ٧٨           | ٨٢            |
| ١٩٥٢        | ٧١           | ٨٢            |
| ١٩٥٣        | ٦٤           | ٧٧            |
| ١٩٥٤ حزيران | ٥٨           | ٧٣            |

#### ب - مال الاحتياط

يستنتج من مقارنة ارقام الواردات والنفقات ان هذه الاخيرة ما تزال دون الواردات بحيث ينتج وفر سنوي شبه دائم يدعى مال الاحتياط. اما مال الاحتياط هذا المتجمع سنة بعد سنة فتستنفذهم تباعاً المشاريع الانشائية. ويبلغ رصيده الحسابي في نهاية الدورة المالية العائدة لسنة ١٩٥٣ /٧٦٨٦٥٦٢٦,٢٦/ ليرة لبنانية. ولكن يترتب على هذا المال الاحتياطي نوعان من الديون: (١) مبالغ صرفت من الخزينة دون ان تقابلها اعتمادات في الموازنة الامر الذي يحمل الحكومة على

تصفيتها وتسديدها من مال الاحتياط: منها العجز الحاصل في حساب لاجئي فلسطين، المبلغ المدفوع على حساب اضرار وضحايا الحرب، السلفات المعطاة لبعض الوزارات والتي لم تسدد بعد. ٢) المبالغ التي صدرت بها قوانين ولا سيما خلال شهر آب الماضي تقضي بأخذها من مال الاحتياط: منها المبالغ التي رصدت لمتابعة العمل في مطار بيروت، وللمشاريع المائية، ولانشاء وتجهيز مستشفى الجزام، ولانشاء دار للمعلمين والمعلمات خارج بيروت، ولتسديد فوائد سندات الخزينة، ولانشاء مرفأ طرابلس، الخ... وفيما يلي جدول بالرصيد الحسابي لمال الاحتياط في نهاية كل دورة مالية اعتباراً من سنة ١٩٤٤:

|          |      |
|----------|------|
| ١٧٨١٦٩٨١ | ١٩٤٤ |
| ٢٧٠٩٧٤٠٨ | ١٩٤٥ |
| ٢٨٦٤٩٧٧٨ | ١٩٤٦ |
| ٥٣٩١٥٧٨٩ | ١٩٤٧ |
| ٤٤١٠٢٨٨٤ | ١٩٤٨ |
| ٣٩٠٦٨٠٠٥ | ١٩٤٩ |
| ١٨٢٧٣٤١٩ | ١٩٥٠ |
| ٣٣٥٢٩٣١٩ | ١٩٥١ |
| ٦٥٤٨٢٠٩٠ | ١٩٥٢ |
| ٧٦٨٦٥٦٢٦ | ١٩٥٣ |

## ثانياً - النقد

ما يزال النقد اللبناني محتفظاً بثباته واستقراره لكونه يستند الى ميزان اقتصادي فائض كما اشرنا سابقاً والى سياسة نقدية رشيدة تتناول الكمية المتداولة منه ونسبة تغطيته الذهبية وغير ذلك من العناصر الفنية التي تعزز مكانته بين العملات العالمية.

### أ - التداول النقدي

منذ سنة ١٩٤٩ والتداول النقدي يتجه نحو الارتفاع بدون ان يؤدي ذلك الى التضخم، وبالتالي الانخفاض من قيمة النقد. اي ان ارتفاع التداول كان نتيجة لتزايد الحركة الاقتصادية العامة التي استلزمته. واذ ثبت فيما يلي بيانا بارقام النقد المتداول، كما تبدو في نهاية كل سنة حتى منتصف السنة الحالية، يلاحظ ان هذا البيان لا يعبر عن تقلبات التداول خلال السنة الواحدة بل

عن تطور الحركة العامة للتداول:

| السنة | الشهر          | النقد المتداول |
|-------|----------------|----------------|
| ١٩٤٩  | ٣١ كانون الأول | ١٦٨٠٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥٠  | ٣١ كانون الأول | ١٩٦٠٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥١  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٨٠٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥٢  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٠٠٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥٣  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٥٠٠٠٠٠٠      |
| ١٩٥٤  | ٣٠ حزيران      | ٢١٩٠٠٠٠٠٠      |

#### ب - التغطية

ان التغطية ولا سيما التغطية الذهبية التي يستند اليها النقد اللبناني ما فتئت تزداد سنة بعد سنة حتى انها بلغت في ٣٠ حزيران سنة ١٩٥٤ ٧٤٪ من النقد المتداول.

| السنة | الشهر          | النقد المتداول بالملليون ليرة | نسبة التغطية الذهبية % | نسبة التغطية بالعملة الأجنبية % | النسبة العامة % |
|-------|----------------|-------------------------------|------------------------|---------------------------------|-----------------|
| ١٩٤٩  | ٣١ كانون الأول | ١٦٨                           | ٢٥,٢٩                  | ٢٢,٩٦                           | ٤٨,٢٥           |
| ١٩٥٠  | ٣١ كانون الأول | ١٩٦                           | ٣٥,٩٠                  | ١٤,١٠                           | ٥٠,٠٠           |
| ١٩٥١  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٨                           | ٤٤,٧٠                  | ٦,٣٨                            | ٥١,٠٨           |
| ١٩٥٢  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٠                           | ٥٥,٠٠                  | --                              | ٥٥,٠٠           |
| ١٩٥٣  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٥                           | ٦١,٨٠                  | ٢,١٤                            | ٦٣,٩٤           |
| ١٩٥٤  | ٣٠ حزيران      | ٢١٩                           | ٧٤,٠٠                  | --                              | ٧٤,٠٠           |

هذا، وتجدر الاشارة:

- (١) الى ان التغطية ترتفع بشكل خط مستقيم.
- (٢) ان نسبة التغطية تخضع ضمن السنة الواحدة لتقلبات بسيطة تبعا لكميات النقد المتداولة.
- (٣) ان لدى مؤسسة الاصدار احتياطياً من النقود الاجنبية يوضع في التغطية عند الحاجة.

### ج - التسليف وحجم النقد

يبدو من مراقبة الحركة العامة للنقد في السوق المحلية ان حجم النقد الاجمالي هو قيد الازدياد اذ انتقلت ارقامه القياسية من ١٠٠ في سنة ١٩٥٠، المتخذة اساساً، الى ١١٠ في سنة ١٩٥٠، الى ١٢٦ في سنة ١٩٥٢، الى ١٣٣ في سنة ١٩٥٣. والسبب في ذلك يعود الى ازدياد التداول كما اشرنا سابقاً وبنوع خاص الى ارتفاع الودائع لدى الاطلاع في المصارف الرئيسية. لقد بلغ المعدل السنوي لهذه الودائع على اعتبار الاساس ١٠٠ في سنة ١٩٥٠ - ١٠٦ في سنة ١٩٥١ و١٤١ في سنة ١٩٥٢ و١٥٥ في سنة ١٩٥٣.

وكان من نتيجة ارتفاع معدلات الودائع لدى الاطلاع ان تمكنت المصارف من مد يد المساعدة الى الاقتصاد بتوسيع نطاق التسليف وحسم السندات التجارية. وبالفعل فقد انتقلت الارقام القياسية لمتوسط التسليف في مجموع المؤسسات المصرفية من ١٠٠ في سنة ١٩٥٠، المتخذة اساساً، الى ١٢٤ في سنة ١٩٥١، الى ١٤٩ في سنة ١٩٥٢، الى ١٧١ في سنة ١٩٥٣.

### ثالثاً - حركة العملات الاجنبية في السوق المحلية

من المعلوم ان لبنان محور مالي هام تكثر فيه المؤسسات المصرفية ويتعاطى ابناؤه تجارة العملات الاجنبية. ومما يشجع على هذا الاتجاه جو الحرية والتسامح الذي يسود هذه الناحية والانظمة المرعية التي تسمح بانتقال الاموال منه واليه بدون عراقيل. لذلك ترى العملات الاجنبية على تنوعها تتوفر في السوق المحلية بكميات طائلة وباسعار متقاربة والاسعار العالمية، فتهبط وترتفع تبعاً للاحداث الدولية.

ويلاحظ ان توفر العملات المذكورة يعود من جهة ثانية الى الفيض الحاصل في ميزان الحسابات وانه بالتالي يعزز مركز النقد اللبناني ويساهم في استقراره وثباته. وفيما يلي جدول بتطور العملات الاجنبية الهامة في السوق المحلية، مع العلم اننا نعتمد السعر الوسطي السنوي لهذه العملات واننا نتخذ سنة ١٩٥٠ اساساً لاستخراج الارقام القياسية:



## أسعار القطع - العملات الأجنبية

| السنة |         | الدولار الأميركي |        | الليرة الاسترلينية |               | ١٠٠٠ فرنك فرنسي |         | ذهب خالص      |                |
|-------|---------|------------------|--------|--------------------|---------------|-----------------|---------|---------------|----------------|
|       |         | ح/ لبناني        |        | ح/ لبناني          |               | ح/ لبناني       |         | الكيلو ل. ل.  |                |
| السنة | بالقروش | الرقم القياسي    | السعر  | بالقروش            | الرقم القياسي | السعر           | بالقروش | الرقم القياسي | السعر بالليرات |
| ١٩٥٠  | ٣٤٥,٢٥  | ١٠٠              | ٩٠٢,٥٠ | ١٠٠                | ٩٤١,٢٥        | ١٠٠             | ٩٤١,٢٥  | ١٠٠           | ٤٣١٠           |
| ١٩٥١  | ٣٧٢,٦٧  | ١٠٨              | ٩٤٠,٥٨ | ١٠٤                | ٩٤٥,٠٢        | ١٠٠,٥٠          | ٩٤٥,٠٢  | ١٠٠,٥٠        | ٤٨٩٦           |
| ١٩٥٢  | ٣٦٥,٨٣  | ١٠٦              | ٩٣٥,٩٢ | ١٠٣                | ٩١٢,٦٧        | ٩٧              | ٩١٢,٦٧  | ٩٧            | ٤٤٧٨           |
| ١٩٥٣  | ٣٤١,٥٩  | ٩٩               | ٩٣٠,٤٠ | ١٠٣                | ٩٠٨,٣٦        | ٩٦,٥            | ٩٠٨,٣٦  | ٩٦,٥          | ٤٠٤٢           |

## رابعاً - القوانين المالية

كانت النظم المالية فيما مضى تعتبر اداة مالية بحتة لا يهدف الشارع ورائها سوى تغذية خزانة الدولة من اجل تغطية النفقات العامة. غير ان نزعة جديدة برزت في الافق المالي وهي وجوب النظر الى الضرائب والرسوم وكافة واردات الدولة كجزء لا يتجزأ من الاقتصاد العام. اي ان للنظم المالية نتائج اقتصادية لا يمكن التغاضي عنها لدى سن القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم والمحاسبة العامة وما شاكلها. وقد اخذت الادارة المالية بهذا النهج وهي لا تزال تسعى قدر المستطاع لتطبيقه يقيناً منها انه يضمن ناحيتي المالية العامة والاقتصاد الوطني. وفيما يلي بعض القوانين المالية التي طرحت على بساط البحث وتم اقرارها.

## أ - الاعفاءات من الضرائب والرسوم لغايات اقتصادية

وسيراً مع المبادئ المالية الحديثة ورغبة في استجلاب رؤوس اموال جديدة الى لبنان على اعتباره ملجأاً للرساميل عمدت الحكومة في اوائل السنة المالية الى استصدار قانون باعفاء المؤسسات التي تنشأ في لبنان من رسوم كتابة العدل واستعاضت عنها بأجرة مقطوعة ضئيلة. واستصدرت قانوناً آخر على جانب كبير من الاهمية يقضي بالاعفاء من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات المؤسسات التي تنشأ في لبنان لاستثمار مشروع جديد يؤدي الى زيادة الانتاج الوطني وانماء اقتصاديات البلاد. وتحقيقاً للنتيجة المتوخاة اشترطت لهذا الاعفاء ان يكون رأس مال المؤسسة مليون ليرة لبنانية على الاقل وان يكون مجموع الاجور التي تدفع لمستخدمين او عمال لبنانيين فوق المئة الف ليرة لبنانية في السنة.

ومن اجل تشجيع المطار الدولي وحمل شركات الطيران على ارتياده قضى قانون ١٦ حزيران سنة ١٩٥٤ باعفاء المواد الملتهبة التي تتمون بها طائرات النقل الجوي الاجنبية من الرسوم المالية والبلدية. ولا ريب من ان الخسارة التي تمنى بها الخزينة من جراء هذا الاعفاء تعود على البلاد ارباحا مضاعفة بسبب تزايد حركة الطائرات في المطار المذكور.

### ب - رسم الانتقال

تبين بالاختبار ان قانون رسم الانتقال الصادر بتاريخ ٢١ كانون الاول سنة ١٩٥١ يتطلب بعض التعديل لكي يأتي اكثر انسجاما مع القوانين المماثلة في سائر البلدان واكثر عدالة ولا سيما اشد تلاؤما مع طبيعة هذه البلاد. ومن التعديلات التي اقرت بموجب قانون ١٩ تموز سنة ١٩٥٤ اعفاء تعويضات الصرف ورديات المحسومات التقاعدية من الرسم المذكور وكذلك اعفاء المساعدات والاعانات والمنح التي تدفع من الاموال العامة الى الافراد والمؤسسات الخاصة والعامة.

ولعل اهم التعديلات الواردة في قانون ١٩ تموز:

(١) رفع قيمة الحصص الارثية المعفاة من الرسم من عشرة آلاف ليرة الى خمسة عشر الفا اذا كان الوارث من الفروع الراشدين او الازواج، واعفاء حصص الفروع القاصرين حتى ٢٥ الف ليرة لمن كان فوق العاشرة من العمر وحتى ٣٥ الف ليرة لمن كان دون العاشرة، واعفاء حصص الوارث المصاب بعاهة حتى ٣٥ الف ليرة ايضا.

(٢) كانت معدلات رسم الانتقال تتراوح في حدها الاقصى ضمن الفئات المختلفة من ٢٠ حتى ٤٨ ٪. وقد اعتبرت مختلف الاوساط اللبنانية، كما تبين للادارة، انها معدلات مرتفعة تؤول الى تجميد الرساميل او تهريبها، فلجأت الادارة الى تخفيض هذه المعدلات تخفيضا محسوسا بحيث بلغ حدها الاقصى ٨٪ بدلا من ٢٠٪ للفئة الاولى، و ١٢٪ بدلا من ٢٧٪ للفئة الثانية، و ١٨٪ بدلا من ٣٤٪ للفئة الثالثة، و ٢٤٪ بدلا من ٤١٪ للفئة الرابعة، و ٣٦٪ بدلا من ٤٨٪ للفئة الخامسة.

### ج - قوانين مختلفة

ومن القوانين المالية التي تم اقرارها قانون ١٩ تموز سنة ١٩٥٤ القاضي بتعديل قانون ضريبة الاراضي لجهة بدء فرض هذه الضريبة اعتبارا من سنة ١٩٥٥ للمكلفين على اساس الدخل الحقيقي. وهناك القانون القاضي بضمان الحكومة لقرض بلدية بيروت البالغ ٢٤ مليون ليرة مما سيؤهل البلدية لتحسين العاصمة والقيام بالمشاريع الضرورية لها، والقانون القاضي بضمان الحكومة لقرض بلدية برج حمود بمبلغ مليون ليرة، والقانون القاضي بتنظيم بورصة بيروت بشكل يجعلها اكثر تلاؤما ومقتضيات العصر ومركز لبنان بصفته سوقا نقدية دولية.

وزير المالية، التوقيع: محي الدين النصولي

## فذلكة موازنة العام ١٩٥٦(\*)

توخت الحكومة بنوع خاص في إعداد مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ ، كما سيتبين من دراسة هذا المشروع ، أن تحد قدر المستطاع من تصاعد النفقات الإدارية غير المنتجة في سبيل تعزيز نفقات التجهيز والإنشاء التي تؤدي إلى إنماء ثروة البلاد المادية والمعنوية .

وقبل ان نأتي على تفاصيل الأرقام الواردة في جداول الموازنة ، لا بد من التمهيد لها ببيان عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد .

### الحالة الاقتصادية

#### أولاً - الاقتصاد العالمي

تعتبر سنة ١٩٥٤ ، من الناحية الاقتصادية ، سنة نشاط وازدهار . فقد زادت فيها المبادلات التجارية العالمية ، بالمقارنة مع عام ١٩٥٣ ، بنسبة تتجاوز العشرة بالمئة . وارتفع معدل الانتاج بوجه عام ، وتحسنت ميازين الحسابات لأكثر الدول ، وتجمع لديها احتياطي هام من الذهب والعملات الأجنبية .

ويلاحظ بنوع خاص ان السنة المذكورة تجلت عن ظاهرتين متناقضتين : ذلك ان الاحصاءات العالمية سجلت تأخراً طفيفاً في الاقتصاد الأمريكي في حين أشارت إلى تطور واسع النطاق في الاقتصاد الأوروبي .

والجدير بالذكر أن التأخر الذي انتاب الاقتصاد الأمريكي لم يحدث أثراً ذا شأن إذ قابله من ناحية ثانية اللجوء إلى تخفيض الضرائب عن مداخيل الأفراد وأرباح الشركات ، وتسهيل التسليف العقاري ، وتخفيض معدلات الفوائد ، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة حركة البناء وإلى ازدياد الطلب على مواد الاستهلاك . أما الاقتصاد الأوروبي ، ولا سيما اقتصاد أوروبا الغربية ، فقد سجل تقدماً عاماً ومستمراً منذ أواخر سنة ١٩٥٣ حتى اليوم . فنشطت حركة الاستيراد والتصدير نشاطاً

---

(\*) النص الأساسي .

ملموساً، وتضاعفت حركة توظيف رؤوس الأموال الخاصة. وقد شمل هذا الازدهار، بوجه خاص، ألمانيا الغربية، وبريطانيا العظمى، وفرنسا، وإيطاليا.

يضاف إلى ما تقدم ان الأسعار العالمية لم تتأثر بالظاهرتين المشار إليهما، بل ما تزال تتسم بالاستقرار منذ سنة ١٩٥٣ حتى اليوم.

هذه هي الخطوط الكبرى للاقتصاد العالمي خلال سنة ١٩٥٤. ويجدر التساؤل الآن، على ضوء الحالة الاقتصادية العالمية، عما تميز به الاقتصاد اللبناني خلال السنة المذكورة.

## ثانياً - الاقتصاد اللبناني

كان للاقتصاد اللبناني خلال عام ١٩٥٤ نصيب وافر من الازدهار قلما شهدته في السنوات المنصرمة. فقد عادت فيه الطمأنينة إلى السوق التجارية، وعاد إليها النشاط بعد ان مرت بفترة من القلق والانحطاط في أواخر سنة ١٩٥٣. وساهمت في تنقية الجو، إلى جانب الجهود الخاصة، السياسة التي اتبعتها الحكومة سواء في الحقل الداخلي أم الحقل الخارجي.

ففي الحقل الداخلي تميزت سنة ١٩٥٤ بإنشاء مصرف للتسليف الزراعي والصناعي والعقاري، وبمضاعفة الانتاج الكهربائي بعد ان استردت الحكومة امتياز شركة كهرباء بيروت وعقدت عدة اتفاقات مع بعض الشركات لتوسيع الانشاءات الكهربائية، وإنشاء مصفاة جديدة في الزهراني لتكرير البترول، وبمباشرة المرحلة الأولى لمرفأ طرابلس، وانجاز الدراسات العائدة لمشروع نهر الليطاني.

اما في الحقل الخارجي فقد تناول النشاط الاقتصادي استئناف المفاوضات الاقتصادية مع سوريا، وازدياد التبادل التجاري مع البلدان العربية بنتيجة الاتفاقيتين المعقودتين بين دول الجامعة العربية في ٧ ايلول سنة ١٩٥٣، وعقد اتفاقات تجارية جديدة مع بعض البلدان الأجنبية.

هذا، ولا بد من أجل الدلالة على صحة الاقتصاد الوطني في سنة ١٩٥٤ من التعرض بكلمة عابرة لأهم ظواهر نشاطه خلال السنة المذكورة، مع بيان الاتجاهات الراهنة حيث يمكن ذلك.

### أ - مقاييس اسعار الجملة ونفقات المعيشة

يتبين من الاحصاءات العالمية المبينة أدناه ان مقاييس أسعار الجملة تدنت في سنة ١٩٥٤ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٣ وفي السنوات السابقة. ويتبين أيضاً ان مقاييس الأسعار اللبنانية قد اتبعت الحركة العامة للتدني، فضلاً عن انها تعتبر أدنى من مقاييس سائر الأسعار العالمية (الأساس سنة ١٩٤٨ = ١٠٠).

مقاييس أسعار الجملة ونفقات المعيشة بحسب الأسعار العالمية  
(الأساس سنة ١٩٤٨=١٠٠)

| السنة | لبنان | سوريا <sup>(١)</sup> | مصر | العراق | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة | فرنسا |
|-------|-------|----------------------|-----|--------|------------------|-----------------|-------|
| ١٩٥٠  | ٧٦    | ١١١                  | ١٠٤ | ٨٥     | ٩٩               | ١٢٠             | ١٠٨   |
| ١٩٥١  | ٩٥    | ١٣٦                  | ١١٦ | ٩٣     | ١١٠              | ١٤٦             | ١٣٨   |
| ١٩٥٢  | ٨٦    | ١١٩                  | ١١٣ | ٩٦     | ١٠٧              | ١٤٩             | ١٤٥   |
| ١٩٥٣  | ٧٨    | ١١٠                  | ١٠٨ | ٨٠     | ١٠٥              | ١٥٠             | ١٣٨   |
| ١٩٥٤  | ٧٢    | ١٢٦                  | ١٠٥ | ٧٧     | ١٠٦              | ١٥٠             | ١٣٦   |

ويتبين من الاحصاءات المحلية ان كلا من أسعار الجملة ونفقات المعيشة في سوق بيروت قد تدنى تدريجياً وبصورة تكاد تكون مستمرة منذ سنة ١٩٥٠ حتى اليوم: (الأساس سنة ١٩٤٨ = ١٠٠).

مقاييس أسعار الجملة ونفقات المعيشة بحسب الأسعار العالمية  
(الأساس سنة ١٩٤٨ = ١٠٠) في سوق بيروت من سنة ١٩٥٠

| السنة | الشهر        | مقياس أسعار الجملة | مقياس نفقات المعيشة |
|-------|--------------|--------------------|---------------------|
| ١٩٥٠  | --           | ٧٦                 | ٨٧                  |
| ١٩٥١  | --           | ٩٥                 | ٩٤                  |
| ١٩٥٢  | --           | ٨٦                 | ٩٤                  |
| ١٩٥٣  | --           | ٧٨                 | ٨٨                  |
| ١٩٥٤  | --           | ٧٢                 | ٨٤                  |
| ١٩٥٥  | كانون الثاني | ٧٢                 | ٨٤                  |

(١) ان السنة المتخذة أساساً لسوريا هي ١٩٤٩ = ١٠٠ ، والمقاييس المثبتة هي مقاييس أسعار المواد الأولية.

| السنة | الشهر  | مقياس أسعار الجملة | مقياس نفقات المعيشة |
|-------|--------|--------------------|---------------------|
| -     | شباط   | ٧٢                 | ٨٤                  |
| -     | آذار   | ٧١                 | ٨٣                  |
| -     | نيسان  | ٧١                 | ٨٢                  |
| -     | أيار   | ٧١                 | ٨٤                  |
| -     | حزيران | ٧٢                 | ٨٥                  |

### ب - الانتاج الزراعي والصناعي والدخل الوطني

#### - الانتاج الزراعي :

ليس لدينا احصاءات كاملة عن الانتاج الزراعي لعام ١٩٥٤ . غير انه يمكن القول ان الانتاج الزراعي من الفاكهة سجل تقدماً ملموساً، وانه انشئت عدة مستودعات للتبريد تساعد على حفظ الفاكهة في حال عدم التمكن من تصريفها في المواسم . كما ان زراعة التبغ قد اتسعت فازداد فيض الانتاج عن الاستهلاك المحلي عما كان عليه في سنة ١٩٥٣ . اما زراعة الحبوب والخضار فقد ظلت على ما كانت عليه .

وينتظر ان يزداد الانتاج الزراعي سنة بعد سنة بسبب القروض التي بدأ مصرف التسليف باسدائها للمزارعين، وبسبب انفتاح الاسواق التجارية الخارجية بوجه هذا الانتاج .

#### - الانتاج الصناعي :

لا تزال الصناعة اللبنانية، بوجه عام، تنتج أقل مما ينتظر منها بسبب ارتفاع سعر الكلفة بالنسبة للصناعة الأجنبية، وبسبب تعدد الصناعات الصغيرة .

غير ان الانتاج الصناعي ارتفع في سنة ١٩٥٤ عما كان عليه في السنة السابقة . ومن أهم الصناعات التي شملها الازدهار صناعة الاسمنت، والنسيج، وصناعات مواد البناء، والمواد المعدنية والصحية على أنواعها .

وقد نشطت حركة البناء، بنوع خاص، بالنسبة للسنوات السابقة، مما أدى إلى تشغيل الصناعات المحلية وارتفاع قيم العقارات . وفيما يلي بيان بتطور حركة البناء في مدينة بيروت منذ سنة ١٩٥٠ حتى نهاية سنة ١٩٥٤ .

## تطور حركة البناء في مدينة بيروت منذ سنة ١٩٥٠ حتى نهاية سنة ١٩٥٤

| السنة | عدد رخص البناء | المساحة الاجمالية<br>متر مربع | عدد الطوابق |
|-------|----------------|-------------------------------|-------------|
| ١٩٥٠  | ٦٧٣            | ٢٦٨ ٩٥٣                       | ١ ١٤٩       |
| ١٩٥١  | ٦٧٦            | ٢٣٤ ١٤٠                       | ١ ١٩٨       |
| ١٩٥٢  | ٨٥١            | ٣٢١ ٥٣٩                       | ١ ٥٨٣       |
| ١٩٥٣  | ٧٩٨            | ٣١٧ ٦٨١                       | ١ ٥٣٦       |
| ١٩٥٤  | ١ ٠٥٥          | ٤٢٣ ٠٣٧                       | ١ ٨٤٨       |

هذا، وربما كانت الصناعة الفندقية أولى الصناعات اللبنانية، فهي تدر على البلاد إيراداً ما فتى يتزايد مع الأيام بفضل طبيعة البلاد من جهة، والتشجيع والاهتمام اللذين تلاقيهما هذه الصناعة من جميع الأوساط الخاصة والحكومية من جهة ثانية. ولمطار خلدة الدولي في هذا المضمار إثر فعال. لقد تطورت حركة السياحة في السنوات الأخيرة، بما فيها المسافرين عن طريق البر والبحر والجو، بشكل خط تصاعدي تثبته الأرقام التالية:

## حركة السياحة في السنوات من ١٩٤٩ الى ١٩٥٥

| السنة                | المسافرون العاديون | المسافرون العابرون |
|----------------------|--------------------|--------------------|
| ١٩٤٩                 | ٦٠ ٢٨٤             | - - -              |
| ١٩٥٠                 | ٦٧ ٧٠٥             | - -                |
| ١٩٥١                 | ١٢٧ ٢٤٦            | -                  |
| ١٩٥٢                 | ٢١٦ ٣٣٣            | ٨٢ ٠٦٠             |
| ١٩٥٣                 | ٢٨٥ ٠٧٣            | ١٠٢ ٧٥١            |
| ١٩٥٤                 | ٦٩٥ ٣٠٣            | ٢٠٥ ٠٩٩            |
| ١٩٥٥ (٧ أشهر الاولى) | ٤١٨ ٧٧٠            | ١٤٠ ٨٣٤            |

### - الدخل الوطني :

ومن دلائل الازدهار الاقتصادي ان الدخل الوطني للبلاد يشير أيضاً إلى تصاعد مستمر . يقدر هذا الدخل لعام ١٩٥٢ بمليار ومئة وأربع وثمانين مليون ليرة لبنانية / ١١٨٤٠٠٠٠٠٠ / ، ولعام ١٩٥٣ بمليار ومئتين وخمسة وخمسين مليوناً / ١٢٥٥٠٠٠٠٠٠ / ، ولعام ١٩٥٤ بمليار وثلاثمائة وثمانين مليوناً / ١٣٨٠٠٠٠٠٠٠ / ، وينتظر ان تبلغ قيمة هذا الدخل للسنة الحالية ملياراً واربعماية واربعين مليون ليرة لبنانية / ١٤٤٠٠٠٠٠٠٠ / .

اما العناصر التي تؤلف الدخل الوطني فتوزع كما يلي : التجارة ٣٧٪ ، الزراعة ١٩٪ ، الصناعة ١٦٪ ، مختلف ٢٨٪ .

### ج - التجارة الخارجية وميزان الحسابات

- الميزان التجاري : يتضح من الرجوع إلى الاحصاءات الجمركية ان حركة التجارة الخارجية تتضخم سنة بعد سنة سواء لجهة الاستيراد ام لجهة التصدير ، وان الميزان التجاري يشير إلى عجز دائم ، وانه ازداد بنسبة كبيرة في سنة ١٩٥٤ . ولما كانت الدوائر الجمركية تحوّل أسعار البضائع المستوردة من العملة الأجنبية الى العملة اللبنانية على أساس السعر الرسمي للصرف في حين ان معظم أثمان المستوردات<sup>(١)</sup> يدفع على أساس السعر الحر ، فتجدر الملاحظة ان القيمة الحقيقية للمستوردات تفوق الأرقام الرسمية الواردة في الاحصاءات الجمركية . وعليه ينبغي ، من اجل تكوين فكرة صحيحة عن قيمة المستوردات والعجز النهائي الذي يصيب الميزان التجاري ، تعديل الاحصاءات الرسمية بزيادة الفرق الكائن بين السعر الرسمي والسعر الحر للعملات الأجنبية .

وتكون أرقام الميزان التجاري عن السنوات الأربع الأخيرة كما يلي :

(١) أي ما عدا مستوردات الذهب وبترول مصفاة طرابلس والمستوردات السورية .



| السنة | المستوردات<br>حسب الاحصاءات<br>الجمركية ل. ل. | تقدير<br>المستوردات<br>الحقيقية <sup>(١)</sup> ل. ل. | المصدرات<br>ل. ل. | العجز ل. ل. | نسبة<br>الصادرات<br>بالمئة |
|-------|-----------------------------------------------|------------------------------------------------------|-------------------|-------------|----------------------------|
| ١٩٥١  | ٣٢٠,٧٧٢,٠٠٠                                   | ٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠                                          | ٩٩,٢٨١,٠٠٠        | ٣٤٥,٧١٩,٠٠٠ | ٢٢,٣٠ %                    |
| ١٩٥٢  | ٣٤٧,٠٤٩,٠٠٠                                   | ٤٧٥,٠٠٠,٠٠٠                                          | ٨١,٢٨٦,٠٠٠        | ٣٩٣,٧١٤,٠٠٠ | ١٧,٠٠ %                    |
| ١٩٥٣  | ٣٦١,٦٨٠,٠٠٠                                   | ٤٧١,٠٠٠,٠٠٠                                          | ٨٨,٨٠٢,٠٠٠        | ٣٨٢,١٩٨,٠٠٠ | ١٩,٠٠ %                    |
| ١٩٥٤  | ٤٨٤,٤٠٢,٠٠٠                                   | ٥٨٦,٠٠٠,٠٠٠                                          | ١٠٨,٧٣٦,٠٠٠       | ٤٧٧,٢٦٤,٠٠٠ | ١٨,٦ %                     |

مع العلم ان الكميات المستوردة (بالأطنان) تفوق ١٦٪ في سنة ١٩٥٤ الكميات المستوردة في السنة السابقة، أي ما يعادل ١٧٧٠٠٠ طن في السنة، في حين ان المصدريات قد زادت بنسبة ضئيلة أي ما يعادل ٤٠٠٠ طن في السنة.

اما المستوردات اللبنانية لعام ١٩٥٤ فقد تناولت انواعاً عديدة من البضائع والسلع أهمها الذهب والحبوب والزيوت واللحوم الحية والسيارات والأنسجة الصوفية والحديد والفولاذ والقطن والسكر والمستحضرات الطبية والأسمدة الكيماوية.

وتناولت المصدريات الذهب والحلى والحمضيات والفاكهة والعدس والتبغ والإسمنت.

- تجارة الترانزيت: بلغت كميات وقيم البضائع التي مرت بطريق الترانزيت عبر الأراضي اللبنانية منذ سنة ١٩٥١ كما يلي:

#### تطور حركة الترانزيت بالنسبة للبضائع من سنة ١٩٥١ الى ١٩٥٤

| السنة | الكمية بالأطنان | القيمة حسب الاحصاءات<br>الجمركية ل. ل. |
|-------|-----------------|----------------------------------------|
| ١٩٥١  | ٢٢ ٤٧٦ ٢٠٧      | ١ ١٣٦ ٧٩٤ ٠٠٠                          |
| ١٩٥٢  | ٢٣ ١٢٦ ٧١٠      | ١ ٠٣٨ ٦٠١ ٠٠٠                          |
| ١٩٥٣  | ٢٣ ٢٦٣ ٠٧٤      | ١ ٠٦٢ ٩٤٣ ٠٠٠                          |
| ١٩٥٤  | ٢٣ ٧٦٧ ٢٨٣      | ١ ٠٣٤ ٠١٤ ٠٠٠                          |

(١) تمّ تعديل أرقام الإحصاءات الجمركية على أساس زيادة نسبة مئوية على المستوردات التي تسجل بالسعر الرسمي توازي الفرق الكائن بين الأسعار الوسطية السنوية للدولار والليرة الاسترلينية والألف فرنك فرنسي في السوق الحرة وبين أسعارها الرسمية.

أما أهم البضائع التي مرت بطريق الترانزيت فهي الذهب والبترول والسيارات والآلات والسكر والأرز والقهوة والشاي.

- ميزان الحسابات: من الصعب جداً تنظيم ميزان حسابات دقيق لبلد كلبان يرتكز اقتصاده من جهة إلى موارد قلما تخضع بطبيعتها للاحصاء، ويعتق من جهة ثانية مذهب الاقتصاد الحر. غير ان مظاهر النمو الاقتصادي وارتفاع الدخل الوطني وازدياد حركة البناء والتحسين المستمر في مستوى المعيشة كلها دلائل على ان ثمة موارد تغطي عجز الميزان التجاري وان الميزان الحسابي يشير إلى الفيز. يضاف إلى ذلك ان المحاولات التي قامت وتقوم بها بعض المؤسسات الخاصة في سبيل تنظيم ميزان الحسابات أسفرت عن النتائج التالية:

### الميزان الحسابي

| السنة | الداخل<br>بآلاف الليرات | الخارج<br>بآلاف الليرات | الفيز<br>بآلاف الليرات |
|-------|-------------------------|-------------------------|------------------------|
| ١٩٥١  | ٥١٩ ٠٠٠                 | ٥٠٠ ١٠٠                 | ١٨ ٩٠٠                 |
| ١٩٥٢  | ٥٦٨ ٤٠٠                 | ٥٤٢ ١٠٠                 | ٢١ ٣٠٠                 |

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن أهم عناصر الميزان الحسابي التي تساهم في تغطية العجز وتدفع بهذا الميزان إلى الفيز هي موارد السياحة، وارساليات المغتربين، وارباح الترانزيت، ومصارفات المؤسسات الأجنبية في البلاد.

### د - العلاقات الاقتصادية مع الخارج

- المعاهدات التجارية مع البلدان العربية: لم يطرأ شيء جديد في عام ١٩٥٤ على الاتفاقات الاقتصادية الثنائية القائمة بين لبنان والبلدان العربية والتي صدق أكثرها في سنتي ١٩٥٢ و١٩٥٣.

غير ان البلدان العربية بوجه عام ولبنان بوجه خاص بذلت المساعي الجدية لتعديل الاتفاقيتين المعقودتين بين دول الجامعة في ٧ ايلول ١٩٥٣ من أجل توسيع التبادل التجاري وتسهيل المدفوعات. وقد تم توقيع اتفاقيتي التعديل بتاريخ ١٥ كانون اول ١٩٥٤. وصدر في لبنان بتاريخ ١٠ آب ١٩٥٥ القانون القاضي بالاجازة للحكومة بابرام هاتين الاتفاقيتين.

ويلاحظ ان التجارة الخارجية بين لبنان والبلدان العربية قد شهدت خلال سنة ١٩٥٤ تطوراً في مجرى الاعمال والتبادل، لا سيما مع العراق والمملكة العربية السعودية والكويت.

ويؤمل ان يزداد التبادل في المستقبل بنتيجة الاتفاقية العربية الجماعية وما أدخل عليها من تعديل، وان يستفيد الانتاج اللبناني من هذا الوضع بسبب انفتاح الأسواق العربية بوجهه وعدم اخضاع انتاجه للرسوم الجمركية.

- المعاهدات التجارية مع البلدان الأجنبية: عقد لبنان في السنوات الأخيرة عدة اتفاقات تجارية ساهمت في ايجاد الأسواق اللازمة للانتاج اللبناني الفائض عن حاجة الاستهلاك.

أما أهم الاتفاقات التي تم عقدها في عام ١٩٥٤ فهي التالية:

(١) اتفاق التجارة والمدفوعات مع الاتحاد السوفياتي: وقع هذا الاتفاق بتاريخ ٣٠ نيسان سنة ١٩٥٤، وصدق بقانون ١٦ آب سنة ١٩٥٤. حددت قيمة التبادل بين البلدين مبدئياً بعشرة ملايين ليرة سنوياً. ولكن الاتفاق لم يصبح نافذاً الا في الربع الأخير من سنة ١٩٥٤، وهو يقوم على أساس تحقيق التوازن في الميزان التجاري.

(٢) اتفاق التجارة والدفع مع الجمهورية الديموقراطية الألمانية: وقع بتاريخ ١٤ كانون اول ١٩٥٣ وصدق بقانون ١٠ شباط سنة ١٩٥٤، وهو يقوم أيضاً على أساس التكافؤ.

(٣) الاتفاق التجاري مع يوغوسلافيا: وقع بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٥٣، وصدق بقانون ٧ أيار ١٩٥٤. تتعهد فيه يوغوسلافيا باستيراد ٦٠٪ من أصل قيمة صادراتها إلى لبنان.

(٤) الاتفاق التجاري واتفاق التعاون الاقتصادي مع المانيا الغربية: وقع الاتفاقان بتاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٤ ودخلا في حيز التنفيذ في أول شباط ١٩٥٥.

(٥) بروتو كول بتعديل الاتفاقات الاقتصادية بين لبنان وتشيكوسلوفاكيا: لما كان الاتفاق التجاري المعقود بين لبنان وتشيكوسلوفاكيا بتاريخ ١٢ تموز سنة ١٩٥٢ قد نفذ، فقد اتفق البلدان بتاريخ ١١ تشرين اول ١٩٥٤ على رفع قيمة التبادل بينهما من خمسة ملايين ليرة لبنانية إلى ثمانية ملايين، مع اضافة ثلاثة عشر مادة جديدة إلى لائحة المنتجات اللبنانية التي يمكن تصديرها إلى تشيكوسلوفاكيا.

وهناك عدة اتفاقات عقدت في الأشهر المنصرمة من السنة الحالية، منها ما دخل في حيز التنفيذ، ومنها ما هو قيد الابرار. ومن أهم هذه الاتفاقات اتفاق التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي مع فرنسا، واتفاق التجارة مع تركيا، والباكستان، والأرجنتين.

- المؤتمر التحضيري للهيئة الاقتصادية للشرقين الأدنى والأوسط: ومن ظواهر النشاط الاقتصادي في الحقل الخارجي الدعوة التي وجهتها الحكومة اللبنانية إلى دول الشرقين الأدنى والأوسط لعقد مؤتمر اقتصادي تحضيرى يرمي إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بين هذه البلدان.

وقد تم انعقاد هذا المؤتمر في بيروت بين الخامس والعشرين من شهر أيار والثالث من شهر حزيران من السنة الفائتة. وأسفر بنوع خاص عن تنظيم مشروع اتفاقية بإنشاء هيئة اقتصادية للشرقين الأدنى والأوسط وقعته حكومات الأردن والافغانستان وإيران والباكستان وتركيا والحبشة والعراق ولبنان وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية والهند واليمن واليونان.

وتلخص أهداف هذه الهيئة بما يلي: أ - المساعدة في تعزيز الانماء الاقتصادي بما في ذلك تعزيز تجارة البلدان الاعضاء وبالتالي رفع مستوى معيشة شعوبها. - ب - القيام بعمل هيئة انشائية في الشؤون الاقتصادية.

وستعتمد هذه الهيئة، تحقيقاً لأهدافها، إلى المساهمة في تسهيل المساعدة الفنية بين الدول الأعضاء، وإلى تعزيز التجارة بين بلدان الاقليم والدول الخارجة عنه، وإلى إيجاد التدابير التي تسهل العمل المشترك لحل المشكلات الاقتصادية الإقليمية وتقوية العلاقات الاقتصادية بين اعضائها.

وقد رغب المؤتمر إلى الحكومة اللبنانية ان تدعو إلى دورة ثانية له في النصف الأول من شهر تشرين ثاني من العام الحالي للنظر في مشروع الاتفاقية على ضوء الملاحظات الواردة من الحكومات ذات العلاقة بغية اقرار النص النهائي.

- مؤتمر التسليف الزراعي لدول الشرق العربي: وقد عقد أيضاً في بيروت بين الخامس عشر والثلاثين من شهر تشرين ثاني ١٩٥٤ مؤتمر التسليف الزراعي لدول الشرق العربي بدعوة من هيئة التغذية والزراعة الدولية، بالاشتراك مع الجامعة العربية.

وقد درس المؤتمر قضايا التسليف وما ينبغي ان تهدف إليه سياسة الحكومات في هذا المضمار كتوفير التسليف السليم للمزارعين الصغار والمتوسطين، كما أوصى بأن يترك أمر تحديد الفوائد إلى المصارف وان تعطى الأفضلية للجمعيات التعاونية.

## الحالة المالية

لم تكن حالة البلاد المالية خلال عام ١٩٥٤ بأقل نشاطاً من الحالة الاقتصادية، فكلتا الحالتين مرتبطة بالأخرى ارتباطاً وثيقاً.

## أولاً - المالية العامة

ونعني بذلك مالية الدولة كما تظهر من موازاناتها السنوية. يتبين من الأرقام النهائية لهذه الموازانات ان واردات الدولة تتزايد سنة بعد سنة، مع الإشارة إلى انه لم يطرأ على هذه الواردات

تعديل ما لجهة رفع معدلات الضرائب او احداث ضرائب جديدة، بحيث تعتبر زيادة الواردات مدينة إلى تحسين طرق التحقق والجباية وتقدم الحياة الاقتصادية وارتفاع الدخل القومي .

وكذلك النفقات فقد ازدادت بدورها بنسبة تكاد تكون موازية لنسبة ازدياد الواردات بدون ان يكون ثمة ارتفاع في الأسعار او انخفاض في قيمة النقد، بحيث تعتبر زيادة النفقات مدينة إلى ترقية الموظفين من جهة وإلى سنة التطور القائلة بتكاثر واجبات الدولة وتزايد أعبائها عبر الزمن من جهة ثانية .

وفيما يلي جدول بالواردات والنفقات السنوية للموازنات التي تم قطع حسابها منذ سنة ١٩٤٤ حتى اليوم، مع بيان الأرقام القياسية لكل من شقي الموازنة: (الأساس سنة ١٩٤٤ = ١٠٠):

### تطور حركة الواردات والنفقات من عام ١٩٤٤ الى ١٩٥٤

| السنة               | الواردات ل. ل. | النفقات ل. ل. | الأرقام القياسية للواردات | الأرقام القياسية للنفقات |
|---------------------|----------------|---------------|---------------------------|--------------------------|
| ١٩٤٤                | ٣٧ ٧٤١ ١٨٨     | ٢٧ ٦٦٦ ٥٧٣    | ١٠٠                       | ١٠٠                      |
| ١٩٤٥                | ٥٥ ١٥١ ٩٥٠     | ٣٥ ٩٢٠ ٨٩٣    | ١٤٦                       | ١٣٠                      |
| ١٩٤٦                | ٧٣ ٩١٥ ٨٢٧     | ٥١ ٩٩٣ ٩١٥    | ١٩٦                       | ١٨٧                      |
| ١٩٤٧                | ٨٥ ٩٨٨ ٤٣٨     | ٦٠ ٧٢٢ ٤٢٧    | ٢٢٧                       | ٢١٩                      |
| ١٩٤٨                | ٧٨ ٧٥٤ ٦١٢     | ٧٠ ٠٦٧ ٥١٧    | ٢٠٨                       | ٢٥٣                      |
| ١٩٤٩                | ٨٧ ٣٦٧ ١٠٧     | ٨٣ ٤٠١ ٩٨٦    | ٢٣٤                       | ٣٠١                      |
| ١٩٥٠                | ٨٣ ٣١٧ ٣٤٢     | ٨٤ ٥٢١ ٩٢٨    | ٢٢٠                       | ٣٠٥                      |
| ١٩٥١                | ١٠٥ ٣٠٧ ٠٢٠    | ٩٠ ٠٥١ ١٢٠    | ٢٧٩                       | ٣٢٥                      |
| ١٩٥٢                | ١٢٤ ٩٢٧ ٣٤٦    | ٨٨ ٥٠٩ ٨٥١    | ٣٣١                       | ٣١٩                      |
| ١٩٥٣                | ١٣٤ ٥٥٠ ٦١٧    | ٩٦ ٣٠٨ ٩٦٨    | ٣٥٦                       | ٣٤٨                      |
| ١٩٥٤ <sup>(١)</sup> | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦    | ١١١ ١٨٢ ٩٣٩   | ٤١٦                       | ٤٠١                      |

(١) لم يكن قد صدر قانون قطع الحساب لسنة ١٩٥٤ بتاريخ هذه الفدلة .

هذا، ويلاحظ فيما عني سنة ١٩٥٤ ان وارداتها ونفقاتها تفوق واردات ونفقات السنة السابقة بنسبة ١٧٪ للواردات و ١٥٪ للنفقات.

يضاف إلى ذلك ان قطع الحساب السنوي للموازنات يشير إلى فيض دائم في الواردات يشكل مال الاحتياط.

وقد بلغ مال الاحتياط هذا في نهاية كل دورة مالية اعتباراً من سنة ١٩٤٤ كما يلي:

| السنة | ل.ل.       |
|-------|------------|
| ١٩٤٤  | ١٧ ٨١٦ ٩٨١ |
| ١٩٤٥  | ٢٧ ٠٩٧ ٤٠٨ |
| ١٩٤٦  | ٢٨ ٦٤٩ ٧٧٨ |
| ١٩٤٧  | ٥٣ ٩١٥ ٧٨٩ |
| ١٩٤٨  | ٤٤ ١٠٢ ٨٨٤ |
| ١٩٤٩  | ٣٩ ٠٦٨ ٠٠٥ |
| ١٩٥٠  | ١٨ ٢٧٣ ٤١٩ |
| ١٩٥١  | ٣٣ ٥٢٩ ٣١٩ |
| ١٩٥٢  | ٦٥ ٤٨٢ ٠٩٠ |
| ١٩٥٣  | ٧٦ ٨٦٥ ٦٢٦ |
| ١٩٥٤  | ٨٨ ٦٥٩ ١٩٥ |

يتبين من هذا الجدول ان مال الاحتياط يتراوح بين الانخفاض والازدياد وانه ارتفع في سنة ١٩٥٤ عما كان عليه في السنة الفائتة بنسبة ١٥٪. اما السبب في عدم استقرار مال الاحتياط فيعود إلى استعماله كلما تجمع مبلغ هام منه في المشاريع الانشائية.

## ثانياً - النقد

من ميزات النقد اللبناني، بوجه عام، انه ينعم بثقة جميع الأوساط المالية من محلية وعالمية، وانه يوازي أهم العملات العالمية قوة واستقراراً. ويعود الفضل في ذلك إلى كونه يستند في وقت واحد إلى العاملين الآتين: الأول الوضع الاقتصادي وفيض ميزان الحسابات، والثاني توافر العوامل الفنية المتعلقة بالتداول والتغطية.

أما ما اتسمت به سنة ١٩٥٤ في الحقل النقدي فهو ارتفاع أرقام الأوراق المتداولة وتضاعف نسبة التغطية الذهبية وتطور حركة الودائع والتسليف وحجم النقد.

#### أ - التداول النقدي والتغطية

ارتفعت أرقام التداول من ٢٠٥ ملايين ليرة في آخر عام ١٩٥٣ إلى ٢٤٢ مليون ليرة في نهاية عام ١٩٥٤، أي بزيادة ١٨٪.

ويتضح من الامعان في تفسير ماهية هذه الزيادة وأسبابها انها زيادة سليمة لم يرافقها تدن في قيمة النقد او ارتفاع في الأسعار. بل على العكس رافقها تدن في أسعار الجملة ونفقات المعيشة كما سبقت الإشارة، وتدن في أسعار العملات الأجنبية كما سيأتي بيانه، الأمر الذي يقودنا إلى القول ان الزيادة المذكورة تعبر عن صحة الحالة الاقتصادية وعن زيادة الانتاج الوطني، وبكلمة أخرى انها جاءت نتيجة حتمية لتطور الحركة الاقتصادية العامة.

والتغطية بدورها ارتفعت ارتفاعاً محسوساً. ولا بد من التذكير هنا بأنه منذ صدور قانون النقد المؤرخ في ٢٤ أيار ١٩٤٩ والحكومة جاهدة في سبيل تعزيز التغطية. وقد تدرجت هذه الأخيرة تبعاً - أي التغطية الذهبية والتغطية بالعملة الأجنبية - من ٤٨,٢٥٪ في سنة ١٩٤٩ إلى ٥٠٪ في سنة ١٩٥٠، إلى ٥١,٠٨٪ في سنة ١٩٥١، إلى ٥٥٪ في سنة ١٩٥٢، إلى ٦٣,٩٤٪ في سنة ١٩٥٣.

اما في نهاية عام ١٩٥٤ فقد ارتفعت التغطية إلى ٩٠,٣٠ أي انها زادت في سنة ١٩٥٤ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٣ ما يوازي ٤١,٢٢٪. كما انها بلغت ٩١,٢٨٪ في نهاية شهر حزيران ١٩٥٥.

يضاف إلى ذلك ان لدى مؤسسة الاصدار احتياطياً من العملات الأجنبية لم يدخل في حساب التغطية.

وتصبح هذه الأخيرة، في حال ادخال هذا الاحتياطي في حسابها، أكثر من مئة بالمئة.

وفيما يلي بيان بتطور التداول النقدي والتغطية منذ سنة ١٩٤٩ حتى نهاية شهر حزيران من السنة الحالية:

| السنة | الشهر          | النقد المتداول<br>بالمليون<br>ليرة لبنانية | نسبة التغطية<br>الذهبية | نسبة التغطية<br>بالعملة الأجنبية | النسبة المئوية<br>% |
|-------|----------------|--------------------------------------------|-------------------------|----------------------------------|---------------------|
| ١٩٤٩  | ٣١ كانون الأول | ١٦٨                                        | ٢٥,٢٩                   | ٢٢,٩٦                            | ٤٨,٢٥               |
| ١٩٥٠  | ٣١ كانون الأول | ١٩٦                                        | ٣٥,٩٠                   | ١٤,١٠                            | ٥٠,٠٠               |
| ١٩٥١  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٨                                        | ٤٤,٧٠                   | ٦,٣٨                             | ٥١,٠٨               |
| ١٩٥٢  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٠                                        | ٥٥,٠٠                   | — —                              | ٥٥,٠٠               |
| ١٩٥٣  | ٣١ كانون الأول | ٢٠٥                                        | ٦١,٨٠                   | ٢,١٤                             | ٦٣,٩٤               |
| ١٩٥٤  | ٣١ كانون الأول | ٢٤٢                                        | ٩٠,٣٠                   | — —                              | ٩٠,٣٠               |
| ١٩٥٥  | ٣٠ حزيران      | ٢٥٢                                        | ٩١,٢٨                   | — —                              | ٩١,٢٨               |

#### ب - الودائع والتسليف وحجم النقد

تشير حركة الودائع في المصارف الرئيسية إلى ارتفاع مستمر، اذا انتقلت ارقامها من ٣٤٣٤٢٠٠٠٠ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٥٣ إلى ٣٨٨٧٥٧٠٠٠ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٥٤. كما انها بلغت في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية ما يوازي ٤٤٥٠٠٠٠٠٠ ليرة لبنانية.

وقد أتاحت هذه الزيادة في الموجودات النقدية للمصارف تسهيل التسليف وحسم السندات، فانطلقت أرقام السلفات والسندات المحسومة من ٣٥٧٠٨٩٠٠٠ ليرة لبنانية في نهاية عام ١٩٥٣ إلى ٤٠١٩٧١٠٠٠ في نهاية عام ١٩٥٤.

ونتيجة لازدياد التداول النقدي من جهة والودائع لدى الطلب من جهة ثانية، استمر حجم النقد في الارتفاع، فبلغ في نهاية عام ١٩٥٤ ما يوازي ٦٠٤٠٥٨٠٠٠ ليرة لبنانية مقابل ٥٢٩٣٧١٠٠٠ في نهاية عام ١٩٥٣.

وفيما يلي بيان اجمالي بتطور كل من حركة الودائع والتسليف وحجم النقد منذ سنة ١٩٥٠.



**تطوّر حركة الودائع والتسليفات وحجم النقد**  
**منذ سنة ١٩٥٠ لآخر حزيران ١٩٥٥**

| السنة               | الودائع<br>بآلاف الليرات اللبنانية | السلفات والسندات<br>المحسومة<br>بآلاف الليرات اللبنانية | حجم النقد<br>بآلاف الليرات اللبنانية |
|---------------------|------------------------------------|---------------------------------------------------------|--------------------------------------|
| ١٩٥٠                | ٢١٥ ١٨١                            | ٢٨٠ ١٥٨                                                 | ٤٠٥ ٦٦٧                              |
| ١٩٥١                | ٢٥٩ ٢٩٧                            | ٣١٨ ٣٣٣                                                 | ٤٦١ ٠٩٢                              |
| ١٩٥٢                | ٣١٣ ٢٢٢                            | ٣٥٦ ٠٧٢                                                 | ٥٠١ ٤٥٦                              |
| ١٩٥٣                | ٣٤٣ ٤٢٠                            | ٣٥٧ ٠٨٩                                                 | ٥٢٩ ٣٧١                              |
| ١٩٥٤                | ٣٨٨ ٧٥٧                            | ٤٠١ ٩٧١                                                 | ٦٠٤ ٠٥٨                              |
| ١٩٥٥<br>لآخر حزيران | ٤٤٥ ٠٠٠                            | ٤٥٢ ٠٠٠                                                 | ٦٦٩ ٠٠٠                              |

**ثالثاً - حركة أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية**

تميزت أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية خلال سنة ١٩٥٤ بأمرين: (١) ان هذه العملات تابعت اتجاهها الهبوطي الذي بدأته منذ سنة ١٩٥١. فتدنى مقياس الدولار الأميركي في سنة ١٩٥٤ ما يوازي ست درجات بالنسبة لمقياس ١٩٥٣ (باعتبار الأساس ١٠٠ في سنة ١٩٥٠)، والليرة الاسترلينية خمس درجات، والفرنك الفرنسي ثلاث درجات. (٢) لم يطرأ في عام ١٩٥٤ تقلبات هامة في أسعار العملات المذكورة، ففي حين بلغت الفروقات بين الحد الأدنى والأقصى لسعر الدولار الأميركي ٧٤ قرشاً في سنة ١٩٥٠، و٤٥ قرشاً في سنة ١٩٥٣، فإنها لم تتعد في سنة ١٩٥٤ مبلغ ١٥ قرشاً.

وفيما يلي المعدلات الوسطى السنوية لكل من الدولار الأميركي والليرة الاسترلينية والفرنك الفرنسي منذ سنة ١٩٥١.

## المعدلات الوسطية السنوية

لكل من الدولار الأميركي والليرة الاسترلينية والفرنك الفرنسي منذ سنة ١٩٥١

| السنة | الدولار الأميركي<br>ق. ل. | الليرة الاسترلينية<br>(حساب لبناني) ق. ل. | الفرنك الفرنسي<br>(حساب لبناني) ق. ل. |
|-------|---------------------------|-------------------------------------------|---------------------------------------|
| ١٩٥١  | ٣٧٣,٣٣                    | ٩٤١,٦٥                                    | ٩٤٩,٠٠                                |
| ١٩٥٢  | ٣٦٦,٢٥                    | ٩٣٧,٢٥                                    | ٩١٥,٠٠                                |
| ١٩٥٣  | ٣٤٢,٠٠                    | ٩٣١,٢٧                                    | ٩٠٩,٣٣                                |
| ١٩٥٤  | ٣٢١,٥٨                    | ٨٨٨,٠٨                                    | ٨٧٧,٥٠                                |

## رابعاً - السياسة المالية

أما الخطوط الكبرى للسياسة المالية التي تأخذ بها الحكومة فتتلخص بالبند الثلاثة الآتية:

## ١ - فيما يختص بالموازنة:

- (١) تحرص الحكومة كل الحرص على توازن شقي النفقات والواردات، على ان تعتمد، في حال حصول وفر ما، إلى استعماله في المشاريع الانشائية التي تفتقر إليها البلاد.
- (٢) تسعى إلى توجيه النفقات العامة ناحية الانتاج بغية بعث النشاط في الاقتصاد الوطني.

## ٢ - فيما يختص بالنظام الضرائبي:

- (١) تقضي طبيعة لبنان بأن يبقى نظامه الضرائبي معتدلاً بحيث تظل البلاد ملجأاً للرساميل الأجنبية.
- (٢) تتوخى الحكومة إشاعة العدالة الضرائبية بين المكلفين بجعل الضرائب شخصية قدر المستطاع.

## ٣ - فيما يختص بالنقد:

تتمسك الحكومة بالسياسة النقدية التي درجت عليها حتى الآن من السهر على التداول، وتعزيز التغطية، والابقاء على حرية النقد.

## مشروع موازنة سنة ١٩٥٦

حدد قانون ٢٦ شباط ١٩٥٥ أرقام موازنة هذه السنة بـ /١٣٧٥٠٠٠٠٠ / ل.ل. ثم صدرت قوانين لاحقة بفتح اعتمادات اضافية على السنة المذكورة.

ولما كانت بعض هذه الاعتمادات، وان تكن قد لحظت لقسم من سنة ١٩٥٥، هي دائمة كالا اعتمادات التي فتحت لتعيين قضاة ومعلمين وعسكريين وللتجهيزات المختلفة، ولما كانت قيمة هذه الاعتمادات توازي عن سنة كاملة مبلغ /٩٤٣١٦٠ / ل.ل. أثبتت بكاملها في مشروع موازنة ١٩٥٦، ومن أجل ايجاد أساس صحيح للمقارنة بين مشروع موازنة ١٩٥٦ وموازنة ١٩٥٥، يمكن القول ان أرقام هذه الأخيرة توازي:

|                                        |                 |
|----------------------------------------|-----------------|
| المبلغ المحدد بقانون الموازنة          | ١٣٧٥٠٠٠٠٠ ل.ل.  |
| الأعباء المحدثة في سنة ١٩٥٥ لسنة كاملة | ٩٤٣١٦٠          |
|                                        | <hr/> ١٣٨٤٤٣١٦٠ |

أما أرقام مشروع الموازنة لسنة ٩٥٦ فقد حددت في كل من قسمي النفقات والواردات بـ /١٤٥٥٠٠٠٠٠ / ل.ل. أي بزيادة /٧٠٥٦٨٤٠ / ليرة عن موازنة ١٩٥٥.

### القسم الأول - النفقات

قضى المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩ كانون أول ١٩٥٤ المتعلق بأصول المحاسبة العامة والذي حل مكان المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ بأن تقسم موازنة النفقات إلى ثلاثة أجزاء:

**الجزء الأول - النفقات الإدارية:** وهي تشمل على الرواتب والأجور والتعويضات والمنح التي تدفع إلى موظفي الدولة وعمالها، كما تشمل على النفقات الادارية العامة، والنفقات الاجتماعية، ونفقات الاستثمار، والاعانات والمساعدات، ونفقات الصيانة والاصلاح.

**الجزء الثاني - نفقات التجهيز والانشاء:** وهي تحتوي على الرواتب والأجور والتعويضات والمنح التي تدفع إلى العمال المكلفين بالاشغال الجديدة، كما تحتوي على الاعتمادات المرصدة لهذه الاشغال ولمشتري الآليات والمعدات والأدوات اللازمة لها، وعلى الاعتمادات المخصصة

لشراء المواد الضرورية للمحافظة على الصحة العامة ومكافحة الأمراض، وبصورة عامة على الاعتمادات التي ترصدها الدولة للمساهمة في مشاريع التجهيز والانشاء العامة والخاصة.

**الجزء الثالث: النفقات العسكرية:** وهي تحتوي على جميع النفقات العائدة للدفاع الوطني من رواتب وانشاءات وأسلحة وذخائر وغيرها.

اما الاعتمادات المرسدة في مشروع موازنة ١٩٥٦ لكل من الأجزاء الثلاثة فقد بلغت:  
للجزء الأول: / ٨٧٦٢٠٤٠٠ ل. مقابل / ٨٧٦٢٨٧٦٠ ل. في موازنة ١٩٥٥، أي ان الحكومة ان لم تكن قد تمكنت من تخفيض النفقات الادارية سوى مبلغ / ٨٣٦٠ ل. فإنها تمكنت بالرغم من الزيادة الناتجة عن ترقية الموظفين من ايقاف تصاعد هذه النفقات. وفي حين كانت النفقات الادارية تبلغ ٦٣,٣٪ من اصل موازنة ١٩٥٥، فهي تبلغ ٦٠٪ في مشروع موازنة ١٩٥٦.

للجزء الثاني: / ٢٧٨٧٩٦٠٠ ل. مقابل / ٢٦٨٨٤٣٠٠ ل. في موازنة ١٩٥٥، أي ان الحكومة تمكنت من زيادة نفقات التجهيز والانشاء ما يقارب المليون ليرة. اما معدل هذه النفقات بالنسبة لمجموع أرقام الموازنة فبقي على ما كان عليه ١٩,٤٪.

للجزء الثالث / ٣٠٠٠٠٠٠٠ ل. مقابل / ٢٣٩٣٠١٠٠ ل. في موازنة ١٩٥٥، أي بزيادة ما يفوق الستة ملايين ليرة. وانتقلت نسبة هذه النفقات من ١٧,٣٪ في سنة ١٩٥٥ إلى ٢١٪ في مشروع موازنة ١٩٥٦.

وفيما يلي جدول مقارنة بين اجزاء قسم النفقات مع بيان المعدل المئوي لكل منها بالنسبة للأرقام النهائية المحددة لموازنة ١٩٥٥ ولمشروع موازنة ١٩٥٦.

### جدول مقارنة أجزاء قسم النفقات مع المعدل المئوي

#### لموازنة ١٩٥٥ ومشروع موازنة ١٩٥٦

| أجزاء قسم النفقات | الاعتمادات ل. ل. | المعدل المئوي % | الاعتمادات ل. ل. | المعدل المئوي % |
|-------------------|------------------|-----------------|------------------|-----------------|
| الجزء الأول       | ٨٧ ٦٢٨ ٧٦٠       | ٦٣,٣            | ٨٧ ٦٢٠ ٤٠٠       | ٦٠              |
| الجزء الثاني      | ٢٦ ٨٨٤ ٣٠٠       | ١٩,٤            | ٢٧ ٨٧٩ ٦٠٠       | ١٩              |
| الجزء الثالث      | ٢٣ ٩٣٠ ١٠٠       | ١٧,٣            | ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠       | ٢١              |
| الإجمالي          | ١٣٨ ٤٤٣ ١٦٠      | ١٠٠,٠٠          | ١٤٥ ٥٠٠ ٠٠٠      | ١٠٠             |

أما مواطن الفروق بين أرقام موازنة ١٩٥٥ ومشروع الموازنة الحالي فيظهر من دراسة نفقات كل من أبواب الموازنة على حدة.

### الباب الأول - رئاسة الجمهورية

خففت اعتمادات رئاسة الجمهورية من /٤٧٢١٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى /٤٠٥٣٨٠/ ليرة في مشروع موازنة ١٩٥٦، أي ما يوازي /٦٦٧٢٠/ ليرة، وتفصيل ذلك انه حصلت زيادات بسيطة في نفقات الخدمة والاعتماد المخصص للمساعدات الاجتماعية، في حين خففت نفقات النقل والانتقال ما يوازي /٨٠٠٠٠/ ليرة. مع العلم ان جميع نفقات هذا الباب هي من نوع النفقات الادارية.

### الباب الثاني - مجلس النواب

يشتمل هذا الباب على نفقات ادارية ونفقات تجهيز وانشاء بلغت في مجموعها /٨٩١٣٨٠/ ليرة مقابل /٨٩٧١٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥، أي بتخفيض اجمالي قدره /٥٧٢٠/ ل. خففت النفقات الادارية من /٨٧٧١٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى /٨٦٢٣٨٠/ ليرة، وتناول التخفيض بنوع خاص اعتمادات الرواتب والتعويضات المختلفة للموظفين. وارتفعت الاعتمادات الملحوظة لنفقات التجهيز والانشاء من /٢٠٠٠٠/ ليرة إلى /٢٩٠٠٠/ ليرة، وأهم مواطن الزيادة الاعتمادات المخصصة لشراء مكتبة وستترال للهاتف.

### الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

تدنت أرقام هذا الباب من /٣٨٠٣٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى /٣٦٨٩٢٠/ ليرة في المشروع الحالي، أي ما يبلغ /١١٣٨٠/ ليرة. ومرد ذلك: (١) ان نفقات التجهيز والانشاء التي كانت مرصدة في موازنة ١٩٥٥ والبالغة /٦٠٠٠/ ليرة قد ألغيت، وأصبح هذا الباب لا يشتمل سوى على النفقات الادارية. (٢) ان هذه الأخيرة تدنت بدورها من /٣٧٤٣٠٠/ ليرة إلى /٣٦٨٩٢٠/ ليرة.

### الباب الرابع - وزارة العدلية

بلغت الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة ١٩٥٦ - وهي مخصصة بكاملها للنفقات الادارية - /٤٥٩٥١٦٠/ ليرة يقابلها في موازنة ١٩٥٥ مبلغ /٤٦٣٣٣١٠/ فتكون اعتمادات هذا الباب قد سجلت انخفاضا قدره /٣٨١٥٠/ ليرة. وتفصيل ذلك انه طرأت زيادات على بعض

الاعتمادات كاعتماد التعويضات والمساعدات والنقل والانتقال والايجارات، واحداث اعتماد  
كاعتماد التعويضات والمساعدات والنقل والانتقال والايجارات، واحداث اعتماد جديد خصص  
للمحاكم الاستثنائية الناطرة في قضايا الاستملاك. يقابل هذه الزيادات التخفيض الحاصل في  
رواتب الموظفين الدائمين في الادارة المركزية بحذف راتب رئيس دائرة ثم نقله إلى وزارة  
الخارجية والمغتربين، والتخفيض الحاصل في الاعتمادات المخصصة لأجور الخبراء وشراء  
المفروشات، والغاء اعتماد قدره / ١٤٥٠٠ / ليرة كان مخصصاً لبعض المساعدات، والغاء وظيفة  
في دوائر الفتوى.

### الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

تمكنت الحكومة من اجراء وفر هام في موازنة بلغ مجموعه في جزئي النفقات / ٦٤٨٧٢٦ /  
ليرة، اذ تدنت ارقام الموازنة من / ٥٨٧٤٠٠٠ / ليرة في سنة ١٩٥٥ إلى / ٥٢٢٥٢٧٤ / في  
المشروع الحالي. وقد شمل التدني كلا من النفقات الادارية ونفقات التجهيز والانشاء.

فالنفقات الادارية انخفضت / ٢٦٤٣٢٦ / ليرة، على الرغم من انه طرأت زيادات على رواتب  
الموظفين ونفقات النقل والانتقال، ولحظت اعتمادات جديدة لنفقات المؤتمر الدولي لعلم  
الاجتماع ونفقات دراسات تشريعية ولمساعدة المدرسة اللبنانية في القاهرة ولانشاء قنصليتي فريتون  
وميلانو.

اما مواطن التوفير فكائنة: (١) في تخفيض والغاء بعض اعتمادات الادارة المركزية كتخفيض  
الاعتماد المخصص لتعويض التمثيل وتسجيل المغتربين وحذف تعويض لجنة تصفية حسابات  
البعثات، والغاء الاعتمادات التي خصصت في سنة ١٩٥٥ لنفقات استقبال خاصة ولتنظيم صيف  
المغتربين ولنقل رفات المرحوم نعيم مكرزل. (٢) في تخفيض نفقات النقل والانتقال العائدة للهيئة  
الدبلوماسية. (٣) في الغاء ثلاث وظائف من الهيئة القنصلية وتخفيض نفقات السفر العائدة لها.

وعليه تكون ارقام النفقات الادارية قد بلغت في المشروع الحالي / ٥١٤٠٦٧٤ / ليرة مقابل  
/ ٥٤٠٥٠٠٠ / في موازنة ١٩٥٥.

وفيما عني نفقات التجهيز والانشاء فقد هبطت من / ٤٦٩٠٠٠ / ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى  
/ ٨٤٦٠٠ / ليرة في مشروع ١٩٥٦ أي ما يوازي / ٣٨٤٤٠٠ / ليرة وذلك لعدم لحظ ما يوازي  
الاعتمادات التي كانت مخصصة لشراء دور لسفارة باريس ومفوضية بوغوتا وقنصلية سيدني، بعد  
ان استعملت هذه الاعتمادات للغاية المخصصة من أجلها.

## الباب السادس - وزارة الداخلية

يشتمل هذا الباب على نفقات ادارية ونفقات تجهيز وانشاء بلغت في مجموعها /١٦٨٣٨٩٦٤/ ليرة مقابل /١٦٣٦٣٧٤٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ أي بزيادة /٤٧٥٢٢٤/ ليرة. ارتفعت اعتمادات النفقات الادارية من /١٤٦٦٤٨٤٠/ إلى /١٥٢٣٨٦٦٤/ ليرة وانخفضت اعتمادات التجهيز والانشاء من /١٦٩٨٩٠٠/ ليرة إلى /١٦٠٠٣٠٠/ ليرة.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١ - الدوائر الادارية: خفضت فيها اعتمادات الرواتب بسبب الغاء ١٤ وظيفة شاغرة وتخفيض اعتمادات اللوازم والنفقات الادارية والنفقات المتنوعة، وبسبب عدم لحظ ما يوازي قيمة الاعتماد الذي كان مخصصا لبناء طابق علوي في سراي جليل.

اما الاعتمادات التي اصابها الزيادة فهي اعتماد النفقات السرية، والاعتماد المرصد لاتمام انشاء مستودعات اللويزة للمتفجرات، والاعتماد المرصد لانعاش القرى التي ليس لها بلديات. بلغ مجموع اعتمادات هذا الفصل /١٨٩٣٨٠٠/ ليرة مقابل /١٩٠٣٧٠٠/ في موازنة ١٩٥٥، أي بنقص قدره /٩٩٠٠/ ليرة.

٢ - الدرك والسجون: ارتفعت نفقات الدرك والسجون من /١٠١٣٤٩٥٠/ ليرة إلى /١٠٤٢٩٢٧٢/ ليرة في المشروع، أي بزيادة /٢٩٤٣٧٢/ ليرة.

من الاعتمادات التي اصابها التخفيض تعويضات الموظفين، واللوازم والنفقات الادارية، ونفقات النقل والانتقال، واعاشة السجناء، والاعتماد الذي كان مخصصا لشراء آليات وأجهزة مختلفة، كما حذف الاعتماد الذي كان مخصصا لبناء خمس غرف في ثكنة القيادة.

ومن أهم الاعتمادات التي نالتها الزيادة الرواتب نتيجة لاحكام الترقية وللحظ اعتماد جديد لوظيفتي طبيب وخبير.

٣ - الشرطة: ارتفعت نفقات الشرطة الادارية من /٢٨٦٠٣٠٠/ ليرة إلى /٢٨٦٦٨٦٠/ ليرة أي بزيادة بسيطة قدرها /٦٥٦٠/ ليرة تعود بنوع خاص لصيانة التجهيزات والانشاءات، وللنفقات المتنوعة والمساعدات الاجتماعية:

وارتفعت نفقات التجهيز والانشاء من /٣٧٠٠٠٠/ ليرة إلى /٤٣٥٠٠٠/ ليرة بسبب زيادة الاعتماد المخصص لشراء آليات جديدة وأسلحة وذخائر.

وعليه يكون مجموع نفقات الشرطة بالغاً /٣٣٠٠٨٦٠/ ليرة مقابل /٣٢٣٠٣٠٠/ في موازنة ١٩٥٥، أي بزيادة اجمالية قدرها /٧١٥٦٠/ ليرة.

٤ - الأمن العام: سجلت نفقات الأمن العام زيادة قدرها /١١٩١٩٢/ ليرة منها /٦٣١٩٢/ للنفقات الادارية و/٥٦٠٠٠/ ليرة لنفقات التجهيز والانشاء. تنحصر الزيادة في اعتمادات الرواتب بسبب الترقية، وفي اعتمادات اللوازم والنفقات الادارية، وفي اعتماد التجهيزات والأدوات الجديدة العائدة لشراء جهاز لاسلكي لاقط وأدوات فنية وسيارات جيب، وفي الاعتماد المخصص لاتمام انشاء مركز وادي الحرير ولبناء مركز في العريضة.

يكون مجموع نفقات الأمن العام بالغاً /١٢١٤٠٣٢/ ليرة مقابل /١٠٩٤٨٤٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥، منها /٩٨٩٠٣٢/ ليرة نفقات ادارية و/٢٢٥٠٠٠/ نفقات تجهيز وانشاء يقابلها في ١٩٥٥ /٩٢٥٨٤٠/ ليرة نفقات ادارية و/١٦٩٠٠٠/ ليرة نفقات تجهيز وانشاء.

### الباب السابع - وزارة المالية

بلغت الأرقام الاجمالية لمشروع الموازنة /١٠٤١٣١٢٣/ ليرة منها /٩٧٠٥١٢٣/ ليرة نفقات ادارية و/٧٠٨٠٠٠/ ليرة نفقات تجهيز وانشاء، يقابلها في موازنة ١٩٥٥ مبلغ /١٠٠٤٠٦٧٧/ ليرة منها /٩١١٥١٧٧/ ليرة نفقات ادارية و/٩٢٥٥٠٠/ ليرة نفقات تجهيز وانشاء.

وهكذا تكون النفقات الادارية قد سجلت ارتفاعاً قدره /٥٨٩٩٤٦/ ليرة، ونفقات التجهيز والانشاء انخفاضاً قدره /٢١٧٥٠٠/ ليرة، وتكون الأرقام الاجمالية لمشروع الموازنة تشير إلى ارتفاع بالغ /٣٧٢٤٤٦/ ليرة.

وتفصيل ذلك فيما يلي:

١ - الدوائر المالية: طرأت عليها زيادة في النفقات الادارية قدرها /٢٣١٣٣/ ليرة وذلك في بند الرواتب نتيجة للترقيات. وللمحظ اعتماد ثلاث عشرة وظيفة جديدة لدائرة الاجهزة اللاقطة بسبب نقلها من وزارة البريد والبرق والهاتف إلى وزارة المالية.

اما بشأن عدد الموظفين فلا بد من الاشارة إلى انه انقص في مشروع الموازنة ثمانى وظائف عما كان في سنة ١٩٥٥.

٢ - ديوان المحاسبة: يقتصر على النفقات الادارية دون سواها. وقد زادت هذه النفقات عما هي عليه في موازنة ١٩٥٥ مبلغ /١٩٦٨٠/ ليرة وتعود الزيادة لبندى الرواتب والايجارات. وفيما يعني هذه الأخيرة كان قد انقص في موازنة ١٩٥٥ اعتماد الايجارات على اعتبار ان قانون الأجور يخضع البناء الذي يشغله الديوان للتخفيض. غير انه تبين بعدئذ ان هذا البناء غير خاضع للتخفيض، الأمر الذي يوجب زيادة الاعتماد المدون في سنة ١٩٥٥.



٣ - مركز الدراسات: ليس ما يذكر في هذا الفصل سوى ان اعتمادات مركز الدراسات بقيت على حالها، وهي من نوع النفقات الادارية فحسب.

٤ - المجلس الأعلى للجمارك: يشير مشروع موازنة المجلس الأعلى للجمارك إلى زيادة قدرها /٧٧٨٠/ ليرة، لحظ القسم الأكبر منها لتغطية نفقات النقل والانتقال الناتجة عن اشتراك ممثلي هذا المجلس في بعض المؤتمرات الدولية. أما القسم الآخر فيشكل زيادة طبيعية لتغطية ترقية الموظفين وبعض اللوازم الادارية خاصة النفقات الهاتفية. ان جميع نفقات المجلس الأعلى البالغة /٢١٧٨٣٠/ ليرة هي من نوع النفقات الادارية.

٥ - الجمارك: بلغت أرقام الجزء الأول من النفقات في مشروع الموازنة /٣٥٨٠٧١٦/ ليرة أي بزيادة /١٥٤٢٨٤/ ليرة عن موازنة ١٩٥٥. اما هذه الزيادة فهي معدة لتغطية الوظائف المحدثة تطبيقاً للمرسوم الاشتراعي رقم ٣٠ تاريخ ١٩ كانون ثاني سنة ١٩٥٥ والترفيعات العادية المستحقة للموظفين، وكذلك بعض نفقات النقل والانتقال العائدة لايفاد بعض الموظفين للتخصص في الخارج.

وبلغت أرقام الجزء الثاني من النفقات /٣٠٤٠٠٠/ ليرة مقابل /٦٣٤٥٠٠/ في موازنة ١٩٥٥ وذلك بسبب تخفيض الاعتمادات المخصصة للانشاءات الجديدة.

٦ - الدوائر العقارية: بلغت الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من مشروع موازنة ١٩٥٦ /٤٧٥٤٤٤/ ليرة أي بزيادة /٤٥٠٤٤/ ليرة عن الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٥٥، وأهم مواطن الزيادة اعتمادات الرواتب التي ازدادت بسبب الترقية العادية على الرغم من حذف أربع وظائف، واعتمادات الأجور والنفقات الادارية.

وبقيت الاعتمادات المرصدة في الجزء الثاني والبالغة /٢٢٠٠٠/ ليرة بدون تعديل.

٧ - المساحة الفنية: ارتفعت نفقاتها الادارية من /١١٥٥٥٠٠/ ليرة إلى /١٤٩٥٥٢٥/ ليرة أي بزيادة /٣٤٠٠٢٥/ ليرة.

إن أسباب الزيادة فمنها ما هو عادي كترقية الموظفين، ومنها ما هو ناتج عن المشاريع والاصلاحات التي تنوي الادارة تحقيقها وأهمها اعمال التصوير الجوي والتعديل الفوتوغرافي. مع العلم ان هذه الاعمال تستلزم لحظ اعتمادات لوظائف جديدة كما تستلزم زيادة اعتماد التعويضات عن أعمال اضافية.

اما اعتمادات التجهيز والانشاء فقد زيدت ما يوازي /١١٣٠٠٠/ ليرة، وخصصت الزيادة لشراء ادوات فنية ولأعمال التصوير الجوي والتعديل الفوتوغرافي ولننفقات التخوم والمثلثات.

## الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

ان الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع تشكل الجزء الثالث من قسم النفقات الذي يحتوي على النفقات العسكرية .

بلغت أرقام مشروع الموازنة لهذه الوزارة / ٣٠٠٠٠٠٠٠٠ / ليرة مقابل / ٢٣٩٣٠١٠٠ / ليرة في موازنة ١٩٥٥ ، أي بزيادة / ٦٠٦٩٩٠٠ / ليرة . ولكن إذا أخذ بعين الاعتبار ان وزارة الدفاع كانت قد أعطيت في أواخر سنة ١٩٥٤ اعتمادا اضافيا قدره ثلاثة ملايين ليرة هو بمثابة سلفة على حساب موازنة ١٩٥٥ لبلغت أرقام هذه الأخيرة / ٢٣٩٣٠١٠٠ + ٣٠٠٠٠٠٠٠ = ٢٦٩٣٠١٠٠ / ليرة . فتكون الزيادة الحقيقية / ٣٠٦٩٩٠٠ / ليرة . وهي ناتجة عن اقرار زيادة عدد الجيش في السنة المقبلة وبالتالي زيادة اعتمادات الرواتب والتجهيزات والأدوات الجديدة .

وقد أقرت زيادة عدد الجيش في السنة الحالية ووضع مشروع قانون بفتح اعتماد اضافي لهذه الغاية قدره / ٦٥٠٠٠٠٠ / ليرة عن أربعة أشهر .

## الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

تسجل النفقات الادارية في مشروع موازنة ١٩٥٦ ارتفاعا قدره / ٥٨٠١٥٩ / ليرة عما هي عليه في موازنة ١٩٥٥ ، اذا انتقلت هذه النفقات من / ١٦٣٠٣٧٠٧ / إلى / ١٦٨٨٣٨٦٦ / ليرة . أهم مواطن الزيادة الاعتمادات المخصصة للتعليم الابتدائي والتكميلي والثانوي نتيجة لتعيين ٣١٤ مدرسا و ٦٠ استاذا ، واستئجار أبنية جديدة ، والاعتمادات المخصصة للتعليم المهني كزيادة إعاشة المدرسة الفندقية ومدرسة الصنائع الداخلية ، والاعتمادات الملحوظة لمدرسة الآثار ولا سيما لحظ اعتماد لوظيفتين جديديتين (رسام ومصنف) .

وكذلك نفقات التجهيز والانشاء فهي تسجل ارتفاعا قدره / ٧٦٢٠٠ / ليرة اذا انتقلت ارقامها من / ١٧٢٤٣٠٠ / في موازنة ١٩٥٥ إلى / ١٨٠٠٥٠٠ / ليرة في المشروع الحالي . وقد تناولت هذه الزيادة بنوع خاص الاعتمادات الملحوظة للمساهمة في مشاريع مصلحة التعاون الفني الأميركية وفي مركز الدراسات التربوية مع الأونيسكو .

## الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

بذلت وزارة الصحة العامة خلال سنة ١٩٥٤ والاشهر المنصرمة من السنة الحالية نشاطا كبيرا في الحقل الصحي وقد تمكنت ، بنتيجة هذا النشاط ، من انجاز مستشفى بيروت في محلة الكرنيتينا وتجهيزه بجميع المستلزمات الفنية الحديثة . كما أحدثت مستوصفاً خاصاً لرعاية الأمومة والطفولة

في محافظة لبنان الشمالي، وشيدت بناء في محافظة البقاع ليكون مقراً لطبابة المنطقة، ومختبراً حديثاً في كل من مستشفى البقاع وجبل لبنان لتأمين الفحوصات والتحليل المخبرية.

اما نفقات هذه الوزارة فقد بلغت /٥١٣٣٢٨٣/ ليرة للنفقات الادارية و/١١٢٦٥٠٠/ ليرة لنفقات التجهيز والانشاء مقابل /٥٢٦١٢٩٥/ ليرة للأولى و/١٥٠٦٥٠٠/ ليرة للثانية في موازنة ١٩٥٥. وهكذا تكون الأرقام الاجمالية لوزارة الصحة العامة قد انخفضت في المشروع ما يوازي /٥٠٨٠١٢/ ليرة. والسبب في ذلك عائد لتخفيض بعض اعتمادات الرواتب في الادارة المركزية والاسعاف العام، وحذف الاعتمادات التي كانت مخصصة للانشاءات الجديدة في موازنة ١٩٥٥.

### الباب الحادي عشر - وزارة الشؤون الاجتماعية

استطاعت هذه الوزارة ان تحقق خلال السنتين السابقتين والحالية سلسلة من المشاريع الصحية والريفية وأهمها:

- انشاء مراكز اجتماعية صحية في كل من بيروت وطرابلس لتقديم الخدمات الطبية على انواعها.

- انشاء مراكز اجتماعية ريفية ترمي إلى العناية بالريف زراعياً وتربوياً ومهنياً عن طريق الجهود الأهلية والحكومية. وقد تم حتى الآن بناء ستة مراكز اجتماعية في منطقة القاسمية ومركز في منطقة صنين، وذلك بالتعاون مع ادارة النقطة الرابعة، كما تم بناء مركز في منطقة سير الضنية بالتعاون مع جامعة الدول العربية.

بلغت نفقات هذه الوزارة في مشروع موازنة ١٩٥٦ /٢٠٨٨٨٦٢/ ليرة للنفقات الادارية و/١٩٢٥٠٠/ ليرة لنفقات التجهيز والانشاء، يقابلها في موازنة ١٩٥٥ مبلغ /١٧٣٤٧٢٥/ ليرة النفقات الادارية و/٢٢٢٥٠٠/ ليرة لنفقات التجهيز والانشاء. وهكذا تكون الاعتمادات المخصصة للشؤون الاجتماعية قد ارتفعت من /١٩٥٧٢٢٥/ ليرة إلى /٢٢٨١٣٦٢/ ليرة، أي بزيادة: /٣٢٤١٣٧/ ليرة موزعة على المساعدات الاجتماعية المتنوعة وعلى المساعدات الثقافية والمساهمات الدولية.

### الباب الثاني عشر - وزارة الانباء

خففت النفقات الادارية لهذه الوزارة من /٧٦٥٠٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى /٦٧٧٣٩٠/ ليرة في المشروع الحالي. اصاب التخفيض اعتمادات الرواتب بسبب حذف اربع وظائف شاغرة، والاعتماد الذي كان مخصصاً للخبراء المكلفين بدرس انشاء محطة جديدة. اما

نفقات التجهيز والانشاء فقد ارتفعت من / ٥٣٠٠٠٠ / ليرة إلى / ١٠٢٠٠٠٠ / ليرة، وخصصت الزيادة لشراء اذاعة جديدة.

### الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة

سجلت موازنة وزارة الاشغال العامة نقصاً في النفقات الادارية قدره / ٣٩٠٣٥ / ليرة اذ بلغت هذه النفقات في مشروع الموازنة / ٦٠٧٥٠٢٥ / ليرة مقابل / ٦١١٤٠٦٠ / ليرة في موازنة ١٩٥٥. وقد نتج هذا النقص عن شطب جميع الوظائف الادارية الشاغرة التي كانت مدرجة في موازنة ١٩٥٥.

وزيد الاعتماد المرصد لأجور الخبراء في البند الثالث من الفصل الثاني (الطرق والمباني) / ٣٠ / ألف ليرة لكي تتمكن الوزارة من تعزيز دائرة القضايا نظرا لكثرة الأحكام الصادرة بحق الدولة في الدعاوى القديمة.

وزيد اعتماد النقل والانتقال في الفصل نفسه / ٣٥ / ألف ليرة لتعزيز مراقبة الاشغال نظرا لكثرة الورش القائمة. وزيد فيه كذلك اعتماد صيانة التجهيزات والأدوات من / ١٤٠ / ألف ليرة إلى / ٢٠٠ / ألف ليرة تأميناً للنفقات المتزايدة من جراء استخدام الآليات في تنفيذ الأعمال المتكاثرة.

هذا مع الابقاء على نفقات صيانة الانشاءات كما كانت عليه سابقا وزيادة اعتمادات الايجارات لايواء الدائرة الجديدة المحدثه، ومنها ادارة المشروع المشترك الاميركي الخاص ببولفار نهر الموت - المعاملتين.

في الفصل الرابع المخصص لمديرية الطيران المدني نقص الاعتماد المرصد لرواتب الموظفين من / ١٧٣٧٠٤٠ / ليرة إلى / ١٦٢٧٨٤٠ / ليرة، وذلك بسبب شطب الوظائف الادارية التي كانت شاغرة في موازنة سنة ١٩٥٥ والغاء الوظائف الزائدة.

اما نفقات التجهيز والانشاء فقد بلغ مجموعها / ١٨٢٩٧٧٠٠ / ليرة أي بزيادة / ١٨١٢١٠٠ / ليرة عن موازنة ١٩٥٥، منها / ٥٠٠ / ألف ليرة لشراء زفت و / ١٢٨٠٠٠٠ / لاشغال الطرق.

وفي مديرية الشؤون المائية والكهربائية زيدت الاعتمادات المرصدة للاشغال الكهربائية ولا سيما الاعتمادات المرصدة لمساهمة الحكومة في التمديدات الكهربائية لمختلف القرى. وتبلغ الزيادة / ١٥٠٠٠٠ / ليرة. ولا يخفى ما كان لسياسة المساعدة هذه والتي درجت عليها الحكومة في موازتي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ من أثر طيب في الاقتصاد العام من جهة وفي نفوس سكان القرى التي لا تمكنها حالتها الاقتصادية من تحمل نفقات مد الكهرباء اليها من جهة ثانية.

## الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

زيدت أكثر الاعتمادات المخصصة للنفقات الادارية منها اعتمادات الرواتب بسبب الترقية على الرغم من الغاء تسع وظائف، واعتمادات اللوازم والنفقات الادارية، والنقل والانتقال، وصيانة التجهيزات والانشاءات والمساعدات الاجتماعية والاقتصادية. وتم تخفيض بعض الاعتمادات كرواتب الموظفين الموقتين وأجور المستخدمين والعمال. واسفرت موازنة النفقات الادارية عن زيادة اجمالية قدرها /٩٦٢٦٦/ ليرة.

اما نفقات التجهيز والانشاء فأسفرت عن تدن قدره /٢٦٧٥٠٠/ ليرة.

أصاب هذا التدني بنوع خاص اعتماد النفقات المتنوعة حيث حذفت نفقات المساهمة في مشاريع دائرة التعاون الفني الزراعي اللبناني الأميركي. كما أصاب اعتماد التجهيزات والأدوات والانشاءات الجديدة.

يكون مجموع النفقات /٥٩٢١٢٣٧/ ليرة في مشروع موازنة ١٩٥٦ منها /٢٤٦٠٥٠٠/ نفقات ادارية و/٣٤٦٠٧٣٧/ نفقات تجهيز وانشاء يقابلها في موازنة ١٩٥٥ مبلغ /٦٠٩٢٤٧١/ ليرة منها /٣٣٦٤٤٧١/ نفقات ادارية و/٢٧٢٨٠٠٠/ ليرة نفقات تجهيز وانشاء.

## الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

تمكنت الحكومة من اجراء وفر هام في موازنة هذه الوزارة سواء في النفقات الادارية أم في نفقات التجهيز والانشاء.

بلغت الأولى /١٤٩٣٤٦٤/ ليرة أي بنقص قدره /٤٣٢٠٣٦/ ليرة عن موازنة ١٩٥٥ بسبب تخفيض ١٤ وظيفة شاغرة، وتخفيض اعتماد التعويضات والنفقات المتنوعة، ولا سيما الاعتماد الذي كان مخصصا في ١٩٥٥ للاحصاء الصناعي بالاشتراك مع النقطة الرابعة. وخفضت بنوع خاص اعتمادات المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء بسبب عدم لحظ اعتماد لوظيفتين شاغرتين، وتخفيض نفقات الاعياد والتمثيل والدعاية.

وبلغت الثانية /٤٤٠٠٠٠/ ليرة أي بنقص قدره /١٨٠٠٠/ ليرة عن موازنة ١٩٥٥.

## الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

لم تطرأ تعديلات ذات شأن على اعتمادات هذه الوزارة. وجل ما يلاحظ ان ارقام النفقات الادارية ارتفع ارتفاعا طفيفاً قدره /١٢٨٨٨/ ليرة.

فبلغت في مجموعها /٣٦٢٠٦٩٣/ ليرة مقابل /٣٦٠٧٨٠٥/ ليرات في موازنة ١٩٥٥.

وكذلك نفقات التجهيز والانشاء التي تشير إلى ارتفاع قدره / ١٠٠٠٠ / ليرة اذ بلغت ارقامها / ١٢٠٠٠٠ / ليرة مقابل / ١١٠٠٠٠ / ليرة في موازنة ١٩٥٥ .

### الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام

ليس ما يذكر في نفقات هذه الوزارة سوى انها تقتصر على النفقات الادارية دون سواها وان ارقامها مماثلة لأرقام موازنة ١٩٥٥ الا ما أصاب اعتمادات الرواتب من زيادة بسيطة نتيجة للحظ اعتماد لثلاثة موظفين نقلوا إلى وزارة التصميم العام في سنة ١٩٥٥ . بلغت أرقامها / ٣٨٥٠٢٠ / ليرة مقابل / ٣٧١٩٢٠ / ليرة في موازنة ١٩٥٥ .

### الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الاداء

وهي تشتمل على أربعة فصول:

خصص الاول لنفقات التقاعد وتعويضات الصرف وقد خفضت اعتماداته / ٤٠٠٠٠٠ / ليرة لعدم الحاجة في ١٩٥٦ الى كامل الاعتماد الذي سبق رصده في موازنة ١٩٥٥ . والسبب في ذلك ان الاعتماد الذي خصص في موازنة ١٩٥٥ كان نتيجة للأحكام القانونية التي اجازت للحكومة صرف الموظفين .

وخصص الثاني للديون المتوجبة الاداء وبنوع خاص لتسديد عجز استثمار سكة حديد ش.ح.ت. وقد زيد اعتماده / ٤٠٠٠٠٠ / ليرة نظرا لأن الاعتماد الذي رصد في موازنة ١٩٥٥ لم يكن كافياً .

وخصص الثالث لاستهلاك سندات الخزينة . وقد خفض الاعتماد الملحوظ لهذه الغاية من / ٣٩٩٩٣٨٢ / ليرة في موازنة ١٩٥٥ إلى / ٢٦٨٤٠٠٠ / ليرة في المشروع الحالي ، أي بوفر قدره / ١٣١٤٩٠٠ / ليرة .

والسبب في ذلك ان الحكومة استعملت خلال ١٩٥٥ الحق المعطى لها بموجب المرسوم رقم ٥٨١ المؤرخ في ١٨ ك ١٩٤٩ باسترداد قسم من السندات تبلغ قيمتها / ٦٦١٢٠٠٠ / ليرة الامر الذي أدى الى انخفاض القسط السنوي من / ٣٢٥٠٠٠٠ / ليرة في سنة ١٩٥٠ إلى / ٢١٠٠٠٠٠ / ليرة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ وبالتالي الى انخفاض الفوائد .

كما ان الحكومة عمدت إلى الاستبدال بجميع السندات التي تستحق بمدة سنتين سندات لمدة سنة واحدة .

وخصص الفصل الرابع للرديات ، ولم يرصد في هذا الفصل أي اعتماد عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣١ من قانون المحاسبة العمومية .

بلغ مجموع نفقات الباب الثامن عشر - وهي نفقات ادارية بمجموعها - /١٠٨٣٤٥٠٠/ ليرة في مشروع الموازنة مقابل /١٢١٤٩٤٠٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ .

### الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة

أرصد لهذا الباب اعتماد قدره /٦٥١٢٥٩/ ليرة مقابل /٤٨٩٠٥٠/ ليرة في موازنة ١٩٥٥ .

هذه هي تفاصيل الارقام في كل من أبواب الموازنة، مع الأسباب التي أدت الى زيادتها او نقصانها في مشروع موازنة ١٩٥٦ بالنسبة لموازنة سنة ١٩٥٥ . ولا بد من أجل تكوين فكرة عامة وواضحة حول هذا المشروع من اثبات جداول المقارنة التالية:

### جدول رقم - ١ -

#### الجزء الأول - النفقات الإدارية

| رقم الباب | إسم الباب<br>الوزارة                  | النفقات         |                       | الفرق   |         |
|-----------|---------------------------------------|-----------------|-----------------------|---------|---------|
|           |                                       | موازنة عام ١٩٥٥ | مشروع موازنة عام ١٩٥٦ | زيادة   | نقصان   |
| ١         | رئاسة الجمهورية                       | ٤٧٢ ١٠٠         | ٤٠٥ ٣٨٠               | --      | ٦٦ ٧٢٠  |
| ٢         | مجلس النواب                           | ٨٧٧ ١٠٠         | ٨٦٢ ٣٨٠               | --      | ١٤ ٧٢٠  |
| ٣         | رئاسة مجلس الوزراء                    | ٣٧٤ ٣٠٠         | ٣٦٨ ٩٢٠               | --      | ٥ ٣٨٠   |
| ٤         | وزارة العدلية                         | ٤ ٦٣٣ ٣١٠       | ٤ ٥٩٥ ١٦٠             | --      | ٣٨ ١٥٠  |
| ٥         | وزارة الخارجية والمغتربين             | ٥ ٤٠٥ ٠٠٠       | ٥ ١٤٠ ٦٧٤             | --      | --      |
| ٦         | وزارة الداخلية                        | ١٤ ٦٦٤ ٨٤٠      | ١٥ ٢٣٨ ٦٦٤            | ٥٧٣ ٨٢٤ | --      |
| ٧         | وزارة المالية                         | ٩ ١١٥ ١٧٧       | ٩ ٧٠٥ ١٢٣             | ٥٨٩ ٩٤٦ | --      |
| ٨         | وزارة الدفاع الوطني                   | --              | --                    | --      | --      |
| ٩         | وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة | ١٦ ٣٠٣ ٧٠٧      | ١٦ ٨٨٣ ٨٦٦            | ٥٨٠ ١٥٩ | --      |
| ١٠        | وزارة الصحة العامة                    | ٥ ٢٦١ ٢٩٥       | ٥ ١٣٣ ٢٨٣             | --      | ١٢٨ ٠١٢ |
| ١١        | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية        | ١ ٧٣٤ ٧٢٥       | ٢ ٠٨٨ ٨٦٢             | ٣٥٤ ١٣٧ | --      |
| ١٢        | وزارة الأنباء/ الاعلام                | ٧٦٥ ٠٠٠         | ٦٧٧ ٣٩٠               | --      | ٨٧ ٦١٠  |

| رقم الباب | إسم الباب<br>الوزارة        | النفقات            |                          | الفرق     |                            |
|-----------|-----------------------------|--------------------|--------------------------|-----------|----------------------------|
|           |                             | موازنة عام<br>١٩٥٥ | مشروع موازنة<br>عام ١٩٥٦ | زيادة     | نقصان<br>النسبة<br>المئوية |
| ١٣        | وزارة الأشغال العامة والنقل | ٦ ١١٤ ٠٦٠          | ٦ ٠٧٥ ٠٢٥                | --        | ٣٩ ٠٣٥                     |
| ١٤        | وزارة الزراعة               | ٣ ٣٦٤ ٤٧١          | ٣ ٤٦٠ ٧٣٧                | ٩٦ ٢٦٦    | --                         |
| ١٥        | وزارة الاقتصاد الوطني       | ١ ٩٢٥ ٥٠٠          | ١ ٤٩٣ ٤٦٤                | --        | ٤٣٢ ٠٣٦                    |
| ١٦        | وزارة البريد والبرق والهاتف | ٣ ٦٠٧ ٨٠٥          | ٣ ٦٢٠ ٦٩٣                | ١٢ ٨٨٨    | --                         |
| ١٧        | وزارة التصميم العام         | ٣٧١ ٩٢٠            | ٣٨٥ ٠٢٠                  | ١٣ ١٠٠    | --                         |
| الديون    | المتوجبة الأداء             | ١٢ ١٤٩ ٤٠٠         | ١٠ ٨٣٤ ٥٠٠               | --        | ١ ٣١٤ ٩٠٠                  |
| ١٩        | احتياطي لنفقات طارئة        | ٤٨٩ ٠٥٠            | ٦٥١ ٢٥٩                  | ١٦٢ ٢٠٩   | --                         |
|           | مجموع الجزء الأول           | ٨٧ ٦٢٨ ٧٦٠         | ٨٧ ٦٢٠ ٤٠٠               | ٢ ٣٨٢ ٥٢٩ | ٢ ٣٩٠ ٨٨٩                  |
|           |                             |                    |                          |           | ٨٣٦٠                       |

## جدول رقم ٢ - الجزء الثاني - التجهيز والإنشاء

| رقم الباب | إسم الباب<br>الوزارة                     | النفقات            |                          | الفرق  |                            |
|-----------|------------------------------------------|--------------------|--------------------------|--------|----------------------------|
|           |                                          | موازنة عام<br>١٩٥٥ | مشروع موازنة<br>عام ١٩٥٦ | زيادة  | نقصان<br>النسبة<br>المئوية |
| ٢         | مجلس النواب                              | ٢٠ ٠٠٠             | ٢٩ ٠٠٠                   | ٩ ٠٠٠  | --                         |
| ٣         | رئاسة مجلس الوزراء                       | ٦ ٠٠٠              | --                       | --     | ٦ ٠٠٠                      |
| ٥         | وزارة الخارجية والمغتربين                | ٤٦٩ ٠٠٠            | ٨٤ ٦٠٠                   | --     | ٣٨٤ ٤٠٠                    |
| ٦         | وزارة الداخلية                           | ١ ٦٩٨ ٩٠٠          | ١ ٦٠٠ ٣٠٠                | --     | ٩٨ ٦٠٠                     |
| ٧         | وزارة المالية                            | ٩٢٥ ٥٠٠            | ٧٠٨ ٠٠٠                  | --     | ٢١٧ ٥٠٠                    |
| ٩         | وزارة التربية الوطنية والفنون<br>الجميلة | ١ ٧٢٤ ٣٠٠          | ١ ٨٠٠ ٥٠٠                | ٧٦ ٢٠٠ | --                         |
| ١٠        | وزارة الصحة العامة                       | ١ ٥٠٦ ٥٠٠          | ١ ١٢٦ ٥٠٠                | --     | ٣٨٠ ٠٠٠                    |
| ١١        | وزارة العمل والشؤون<br>الاجتماعية        | ٢٢٢ ٥٠٠            | ١٩٢ ٥٠٠                  | --     | ٣٠ ٠٠٠                     |



| رقم الباب          | إسم الباب                   | النفقات         |                       | الفرق     |           |
|--------------------|-----------------------------|-----------------|-----------------------|-----------|-----------|
|                    |                             | موازنة عام ١٩٥٥ | مشروع موازنة عام ١٩٥٦ | زيادة     | نقصان     |
| ١٢                 | وزارة الأنباء/ الاعلام      | ٥٣٠ ٠٠٠         | ١ ٠٢٠ ٠٠٠             | ٤٩٠ ٠٠٠   | --        |
| ١٣                 | وزارة الأشغال العامة والنقل | ١٦ ٤٨٥ ٦٠٠      | ١٨ ٢٩٧ ٧٠٠            | ١ ٨١٢ ١٠٠ | --        |
| ١٤                 | وزارة الزراعة               | ٢ ٧٢٨ ٠٠٠       | ٢ ٤٦٠ ٥٠٠             | --        | ٢٦٧ ٥٠٠   |
| ١٥                 | وزارة الاقتصاد الوطني       | ٤٥٨ ٠٠٠         | ٤٤٠ ٠٠٠               | --        | ١٨ ٠٠٠    |
| ١٦                 | وزارة البريد والبرق والهاتف | ١١٠ ٠٠٠         | ١٢٠ ٠٠٠               | ١٠ ٠٠٠    | --        |
| مجموع الجزء الثاني |                             | ٢٦ ٨٨٤ ٣٠٠      | ٢٧ ٨٧٩ ٦٠٠            | ٢ ٣٩٧ ٣٠٠ | ١ ٤٠٢ ٠٠٠ |
|                    |                             | ٩٩٥ ٣٠٠         |                       |           |           |

### جدول رقم - ٣ -

#### الجزء الثالث - النفقات العسكرية

| رقم الباب          | إسم الباب           | النفقات         |                       | الفرق     |       |
|--------------------|---------------------|-----------------|-----------------------|-----------|-------|
|                    |                     | موازنة عام ١٩٥٥ | مشروع موازنة عام ١٩٥٦ | زيادة     | نقصان |
| ٨                  | وزارة الدفاع الوطني | ٢٣ ٩٣٠ ١٠٠      | ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠            | ٦ ٠٦٩ ٩٠٠ | --    |
| مجموع الجزء الثالث |                     | ٢٣ ٩٣٠ ١٠٠      | ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠            | ٦ ٠٦٩ ٩٠٠ | --    |

### جدول رقم - ٤ -

#### الإجمال

|       |           |             |             |               |
|-------|-----------|-------------|-------------|---------------|
| ٨ ٣٦٠ | --        | ٨٧ ٦٢٠ ٤٠٠  | ٨٧ ٦٢٨ ٧٦٠  | الجزء الأول   |
| --    | ٩٩٥ ٣٠٠   | ٢٧ ٨٧٩ ٦٠٠  | ٢٦ ٨٨٤ ٣٠٠  | الجزء الثاني  |
| --    | ٦ ٠٦٩ ٩٠٠ | ٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠  | ٢٣ ٩٣٠ ١٠٠  | الجزء الثالث  |
| ٨ ٣٦٠ | ٧ ٠٦٥ ٢٠٠ | ١٤٥ ٥٠٠ ٠٠٠ | ١٣٨ ٤٤٣ ١٦٠ | المجموع العام |
|       | ٧ ٠٦٥ ٢٠٠ |             |             |               |

## القسم الثاني - الواردات

سبق ان أشرنا، لدى كلامنا عن المالية العامة، الى ان واردات الدولة تسلك خطأ تصاعدياً منذ سنة ١٩٤٤ حتى اليوم، وان أرقامها القياسية تدرجت من ١٠٠ في سنة ١٩٤٤ إلى ٤١٦ في سنة ١٩٥٤. وغني عن البيان ان التطور اصاب الأبواب الأربعة التي تتألف منها واردات الدولة: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها، الضرائب والرسوم غير المباشرة، حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار، إيرادات متفرقة.

ولكن يجدر التساؤل عن معدل التطور لكل من هذه الأبواب:

يتبين من أرقام متوسط الإيرادات لسنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ اللتين تم قطع حسابهما ومن تقديرات الواردات لسنة ١٩٥٦ ان النسبة المئوية لإيرادات الابواب الأربعة من أصل مجموع الواردات لم تتغير. فالضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها تستقر على ٢٦٪ تقريباً، والضرائب والرسوم غير المباشرة على ٦٠٪ تقريباً، وحاصلات املاك الدولة والإيرادات المتفرقة على حوالي ٣,٥٪ للأولى و ١١ او ١١,٥٪ للثانية.

ويظهر ذلك من الجدول التالي:

### المعدل الوسطي لتطور الواردات لسنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ وتقديرات سنة ١٩٥٦

| نوع الإيرادات                         | النسبة المئوية<br>لمتوسط واردات<br>١٩٥٣ - ١٩٥٢ | النسبة المئوية<br>لتقديرات سنة<br>١٩٥٦ |
|---------------------------------------|------------------------------------------------|----------------------------------------|
| الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها | ٢٥,٧                                           | ٢٥,٩                                   |
| الضرائب والرسوم غير المباشرة          | ٥٩,٠٠                                          | ٥٩,٧                                   |
| حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار  | ٣,٨                                            | ٣,٤                                    |
| إيرادات متفرقة                        | ١١,٥                                           | ١١,٠٠                                  |
|                                       | ١٠٠,٠٠                                         | ١٠٠,٠٠                                 |

اما الأسس الواجب اتباعها لتقدير الواردات بصورة عامة والتي اتبعت لمشروع موازنة ١٩٥٦ فقد نص عليها المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٤ (قانون المحاسبة العمومية)، وأهم هذه الأسس:

١ - ان تقدر واردات السنة مبدئياً استناداً إلى متوسط تحصيلات السنتين الأخيرتين المقطوع حسابهما .

٢ - لوزير المالية الحق بتعديل التقدير على أساس اوضاع يعود له اعتمادها شرط أن يبرر اسبابها ونتائجها .

وبالاستناد إلى هذه الأسس ننتقل إلى النظر في تقديرات كل من أبواب الواردات :

### الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها:

بلغت تقديرات هذا الباب / ٣٧٧٤٠٠٠٠ / ليرة يقابلها مبلغ / ٣٤٢١٥٠٩٦ / لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . وتكون الزيادة المرتقبة بالغة / ٣٥٢٤٩٠٤ / .

### الفصل الأول - الضرائب المباشرة:

بلغت تقديراتها / ٢٣٠٤٠٠٠٠ / ليرة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٦ مقابل / ٢١٤٠١٧٥١ / ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ ، أي بزيادة قدرها / ١٦٣٨٢٤٩ / ليرة . وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - ضريبة الأملاك المبنية : ما زالت واردات هذه الضريبة تتزايد سنة بعد سنة بسبب ازدياد حركة البناء . وقد أشرنا ، بصدد كلامنا عن الانتاج الصناعي ، إلى أن رخص البناء التي أعطيت في مدينة بيروت وحدها قد بلغت / ١٠٥٥ / رخصة في سنة ١٩٥٤ ، في حين بلغت / ٦٧٣ / في سنة ١٩٥٠ . وان المساحات الاجمالية للبناء وعدد الطوابق قد تضاعفت في سنة ١٩٥٤ عما كانت عليه في سنة ١٩٥٠ . ويؤمل للمستقبل القريب ان تزداد باستمرار واردات الضريبة على الأملاك المبنية ، لا سيما اذا اعطيت الاعتمادات الكافية للقيام باحصاء عام لهذه الأملاك في جميع المناطق اللبنانية .

أما مقدار الزيادة في مشروع موازنة ١٩٥٦ فهو / ١٤٨٤١٠٨ / ليرات . ويكون المبلغ الذي يرتقب تحصيله / ٥٥٠٠٠٠٠ / ليرة يقابله / ٤٠١٥٨٩٢ / ليرة في متوسط ١٩٥٢ - ١٩٥٣ . وقد استند في تقدير الزيادة ليس فقط إلى المتوسط المذكور بل ايضا إلى الواردات الفعلية الحاصلة في سنة ١٩٥٤ والبالغة / ٥٥٤٤٠٨٧ / ليرة .

٢ - ضريبة الأراضي : قدرت وارداتها البالغة / ١٥٠٠٠٠٠ / ليرة لسنة ١٩٥٦ على اساس الضريبة المحدثة بقانون ٢٠ كانون أول ١٩٥١ . وبما انه لم يسبق حتى الآن تطبيق هذه الضريبة ، وبما ان أعمال التصنيف لم تنته بعد ولا أعمال التحقيقات فيجدر اقول ان هذه التقديرات تقريبية لكونها غير مستندة إلى تحقيقات وتحصيلات السنين السابقة ، الا انها تقديرات معقولة .

٣ - ضريبة الدخل: بلغت تقديرات هذه الضريبة /١٣٢٠٠٠٠٠٠/ مقابل /١٤٦٠٤٩٣٣/ ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، أي بنقص قدره /١٤٠٤٩٣٣/ ليرة. والواقع انه ليس ثمة نقص في واردات الضريبة ولكن المتوسط المذكور يتضمن ايرادات تعود للسنوات السابقة.

٤ - رسم الانتقال: تقدر واردات هذا الرسم /٦٠٠٠٠٠٠/ ليرة، وهي تزيد عن المتوسط استناداً إلى الايرادات الفعلية الحاصلة في سنة ١٩٥٤.

٥ - رسم الأجهزة اللاسلكية اللاقطة: طلبت وزارة البريد والبرق والهاتف نقل أمر تحقق وجباية هذا الرسم إلى الدوائر المالية. وقد أعد نص خاص بهذا المعنى. ويؤمل ان يضاعف ايراد هذا الرسم في حال تزويد الدوائر المختصة بالعدد الكافي من الموظفين. اما الواردات المقدرة لسنة ١٩٥٦ فتبلغ /٤٧٠٠٠٠٠/ ليرة أي بزيادة بسيطة عن المتوسط نظرا للواردات الحاصلة في سنة ١٩٥٤.

٦ - رسم السيارات الخاصة: يسجل تقدماً مستمرا بسبب تزايد عدد السيارات. وقد بلغت تقديراته /١٧٠٠٠٠٠٠/ ليرة مقابل /١٤٠٠١١٨/ ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

## الفصل الثاني - رسوم التسجيل والطوابع:

بلغت تقديرات الواردات لهذا الفصل /١٤٧٠٠٠٠٠٠/ ليرة مقابل /١٢٨١٣٣٤٤/ ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، أي بزيادة قدرها /١٨٨٦٦٥٦/ ليرة.

يمكن القول ان التقديرات لسنة ١٩٥٦ قد ارتفعت فيما عني جميع الرسوم موضوع هذا الفصل بالنسبة إلى المتوسط. ومنها الرسوم القضائية ورسوم كتاب العدل ورسوم التسجيل والطوابع التي ازدادت بسبب تعدد معاملات الفراغ والانتقال، والمعاملات القانونية. اما الرسوم القنصلية فقد سجلت انخفاضا بسيطا بسبب الغاء رسوم التأشير بين البلدان العربية.

## الباب الثاني: الضرائب والرسوم غير المباشرة

بلغت تقديرات هذا الباب لسنة ١٩٥٦ /٨٧٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة أي بزيادة /٨٤٥٣٩٣١/ ليرة عن متوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ البالغ /٧٨٥٤٦٠٦٩/ ليرة.

## الفصل الأول - رسم الاستهلاك:

تدنت هذه الرسوم في تقديرات سنة ١٩٥٦ ما يزيد عن المليون ليرة. وتلخص أسباب التدني بما يلي:

١ - رسوم المواد الملتهبة ورسوم المسكرات: لم يطرأ تعديل يذكر عليها بل بنيت تقديراتها على أساس متوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، فبلغت الأولى / ١٧٥٠٠٠٠٠ / ليرة والثانية / ١٠٠٠٠٠٠ / ليرة في مشروع موازنة سنة ١٩٥٦.

٢ - رسوم الملح: انخفضت تقديرات رسوم الملح / ٤٣٠١٢٢ / ليرة بسبب اباحة الاتجار به، وتطبيقا للاتفاقية الجماعية العربية المعقودة في ٧ ايلول ١٩٥٣ التي قضت بأن تطبق على الملح المستورد من البلاد العربية رسوم الاستهلاك الداخلية المطبقة على الملح المحلي. وستقوم الحكومة بدراسة شاملة لهذا الموضوع في المستقبل القريب.

٣ - رسوم التبغ والتبناك: تشير تقديراتها إلى انخفاض يقارب المليون ليرة مع ان البيع على تزايد مضطرد، وذلك بسبب المبالغ التي ستفق في سبيل الانشاءات الجديدة في محلة الحدث. بلغت هذه التقديرات / ١٥٧٥٠٠٠٠ / ليرة مقابل / ١٦٧٠٩٥٩٣ / ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

٤ - رسوم التراب: ارتفعت تقديراتها عن المتوسط ما يقارب الثلاثماية الف ليرة بسبب انشاء معمل جديد للتراب.

## الفصل الثاني - رسوم الجمارك

منذ عدة سنوات ورسوم الجمارك ترتفع سنة بعد سنة نتيجة لتزايد المستوردات وارتفاع معدل الاستهلاك.

بلغت تقديراتها لسنة ١٩٥٦ / ٥٠٦٠٠٠٠٠ / ليرة أي بزيادة حوالي تسعة ملايين ونصف عن المتوسط. ولكن تبرر هذه الزيادة الواردات الفعلية الحاصلة في سنة ١٩٥٤ البالغة / ٥٤٩٥٢٠٩٩ / ليرة، وواردات الستة الأشهر الأولى في السنة الحالية.

غير ان يلفت النظر إلى انه لا يمكن الاستناد بصورة مستمرة إلى واردات الجمارك لتغطية النفقات الآخذة بالتصاعد منذ سنة ١٩٤٤ لكون هذه الواردات غير مستقرة بطبيعتها، فضلا عن ان مصيرها مرتبط بمصير الحالة الاقتصادية العامة.

## الباب الثالث - حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار

بلغت تقديرات هذا الباب / ٥٠٨٠٠٠٠ / ليرة مقابل / ٥٢٣٦٢٤٨ / ليرة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، أي بنقص قدره / ١٥٦٢٤٨ / ليرة.

ويلاحظ ان الايرادات الناتجة عن حاصلات املاك الدولة قد تدنت حوالي / ٣٤٠ / ليرة بسبب

قيد المبالغ المجتمعة من بيع عقارات الدولة في حساب خاص، في حين سجلت حاصلات مصالح الاستثمار ارتفاعاً في تقديرات ١٩٥٦ يوازي / ١٨٦٠٠٠ / ليرة.

### الباب الرابع - إيرادات متفرقة

بلغت تقديرات هذه الإيرادات لسنة ١٩٥٦ / ١٥٦٨٠٠٠٠ / ليرة مقابل / ١٥٠٨٢٢٤٣ / أي بزيادة قدرها / ٥٩٧٧٥٧ / ليرة عن متوسط الإيرادات لسنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

تستدعي هذه الإيرادات الملاحظات الآتية:

١ - المحسومات التقاعدية: ازدادت واردات هذه المحسومات بسبب زيادة معدل الحسم من ٥ إلى ٧٪ للشطر من الراتب الذي يفوق خمسمائة ليرة.

٢ - رسوم المراهنات: تدنت من / ١١٨٥٨٦٨ / ليرة في متوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣ إلى / ٨٠٠٠٠٠ / ليرة في تقديرات ١٩٥٦ بسبب فصل الواردات الناتجة عن رسم الطابع المستوفى عن تذاكر الدخول وقيدتها في الباب الخاص بها.

٣ - مدفوعات شركات البترول: تزيد تقديراتها عن إيرادات المتوسط وتنقص عن تقديرات موازنة ١٩٥٥، ذلك انه تبين من كميات النفط التي مرت والرسوم التي استوفيت حتى الآن ان مدفوعات الشركات المذكورة لن تبلغ تماماً التقديرات المدونة في موازنة ١٩٥٥.

٤ - رسوم المطارات: تزيد تقديراتها عن متوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣، وهي مماثلة لتقديرات سنة ١٩٥٥. ويتنظر ان تزداد واردات المطارات تبعاً لحركة مطار خلده الدولي.

هذا، وليس ما يذكر في سائر فروع الإيرادات المتفرقة سوى انها قد سجلت ارتفاعاً او تدنياً غير ذي شأن بالنسبة لمتوسط سنتي ١٩٥٢ - ١٩٥٣.

### الخلاصة

يتبين مما تقدم ان الواردات والنفقات المدونة في مشروع الموازنة تبلغ / ١٤٥٥٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية.

ولكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الواردات والنفقات، وان تكن تمثل الجزء الأكبر من واردات ونفقات الدولة، فهي لا تمثلها جميعاً. ذلك انه يوجد، إلى جانب الموازنة العادية، عدد من الموازنات المستقلة السنوية، والمشاريع الانشائية، والحسابات الخاصة.

فمن الموازنات المستقلة السنوية، موازنة الهاتف، واليانصيب الوطني، ومكتب القمح،

والمشاريع المائية، واموال التجهيز البلدي. مع العلم ان ارقام هذه الموازنات سوف لا تقل في سنة ١٩٥٦ عن الثلاثة وعشرين مليوناً من الليرات اللبنانية.

ومن المشاريع الانشائية، المشروع الانشائي الرابع الذي لحظ له في سنة ١٩٥٦ مبلغ /٦٢٥٠٠٠٠٠/ ليرة، ومشروع انشاء مرفأ طرابلس الذي لحظ له في السنة نفسها مبلغ /٢٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة.

ومن الحسابات الخاصة، السلفات المعطاة لمصلحة مياه بيروت، ولمصلحة الكهرباء والنقل المشترك، وللمصلحة الوطنية لمشروع نهر الليطاني. تبلغ الأرصدة المتبقية من أصل هذه السلفات والتي ينتظر انفاقها في عام ١٩٥٦ /٢٣٣٧٠٠٠/ ليرة لمصلحة المياه، و/٣٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة لمصلحة الكهرباء، و/٤٠٠٠٠٠٠٠/ ليرة للمصلحة الوطنية لمشروع الليطاني.

إذا أخذت جميع هذه الأموال بعين الاعتبار، يمكن القول ان مجموع ما يقدر انفاقه في سنة ١٩٥٦ من اموال عامة، بما فيها اعتمادات الموازنة العادية، يتعدى الـ /١٨٦/ مليون ليرة.

وان قيمة النفقات المخصصة للتجهيز والانشاء والاستثمار، من اصل مجموع النفقات، تبلغ حوالي الـ /٦٤/ مليون ليرة او ٣٤,٥ بالمئة تقريبا من هذا المجموع.

وعليه، يؤمل ان يكون لمجموع النفقات العامة اثر فعال في تطور وإنعاش الحالة الاقتصادية في عام ١٩٥٦.

بيروت في ٣٠ ايلول ١٩٥٥

وزير المالية

التوقيع: جميل فانك شهاب





## فذلكة موازنة العام ١٩٥٧(\*)

تنزع النظريات المالية الحديثة إلى معالجة شؤون المالية العامة وبنوع خاص موازنة الدولة على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة وما يرتقب لها من ازدهار أو انكماش. وقد برزت هذه النزعة بنتيجة التفاعل أو التأثير المتبادل بين المال والاقتصاد، حتى أن الأسس التي تعتمد الآن لإعداد موازنة الدولة تتوقف إلى حد بعيد على مدى تأثيرها وتأثرها بالاقتصاد الوطني.

وقد أقر الشارع اللبناني هذه النظرة الجديدة إلى الموازنة، فإذا بقانون المحاسبة العمومية يقضي بأن يشفع مشروع الموازنة بفذلكة تفسيرية تتضمن - إلى جانب الإيضاحات اللازمة عن الأرقام - بياناً عن الحالة الاقتصادية والمالية في البلاد وعن سياسة الحكومة المالية والمشاريع الإصلاحية التي تنوي تحقيقها.

## الحالة الاقتصادية

### أولاً - الاقتصاد العالمي

تشير الإحصاءات إلى أن الاقتصاد العالمي ثابر خلال عام ١٩٥٥ على الاتجاه نحو التوسع والازدهار، وإنه يعتبر أفضل الأعوام العشرة الفائتة. لقد ارتفع فيه معدل الإنتاج، ونشط الاستهلاك العام والخاص، وبلغ تشغيل اليد العاملة حداً قياسياً منذ الحرب العالمية الأخيرة لاسيما في الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية، كما زادت المداخيل الوطنية بوجه عام.

وفيما يتعلق بالإنتاج، يمكن القول أن الإنتاج الصناعي سجل تقدماً ملموساً سواء في البلدان الأوروبية أو الأميركية أو الآسيوية. ونذكر على سبيل المثال أن الزيادة بلغت ١٤,٦٪ في ألمانيا الغربية، و١١,٣٪ في الولايات المتحدة، و٩,٢٪ في الهند. وقد رافق هذه الزيادة في الإنتاج ارتفاع في الرقم القياسي العام للأسعار على خلاف ما كان ينتظر. وشمل الارتفاع أسعار المواد الخام الصناعية كما شمل أجور العمال والمستخدمين، في حين أشارت أسعار الإنتاج الزراعي إلى الهبوط. أما تفسير الارتفاع العام للأسعار فكائن بصورة رئيسية في اتساع الاستهلاك وفي أن الدول

---

(\*) النص الأساسي.

الكبرى أكثر من الإنفاق العام في سبيل التسليح، كما أنها أكثر من إنتاج الصناعة الثقيلة والحربية على حساب إنتاج السلع الاستهلاكية.

## ثانياً - الاقتصاد اللبناني

تميز الاقتصاد اللبناني خلال عام ١٩٥٥، على غرار الاقتصاد العالمي، بنشاط لم يشهد له مثيلاً من قبل. فقد ارتفعت أرقام المبادلات التجارية مع الخارج، وازداد الإنتاج الزراعي والصناعي، واتسعت حركة الترانزيت وحركة السياحة والاصطياف، وتقلصت البطالة عن العمل إلى حد بعيد لاسيما في الأشهر المنصرمة من السنة الحالية بسبب تزايد الأعمال سواء في المؤسسات الخاصة أم المؤسسات العامة.

### أ - التجارة الخارجية

- الميزان التجاري: ما زالت أرقام الميزان التجاري اللبناني ترتفع سنة بعد سنة. وقد سجل عام ١٩٥٥ رقماً قياسيًّا بالمقارنة مع السنوات الفائتة، وبلغ معدل الارتفاع لجهتي المستوردات والمصدرات ١٤٪ بالنسبة لعام ١٩٥٤. غير أن النسبة القائمة بين المستوردات والمصدرات لم تتغير في كل من السنتين الأخيرتين. ذلك أن عجز الميزان التجاري بقي على ما كان عليه إذ أن مجموع الصادرات لم يتجاوز الـ ١٨٪ من أصل المستوردات.

وفيما يلي جدول بالمستوردات والمصدرات عن السنوات الخمس الأخيرة (التجارة الخاصة):

| السنة | المستوردات<br>حسب الإحصاءات<br>الجمركية ل ل | تقدير<br>المستوردات<br>ل ل <sup>(١)</sup> | المصدرات ل ل | العجز ل ل   | نسبة<br>الصادرات<br>بالمئة |
|-------|---------------------------------------------|-------------------------------------------|--------------|-------------|----------------------------|
| ١٩٥١  | ٣٢٠ ٧٧٢ ٠٠٠                                 | ٤٤٥ ٠٠٠ ٠٠٠                               | ٩٧ ٦٥٥ ٠٠٠   | ٣٤٧ ٣٤٥ ٠٠٠ | ٪٢٢                        |
| ١٩٥٢  | ٣٤٧ ٠٤٩ ٠٠٠                                 | ٤٧٥ ٠٠٠ ٠٠٠                               | ٧٧ ٤٣٠ ٠٠٠   | ٣٩٧ ٥٧٠ ٠٠٠ | ٪١٦                        |
| ١٩٥٣  | ٣٦١ ٦٨٠ ٠٠٠                                 | ٤٧١ ٠٠٠ ٠٠٠                               | ٨٧ ٧١٠ ٠٠٠   | ٣٨٣ ٢٩٠ ٠٠٠ | ٪١٩                        |
| ١٩٥٤  | ٤٨٤ ٤٠٢ ٠٠٠                                 | ٥٨٦ ٠٠٠ ٠٠٠                               | ١٠٥ ٥٨٢ ٠٠٠  | ٤٨٠ ٤١٨ ٠٠٠ | ٪١٨                        |
| ١٩٥٥  | ٥٢٧ ٣١٩ ٠٠٠                                 | ٦٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠                               | ١٢٠ ٥٢٨ ٠٠٠  | ٥٤٩ ٤٧٢ ٠٠٠ | ٪١٨                        |

(١) عدلت أرقام الإحصاءات الجمركية على أساس زيادة نسبة مئوية على بعض أرقام المستوردات توازي الفرق الكائن بين الأسعار الوسطية السنوية للعمولات الأجنبية في السوق الحرة وبين أسعارها الرسمية.

وفيما عني الكميات المستوردة في عام ١٩٥٥ ، فإنها تفوق الكميات المستوردة في عام ١٩٥٤ بنسبة ١١٪ أي ما يعادل / ٤٣٤ ١٢١ / طناً، في حين أن الكميات المصدرة تكاد تكون مستقرة منذ عام ١٩٥٣ . وفي عداد أهم الأنواع المستوردة الذهب والبتروول والحبوب والحيوانات الحية والسيارات والحديد والفولاذ. وفي عداد أهم المصدرات الذهب والحمضيات والنقود الفضية والتفاح والعدس والاسمنت والموز.

أما البلدان التي تمّ الاستيراد منها والتصدير إليها فهي بصورة رئيسية سوريا وإنكلترا والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية والعراق وإيطاليا والمملكة العربية السعودية ومصر وبلجيكا، مع العلم أن مستورداتنا من كل من هذه البلدان تفوق مصدراتنا إليها.

- تجارة الترانزيت: تتألف تجارة الترانزيت اللبنانية من ثلاثة عناصر هامة هي: البترول الوارد من المملكة العربية السعودية والعراق، والذهب، وسائر البضائع. وقد بلغت قيمة مجموع تجارة الترانزيت خلال سنة ١٩٥٥ / ٤٠٠ ٠٠٠ ١٤٨ ١ / ل.ل. مقابل / ١٠٣٤٠١٤٠٠٠ / ل.ل. لسنة ١٩٥٤ ، أي بزيادة قدرها ١١٪، وهكذا تكون حركة الترانزيت قد تابعت اتجاهها المتصاعد وساهمت في إنعاش الاقتصاد اللبناني بما ينتج عنها من فوائد.

فيما يلي بيان بتطور حركة الترانزيت بالقيم والكميات منذ عام ١٩٥١ :

| السنة | الكمية بالأطنان | القيمة حسب الإحصاءات الجمركية ل ل | تقدير القيمة بالسعر الحرّ ل.ل. |
|-------|-----------------|-----------------------------------|--------------------------------|
| ١٩٥١  | ٢٢ ٤٧٦ ٢٠٧      | ١ ١٣٦ ٧٩٤ ٠٠٠                     | ١ ٧٩٠ ٤٥١ ٠٠٠                  |
| ١٩٥٢  | ٢٣ ١٢٦ ٧١٠      | ١ ٠٣٨ ٦٠١ ٠٠٠                     | ١ ٦٠٢ ٥٦١ ٠٠٠                  |
| ١٩٥٣  | ٢٣ ٢٦٣ ٠٧٤      | ١ ٠٦٢ ٩٤٣ ٠٠٠                     | ١ ٥٩٥ ٤٧٧ ٠٠٠                  |
| ١٩٥٤  | ٢٣ ٧٦٧ ٢٨٣      | ١ ٠٣٤ ٠١٤ ٠٠٠                     | ١ ٤٧٨ ٦٤٠ ٠٠٠                  |
| ١٩٥٥  | ٢٣ ٤٨٧ ٧٢٣      | ١ ١٤٨ ٤٠٠ ٠٠٠                     | ١ ٦٦٧ ٤٧٧ ٠٠٠                  |

- العلاقات الاقتصادية مع الخارج: تقوم العلاقات الاقتصادية بين لبنان والخارج على أساس مبدئين: الأول إيجاد الأسواق الخارجية للإنتاج اللبناني الفائض عن حاجة استهلاك، وذلك عن طريق عقد المعاهدات التجارية مع أكبر عدد ممكن من البلدان. والثاني تسهيل استيراد المواد الأولية التي تحتاج إليها الصناعة والزراعة والسعي إلى الحؤول دون مزاحمة البضاعة الوطنية من قبل الإنتاج الأجنبي في السوق المحلية.

وفيما عني هذا الأخير يمكن القول أن المجلس الأعلى للجمارك يتبع سياسة جمركية رشيدة. ومن أهم خطوط هذه السياسة أن التعريفات الجمركية التي كانت في الأصل، أداة مالية فحسب، قد استبدلت بتعريفات تتسم بالطابع الاقتصادي وتجمع في وقت واحد بين المقتضيات الجديدة للزراعة والصناعة ومصالح التجار والمستهلكين.

ومن التدابير التي اتخذها المجلس الأعلى خلال عام ١٩٥٥ :

- إعفاء بعض المواد الأولية والضرورية التي تفتقر إليها الصناعة والزراعة من الرسوم الجمركية.
  - تخفيض الرسوم عن طائفة من الأصناف المعدة للتجهيز.
  - زيادة الرسوم على الأصناف التي تنتج الصناعات الوطنية مثلها بغية مقاومة المزاخرة الأجنبية.
- أما فيما يتعلق بالمعاهدات التجارية مع الخارج فقد ثابرت الحكومة خلال عام ١٩٥٥ على انتهاج سياسة تعزيز الإنتاج عن طريق توسيع الأسواق الخارجية في وجه الإنتاج اللبناني.
- وقد تم في سنة ١٩٥٥ والأشهر المنصرمة من السنة الحالية عقد عدة اتفاقات تجارية - تضاف إلى ما سبق عقده من انقسامات في السنين السابقة - منها ما دخل في حيز التنفيذ ومنها ما هو قيد الإبرام.

#### ١ - الاتفاقات التي دخلت في حيز التنفيذ:

- الاتفاق مع إيطاليا، وقد وقع بتاريخ ٤ تشرين ثاني ١٩٥٥ وأصبح نافذاً بتاريخ ١٢ أيلول ١٩٥٦. وقضى بتعديل الاتفاق السابق المعقود في عام ١٩٥٠.
- الاتفاق مع الصين الشعبية، وقد وقع بتاريخ ٣١ كانون أول ١٩٥٥، وأصبح نافذاً في تاريخ ٤ آب ١٩٥٦.
- الاتفاق مع بولونيا الشعبية، وقد وقع بتاريخ ٤ كانون ثاني ١٩٥٦ وأصبح نافذاً بتاريخ ٥ آب ١٩٥٦.
- الاتفاق مع رومانيا، وقد وقع بتاريخ ٦ كانون ثاني ١٩٥٦ وأصبح نافذاً بتاريخ ٢٠ آب ١٩٥٦.

#### ٢ - الاتفاقات التي هي قيد الإبرام:

- الاتفاق مع تركيا الموقع بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٥.
- الاتفاق مع فرنسا الموقع بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٥٥.

- الاتفاق مع ألمانيا الشرقية الموقع بتاريخ ١٢ تشرين أول ١٩٥٥، وقد قضى بتعديل الاتفاق السابق المعقود في عام ١٩٥٣.
- الاتفاق مع مصر الموقع في ٢٧ حزيران ١٩٥٦، والذي عدل الاتفاق السابق المعقود في عام ١٩٥١.

هذا، ويمكن القول أن الاتفاقات التجارية التي عقدها لبنان مع الخارج تقسم بوجه عام إلى ثلاث فئات:

**الفئة الأولى** تشمل الاتفاقات المعقودة مع الدول العربية، وهي تتضمن شروطاً تفضيلية تفرضها طبيعة العلاقات بين هذه الدول وتفرضها الحاجة إلى تسهيل استيراد المواد الغذائية والمواد الأولية الضرورية وتعزيز المنتجات اللبنانية، كما تشتمل هذه الاتفاقات على شروط خاصة تتعلق بالخدمات الاقتصادية.

**والفئة الثانية** تشمل الاتفاقات المعقودة مع الدول ذات الاقتصاد الحر أو المراقب جزئياً، وهذا شأن الاتفاقات بين لبنان وإيطاليا وألمانيا الغربية ويوغسلافيا وفرنسا وتركيا. إن هذه الاتفاقات مبنية على قانون العرض والطلب وتكاد تقتصر غايتها على فتح الأسواق الخارجية بوجه منتجات البلدان المتعاقدة والتعامل فيما بينها معاملة الأمة الأكثر رعاية.

**والفئة الثالثة** تشمل الاتفاقات المعقودة مع تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية والاتحاد السوفياتي ورومانيا وبولونيا، وهي تقوم على مبدأ التكافؤ بين المستوردات والمصدرات.

### ب - الإنتاج الزراعي

أصيبت المواسم الزراعية خلال عام ١٩٥٥ بشح في كمية الأمطار الهائلة، الأمر الذي أدى إلى تدني إنتاج بعض المحاصيل الزراعية بالنسبة لما كان عليه في عام ١٩٥٤. وقد تبين من الدراسات الإحصائية التي قامت بها الدوائر المختصة في وزارة الزراعة أن إنتاج الزيتون انخفض بنسبة ٦٥ - ٧٠٪، وإن إنتاج التفاح انخفض من ٣٠ ٠٠٠ / طن إلى ٢١ ٠٠٠ / طن، وهكذا الحامض والبصل والبندورة.

غير أنه قد حصل بعض الزيادة في إنتاج البرتقال بسبب توسيع الأراضي المغروسة، كما حصلت زيادة بسيطة في إنتاج الموز والخضار، وفي إنتاج التبغ الذي بلغ ٤٩١ / ٤٤٨ ٢ كيلو غراماً في عام ١٩٥٥، مقابل ٦٩٧ / ١٩٥ ٢ كيلو غراماً في عام ١٩٥٤.

وفيما يتعلق بالقمح بنوع خاص، وبكمية البذار التي يستوردها لبنان في كل سنة، تجدر الإشارة إلى أن القمح المعد للاستهلاك قد ارتفع إنتاجه خلال السنوات الأربع الأخيرة من خمسة

وأربعين ألف طن إلى سبعين ألفاً. أما البذار فقد قامت الدوائر الفنية في وزارة الزراعة بتجارب ناجحة لتأصيله وتحديد الأنواع التي تتلاءم مع التربة اللبنانية قصد تخفيض الكميات المستوردة. ويتنظر أن تؤمن حاجة البلاد من البذار بأنواعه الملائمة بعد سنتين أو ثلاث.

### ج - الإنتاج الصناعي

ارتفع الإنتاج الصناعي بوجه عام خلال سنة ١٩٥٥ عما كان عليه في السنة السابقة. ويقدر معدل الارتفاع بـ ١٠٪. ومرد ذلك إلى عاملين: الأول تحسين الصناعات القائمة وتجهيزها بمعدات وآليات حديثة، والثاني قيام صناعات جديدة كمعامل الترابة والخيش وعصير الفاكهة.

ومن الصناعات التي نشطت بنوع خاص خلال عام ١٩٥٥ :

- صناعة الأسمت التي قدر إنتاجها بـ / ٧٧٤ ٤٥٢ / طناً مقابل / ٩٤٩ ٣٢٥ / طناً في عام ١٩٥٤.
- وصناعة تكرير الزيوت التي قامت بتكرير / ٩٤٥ ٨٩٣ / طناً من الزيت الخام مقابل / ٥٤٥٦٦٥ / طناً في عام ١٩٥٤.
- وصناعة البناء التي زادت بنسبة كبيرة كما يتبين من الجدول التالي<sup>(١)</sup> :

| السنة | عدد الرخص | المساحة الاجمالية<br>متر مربع | عدد الطوابق |
|-------|-----------|-------------------------------|-------------|
| ١٩٥٣  | ٧٩٨       | ٣١٧ ٦٨١                       | ١ ٥٣٦       |
| ١٩٥٤  | ١ ٠٥٥     | ٤٢٣ ٠٣٧                       | ١ ٨٤٨       |
| ١٩٥٥  | ١ ٢٦١     | ٦٤٢ ٢٩٣                       | ٣ ٠٦٣       |

- وصناعة الدخان التي ما برحت ترتفع أرقام مبيعاتها سنة بعد سنة. وقد بلغت الكميات المباعة خلال عام ١٩٥٥ / ١٤٢٣ / طناً قيمتها / ١٤٩ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ١ ٣٥٨ / طناً قيمتها / ٢٨ ٣٥٣ ٠٠٠ / ل.ل.

وكذلك صناعات الجلود والغزل القطني والكحول والجمعة.

### د - السياحة والاصطياف

تتسع حركة السياحة والاصطياف في لبنان سنة بعد سنة. وقد بلغت الذروة في عام ١٩٥٥،

(١) إن الأرقام الواردة في الجدول تعود لمدينة بيروت وحدها.

حتى أن عدد القادمين إلى لبنان خلال هذا العام فاق عدد القادمين في عام ١٩٥٣ بنسبة ٢١٥٪، وفاق عدد القادمين في عام ١٩٥٤ بنسبة ٣٠٪. وغني عن البيان أن البلاد تجني فوائد كبيرة عن طريق السياحة والاصطياف من شأنها أن تساهم مساهمة جلى - إلى جانب سائر الموارد غير المنظورة - بتغطية عجز الميزان التجاري ويجعل الميزان الحسابي لصالح لبنان. ولا بد من التنويه هنا بأن قيام مطار بيروت الدولي يعتبر عاملاً رئيسياً، بالإضافة إلى سائر العوامل الطبيعية والإنسانية، لنجاح وتضاعف حركة السياحة والاصطياف.

ومن أجل تنشيط الحركة السياحية وتعزيز الموارد الناتجة عنها أقرت الحكومة مؤخراً توسيع المطار وأصدرت لذلك الاعتمادات اللازمة. وفيما يلي بيان بتطور الحركة المذكورة خلال السنوات السبع الأخيرة بما فيها حركة المسافرين العاديين والعابرين.

| السنة | المسافرون العاديون<br>(القادمون) | المسافرون العابرون | المجموع   |
|-------|----------------------------------|--------------------|-----------|
| ١٩٤٩  | ٦٠ ٢٨٤                           | --                 | ٦٠ ٢٨٤    |
| ١٩٥٠  | ٦٧ ٧٠٥                           | --                 | ٦٧ ٧٠٥    |
| ١٩٥١  | ١٢٧ ٢٤٦                          | --                 | ١٢٧ ٢٤٦   |
| ١٩٥٢  | ٢١٦ ٣٣٣                          | ٨٢ ٠٦٠             | ٢٩٨ ٣٩٣   |
| ١٩٥٣  | ٢٨٥ ٠٧٣                          | ١٠٢ ٧٥١            | ٣٨٧ ٨٢٤   |
| ١٩٥٤  | ٦٩٥ ٣٠٣                          | ٢٠٥ ٠٩٩            | ٩٠٠ ٤٠٢   |
| ١٩٥٥  | ٩٠١ ٤٨٤                          | ٢٦٠ ٣٨٠            | ١ ١٦١ ٨٦٤ |

#### هـ - الدخل الوطني

ليس لدينا إحصاءات كافية عن الدخل الوطني في لبنان، غير أن ثمة تقديرات قامت بها إحدى المؤسسات الخاصة أسفرت عن أن الدخل الوطني قدر بـ / ١ ٣٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠ / ليرة لعام ١٩٥٤ و/ ١ ٤٤٠ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. لعام ١٩٥٥. وفي حال اعتماد هذا الرقم الأخير يكون معدل دخل الفرد السنوي في لبنان حوالي / ١ ٠٠٠ / ل.ل. وإذ يكاد يعتبر هذا الرقم أعلى معدل لدخل الفرد في قارتي أفريقيا وآسيا، فإنه لا يزال دون دخل الفرد في أوروبا وأميركا. ذلك أن هذا الدخل يبلغ ما يوازي / ١ ٢٦٠ / ل.ل. في إيطاليا، و/ ٢ ٣٩٠ / ل.ل. في فرنسا، و/ ٢ ٥٥٥ / ل.ل. في إنكلترا، و/ ٥ ٩٢٠ / ل.ل. في الولايات المتحدة. ولكن يمكن القول أن الحالة الاقتصادية الحاضرة تبشر بتزايد الدخل الوطني وبالتالي بارتفاع مستوى المعيشة.

## و - مقاييس أسعار الجملة ونفقات المعيشة

١ - مقاييس أسعار الجملة: لم تسجل أسعار الجملة خلال عام ١٩٥٥ تغييراً ذا شأن في معظم البلدان، بل إنها تميل إلى الاستقرار. ففي حين أن الرقم القياسي لهذه الأسعار قد ارتفع ست درجات في إنكلترا عما كان عليه في عام ١٩٥٤، وثلاث درجات في سوريا، ودرجتين في مصر، نرى أنه بقي على ما كان عليه في لبنان والعراق، وتدنى درجة واحدة في كل من فرنسا والولايات المتحدة. مع العلم أن الرقم القياسي اللبناني لعام ١٩٥٥ هو أدنى ما توصل إليه منذ عام ١٩٥٠. وفيما يلي تفصيل ذلك (الأساس ١٩٤٨ = ١٠٠):

| السنة | لبنان | سوريا <sup>(١)</sup> | مصر | العراق | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة | فرنسا |
|-------|-------|----------------------|-----|--------|------------------|-----------------|-------|
| ١٩٥٠  | ٧٦    | ١١١                  | ١٠٤ | ٨٥     | ٩٩               | ١٢٠             | ١٠٨   |
| ١٩٥١  | ٩٥    | ١٣٦                  | ١١٦ | ٩٣     | ١١٠              | ١٤٦             | ١٣٨   |
| ١٩٥٢  | ٨٦    | ١١٩                  | ١١٣ | ٩٦     | ١٠٧              | ١٤٩             | ١٤٥   |
| ١٩٥٣  | ٧٨    | ١١٠                  | ١٠٨ | ٨٠     | ١٠٥              | ١٥٠             | ١٣٨   |
| ١٩٥٤  | ٧٢    | ١٢٦                  | ١٠٥ | ٧٧     | ١٠٦              | ١٥٠             | ١٣٦   |
| ١٩٥٥  | ٧٢    | ١٢٩                  | ١٠٧ | ٧٧     | ١٠٥              | ١٥٦             | ١٣٥   |

٢ - مقاييس نفقات المعيشة: يتبين من الأرقام القياسية لنفقات المعيشة في أسواق بيروت أنها بعد أن اتجهت نحو الهبوط منذ عام ١٩٥٣ أخذت تميل إلى الارتفاع منذ عام ١٩٥٥. وقد تناول الارتفاع بنوع خاص المواد الغذائية.

أما أهم أسباب الارتفاع فتعود من جهة إلى تزايد تصدير المنتجات المحلية بنتيجة المعاهدات التجارية مع الخارج ولاسيما الفاكهة والخضار، ومن جهة ثانية إلى تزايد الطلب على معظم البضائع من قبل المستهلكين. وتزايد الطلب ناتج بدوره عن حركة التشغيل الآخذة بالتصاعد وإلى البيوعات بالتقسيط التي درجت عليها بعض البيوتات التجارية.

لقد بلغ الرقم القياسي العام لنفقات المعيشة - بالنسبة لسنة ١٩٣٩ المتخذة أساساً - /٤٦٢/ في عام ١٩٥٢، و/٤٣٢/ في عام ١٩٥٣، و/٤١١/ في عام ١٩٥٤، و/٤١٧/ في عام ١٩٥٥. وثابر على التصاعد خلال الأشهر المنصرمة من السنة الحالية حتى أنه بلغ /٤٤٢/ في شهر تموز. وفيما يلي جدول بتطور الأرقام القياسية لنفقات المعيشة (الأساس ١٩٣٩ = ١٠٠):

(١) إن السنة المتخذة أساساً لسوريا هي سنة ١٩٤٩، والمقاييس الفنية تعود لأسعار المواد الأولية.



| السنة | الشهر           | مقياس نفقات المعيشة |
|-------|-----------------|---------------------|
| ١٩٥٢  | آخر كانون الأول | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٣  | آخر كانون الأول | ٤٣٢                 |
| ١٩٥٤  | آخر كانون الأول | ٤١١                 |
| ١٩٥٥  | آخر كانون الأول | ٤١٧                 |
| ١٩٥٦  | كانون الثاني    | ٤٣٣                 |
| ١٩٥٦  | شباط            | ٤٤٠                 |
| ١٩٥٦  | آذار            | ٤٥٠                 |
| ١٩٥٦  | نيسان           | ٤٣٩                 |
| ١٩٥٦  | أيار            | ٤٣٩                 |
| ١٩٥٦  | حزيران          | ٤٤٣                 |
| ١٩٥٦  | تموز            | ٤٤٢                 |

## الحالة المالية

### أولاً - التطورات النقدية العالمية

رافق الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته سنة ١٩٥٥ بعض التيارات التضخمية في معظم بلدان العالم. ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين: الأول اتساع الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية، والثاني ارتفاع مستوى الإنفاق الحكومي.

وقد أحدثت هذه التيارات ردة فعل في جميع البلدان التي أصيبت بها. فالبلدان التي سبق لها أن أخذت ببعض القيود النقدية لم تكتف بالاستمرار على العمل بها بل زادت في أحكامها وضبطها، واستخدمت إلى جانب ذلك قيوداً جديدة. والبلدان التي لم يسبق لها أن فرضت قيوداً من هذا النوع عكفت على التمرس بها.

ولعل أهم أنواع الإجراءات التي لجأت إليها الدول وأكثرها فعالية كائن في رفع معدلات الفائدة، وقد أخذ بهذا التدبير كل من الولايات المتحدة وإنكلترا وألمانيا الغربية والنمسا وهولندا وأسوج ونروج، أما الإجراءات الأخرى التي أخذ بها أيضاً فهي الرقابة على التسليف، والتضييق على البيوعات بالتقسيط، والتشديد على الإنفاق الفردي، وخفض بعض المصروفات الحكومية.

أما نتائج هذه التدابير فلم تظهر بعد بصورة جلية ولا ينتظر ظهورها قبل انقضاء بعض الوقت على التمرس بها.

### ثانياً - النقد اللبناني

كثر الحديث في الآونة الأخيرة حول أوضاع النقد اللبناني، ومما قيل في هذا الموضوع أن النقد اللبناني على عتبة التضخم، أو أنه يعاني تضخماً راهناً.

لا شك في أن الأوضاع اللبنانية من اقتصادية ومالية ونقدية تتأثر بالعوامل الدولية نظراً لأن لبنان يدين بالانفتاح على الخارج ويتعامل معه على نطاق واسع. وبالفعل فقد حصل في البلاد، خلال عام ١٩٥٥ والأشهر المنصرمة من السنة الحالية - على غرار ما حصل في معظم البلدان - زيادة في الطلب على الاستهلاك أدت إلى ارتفاع في الأسعار وبالتالي إلى زيادة في كمية النقد المتداول.

غير أن ذلك لا يكفي للقول بوجود تضخم مالي، إذ أنه لا يمكن القول من الوجهة العلمية بوجود تضخم إلا إذا زادت الأموال المتداولة بدون أن يقابل هذه الزيادة ارتفاع في الإنتاج.

أما الاقتصاد اللبناني فيشير في جميع مرافقه، كما سبق القول، إلى تزايد في الإنتاج الوطني، وهذا الإنتاج كفيل بامتصاص الزيادة الحاصلة في النقد المتداول.

يضاف إلى ذلك أن زيادات النقد المتداول ناتجة عن قيام عدد من المشاريع العمرانية الكبرى في الحقلين الخاص والعام والتي لا يمكن الاستغناء عنها كمشاريع تعمير القرى التي دمرها الزلزال وتعميم الكهرباء والماء وتوسيع مرفأ طرابلس والمطار الدولي وغيرها، لكونها تساهم في إنماء الحياة الاقتصادية ورفع مستوى المواطنين، مع العلم أن إنجاز هذه المشاريع ما يزال يتطلب كميات إضافية من النقد المتداول.

### أ - التداول النقدي والتغطية

الواقع أن التداول النقدي يتصاعد بصورة مضطربة منذ عام ١٩٥٢ حتى اليوم. وقد بلغ في نهاية عام ١٩٥٥ / ٢٦٦ / مليوناً من الليرات اللبنانية مقابل / ٢٤٢ / مليوناً في نهاية عام ١٩٥٤ أي بزيادة حوالي ١٠٪.

وتابع التداول اتجاهه التصاعدي خلال الأشهر الماضية من السنة الآلية فبلغ، كما يتضح من الجدول أدناه، / ٢٧٠ / مليوناً في شهر آذار، و / ٢٨٠ / مليوناً في شهر أيار، و / ٢٩٢ / مليوناً في شهر آب.

وقد رافقت تطور التداول زيادة كمية الذهب الموجود في التغطية إذ انتقلت قيمة هذه الكمية من / ٢١٨ ٥٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤، إلى / ٨٢٣ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٥، أي بزيادة قدرها ١٦٪.

كما أن النسبة العامة للتغطية الذهبية من أصل النقد المتداول قد ارتفعت من ٩٠,٣٠٪ في نهاية عام ١٩٥٤ إلى ٩٥,٠٤٪ في نهاية عام ١٩٥٥، غير أنها عادت فانحدرت قليلاً في الأشهر الأولى من العام الحالي بسبب تزايد التداول، فبلغت ٨٦,٥٨٪ في نهاية شهر آب.

ولا بدّ من الملاحظة هنا بأن النقد اللبناني يعتبر لجهة التغطية الذهبية من أقوى العملات العالمية. فضلاً عن أن لدى مؤسسة الإصدار احتياطياً من القطع الأجنبي لو أدخل في حساب التغطية، إلى جانب الذهب، لبلغت نسبة التغطية من الذهب والعملات الأجنبية معاً أكثر من ١٠٠٪.

وفيما يلي بيان بتطور حركة النقد المتداول والتغطية منذ عام ١٩٥٢ حتى نهاية شهر آب من السنة الحالية:

| السنة | الشهر              | النقد المتداول<br>بالمليون ليرة | نسبة التغطية<br>الذهبية بالمئة | نسبة التغطية<br>بالعملة<br>الأجنبية بالمئة | النسبة العامة<br>بالمئة |
|-------|--------------------|---------------------------------|--------------------------------|--------------------------------------------|-------------------------|
| ١٩٥٢  | آخر<br>كانون الأول | ٢٠٠                             | ٥٥,٠٠                          | --                                         | ٥٥,٠٠                   |
| ١٩٥٣  | آخر<br>كانون الأول | ٢٠٥                             | ٦١,٨٠                          | ٢,١٤                                       | ٦٣,٩٤                   |
| ١٩٥٤  | آخر<br>كانون الأول | ٢٤٢                             | ٩٠,٣٠                          | --                                         | ٩٠,٣٠                   |
| ١٩٥٥  | آخر<br>كانون الأول | ٢٦٦                             | ٩٥,٠٤                          | --                                         | ٩٥,٠٤                   |
| ١٩٥٦  | كانون الثاني       | ٢٦٦                             | ٩٥,٠٤                          | --                                         | ٩٥,٠٤                   |
| ١٩٥٦  | شباط               | ٢٦٦                             | ٩٥,٠٤                          | --                                         | ٩٥,٠٤                   |
| ١٩٥٦  | آذار               | ٢٧٠                             | ٩٣,٦٦                          | --                                         | ٩٣,٦٦                   |
| ١٩٥٦  | نيسان              | ٢٧٥                             | ٩١,٩٣                          | --                                         | ٩١,٩٣                   |
| ١٩٥٦  | أيار               | ٢٨٠                             | ٩٠,٢٩                          | --                                         | ٩٠,٢٩                   |
| ١٩٥٦  | حزيران             | ٢٨٢                             | ٨٩,٦٥                          | --                                         | ٨٩,٦٥                   |
| ١٩٥٦  | تموز               | ٢٨٦                             | ٨٨,٣٩                          | --                                         | ٨٨,٣٩                   |
| ١٩٥٦  | آب                 | ٢٩٢                             | ٨٦,٥٨                          | --                                         | ٨٦,٥٨                   |

## ب - الودائع، والتسليف، وحجم النقد

تتابع كل من حركة الودائع والتسليف وحجم النقد اتجاهها التصاعدي، فالودائع - بما فيها ودائع الطلب والأجل - بلغت في المصارف الرئيسية / ٢٧٠ ٤٨٣ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٥ مقابل / ٧٥٧ ٣٨٨ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤، أي بزيادة قدرها ٢٤٪ كما أنها بلغت في نهاية شهر حزيران من السنة الحالية / ١٥٤ ٥١٦ ل.ل.

والتسليف، على خلاف ما أشيع مؤخراً من أن المصارف لجأت إلى التضيق على عمليات

التسليف، انتقل من /٤٠١ ٩٧١ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤ إلى /٤٩٤ ٩١٠ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٥، إلى /٥٣٧ ٥٨١ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية شهر حزيران و/٥٥٢ ٤٢٢ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية شهر تموز من العام الحالي.

وفي مصرف الإصدار وحده انتقلت السلفيات من /٨٠ ٥١٤ ٠٠٠/ ل.ل. في ٣٠ حزيران ١٩٥٥ إلى /١٠٨ ٤٣٩ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية تموز ١٩٥٦ إلى /١١٩ ٨١٣ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية آب ١٩٥٦.

وهكذا يتبين أن المصارف قد توسعت في عمليات التسليف خلال الحقبة الأخيرة.

واستمر حجم النقد بدوره على الارتفاع كنتيجة لتزايد ودائع الطلب والتداول النقدي، فانتقل من /٦٠٤ ٠٥٨ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤ إلى /٧٠٩ ٩٦٩ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٥، إلى /٧٥٩ ٠٠٠ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية شهر حزيران و/٧٧٥ ٤١٤ ٠٠٠/ ل.ل. في نهاية شهر تموز من عام ١٩٥٦.

وفيما يلي بيان بحركة كل من الودائع والتسليف وحجم النقد خلال السنوات الأربع الأخيرة:

| السنة       | ودائع الأجل والطلب<br>بآلاف الليرات | السلفات والسندات<br>المحسومة بآلاف<br>الليرات | حجم النقد<br>بآلاف الليرات اللبنانية |
|-------------|-------------------------------------|-----------------------------------------------|--------------------------------------|
| ١٩٥٢        | ٣١٣ ٢٢٢                             | ٣٥٦ ٠٧٢                                       | ٥٠١ ٤٥٦                              |
| ١٩٥٣        | ٣٤٣ ٤٢٠                             | ٣٥٧ ٠٨٩                                       | ٥٢٩ ٣٧١                              |
| ١٩٥٤        | ٣٨٨ ٧٥٧                             | ٤٠١ ٩٧١                                       | ٦٠٤ ٠٥٨                              |
| ١٩٥٥        | ٤٨٣ ٢٧٠                             | ٤٩٤ ٩١٠                                       | ٧٠٩ ٩٦٩                              |
| ١٩٥٦ حزيران | ٥١٦ ١٥٤                             | ٥٣٧ ٥٨١                                       | ٧٥٩ ٠٠٠                              |
| ١٩٥٦ تموز   | ٥٢٥ ٧٣٣                             | ٥٥٢ ٤٢٢                                       | ٧٧٠ ٤١٤                              |

### ثالثاً - أسعار العملات الأجنبية والذهب في السوق المحلية

كانت أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية قد اتجهت نحو الهبوط منذ عام ١٩٥١، غير أنها عادت فأشارت إلى ارتفاع بسيط خلال عام ١٩٥٥ إذ زاد السعر الوسيط للدولار الأمريكي خلال العام المذكور ثلاثة قروش عما كان عليه في عام ١٩٥٤، وليرة الاسترلينية سبعة قروش،

وللألف فرنك فرنسي تسعة وعشرين قرشاً. وهكذا تكون حركة أسعار العملات الأجنبية قد توافقت وحركة أسعار البضائع التي سجلت بعض الارتفاع في مختلف أنحاء العالم.

أما خلال الأشهر المنصرمة من السنة الحالية فيبدو أن أسعار العملات موضوع البحث بقيت مثابرة على الارتفاع طيلة النصف الأول من السنة، في حين أنها بدأت تميل إلى الانحدار ابتداء من النصف الثاني.

وفيما يلي المعدلات الوسطى لأهم العملات الأجنبية منذ عام ١٩٥١ :

#### المعدلات الوسطية لأهم العملات الأجنبية منذ عام ١٩٥١ إلى ١٩٥٧

| السنة | الدولار الأمريكي | الليرة الاسترلينية | الفرنك الفرنسي    |
|-------|------------------|--------------------|-------------------|
|       |                  | حساب لبناني ق. ل.  | حساب لبناني ق. ل. |
| ١٩٥١  | ٣٧٣,٣٢           | ٩٤١,٦٥             | ٩٤٩,٠٠            |
| ١٩٥٢  | ٣٦٦,٢٥           | ٩٣٧,٢٥             | ٩١٥,٠٠            |
| ١٩٥٣  | ٣٤٢,٠٠           | ٩٣١,١٧             | ٩٠٩,٣٣            |
| ١٩٥٤  | ٣٢١,٥٨           | ٨٨٨,٠٨             | ٨٧٧,٥٠            |
| ١٩٥٥  | ٣٢٤,٠٠           | ٨٩٥,٠٠             | ٩٠٦,٠٠            |
| ١٩٥٦  | ٣٢٣,٠٠ (حزيران)  | ٨٩٥,٠٠             | ٩١٠,٠٠            |
| ١٩٥٦  | ٣٢١,٠٠ (تموز)    | ٨٩١,٠٠             | ٩٠٤,٠٠            |
| ١٩٥٦  | ٣٢١,٠٠ (آب)      | ٨٨٥,٠٠             | ٩٠١,٠٠            |

#### رابعاً - المالية العامة

إن ازدهار الحالة الاقتصادية خلال الحقبة الأخيرة ولاسيما خلال عام ١٩٥٥ قد انعكس انعكاساً تاماً في المالية العامة. فموازنة الدولة ليست متوازنة فحسب، بل تشير لدى قطع الحساب السنوي إلى فائض دائم ما فتئ يزداد سنة بعد سنة.

فالواردات السنوية قد ارتفعت من /١٣٤/ مليوناً في عام ١٩٥٣ إلى /١٥٧/ مليوناً في عام ١٩٥٤ إلى /١٧٩/ مليوناً في عام ١٩٥٥، أي أن الزيادة التي سلتها الواردات في هذا العام الأخير بلغت ١٤٪.

والنفقات بدورها ارتفعت من ٩٦ / مليوناً في عام ١٩٥٣ إلى ١١١ / في عام ١٩٥٤ إلى ١٣٢ / مليوناً في عام ١٩٥٥ ، أي أن الزيادة التي سجلتها النفقات في هذا العام الأخير بلغت ١٩٪.

هذا، وسنرى أن ارتفاع أرقام الواردات والنفقات يشمل أيضاً مشروع موازنة عام ١٩٥٧ . كما سنرى، لدى درسنا المشروع المذكور، مواطن الزيادة في كل من شقي الموازنة.

وفيما يلي بيان بتطور الواردات والنفقات منذ عام ١٩٤٤ حتى اليوم مع بيان أرقامها القياسية:

| السنة | الواردات ل . ل . | النفقات ل . ل . | الأرقام القياسية |         |
|-------|------------------|-----------------|------------------|---------|
|       |                  |                 | الواردات         | النفقات |
| ١٩٤٤  | ٣٧ ٧٤١ ١٨٨       | ٢٧ ٦٦٦ ٥٧٣      | ١٠٠              | ١٠٠     |
| ١٩٤٥  | ٥٥ ١٥١ ٩٥٠       | ٣٥ ٩٢٠ ٨٩٣      | ١٤٦              | ١٣٠     |
| ١٩٤٦  | ٧٣ ٩١٥ ٨٢٧       | ٥١ ٩٩٣ ٩١٥      | ١٩٦              | ١٨٧     |
| ١٩٤٧  | ٨٥ ٩٨٨ ٤٣٨       | ٦٠ ٧٢٢ ٤٢٧      | ٢٢٧              | ٢١٩     |
| ١٩٤٨  | ٧٨ ٧٥٤ ٦١٢       | ٧٠ ٠٦٧ ٥١٧      | ٢٠٨              | ٢٥٣     |
| ١٩٤٩  | ٨٧ ٣٦٧ ١٠٧       | ٨٣ ٤٠١ ٩٨٦      | ٢٣٤              | ٣٠١     |
| ١٩٥٠  | ٨٣ ٣١٧ ٣٤٢       | ٨٤ ٥٢١ ٩٢٨      | ٢٢٠              | ٣٠٥     |
| ١٩٥١  | ١٠٥ ٣٠٧ ٠٢٠      | ٩٠ ٠٥١ ١٢٠      | ٢٧٩              | ٣٢٥     |
| ١٩٥٢  | ١٢٤ ٩٢٧ ٣٤٦      | ٨٨ ٥٠٩ ٨٥١      | ٣٣١              | ٣١٩     |
| ١٩٥٣  | ١٣٤ ٥٥٠ ٦١٧      | ٩٦ ٣٠٨ ٩٦٨      | ٣٥٦              | ٣٤٨     |
| ١٩٥٤  | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦      | ١١١ ١٨١ ٩٦٩     | ٤١٦              | ٤٠١     |
| ١٩٥٥  | ١٧٨ ٨٦٣ ١٧٤      | ١٣٢ ٣٧٦ ٩٦٥     | ٤٧٤              | ٤٧٨     |

أما الفيض السنوي الحاصل من زيادة الواردات على النفقات فيؤخذ في المال الاحتياطي ريثما ينفق على المشاريع العمرانية المختلفة . وقد بلغ هذا الاحتياطي في نهاية كل دورة مالية كما يلي :

|             |      |
|-------------|------|
| ١٧ ٨١٦ ٩٨١  | ١٩٤٤ |
| ٢٧ ٠٩٧ ٤٠٨  | ١٩٤٥ |
| ٢٨ ٦٤٩ ٧٧٨  | ١٩٤٦ |
| ٥٣ ٩١٥ ٧٨٩  | ١٩٤٧ |
| ٤٤ ١٠٢ ٨٨٤  | ١٩٤٨ |
| ٣٩ ٠٦٨ ٠٠٥  | ١٩٤٩ |
| ١٨ ٢٧٣ ٤١٩  | ١٩٥٠ |
| ٣٣ ٥٢٩ ٣١٩  | ١٩٥١ |
| ٦٥ ٤٨٢ ٠٩٠  | ١٩٥٢ |
| ٧٦ ٨٦٥ ٦٢٦  | ١٩٥٣ |
| ٨٨ ٦٦٠ ١٦٥  | ١٩٥٤ |
| ١١١ ٠٩١ ٣٦٧ | ١٩٥٥ |

وتجدر الإشارة إلى أن رصيد مال الاحتياط في نهاية الدورة المالية الأخيرة ليس رصيداً صافياً، بل تترتب عليه ديون وموجبات مختلفة من سلفيات ومبالغ صرفت بدون أن تقابلها اعتمادات في الموازنة، إلى اعتمادات إضافية فتحت بعد قفل حسابات ١٩٥٥، إلى اعتمادات إضافية طلب فتحها ولم تصدق بعد، إلى موجبات مترتبة على مال الاحتياط بموجب قوانين خاصة أجازت عقد نفقات لمشاريع المياه والكهرباء في السنين العشر المقبلة، إلى سلفيات أعطيت من الخزينة للمؤسسات العامة كمصلحة الكهرباء ومصلحة المياه.

وعليه، يكون الفائض الصافي من مال الاحتياط ضئيلاً، ولم يعد بالإمكان تحميله أي عبء أو موجب جديد، فضلاً عن أنه ينبغي الاحتفاظ ببعض المال تحسباً للطوارئ والظروف العصيبة.



## السياسة المالية

سبق للحكومة أن أعربت، في بيانات مختلفة، عن السياسة التي تتبعها في الحقل المالي. ومن أهم خطوط هذه السياسة ما يتعلق بسياسة الموازنة، والنظام الضرائبي، والنقد، واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية.

ففيما يتعلق بسياسة الموازنة تأخذ الإدارة المالية بالمبادئ الحديثة التي ترمي إلى أن المالية العامة لم تعد تقتصر على إيجاد المال اللازم لسير المصالح الإدارية فحسب، بل أصبحت تهدف إلى الإنفاق لغايات اقتصادية واجتماعية مختلفة. إن سياسة التضييق على الإنفاق التي سادت رداً من الزمن قد عكبتها سياسة الإنفاق في سبيل الإنتاج لما في ذلك من توفير للعمل ومضاعفة للدخل القومي وإنعاش للحالة الاقتصادية. مع العلم بأن الحكومة تولي أهمية خاصة، في الوقت الحاضر، قضية الإنفاق الحكومي لكي يأتي متوافقاً وحاجة السوق الاقتصادية بدون أن يحدث تأثيراً لجهة ارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة.

أما النظام الضرائبي اللبناني فهو يتسم بالاعتدال وخفة الوطأة على المكلفين. فمعدلات الضرائب تعتبر متدنية جداً إذا قيست بالمعدلات التي تطبق في سائر دول العالم. ويمكن القول أن الضرائب في لبنان لا تقتطع سوى جزء ضئيل من أصل الدخل الوطني. والحكومة تسعى جهدها للمحافظة على طابع الاعتدال في النظام الضرائبي وعلى اعتماد مبدأ شخصية الضرائب قدر المستطاع.

وبشأن النقد، فإنه ينعم بثقة جميع الأوساط المالية على الصعيد المحلي والعالمي. ويعود الفضل في ذلك إلى أنه يستند من الوجهة الاقتصادية إلى ميزان حسابي فائض وإلى توفر الذهب والعملات الأجنبية في السوق المحلية، كما يستند من الوجهة الفنية إلى تنظيم الإصدار والتداول والتغطية.

وفيما يتعلق برؤوس الأموال الأجنبية لقد ترددت إشاعات، لمناسبة التفاوض مع شركات البترول والمرفأ، مفادها أن لبنان يقف من الرساميل الأجنبية موقفاً منوئاً. إنني أؤكد أن سياسة لبنان إزاء الرساميل الأجنبية لم يطرأ عليها أي تعديل بل إنها تميل أكثر فأكثر إلى التساهل مع هذه الرساميل والترحيب بها ضمن المحافظة على مصالح البلاد، بحيث يبقى لبنان كما هو ملجأ للرساميل الأجنبية لما يوحيه من ثقة ولما تتسم به قوانينه وأنظمتها من تسامح واعتدال.

## مشروع موازنة عام ١٩٥٧

حدد قانون ١٠ آذار ١٩٥٦ أرقام موازنة هذه السنة بـ / ١٥١ ٥٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. ثم صدرت قوانين لاحقة بفتح اعتمادات إضافية على السنة المذكورة في الجزء الثالث من الموازنة المخصص للنفقات العسكرية بلغت قيمتها / ٣٩٠ ٧٠٥ / ل.ل. بحيث تكون أرقام موازنة هذه السنة بالغة:

١٥١,٥٠٠,٠٠٠ ل.ل. المبلغ المحدد بقانون الموازنة

٢,٣٩٠,٧٠٥ الاعتمادات الإضافية

١٥٣,٨٩٠,٧٠٥

وحددت موازنة الدولة لعام ١٩٥٧، بموجب المشروع المحال على مجلس النواب، بـ / ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠ / ل.ل. أي بزيادة قدرها / ٨ ٨٧٧ ٢٩٥ / ل.ل. وهي تبدو متوازنة في كفتي النفقات والواردات وفقاً لأحكام المادة السابعة عشرة من قانون المحاسبة العمومية.

أما أسباب الزيادة وكيفية التوازن ومشتملات كل من قسمي الموازنة فيأتي بيانه بالتفصيل فيما يلي:

### القسم الأول - النفقات

توزع النفقات إلى ثلاثة أجزاء، يشتمل الأول على النفقات الإدارية من رواتب وأجور وتعويضات ونفقات استثمار وصيانة غيرها، والثاني على نفقات التجهيز والإنشاء كالنفقات المرصدة للمشاريع الجديدة ولمشتري المعدات والآليات الجديدة والاعتمادات المرصدة للمساهمة في مشاريع التجهيز والإنشاء من عامة وخاصة، والثالث على جميع النفقات العائدة للدفاع الوطني من رواتب وإنشاءات وأسلحة وذخيرة وخلافها.

لقد أُرصد للجزء الأول من المشروع الحالي مبلغ / ٩٦ ٨٠٦ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٨٠٠٩٠٩٣٦ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦، أي بزيادة قدرها ستة ملايين ليرة. غير أن معدل النفقات الإدارية بالنسبة لمجموع الاعتمادات لم يتغير إذ يبلغ ٥٩٪ في كل من المشروع وموازنة عام ١٩٥٦.

أما الاعتمادات المرصدة للجزء الثاني والبالغة / ٨٢٢ ٠٠٠ ل.ل. فلم يطرأ عليها تعديل يذكر بالمقارنة مع الاعتمادات المرصدة في موازنة السنة الحالية. ولما كانت أرقام مشروع الموازنة قد ارتفعت فيكون معدل الاعتمادات المذكورة قد انخفض من ٢٠٪ في موازنة ١٩٥٦ إلى ١٩٪ في المشروع.

وأرصد الجزء الثالث العائد للنفقات العسكرية مبلغ / ١٤٠ ٠٠٠ ل.ل. مقابل / ٩٠٣ ٩٠٥ ل.ل. في موازنة سنة ١٩٥٦. وهكذا يكون قد ارتفع معدل الاعتمادات المخصصة للدفاع من ٢١٪ في موازنة سنة ١٩٥٦ إلى ٢٢٪ في مشروع موازنة عام ١٩٥٧.

وفيما يلي بيان الاعتمادات المرصدة لمختلف أجزاء النفقات في كل من موازنة ١٩٥٦ ومشروع موازنة ١٩٥٧ مع بيان المعدل المئوي لكل منها:

| أجزاء قسم النفقات | موازنة ١٩٥٦     |               | مشروع موازنة ١٩٥٧ |               |
|-------------------|-----------------|---------------|-------------------|---------------|
|                   | الاعتمادات ل.ل. | المعدل المئوي | الاعتمادات ل.ل.   | المعدل المئوي |
| الجزء الأول       | ٩٠ ٩٣٦ ٨٠٠      | ٥٩            | ٩٦ ٨٠٦ ٠٠٠        | ٥٩            |
| الجزء الثاني      | ٣٠ ٥٦٠ ٠٠٠      | ٢٠            | ٣٠ ٨٢٢ ٠٠٠        | ١٩            |
| الجزء الثالث      | ٣٢ ٣٩٣ ٩٠٥      | ٢١            | ٣٥ ١٤٠ ٠٠٠        | ٢٢            |
| الاجمال           | ١٥٣ ٨٩٠ ٧٠٥     | ١٠٠           | ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠       | ١٠٠ ٪         |

هذا، ويتبين من دراسة كل من أنواع النفقات التي تؤلف مجموع الموازنة أنها تتوزع بنسبة ٥٠٪ للرواتب والأجور وملحقاتها، و٢٢٪ لنفقات التجهيز والإنشاء، و١٣٪ للنفقات العامة. ويتوزع الباقي على النفقات الاجتماعية والاستثمارية وغيرها، كما هو ثابت في الجدول التالي:

| أرقام البنود | نوع النفقة                              | الاعتماد المرصد | النسبة المئوية |
|--------------|-----------------------------------------|-----------------|----------------|
| ٥ / ١        | الرواتب والأجور وملحقاتها               | ٨١ ٧٢١ ٠١٣      | ٥٠,٢١          |
| ١٨ / ١١      | النفقات العامة                          | ٢١ ١٨٢ ١٨٩      | ١٣,٠٠          |
| ٢٥ / ٢١      | النفقات والمساعدات الاجتماعية والثقافية | ١٠ ٤٦٥ ١٥٥      | ٦,٤٤           |
| ٣٣ / ٣١      | النفقات الاستثمارية                     | ٩٣٠ ٠٠٠         | ٠,٥٧           |
| ٤٤ / ٤١      | نفقات التجهيز والإنشاء                  | ٣٧ ١٤٧ ٥٠٠      | ٢٢,٨٢          |
| ٥٥ / ٥١      | الديون المتوجبة الأداء                  | ١٠ ٧٦٣ ٥٠٠      | ٦,٦١           |
| ٦١           | الاعتمادات الاحتياطية                   | ٥٥٨ ٦٤٣         | ٠,٣٥           |
|              |                                         | ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠     | ٪ ١٠٠          |

أما مواطن الفروق بين أرقام موازنة ١٩٥٦ ومشروع موازنة عام ١٩٥٧ فتبدو لدى دراسة كل من أبواب الموازنة على حدة.

### الباب الأول - رئاسة الجمهورية

تقتصر الاعتمادات المرصدة في هذا الباب على النفقات الإدارية وقد بلغت / ٤٢٨ ١٤٠ / ل.ل. في المشروع مقابل / ٤٠٥ ٣٨٠ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦. أما ما طرأ من تعديل في هذا الباب فكائن من جهة في تخفيض النفقات الإدارية ونفقات الصيانة، ومن جهة ثانية في لحظ اعتماد جديد للتعويض على الموظفين لدى قيامهم بأعمال إضافية خارج أوقات الدوام واعتماد آخر لشراء سيارة سياحة للرئاسة.

### الباب الثاني - مجلس النواب

تشتمل الاعتمادات الملحوظة في مشروع موازنة مجلس النواب على نفقات إدارية ونفقات تجهيز وإنشاء. لقد بقيت الأولى على ما كانت عليه في موازنة ١٩٥٦ باستثناء الاعتمادات المخصصة لرواتب الموظفين الدائمين التي خفضت ألفي ليرة لبنانية. وخفضت اعتمادات التجهيز والإنشاء من / ٢٩ ٠٠٠ / ل.ل. إلى / ٢٠ ٠٠٠ / ل.ل. بسبب حذف الاعتماد الذي كان مخصصاً في السنة السابقة لشراء سنترال للهاتف. وهكذا تكون موازنة المجلس الإجمالية البالغة / ٩١٠ ٣٨٠ / ل.ل. وفقاً للمشروع يوازيها في موازنة ١٩٥٦ مبلغ / ٩٢١ ٣٨٠ / ل.ل.

### الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

تتألف موازنة رئاسة مجلس الوزراء من نفقات إدارية فقط . وهي تشتمل على نفقات كل من الرئاسة وهيئة تفتيش الدولة ومجلس الخدمة المدنية . وثمة زيادة طفيفة في الاعتمادات المخصصة لكل من الرئاسة وهيئة التفتيش تعود بنوع خاص للرواتب والنفقات الإدارية . بلغ مجموع الاعتمادات /٤٦٨ ٢٠٦/ ل.ل. يقابلها /٤٢٩ ٧٢٠/ ل.ل. في موازنة ١٩٥٦ .

### الباب الرابع - وزارة العدلية

نظمت موازنة وزارة العدل على غرار الموازنة السابقة ، ولا اختلاف يذكر بين الموازنتين سوى أنه لحظ في الفصل الثاني العائد للمحاكم المدنية اعتماد جديد لتعيين ثمانية قضاة واعتماد آخر لتعويضات أعضاء المجلس العدلي ، كما زيدت اعتمادات الرواتب لتغطية النفقات الناتجة عن الترقية العادية . بلغت موازنة هذه الوزارة /٤ ٨١٥ ٢٨٠/ ل.ل. مقابل /٤ ٦٧١ ٥٦٠/ ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦ أي بزيادة قدرها /١٤٣ ٧٢٠/ ل.ل. ، مع الإشارة إلى أن اعتمادات هذه الوزارة هي من نوع النفقات الإدارية .

### الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

تسجل الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة وزارة الخارجية والمغتربين زيادة عن الاعتمادات المرصدة في الموازنة السابقة قدرها /٤٣٧ ٨٩٠/ ل.ل. ويبلغ مجموع الاعتمادات /٥ ٩٤٧ ٨٩٧/ ل.ل. كلها من نوع النفقات الإدارية .

أما الأسباب التي أدت إلى زيادة أو نقصان بعض الاعتمادات فهي التالية :

فيما يتعلق بالفصل الأول العائد للإدارة المركزية ، لحظت اعتمادات لخمس وظائف جديدة لمحاسبين مؤقتين لاستكمال ملاك دائرة المحاسبة . وزيدت اعتمادات المساهمات في المؤسسات الدولية بسبب تعديل موازنات هذه المؤسسات مما أدى آلياً إلى تعديل مساهمة الدول الأعضاء فيها . ومن جهة ثانية خفضت اعتمادات رواتب الموظفين الدائمين بسبب نقل رواتب بعض موظفي السلك الخارجي إلى الفصلين الثاني والثالث .

وفيما يتعلق بالفصل الثاني العائد للهيئة الدبلوماسية طرأت زيادة قدرها /٢٩٢ ٧٩٢/ ل.ل. بسبب عزم الحكومة على إنشاء مفوضية جديدة في الرباط بعد أن نالت البلاد المراكشية استقلالها وقررت تبادل التمثيل الدبلوماسي مع مختلف بلدان العالم ولاسيما البلدان العربية .

وفيما يتعلق بالفصل الثالث المختص بالهيئة القنصلية طرأت زيادة قدرها /٩٥ ٢٨٢/ ل.ل. .

وهي تمثل جزءاً من النقص الحاصل في الفصل الأول بنتيجة نقل رواتب بعض الموظفين، كما زيدت قليلاً اعتمادات صيانة المباني المستأجرة.

### الباب السادس - وزارة الداخلية

بلغت اعتمادات وزارة الداخلية / ٩٩٩ ٦١٠ ١٨ ل.ل. منها / ٦٩٩ ٦٣٩ ١٦ ل.ل. نفقات إدارية و / ٣٠٠ ٩٧١ ١ ل.ل. نفقات تجهيز وإنشاء. وبلغت اعتمادات موازنة عام ١٩٥٦ / ٠٦٤ ٤٧٥ ١٧ ل.ل. منها / ٩٦٤ ٥٦٢ ١٥ ل.ل. نفقات إدارية و / ١٠٠ ٩١٢ ١ ل.ل. نفقات تجهيز وإنشاء.

وقد طرأت تعديلات مختلفة على بنود الموازنة سواء لجهة الزيادة أم لجهة التخفيض.

١ - لجهة الزيادة: لحظ في بند رواتب الموظفين الدائمين اعتماد لثلاث وظائف جديدة لا غنى عن إملائها في نطاق الملاك المحدد بسبب إنشاء مديرية الإحصاء العامة، مما جعل الموظف التابع لها مقتصرًا على العمل فيها دون الاشتراك في أعمال القائممقامية الإدارية.

كما وضع في بند رواتب الموظفين الموقتين اعتماد جديد لخبير في المتفجرات وآخر في التصوير، وكلاهما ضروري لمصلحة الخدمة في قسم البارود وفي مديرية الإحصاء العامة.

وطرأت زيادة على بندي اللوازم والنفقات الإدارية والنقل والانتقال لتغطية النفقات الضرورية التي أوجبها فصل مديرية الإحصاء العامة عن مديرية الداخلية العامة

وفي بند النفقات المتنوعة لحظ اعتماد هام لتغطية نفقات الانتخابات النيابية المقبلة.

وفي الفصل الثاني العائد للدرك والسجون - البند ١٢ - زيد اعتماد النقل والانتقال لرفع تعويض انتقال رجال الدرك ولزيادة قيمة التعويض المخصص لسرية السير بسبب زيادة عدد أفرادها.

وفي الفصل الثالث العائد للشرطة - البند ٢ - لحظ اعتماد جديد لتعيين ٢٦ شرطياً في نطاق الملاك المحدد. كما زيدت اعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية.

وفيما يتعلق بنفقات التجهيز والإنشاء، زيدت الاعتمادات المخصصة لشراء آلات وإطارات للدرك، وقد أوجب هذه الزيادة تصميم الوزارة على جعل قوى الدرك آلية بصورة تدريجية وفقاً للتنظيم الجديد. كما لحظ اعتماد لبناء مرآب وإتمام عدد من الشكنات وإنشاء جناح للسجناء المجانين في مستشفى العصفورية.

وزيدت اعتمادات الأمن العام العائدة لإتمام مركز العبودية وبناء مركز في القاع تكملة للبرنامج الذي بوشر بتحقيقه في العام الحالي.

٢ - لجهة التخفيض: أنقص اعتماد إعاشة السجناء وحذف اعتماد كان مخصصاً لبناء طابقين في مخفري البسطة والجميزة.

وفي موازنة الأمن العام خفضت في بند التجهيزات والأدوات الجديدة الاعتمادات التي كانت مخصصة للألبسة ولشراء سيارات وزوارق وذلك لعدم الحاجة إليها.

### الباب السابع - وزارة المالية

بلغت الأرقام الإجمالية لمشروع الموازنة /١٠ ٩٤٠ ١٠٢/ ل.ل. منها /١٠ ١٢٨ ٦٠٢/ ل.ل. نفقات إدارية و/٨١١ ٥٠٠/ ل.ل. نفقات تجهيز وإنشاء مقابل /١٠ ٨٩٢ ٢٤٣/ ل.ل. لمجموع موازنة ١٩٥٦، أي بإضافة بسيطة قدرها /٢٧ ٨٥٩/ ل.ل. وتفصيل ذلك فيما يلي:

١ - الدوائر المالية: طرأت عليها، فيما يتعلق بالنفقات الإدارية، زيادة قدرها /١٣٥ ٣٦٧/ ل.ل. تناولت بنوع خاص الاعتماد الملحوظ لباعة الطوابع نظراً لأن الاعتماد المرصد في السنة الماضية لم يكف مما أوجب طلب اعتماد إضافي، والاعتماد المخصص لتعويضات أمناء الصناديق ومراقبة مصانع الكحول وطبع واستلام الطوابع وعائدات الجبائية وغيرها، واعتمادات الرواتب بسبب الترقية العادية.

وخفضت نفقات التجهيز والإنشاء /٢٠ ٠٠٠/ ل.ل. وذلك بنتيجة حذف الاعتماد الذي كان لحظ في موازنة عام ١٩٥٦ لشراء آلات حاسبة والبالغ /٥٠ ٠٠٠/ ل.ل. ورصد اعتماد جديد قدره /٣٠ ٠٠٠/ ل.ل. لتجهيز الغرفة المصفحة في بناية المالية في بعبداء.

٢ - ديوان المحاسبة: يقتصر على النفقات الإدارية، وقد زادت هذه النفقات /١٠ ٧٢٠/ ل.ل. عما هي عليه في موازنة ١٩٥٦. وتعود الزيادة للرواتب وللحظ اعتماد جديد كتعويض تمثيل لرئيس الديوان وللوازم والنفقات الإدارية.

٣ - مركز الدراسات المالية والاقتصادية: بقي مجموع الاعتمادات المخصصة لمركز الدراسات المالية والاقتصادية على ما كان عليه. غير أنه زيد اعتماد تعويض لجان الامتحانات من الموظفين، وخفض مبلغ مماثل من اعتماد التعويض على اللجان من غير الموظفين.

٤ - الجمارك: تشتمل نفقات الجمارك على الاعتمادات المخصصة لكل من المجلس الأعلى والمديرية العامة. وقد سجلت انخفاضاً إجمالياً قدره /٢٣ ٥٥٩/ ل.ل. بالنسبة لموازنة ١٩٥٦.

والجدير بالذكر أن نفقات المجلس الأعلى هي من النوع الإداري فقط، وقد خفضت اعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية وزيدت اعتمادات النقل والانتقال.

أما نفقات المديرية العامة فتحتوي، إلى جانب النفقات الإدارية على نفقات تجهيز وإنشاء. لم يطرأ على الأولى تعديل يذكر سوى تخفيض اعتمادات اللوازم والنفقات المتنوعة والصيانة، وارتفاع الأرقام العائدة للرواتب والنقل والانتقال. وفي الثانية يلاحظ تخفيض في اعتمادات المباني والتجهيزات وزيادة في الاعتمادات المخصصة لشراء سيارات وزوارق ولمناظري الأشغال.

٥ - الدوائر العقارية ومصلحة المساحة الفنية: تسجل نفقات الدوائر العقارية ومصلحة المساحة الفنية وفراً إجمالياً قدره / ٥٤٦٦٩ / ل.ل. وتتضمن اعتمادات كل منهما نفقات إدارية ونفقات تجهيز وإنشاء.

لم يحصل تعديل ذو شأن في النفقات الإدارية العائدة للدوائر العقارية. وجل ما يسترعي الانتباه زيادة اعتمادات الرواتب الناتجة عن الترقية ولحظ اعتماد جديد كتعويض تمثيل لمدير الدوائر المذكورة، وتخفيض اعتمادات اللوازم وإلغاء اعتماد كان مخصصاً لصيانة التجهيزات والإنشاءات. أما اعتمادات مصلحة المساحة الفنية فقد زيد معظمها، وأهم أسباب الزيادة أحداث ست وظائف جديدة وتشكيل فرق جديدة للعمل على الأراضي ولحظ اعتماد لعدد إضافي من العمال.

وفيما يتعلق بنفقات التجهيز والإنشاء خفضت اعتمادات الدوائر العقارية العائدة لشراء خزائن ورفوف حديدية وألغي الاعتماد الذي كان مخصصاً لتركيب مصعد كهربائي في بعدا. وفي مصلحة المساحة الفنية خفضت اعتمادات التصوير الجوي والتحويل الفوتوغرافي وحذف الاعتماد الذي كان مخصصاً للإنشاءات الداخلية.

### الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

تشكل اعتمادات وزارة الدفاع الوطني الجزء الثالث من موازنة النفقات المخصص للنفقات العسكرية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن المبالغ المرصدة لهذا الجزء في المشروع الحالي تبلغ / ١٤٠ ٠٠٠ / ٣٥ ل.ل. مقابل / ٣٢ ٣٩٣ ٩٠٥ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦، أي بزيادة قدرها / ٧٤٦ ٠٩٥ / ٢ ل.ل. أما مواطن الزيادة فكائنة بنوع خاص في ارتفاع عدد أفراد الجيش وما نتج عن ذلك من اعتمادات جديدة للتجهيزات واللوازم والنفقات الإدارية.

### الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

بلغت أرقام موازنة وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة / ٣٧٩ ٥٠٤ / ٢١ ل.ل. منها / ٨٠٤ ٢٢٤ / ١٩ ل.ل. نفقات إدارية و / ١٥٤ ٧٠٠ / ٢ ل.ل. نفقات تجهيز وإنشاء، يقابلها في موازنة ١٩٥٦ مبلغ / ٩٢٢ ٢٨٩ / ١٩ ل.ل. منه / ٤٨٣ ٣٢٢ / ١٧ ل.ل. نفقات إدارية



و/٦٠٠ ٨٠٦ /١ ل.ل نفقات تجهيز وإنشاء. وهكذا تكون الزيادة الإجمالية بالغة /٥٨٢ ٠٨٩ /٢ ل.ل.

وتفسير الزيادة يعود إلى زيادة مليون ليرة على الاعتماد المرصد لمساعدة المدارس الخاصة وإلى أن الحكومة تتابع السعي لنشر العلم على مختلف درجاته محاولة تعميم التعليم الابتدائي والثانوي وتشجيع النشاط الفني والثقافي في شتى نواحيه بالإضافة إلى الاهتمام بالرياضة البدنية. وسعيًا وراء تحقيق هذه الأغراض كان لا بد من زيادة عدد أفراد الهيئة التعليمية ثلاثين معلماً وعشرة مفتشين، ومن رصد اعتمادات جديدة للمساعدات الثقافية ولإعداد المنتخبات اللبنانية للدورة العربية الرياضية الثانية التي سوف تقام في بيروت في العام المقبل. كما أنه زيدت الاعتمادات المرصدة للتعليم المهني زيادة ملموسة بغية نشر هذا التعليم وتوجيه الشباب إليه.

هذا فيما يتعلق بنفقات الجزء الأول، أما فيما يتعلق بنفقات الجزء الثاني فقد زيدت اعتمادات التجهيزات والإنشاءات زيادة تتناسب ورغبة الحكومة في فتح أبواب التعليم أمام جميع الطلاب في المناطق، كما رصد اعتماد هم للمساهمة في مصلحة التعاون الأميركية ومنظمة الأونسكو في إنشاء مركز للدراسات التربوية. وزيدت أيضاً اعتمادات تجهيز الصفوف المدرسية العائدة للتعليم الابتدائي. وفي حقل الآثار زيدت اعتمادات الاستملاكات والحفر رغبة في الكشف عن الكنوز الأثرية الدفينة، واعتمادات الترميم من أجل المحافظة على الأبنية الأثرية لاسيما بعد حوادث الزلازل الأخيرة.

إن الزيادات الحاصلة في أرقام موازنة وزارة التربية، على الرغم من ضخامتها، تعتبر طبيعية إذا أخذ بعين الاعتبار عدد الطلاب المتزايد في المدارس الرسمية والمهام المختلفة التي تتمرس بها هذه الوزارة.

### الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

بلغت النفقات الإدارية لوزارة الصحة العامة /٥١ ٢١٧ /٦ ل.ل. ونفقات التجهيز والإنشاء /٥٠٠ ٧١١ /١ ل.ل. مقابل موازنة عام ١٩٥٦. فتكون نفقات هذه الوزارة قد سجلت ارتفاعاً قدره /٩١٦ ٢٣١ /١ ل.ل.

هذا، وقد حققت وزارة الصحة عدة مشاريع هامة في الحقلين العلاجي والوقائي، وستمكنها الاعتمادات المرصدة في المشروع الحالي من تحقيق مشاريع أخرى في العام المقبل.

ومن المشاريع التي تم إنجازها في الحقل العلاجي بنساء مستشفى الجذام في منطقة الهرمل ومستشفى حديث في مدينة صور وبناء المختبر المركزي، وإكمال جميع التجهيزات اللازمة لمستشفى صيدا.

وفي الحقل الوقائي، تم تشكيل المفزرات الصحية السيارة في الأقضية اللبنانية وستباشر عملها في موعد قريب وفقاً لمنهاج تضعه مسبقاً الوزارة لكل منطقة أو قضاء بغية تعميم الزيارة الصحية لكل قرية، وجرى رش المناطق الموبوءة بالمalaria وجميع مراكز الاصطياف بالمواد الفاتكة بالبحشرات، ووضعت الوزارة بالاشتراك مع النقطة الرابطة دراسات للمجارير العمومية وإتلاف النفايات في المدن والقرى الأهلة، وجرى تلقيح طلاب المدارس الخاصة والرسمية وتلقيح السكان حيثما ظهرت بعض حوادث الأمراض السارية أو الوبائية.

أما الأعمال التي تنوي الوزارة تحقيقها في العام المقبل فأهمها: مشروع استئصال الملاريا وإحداث مركز دولي لمكافحة التدرن الرئوي وذلك بالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية وإتمام مستشفى الجذام في منطقة الهرمل وتجهيز كل من المستشفى المذكور والمختبر المركزي ومشروع العمل فيها بصورة فعلية، والمباشرة بتطبيق القواعد العلمية الحديثة في دائرة الإحصاءات الجديدة بعد أن جرى تزويدها بالمعدات الفنية اللازمة.

### الباب الحادي عشر - وزارة الشؤون الاجتماعية

بقيت حالة الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة السنة المقبلة عما هي عليه في السنة الحالية، إذ أنها بلغت / ٩٩٧ ٥٣١ ٢ / ل.ل. في المشروع مقابل / ٦٥٧ ٥٢٩ ٢ / موازنة ١٩٥٦. وجل ما يلاحظ في تفاصيل هذه الاعتمادات، عدا الزيادة الناتجة عن الترقية العادية، إلغاء اعتماد كان مخصصاً للتدريب الاجتماعي ولحظ اعتماد جديد لمساعدة الأمهات المحتاجات اللواتي تلدن أكثر من توأمين وزيادة قيمة المساهمة مع بعثة الأعمال الأميركية في المشروع الإحصائي للعمال.

### الباب الثاني عشر - وزارة الأنباء

لم يطرأ تعديل يذكر على النفقات الإدارية لهذه الوزارة سوى ما حصل من زيادة طفيفة في اعتمادات الرواتب ونفقات الاستثمار، فبلغ مجموع الاعتمادات الإدارية / ٥٣٤ ٧٤٣ / ل.ل. مقابل / ٤٩٠ ٧٠٤ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦.

غير أن نفقات التجهيز والإنشاء قد انتقلت من / ٢٢٠ ٠٠٠ / ل.ل. في الموازنة الحالية إلى / ١٠٢٠ ٠٠٠ / ل.ل. في مشروع موازنة العام ١٩٥٧. والزيادة ناتجة عن لحظ الاعتماد السنوي اللازم لإنشاء محطة الإذاعة الجديدة.

وهكذا يكون مجموع نفقات هذه الوزارة بالغاً / ٥٣٤ ٧٦٣ / ل.ل. في مشروع الموازنة في حين يبلغ في موازنة ١٩٥٦ / ٤٩٠ ٩٢٤ / ل.ل.

### الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والمواصلات

أحدثت الحكومة تعديلات هامة في وزارة الأشغال فقسمتها إلى ثلاث مديريات عامة: الأولى للأشغال العامة، والثانية للمواصلات والطيران المدني، والثالثة لمراقبة الشركات والشؤون المائية والكهربائية. وق أدت إعادة النظر هذه في تكوين الوزارة إلى زيادة النفقات الإدارية ما يوازي / ٩٨٤ ٨٥١ ل.ل. فبلغ مجموع النفقات / ٩٠٩ ٥٢٠ ٧ ل.ل. مقابل / ٩٢٥ ٦٦٨ ٦ ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦. أهم مواطن الزيادة اعتمادات الصيانة والتجهيزات واعتمادات الرواتب بسبب إحداث عدد من الوظائف الجديدة في كل من المديرية العامة للأشغال والمديرية العامة للمواصلات.

أما نفقات التجهيز والإنشاء فقد بلغت / ٥٠٠ ٥٦١ ١٩ ل.ل. مقابل

/ ٥٠٠ ٧٢٤ ٢٠ ل.ل. في موازنة ١٩٥٦ أي بنقص قدره / ١٦٣ ٠٠٠ ١ ل.ل. ويعود السبب في ذلك إلى رغبة الحكومة في إتباع سياسة جديدة في أعمال الطرق ترمي إلى تخفيض أكبر مبلغ ممكن لصيانة وتصليح وتحسين شبكة الطرق الحالية بعد أن أصبحت بحالة سيئة نتيجة لعدم رصد الاعتمادات الكافية للصيانة ولحصر الاهتمام بشق طرق جديدة. وقد رصدت بالفعل اعتمادات كبيرة للطرق الدولية التي أصبحت بحاجة ماسة إلى التحسين وشطبت اعتمادات شق الطرق الجديدة وحولت لإصلاح الطرق الحالية.

ورصدت في مديرية المواصلات اعتمادات خاصة لتجديد بعض تجهيزات المطار التي أصبحت بحاجة للتبديل بعد أن مضى على استعمالها نيف وخمس سنوات.

وزيدت اعتمادات مساهمة الحكومة في التمديدات الكهربائية لمختلف القرى مبلغ

/ ٣٥٠ ٠٠٠ ل.ل. بعد أن رصد في المشروع الإنشائي اعتماد بقيمة ثلاثين مليوناً من الليرات اللبنانية لإنشاء الشبكات العامة للتوتر العالي في مختلف المناطق اللبنانية.

### الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

تابعت وزارة الزراعة سياستها الاقتصادية الزراعية، فقامت بإنشاء مراكز الإرشاد الزراعي التي أشارت إليها في العام الماضي وجهزتها بموظفين فنيين ووضعت تحت تصرف المزارعين الآلة والفرن مما سيؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين النوع.

وأنشأت إلى جانب ذلك مراكز نموذجية لتربية الدواجن ستكون عوناً للفلاح على إيجاد مورد ثابت وعلى تأمين قسم من استهلاك لبنان من اللحوم.

وسعت إلى إيجاد أسواق خارجية جديدة للإنتاج الزراعي ففاوضت الدول التي عقدت معها اتفاقات تجارية لشراء كميات من هذا الإنتاج وبصورة خاصة التفاح والحمضيات والدخان والبصل والبطاطا.

أما الاعتمادات المرصدة لهذه الوزارة في المشروع فلم يطرأ عليها تعديل يستحق الذكر، ذلك أن أرقامها الإجمالية تبلغ / ٤١٦ ٢٠٥ ل.ل. منها / ٩١٦ ٧٤٩ ل.ل. نفقات إدارية و / ٤٥٥ ٥٠٠ ل.ل. منها / ٣٣٧ ٥١٠ ل.ل. نفقات إدارية و / ٩٠٠ ٦٦٠ ل.ل. نفقات تجهيز وإنشاء. وجل ما يشار إليه لحظ اعتمادات جديدة لخمسة خبراء بالميكانيك والآلات الزراعية نظراً لحاجة الدوائر الفنية إليهم، وزيادة الاعتمادات المخصصة للإنشاءات الجديدة بغية إتمام مختبر بعبدات والإنشاءات التي تقام في منطقة الفنار.

### الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

انتقلت النفقات الإدارية لهذه الوزارة من / ٤٨٤ ٧٤٤ ل.ل. في موازنة ١٩٥٦ إلى / ٦٢٤ ٨٤٧ ل.ل. في المشروع. ومرد ذلك إلى لحظ اعتماد لخمسة خبراء في الصناعة والإحصاء والمصوغات والشؤون الاقتصادية، وإلى لحظ اعتمادات جديدة في المفوضية العامة للسياسة والاصطيف والإشتاء لثمانية عشرة وظيفة مؤقتة لمغارة جعيتا السياحية وإلى تأمين مهرجان بعلبك الدولي.

وارتفعت نفقات التجهيز والإنشاء أيضاً فانتقلت من / ١٠٠٠ ٥٠١ ل.ل.

إلى / ٧١٠ ٠٠٠ ل.ل. ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الاعتماد المخصص لمساهمة الحكومة لقاء مساعدة النقطة الرابعة الأميركية للمعهد الصناعي نظراً لضرورة التوسع في أعمال هذا المعهد، وإلى زيادة اعتمادات مفوضية السياحة والاصطيف بغية تمكينها من إنارة المغائر الطبيعية وتهيئتها، وشراء مصاعد كهربائية لمناطق التزلج وزورق لمغارة جعيتا.

### الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

زيدت معظم النفقات الإدارية العائدة لهذه الوزارة، فانتقلت من / ٩١٣ ٨١٠ ل.ل. في موازنة عام ١٩٥٦ إلى / ٣٥٨ ٠٩٢ ل.ل. في المشروع. والزيادة ناتجة بنوع خاص عن لحظ اعتمادات لست وثلاثين وظيفة جديدة، وعن تعيين عدد إضافي من الكتبة والموزعين الصيفيين وعمال التنظيفات بغية توزيع البريد بصورة أكثر انتظاماً وعجلة. كما زيدت أجور الساعات الإضافية والليلية، واعتمادات الإيجارات لاستئجار مكتب في طرابلس ومكاتب أخرى عوضاً عن التي تصدعت من جراء الزلزال، واعتمادات النقل والانتقال والصيانة ونفقات الاستثمار.

وارتفعت أيضاً نفقات التجهيز والإنشاء ما يوازي / ٦٥ ٠٠٠ ل.ل. وخصصت الزيادة لشراء أدوات بريدية وبرقية ولشراء علب بريدية جديدة لمكاتب الملحقات ومراكز الشعب البريدية.

### الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام

تقتصر نفقات هذه الوزارة على النفقات الإدارية، وأرقامها مماثلة لأرقام موازنة ١٩٥٦ إلا ما أصاب اعتمادات الرواتب من زيادة بسيطة ناتجة عن الترقية العادية. بلغت أرقامها / ٤٦٠ ٤٣٠ ل.ل. مقابل / ٤٢٩ ٧٤٠ ل.ل.

### الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء

تبلغ نفقات هذا الباب / ١٠ ٧٦٣ ٥٠٠ ل.ل. مقابل / ١٠ ٨٣٤ ٥٠٠ ل.ل. في موازنة ١٩٥٦ وكلها من نوع النفقات الإدارية. يشتمل هذا الباب على الاعتمادات المخصصة لمعاشات التقاعد وتعويضات الصرف والديون المتوجبة الأداء ولاستهلاك سندات الخزينة.

أما الوفر الحاصل في اعتمادات هذا الباب والبالغ / ٧١ ٠٠٠ ل.ل. فيعود إلى تخفيض اعتمادات الديون المتوجبة الأداء ما يوازي القسط الأخير من استرداد شركة الترامواي اللبناني الذي كان مرصداً في موازنة ١٩٥٦، كما يعود إلى تخفيض اعتماد فوائد سندات الخزينة نتيجة لاستهلاك قسم من هذه السندات.

### الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة

أرصد في هذا الباب اعتماد قدره / ٥٥٨ ٦٤٣ ل.ل. مقابل / ٦٣١ ٣٤٣ ل.ل. في موازنة ١٩٥٦. ويستعمل هذا الاعتماد لتغذية بنود الموازنة التي نفذت اعتماداتها، أو لفتح اعتمادات إضافية وفقاً لأحكام المادة ٣٢ من قانون المحاسبة العمومية، ولمساعدة الموظفين في حالة المرض أو الوفاة.

هذا، ونثبت فيما يلي خلاصة الاعتمادات المرصدة كل من المشروع ومن موازنة ١٩٥٦ موزعة على الأجزاء الثلاثة من موازنة النفقات وعلى مختلف الأبواب.

## جدول رقم - ١ -

## الجزء الأول - النفقات الإدارية ١٩٥٧

| رقم<br>البند      | الباب                           | موازنة<br>عام ١٩٥٦ | مشروع موازنة<br>عام ١٩٥٦ | الفرق في النفقات |           |
|-------------------|---------------------------------|--------------------|--------------------------|------------------|-----------|
|                   |                                 |                    |                          | زيادة ل ل        | نقصان ل ل |
| ١                 | رئاسة الجمهورية                 | ٤٠٥ ٣٨٠            | ٤٢٨ ١٤٠                  | ٢٨ ٢٦٠           | ٥ ٥٠٠     |
| ٢                 | مجلس النواب                     | ٨٩٢ ٣٨٠            | ٨٩٠ ٣٨٠                  | --               | ٢ ٠٠٠     |
| ٣                 | رئاسة مجلس الوزراء              | ٤٢٩ ٧٢٠            | ٤٦٨ ٢٠٦                  | ٣٨ ٤٨٦           | --        |
| ٤                 | وزارة الداخلية                  | ٤ ٦٧١ ٥٦٠          | ٤ ٨١٥ ٢٨٠                | ١٧٢ ٧٠٥          | ٢٨ ٩٨٥    |
| ٥                 | وزارة الخارجية والمغتربين       | ٥ ٥١٠ ٠٠٧          | ٥ ٩٤٧ ٨٩٧                | ٥٧٠ ١٧٤          | ١٣٢ ٢٨٤   |
| ٦                 | وزارة الداخلية                  | ١٥ ٥٦٢ ٩٦٤         | ١٦ ٦٣٩ ٦٩٩               | ١ ١٣٧ ٢٠٥        | ٦٠ ٤٧٠    |
| ٧                 | وزارة المالية                   | ٩ ٨٨٧ ٣٤٣          | ١٠ ١٢٨ ٦٠٢               | ٢٩٩ ٥٢٩          | ٥٨ ٢٧٠    |
| ٩                 | وزارة التربية الوطنية والفنون   | ١٧ ٤٨٣ ٣٢٢         | ١٩ ٢٢٤ ٨٠٤               | ١ ٩٣٢ ٥٦٥        | ١٩١ ٠٨٣   |
| ١٠                | وزارة الصحة العامة              | ٥ ٤٤٦ ١٣٥          | ٦ ٢١٧ ٠٥١                | ٧٧٠ ٩١٦          | --        |
| ١١                | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية  | ٢ ٣١٣ ٢٥٧          | ٢ ٣٣٨ ٩٩٧                | ٤٠ ٧٤٠           | ١٥ ٠٠٠    |
| ١٢                | وزارة الأنباء                   | ٧٠٤ ٤٩٠            | ٧٤٣ ٥٣٤                  | ٣٩ ٠٤٤           | --        |
| ١٣                | وزارة الأشغال العامة والمواصلات | ٦ ٦٦٨ ٩٢٥          | ٧ ٥٢٠ ٩٠٩                | ١ ٠٧٤ ٥٦٤        | ٢٢٢ ٥٨٠   |
| ١٤                | وزارة الزراعة                   | ٣ ٥١٠ ٣٣٧          | ٣ ٧٤٩ ٩١٦                | ٢٩٦ ٤٩٩          | ٥٦ ٩٢٠    |
| ١٥                | وزارة الاقتصاد الوطني           | ١ ٧٤٤ ٤٨٤          | ١ ٨٤٧ ٦٢٤                | ١٣١ ٦٠٠          | ٢٨ ٤٦٠    |
| ١٦                | وزارة البرق والبريد والهاتف     | ٣ ٨١٠ ٩١٣          | ٤ ٠٩٢ ٣٥٨                | ٢٨١ ٤٤٥          | --        |
| ١٧                | وزارة التصميم العام             | ٤٢٩ ٧٤٠            | ٤٣٠ ٤٦٠                  | ٢ ٤٠٠            | ١ ٦٨٠     |
| ١٨                | الديون المتوجبة الأداء          | ١٠ ٨٣٤ ٥٠٠         | ١٠ ٧٦٣ ٥٠٠               | --               | ٧١ ٠٠٠    |
| ١٩                | احتياطي لنفقات طارئة            | ٦٣١ ٣٤٣            | ٥٥٨ ٦٤٣                  | --               | ٧٢ ٧٠٠    |
| مجموع الجزء الأول |                                 | ٩٠ ٩٣٦ ٨٠٠         | ٩٦ ٨٠٦ ٠٠٠               | ٦ ٨١٦ ١٣٢        | ٩٤٦ ٩٣٢   |
| المجموع           |                                 |                    |                          | ٥ ٨٦٩ ٢٠٠        |           |

## جدول رقم - ٢ -

## الجزء الثاني - نفقات التجهيز والانشاء ١٩٥٧

| رقم<br>البند       | الباب                           | موازنة<br>عام ١٩٥٦ | مشروع موازنة<br>عام ١٩٥٦ | الفرق في النفقات |           |
|--------------------|---------------------------------|--------------------|--------------------------|------------------|-----------|
|                    |                                 |                    |                          | زيادة ل ل        | نقصان ل ل |
| ٢                  | مجلس النواب                     | ٢٩ ٠٠٠             | ٢٠ ٠٠٠                   | --               | ٩ ٠٠٠     |
| ٥                  | وزارة الخارجية والمغتربين       | ٨٦ ١٠٠             | --                       | --               | ٨٦ ١٠٠    |
| ٦                  | وزارة الداخلية                  | ١ ٩١٢ ١٠٠          | ١ ٩٧١ ٣٠٠                | ٢٢٤ ٠٠٠          | ١٦٤ ٨٠٠   |
| ٧                  | وزارة المالية                   | ١ ٠٠٤ ٩٠٠          | ٨١١ ٥٠٠                  | ٥ ٠٠٠            | ١٩٨ ٤٠٠   |
| ٩                  | وزارة التربية الوطنية والفنون   | ١ ٨٠٦ ٦٠٠          | ٢ ١٥٤ ٧٠٠                | ٣٧٣ ٢٠٠          | ٢٥ ١٠٠    |
| ١٠                 | وزارة الصحة العامة              | ١ ٢٥٠ ٥٠٠          | ١ ٧١١ ٥٠٠                | ٤٦١ ٠٠٠          | --        |
| ١١                 | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية  | ٢١٦ ٤٠٠            | ١٩٣ ٠٠٠                  | ٥٠٠              | ٢٣ ٩٠٠    |
| ١٢                 | وزارة الأنباء                   | ٢٢٠ ٠٠٠            | ١ ٠٢٠ ٠٠٠                | ٨٠٠ ٠٠٠          | --        |
| ١٣                 | وزارة الأشغال العامة والمواصلات | ٢٠ ٧٢٤ ٥٠٠         | ١٩ ٥٦١ ٥٠٠               | ٢ ٣١١ ٠٠٠        | ٣ ٤٧٤ ٠٠٠ |
| ١٤                 | وزارة الزراعة                   | ٢ ٦٦٠ ٩٠٠          | ٢ ٤٥٥ ٥٠٠                | ٤٠ ٠٠٠           | ٢٤٥ ٤٠٠   |
| ١٥                 | وزارة الاقتصاد الوطني           | ٥٠١ ٠٠٠            | ٧١٠ ٠٠٠                  | ٢٣٩ ٠٠٠          | ٣٠ ٠٠٠    |
| ١٦                 | وزارة البرق والبريد والهاتف     | ١٤٨ ٠٠٠            | ٢١٣ ٠٠٠                  | ٨٣ ٠٠٠           | ١٨ ٠٠٠    |
| مجموع الجزء الثاني |                                 | ٣٠ ٥٦٠ ٠٠٠         | ٣٠ ٨٢٢ ٠٠٠               | ٤ ٥٣٦ ٧٠٠        | ٤ ٢٧٤ ٧٠٠ |
| المجموع            |                                 |                    |                          | ٢٦٢ ٠٠٠          |           |

## جدول رقم - ٣ -

## الجزء الثالث - النفقات العسكرية

| رقم<br>البند | الباب               | موازنة<br>عام ١٩٥٦ | مشروع موازنة<br>عام ١٩٥٦ | الفرق في النفقات |           |
|--------------|---------------------|--------------------|--------------------------|------------------|-----------|
|              |                     |                    |                          | زيادة ل ل        | نقصان ل ل |
| ٨            | وزارة الدفاع الوطني | ٣٢ ٣٩٣ ٩٠٥         | ٣٥ ١٤٠ ٠٠٠               | ٢ ٧٧٧ ٦٠٠        | ٣١ ٥٠٥    |
|              |                     |                    |                          | ٢ ٧٤٦ ٠٩٥        |           |

### جدول رقم - ٤ - الإجمال

|    |           |             |             |               |  |
|----|-----------|-------------|-------------|---------------|--|
| -- | ٥ ٨٦٩ ٢٠٠ | ٩٦ ٨٠٦ ٠٠٠  | ٩٠ ٩٣٦ ٨٠٠  | الجزء الأول   |  |
| -- | ٢٦٢ ٠٠٠   | ٣٠ ٨٢٢ ٠٠٠  | ٣٠ ٥٦٠ ٠٠٠  | الجزء الثاني  |  |
| -- | ٢ ٧٤٦ ٠٩٥ | ٣٥ ١٤٠ ٠٠٠  | ٣٢ ٣٩٣ ٩٠٥  | الجزء الثالث  |  |
|    | ٨ ٨٧٧ ٢٩٥ | ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠ | ١٥٣ ٨٩٠ ٧٠٥ | المجموع العام |  |

### القسم الثاني - الواردات

لا بد لنا، قبل الشروع في بحث قسم الواردات، من إبداء بعض الملاحظات العامة. وأولى هذه الملاحظات تتعلق بالأسس التي تعتمد لتقدير واردات الدولة. تقضي المادة السادسة عشرة من قانون المحاسبة العمومية - المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩ كانون أول ١٩٥٤ - بأن تقدر واردات السنة الجديدة مبدئياً بالاستناد إلى متوسط تحصيلات السنتين الأخيرتين اللتين تم قطع حسابهما. غير أنه يحق لوزير المالية أن لا يتقيد بالمتوسط المذكور وأن يبني تقدير الواردات على أساس أوضاع يعود له اعتمادها شرط أن يبرر أسبابها ونتائجها.

كما يلاحظ أن واردات الدولة ما تزال منذ سنة ١٩٤٤ تتابع سيرها التصاعدي، وقد سبقت الإشارة إلى أن أرقامها القياسية تدرجت من / ١٠٠ / في سنة ١٩٤٤ إلى / ٤٧٤ / في عام ١٩٥٥. ولما كان قسم الواردات يتوزع إلى أربعة أبواب، الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها، الضرائب والرسوم غير المباشرة، حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار، إيرادات متفرقة، فيجدر التساؤل عن مقدار التطور أو الزيادة التي تصيب كلا من هذه الأبواب.

وفيما يلي جدول بمتوسط الإيرادات لسنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ وبتقديرات الإيرادات لسنة ١٩٥٧ موزعة على الأبواب الأربعة، مع النسبة المئوية لكل منها:



| نوع الإيرادات                         |             | الإيرادات   |               | النسبة المئوية |               |
|---------------------------------------|-------------|-------------|---------------|----------------|---------------|
|                                       |             | لمتوسط سنتي | لمشروع موازنة | لمتوسط سنتي    | لمشروع موازنة |
|                                       |             | ١٩٥٣ - ١٩٥٤ | ١٩٥٧          | ١٩٥٣ - ١٩٥٤    | ١٩٥٧          |
| الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها | ٣٩ ٦٢٧ ١٩٤  | ٤٦ ١٥٠ ٠٠٠  | ٢٦,٥          | ٢٨             |               |
| الضرائب والرسوم غير المباشرة          | ٨٨ ٠٥٢ ٢١٩  | ٩٣ ٧٦٠ ٠٠٠  | ٥٩            | ٥٨             |               |
| حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار  | ٥ ١٣٦ ٦١٠   | ٥ ٩٨٠ ٠٠٠   | ٣,٥           | ٣,٥            |               |
| إيرادات متفرقة                        | ١٦ ٥٢٢ ٤٠٦  | ١٦ ٨٧٨ ٠٠٠  | ١١            | ١٠,٥٠          |               |
| المجموع                               | ١٤٩ ٣٣٨ ٢٢٩ | ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠ | ١٠٠           | ١٠٠            |               |

ويبدو من هذا الجدول أن النسبة المئوية للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها من أصل مجموع الواردات قد انتقلت من ٢٦,٥٪ في متوسط إيرادات سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ إلى ٢٨٪ في مشروع موازنة عام ١٩٥٧، وإن نسبة الضرائب والرسوم غير المباشرة قد تدنت من ٥٩٪ إلى ٥٨٪. كما يبدو أن نسبة إيرادات الباب الثالث المخصص لحاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار تستقر على ٣,٥٪ وإن نسبة الباب الرابع المخصص للإيرادات المتفرقة قد انخفضت من ١١٪ إلى ١٠,٥٪.

أما الأرقام الإجمالية للواردات المقدرة في مشروع موازنة ١٩٥٧ فتفوق متوسط إيرادات سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ ما يوازي / ١٦٢ ٧٦٨ ٠٠٠ - ١٤٩ ٣٣٨ ٢٢٩ = ١٣ ٤٢٩ ٧٧١ / ل.ل.

### الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

تبلغ تقديرات هذا الباب / ٤٦ ١٥٠ ٠٠٠ / ل.ل. يقابلها متوسط الواردات لسنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ البالغ / ٣٩ ٦٢٧ ١٩٤ / ل.ل.، أي أن الزيادة المرتقبة لواردات سنة ١٩٥٧ توازي / ٨٠٦ ٥٢٢ / ل.ل.

أهم مواطن الزيادة كائنة في الواردات المرتقبة للضرائب والرسوم التالية:

- ضريبة الأملاك المبنية: تقدر وارداتها عن سنة ١٩٥٧ بـ / ٧ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٤ ٩٢٩ ٠٢٤ / ل.ل. لمتوسط سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤. ويعود السبب في هذه الزيادة إلى حركة البناء الآخذة بالتصاعد سنة فسنة سواء في المدينة أو في أماكن الاصطياف، وإلى تعزيز مراقبة التحقق والتشديد في الجباية.

- رسوم التسجيل: تبلغ تقديراتها ستة ملايين ليرة أي بزيادة ما يقارب المليون ل.ل. بالنسبة للمتوسط. وقد استند في التقدير المذكور إلى تكاثر حركة بيع وشراء الأملاك في السنتين

الأخيرتين وما يرتقب لها من تطور في السنة المقبلة.

- رسوم الطوابع: سجلت تقديرات واردات هذه الرسوم زيادة تناهز المليون ليرة لبنانية أيضاً، مردّها إلى تكاثر تأسيس الشركات المساهمة من جهة وإلى تعزيز مراقبة الرسوم من جهة ثانية.

- رسوم السير: تفوق الواردات المقدرة لهذه الرسوم ما يوازي المليون ونصف المليون واردات متوسط سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤، وتفسير هذه الزيادة كائن في ازدياد عدد السيارات العمومية الكبرى.

أما سائر أنواع الضرائب والرسوم المباشرة فلم يطرأ عليها تعديل يستحق الذكر.

### الباب الثاني - الضرائب والرسوم غير المباشرة

زادت التقديرات الإجمالية لهذا الباب / ٧٨١ ٧٠٧ ٥٠٠ ل.ل. بالنسبة للمتوسط. وتعود أسباب الزيادة إلى ارتفاع رسوم الجمارك التي ما فتئت تتصاعد سنة بعد سنة بنتيجة تزايد المستوردات حتى أنها تكاد تبلغ ٣٧٪ من أصل مجموع الواردات عن عام ١٩٥٧.

غير أن واردات الفصل الأول من هذا الباب والمخصص لرسوم الاستهلاك تشير إلى بعض الانخفاض في أرقام رسوم المواد الملتهبة بالنسبة لمتوسط سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤ نظراً لتكاثر استعمال المازوت بدلاً من البنزين، إنما تشير إلى زيادة قدرها مليون ليرة بالنسبة لتقديرات ١٩٥٦.

### الباب الثالث - حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار

لم يطرأ أي تعديل على حاصلات أملاك الدولة، إذ أن وارداتها المقدرة مماثلة للواردات الحاصلة في متوسط سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤. ولم يطرأ تعديل على حاصلات مصالح الاستثمار سوى أنه أضيف إلى هذه الحاصلات في مشروع موازنة عام ١٩٥٧ واردات دائرة المنائر بعد أن استرد امتيازها.

### الباب الرابع - إيرادات متفرقة

بلغت تقديرات هذه الإيرادات / ٨٧٨ ٠٠٠ ل.ل. مقابل / ٥٢٢ ٢٠٦ ل.ل. لمتوسط سنتي ١٩٥٣ - ١٩٥٤، أي بزيادة بسيطة قدرها / ٣٥٥ ٧٩٤ ل.ل. أما أهم مواطن الزيادة فكائنة في المحسومات التقاعدية كنتيجة لارتفاع اعتمادات الرواتب، وفي مدفوعات شركات البترول ورسوم المطارات.

بيروت في ٣٠ أيلول ١٩٥٦

وزير المالية - التوقيع: جورج كرم

## جلسة ٣١ كانون الثاني ١٩٥٧(\*)

### المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق ملخص محضر الجلسة السابقة .
  - ٢ - بحث عام .
  - ٣ - تصديق اقتراح بمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .
- الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي .
- جورج هراوي - ان هذه الجلسة هي اخر جلسة من الدورة المخصصة لدرس الموازنة لذلك ارجو المجلس ونتمنى على الحكومة ان تفتح دورة جديدة حالاً ، ولتعيين الرئاسة الكريمة جلسة خاصة لبحث القضية التي تكلم عنها الزميل الأستاذ غسان تويني .
- الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري .
- ناظم القادري - اريد ان الفت نظر الحكومة الى حادث هام قرأته في بعض الصحف وهو ان استاذاً يعمل في مدرسة محترمة اقدم على ضرب تلميذ بسبب ارتكابه خطأ في الاملاء ونتج عن الضرب ان اعطي التلميذ تقريراً طبياً لمدة عشرة ايام . ان هذا الحادث له أهمية كبرى بالنسبة لمركز لبنان الثقافي والعلمي . اريد أن تفتح الحكومة تحقيقاً في هذا الموضوع وعلى وزارة التربية ان تراقب مراقبة شديدة كل المدارس التي يقوم اساتذتها بضرب التلاميذ: اني ارجو الحكومة ولا استجوبها آملاً أن تأمر وزارة التربية باجراء تحقيق دقيق وان تتخذ الاجراءات اللازمة التي تمنع من تكرار هذا العمل الذي لا يمت الى الروح الانسانية بصلة .

الامر الثاني يا سيدي هو انه جرت مظاهرة في قرية من قرى البقاع واقدمت السلطات على اعتقال من تظاهر ولكنها لم تعتقل المسبب لهذه المظاهرة وهو موظف في وزارة

(\*) الدور التشريعي الثامن، العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٧، محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٧ .

العدلية، وقد نقل لأسباب تأديبية منذ ستة أشهر ولم ينفذ به قرار النقل بل لا يزال بدون وظيفة فعلية ويقوم بالدس على الحكومة ويقبض راتبه كاملاً دون ان يقوم بالعمل، هذا الموظف نقل يا سيدي الى صيدا منذ ستة اشهر لأسباب تأديبية كما قلت وهو الذي حرض على المظاهرة ولم يعتقل لانه ينتمي الى مركز ديني.

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي - عطوفة الرئيس،

ما كنت اود ان اتكلم لو لم يثر الزميل غبريال المر موضوعاً هو من الاهمية بمكان. لقد سبق وسأل بعض الزملاء الحكومة عن رأيها في تصريحات وزير الخارجية السيد شارل مالك. واذكر ان دولة الرئيس اجاب يومئذ انه لم يصله نص رسمي عن التصريحات ليستطيع ان يبدي رأيه فيها بشكل قاطع، ولست ادري اذا كانت الحكومة قد تلقت حتى الآن النص الرسمي لتلك التصريحات.

اما فيما يتعلق بسياسة لبنان الخارجية فاني اريد ان اوجزها بعبارة مختصرة: يجب ان لا تشذ عن السياسة التقليدية المتبعة منذ فجر الاستقلال ويجب ان تبقى سياسة انسجام كلي مع سياسة الدول العربية.

انني الفت نظر الحكومة الى ناحية هي باعترادي هامة جداً. ان البلاد قادمة على انتخابات قريباً، فيحسن بالحكومة وبالمجلس ان لا يتخذا موقفاً معيناً او يقررا سياسة ما، بانتظار ما ستسفر عنه الانتخابات القريبة.

الرئيس - كنا قد باشرنا ببحث اقتراح مشروع القانون المقدم من حضرة النائب ناظم القادري والقاضي بمنح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم بموجب تعديلات اللجنة المالية، اريد ان استفتي المجلس بصفة الاستعجال المكرر.

اميل البستاني - مقاطعاً - سيدي الرئيس،

نريد ان نتكلم بالموضوع قبل طرح الاستعجال المكرر على التصويت اننا لم نتمكن من ابداء رأينا في الجلسة الماضية لأن النصاب فقد بسبب منع الرئاسة بعض النواب من الكلام.

الرئيس - الرئاسة لم تسبب فقد النصاب ولم تمنع الكلام عن احد، بل انها اعطت الكلام لأكثر من اثني عشر نائباً.

من يوافق على اعطاء اقتراح مشروع القانون هذا صفة الاستعجال المكرر يرفع يده .

- أكثرية -

الرئيس - اعطي مشروع القانون صفة الاستعجال المكرر .

(وهنا حصلت مشادة كلامية بين النائبين السيدين جورج هراوي واميل البستاني)

الرئيس - ارجو من حضرة النائب جورج هراوي ان يحفظ النظام اما اذا استمر على هذه الحالة فإنني سأطلب من المجلس ان يوجه اليه اللوم .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد اميل البستاني .

اميل البستاني - اشكر الرئاسة الكريمة على اعطائها اياي حق الكلام . ان التصويت الذي جرى الآن على صفة الاستعجال المكرر كان نتيجة لبحث سابق ، والنظام الداخلي صريح فإنه لا يمنع البحث بأساس الموضوع بعد التصويت على صفة الاستعجال .

غسان تويني - مقاطعاً - استأذن الرئاسة بأن ألقى كلمة ارجو فيها حضرة الزميل البستاني ان لا يعتمد الى اطالة الكلام الى حد يفقد معه النصاب .

الرئيس - عندما سمحت للزميل البستاني بالكلام كان في نيتي ان افسح المجال امام جميع الزملاء لبحث هذا الموضوع .

اميل البستاني - مقاطعاً - ان المجلس صوت على صفة الاستعجال المكرر ، بقي ان نتقيد بالنظام ونفسح المجال لكل من يشاء التكلم بالموضوع .

اما وقد رأيت ان أكثرية المجلس متحمسة هذا النهار للتصديق على الاقتراح يهمني ان ابين نقاطاً قد تكون سهت عن بالنا في الجلسة السابقة .

اولاً - في صلب الموضوع - ان الدستور اوجب التصويت على الموازنة بنداً بنداً ، ولذلك فإنني أعتقد ، في حال قبول الاقتراح المعروض بتفويض الحكومة نشر الموازنة بمرسوم كما عدلتها اللجنة ، نكون قد وافقنا على الموازنة دفعة واحدة ، وفي هذا العمل مخالفة صريحة لدستور الذي حدد كيفية تصديق الموازنة والأسباب التي تبيح نشر الموازنة بمرسوم . ثم ان الدستور نص على نشرها كما وردت من الحكومة لا كما عدلتها اللجنة . ان في تصديقنا على هذا الاقتراح مخالفة دستورية حتى ولو ان الاكثرية وافقت عليه .

ارجو من الرئاسة الكريمة وهي التي تحافظ على الدستور ان تعرض الأمر على جهابذة

القانون الذي يفهمون اكثر مني وربما اكثر من سواي في القانون الدستوري، لترى ما اذا كان في الأمر مخالفة دستورية ام لا. واني اذكر الرئاسة بقولها، عندما قال الزميل صبري حماده ان المجلس خالف الدستور عندما وافق على منح الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم كما نريد منحها الآن، لقد قال عطوفة الرئيس ان المجلس لم يخالف الدستور يومذاك لأن ظروفًا قاهرة اضطرت المجلس عندئذ ان يوافق على منح الحكومة صلاحية نشر الموازنة بمرسوم بحسب تعديل اللجنة. وكان قول الرئيس هذا اعترافاً ضمناً بأن منح الحكومة نشر الموازنة بمرسوم كما يطلب الآن هو مخالفة دستورية، لذلك فإنني ارجو من عطوفة الرئيس ان يحافظ الى اقصى درجات المحافظة على الدستور وان يستفتي جهابذة القانون في ذلك، لأنني ارى ان الاكثرية في المجلس متحمسة للتصديق على المشروع.

اسمع البعض من الزملاء يقولون ان بإمكانهم تعديل نص الدستور، نعم بإمكاننا ان نفعل ذلك، ولكن لتعديل الدستور اصول محددة بالدستور ويجب ان تحصل الموافقة على التعديل بأكثرية ثلثي اعضاء المجلس.

ثانياً - خوفاً من ان لا يتاح لي مجال الكلام فيما بعد فإنني اعلن بأنين سأعارض هذا المشروع حتى لو بقيت لوحدي لأنني ارفض التخلي عن هذه الصلاحية التي اعطيت لاعضاء المجلس فقط، وسأظل اطالب بمناقشة الموازنة مناقشة دقيقة مستفيضة. ان كل اعمال الجمهورية اللبنانية متوقفة على الموازنة فلماذا العجلة؟ ولماذا لا نمدد الدورة لدرس الموازنة. لماذا لا نمنح فرصة اسبوعين او ثلاثة اسابيع لدرس الموازنة، ولماذا الخوف من شل اعمال الحكومة ولديها القاعدة الاثنا عشرية تمكنها من تصريف الاعمال على اكمل وجه؟ اعيد القول باني سأصوت ضد هذا الاقتراح ولو بقيت لوحدي.

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج هراوي.

جورج هراوي - اولاً - اريد ان اعتذر الى المجلس الكريم اذا كنت قد اسأت التصرف، وثانياً - اقول بصراحة ان الرئاسة خالفت النظام بفتحها باب المناقشة بعد أن كان المجلس قد وافق في الجلسة الماضية على اقتراح بقفل باب المناقشة قدمه حضرة الزميل مورييس زوين.

الرئيس - تقضي الاصول بأن يبدأ البحث بموضوع الاستعجال، عندما يكون المشروع وارداً بصفة الاستعجال المكرر، ومتى صدق على صفة الاستعجال يبدأ البحث بأساس

الموضوع. بالأمس لم يبحث المجلس في صلب الموضوع، والرئاسة لم تخالف النظام عندما اجازت للسيد اميل البستاني ان يتكلم في صلب الموضوع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور نزيه البزري.

نزيه البزري - ان المادة /٨٣/ من الدستور تقول «كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترح على الموازنة بنداً بنداً».

فالموازنة الحاضرة مخالفة للدستور لأن الموازنة التي قدمت الى المجلس في دورة تشرين الأول هي غير الموازنة الحاضرة التي يريدون الاقتراح عليها بعد ان ادخلت عليها التعديلات في اللجنة.

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد رشيد كرامي.

رشيد كرامي - اعتقد ان ما سمعناه من تنازل المجلس عن صلاحياته لكي تنشر الموازنة بمرسوم لا يشكل سابقة حسنة في المجلس، لأن الموازنة هي اهم موضوع يمكن للمجلس ان يدرسه. وقد استمعت الى المساجلة التي دارت بين دولة الرئيس الصلح وعطوفة الرئيس السابق صبري حماده على عدد المرات التي نشرت فيها الموازنة بمرسوم. فقل مرة واحدة وقل مرتين وانا اعتقد بأنها نشرت لمرة واحدة بهذا الشكل، وقد كانت تلك المرة موضوع استغراب ووصفت بأنها سابقة غير محبة. واني استغرب كيف ان اعضاء المجلس يرون في هذه الطريقة شذوذاً ثم يوافقون عليه. يقولون بأن الضرورة قضت يومئذ بنشر الموازنة بمرسوم، فأين هي الضرورة اليوم؟

اطلب من الحكومة ان تفتح دورة استثنائية لمدة اسبوع على الأقل تخصص لدرس الموازنة في المجلس بالطريقة التي نص عليها الدستور والا ففي مثل هذه الحالة التي نحن بصدها، بإمكان فخامة الرئيس ان ينشر الموازنة بمرسوم. فإذا استعمل فخامة الرئيس حقه فيكون قد انقذ الموقف الذي نحن فيه، وإلا فإن تنازل المجلس طوعاً عن صلاحياته كيما يوفر على نفسه الجهد بدرس الموازنة تفصيلاً يشكل سابقة شاذة ولا يوافق على هذا التنازل اكثر الزملاء. واني سأقترح ضد الاقتراح حتى لا يسجل على المجلس سابقة ثانية من هذا النوع وتؤخذ حجة علينا في المستقبل.

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد كامل الأسعد.

كامل الأسعد - اعطى الدستور فخامة الرئيس حق نشر الموازنة بمرسوم اذا تأخر المجلس عن

درسها في نهاية كانون الثاني شرط ان تكون الموازنة قدمت الى المجلس قبل خمسة عشر يوماً من انعقاد المجلس في دورة تشرين. واعتقد ان الموازنة قدمت في الموعد المحدد في الدستور كما اني اعتقد بأن المجلس سيصوت على الموازنة، فيما لو طرحت عليه للتصويت، بشكل آلي، بسبب التأخير الحاصل، وسوف لا يتمكن من ادخال تعديلات اساسية عليها.

فمن الناحية المبدئية، وبما أن الموازنة هي أهم عمل يقوم به المجلس لا أرى ما يوجب العمل بهذا الاستثناء للقاعدة الدستورية الا في حالة الضرورة القصوى، وانني ارى كما يرى الزميل كرامي، بأن لا ضرورة موجبة الآن لاتخاذ مثل هذا التدبير المقترح.

ليست هذه الموازنة جديدة مختلفة عن الموازنة الماضية لا في اسسها، ولا في السياسة الضريبية والانشائية حتى لا نتمكن من تطبيق القاعدة الاثني عشرية. فإمكان الحكومة ان تنفق مثل الاعتمادات المدونة في السنة الماضية على اساس القاعدة الاثني عشرية.

**الرئيس -** الكلمة لحضرة النائب المحترم السد بشير الأعور.

**بشير الأعور -** يعتبر البعض من الزملاء ان في تخويلنا الحكومة حق نشر الموازنة بمرسوم تنازلاً عن صلاحياتنا. وحتى لا يبقى هذا الرأي عالقاً بالأذهان اريد ان اجلو هذه النقطة حفاظاً على سمعة المجلس.

اولاً: عندما تدرس لجنة المالية والموازنة موازنة وتدخل عليها التعديلات ثم يأتي المجلس ويصوت عليها بقانون يقول فيه: نحن السلطة التشريعية تتبنى الموازنة كما عدلتها اللجنة المالية ونطلب الى الحكومة ان تنشرها بمرسوم، هل يبقى عندئذ من مجال للقول ان المجلس تازل عن صلاحياته؟ لا بل بالعكس فإنه يكون قد قام بواجبه ضمن صلاحياته الكاملة، هذه هي النقطة الأولى.

اما النقطة الثاني فهي: لا دستورية العمل. نص الدستور على وجوب التصويت على الموازنة بنداً بنداً. نعم. ولكن كيف تدرس الموازنة في لجنة المالية؟ هل تدرسها درساً أجمالياً؟ ان اللجنة تدرس الموازنة بنداً بنداً وفقرة فقرة. فعندما نتبنى، نحن السلطة التشريعية درس اللجنة، ونترك للحكومة امر القيام بعمل إداري بسيط لا نكون قد خالفنا الدستور.



فرجائي الى الزملاء الكرام اذا هم ارادوا ان يناقشوا الموازنة ان لا يستندوا الى لادستورية العمل وتنازل المجلس عن صلاحياته . كان يجب عليهم ان يستندوا الى عدم وضع الموازنة على اسس علمية ومالية واجتماعية ، وان يقولوا انهم يريدون تعديلها وجعلها منطبقة على الأسس المالية والعلمية . ولكنني لم اسمع احداً يستند الى هذه الحجة .

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جورج عقل .

جورج عقل - ليس لي ما اضيفه على ما قلته في الجلسة السابقة ولكن اريد ان اوضح بأن انسحابنا من الجلسة السابقة لم يكن القصد منه عرقلة اعمال المجلس انما شئنا ان ترتفع جميع الأصوات مؤيدة او مخالفة للمشروع .

يبقى لنا ان نشير الى المادة الـ ٩٥ من النظام الداخلي والتي تنص على ما يلي : « لا يجوز احداث او الغاء ضريبة او رسم او مكس من المكوس او تعديل في الضرائب والرسوم والمكوس الا بقرار من مجلس النواب » .

مشروع الموازنة ، وهذا الاقتراح اذا كان يتضمن تعديلاً للنظام الضرائبي يكون مخالفاً للنظام الداخلي فلا يجوز استصداره بقرار مستعجل مكرر واما اذا لم يكن كذلك فلا تكون هناك مخالفة للنظام الداخلي .

الرئيس - يتلى مشروع القانون المعجل المكرر المقدم من حضرة النائب المحترم السيد ناظم القادري .

فتلي المشروع التالي :

## مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة - تمنح الحكومة حق اصدار موازنة سنة ١٩٥٧ كما عدلت في لجنة المالية والموازنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .

ويعمل بهذا القانون فور نشره .

الرئيس - تتلى الأسباب الموجبة .

فتليت الأسباب الموجبة التالية :

تنتهي الدورة الاستثنائية الحالية المخصصة لدراسة مشروع قانون موازنة سنة ١٩٥٧ وغيرها من المشاريع في ٣١ كانون الثاني .  
 وحيث ان لجنة المالية والموازنة انتهت من دراسة الموازنة جملة وتفصيلا وكان يتعذر دراستها في المجلس بالنظر الى ضيق الوقت .  
 وحيث ان في نشر الموازنة عجلة ماسة وضرورة ملحة .  
 لذلك ، صار تقديم مشروع القانون المعجل المكرر القاضي باعطاء الحكومة حق اصدار الموازنة كما عدلتها اللجنة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء .  
 بيروت في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٥٧

ناظم القادري

الرئيس - من يوافق على القانون بمادته الوحيدة كما تلي عليكم يرفع يده .  
 - أكثرية -  
 الرئيس - قبل القانون بمادته الوحيدة .  
 والآن نصوت على القانون بالمناداة بالأسماء .  
 فنودي على حضرات النواب المحترمين باسمائهم .  
 فعارض كل من حضرات النواب السادة : اميل البستاني ، جورج عقل ، رشيد كرامي ، ريمون اده .  
 وامتنع عن التصويت كل من حضرات النواب السادة : كامل الأسعد ، جبرائيل المر ، غسان تويني وعبد الله الحاج .  
 - اكثرية -  
 الرئيس - قبل القانون بالأكثرية .

## فذلكة موازنة العام ١٩٥٨(\*)

### المقدمة

يسر الحكومة أنها قدمت لمجلسكم الكريم الموقر مشروع موازنة عام ١٩٥٨ ضمن المهلة المحددة في المادة ٨٣ من الدستور، التي تنص على ان تقدم الحكومة لمجلس النواب في بدء عقد تشرين الأول، موازنة، شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة، فتكون بذلك قد برت بوعدها، على الرغم من انها، حين انبثقت عن مجلسكم الكريم، وجدت نفسها تجاه مشروع للموازنة المقبلة تكاد خطوطه تكون جاهزة، أعدته الحكومة السابقة.

كما وجدت أن ما يفصلها، من مهلة دستورية، عن ميعاد تقديم الموازنة، لا يسمح لها بإعداد مشروع جديد، متكامل، مبني على أسس علمية حديثة، عملاً بتوصيات مجلسكم الكريم، واقتراحات لجنة المالية والموازنة في مناسبات سابقة<sup>(١)</sup> يحدد بدقة واجبات الدولة نحو المواطنين في مختلف الحقول، الاجتماعية، والاقتصادية والعمرانية، بعد انجاز دراسة شاملة للأوضاع القائمة وتطورها، ومعرفة جميع الحقائق عن واقع البلاد وحاجتها، لتقدر مثلاً ما هي أعباء تعميم مجانية التعليم والتطبيب، وما هي تكاليف تصميم شامل للكهرباء والمياه والطرق، وتحصي عدد العمال المتعطلين عن العمل، وما هي إمكانيات الموازنة العامة في كل من هذه الميادين، ولتحيط بالضبط بواقع البلاد التجاري والصناعي والزراعي، إلى ما هنالك من عناصر تقدير الانتاج والدخل القومي، ولتدرس وسائل تعزيزها وإنمائها، فتضع بذلك برنامج إنفاق طويل الأمد لمشاريع إنشائية شاملة.

### أولاً - الموازنة العامة والأوضاع الاقتصادية والمالية

تطورت مهمة الدولة في العصر الحديث، ولم تعد تقتصر على تأدية دور بسيط في حياة البلاد: تحفظ الأمن الداخلي، وتصون الحدود، وترعى العلاقات بين المواطنين، وتتبادل التمثيل مع الخارج. بل أصبحت لها سياسة توجيهية في مختلف مرافق الحياة، الخاصة والعامة، من ثقافية، واقتصادية، ومالية، واجتماعية، داخلية كانت أم خارجية.

---

(\*) النص الأساسي.

(١) يراجع الملحق ١ و ٢.

ومع تبدل مفهوم الدولة، واتساع أفق نشاطها، كثرت الأعباء الملقة على عاتقها، فتطورت موازنتها وأصبحت أداة حكم وتوجيه، تؤثر في أوضاع البلاد وتتأثر بها.

وعلى هذا الأساس أصبح من واجب كل حكومة واعية، عند إعداد موازنتها أن تدرس وتراعي أوضاع البلد الاقتصادية والمالية، وأن تقف على مراحل تطورها ومداه، وأن تسعى لمعرفة أسباب الرفاهية ودواعي الأزمة، ودرجة وطأتها على المواطنين، وتبصر اتجاهاتها المقبلة، وعلاقة ذلك كله بالسياسة التي انتهجتها في الماضي، وأثره بالتالي على سياستها في المستقبل، لتتمكن، على ضوء هذه الأبحاث المبنية على العلم، والقائمة على المقارنات، من تحديد ما يجب أن تكون عليه الأوضاع خلال الدورة المالية المقبلة، وكيف يجب ان تعد موازنتها لتحقيق هذه الأهداف على أفضل وجه، وأنفعه.

وهذا التدخل، والتأثير المتبادل، بين الأوضاع الاقتصادية والمالية والموازنة العامة، هو الذي حدانا إلى تكريس قسم كبير من هذا البيان لاستعراض مختلف المرافق العامة في لبنان، وتطورها خلال عام ١٩٥٦، والأشهر الأولى من عام ١٩٥٧، في مجالي التجارة، والصناعة، والزراعة، والسياحة، والمعيشة، والسوق النقدي والمالي، والمالية العامة، بعد ان قدمنا لها بكلمة موجزة عن الوضع العالمي والمحلي للارتباط الوثيق بينهما، ولسرعة تجاوبهما وتأثرهما بعضهما مع بعض.

أما القسم الثاني، فسيتناول سياسة الحكومة المالية، والمشاريع والإصلاحات المجدية في هذا المجال.

ويتضمن القسم الثالث، إيضاحات وافية عن الأرقام الواردة في جدول الموازنة، المقدمة لنيل تصديق مجلسكم الكريم.

بينما تجدون أيها السادة في القسم الرابع والأخير من البيان، مجموعة من الجداول والاحصاءات والرسوم البيانية التي تصور تطور المرافق العامة في لبنان خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة اعتباراً من عام ١٩٥٠.

## ثانياً - الوضع العالمي

كانت سنة ١٩٥٦، بوجه عام، لاسيما في الأشهر العشرة الأولى منها، استمراراً لمرحلة الازدهار وحالة الرخاء التي سادت العالم سنة ١٩٥٥.

فالظروف الاقتصادية العالمية كانت حسنة بصورة عامة خلال هذه المدة، بدليل ان الانتاج والدخل القوميين، والاستثمار الجديد، والاستهلاك وتشغيل اليد العاملة، كلها حافظت على مستواها العالي الذي كانت قد وصلت إليه.

غير ان أزمة قناة السويس فاجأت الاقتصاد الأوروبي خلال الأشهر الأخيرة من عام ١٩٥٦، فأحدثت فيه بعض البلبلة، لاسيما في بريطانيا التي اختل ميزان المدفوعات فيها، واضطرت للاقتراض من مصرف النقد الدولي، ومن مصرف الاستيراد والتصدير، لتحافظ على ثبات نقدها، كما أن الإجراءات المتخذة في ذلك الحين حدت من عمليات التسليف، وأوقفت اضطراب الانتاج الذي لم يتعد أرقام عام ١٩٥٥. يضاف إلى ذلك ان هذه الأزمة أدت إلى تطويل طرق المواصلات البحرية نحو الشرق الأقصى بسبب توقف الملاحة في القنال، مما خفض حجم النقل البحري ورفع الكلفة والأسعار.

وكان أثر أزمة القنال السيء أخف وطأة من بلدان أخرى.

ففي ألمانيا الغربية مثلاً، قوى الطلب على المواد الصناعية، فازدادت الصادرات وتحسن ميزان المدفوعات، وارتفعت احتياطات المصرف المركزي.

أما في الولايات المتحدة، فقد سجل الربع الأخير من عام ١٩٥٦ أرقاماً قياسية لمجموع الانتاج، للمواد والخدمات، بالنسبة للسنوات الماضية.

وكان من نتائج الأزمة أيضاً أن عجلت في إنشاء السوق الأوروبية المشتركة، الأمر الذي حدا بالدول الأعضاء إلى إعادة النظر في سياستها الجمركية لحماية الزراعة والصناعة.

وتدل الأرقام التي نشرتها هيئة الأمم المتحدة عن الانتاج الصناعي أنه زاد خمسة في المئة لدى الدول الغربية وبلغ الذروة في أميركا الشمالية، وكان التقدم شاملاً القارة الأوربية ولاسيما القسم الغربي منها. وازدهرت الصناعات الثقيلة ولاسيما صناعة السفن. أما صناعة السيارات فقد ظهرت عليها بوادر الضعف، خاصة في الولايات المتحدة وفي بريطانيا. واستمرت أزمة صناعة المنسوجات التي كان عليها ان تجابه مزاحمة أسيوية قوية.

أما من الناحية المالية، فقد كان عام ١٩٥٦، فيما يتعلق بالتطورات النقدية، امتداداً لعام ١٩٥٥ أيضاً، بمعنى ان التضخم المالي العالمي، الناتج عن الرخاء والازدهار العام، وعن ارتفاع الأسعار ومستوى المعيشة، وعن ازدياد العجز في ميازين المدفوعات في كثير من البلدان، وعن التسابق على التسليح والإنفاق الحربي، وغير ذلك من العوامل التي لا تزال قائمة بعنف، هذا التضخم زاد اتساعاً وشمولاً، فعم مختلف البلدان الأوروبية والأميركية.

وكان من نتائج ذلك، ان التمويل الصناعي أخذ يصطدم بعقبات متزايدة، بسبب استمرار ارتفاع معدل الفائدة والأجور، وبسبب تقصير الإنتاجية عن مجاراة هذا الارتفاع.

ويلاحظ، في الوقت نفسه، ان نفقات الاقتراض ارتفعت عام ١٩٥٦، وأن ميزان المدفوعات

اختل، وتبليت الأسعار في بلدان كثيرة. كما أن الطلب على الرساميل يصطدم بعدم كفاية الادخار، وأن تقصير هذا الأخير عن إشباع الطلب عائد إلى كونه أذيب في أسواق الاستهلاك.

وأما السياسة النقدية التي انتهجتها بعض الدول خلال عام ١٩٥٦، فقد اتسمت بالسعي إلى الحد من التضخم عن طريق رفع سعر الفائدة، وكان أثر هذه السياسة متفاوت النتائج بين بلد وآخر، ولا يمكن الحكم على مدى فعاليتها إلا بعد انقضاء حقبة من الزمن.

### ثالثاً - الوضع اللبناني

هذا عرض سريع للوضع العالمي، الاقتصادي والمالي.

أما لبنان، فقد كان له من طبيعة وضعه الجغرافي، والسياسي، ومن صلاته مع شطره المغترب، ومع العالم أجمع، ما يجعله مرآة تعكس الأحداث العالمية، وصدى يردد الموجات الكبرى التي تمر بالعالم.

وهكذا نرى الأوضاع الاقتصادية في لبنان، خلال عام ١٩٥٦، سليمة أيضاً بصورة عامة. ومن أبرز ميزاتها، خلال القسم الأول من هذا العام، ان الأسعار اتسمت بحركتها بالبطء وبميل إلى الاستقرار، نظراً لتوازن حركتي العرض والطلب في السوق المحلية. ولكن ما أن بدأ الربع الأخير منه، حتى أصيب الاقتصاد اللبناني بالأزمة التي بلبت العالم بسبب حوادث السويس، وكان من نتائجها أن تضخمت الحركة في السوق المحلية، وارتفعت الأسعار بشكل عمودي، فاضطرت الحكومة إلى التدخل للحد من موجة الذعر والمضاربات، ولتنظيم توزيع المواد التموينية الأساسية، ولمراقبة أسعارها.

ومن حسن الحظ، ان وُفقت التدابير الحكومية إلى حد كبير، فلم يترك ارتفاع الأسعار العالمية أثراً هاماً في أسعارنا المحلية.

ولم يمض وقت قصير، حتى كانت التغيرات المفاجئة، التي طرأت على مختلف المرافق الاقتصادية، من تجارة، وصناعة، وزراعة وسياحة، وغيرها، قد همدت واستعادت السوق اللبنانية نشاطها المرموق كالمعتاد.

ولم تنجو مالية البلاد من هذا المأزق، في تلك الفترة العصيبة من السنة، ذلك ان الأزمة أدت إلى التأثير على حركة المرافئ البحرية والجوية والبرية، وتبلى الأعمال، ولاسيما إلى تزامم الجمهور على المصارف لسحب الودائع، فأوقفت المصارف، أو كادت، عمليات الحسم والتسليف على أنواعها، الأمر، الذي أوشك أن يولد ضائقة مالية خناقة لولا أن تداركت الحكومة بالسرعة المقتضاة، فأقامت بينها وبين المصارف تعاوناً خيراً، يهدف إلى معالجة الحالة الطارئة،

بما تستلزمه من حكمة وتضحية. وأدى هذا التعاون بالفعل، خلال مدة قصيرة، إلى إعادة الحال إلى مجراها الطبيعي.

## رابعاً - التجارة

بعد أن أوجزنا مجمل الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال السنة الماضية، ننتقل إلى استعراض مختلف حقول النشاط في لبنان.

### ١ - الميزان التجاري

أن أرقام الميزان التجاري اللبناني تتابع حركتها التصاعدية سنة بعد سنة، مع عجز متزايد باستمرار فقد ارتفعت قيمة المستوردات، مقدرة على أساس سعر الصرف الحر للعملة الأجنبية:

من ٤٤٥ مليون ليرة عام ١٩٥١

إلى ٧١٥ مليون ليرة عام ١٩٥٦

مسجلة زيادة نسبة تبلغ ٦١٪ خلال السنوات الست الأخيرة. في حين أن المصدرات لم ترتفع خلال المدة نفسها إلا بنسبة ٤١٪.

إذا كانت قيمتها ٩٨ مليون ليرة عام ١٩٥١.

ولم تزد على ١٤٦ مليون ليرة عام ١٩٥٦.

وعلى هذا الأساس، فإن العجز في الميزان التجاري، وقد كان عام ١٩٥١ ٣٤٧ مليون ليرة، تجاوز عام ١٩٥٦ نصف مليار من الليرات اللبنانية<sup>(١)</sup>.

ولكن، على الرغم من هذا الانهيار في ميزان التجارة الخارجية اللبناني، فإن اقتصادنا وماليتنا العامة بازدهار مستمر، بدليل أن ميزان المدفوعات عندنا متعادل الكفتين، بسبب الأرباح والفوائد والمداحيل غير المنظورة، التي يجنيها لبنان وقت السلم، من الخدمات، والسياحة، والنقل، وتجارة الترانزيت، ومن إرساليات المغتربين، وانتقال رؤوس الأموال، ومن نفقات المؤسسات الخيرية والثقافية والطبية، الخاصة والدولية.

### ٢ - التجارة العابرة (الترانزيت)

أما تجارة الترانزيت، فإنها تساهم على مدى واسع في ازدهار الاقتصاد اللبناني، بما تدره على

(١) جدول رقم ١.

السوق الوطنية من فوائد وأرباح، وتشمل حركة الترانزيت ثلاث ركائز كبرى، في طليعتها البترول الخام، والذهب وبضائع أخرى مختلفة.

وتدل الإحصاءات على أن تجارة الترانزيت اللبنانية في تطور وانتعاش، فقد شملت عام ١٩٥١ ما قدره ٢٣ مليون طن من البضائع، تبلغ قيمتها في السوق التجارية ملياراً وثلاثة أرباع المليار من الليرات.

وفي عام ١٩٥٥ بلغت ٢٤ مليون طن، تقدر قيمتها بما يزيد عن مليار ليرة ونصف المليار أما عام ١٩٥٦، فقد تأثرت فيه تجارة الترانزيت قليلاً بأبان أزمة القنال، التي أوقفت سيلان البترول الخام، فنقصت كمية البضائع العابرة مليون طن، تزيد قيمتها عن خمسين مليون ليرة لبنانية<sup>(١)</sup>.

### ٣ - مرفأ بيروت

ومن العناصر الهامة التي يستند إليها الازدهار الاقتصادي في لبنان، انتعاش الحركة في مرفأ بيروت، الذي هو ثغر الشرقين الأدنى والأوسط على شاطئ المتوسط.

فقد بلغ عدد السفن التجارية والشرعية التي أمت مرفأ بيروت<sup>(٢)</sup>:

٢١٠٩ سفن عام ١٩٥٠، يزيد استيعابها عن مليونين ونصف من الأطنان.

وارتفع عدد هذه السفن عام ١٩٥٥ إلى ٢٥٠٩ سفن، يقارب استيعابها أربعة ملايين وربع من الأطنان.

ولكنه هبط عام ١٩٥٦ إلى ٢٤٠٠ سفينة، تنقص حمولتها نصف مليون طن بالنسبة إلى السنة التي سبقت.

وظهرت نتيجة انتعاش الملاحة في مرفأ بيروت، خلال السنوات الأخيرة، في الازدهار الذي سجلته حركة البضائع والمنطقة الحرة والترانزيت.

فقد تضاعفت البضائع الداخلة إلى المرفأ والخارجة منه، إذ ارتفعت من مليون طن عام ١٩٥٠ إلى مليونين عام ١٩٥٦.

كما تزايدت حركة البضائع في المنطقة الحرة،

وارتفعت من ١٦٢ ألف طن عام ١٩٥٠

(١) جدول رقم ٢.

(٢) جدول رقم ٤.



إلى ٥٦٤ ألف طن عام ١٩٥٦

وكذلك حركة الترانزيت في مرفأ بيروت سجلت ارتفاعاً باهراً.

فقد قفزت من ٦٥ ألف طن عام ١٩٥٠

إلى ٥٣٠ ألف طن عام ١٩٥٦ .

ولا بد من الملاحظة هنا ان المنطقة الحرة أنشئت في مرفأ بيروت عام ١٩٣٣ ، على مساحة قدرها ٨٢٦٥ متراً مربعاً، فأصبحت اليوم تبلغ ١٠٦ آلاف متر مربع، ستضم إليها شركة المرفأ ما مساحته ٢٥ ألف متر مربع ثم ردمها، وستضيف أقساماً أخرى عند انجاز الحوض الثالث. ويبلغ عدد المشتركين في المنطقة الحرة ١٣٠ تاجراً وصناعياً، يعاونهم ما يزيد عن ١٥٠٠ عامل<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - المطار الدولي

ولا بد من التنويه بأن مطار بيروت الدولي يعتبر اليوم من الدعائم الهامة في الاقتصاد اللبناني، ومن عوامل ازدهاره الأساسية، لما يؤمن من تسهيلات للمسافرين والبضائع، ويجلب من عائدات في تزايد مستمر.

فقد ارتفع عدد الطائرات التي حطت سنوياً في مطار بيروت الدولي:

- من ٦ آلاف طائرة عام ١٩٥١ .

- إلى ٢٩ ألف طائرة عام ١٩٥٦ .

نقلت هذه الطائرات على متنها، في المدة ذاتها<sup>(٢)</sup>.

٩٢ ألف مسافر عام ١٩٥١ .

تصاعد عددهم حتى بلغ ٥٤٠ ألف مسافر عام ١٩٥٦ .

ودليل آخر على أهمية انتعاش المطار الدولي، هو في حركة البضائع التي مرت فيه خلال السنوات الأخيرة:

فقد بلغت ٤ آلاف طن عام ١٩٥٢ .

وارتفعت إلى ما يزيد على ١٣ ألف طن عام ١٩٥٦ .

(١) جدول رقم ٥ .

(٢) Traités préférentiels

وهذه الزيادات، التي سجلتها الحركة في المطار خلال السنوات الأخيرة، هي أسطع برهان عن المركز الدولي الهام الذي أحته مرفأؤنا الجوي بفترة وجيزة، بفضل تجهيزاته الحديثة.

## ٥ - السياسة الجمركية

ولا يجب ان ننسى ما للسياسة الجمركية من تأثير هام في توجيه الاقتصاد وإنعاشه، فالحكومات المتعاقبة تسعى، منذ سنوات، بواسطة المجلس الأعلى للجمارك، إلى تحويل جدول الرسوم الجمركية بغية تجريده، تدريجياً، من طابعه المالي القديم، وجعله أداة طيعة لخدمة البلاد.

وقد كان من نتائج هذه السياسة الرشيدة، ان عدلت خلال عام ١٩٥٦ التعرفة الجمركية، وفقاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وراعت قدر المستطاع، المحافظة على مصالح التاجر والمستهلك معاً، فحققت تعديلات أساسية لمصلحة الصناعة الوطنية، ولاسيما الصناعات الخفيفة، ولمصلحة اليد العاملة اللبنانية، أهمها إعفاء بعض المواد الأولية من الرسم، وتخفيضها على أصناف مختلفة، معدة للتجهيز والصيانة، وزيادة الرسوم على بعض الأصناف المستوردة من الخارج، والتي تنتج مثلها الصناعات المحلية.

واتخذت عدة تدابير مجدية لصالح الزراعة، وتربية دود القز والأسماك، وهي ترمي، في الأساس، إلى تخفيف الأعباء عن فروع الانتاج الوطني هذه، وحمايتها من المزاومة الأجنبية.

كما اتخذت بعض التدابير النظامية الهامة، فأحدثت مستودعاً لمنتجات النفط في الزهراني وفي بيروت، ومعملاً في مطار بيروت الدولي معداً لصيانة الطائرات وتصليحها في منطقة الشرقيين الأدنى والأوسط، وعدلت الأحكام المتعلقة بإعفاء شركات الملاحة الجوية الوطنية، فيما يتعلق بمستوردها من قطع التبديل، والأصناف واللوازم المعدة لصيانة الطائرات وترميمها. وأقرت بعض الإجراءات التي تهم الحقلين الاجتماعي والثقافي، أهمها إعفاء الأفلام العلمية والمعدة للدعاية الصحية، والأفلام الدقيقة<sup>(١)</sup> المأخوذة لمطبوعات ثقافية، ونشرات دورية، ومؤلفات قديمة.

وفي سبيل المصلحة العامة، وافقت الحكومة على إحداث سوق دولية في مطار بيروت الدولي، وتدرس الآن تفاصيل التطبيق العملي للتسهيلات الجمركية كما وافقت الحكومة على إعفاء بعض اللوازم المعدة للفنادق التي يتم إنشاؤها ويبدأ استثمارها قبل أول عام ١٩٦١، والتي تتوفر فيها بعض الشروط التي تؤدي إلى رفع المستوى الفندقي.

## ٦ - الاتفاقات التجارية

رأينا كيف أن سياسة الحكومة في الحقل الجمركي استهدفت تسهيل سبل استيراد المواد الأولية الضرورية لاستكمال تجهيزنا الصناعي، ودوام ازدهارنا الزراعي، وحماية إنتاجنا الوطني من مزاحمة السلع الأجنبية.

أما السعي لإيجاد أسواق خارجية لتصريف هذا الانتاج عندما يفيض في بعض فروع عن حاجات الاستهلاك المحلي، فإن الحكومة تؤمنه عن طريق الاتفاقات التجارية التي تعقدها مع الدول المجاورة والصديقة.

والاتفاقات التي عقدها لبنان مع الخارج حتى الآن تقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول منها يضم الاتفاقات التفضيلية<sup>(١)</sup> المعقودة مع الدول العربية، وهي مستمدة من طبيعة العلاقات بين هذه الدول، هذا مع العلم ان مستوردات لبنان من كل هذه الدول، تبلغ أضعاف مصدراته إليها.

ففي عام ١٩٥٦ بلغت مستورداتنا من سوريا ١١١ مليون ليرة ومصدراتنا إليها ١٦ مليون

وبلغت مستورداتنا من مصر ١٠ ملايين ليرة ومصدراتنا إليها ٦ ملايين

وبلغت مستورداتنا من العراق ٢١ مليون ليرة ومصدراتنا إليه ٥ ملايين

وبلغت مستورداتنا من الأردن ٩ ملايين ليرة ومصدراتنا إليه ٨ ملايين

وبلغت مستورداتنا من السعودية ٢١ مليون ليرة ومصدراتنا إليها ١٦ مليون

ولكن، ومن العقبات التي لا تزال تعترض ازدهار التبادل التجاري بين الدول العربية، مشكلة الترانزيت، التي يرغب لبنان في إيجاد حل لها مع المسؤولين في البلدان الشقيقة، لاسيما وان للجميع مصلحة مشتركة في حلها بسرعة وعدالة.

والنوع الثاني من الاتفاقات التجارية، كائن في الاتفاقات التي يعقدها لبنان مع الدول الشرقية، وهذه الاتفاقات تقوم على مبدأ التكافؤ<sup>(٢)</sup>، بين المستوردات والمصدرات.

ويشمل النوع الثالث، الاتفاقات التي يعقدها لبنان مع الدول الغربية ذات النظام الاقتصادي الحر. وهي تتميز بعدم فرض التزامات على أي من الطرفين المتعاقدين، سوى تسهيل عمليات

(١) Clause de la Nation la plus favorisée

(٢) (Clearing)

الاستيراد والتصدير التي يرغب في إجرائها رعاياه، كما تتميز بتبادل المعاملة على أساس الأمة الأكثر رعاية<sup>(١)</sup>. وهذه الاتفاقات، المرتكزة على قانون العرض والطلب، تستهدف غالباً فتح الأسواق الخارجية بوجه المنتجات المحلية.

عقد لبنان خلال عام ١٩٥٦ عدة اتفاقات تجارية، منها ما دخل في حيز التنفيذ، ومنها ما يزال قيد الإبرام:

- اتفاق التبادل التجاري والدفع مع بولونيا الشعبية.
- اتفاق التبادل التجاري والدفع مع رومانيا.
- الاتفاق التجاري المعدل مع تشكوسلوفاكيا.
- الاتفاق التجاري المعدل مع فرنسا.
- اتفاق التبادل التجاري مع مصر.
- اتفاق التبادل التجاري مع بلغاريا.
- اتفاق التبادل التجاري مع الاتحاد السوفياتي.
- اتفاق التبادل التجاري مع هنغاريا.
- اتفاق التبادل التجاري مع ألمانيا الشرقية.

### خامساً - الصناعة

هذا فيما خص التجارة اللبنانية وتطورها خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة، أي اعتباراً من عام ١٩٥٠.

وننتقل الآن إلى حقل مهم من حقول النشاط الاقتصادي، أعني الصناعة، فنستعرض حالتها في لبنان بصورة سريعة، ونقف على مراحل تطورها، لنقدر مستقبلها من حيث واجبات الإدارة العامة، لتشجيعها وتوجيهها من جهة، ولحمايتها من جهة أخرى.

وأول من يُلفت نظرنا ان لبنان يفتقر إلى تشريع يرفع إقامة الصناعات الجديدة، لذلك عمدت الوزارة المختصة مؤخراً إلى إعداد مشروع قانون يضع نظاماً خاصاً للاستثمار الصناعي، على ضوء الإمكانيات المادية، والضرورات الفنية، واستيعاب الأسواق، ومقاييس الجودة، مع توفير الحماية الجمركية المناسبة.

(١) الجدولان رقم ٦ و٧.

## ١ - الإحصاء الصناعي

وقد قامت وزارة الاقتصاد الوطني لهذه الغاية عام ١٩٥٥ بإحصاء صناعي، تناول جميع المؤسسات الصناعية التي تضم خمسة عمال فأكثر، يعملون في المصانع، والمناجم، والمقالع، والصناعات ذات المنفعة العامة، ولم تدخل ضمن نطاقه المؤسسات التي تتعاطى الزراعة، والتعمير، والتجارة، والنقل، والتخزين، والمواصلات، والملاهي، والخدمات من قانونية ومالية وشخصية.

تبين من هذا الإحصاء، الذي نُشرت نتائجه في حزيران الماضي، ان مجموع المؤسسات الصناعية في المحافظات الخمس يبلغ ١٨٦١ مؤسسة يشتغل فيها أكثر من ٣٥ ألف شخص، يقبضون في السنة ما يزيد عن ٤٩ مليون ليرة أجوراً ورواتب.

ومما يدل على ازدهار الانتاج الصناعي في لبنان، انه أحدث ما بين عامي ١٩٥١ و ١٩٥٥ فقط ٤٢٦ مؤسسة صناعية جديدة، وان أصحاب المؤسسات أقدموا عام ١٩٥٥ على توظيف ٢٥ مليون ليرة من رؤوس الأموال فيها، انفق منها مليونان ونصف على شراء المباني وتحسينها، والباقي على شراء المعدات والآلات الصناعية<sup>(١)</sup>.

ومظهر آخر، يدل على الازدهار الصناعي عندنا، هو في إقدام الممولين على إنشاء الشركات المساهمة لهذه الغاية، فقد بلغت القيمة الأسمية لمجموع أسهم هذه الشركات حوالي ٨٠ مليون ليرة، خصص فيها:

١٠ ملايين لصناعات المواد الغذائية.

و ١٧ مليوناً لصناعات النسيج.

و ٤٤ مليوناً للصناعات المعدنية.

والباقي لصناعات أخرى أقل أهمية<sup>(٢)</sup>.

وأخيراً، إذا أردنا معرفة نسبة توزيع هذا النشاط الصناعي المزدهر، على مختلف المحافظات اللبنانية، تبين لنا انه أُحصيت:

في محافظة بيروت ١٠٠٠ مؤسسة تُشغل ١٥ ألف عامل وتدفع لهم سنوياً ٢٢ مليون ليرة

(١) جدول رقم ٨.

(٢) الجدولان رقم ٩ و ١٠.

في محافظة جبل لبنان ٤٨٠ مؤسسة تُشغل ١٣ ألف عامل وتدفع لهم سنوياً ١٦ مليون ليرة  
 في محافظة لبنان الشمالي ٣٤١ مؤسسة تُشغل ٥ آلاف عامل وتدفع لهم سنوياً ٩ ملايين ليرة  
 في محافظة لبنان الجنوبي ٥٧ مؤسسة تُشغل ٧٨٠ عاملاً وتدفع لهم سنوياً مليوناً ونصف  
 المليون ليرة

في محافظة البقاع ٨٨ مؤسسة تُشغل ٩٣١ عاملاً وتدفع لهم سنوياً ٧٧٠ ألف ليرة  
 وبذلك يفهم ان النشاط الصناعي في لبنان يكاد يكون منعدماً في محافظتي البقاع ولبنان  
 الجنوبي .

أما المبالغ التي وظفت لتحسين هذه المؤسسات الصناعية وتجديدها، خلال عام ١٩٥٥، وقد  
 ذكرنا أنها بلغت ٢٥ مليون ليرة، فقد لحق من أصلها:

|                               |    |             |
|-------------------------------|----|-------------|
| محافظة بيروت ما يزيد عن       | ٤  | ملايين ليرة |
| محافظة جبل لبنان أكثر من      | ١٢ | مليون ليرة  |
| محافظة لبنان الشمالي أكثر من  | ٣  | ملايين ليرة |
| محافظة لبنان الجنوبي ما يقارب | ٤  | ملايين ليرة |
| محافظة البقاع ما يقارب        | ٢  | مليون ليرة  |

## ٢ - المؤسسات الصناعية

ويسرنا أن نلاحظ ان عدد المؤسسات الصناعية المسجلة في لبنان بلغ حتى عام ١٩٥٧، أكثر  
 من ٣ آلاف مؤسسة، بما فيه تلك التي تناولها الإحصاء الصناعي، وسبق الكلام عنها بالتفصيل،  
 على اعتبار ان هذه الأخيرة، لا تشمل سوى المؤسسات التي تستخدم أكثر من خمسة عمال،  
 وينحصر نشاطها في النواحي الصناعية البحتة.

سجل من أصلها، خلال عام ١٩٥٦ فقط، أكثر من ٣٠٠ مؤسسة تعمل في مختلف حقول  
 الانتاج الصناعي، ولاسيما في صناعة مستخرجات المناجم، وصناعة المواد الغذائية، والزيوت،  
 والمصنوعات المعدنية، والصناعات الكيماوية، والخشبية، وغيرها<sup>(١)</sup>.

ودليل آخر على الازدهار الصناعي في لبنان خلال السنوات الأخيرة، نلمسه من تتبع تطور

(١) جدول رقم ١١ .

حركة رؤوس الأموال الموظفة في مختلف حقول الانتاج الصناعي، فقد كانت الأموال المستثمرة في الصناعة.

|                      |     |             |
|----------------------|-----|-------------|
| عام ١٩٥٠ تبلغ        | ١١٧ | مليون ليرة. |
| وارتفعت عام ١٩٥٢ إلى | ١٦٥ | مليون ليرة. |
| وبلغت عام ١٩٥٤       | ١٨٥ | مليون ليرة. |
| لتصبح عام ١٩٥٦       | ٢٣٢ | مليون ليرة. |

### ٣ - أهم الصناعات اللبنانية

تلك هي حالة الصناعات اللبنانية في مجموعها، ولكن إذا ما نحن استعرضنا فروع الانتاج الصناعي في لبنان، تبين لنا أن صناعات المواد الغذائية والمشروبات، التي تأتي في الطليعة، حافظت على مستواها، في الأصل، وزاد عدد المؤسسات التي تعمل باستخراج زيت الزيتون، كما أحدثت مصانع جديدة لإنتاج الألبان والحليب المعقم بأساليب فنية حديثة، ولكن إنتاجها لا يزال أقل من حاجة الاستهلاك المحلي.

وتوسعت صناعة الزيوت النباتية، وجددت معامل الشوكولا أجهزتها، فتحسن إنتاجها حتى صنف عام ١٩٥٦ بالدرجة التي تحتلها أرقى المنتجات الأجنبية.

ويكاد إنتاج معامل السكر يفوق حاجة الاستهلاك المحلي، أما صناعة النسيج والغزل فإنها تعمل أقل من مستوى طاقتها الإنتاجية بعد ان جددت تجهيزاتها، وهي تسعى لفتح أسواق محلية وخارجية جديدة.

وأما صناعة تكرير المحروقات السائلة النفطية، فانها تزود البلاد بكميات متزايدة سنة بعد سنة من البنزين والكاز والزيوت المعدنية للنقل الثقيل، وللمحركات الصناعية، لاسيما بعد أن دخلت مصفاة الزهراني مرحلة العمل بكامل طاقتها، مضيعة إنتاجها إلى منتوج مصفاة طرابلس، الذي نقص بعض الشيء بسبب أزمة قنال السويس وانقطاع أنابيب شركة نفط العراق التي كانت تمدّها بالزيت الخام<sup>(١)</sup>.

ولا يقل عن ذلك ازدهار صناعة الأسمنت، اذ ظهر من الإحصاءات انه أسس عام ١٩٥٦ فقط ١٧٦ معملًا لمصبوبات الأسمنت. مع العلم ان مجموع الانتاج اللبناني من الأسمنت بلغ ٤٨٨ ألف طن عام ١٩٥٦، مقابل ٤٢٠ ألف طن عام ١٩٥٥. وتجدر الإشارة إلى ما تستهلكه أعمال

(١) جدول رقم ١٢.

الترميم والتعمير، في المناطق المنكوبة بفيضان ١٧ كانون سنة ١٩٥٥، وزلزال ١٦ آذار سنة ١٩٥٦ من جهة، والأعمال الإنشائية التي يقوم بها الأفراد والدولة، ولاسيما أعمال مشروع الليطاني، من جهة ثانية.

وصناعات البناء بدورها سجلت تقدماً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، إذ كان عدد رخص البناء في بيروت:

٦٧٣ رخصة بناء عام ١٩٥٠ لبناء ما مجموع مساحته ٢٦٩ ألف متر مربع

٨٥١ رخصة عام ١٩٥٢ لبناء ما مجموع مساحته ٣٢٢ ألف متر مربع

وارتفع عام ١٩٥٥ إلى ١٢٦١ لبناء ما مجموع مساحته ٦٤٢ ألف متر مربع

ثم انخفض عام ١٩٥٦ إلى ٨٨٤ لبناء ما مجموع مساحته ٥٣٠ ألف متر مربع

وسبب النكسة التي أصيبت بها صناعة البناء السنة الماضية، يعود إلى أزمة القنال بصورة عامة، وإلى انصراف اليد العاملة عن حقل الانشاء الخاص إلى أعمال الترميم والتعمير في مناطق الزلزال والفيضان<sup>(١)</sup>.

ومن الصناعات التي استمر انتعاشها عام ١٩٥٦ صناعة التبغ والتبناك، التي ما برحت أرقام مبيعاتها تتزايد سنة بع سنة<sup>(٢)</sup>.

إذ كانت ١٢١١ طناً عام ١٩٥٠ قيمتها ٢٤ مليون ليرة وما زالت بارتفاع حتى بلغت ١٥٣٧ طناً عام ١٩٥٦ قيمتها ٣٥ مليون ليرة.

#### ٤ - المعهد الصناعي

وفي ختام استعراضنا النشاط الصناعي في لبنان، يجب ان نذكره، ان من جملة التدابير التي حرصت الحكومة على اتخاذها في الحقل الصناعي، إنشاء المعهد الصناعي الذي أسس عام ١٩٥٣ بموجب اتفاق بين الحكومة والنقطة الرابعة الأميركية وجمعية الصناعيين اللبنانيين. وقد باشر المعهد عام ١٩٥٦ عمله، بإعطاء الاستشارات المجدية، وتزويد الأوساط الصناعية بالدراسات العامة المجانية، والأبحاث الخاصة المأجورة، مساهمة منه في الإنماء الصناعي. فلبى بذلك حاجة ملحة في الوسط الصناعي لاسيما خلال مرحلة الإنشاء والتجهيز التي تمر بها البلاد.

(١) جدول رقم ١٣.

(٢) جدول رقم ١٤.



## سادساً - الزراعة

بعد أن استعرضنا الأوضاع التجارية والصناعية في لبنان، ننتقل لإلقاء نظرة مبصرة على الأوضاع الزراعية، فنرى ان الأحوال الجوية كانت مواتية للزراعة في عام ١٩٥٦، فنالت المواسم الزراعية حاجتها من مياه الأمطار، خلافا لما حصل عام ١٩٥٥ يضاف إلى ذلك أن الدوائر المختصة بذلت جهوداً مشكورة في حقل التدريب والإرشاد، الأمر الذي أدى إلى تحسن المحاصيل في مختلف فروع الانتاج الزراعي.

### ١ - الإرشاد والتدريب

وكان هدف الإرشاد والتدريب إنماء الانتاج الزراعي، وتحسين نوعه، وزيادة كمياته، سداً لحاجات الاستهلاك المحلي، وتشجيعاً لحركة التصدير. ومن اجل ذلك، أحدثت مؤخراً بالإضافة إلى المراكز والمنشآت التي كانت قائمة في الأعوام السابقة، محطات للإرشاد الزراعي، ومراكز لللقاحات، ولتربية المواشي وللصحة الحيوانية. كما أنشئ مركزان لتوضيب الثمار في طرابلس وبيروت، ومستودع عام، ومختبرات زراعية في تل العمارنة.

ومهمة هذه المراكز إجراء التجارب والاختبارات، على الأرض والحيوان لتحسين وسائل العمل، ورفع مستوى الانتاج، وتأصيل النوع، وتقديم الإرشادات والنصائح للمزارعين، وتدريبهم على الأساليب الحديثة، وعلى طرق الوقاية والمكافحة، وعلى استعمال الآلات الزراعية. وهذه المعونة المزدوجة المادية والمعنوية، بوجهيها العلمي والعملية، التي تسديها المراكز الزراعية، ساهمت على مدى واسع في رفع مستوى القرية اللبنانية، وأهابت بالمزارعين إلى الاعتناء بأراضيهم، والتسابق على تحسينها.

### ٢ - المحاصيل الزراعية

ويقدر مجموع الانتاج اللبناني، من مختلف المحاصيل الزراعية عام ١٩٥٦ بحوالي ٧٠٠ ألف طن من الحبوب والقرنيات<sup>(١)</sup> والخضار والمحاصيل الصناعية الزراعية، والأشجار المثمرة، قيمتها التقديرية ١٥٣ ليرة، وتقدر المساحات المزروعة ب ٢١٥ ألف هكتار من أراض مروية وبعلية.

وهذه الأرقام تسجل زيادة عن تقديرات عام ١٩٥٥، إذ بلغ الانتاج الزراعي خلاله ٦٥١ ألف طن فقط، وبلغ مجموع المساحة المزروعة ٢٠٠ ألف هكتار<sup>(٢)</sup>.

(١) اللوبياء والفاصوليا والبازيلاء والبقول . . . (légumineuses).

(٢) جدول رقم ١٥.

ومن العوامل التي ساعدت على إنماء الانتاج الزراعي أيضاً قيام عدد من البرادات المخصصة لحفظ المنتجات الزراعية والحيوانية، في بيروت والملحقات تستوعب مليونين من الأطنان.

هذا، وفي طليعة المحاصيل الزراعية، نذكر التفاح، المزروع على نطاق واسع، إذ يقدر عدد أشجار التفاح في لبنان اليوم بحوالي ٣ ملايين شجرة، مغروسة في أراض مساحتها الإجمالية ٧٤٠٠ هكتار، يعطي ما ينتج منها الآن محصولاً يقدر بـ (٢٦) ألف طن.

والموز المشجر على طول السواحل اللبنانية يعطي إنتاجاً لا يقل عن ٢٧ ألف طن.

والزيتون الذي هو إحدى دعائم الثروة الزراعية اللبنانية يقدر إنتاجه بما يزيد عن ٢٠ مليون ليرة سنوياً. وهو مزروع في ارض مساحتها ٢١ ألف هكتار.

والحمضيات، التي هي من أقدم زراعاتنا، تقدر المساحات المزروعة منها بـ ٨ آلاف هكتار، ويقدر إنتاجها بـ ٢١٧ ألف طن.

أما الحبوب الحنطية، فإن إنتاجها لا يزال يقصر عن حاجة الاستهلاك المحلي ووزارة الزراعة تواصل جهودها لتحسين إنتاجية القمح، وتوسيع زراعته، مستعينة بالخبراء الأجانب، ساهرة على توزيع البذار، مقدمة الإرشاد الفني والتدريب المهني، والآلات الحديثة، عازمة على إيجاد المستودعات الفنية لخبز الحبوب اللازمة لتأمين مؤونة لبنان.

### ٣ - تصريف الانتاج الزراعي

يتبين من الإحصاءات المتعلقة بالمصدرات الزراعية، أن أرقام حركة تصريف الانتاج الزراعي تتزايد كل سنة، وأهم مصدراتنا من الانتاج الزراعي البصل، والموز، وزيت الزيتون، والتفاح، والحمضيات، والبطاطا، والتبغ<sup>(١)</sup>.

أما أهم مستورداتنا من المحاصيل الزراعية فتتناول الدقيق والقمح والأرز والسكر والتبغ<sup>(٢)</sup>.

### ٤ - مكتب الحرير

في مطلع القرن العشرين، كان لبنان مُصدراً للحرير إلى أوروبا، ثم أخذ إنتاجه بالانخفاض، وتوقفت المغازل فيما بعد عن العمل، واستبدلت أشجار التوت بأشجار الفاكهة.

ولتلافي هذا التراجع تدخلت السلطات، واستقدمت خبيراً من اليابان عام ١٩٥٥ درس أسباب

(١) جدول رقم ١٦.

(٢) جدول رقم ١٧.

انهيار هذه الصناعة الزراعية، وأجرى التجارب على البذور اليابانية، فتحقق من إمكانية إحياؤها على أساس حديث، وبوسائل فنية مضمونة النتائج.

فعمدت وزارة الزراعة إلى إنشاء مكتب التحرير بموجب قانون ١١ شباط سنة ١٩٥٦، بشكل مؤسسة عامة، مستقلة بشخصيتها المعنوية، وإدارتها ومالياتها، غايتها إنماء زراعة التوت، وتحسينها، وتشجيعها، وحمايتها، وتربية دودة التحرير، والاتجار بها وبخيوطها، وحياتها.

## ٥ - الثروة الحيوانية

يفتقر لبنان إلى تحسين ثروته الحيوانية ووقايتها، لذلك توجه وزارة الزراعة عناية كبرى شطر هذا الميدان الهام من الثروة الوطنية، ولكن يقتضي لنجاحها قيام تعاون وثيق بين الأفراد والمؤسسات الرسمية.

وتقدر الثروة الحيوانية، حسب إحصاء عام ١٩٥٦، بالأرقام التقريبية التالية:

| النوع         | العدد     |
|---------------|-----------|
| حيوانات النقل | ٣٣ ٠٠٠    |
| المواشي       | ٥٩٤ ٧٠٠   |
| الدواجن       | ١ ٨٠٠ ٠٠٠ |

وتهتم الإدارة بمراقبة الصحة الحيوانية على جميع الأراضي اللبنانية، كما تهتم بتحسين النسل الحيواني بواسطة التأصيل، ونشر المبادئ الصحيحة عن طرق تربية الحيوانات والطيور الداجنة. وتنفيذاً لهذا البرنامج، وزعت مراكز الأطباء البيطريين بين بيروت والمحافظات لمكافحة الأمراض عند ظهورها، ولتوجيه المربين إلى طرق الوقاية منها، وإجراء التلقيحات الوقائية، ومساعدة المزارعين في أعمال التطهير.

## ٦ - التعاونيات الزراعية

ظل التعاون الزراعي مفقوداً في لبنان لغاية سنة ١٩٣٨، حين تأسست جمعية التعاون الزراعي في العبادية، التي بدأت بعشرة أعضاء مؤسسين، وبرأس مال ١٥٠ ليرة لبنانية. وتدرجت مزدهرة حتى بلغ أعضاؤها ١٧٨ عام ١٩٥٦. ونشأت بعد ذلك على غرار هذه الحركة جمعيات متعددة، بعضها نجح والبعض الآخر أخفق.

وقد اهتمت السلطات بهذه الحركة المباركة، فأصدرت قانون التعاون الزراعي عام ١٩٤١، وأوفدت عام ١٩٥٢ عدداً من مهندسي وزارة الزراعة إلى الخارج للتخصيص في التعاون الزراعي،

وحرصت على نشر المبادئ التعاونية في أوساط المزارعين، الذين اقبلوا على الفكرة بعد ان تفهموها ولمسوا فوائدها. وكثر تأسيس الجمعيات التعاونية، حتى أصبح عددها في سنة ١٩٥٦ ما يجاوز الستين جمعية، وعدد المنتسبين اليها بما يزيد عن الألف وخمسمائة. وهذه الجمعيات متعددة الأغراض، منها زراعية عامة، ومنها للتسليف أو لتربية المواشي، أو للحريز، وكلها تهدف إلى انتزاع المزارع من انعزاليته، وتحبيب قريته إليه، وتوحيد كلمة المزارعين حول مصلحتهم الموحدة، وتنظيم الانتاج وتصريفه، والاستفادة من استعمال الآليات والأسمدة الزراعية.

## سابعاً - السياحة

بعد ان استعرضنا حالة التجارة في لبنان، ووصفنا تطور الصناعة فيه، وتكلمنا عن الحالة الزراعية، يجدر بنا، استكمالاً للبحث، ان لا نهمل عنصراً هاماً ورئيسياً، يأتي في طليعة مقومات الازدهار اللبناني وفي مقدمة عناصر تعادل ميزان المدفوعات، أعني به الحركة السياحية والفندقية. فـلبنان يعتبر بالنسبة لعدد زائريه صيفاً وشتاء، البلد السياحي الأول بين دول الشرق الأدنى والأوسط.

### ١ - لبنان في السياحة الدولية

وهو يلعب في ميدان السياحة الدولية دوراً هاماً فريداً، لا يقف به عند حدوده فحسب، بل يتناول جميع حدود منطقة الشرق الأدنى والأوسط كلها، بدليل المراكز التي يشغلها في المنظمات والهيئات العالمية.

يرأس لبنان، الاتحاد الدولي للسياحة، المؤلف من ستين دولة، وقد تم انتخابه بإجماع الآراء، وفاز بعضوية مجلس إدارة المؤسسة العالمية للأبحاث السياحية.

وانتخب مندوب لبنان نائباً لرئيس المؤسسة العالمية للدعاية لمنطقة الشرق الأوسط، وعضواً في الجمعية الأميركية لمكاتب التسفير<sup>(١)</sup>، وهذه المنظمة تمثل ألفين وخمسمائة شركة.

كما انتخب لبنان رئيساً لمنظمة الشرق الأوسط العربي التابعة للاتحاد الدولي للسياحة، وعضواً في اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد العربي.

ونرى، من احتلالنا لهذه المراكز الحساسة في مختلف الهيئات الدولية، مدى الأهمية التي تعطى للبنان وحده في مضمار السياحة العالمية، وثمره الجهود التي تبذل لنيل الدعاية له في الخارج.

(١) (A.S.T.A) AMERICAN SOCIETY OF TRAVEL AGENCIES

## ٢ - المشاريع السياحية في الداخل

أما في الداخل، فقد أنجزت جميع المشاريع السياحية التي تضمنها برنامج عام ١٩٥٦، وفي طليعتها:

١ - مشروع مغارة جعيتا السياحي - الذي جرى تدشينه صيف ١٩٥٦، وأصبح جاهزاً للسياحة، وهذه المغارة تعتبر من أجمل المغائر في العالم، وسيصل التنوير الكهربائي فيها إلى مسافة ١٢٠٠ متراً وينتظر أن يؤمها عشرات الألوف من الزوار سنوياً، وأن تدر على الخزينة أضعاف ما انفق على تجهيزاتها.

٢ - مشروع المياه المعدنية في فوار بكفيا - تم تدشينه في شهر آب من عام ١٩٥٦، وكان لإنشائه أثر كبير في أوساط المصطافين، وينتظر ان تشاد على جوانبه فنادق عصرية للاستشفاء والاستفادة من خواص هذه المياه المعدنية.

٣ - المحطة العصرية للاستراحة على الحدود السورية اللبنانية، وقد أنجزت بكاملها في وادي الحرير. وأصبحت جاهزة لاستقبال السائحين، وهي الأولى من نوعها في لبنان.

٤ - مهرجان بعلبك الدولي - وهو عمل أعطى العالم فكرة عن المستوى الفني في لبنان، وكان له صدى مستحب في الأوساط الفنية التي تحدثت عنه بإعجاب.

٥ - شق طريق لقلعة السفيرة، التاريخية، بالقرب من سير الضنيه، وقد جرى تلزيمها مؤخراً.

٦ - طريق مغارة افقا السياحية.

هذا، ولا تزال الحكومة تعني بدراسة عدة مشاريع للارتقاء بالسياحة، منها ما يجري تنفيذه حالياً، كإنارة مغارة جعيتا، وتلزيم مصاعد صنين الكبيرة.

## ٣ - الحركة السياحية

وتعير الحكومة الحركة السياحية اهتماماً بالغاً لكونها، كما قلنا تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصاد اللبناني، يساهم بصورة فعالة بتغطية عجز الميزان التجاري.

ويستدل من تطور حركة المسافرين، للعاديين منهم، وهم الكثرة، والعابرين الذين يمرون بلبنان مر الطريق ولا يتجاوزون الثلثين أن عددهم خلال السنوات السبع الأخيرة في تزايد مستمر وقد ارتفع<sup>(١)</sup>:

(١) جدول رقم ١٨.

من أقل من ٧٠ ألف مسافر عام ١٩٥٠ إلى أكثر من مليون و ١٠٠ ألف مسافر في كل من عامي ١٩٥٥ و ١٩٥٦ .

#### ٤ - الدخل السياحي

ويمكننا ان نحاول تقدير مجمل الدخل الذي يجنيه لبنان من هذه الحركة السياحية النشطة، فنقسم الأفراد الذين يؤمون لبنان على ثلاث فئات .

الأولى منهم، فئة العابرين الذين لا تزيد إقامتهم بين طهرانينا أكثر من يوم أو يومين، ينفقون سنوياً حوالي مليونين ونصف مليون ليرة .

والثانية، فئة العائلات العربية، التي تنزل في بيوت صغيرة للإيجار الصيفي، ويقدر إنفاقها السنوي بـ ٨ ملايين ليرة .

أما الفئة الثالثة، فتشمل باقي المسافرين، الذين يحلون في مختلف الفنادق اللبنانية التي تتسع لاستقبال حوالي (١٧) ألف زائر، ويقدر إنفاق هؤلاء الزائرين بأكثر من ٨٧ مليون ليرة سنوياً .

مما يجعل إجمال الدخل السياحي اللبناني يقارب ١٠٠ مليون ليرة سنوياً، تكاد تعم فائدته مختلف المناطق، وجميع الطبقات وكافة المهن<sup>(١)</sup> .

#### ٥ - الحركة الفندقية

ان ازدهار السياحة، والأرباح التي تجنيها المؤسسات الفندقية في لبنان<sup>(٢)</sup>، حملت أصحاب رؤوس الأموال، من لبنانيين وأجانب، على توظيف رؤوس أموال كبيرة في الحقل السياحي .

ولذلك قامت في لبنان، وتقوم الآن، منشآت فندقية جديدة، فقد أصبح في بيروت عدد من الفنادق الكبيرة تضم في مجموعها حوالي ٨٠٠ غرفة، وفي بعض هذه الفنادق مساح ومنتزهات ومقاصف . وتقدر رؤوس الأموال الموظفة فيها بما يزيد عن ٣٠ مليون ليرة .

وثمة ما يزيد عن الستة عشر فندقاً جديداً قيد الإنشاء في مختلف مراكز الاصطياف .

وكل ذلك يشكل، بالإضافة إلى المؤسسات الموجودة حالياً، تجهيزاً فندقياً سياحياً كاملاً، نعتقد انه كفيل لسد حاجات البلاد في الوقت الحاضر .

(١) جدول رقم ١٩ .

(٢) جدول رقم ٢٠ .

## ثامناً - الأسعار والمعيشة

قبل ان ننتقل إلى مبحث الأحوال النقدية، والسوق المالية في لبنان، وبعد ان استعرضنا الأوضاع التجارية والتطور الصناعي، والحالة الزراعية، والحركة السياحية فيه، نرى من المفيد أن نوجز كلمة عن مقاييس الأسعار ونفقات المعيشة عندنا.

### ١ - مقاييس أسعار الجملة

فإذا نحن أخذنا عام ١٩٥٠ أساساً، واعتبرنا مستوى أسعار الجملة خلاله مقياساً مئوياً - وانطلقنا نتابع هذه الأسعار خلال الدورة الاقتصادية التي نحن بصدددها، تبين لنا أن أسعار الجملة، خلال عام ١٩٥٦ سجلت بعض الارتفاع عما كانت عليه في السنتين السابقتين<sup>(١)</sup> فقد كانت مثلاً:

|                      |     |                    |     |
|----------------------|-----|--------------------|-----|
| سنة ١٩٥٥ في لبنان    | ٩٦  | فأصبحت في سنة ١٩٥٦ | ١٠١ |
| وفي مصر              | ١٠٢ | فأصبحت في سنة ١٩٥٦ | ١١٣ |
| وفي العراق           | ٩١  | فأصبحت في سنة ١٩٥٦ | ٩٧  |
| وفي الولايات المتحدة | ١٠٧ | فأصبحت في سنة ١٩٥٦ | ١١١ |
| وفي فرنسا            | ١٢٦ | فأصبحت في سنة ١٩٥٦ | ١٣١ |

وهكذا نلاحظ ان حركة أسعار الجملة في لبنان، وان سايرت المجرى العام في العالم الآخذ بالتصاعد، إلا ان ارتفاعها عندنا كان أخف سرعة، واكل وطأة، مما هو عند غيرنا من البلدان المجاورة والغربية.

وسبب ارتفاع مقياس الأسعار في بيروت ناتج عن تزايد أسعار الحاصلات الغذائية بالدرجة الأولى:

|                                                          |     |                  |
|----------------------------------------------------------|-----|------------------|
| فقد كان                                                  | ٩٢  | عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ |
| فأصبح                                                    | ١٠٦ | عام ١٩٥٦         |
| وعن تزايد أسعار المحروقات على أنواعها في الدرجة الثانية: |     |                  |
| فقد كان مقياسها                                          | ٩٨  | عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ |
| فأصبح                                                    | ١٠٨ | عام ١٩٥٦         |

(١) جدول رقم ٢١.

أما في النصف الأول من عام ١٩٥٧، فان مقاييس الأسعار حافظت في بيروت على المستوى الذي كانت سجلته مع نزعة بسيطة إلى الارتفاع في الحاصلات الغذائية، والمحروقات، ومواد البناء<sup>(١)</sup>.

## ٢ - مقاييس نفقات المعيشة

وإذا ما نحن أخذنا الأوضاع التي كانت قبل الحرب الكبرى الثانية أساساً، واعتمدنا سنة ١٩٣٩ مقياساً مئوياً لنفقات المعيشة، ثم درسنا الأوضاع التي كانت قائمة في السنوات الأخيرة، تبين أن أرقام نفقات المعيشة، بالنسبة لأسواق بيروت، عاودت حركتها التصاعدية عام ١٩٥٦، بعد فترة انخفاض خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥<sup>(٢)</sup>.

فقد بلغ الرقم القياسي لنفقات لمعيشة ٤٤٢ عام ١٩٥٦

بعد ان كان انخفض إلى ٤٧١١ عام ١٩٥٤

وقد تابعت مقاييس نفقات المعيشة، في بيروت، ارتفاعها خلال النصف الأول من عام ١٩٥٧، وسجلت أعلى رقم لها في شهر نيسان المنصرم، إذ بلغت ٤٧٣.

ولعل أهم أسباب هذا الارتفاع تعود إلى زيادة الطلب على البضائع من قبل المستهلكين، زيادة يقابلها ارتفاع في الدخل القومي، وتواكبها رغبة عامة في رفع مستوى المعيشة، وتشجعها كثرة التسهيلات للبيع بالتقسيط.

## تاسعاً - النقد والسوق المالية

والآن ننتقل إلى استعراض الأوضاع في حقل آخر من حقول النشاط اللبناني وأعني به النقد والسوق المالية، قبل ان نتطرق إلى البحث الأخير من هذا القسم من البيان والمخصص بماليتنا العامة.

يتمتع النقد اللبناني، كما هو معلوم، بقسط كبير من الثبات والاستقرار، وينعم بثقة جميع الأوساط المالية، ويعود الفضل في ذلك إلى انه يستند إلى العاملين التاليين: الأول اقتصادي ونعني به مرحلة الازدهار التي تجتازها البلاد في السنوات الأخيرة، كما سبق وعرضنا حتى الآن، ولاسيما الفيض في ميزان الحسابات، والعامل الثاني في قوة نقدنا هو مالي بحث، ونعني به توفر الذهب والعملات الأجنبية في السوق المحلية، وتنظيم التداول وتعزيز التغطية.

(١) جدول رقم ٢٢.

(٢) جدول رقم ٢٣.



وسنعالج فيما يلي الأوضاع المالية والنقدية، فنتناول، إلى جانب التداول والتغطية، حركة الأعمال المصرفية، وسوق العملة والذهب، والأسهم المالية، لما لجميع هذه العناصر من تأثير على المالية العامة، وعلى سلامة الموازنة.

كما سنتناول، بنوع خاص، موضوع الاتجاه نحو التضخم النقدي الذي كثرت الأحاديث حوله في الآونة الأخيرة.

## ١ - التداول النقدي

ما فتئت أرقام النقد المتداول تتصاعد بصورة مستمرة حتى اليوم:

فقد كانت حوالي ٢٠٠ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٠

فانتقلت إلى ما يزيد عن ٢٤٦ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٤

ثم ارتفعت إلى ما يقارب ٣٣٨ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٦

أي انه سجلت زيادة في التداول خلال السنوات السبع الأخيرة تناهز ١٣٨ مليون ليرة<sup>(١)</sup>.

ويفسر ارتفاع حركة النقد المتداول، بما فيه الأوراق المصرفية الصغيرة، خلال عام ١٩٥٦ ولاسيما أشهره الأخيرة، بحالة الذعر التي شملت الأسواق المحلية بسبب أزمة السويس، وتسابق الأفراد على سحب ودائعهم من المصارف، واضطرار مؤسسة الإصدار، بإيعاز من الحكومة، لإمداد المصارف بما يقارب الأربعين مليون ليرة، في أيام معدودات، لتتمكن من تلبية الطلبات المتزايدة.

أما حركة التداول النقدي، خلال عام ١٩٥٧، فقد عادت في الأشهر الأولى منه إلى حالتها الطبيعية، السابقة لأزمة القنال.

إذ بعد ان ارتفع التداول إلى ٣٤٢ مليون ليرة في تشرين الثاني عام ١٩٥٦ رد فهبط إلى ٣٢٨ مليون ليرة في الأشهر الأربعة من عام ١٩٥٧.

ويعزى هذا الانخفاض إلى رجوع الودائع إلى المصارف، بعد ان انطفأت الأزمة، وزال شبح الحرب، وعادت الثقة إلى الجمهور.

ولكن التداول النقدي ارتفع من جديد خلال شهري حزيران وتموز، فبلغ ٣٤٢ مليون ليرة في

(١) جدول رقم ٢٤.

حزيران وجاوز ٣٤٧ مليوناً منذ تموز، وهو أقصى ما توصل إليه التداول حتى الآن، مما جعل المهتمين بالقضايا المالية والاقتصادية عندنا يتخوفون من خطر اتجاه تضخمي، لم يقع في الحقيقة. ويعود السبب في هذا الارتفاع، خلال عام ١٩٥٧، إلى توافق عدة عوامل في أوقات متقاربة، أهمها تزايد الحركة التجارية، ونفقات الانتخابات، ومختلف النفقات الحكومية داخل الموازنة العامة، وخارجها، في الموازنات المستقلة، والصناديق الخاصة بالمشاريع الإنشائية التي تمولها الدولة، منفردة أو بالإشتراك مع جهات أخرى، بموجب اتفاقات للتعاون.

## ٢ - التغطية

كانت النظرية المدرسية التقليدية تقول بأن قوة النقد وثباته مرهونان بأهمية عناصر تغطيته المعدنية، ولاسيما الذهبية.

ولكن تطور العلوم الاقتصادية والمالية الحديثة برهن، ان لشروة البلد، من إنتاج ودخل قوميين، ولللثقة التي يتمتع بها هذا البلد في أوساط مواطنيه، وفي المحيط الدولي، الأهمية الأولى في ثبات نقده وقوة اعتباره، حتى أن أقوى العملات في العالم اليوم كالدولار مثلاً لا تعتمد الذهب أساساً لتغطيتها، بل هي ذاتها في الواقع تدخل ضمن عناصر تغطية غيرها من العملات الأخرى.

وهكذا ما رأينا من ازدهار الأوضاع الاقتصادية اللبنانية، ومن فيض ميزان المدفوعات عندنا، وما سنراه بالإضافة إلى ذلك من وجود تغطية ذهبية مرتفعة، كل ذلك جعل النقد اللبناني في طليعة العملات المتينة:

والإدارة المالية، منذ صدور قانون النقد في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩، الذي أوجب ضمان الأوراق النقدية المتداولة بمعدل مئة بالمئة، نصفه ذهباً والنصف الآخر سندات على الخزينة أو على مؤسسات مقبولة من الدولة أو مالية تجارية، تعمل جادة في سبيل تعزيز عناصر التغطية الذهبية بصورة خاصة التي تزايدت قيمتها بالعملة اللبنانية.

من ٧٠ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٠

إلى ١٢٧ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٣

فإلى ٢٦٤ مليون ليرة آخر عام ١٩٥٦

وقد استمر تزايد كمية الذهب في عناصر التغطية النقدية خلال عام ١٩٥٧، فبلغت ٢٧٥ مليون ليرة في آخر كانون منه، واستقرت على ٢٨٧ مليون ليرة منذ آخر شباط المنصرم.

ولكن يلاحظ ان كمية النقد المتداول تزايدت في الفترة الأخيرة بنسبة أقوى من معدل تزايد

كمية الذهب في التغطية، لذا نرى أنه، وان لم تنقص كمية الذهب، فإن نسبته في التغطية انحدرت:

من ٩٠ بالمئة آخر عام ١٩٥٤

ومن ٩٥ بالمئة آخر عام ١٩٥٥

حتى أصبحت ٧٩ بالمئة آخر عام ١٩٥٦.

غير انها عادت فارتفعت قليلاً خلال عام ١٩٥٧ فبلغت ٨٣ بالمئة في نهاية آب الماضي.

وتجدر الملاحظة ان التغطية النقدية أصبحت خلواً من العملات الأجنبية، مما يجعل النقد اللبناني بمنجاة من التأثير بالتقلبات التي قد تطرأ على هذه العملات، كما يلاحظ أن نسبة التغطية الذهبية ٨٣٪ في نهاية شهر آب، تعتبر نسبة مرتفعة جداً، إذا ما قيسست بالتغطية التي تستند عليها معظم العملات في العام<sup>(١)</sup>.

### ٣ - العمليات المصرفية

ما فتئت الحركة المصرفية في لبنان تتسع ولاسيما خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة<sup>(٢)</sup> فقد كان مجموع الودائع:

آخر عام ١٩٥٠ يبلغ ٢١٥ مليون ليرة

فارتفع عام ١٩٥٣ إلى ٣٤٣ مليون ليرة

حتى أصبح عام ١٩٥٦ يجاوز ٤٨٣ مليون ليرة

أما عام ١٩٥٧ فقد استمر تزايد مجموع الودائع فيه شهرياً

من ٤٩٦ مليون ليرة في كانون الثاني

حتى بلغ ٥٦٨ مليون ليرة في أيلول المنصرم.

أما السلفات والسندات المحسومة في مختلف المصارف في لبنان فإن أرقام حركتها في تزايد مستمر، إذ بعد ان كانت<sup>(٣)</sup>:

(١) جدول رقم ٢٥.

(٢) جدول رقم ٢٦.

(٣) جدول رقم ٢٦.

آخر عام ١٩٥٠ تبلغ ٢٨٠ مليون ليرة  
ارتفعت في آخر عام ١٩٥٣ إلى ٣٥٧ مليون ليرة  
حتى أصبحت في آخر عام ١٩٥٦ تناهز ٥٦٤ مليون ليرة  
لتصبح في أيلول ٦٣٠ مليون ليرة.  
وتمشياً مع الحركة التصاعدية في السوق النقدية والمالية، ارتفع حجم النقد في لبنان من نقد  
متداول، ونقد اعتباري (١ - ودائع الطلب):

|      |                  |             |     |          |
|------|------------------|-------------|-----|----------|
| ١٩٥٠ | عام              | ملايين ليرة | ٤٠٦ | من       |
| ١٩٥٢ | عام              | مليون ليرة  | ٥٠٠ | إلى      |
| ١٩٥٤ | عام              | ملايين ليرة | ٦٠٤ | وإلى     |
| ١٩٥٦ | عام              | مليون ليرة  | ٧٧٣ | حتى أصبح |
|      | في أيلول المنصرم | مليون ليرة  | ٨٦٥ | و        |

ولكن هذه الأرقام المتزايدة سنة بعد سنة<sup>(١)</sup>، لا تشير حتماً إلى اتجاه تضخمي، لأنها تتوافق  
مع حالة الازدهار والانتعاش، التي رافقت تطورها في مختلف حقول النشاط الحكومي والخاص في  
لبنان، خلال السنوات الأخيرة، التي سجلت أيضاً دائماً في ميزاننا الاقتصادي، وتزايداً واقعاً في  
إنتاجنا ودخلنا القوميين.

أما العمليات التي تجري في مكتب المقاصة المصرفية، فإنها ارتفعت أيضاً بصورة مضطربة  
خلال السنوات السبع الأخيرة، لجهة عددها، ولجهة قيمتها في الوقت ذاته.

إذ كان عددها عام ١٩٥٠ حوالي ٢٧ ألف، وقيمتها ٣٦٤ مليوناً ثم ارتفع العدد عام ١٩٥٣  
إلى ٦٦ ألفاً بما قيمته ٥٧٥ مليوناً، ليصبح عام ١٩٥٦ حوالي ٢٢١ ألفاً بما قيمته ملياراً و٢٢٢  
مليون ليرة.

#### ٤ - أسعار العملات الأجنبية والذهب

إلى جانب النشاط المزدهر، الذي لمسناه في الحركة المصرفية في لبنان، نقف أيضاً على  
دلائل تدني بسيط في أسعار العملات الأجنبية والذهب في سوقنا المحلي خلال عام ١٩٥٦<sup>(٢)</sup>:

(١) جدول رقم ٢٦.

(٢) (MONNAIE SCRIPTURALE)

|                             |                                          |
|-----------------------------|------------------------------------------|
| يقارب ٣٤٧ قرشاً عام ١٩٥٠    | فالسعر الوسطى للدولار تدنى مما           |
| إلى ٣٢٤ قرشاً عام ١٩٥٥      |                                          |
| ليصبح ٣٢٢ قرشاً عام ١٩٥٦    |                                          |
| يقارب ٩٠٦ قروش عام ١٩٥٠     | والسعر الوسطى للإسترلينية تدنى مما       |
| إلى ٨٩٥ قرشاً عام ١٩٥٥      |                                          |
| ليصبح ٨٩١ قرشاً عام ١٩٥٦    |                                          |
| تدنت من ٩٤٤ قرشاً عام ١٩٥٠  | وكذلك الألف فرنك فرنسي «حساب لبناني»     |
| إلى ٩٠٦ قروش عام ١٩٥٥       |                                          |
| لتصبح ٩٠٣ قروش عام ١٩٥٦     |                                          |
| تدنت من ٤٣١٠ ليرات عام ١٩٥٠ | أما الكيلوغرام من الذهب الخالص فان قيمته |
| إلى ٣٦٦٩ ليرة عام ١٩٥٠      |                                          |
| لتصبح ٣٦٥٠ ليرة عام ١٩٥٦    |                                          |

وهذا التدني في أسعار العملات الأجنبية والذهب يثبت توفرها في سوقنا المحلية، نتيجة لعوامل عدة داخلية وخارجية، منها استقرار الأوضاع اللبنانية، وقوة السوق المحلية، وتكاثر رؤوس الأموال الأجنبية، ونجاح التجارة المثلثة<sup>(١)</sup> وتزايد المداخيل غير المنظورة، وفيض ميزان المدفوعات اللبناني.

## ٥ - بورصة بيروت

ولا شك ان من جملة العوامل التي لها أهمية كبرى في حياة البلاد الاقتصادية والمالية، تأسيس بورصة تعكس مقياس التقدم الصناعي والتجاري والمالي في البلد، وتشجع على تحقيق المشاريع العمرانية والمنتجة الضخمة بشكل شركات مساهمة، وتساعد أصحاب رؤوس الأموال على استثمار أموالهم بدلاً من تجميدها، كما تنمي الادخار المنتج.

وقد اهتمت الحكومة بهذه الناحية من النشاط المالي، فعمدت إلى إعادة تنظيم البورصة اللبنانية بموجب قانون ٢ شباط سنة ١٩٥٧ على أسس حديثة، تنسجم وأهمية السوق المحلية المتزايدة، كما رأينا فيما سبق من هذا البحث، وبذلك يكون القانون الجديد قد مكن بورصة بيروت من القيام بالدور المفروض أن تقوم به.

وتطبيقاً لهذا القانون، وضع نظام داخلي للبورصة يقضي بتحديد أنواع المعاملات التي يمكن إجراؤها وشروط تسعير السندات والأسهم المالية وغير ذلك من الأمور التي من شأنها صيانة رؤوس الأموال المستثمرة في سوق العملات الأجنبية والذهب والأسهم والسندات المالية.

هذا، وسجلت بورصة بيروت خلال عام ١٩٥٦ نشاطاً ملموساً، إذ بلغ حجم العمليات فيها، خلال هذه السنة ما يزيد عن ٦٢ مليون ليرة مقابل ٣٦ مليون تقريباً في عام ١٩٥٥<sup>(١)</sup>.

كما بلغ عدد الأسهم المتداولة في البورصة خلال عام ١٩٥٦ حوالي ٤٤٢ ألف سهم، ويتتظر أن يتضاعف نشاط البورصة خلال السنوات القليلة المقبلة بفضل التدابير الحكومية الآتية الذكر<sup>(٢)</sup>.

## ٦ - التضخم النقدي

بعد ان استعرضنا أحوال النقد اللبناني، فرأينا كيف ان أرقام التداول في تصاعد مستمر خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد النفقات العامة داخل نطاق الموازنة، وفي الموازنات المستقلة والصناديق الخاصة وبسبب الازدهار والرخاء في البلاد، ثم لمسنا قوة نقدنا وارتفاع النسبة الذهبية في تغطيته.

ثم القينا لمحة على النشاط المصرفي، فرأينا حركة الودائع والسلفات والسندات والمقاصة في تزايد مستمر أيضاً، وكذلك حجم النقد يرتفع سنة بعد سنة.

وراقبنا متوسط أسعار أهم العملات الأجنبية والذهب في السوق المحلية، فدلنا تدنيها إلى توفرها بسبب فيض ميزان المدفوعات اللبناني.

ثم قلنا كلمة عن نشاط البورصة في بيروت وازدهار حركة سوق الأسهم المالية، لاسيما بعد إعادة تنظيمها مؤخراً.

نتقل الان إلى موضوع آخر ذو أهمية خاصة، نظرقه قبل الدخول في مبحث المالية العامة في لبنان، وأعني ما يتردد منذ سنة ونيف، في مختلف الأوساط المالية والاقتصادية، الرسمية والخاصة، من أبحاث حول تضخم، أو اتجاه نحو التضخم النقدي في لبنان.

والتضخم يفرض قيام حالة عدم انسجام مستمر، حاد، بين عناصر العرض والطلب الإجماليين، في جميع الحقول الاقتصادية والمالية في البلد الواحد، وفي الوقت ذاته، لارتباط حالة التضخم بصورة وثيقة بهذه الحقول على تنوعها: كارتفاع مستوى المعيشة والأسعار، وعدم

(١) جدول رقم ٢٨.

(٢) جدول رقم ٢٩.

تناسق الانتاج والاستهلاك، وأزمة في التشغيل والأجور، وهبوط قيم المداخيل والأسهم في القطاعين العام والخاص، وضعف في قوة العملة الشرائية، يرافق ذلك كله تزايد في النقد المتداول.

والواقع ان العالم يواجه بصورة عامة نزعة نحو التضخم، أولاً لتزايد في حجم النقد، يواكبه تزايد في عجز الموازنات العامة، المتراكم بسبب التسابق نحو التسليح، والإسراف في تمويل الأبحاث والإنتاج الذريين، لغايات أقلها سلمي، ومعظمها حربي، وثانياً، للتوسع المفرط في الإقراض التجاري والاستهلاكي، وثالثاً، لتخلف العرض الإجمالي عن مجاراة الطلب الإجمالي، بسبب ارتفاع الأسعار، وفقدان عوامل الانتاج، أو لقلّة مرونة انسجام العرض.

وازاء هذا التضخم، الذي ولد ارتفاعاً في الأسعار، وتقلصاً في قوة العملة الشرائية، وتزايداً في أرقام الموازنات العامة، اضطرت بعض الدول لمجابهة الحالة ان تتخذ تدابير مناسبة، في طليعتها رفع معدل الفائدة في المصارف المركزية الأمر الذي أدى إلى تخفيض عمليات الحسم، والتضييق على الاقتراض وبالتالي امتصاص جزء من النقد المتداول، وأوشك البعض الآخر، للتخفيف من حدة التضخم، أن يلجأ إلى القروض الداخلية، ورفع معدلات الضرائب التي تصيب الإيراد.

أما في لبنان فهل ثمة تضخم مالي بالمعنى الصحيح؟

لا شك في ان التداول النقدي ارتفع، كما سبقت الإشارة إليه، ارتفاعاً هاماً، وقلنا ان هذا الارتفاع يعزي إلى زيادة نفقات الدولة من جهة لتأمين مشاريع عمرانية مختلفة، وزيادة رواتب الموظفين، واستمرار التسليف الحكومي بما فيه تسليف المؤسسات ذات المنفعة العامة والبلديات من مصرف الإصدار بكفالة الحكومة، وتسليف المصالح العامة والصناديق المستقلة، ومن جهة ثانية إلى ازدياد مداخيل المواطنين وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك.

غير انه لا يمكن اعتبار مجرد زيادة كمية النقد المتداول دليلاً على وجود تضخم تخشى سوء عواقبه، بل يقتضي لوجود هذا التضخم أن يزداد التداول بدون ان ترافقه زيادة في الانتاج، وقد سبق لدى كلامنا عن الأوضاع الاقتصادية، من صناعة، وزراعة، وسياحة، ان بينا ان جميع هذه المرافق سجلت ازدهاراً وزيادة في الانتاج، وبالتالي زيادة في الدخل القومي الذي يمكن تقديره اليوم بحوالي مليار و٥٠٠ مليون ليرة لبنانية، كما يستخلص من مختلف الأبحاث التي تطرقت لهذا الموضوع.

ويمكن القول ان زيادة الانتاج هذه، ان لم تكن تقوى على امتصاص الزيادة الطارئة على التداول بكاملها فبوسعها ولا شك، امتصاص جزء كبير منها، بالإضافة إلى الجزء الذي يمتصه

الفيض الدائم في الواردات العامة على النفقات العامة، هذا الفيض الذي ما فتأت تسجله أرقام الموازنات في السنوات الأخيرة، كما سنرى فيما بعد.

وبذلك لا يزال الوضع اللبناني سليماً، ولا يدعو إلى التشاؤم فضلاً عن أن الحكومة ساهرة تراقب باطمئنان التطورات المقبلة لمعالجتها بما يضمن الخير العام.

## عاشراً - المالية العامة

نتيجة لازدهار الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان خلال السنوات الأخيرة، ونظراً للتلازم الوثيق بين انتعاش عناصر الانتاج والدخل القوميين والمالية العامة، وبسبب التطور الطبيعي لمفهوم الدولة الحديث، ولمهمتها في مختلف الحقول الحكومية والشعبية، ولاسيما للسياسة الإنشائية والاجتماعية التي ينتهجها لبنان اليوم، تكاثرت الأعباء المالية الملقة على عاتق الدولة سنة بعد سنة، فارتفعت أرقام الموازنات، وازدادت النفقات العامة، وامتصت قسماً هاماً من الزيادة الحاصلة في الوزارات، وشكل القسم الباقي فيضاً حقيقياً أدخل في مال الاحتياط، ليعود فيستعمل من جديد للمشاريع العمرانية الكبرى الطويلة الأمد، والتي لا تستوعبها عادة الموازنات العادية.

### ١ - الواردات العامة

تتكون واردات الدولة، كما هو معلوم، من مصادر متعددة، جرت العادة أن تقسم في الموازنة اللبنانية، وفقاً لطبيعتها، إلى ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة لها، وضرائب ورسوم غير مباشرة، فحاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار، وإيرادات متفرقة أخرى.

والواردات السنوية المحصلة كانت ولا تزال تسجل ارتفاعاً مضطرباً فتعكس بذلك وضع الاقتصاد اللبناني المزدهر وتؤيد أبحاثنا السابقة عنه.

ولدى تفحص أرقام موازنات الدورة الاقتصادية الأخيرة بنوع خاص، يتبين ان الواردات المحصلة بلغت:

عام ١٩٥٠ أكثر من ٨٣ مليون ليرة وعام ١٩٥١ أكثر من ١٠٥ ملايين ليرة وعام ١٩٥٢ حوالي ١٢٥ مليون ليرة وعام ١٩٥٣ أكثر من ١٤١ مليون ليرة وعام ١٩٥٤ أكثر من ١٥٧ مليون ليرة وعام ١٩٥٥ حوالي ١٧٩ مليون ليرة وعام ١٩٥٦ حوالي ١٩٢ مليون ليرة.

فإذا ما نحن اتخذنا سنة ١٩٥٠ ساساً أساساً واعتبرناها مقياساً مثوياً، ثم حسبنا تطور أرقام الواردات سنة بعد سنة، تبين لنا ان مقاييسها ترتفع باستمرار<sup>(١)</sup>.

(١) جدول رقم ٣٠.



فتصبح ١٢٦ عام ١٩٥١ و ١٨٩ عام ١٩٥٤ و ٢٣٠ عام ١٩٥٦

وإذا تتبعنا تطور قيم كل من أبواب الواردات على حدة<sup>(١)</sup>، ولاسيما تطور نسب الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها، ونسب الضرائب غير المباشرة من رسوم استهلاك على أنواعها ورسوم جمركية، بالقيام إلى مجموع الواردات المحصلة يتبين لنا:

أولاً - ان الضرائب المباشرة في تزايد نسبي متواصل:

فقد كانت نسبتها عام ١٩٥٠ الى مجموع الواردات ١٨٪.

|         |          |     |     |
|---------|----------|-----|-----|
| فارتفعت | عام ١٩٥٣ | إلى | ٢٥٪ |
| وأصبحت  | عام ١٩٥٦ |     | ٢٩٪ |

ثانياً - ان رسوم الاستهلاك في تناقص مستمر.

فقد كانت نسبتها عام ١٩٥٠ إلى مجموع الواردات ٤٥٪ أي ضعفي ونصف ضعف الضرائب المباشرة.

فانخفضت عام ١٩٥٣ إلى ٢٦٪ أي ساوت الضرائب المباشرة تقريباً. وأصبحت ١٩٪ عام ١٩٥٦ أي أقل من الضرائب المباشرة بمرة ونصف.

ثالثاً - ان العائدات الجمركية، على الرغم من ارتفاعها المتزايد، في تساعد نسبي بطيء.

|                     |      |                    |     |
|---------------------|------|--------------------|-----|
| فقد كانت نسبتها عام | ١٩٥٠ | إلى مجموع الواردات | ٢٥٪ |
| فارتفعت عام         | ١٩٥٣ | إلى                | ٣٢٪ |
| ولم تتجاوز عام      | ١٩٥٦ | إلى                | ٣٦٪ |

ولا شك اننا نلاحظ كيف ان هذا التطور المتواصل في حصيلة الضرائب، ونسبتها إلى مجموع واردات الدولة، يدل دلالة واضحة على أن النظام الضريبي اللبناني يتجه أكثر فأكثر نحو مبدأ شخصية الضرائب، مساهماً بذلك في تحقيق العدالة بين المكلفين<sup>(٢)</sup> وسنأتي في بحثنا السياسة المالية على ذكر المشاريع الإصلاحية في هذا المضمار.

(١) جدول رقم ٣١.

(٢) جدول رقم ٣٢ وملحقه.

## ٢ - النفقات العامة

لم يعد ينظر إلى النفقات العامة من حيث كميتها فقط، بل من حيث نوعها وطبيعتها، إذ لم يعد صحيحاً أن الدولة يجب ألا تنفق إلا في حدود وارداتها.

فالنفقات العامة أصبحت اليوم أداة عمل حكومي في الحقل المالي، وسط مجموعة من الأدوات وأساليب العمل المالية التي يجب أن تؤخذ جميعها بعين الاعتبار في الوقت ذاته.

والنظرية الحديثة تقول بأن نشاط الدولة المالي يظهر في اقتطاع جزء من مداخيل هذه أو تلك، من الطبقات الاجتماعية، بواسطة الضرائب والقروض، لتعيد الدولة توزيع بعضها، على هذه أو تلك من الفئات الاجتماعية الأخرى، بواسطة النفقات العامة.

كما لطبيعة النفقات العامة ولنوعيتها اليوم، الأهمية الكبرى، التي تستأثر بعناية الدولة، عناية، أن لم نقل تفوق، فهي على الأقل، توازي عنايتها بكمية النفقات وأرقامها.

كانت للنفقات العامة في الماضي القريب تعتبر، لجهة طبيعتها نفقات استهلاك تذهب هدرًا، أما اليوم، فهي من عمليات انتقال الثروات وإعادة توزيعها، دون المساس بها.

أما لجهة غايتها فقد كانت النفقات العامة تعتبر حيادية، لا أثر لها في الحقل الخاص، مع مذهب الحرية التقليدي، ولكن اليوم أصبحت أداة توجيه، تعمل بفعالية في مختلف الحقول العامة والخاصة، عند الدولة وبين المواطنين.

في السابق، كانت النفقات العامة تعرف على كونها مجرد نفقات المؤسسات العامة، أي الدولة، والبلديات، والمصالح العامة التي تتمتع بشخصية اعتبارية ومالية مستقلة، أما اليوم، فقد زالت هذه الصيغة الحقوقية للنفقات العامة، ووضع لها تعريف تغلب فيه الصبغة الاقتصادية الاجتماعية على الصبغة الحقوقية.

وهكذا أصبح، لتبويب النفقات العامة، في علم المالية الحديث، أهمية كبرى، لأن طبيعة النفقة العامة تعتبر اليوم في طبيعة عناصر البحث المالي، ولأن العنصر الاقتصادي في هذا التبويب تغلب على العنصر الإداري.

وقد اقترحت أسس مختلفة لتبويب النفقات العامة، اتبعت منها الحكومة اللبنانية تلك التي تعتمد إنتاجية النفقات أساساً للتفريق فيما بينها. فالنفقات غير المنتجة هي التي تصون الأمن الداخلي، وهذا هو التعريف القديم للدولة الجندي، عند أصحاب مذهب الحرية الاقتصادية، لأن هذه النفقات الإدارية والدفاعية، لا أثر مباشر لها على الانتاج والدخل القومي، وإن كان عدم تأمين الحرية الشخصية، وحق التقاضي، وسلامة الحدود، تفقد الدولة مبرر وجودها، ويلاشي كل ازدهار اقتصادي واجتماعي ممكن فيها.

أما النفقات المنتجة فتشمل أولاً، تلك التي تعمل على تنمية وسائل الانتاج ذاتها في البلد، الخدمات التي تؤديها الدولة للمجتمع في مجالي التربية، والتعلم، والأبحاث، والمواصلات، والمشاريع العمرانية والإنشائية.

وهذا التقسيم، وان كان ليس علمياً بكل ما للكلمة من معنى، فإن له ميزة عملية كبرى، هي انه يظهر للملأ، بوضوح تام، أهمية النفقات العامة المنتجة، بالنسبة لمجموع نفقات الدولة، مما يسهل قيام تعاون وثيق مفيد متبادل بينها وبين الرأي العام، الذي بات يعرف مغزى نسبة النفقات الإدارية المحض في الموازنة التي ما فتأت أرقامها تتضخم.

وتزايد أرقام النفقات العامة ظاهرة طبيعية في كل الدول الحديثة، تبعاً لتزايد مهماتها وأعبائها، ولاسيما منذ الحرب الكونية الأولى، بالنسبة لدول العالم، ومنذ عهد الاستقلال بالنسبة للبنان، وعلى الأخص في حقول التعليم والتمثيل الخارجي، والدفاع الوطني، والشؤون الصحية والاجتماعية.

فإذا أخذنا عام ١٩٥٠ أساساً، واعتبرنا أرقامه، التي بلغت ٨٥ مليون ليرة، مقياساً مئوياً، وجدنا أن مقياس عام ١٩٥٢ بلغ ١٠٤ درجات، لنفقات قيمتها حوالي ٨٩ مليون ليرة.

وان عام ١٩٥٤ بلغ ١٣١ درجة، لنفقات قيمتها حوالي ١١١ مليون ليرة

وان عام ١٩٥٦ بلغ ١٩٠ درجة، لنفقات قيمتها حوالي ١٦١ مليون ليرة

وهكذا تكاد تكون أرقام النفقات قد تضاعفت خلال السنوات السبع الأخيرة<sup>(١)</sup>.

وإذا ما حاولنا تبويب النفقات، المصروفة خلال السنوات السبع الأخيرة، داخل نطاق الموازنة العامة، وفقاً لنوع النشاط الرسمي المبذول<sup>(٢)</sup> وجدنا ان لبنان:

- انفق ٢٩ مليون ليرة عام ١٩٥٠ على الشؤون الداخلية والعدلية والدفاعية، وكان هذا الرقم يرتقي سنوياً حتى بلغ ٦١ مليون ليرة عام ١٩٥٦.
- وانفق ٧ ملايين ليرة عام ١٩٥٠ على الشؤون الاقتصادية والزراعية والمالية، وازداد الرقم حتى بلغ ١٨ مليون ليرة عام ١٩٥٦.
- وانفق ١٨ مليون ليرة عام ١٩٥٠ على مشاريع الأشغال العامة والمائية والتصميم وارتفع الرقم حتى بلغ ٣٠ مليون ليرة عام ١٩٥٦.

(١) جدول رقم ٣٣.

(٢) جدول رقم ٣٤.

- وانفق ١٣ مليون ليرة عام ١٩٥٠ على الشؤون التربوية، والصحية، والاجتماعية، وصعد الرقم حتى بلغ ٢٧ مليون ليرة عام ١٩٥٦.

وهكذا يكون مجموع النفقات المصروفة في لبنان، عن طريق الموازنة العامة فحسب، خلال السنوات السبع الأخيرة ٧٦٤ مليون ليرة، خصص ما يقارب نصفها للحقول الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وما يعادل ثلثها لشؤون الأمن والدفاع، أما الباقي، وهو قليل نسبياً فللنفقات الإدارية العادية.

### ٣ - مال الاحتياط

سردنا بإيجاز تطور النفقات العامة في لبنان، والواردات، خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة، وذكرنا أنه توجد نواح من نشاط الدولة هامة، تخرج عن نطاق الموازنة العادية، وتمول من معين خاص، هو مال الاحتياط.

وقد كثر النقاش حول وضع مال الاحتياط، لذلك رأينا من المفيد ان نبين حقيقة واقعة بعد تقديم مشروع موازنة سنة ١٩٥٨.

عرفت المادة ١٦٨ من قانون المحاسبة العمومية مال الاحتياط بانه «مال تملكه الدولة وتدخره لإنفاقه على المشاريع الإنشائية، ولتأمين النفقات الطارئة».

وبينت المادة ١٦٩ أنه يتكون «من زيادة الواردات على النفقات كل سنة في الموازنة».

وأخيراً حددت المادة ١٧٠ من القانون المذكور طرق استعماله وفقاً للترتيب التالي:

أولاً - لتغطية نفقات السنين السابقة والرديات.

ثانياً - لسد عجز الموازنات السابقة.

ثالثاً - لتغطية الاعتمادات الإضافية الطارئة.

رابعاً - لتمويل المشاريع الإنشائية.

فإذا حللنا حساب مال الاحتياط، خلال الدورة الاقتصادية الأخيرة، التي أخذناها أساساً للبحث والمقارنة، تبين لنا:

أولاً - أن واقع مال الاحتياط، بنتيجة قطع حساب كل دورة مالية، منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٦، هو كما يلي:

- كان رصيد مال الاحتياط في آخر دورة ١٩٥٠ ١٨ مليون ليرة

|               |      |                                  |
|---------------|------|----------------------------------|
| ٢٠ مليون ليرة | ١٩٥١ | - بلغ الوفر الصافي من موازنة سنة |
| ٤٧ مليون ليرة | ١٩٥٢ | ومن سنة                          |
| ٤٦ مليون ليرة | ١٩٥٣ | ومن سنة                          |
| ٥١ مليون ليرة | ١٩٥٤ | ومن سنة                          |
| ٥٩ مليون ليرة | ١٩٥٥ | ومن سنة                          |
| ٦٣ مليون ليرة | ١٩٥٦ | ومن سنة                          |

- فيكون مجموع الوفر خلال هذه المدة، بما فيه الرصيد السابق ٣٠٤ ملايين ليرة

- انفق منها ١٠٢ مليون ليرة لتغذية الموازنات العادية خلال المدة نفسها.

و٧ ملايين ليرة لسد عجز الموازنات المستقلة

و٧٦ مليون ليرة للمشاريع الإنشائية.

- فيكون مال الاحتياط بنتيجة قطع حساب دورة ١٩٥٦، أي بعد تنزيل الاعتمادات المدورة من سنة

١٩٥٦ إلى سنة ١٩٥٧، ١١٩ مليون ليرة.

ثانياً - ان هذا المبلغ غير جاهز فعلاً للأسباب التالية:

- لأنه، منذ أول السنة الجارية حتى تاريخ تقديم مشروع موازنة سنة ١٩٥٨ كانت قد أخذت منه

٥٧,٢١١,٠٠٠ ليرة:

من أول السنة حتى ٣١ أيار سنة ١٩٥٧<sup>(١)</sup>

|      |            |                         |
|------|------------|-------------------------|
| ليرة | ١٠,٩٦٦,٠٠٠ | لتغذية الموازنة العادية |
| ليرة | ٣٧,٩٧٣,٠٠٠ | للمشاريع الإنشائية      |
| ليرة | ٤٨,٩٣٩,٠٠٠ |                         |

من أول حزيران حتى ٣٠ أيلول ١٩٥٧<sup>(٢)</sup>

|      |           |                         |
|------|-----------|-------------------------|
| ليرة | ٨ ٢٧٢ ٠٠٠ | لتغذية الموازنة العادية |
|      | ----      | للمشاريع الإنشائية      |
| ليرة | ٥٧٢١١٠٠٠  |                         |

(١) تاريخ قفل حساب دورة سنة ١٩٥٦.

(٢) تاريخ تقديم مشروع موازنة ١٩٥٨.

فيكون الباقي ٦٢ مليون ليرة فقط .

ثالثاً - انه لا يصح اعتبار هذا المبلغ المتبقي أيضاً جاهزاً يمكن التصرف به ، لأسباب عديدة منها :

- ان هنالك سلفات قيد التصفية ، يجب تنسيبها في النهاية إلى الموازنة العادية ، قيمتها ١٣ مليون ليرة . ول حزيان
- ان هنالك أقساط اعتمادات فتحت للمشاريع الإنشائية قيمتها ٨٠ مليون ليرة ، من أصلها ١٧ مليوناً تستحق قبل آخر سنة ١٩٥٨ .
- هذا بصرف النظر عن سلفات الخزينة الممنوحة إلى المصالح والمؤسسات العامة ، والتي تتجاوز قيمتها ٢٣٥ مليون ليرة ، موزعة كما يلي :

|                                                                   |      |             |
|-------------------------------------------------------------------|------|-------------|
| مساهمة الحكومة في رأس مال المؤسسات الدولية والخاصة <sup>(١)</sup> | ليرة | ١٤,٥٤١,٠٠٠  |
| سلفات معطاة للإدارات العامة تسدد على أمد بعيد <sup>(٢)</sup>      | ليرة | ١٢٨ ٥٠٣ ٦٥٩ |
| سلفات معطاة للبلديات تسدد على أمد بعيد <sup>(٣)</sup>             | ليرة | ١٤ ٠٤٢ ٨٦٢  |
| سلفات مقررة للإدارات العامة لم تدفع بعد <sup>(٤)</sup>            | ليرة | ٢٧ ٠٦٧ ٠٠٠  |
| موجبات السنين اللاحقة من ١٩٥٨ وما بعدها <sup>(٥)</sup>            | ليرة | ٦٠ ٦١٠ ٠٠٠  |

(١) راجع جدول رقم ٣٦ .

(٢) راجع جدول رقم ٣٧ .

(٣) راجع جدول رقم ٣٨ .

(٤) راجع جدول رقم ٣٩ .

(٥) راجع جدول رقم ٤٠ .

## القسم الثاني: السياسة المالية

### مقدمة

استعرضنا في القسم الأول من هذا البيان مختلف نواحي النشاط الاقتصادي والمالي للبنان، في القطاعين الخاص والعام، خلال الفترة المنصرمة، منذ أوائل عام ١٩٥٦ حتى أواسط سنة ١٩٥٧، وكان استعراضنا لهذه الأوضاع المختلفة عملاً ضرورياً، لتوضيح خطوط السياسة المالية التي سنحاول رسم أسسها في هذا القسم الثاني من البيان، الذي سيتناول على التوالي عرضاً للنظرية العامة للضرائب وبحثاً في مقومات النظام الضريبي الناجح، وفي مشاكل الضريبة التصاعدية، ثم معالجة مسهبة لسلسلة الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة المطبقة اليوم في لبنان، لنتتهي بوجهة نظر في إصلاح النظام الضريبي عندنا.

وإننا إذ نقدم هذا المجهود المتواضع، والمساهمة الشخصية، في هذا الميدان، الهام والخطورة، أعني مجال الإصلاح المالي، والعمل على الوصول إلى الموازنة الفضلى للدولة، نؤكد أن رائدنا خدمة الحق وتأمين الخير للبنان.

### أولاً - النظرية العامة للضرائب

لا يمكن للباحث أن يعالج أي نظام مالي، كالنظام المالي اللبناني، إذا هو لم يلم بالنظريات العامة التي تركز عليها الضريبة. فلكي تكون اذن معالجتنا للنظام الضريبي اللبناني مجدية وكاملة، علينا أن نستوحي النظريات العامة للضريبة أولاً، وأن نبحثها بعد ذلك من الناحية التطبيقية الواقعية.

تبدل مفهوم الضريبة مع الزمن، وتطور مع تقدم علم المالية الحديث، واتساع أفق الدولة وأعبائها.

ففي القرون الأولى كانت صفة القهر والغلبة تلازم الضريبة، التي كانت في الواقع جزية يدفعها المنهزم إلى المنتصر. وفي القرون الوسطى أصبحت للضريبة صفة التبرع أو المساعدة، يجب ان يوافق عليها من يؤديها، ثم أصبحت لها صفة الواجب، فصفة التكليف.

أما اليوم، فان الضريبة لم تعد بدلاً يدفعه المكلف، عيناً أو نقداً أو خدمة شخصية، بل أصبحت مساهمة تؤدي نقداً في الأحوال العادية، وهي تشمل المواطنين والأجانب المقيمين، بصورة إلزامية، يجبر المكلف على أدائها، وتجبى منه عند الاقتضاء بالقوة. وكون المجالس النيابية

التي تمثل الأمة، تصادق على طرح الضريبة، وتأذن بجبايتها، لا ينقض هذا الالتزام. والغاية من الضريبة سد النفقات العامة، وقد أقرت هذا المبدأ تشريعات جميع الدول الحديثة.

ويختلف مدلول المنفعة العامة التي تستدعي هذه النفقات العامة باختلال الدول التي يعتبر معظمها، أن النفقة العامة، تهدف منفعة عامة، بمجرد التصويت عليها من المجالس النيابية وإعطائها هذه الصفة من قبل ممثلي الشعب، ولو كانت تفيد بعض الأفراد والمؤسسات الخاصة.

وقولنا ان الضريبة، تستهدف في الأصل تغطية النفقات العامة، لم يعد اليوم يعني ان غرض الضريبة مالي بحت، وانها حيادية لا يجوز أن تستهدف اصلاحاً اجتماعياً أو توجيهاً اقتصادياً في البلد. وهكذا نرى أن الضريبة ليست في الوقت الحاضر من جملة مسائل الأصول التطبيقية المالية فحسب، بل هي أصبحت مسألة سياسية واقتصادية واجتماعية، تعبر عن اتجاه الدولة ومذهبها في هذه الحقول العامة الحساسة.

والضريبة تفرض على المكلفين، باعتبارهم أعضاء في منظمة سياسية، هي الدولة التي يتوجب عليهم أن يساهموا في تحمل أعبائها بالنسبة إلى مقدرتهم المالية، وليس بالنسبة إلى الفوائد التي يجنيها كل منهم في ظل الدولة.

والتعريف الحديث للضريبة يبعد الفكرة التعاقدية لقاء الثمن، ولا يقول بالمنفعة التي يتمتع بها المكلف، بل هو يعتبرها الطريقة العادية الطبيعية لتحصيل الأفراد الأعباء العامة، وتوزيع النفقات العامة بينهم. وهكذا تشمل الضريبة جميع الأفراد، من مواطنين ومقيمين عاملين، دون امتيازات أو اعفآت، وهي تلحقهم بالنسبة إلى اقتدار كل منهم وطاقتهم على المساهمة، بعد اخذ أوضاعه العائلية وأحواله الشخصية بعين الاعتبار، وهذه العدالة الضريبية تؤمنه النسب التصاعدية، والاعفآت، ثم التنزيلات على الأساس، والتمييز بين أنواع الضرائب، وفئات المكلفين.

وعلى الضريبة، كي تؤمن الموارد اللازمة لمقابلة النفقات العامة، أن تتميز، ضمن حدودها المالية، بصفتين أساسيتين، تعبران عن وجهتي نظر الدولة والمكلف في الوقت ذاته. أعني وفرة المورد، والعدالة المالية.

وكي يكون مورد الضريبة وافراً، وحصيلتها كثيرة، يجب ان يكون مطرحها واسعاً، ومعدلها معتدلاً. إذ كلما اتسع مطرح الضريبة، مهما كان، شخصاً أم رأس مال، أو دخلاء، أم نفقة، كلما ازدادت حصيلتها، التي تكون أحسن ما هي في البلاد المتعددة الثروات، المتنوعة النشاط الاقتصادي.

ومن هنا نستنتج ان الدولة ليست حرة دائماً في انتقاء الأسلوب الواجب إتباعه في اختيار



ضرائبها وتحققها، لأن شكل الثروة فيها يفرض عليها الأسلوب المناسب لها. كما يؤثر عليها أيضاً توزيع الثروات على أراضيتها وبين طبقات الأفراد، وهل هي متركزة في واحدة منها قليلة العدد، أم هي مفتتة موزعة على عدد كبير منهم.

أما اعتدال معدل الضريبة فحوله، تتفق مصلحة الدولة ومصلحة المكلف، لأن من مساوى التكاليف الثقيلة أنها تذهب بمطرح الضريبة، وتحمل المكلف على التملص من ادائها، وتؤدي بالثروات إلى الهرب من البلاد، بينما السياسة المالية الحكيمة، تقضي بحماية النهضة الاقتصادية الناشئة، وتشجيع القوى المنتجة على النمو والازدهار، لتواكب نمو الدولة وتزيد من الرخاء العام.

هذه لجهة وفرة مورد الضريبة، أما لجهة عدالتها المالية، فإن الجهود تبذل لتحقيقها على أساس أن الضريبة يجب أن تشمل جميع الأفراد، من مواطنين ومقيمين عاملين، بشكل تتساوى فيه التضحية التي يبذلها كل منهم، وهنا تكمن الصعوبة في التعريف والتطبيق: أ تكون المساواة بإتباع معدل للضريبة يسري بنسبة واحدة على الجميع؟ أم بالتكليف بنسبة اقتدار المكلف على المساهمة في الأعباء العامة؟ ومهما يكن من أمر التضارب، بين وفرة منتج الضريبة وعجالتها فالسياسة المالية السليمة تقضي بالتوفيق، بين هدف الدولة، ورغبات المكلفين، بحيث يشتركوا جميعاً بتأدية النفقات العامة، بالنسبة لاقتدارهم ودخلهم، وبشكل واضح، محدد معلوم، وبأوقات مناسبة، وبأسلوب محبب، يتجنب الإزعاج، مع مراعاة الاقتصاد في تكاليف التحقق والتحصيل.

ومطرح الضريبة هو العنصر المادي الأساسي للتكليف، وقد يكون مثلاً شخصاً، أو رأس مال، أو دخلاً أو نفقة، وهو يتنوع بالنسبة إلى الأساس الواحد، كأن تطرح الطرح الضريبة العقارية على قيمة العقار، أو على ريعه، أو أن تنصب الضريبة على البضائع، وزنها أو حجمها، أو قيمتها، أو أن تلحق الضريبة على الأثر مجموع التركة أو نصيب الوارث، صافية بعد تنزيل الأعباء والديون، أو كاملة قبل أي حسم. والمهم اذن هو حسن استنساب مطرح للضريبة، يكون واسعاً، مرناً، عادلاً، وافر المورد، لا يسيء إلى النمو الاقتصادي في البلاد.

ويستطيع الشارع المالي أن يطرح التكليف على ما يملكه الأفراد، أو ما يدخل عليهم أو ما يقومون به من أعمال مادية وقانونية كل يوم. ووسيلته إلى ذلك هي أولاً: الضرائب المباشرة، التي تستهدف مباشرة ثروة المكلف، المؤلفة من رأس ماله أو دخله، أو ما ينتقل إليه من أموال عن طريق الأثر أو الوصية أو الهبة، وثانياً: الضرائب غير المباشرة، التي تستهدف ثروة المكلف بطرق غير مباشرة، فتطرح على نفقاته، أو على معاملاته القضائية والإدارية عند حصولها.

وتمتاز الضرائب المباشرة بأن حصيلتها ثابتة لا تتجاوب فوراً مع الأزمات الاقتصادية، وموردها مرن، بحيث تزداد قيمته كلما ارتفعت معدلاتها، ونفقات جبايتها محدودة وهي تحصل من

المكلفين في أوقات مناسبة فلا ترهق كاهلهم، وهي عادلة لأنها تراعي أوضاع المكلف وقدرته على المساهمة في الأعباء العامة.

بينما الضريبة غير المباشرة، على الرغم من انها وافرة المورد، تغذي الخزينة بصورة مطردة، سريعة، وبأسلوب خفي لا يشعر المكلف بوطأتها، فلا يشكو منها، لكنها في الواقع تحتاج إلى نفقات كبيرة لتحصيلها وجبايتها ومراقبتها، كما انها بعيدة لوحدها عن تحقيق العدالة المالية والمساواة بين المكلفين في تحمل الأعباء، لأنها تطرح على النفقات والمعاملات عند حدوثها، دون مراعاة أحوال المكلف وقدرته المالية.

والترجيح بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة من القضايا الكبرى التي تعالجها المالية العامة، وهي قضية دقيقة جداً يتنوع حلها مع البلدان والأنظمة السياسية والاجتماعية، لأن السياسة المالية لا تستهدف فقط تمويل الخزينة العامة بما يسد حاجتها للإنفاق، بل هي تعنى بمعرفة الطبقات التي ستتحمل بالنتيجة الأعباء والنفقات العامة، ونسبة توزيعها بين فئاتها. فالضرائب المباشرة تلحق الثروات، بينما الضرائب غير المباشرة تلقي بثقلها على الطبقات المتوسطة والفقيرة، ومعرفة النسبة بين النوعين في الواردات العامة على درجة كبرى من الأهمية. ولنا دعوة إلى هذا الموضوع، عند بحثنا الضرائب غير المباشرة في لبنان.

## ثانياً - مقومات النظام الضريبي الناجح

لا يمكن، علمياً، تعديل أو إلغاء نظام ضريبي قائم، إلا على ضوء مقاييس منتخبة بصورة مناسبة.

فالنظام المالي الناجح، هو الذي يمكن من الحصول على واردات كافية تسمح للدولة من تأمين نفقاتها، التي يستطيع الشعب، ويرغب في تمويلها.

وتوزيع الوطأة المالية للضريبة بين المكلفين، هو نقطة حساسة، لها أهميتها الكبرى، إذ أخطر ما يصيب النظام المالي، هو أن يعتبر غير عادل، وأفضل ما يوصف به، هو تأمين العدالة في التوزيع الضريبي. لأن المكلف يدفع الضريبة، خلافاً لسائر نفقاته الأخرى، بصورة إجبارية تفرض عليه من السلطة، وتجبي منه بالإكراه، فهو لذلك يهتم كثيراً للاطمئنان انها تلحق الجميع بعدالة متساوية.

فالعدالة تقضي مثلاً بإخضاع كل مكلف للأحكام والقواعد ذاتها التي يخضع لها سائر المكلفين في فئته. فيطبق القانون دون محاباة ولا إجحاف. وقد يكون القانون غير عادل في بعض أحكامه، ولكن يجب، على الأقل، أن يكون عادلاً في تطبيقه على جميع المكلفين في الفئة الواحدة.

ونحن نعلم ان الوصول إلى ذلك دائماً ليس بالأمر السهل ، لاسيما وهو موكول إلى موظفين ، قد تتعارض رغبتهم في احترام النصوص ، في كل حالة فردية ، برغبة المكلف للتهرب من أحكامها . والصعوبة تتجلى في الضرائب المباشرة ، أكثر منها في الضرائب غير المباشرة .

والعدالة تقضي كذلك ، إذا نحن لم نحقق المساواة العددية في المعاملة بين المكلفين ، بان نراعي مقدرة كل منهم على المساهمة في الأعباء العامة ، وأن يقرنا الرأي العام على هذا التنوع والاختلاف في توزيع الأعباء على المكلفين الذي يبرره اختلاف أوضاعهم الاقتصادية وأحوالهم الشخصية ، لأن طاقة كل منهم على تحمل الأعباء الضريبية تزيد مع تزايد دخله وثروته ، وفي ذلك تبرير لتصاعدية الضريبة التي تهدف إلى تخفيف العبء عن المعسرين ، تلك الفئة التي تحاول الدولة ان تطالها أكبر فائدة من نفقاتها العامة .

ولكن إلى أي مدى تقبل التصاعدية ، وعلى أي أساس يجب ان تركز؟ لأن تجاوز حدود معقولة في تطبيقها يؤدي إلى الإجحاف . والرأي لم يتوحد حول تحديد هذه الحدود المعقولة بوضوح وشمول غالباً ما يشكو الناس ، في مختلف الدول ، من ارتفاع المعدلات القصوى ، وسوء نتائجه على النشاط الخاص والازدهار الاقتصادي . وليس بالإمكان التوسع في إعفاء الطبقات القليلة والمحدودة الدخل ، والاكتفاء بتكليف الفئات الثرية ، بل على العكس ، لكي نتمكن من سد الحاجات العامة المتطورة ، وتسيير الأداة الحديثة ، التي تتزايد مهماتها يوماً بعد يوم ، وبالتالي نفقاتها ، يجب تكليف أكبر عدد ممكن من المواطنين والمقيمين ، ودعوتهم للمساهمة بصورة فعالة ، فنستفيد على مدى واسع من الفئة الثرية ، دون أن نرهق الفئة الفقيرة .

ومن المعقول ، في بعض الحالات ، اعتماد نصيب المكلف من فوائد الخدمات العامة ، أساساً للفرقة في تحديد القسط الذي يلحقه من الأعباء العامة ، ولكن الصعوبة في هذا المضمار هي في تقويم ذاك النصيب من الفوائد ، وتحديد هذا القسط من الأعباء فضلاً عن أن مهمة الدولة في الأصل ، هي تأمين المصلحة العامة ، وخدمة المجموع ، فيتعارض والحالة هذه ، تحديد مقدار ، المنافع الفردية في الخدمات العامة ، مع المبادئ التي تدين بها الدول الحرة من احترام للنشاط الفردي ، وتكريس للملكية الخاصة .

وقد ترغب الدولة في الاستزادة من نوع من النشاط الاستهلاكي ، أو الإنتاجي ، تقوم به بعض الفئات ، فتشجعها حين تخصصها بمعاملة تميزها بها ، فتخفض عن كاهلها ثقل الوطأة الضريبية ، كلها أو بعضها ، أو هي تفعل العكس لتحقيق غايات مغايرة .

وقد ترجع الفوارق والتقلبات في الوطأة الضريبية إلى عوامل سياسية لا يمكن ان نتجاهل أثرها في الميدان المالي ، وان كنا نتمنى زواله ، أو على الأقل التخفيف منه على أبعد حد مستطاع .

ومن المعلوم ان الضرائب في الأصل جبرية رادعة، لأنها تقتطع من مداخيل المكلف قسماً كان يأمل في الاستفادة منه على وجه آخر. وفي طليعة مميزات الضريبة الصالحة، هو أنها تحد بقوة من المداخيل التي يستوجب الصالح العام تقلصها، وتلين حيث يضر التقلص، ويفيد الازدهار والرخاء، منسجمة بحركتها هذه، ومتجاوبة، مع العوامل والأهداف الاقتصادية في البلد.

فيجب ان لا تتعارض المقتطعات المالية، بشكل ضرائب ورسوم، من المداخيل الخاصة، مع السير في تنفيذ أهداف النفقات العامة. أي انه، حين ترغب الدولة مثلاً برفع مستوى الطبقات البائسة الفقيرة، يجب أن لا تتعارض الضرائب بثقل وطأتها على هذه الفئات، مع تلك الأهداف، فتزِيل بارتفاع معدلاتها، حسنات المسعى الأول.

والسعي نحو الاستقرار الاقتصادي بالقضاء على الأزمات، وتجنب التضخم، هو اليوم في طليعة أهداف السياسة الحكومية، وكل تعديل في نظام مالي مرعي الأجراء هو، بحد ذاته، وان تكن هذه غاياته، عامل خلل واضطراب، لأن جميع الأشخاص الحقيقيين والمعنويين، في فترة، ما اعتادوا على نظام معين قائم، فنسقوا معيشتهم، وحددوا أهدافهم، وبنوا المستقبل على رأسه، فإذا تعرضت المؤسسات المالية، المستقرة بصورة نهائية، لتعديل أو إلغاء عميقين، يتعذر على الناس اتخاذ مقررات، أن بشأن أعمالهم وتجارتهم، أم بشأن تحديد أهدافهم الشخصية، فضلاً عن أن رؤوس الأموال في هذا البلد، تكون قد وظفت لتستثمر على ضوء الأوضاع المالية والنظم الضريبية القائمة فيه، فلكل تغيير يطرأ على هذه المؤسسات العامة، يؤدي بصورة حتمية إلى تبديلات مفيدة للبعض، مضرّة بالبعض الآخر، أي إلى اختلال التوازن القائم في مختلف بيئات هذا البلد.

فالأصح إذن تأمين استمرار الأحكام والنظم التشريعية، ولا أقول تجميدها، بل بالنظر في تطويرها ببطء، وعلى أمد طويل، وبعناية فائقة، يؤدي الفائدة المرجوة من التعديل للتحسين، ويحاذر اضرار الطفرة المفاجئة، لأن النواقص والمظالم، متى اكتشفت في نظام ما، لا يمكن الاستمرار على تحملها بأي وجه كان، ولا يمكن التغاضي عن إصلاحها واستبدالها أو تأجيل هذا الإصلاح أو الاستبدال.

ومعدل الضريبة هو عامل مهم في سلامة النظام المالي. لأن المكلف يرغب دوماً في التهرب من الضريبة، فإذا كان معدلها منخفضاً، زاد المجهود الذي سيبدله للتهرب من الفائدة التي سيجنيها نتيجة لتهربه، فيصرف النظر عنه، وإذا ارتفع معدل الضريبة، أصبحت الجهود للتهرب منها مجدية مهما بلغت كلفتها.

ويمكن بوجه عام، اللجوء إلى وسيلتين لتحاشي رفع معدل الضريبة: الأولى في توسيع

مطرحها، والثانية في الاكثار من أنواعها، وتجدر الملاحظة هنا أن نفقات التحقق والجباية تتضخم في هذه الحالة الأخيرة كثيراً، فضلاً عن ان إضافة موارد مالية جديدة قد تؤدي إلى مضاعفة مساوي الضرائب القديمة، أو قد تحدث فوقها نواقص جديدة أسوأ منها.

### ثالثاً - مشاكل الضريبة التصاعدية:

تقوم الآن مناقشات حادة حول الضريبة التصاعدية، التي بدأوا يصممونها بأنها لم تعد عادلة، وأنها أخذت بمعدلاتها العالية تشل نمو الادخار فتؤدي بذلك إلى تقلص المادة موضوع الضريبة.

فمنذ سنة ١٩٤٨، قامت حملات في الولايات المتحدة الأميركية، وفي انكلترا، غايتها تخفيض قوة تصاعدية معدلات الضريبة، لأنها بارتفاعها الكبير الذي وصلت إليه هناك قوضت روح العمل والاندفاع المنتج. واليوم نجد حركة مماثلة في فرنسا، حيث يطالب أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بضريبة موحدة على الدخل، بمعدل مشابه، مهما تنوعت مصادر الدخل.

وقد امتدت هذه الحركة، حتى شملت تقريباً جميع بلدان العالم ذات النظام الاقتصادي الرأسمالي، وظهرت بوادرها في لبنان في مطلع العام الماضي.

لا شك في ان نظرية الضريبة التصاعدية تستند إلى العدالة المالية، نتيجة لتزاوج آراء اتباع المدرستين: الحرة والاجتماعية، وأن هذه النظرية تبلورت واستقرت أثر انهزام نظرية حيادية الضريبة وتقدم نظرية التدخل المالي، فظهرت تصاعدية الضريبة كأداة للنهوض بالنشاط الاقتصادي، وهي بنظر أتباع مدرسة كينز<sup>(١)</sup> شرط لازم لتحقيق العمالة الكاملة<sup>(٢)</sup>.

ففي المجال الاقتصادي، يؤدي تعزيز التصاعدية، وتخفيف الرسوم على الاستهلاك، إلى الحد من ميل الطبقات الميسورة إلى الادخار، ويشجع السواد الأعظم من الأمة على الاستهلاك، فيزدهر النشاط الاقتصادي.

وفي مجال موازنة الدولة، تتحلى الضريبة التصاعدية بحساسية تجاوب مع الأوضاع العامة، لهذا نرى ان الركود الاقتصادي مثلاً، يؤدي إلى هبوط ملحوظ في حصيلة الضرائب المفروضة على فترة الركود، وهي عند ذلك، أي الضرائب، لا تشكل عبئاً ثقیلاً يزرع كاهل المكلف في حالة تقلص أرباحه. وإذا ظهر عجز في الموازنة نتيجة لهذا الوضع، فإن هذا العجز سرعان ما يزول بسبب الفيض الذي سيظهر عند عودة الازدهار إلى النشاط الاقتصادي بسبب خفة وطأة الضريبة على الأرباح القليلة.

(١) (KEYNES)

(٢) PLEIN EMPLOI

وهكذا تصبح الضريبة التصاعدية أداة عمل اقتصادي، يؤثر بنجاح على الواردات العامة وعلى الاقتصاد العام.

فالضريبة التصاعدية، بمعناها الجاري، هي الضريبة المباشرة، وهي تلحق المداخل بوجه خاص لأنها، إذا أصابت رؤوس الأموال هددت بتقويض رأس مال العائلة، ركن المجتمع، ورأس المال الاقتصادي، أساس الثروة.

أما أشكال تطبيق الضريبة التصاعدية المباشرة، فإنها تنوعت تدريجياً وتحددت ولا تقف حدودها عند تدرج سلم معدلاتها فحسب، تتناول الحد الأدنى الخاضع للتكليف، ومقدار المدخول الذي تقف مفاعيل التصاعدية عنده لتصبح نسبية. ولتعيين هذه الحدود المختلفة تتأثر إرادة المشرع بالأوضاع السياسية والاجتماعية. وهنا نتسأل عما إذا كان تطور البيئة الاجتماعية في السنوات الأخيرة، أدى إلى تزايد الفجوة بين العدالة المالية والضريبة التصاعدية أم لا، فضلاً عن ان الضريبة التصاعدية استهدفت في وقت ما غايات اقتصادية، وجدت في عهد بلاد اقتضى حل مشاكلها الكبرى انتشار الثروة على أوسع مدى بين الناس إذ كان الازدهار العام، وخطر زيادة حادة في الانتاج، هما العاملان الموجهان الرئيسان للدولة في ميدان الضريبة التصاعدية لتحقيق إعادة توزيع الثروة.

أما الآن، في عهدنا الحاضر، في أوضاع مصبوغة بإعادة التعمير والتسلح، وحيث أموال الشركات ذاتها توشك أن تكون معرضة للهلاك، استعادت قضايا الانتاج أهميتها وأفضليتها على غيرها من المشاكل، مما يدعونا إلى التساؤل عما إذا كانت الضريبة التصاعدية لا تزال سلاحاً يؤثر في الازدهار الاقتصادي، ويؤمن واردات مالية كافية. وبعبارة أخرى هل نحن قد أصبحنا اليوم تجاه تناقض بين الضريبة التصاعدية من جهة، والإنتاج الاقتصادي والواردات المالية من جهة ثانية؟ هذا ما سنحاول معالجته في بقية هذا البحث.

لجأت الدولة الغربية إلى الضريبة التصاعدية حتى الآن كوسيلة لتأمين العدالة المالية، استجابة لرغبات الرأي العام الاجتماعية، لأن التصاعدية تسوى وتقارب بين المداخل إذا ارتفعت معدلاتها، حتى أنها قد تؤدي في بعض الحالات إلى مصادرة المداخل.

ولكن البعض يرى أن التطبيق العملي أدى في تطرفه، إلى تحويل الضريبة التصاعدية عن تأمين العدالة الضريبة المالية، نتيجة لما طرأ عليها من تبديلات متتالية في معدلاتها، وفي التنزيلات على الأساس، كما انها فقدت سندها العلمي المبني على آراء المدرسة الحديثة<sup>(١)</sup> لأن قانون تناقص

المنفعة<sup>(١)</sup> لا يكفي مبرراً ومقياساً صحيحاً للتصاعدية، إذ ليس من الممكن مقارنة الفوائد الحدية<sup>(٢)</sup> للمال الاقتصادي<sup>(٣)</sup> الواحد، بالنسبة لأفراد متعددين، كما أن مدفوعات<sup>(٤)</sup> المكلف إلى الخزينة لا تعتبر توضيحات بالمعنى الصحيح للكلمة.

ومنذ نهاية الحرب الكونية الأولى، أي في السنوات الثلاثين الأخيرة، كانت زيادة التصاعدية المالية، على العموم متناسقة مع النظريات الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالواردات المالية، فهي تسهل للدولة أمر الحصول على واردات مرتفعة، ووجود الضرائب التصاعدية في مجتمع رأسمالي النظام تنقص أفراداه روح الإقدام والرغبة في التطور، يفسح للمالية العامة مجال أخذ القسم غير المستثمر من الادخار الخاص واستعماله في مشاريع عامة، تزيد في واردات الدولة كلما ازداد الازدهار الاقتصادي في المجتمع ولكن على كل حال يظهر ان الضريبة التصاعدية، عند ارتفاع معدلاتها، تؤثر اليوم كثيراً في كمية الواردات العامة، لأن الأموال التي تتناولها تتهرب من ضغطها، فتعارض الضريبة التصاعدية عندها التطور الاقتصادي.

ثم اننا نقول، انه، إذا استهدف نظام مالي إتباع تصاعدية حكيمة في توزيع الأعباء العامة، عليه أن يعمد إلى تخفيض رسوم الاستهلاك، لاسيما على الحاجات الضرورية من جهة، وإلى تخفيض الحد الأدنى للمداخليل المعفاة من الضريبة من جهة أخرى.

هذا، وعلى ضوء المبادئ التي قدمناها، يمكننا أن ننتقل الآن إلى معالجة النظام الضريبي في لبنان، فنتناول بالبحث أولاً الضرائب المباشرة.

#### رابعاً - الضرائب المباشرة في لبنان

امتاز عهد الاستقلال بثورة تشريعية، كان لها أثراً كبيراً في الجنوح نحو العدالة الاجتماعية النسبية.

وكانت باكورة هذه الثورة، إصدار المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤٣، القاضي بإحداث ضريبة على الأملاك المبنية، ثم تلاه قانون ٤ كانون الأول سنة ١٩٤٤ الذي أحدث ضريبة على الدخل، روعي فيها توزيع العبء الضريبي على جميع المكلفين بمقادير تتناسب وأهمية دخولهم، وصدر بعد ذلك قانوني ضريبة الأراضي ورسم الانتقال.

(١) La loi de l'utilité décroissante

(٢) Utilité Marginale

(٣) Bien Economique

(٤) Prestations des contribuables

فالقوانين الضريبية الثلاثة الأخيرة، اتخذت أساساً للتكليف النسب المئوية المتغيرة التصاعدية، بينما احتفظت ضريبة الأملاك المبنية بمعدل مئوي ثابت.

وإذا كان بعض نصوص هذه القوانين ماشى تطور المالية والاقتصاد اللبناني بسبب مرونته، فإن البعض الآخر أصبح يتنافى والأوضاع الحديثة، ويتطلب تعديلاً جذرياً قد يكون في مصلحة المكلف، وقد يكون في مصلحة الخزينة.

### ١ - ضريبة الأملاك المبنية

مما لا شك فيه أن قانون ضريبة الأملاك المبنية، خطأ الخطوة الأولى نحو التنظيم الضريبي في لبنان، إلا أن هذا التشريع لم يتطور عبر السنين ليتلاءم ومتطلبات السياسة المالية الحديثة، التي تكاد لا تستقر عند نقطة معينة، بل نراها تتكيف والأحداث الاقتصادية، المحلية والعالمية، لتدخل أصولهما وتأثيرهما المتبادل.

ولنأخذ على ذلك مثلاً، أن هذا القانون، يعفي من الضريبة كل عقار معد للسكن، ولا تتجاوز قيمته التأجيرية السنوية ثلاثين ليرة، حتى وإن كان يشغله غير مالكه، شرط ألا يكون لمالك هذا العقار عدة عقارات يتجاوز مجموع قيمتها التأجيرية ضعف هذا المبلغ.

ومن الإنصاف القول أن هذا النص كان مقبولاً في الزمن الذي صدر فيه القانون، أي منذ ١٥ سنة، أما اليوم، بعد أن تبدلت مقاييس النقد، وتدنّت قوته الشرائية، فقد أصبح الإبقاء عليه يتنافى وقصد المشرع الذي أراد، كما نعتقد، تخفيف العبء عن كاهل المالك الفقير الذي لا يتجاوز دخل عقاره الستين ليرة.

ولو تتبعنا تطور الريع العقاري، وقيم الأملاك المبنية، منذ ذلك التاريخ حتى يومنا هذا، لوجدنا أن بدل إيجار المسكن الذي كان يساوي ٦٠ ليرة في سنة ١٩٤٣ أصبح اليوم ٦٠٠ ليرة على أقل تقدير.

ونتيجة ذلك أنه لم يعد يوجد في الواقع أي إعفاء من هذه الضريبة، مهما تدنى دخل العقار الخاضع لها.

ولإحقاق العدالة الاجتماعية، نرى أنفسنا في وضع يدفعنا إلى درس إمكانية رفع الحد الأدنى المعفى، حتى يتناسب ومعدل ارتفاع الأسعار وكلفة المعيشة.

ثم أن هذا القانون قضى، في حالة عدم وجود سند إيجار محرر، ومسجل، أن تتولى لجنة خاصة تعيين القيمة التأجيرية، ولا يمكن أن ذلك الاعتراض على قرارات هذه اللجنة بأي شكل كان.



لقد وضع هذا النص المطلق، وكان سهل التطبيق، في الظروف الطبيعية التي سبقت أزمة السكن المستحكمة، غير انه عندما صدرت قوانين الأجور الاستثنائية، أصبح تطبيقه صعباً جداً، إذ ان المستأجر، الذي لم يعد يهتم لإنشاء عقد إيجار جديد في كل سنة، اعتماداً على القانون الاستثنائي الذي نظم علاقته مع المالك بوجه عام، ترك المالك يتخبط بين القانونين. فهذا الأخير مضطر لتطبيق نص المادة ١٣ التي تفرض عليه تسجيل عقد الإيجار في كل سنة، في حين أن المستأجر لا يرى ضرورة لذلك. فيقع المالك، عندئذ تحت رحمة التخمين الذي قلما ينطبق على حقيقة الإيراد الخاضع للضريبة، دون أن يكون له حق الاعتراض، كما بينا.

وعندنا انه يمكن تلافي الغبن بأن يفرض على المالك تسجيل العقد مرة واحدة كلما تغير مستأجر السكن، وتقديم تصريح سنوي بأسماء المستأجرين، والقيم التأجيرية التي يتقاضاها على أن يعاقب أصحاب التصاريح الكاذبة، أو المستنكفون بغرامة رادعة. وهذه الطريقة، في نظرنا، تسهل عمل دائرة ضريبة الأملاك المبنية، وتساعد على إنهاء جدول التحقق في وقت قصير جداً، فترك مجالاً واسعاً للمراقبين للقيام بدورات تحقيقية سنوية، كما تساعد على تحسين حالة الجباية. وهنالك نصوص أخرى في القانون يرى فيها بعض المكلفين جوراً عليهم، تسعى الحكومة إلى رفعه عن قريب.

بقيت علينا معالجة معدل هذه الضريبة الثابت الذي يختلف عن باقي المعدلات التصاعدية للضرائب النوعية.

من المعلوم أن نسبة معدل ضريبة الأملاك المبنية هي جزء من اثني عشر، أي ٨ بالمئة وثلاث. مما يعني، ان المكلف الذي يساوي دخله السنوي ١٠٠ ليرة، يتوجب عليه للخرينة ٨ ليرات وثلاث، وان المالك الذي يبلغ دخله السنوي ١٠٠٠٠ ليرة، يتوجب عليه للخرينة ٨٣٣ ليرة وثلاث. من هذا نرى، ان العبء الذي لحق الدخل القليل، لا يتناسب مع العبء الذي أصاب الدخل الكبير، لأننا اقتطعنا من الأول مبلغاً من المال، كان المكلف سيصرفه على ضرورياته، بينما اقتطعنا من الثاني مبلغاً، كان من المفروض أن ينفق معظمه على الكماليات.

فإذا كان تطبيق المعدل الثابت، في الضرائب النوعية، يحقق بعض العدالة، على اعتبار أن المعدل التصاعدي في الضريبة الإجمالية يحقق البعض الآخر، فإننا نرى، بانتظار إحداث هذه الضريبة، أن العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المكلفين تقضي بدرس إمكانية تحويل معدل ضريبة الأملاك المبنية إلى ما هي عليه باقي معدلات الضرائب المباشرة.

ولو ألقينا نظرة على المبالغ المحققة لهذه الضريبة، خلال السنوات الخمس الأخيرة، لتبين لنا<sup>(١)</sup>:

أولاً: تزايد عدد العقارات سنة بعد سنة.

ثانياً: تزايد عدد المكلفين المطرد.

ثالثاً: ارتفاع التحققات أضعافاً مضاعفة.

وكافة هذه العوامل تؤدي إلى إعادة النظر بجهاز الدائرة المختصة وتنظيمها، بغية مماشاة هذا الازدياد المتضاعف، حتى تتمكن من ضبط التحققات، وحفظ أموال الخزينة، وقد اقر المجلس النيابي السابق القانون الخاص بإحصاء الأملاك المبنية إحصاء شاملاً، إلا أن هذا القانون لا يفي بالغاية التي ننشدها، لأن الإحصاء، الذي تقوم به عدة لجان، في جميع أنحاء لبنان، والذي سينتهي حتماً بعد مضي مدة من الزمن، سيلقي عبء العمل على الدائرة المذكورة، ولن تلبث أن تغرق في فيض من التقصير والعجز، لعدم وجود العدد الكافي من الموظفين، للقيام بالأعمال المطلوبة.

وقصارى القول، ان إعادة النظر بقانون ضريبة الأملاك المبنية، أصبح واجباً كي يأتي منسجماً مع باقي قوانين الضرائب المباشرة، ومع السياسة المالية الجديدة التي سننهجها في المستقبل.

## ٢ - ضريبة الدخل

لم تأخذ حتى الآن، ضريبة مباشرة في لبنان، ما أخذته ضريبة الدخل من الاتساع والشمول، ويعزى السبب في ذلك، بالدرجة الأولى، إلى بناء جهازها الإداري، منذ البداية، على أسس علمية وفنية سليمة، وبالدرجة الثانية، على مرونة نصوصها ومسارة الوزارة المختصة إلى تعديل هذه النصوص على ضوء الاختبارات اليومية.

ويبدو لنا ذلك جلياً، من مراجعة قوانين الموازنات، بين سنة ١٩٥٤، وهي السنة التي جعل فيها قانون ضريبة الدخل نافذاً، وسنة ١٩٥٢، وهي السنة التي سبقت صدور قانون المحاسبة العمومية الأول<sup>(٢)</sup>.

وتعليل ذلك ان الحكومة، تمشياً مع السياسة المالية التي كانت ترسمها، كان باستطاعتها في الماضي، أن تغتنم فرصة تقديم مشروع قانون الموازنة، لتدرج فيه من التعديلات على نصوص

(١) جدول رقم ٤١.

(٢) صدر بمرسوم اشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٥٣.

الضرائب، ما تعتبره ضرورياً لتطور هذه السياسة، وانسجامها مع الموازنة نفسها على ضوء العلم والاختبار.

أما بعد صدور القانون المذكور، الذي قصر قانون الموازنة على تقديرات الواردات وإجازة تحصيلها، وعلى فتح الاعتمادات المعدة لتأمين النفقات وإجازة صرفها<sup>(١)</sup> وقانون المحاسبة العمومية الأخير، الذي كرس هذا المبدأ<sup>(٢)</sup> فلم يعد باستطاعة الحكومة ان تعالج النصوص الضريبة، بالسهولة التي كان يمكنها ان تعالجها فيها تحت ظل النظم السابقة، إذ أصبحت مضطرة لأن تتقدم بمشروع قانون خاص، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، الشيء الذي يؤدي دائماً إلى مضاعفة عدد مشاريع القوانين هذه، وإلى تأخير تصديقها، مما يعيق عمل الإدارة.

وكان من نتيجة هذا كله، أن فقد قانون ضريبة الدخل، منذ سنة ١٩٥٣، المرونة التي كان يتمتع بها، وأصبح كباقي قوانين الضرائب المباشرة، بعيداً عن تطور الحياة الاقتصادية والمالية في البلاد.

ويمكننا أن نلمس ذلك، إذا راجعنا الدراسات التي قامت بها الدائرة المختصة في وزارة المالية، ومناقشات اللجنة الخاصة، التي مثلت فيها الهيئات الصناعية والتجارية في لبنان، بغية الوصول إلى اتفاق حول بعض القضايا المتعلقة التي تبين لنا أن معظمها ناجم عن تجميد النصوص الضريبية.

ومن هذه القضايا ما سيأتي حلها لمصلحة المكلف، وأهمها:

أولاً - إمكانية إعفاء أموال الاحتياط، التي قد تقرر الشركات المساهمة توزيعها أو إضافتها إلى رأس المال، من ضريبة رؤوس الأموال المنقولة، إذا كان قد سبق إخضاع هذه الاحتياطات لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، أية كانت السنة التي تقرر أن يجري في خلالها التوزيع.

من المعلوم، ان قانون ضريبة الدخل، يشترط للإعفاء، أن تكون المبالغ الموزعة في سنة معينة، مأخوذة من الأرباح ذاتها التي خضعت لضريبة الأرباح التجارية والصناعية، خلال سنة التوزيع نفسها<sup>(٣)</sup>.

وقد كانت الغاية من النص الراهن، الحيلولة دون انتقاص حق الخزينة من ضريبة رؤوس الأموال المنقولة، إذا ما لجأت الشركات إلى توزيع بعض الاحتياطات، المكونة قبل وضع قانون ضريبة الدخل موضع التنفيذ، والتي لم تطالها ضريبة الأرباح الصناعية والتجارية.

(١) المادة ٩ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥٥ تاريخ ١٩ آذار ١٩٥٣.

(٢) المادة ٥ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠ تاريخ ٢٩ كانون أول ١٩٥٤.

(٣) المادة ٦١ المعدلة من قانون ضريبة الدخل.

أما تحقق شرط «سنة التوزيع نفسها» فالغرض منه التشديد والتضييق على المكلفين، لمنع كل محاولة تؤدي إلى التهرب من الضريبة.

ثانياً - إمكانية إعفاء الأرباح التي يتبرع بها المكلفون في سبيل الأعمال الخيرية، وقد وافقت الإدارة المختصة أيضاً، من الناحية المبدئية، على إدخال التعديلات اللازمة على النصوص الحالية، لتعفى من الضريبة، الأرباح التي يثبت دفعها إلى مؤسسات خيرية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو رياضية، شرط أن تكون هذه المؤسسات معترف بها رسمياً.

ثالثاً - إمكانية إخضاع حصة الشركاء الموصين من الأرباح، إلى ضريبة رؤوس الأموال المنقولة، بدلاً من ضريبة الأرباح التجارية والصناعية.

وقد ارتأت الإدارة المختصة أيضاً الموافقة على هذا الاقتراح، تحقيقاً للعدالة الضريبية.

رابعاً - إمكانية إعفاء أرباح المصالح والمؤسسات العامة من ضريبة الدخل، إذا كانت، هذه المصالح والمؤسسات، لا تقوم بنشاط من شأنه أن يلحق الضرر بالمصالح الخاصة المماثلة، عن طريق المنافسة.

وقد وافقت الإدارة المختصة على الاقتراح كي لا يؤدي فرض الضريبة إلى رفع أثمان خدماتها، وإرهاق جمهور المتفعين.

كما أن من هذه القضايا ما سيأتي حله لمصلحة الخزينة، كتحديد سنة بدئ الضريبة، لوضع حد للاجتهادات في قرارات المحاكم الإدارية، هذه الاجتهادات التي ألحقت حتى اليوم خسائر فادحة بحقوق الخزينة.

وهناك اقتراحات عديدة أخرى، قبل بعضها، ورد معظمها لتعارضه مع المبادئ الضريبية، أو الأصول الإدارية، أو لأنه يلحق أضراراً جسيمة بحصيلة الضريبة، أو يكاد يطيح بها، كتخفيض معدلات الضريبة، التي تؤدي إلى نقص يتجاوز ٧ ملايين ليرة في السنة، ورفع المبالغ المعفاة من الأساس، الذي يؤدي إلى نقص ما يعادل ٣ ملايين ليرة<sup>(١)</sup>.

### ٣ - ضريبة الأراضي

وثالث الضرائب المباشرة في لبنان، ضريبة الأراضي، التي حلت محل ضريبة التوزيع الموحدة.

وعلى الرغم من أن هذه الضريبة حديثة، وقد قصد منها الشارع، ولا شك، إحقاق العدالة

(١) جدول رقم ٤٢.

الضريبة من جهة، وزيادة موارد الدولة من جهة ثانية، فقد تبين بالاختبار أن هناك دواعٍ لإجراء تعديلات في الجوهر تناول، النقاط التالية:

أولاً - طريقة تخمين الانتاج الزراعي .

ثانياً - التنزيلات المعفاة من الضريبة .

ثالثاً - معدلات الضريبة .

رابعاً - الأراضي المعدة للبناء .

ففيما يتعلق بتخمين الانتاج الزراعي، تبين أن حقوق الخزينة غير مضمونة بمعنى أن مقررات لجان التخمين، التي يعادل فيها عنصر المكلفين عنصر الإدارة، غالباً ما تأتي بصالح هؤلاء، دون أن يكون للإدارة حق الاعتراض على هذه المقررات .

أما فيما يختص بالمبالغ المعفاة من أصل الانتاج الصافي، فقد لوحظ انها تزيد عن الحدود المقررة في باقي الضرائب المباشرة المماثلة، ولا تنطبق مع حقيقة وجودها، إذ ان مستوى المعيشة عند الفلاح في القرى، هو أدنى بكثير منه عند التاجر، أو الملاك في المدن .

اما فيما يتعلق بمعدلات هذه الضريبة التصاعدية، فقد لوحظ أن المبالغة في تخفيفها جاوزت حدود سياسة التشجيع الزراعية، لدرجة أنها أصبحت لا تصيب سوى قلائل كبار المزارعين، مما ضيق مطارح الضريبة، حتى تدنت حصيلتها عن حصيلة ضريبة الأراضي السابقة .

ثم أن هنالك غموضاً في النصوص التي تتناول بالضريبة الأراضي غير المستثمرة زراعياً خارج نطاق مدينة بيروت . فقد جاء فيه ان هذه الأراضي لا تخضع للضريبة، إلا إذا أمكن تخصيصها للبناء .

فمن هي الجهة التي يمكنها ان تقرر هذا التخصيص . وقد عاد غموض النص على الخزينة بضرر كبير، نقدره بما لا يقل عن نصف المليون ليرة سنوياً منذ سنة ١٩٥٥ حتى الآن، ذلك أن تفسير هذا النص جعل كافة الأراضي، غير المستثمرة زراعياً، خارج نطاق مدينة بيروت، معفاة عملياً من الضريبة . وفي نظراً أن هذا مخالف للمبادئ الاجتماعية الحديثة القاضية بضرورة تفتيت الثروة الكبيرة .

فضريبة الأراضي الموحدة القديمة كانت تدر على الخزينة في آخر مدتها، أي عام ١٩٥٤، ما يقارب مليون و٣٠٠ ألف ليرة سنوياً . في حين أن الضريبة الجديدة لم تحقق سوى ٨٠٠ ألف ليرة في السنة، تتحمل مدينة بيروت منها وحدها ما يقارب النصف .

وفي عرفنا ان ضريبة الأراضي، التي هي في الواقع ضريبة على الانتاج الزراعي، وضعت لتشمل الأراضي الزراعية الواسعة خارج المدن، لا داخلها، فلم تحقق طريقة تطبيقها هدف المشترع<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - رسم الانتقال

كان التشريع القديم يفرض رسم تسجيل بمناسبة انتقال ملكية الأموال غير المنقولة فقط، دون تنزيل قيمة الديون التي قد تترتب على هذه الأموال، وعلى أساس معدل نسبي ثابت، مما حدا بمجلس النواب ان يقرر في سنة ١٩٤٧ رسماً خاصاً، جعل نافذ المفعول ابتداء من سنة ١٩٥١.

ان الرسم الجديد، المحدث بقانون ٣١ كانون أول سنة ١٩٥١، هو رسم انتقال بالمعنى الصحيح، معدلاته تصاعدية، يتسم بطابع الشخصية، ويتناول الأموال المنقولة وغير المنقولة، التي تؤول إلى الغير بطريق الأثر، أو الوصية، أو الهبة، أو الوقف، أو بأي طريق آخر بلا عوض، وهو إذا قورن بالتشريعات المعمول بها في البلاد الأخرى، وجد أخف وطأة وأعدل احكاماً<sup>(٢)</sup>.

وتعزيزاً لهذا الرسم، فرض القانون على كل شخص مستودع، أو واضع اليد على شيء من تركه، أن يقدم أعلاماً بها عند علمه بوفاة صاحبها.

غير ان قانون سرية المصارف عطل هذه الأحكام، بحجة أن التشريعات المستوحى منها تشريعنا اللبناني تتضمن أحكاماً مماثلة تجعل السرية قاعدة، وعدمها استثناء محصوراً الأمر الذي يشجع بقاء رؤوس الأموال في لبنان ويستجلب أموالاً جديدة من الخارج.

وهنا يجدر بنا أن نتسأل، بعد مرور سنة على تطبيق قانون سرية المصارف، عما إذا كانت الفائدة التي كسبها لبنان من تعطيل بعض أحكام رسم الانتقال جاوزت الخسارة التي تعرضت لها الخزينة، وعما إذا كان بالإمكان جعل السرية أكثر مرونة بالنسبة للإدارة المالية، فتمكنها من تحصيل رسم الانتقال كاملاً، ومن المحافظة بالوقت ذاته على استبقاء رؤوس الأموال في لبنان.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نرى أن قانون رسم الانتقال جعل تقدير قيمة الأملاك المبنية، تمهيداً لاستيفاء الرسم، عاملاً تابعاً للقيمة التأجيرية. فإذا كان هذا يصح في تقدير القيمة البيعية للأبنية الجديدة، فإنه يحرم الخزينة من قسم من حقوقها عندما يتعلق الأمر بالأبنية القديمة.

لهذا، فإننا نرى، أنه من الأصح أن يفرض الرسم على أساس القيمة البيعية الحقيقية للملك

(١) جدول رقم ٤٣.

(٢) جدول رقم ٤٤.

الخاص للرسـم ، وأن تتولى التقدير لجنة تخمين الأملاك المبينة ذاتها ، على أن يكون المقرر فيها ، في هذه الحالات ، مراقب رسم الانتقال نفسه .

### ٥ - باقي الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

وهناك سلسلة قصيرة من الرسوم المماثلة للضرائب المباشرة :

كالرسم على الأجهزة اللاسلكية اللاقطة ١٩٣٩ / ٢ / ١٧

ورسم السيارات الخاصة موازنة ١٩٣٩

ورسم الأجر اج ١٩٤٢ / ٢ / ٢٦

والرسوم القضائية ١٩٥٠ / ١٠ / ١٠

ورسوم كتاب العدل ١٩٤٠ / ١٢ / ٧

ورسوم التسجيل ١٩٣٩ / ١٢ / ٨

ورسوم الطوابع ١٩٣٣ / ١٢ / ٢٠

ورسوم الأمن العام ١٩٤٢ / ١٢ / ٣١

ورسوم السير ١٩٣٣ / ١٢ / ٢٢

والرسوم القنصلية ١٩٤٤ / ٦ / ١٠

ومعظم هذه الرسوم قديم ، تقضي مصلحة البلاد معالجة نصوصه على أساس واقع التطور السريع في مجالي الاقتصاد والأعباء العامة ، كما بينا .

ويمكننا ، مثلاً على ذلك ، أن نشير إلى أحد هذه الرسوم بصورة خاصة ، فقد كان الرسم على الأجهزة اللاسلكية اللاقطة ممكن التطبيق في سنة ١٩٣٩ ، عندما كان عدد الأجهزة الموجودة في البلاد قليلاً ، يسهل على المصلحة المختصة إحصاؤها وملاحقة تحصيل رسومها .

أما في سنة ١٩٥٧ ، فقد أصبح عدد هذه الأجهزة ، حسب الإحصاء الرسمي الأخير ، ١٤٠ ألف تقريباً ، وهذا الرقم بعيد عن الحقيقة ، لأنه لا يكاد يخلو في الوقت الحاضر مسكن أو متجر في لبنان من جهاز لاقط أو أكثر .

لذلك ، فإن عدم تقييد بعض مستوردي وبائعي الأجهزة بالقوانين ، رغبة في تضليل الإدارة عن عدد الأجهزة المستوردة والمباعة ، كما ان تهرب مقتني الأجهزة من تأدية الرسوم بشتى الوسائل ، فمنهم من يعطي اسماً مستعاراً وعنواناً مغلوطاً ومنهم من يتواطأ مع التاجر على عدم تسجيل اسمه

في لائحة المبيعات، فضلاً عن الذين ينتقلون من شارع إلى شارع في المدينة، ومن بلدة إلى بلدة، دون ان يعلموا الدائرة المختصة عن عناوينهم الجديدة.

أضف إلى ذلك تمنع مقتني الأجهزة عن تأدية هذا الرسم، والصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها الإدارة بسبب الجباية الإكراهية.

كل هذا يدفعنا إلى القول بأن تعديل طريقة تأمين هذا الرسم أصبح ضرورة ملحة.

فهو لا يركز على قاعدة الاقتصاد، التي تقضي أن تتحرى الحصيلة الكبرى بالنفقة الصغرى، إذ أن أكالاف الدائرة التي تتولى تحقق هذا الرسم وجبايته تتعدى حدود الاقتصاد في النفقات.

ولا هو يركز على قاعدة الرفق، التي تقضي أن يجبى الرسم في أنسب وقت، وأفضل أسلوب عند المكلف، بحيث يجب تجنب إزعاجه. وجباية هذا الرسم في الوقت الحاضر تؤدي في معظم الأحيان، إلى انتهاك حرمة المساكن وحرية الأفراد.

ويمكن استبدال هذا الرسم برسم موحد، يستوفى دفعة واحدة مع الرسوم الجمركية، وفي ذلك:

- توفير لنفقات تحقق الرسم وجبايته.

- وزيادة لحصيلته.

أما توفير النفقات، فيتحقق بإلغاء الدائرة التي تتولى أمر الرسم حالياً.

وأما زيادة الحصيلة، فيتحقق بمجرد ضبط عدد هذه الأجهزة بواسطة الجمارك.

فمتى علمنا ان متوسط عدد الأجهزة السنوي المستوردة يبلغ ٣٠٠٠٠

وأن متوسط ثمن الجهاز ١٥٠ ليرة

فإن الحصيلة السنوية تبلغ، على أقل تقدير، ٩٠٠ ألف ليرة، إذا كان معدل الرسم الموحد ٢٠ بالمئة فقط.

بينما لا تتجاوز الحصيلة الحالية ٦٠٠ ألف ليرة.

أما قانون الطوابع الصادر في سنة ١٩٣٣، فقد أصبح بعد تعديلات ربع قرن، مجموعة نصوص قديمة ومعقدة، لم تعد تتوافق والمرحلة التي اجتازتها البلاد في الثلاثين سنة الأخيرة، لذلك يقتضي إعادة النظر فيه جملة وتفصيلاً، وجعل نصوصه أكثر انطباقاً للتطور العلمي الواقعي الحديث، بحيث يصبح بالفعل أداة اقتصادية للحكومة، ومورداً مالياً للخزينة.



## خامساً - الضرائب والرسوم غير المباشرة

### ١ - أساس المفاضلة

يشكل الضغط المتزايد على الواردات العامة، الصفة البارزة للمالية العامة بعد الحرب الكبرى الثانية، وتحاول معظم الدول تأمين موارد جديدة لتمويل نفقاتها العادية المتزايدة. ولتحقيق فيض في الواردات على النفقات تنفيذاً لسياستها الاستثنائية العمرانية. وهذه الحاجة الماسة كانت، وما تزال موضوع مناقشات تدور حول مطرح الضرائب والرسوم على اختلافها، وحول حسنات كل منها وسيئاتها، فيما لو رفعت معدلاتها إلى حدها الأقصى، وأخيراً حول المفاضلة بين الضرائب المباشرة على المداخل والثروات، وغير المباشرة على النفقات والاستهلاك.

وقد ورثنا منذ القدم الحجة التقليدية القائلة بأن الضرائب المباشرة هي أفضل وأعدل من الضرائب غير المباشرة، وأن كل إصلاح مالي يستهدف استبدال ضريبة غير مباشرة بضريبة مباشرة، يشكل تحسناً وخطوة إلى الأمام بالنسبة لأوضاع المكلفين، ولعدالة التوزيع، ولوطأة الضريبة وعيبتها.

فقد اعتبر علماء المالية القدماء، أن الضرائب على الدخل، وعلى الثروة، تبقى على عاتق المكلف لأنها ضرائب مباشرة، بينما تنعكس آلياً على المستهلك رسوم الاستهلاك والضرائب على الأعمال وعلى العقود التجارية، لأنها تدمج بكاملها في الأسعار. حتى أن خبراء شرعة شمالي الأطلسي يؤكدون اليوم، وهذا واضح، أن الرسوم أو الضرائب التي تفرضها السلطات العامة وتترك أثراً على الأسعار، موازياً لمقدارها على الأقل، هي من فئة الرسوم والضرائب غير المباشرة.

ونلاحظ هنا أن الاتجاه الحديث للعلوم المالية، ولاسيما لعلم الاقتصاد - المالي، لم يعد يرى من فائدة للتفريق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فهو يعتبر البحث عن أساس عام للمفاضلة بينما عبثاً، ويقر بضرورة إهمال هذا التقسيم القديم عند محاولة بناء نظرية عامة للضرائب.

والحجج التي كانت مقبولة منذ نصف قرن، للدفاع عن مبدأ تقسيم الضرائب إلى مباشرة وهي الأفضل، وغير مباشرة وهي الأقل نفعاً، لم تعد تتماشى اليوم مع واقع القضية المالية الحديث<sup>(١)</sup>.

(١) يراجع H. Laufenburger في الجزء الأول من:

Traite D'économie et de législation financière

وعنوانه: Economie du système fiscale français

وكذلك L.Trotabas في كتابه:

Les finances publiques et les impôts de la France.

فقد حارب البعض الضريبة غير المباشرة في السابق دفاعاً عن العدالة المالية، لأن عبئها، لاسيما على المواد الاستهلاكية، لم يكن يقابله إعادة توازن كاف من قبل السلطات العامة، ولأن الضريبة المباشرة كانت آنذاك لا تزال ضريبة عينية ونوعية ونسبية، ولم تكن تطال الأثرياء من المكلفين بنصيب وافر يتعادل وإمكاناتهم على المساهمة بالأعباء العامة. ولكن الأوضاع اختلفت الآن بعد أن أصبحت الضريبة المباشرة في بعض الحالات تقتطع مقادير، لا بأس بها من المداخيل والثروات، وبعد أن تحولت إلى ضريبة شخصية، وتحدد مطرحها بدقة، وتحلت معدلاتها بتصاعدية عادلة، فباتت تؤمن توازناً مقبولاً مع الضريبة غير المباشرة.

وقد طرأت مؤخراً عوامل جديدة، وتيارات اجتماعية، جعلت كفة هذا التوازن، الضروري تميل أكثر نحو الطبقات الكادحة، لصالح السواد الأعظم من الشعب، وذلك بفضل التشريعات الحديثة التي تؤمن خدمات اجتماعية ذات أهمية كبرى، منها: التطبيب، والضمان، والتعليم، والعمل، والحد الأدنى للأجر، والشيخوخة، والمسكن الشعبي.

هكذا نجد، أن سيئات الضريبة على الاستهلاك والإنفاق، قد بطلت اليوم بفضل التشريع الحديث، وأنه يجدر بنا عدم التوقف كثيراً عند نظريات قديمة فقدت قيمتها. فالضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة لم تعودا تتعارضان وتتعاكسان على الصعيد الفني المالي<sup>(١)</sup> فضلاً عن أن هذا الاختلاف يقلص كلما عمدنا إلى تحصيل الضريبة المباشرة بطريقة الاستقطاع عند المنبع<sup>(٢)</sup> (وبدون جداول تكليف خاصة).

## ٢ - الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية:

ومهما يكن من أمر، فإننا نرى أنه علينا أن ننظر إلى حاجات البلد الاقتصادية، وضروراته الحياتية، حين درس النظام الضريبي فيه.

فنستعرض توجيه الضرائب والرسوم على ضوء واقعنا وأهدافنا، بحيث تكون وطأتها خفيفة رفيقة على المواد والسلع التي يحتاج إليها السواد الأعظم من الأمة، فلا تثقل كاهله بأعباء تزيد من نفقات الكلفة ترفع الأسعار.

أما المواد الكمالية، التي يمكن صرف النظر عنها دون الإضرار بحاجة شعبية ملحة، فيجب أن تلحقها رسوم خاصة، تؤمن حصيلتها مورداً للخزينة، وتشكل شدتها رادعاً لغير المترفين عن استعمالها.

(١) Le plan de la technique fiscal

(٢) Stoppage à la source

وعلى هذا الأساس، يجدر بنا أن نعالج نصوص مختلف الضرائب والرسوم غير المباشرة، المعمول بها في لبنان اليوم، من رسوم على المواد الملتهبة، وعلى المسكرات، والملاهي، والمراهنات، والتبغ والتنباك، والملح والترابة وغيرها، فنبحثها جملة وتفصيلاً وندرسها لجهة انطباقها على واقعنا المحلي، وانسجامها مع التطور العملي، وندقق في احكامها ومعدلاتها لجهة أثرها على الاقتصاد والدخل القومي، وقوة ضغطها على مختلف فئات الشعب، وعجالة توزيعها فيما بينها، ثم ننهي إلى درس إمكانية فرض رسوم استهلاك أو إنفاق جديدة تؤمن مورداً إضافياً للخزينة، وتصون الانتاج المحلي، وتحد من موجة الاسترسال في الترف، وتحفظ بعض الأموال المحلية والنقد الأجنبي من التبدد في استيراد ما لا جدوى منه، ونسهر على تحقيق ذلك كله، دون المساس بحقوق السواد الأعظم من الموظفين، ولا التأثير على الحاجات الشعبية.

### ٣ - أهداف سياستنا الجمركية

واننا في سعيها لتحقيق سياسة جمركية فضلى يجب ان نراعي الأهداف الكبرى التالية:

- ١ - زيادة الواردات العامة.
- ٢ - توفير القطع الأجنبي.
- ٣ - حماية الصناعات الوطنية.
- ٤ - حماية رؤوس الأموال المنتجة.
- ٥ - مساعدة الزراعة والإنتاج الزراعي.
- ٦ - الاعتدال في تقدير الرسوم على الأصناف التي يستهلكها السواد الأعظم من الشعب.
- ٧ - زيادة الرسوم على مواد الترف.
- ٨ - تشجيع الحركة العلمية بتخفيض الرسوم على المواد التي تحتاجها.
- ٩ - مساعدة التصدير بإعداد أصناف معينة من المصدرات وبعدم زيادة تكاليف الانتاج.
- ١٠ - جلب رؤوس الأموال إلى لبنان وعدم تنفيرها منه.
- ١١ - إعادة النظر بالتعريفات الجمركية باستمرار على ضوء الواقع والتجربة والحاجة القائمة المقبلة ومقتضيات المصلحة العامة.

### ٤ - حسن الإدارة

هذا ونحن على ثقة من أن السهر على حسن إدارة الأجهزة المشرفة على استثمار أملاك

الدولة، ومصالحها المنتجة، والتشدد في مراقبة الشركات ذات الامتياز، مقرون بإعادة نظر في أنظمتها الإدارية والمالية معاً، وتطوير هذه النظم وفقاً للحاجات المحلية، والضرورات الفنية، وبشكل يرفع من إنتاجيتها ويقلل في الوقت ذاته من متاعبها وكلفتها، كل هذا يساعد على زيادة موارد الدولة ويسير بالمالية العامة نحو الكمال.

### سادساً: إصلاح النظام الضريبي في لبنان

يعتبر لبنان من جملة البلدان المتخلفة، التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد. وسبب تخلفنا الاقتصادي، ان إنتاجنا يقصر عن رفع مستوى المعيشة عندنا، لأننا لا نملك رأس المال اللازم للتجهيز والتمويل.

صحيح أننا استطعنا خلال السنوات القليلة المنصرمة الحصول على رأس المال المنتج، الذي أدى كما رأينا في ما سبق من هذا البيان، إلى تجديد الصناعات القائمة، وخلق صناعات جديدة، وتوسيع الانتاج الزراعي وازدهاره، ولكن هذه الأموال أتت نتيجة عوامل خارجية، وجهود فردية، ولم تقطع من أصل الدخل السنوي العادي.

فأرأس المال يتكون من الادخار الذي يفيض من الدخل بعد الاستهلاك، وهو في البلدان المتخلفة النمو الاقتصادي، كلبنان، ضعيف وبطيء، لأن الدخل الضعيف لا يعطي إلا ادخاراً ضعيفاً.

والارتكاز، في تكوين رأس المال، هو على الادخار الفردي بنوع خاص، وهذا يتأثر بدرجة تشجيع الدولة له، وبسياستها المالية التي توجهه نحو الاستثمار المنتج، وتبعده عن الاختزان أو التبيد، وتؤمن له ربحاً كبيراً واستقراراً في الأوضاع.

ونرى ان المسؤولية الرئيسية لتحقيق استثمار ينابيع الثروة في البلدان المتخلفة، تقع على عاتق الحكومات المحلية، وذلك بإتباعها سياسة مالية ونقدية سليمة تنمي الادخار الفردي وتوجهه نحو المشاريع المنتجة.

ونحن نعلم، أن الضريبة في الاقتصاد الحديث لم تعد حيادية تستعملها السلطة لجمع حاجتها من المال للإنفاق العادي، بل أصبحت أداة توجيه تستهدف سد الحاجات العامة العادية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والمساعدة على إنماء الثروة والدخل القوميين، والمساهمة في النمو الاقتصادي والتقديم الاجتماعي. وتحقيق تلك الأهداف يستوجب تأمين موارد مستقرة، متزايدة باستمرار.

ولكننا نعلم كذلك، ان المغالاة في رفع معدلات الضريبة الاقتصادية، تؤدي إلى امتصاص الادخار الفردي، وتفتيته، وتثبيط همة الفرد بمتابعة الانتاج، طالما الضريبة تستولي على معظم دخله، ويذهب بذلك الأمل بتكوين رأس المال المنتج، الذي يؤمن تلك الموارد، المستقرة المتزايدة باستمرار، التي نبحت عنها.

لذلك، يجب في عرفنا، أن تعمل الضريبة على توجيه الادخار نحو سوق مالية سليمة، حيث يوظف في مشاريع منتجة، ويتم لها هذا الهدف حين تطبق الضريبة ثقيلة على المواد الاستهلاكية الكمالية، وخفيفة على المشاريع المنتجة، ضمن نطاق تصميم شامل للإنماء الاقتصادي.

ويجب أن يشجع تشريعنا المالي الشركات على اعتماد التمويل الذاتي، باستثمار ادخارها في توسيع مشاريعها وتجديدها، وذلك لضيق السوق المالية عندنا، وقلة ما تتيحه للمشاريع من فرص للحصول على رأس المال الضروري.

وتشجيع التمويل الذاتي، في البلدان المتخلفة، يوجه الادخار نحو الاستثمار المنتج وينقذه من التبديد في الاستهلاك، والتجميد بالتخزين.

وتخفيف الأعباء المالية عن الشركات المساهمة، يمهد أمام الاقتصاد اللبناني السبيل الأمين لتكوين رأس المال، واستثمار الادخار الفردي بصورة مجدية.

ولقد أجمع أهل العلم والخبرة على التحذير من استرسال الدولة في امتصاص الدخل القومي بوسائلها المالية والنقدية، لأن ذلك، يؤدي إلى إضعاف النشاط الفردي، لاسيما والدولة لا يمكنها الحلول محل الأفراد، ومنافستهم في حقول نشاطهم التجاري والصناعي والزراعي، ولأن تمادي الدولة في هذا الميدان، يقوض التوازن بين المشاريع العامة والمشاريع الخاصة، فتضيع الفائدة على البلاد لفقدان الانسجام والتنسيق بين القطاعين العام والخاص.

فيجب إذن أن نراعي مستوى الثروة والدخل القوميين عندنا، وحدود مقدرتهما على تحمل الامتصاص، والأعباء العامة، بحيث لا يحد عملنا من إنتاجية رأس المال، ولا يهبط بمستوى المعيشة، فلا نسمح لنظامنا المالي، ولا لضرائبنا، أن تحول دون تقدمنا الاقتصادي، بل على العكس، تجعل منهما كليهما أداة موجهة لإنماء اقتصاديات لبنان، وعنصراً فعالاً في نهضته المرجوة.

وعلى هذا الأساس، يجدر بنا أن نعلم أن مهمتنا الأولى هي المحافظة على عوامل الانتاج في البلد، ومن بعدها السهر على تنمية هذه العوامل، وصيانتها وتجديدها، وأخيراً تكريس الفائض من الدخل لتحقيق الرفاه الإنساني والعدالة الاجتماعية.

لأن قبل تأمين دخل قومي، مرتفع وثابت في آن واحد، لا يمكن التفكير جدياً بتخصيص جزء من دخلنا القومي لتأمين العدالة الاجتماعية بين الأفراد، وبصورة دائمة ومستقرة.

فيجب اذن التوافق على اعتماد تصميم شامل، متكامل الأسس، لإنماء الاقتصاد اللبناني وتمويله، وتوزيع أعباء ذلك بين الدولة والأفراد، بحيث يكون تشريعنا الضريبي ركناً هاماً في إنجاح التصميم وسلامة التنفيذ.

ونحب أن نردد هنا مع اللورد كينز Keynes، واضع أسس الاقتصاد الحديث، أن المهمة الرئيسية للمالي هي أن يدرك قبل كل شيء أنه لا يمكن حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على صعيد مالي بحت، وأنه لا بد من النظر في كل التفاعلات الاقتصادية في آن واحد، وأن المالية ليست إلا أداة يجب ان نستخدمها بحذر شديد.

وليس بالإمكان تحقيق هذه الأهداف الكبرى، وتأمين الإنفاق على الأعباء العامة المتزايدة، سواء من أجل تغطية النفقات العادية، أم لتغذية المشاريع الإنشائية والعمرانية، وتطور المجتمع اللبناني، تمشياً مع التقدم الحديث، إلا إذا اعتمدت الحكومة وسائل منها:

أولاً: تقوية مفاعيل الضرائب الحالية، بزيادة عدد موظفي الدولة المسؤولين عن تطبيق قوانينها، ورفع مستواهم العلمي، وتحسين أوضاعهم المادية.

ثانياً: تشكيل لجنة دائمة، من اختصاصيين وأساتذة ومن موظفين فنيين وأرباب عمل تتولى، بصورة مستمرة، إعادة النظر في جميع أنظمة الضرائب، وإعداد الدراسات والأبحاث والمشاريع اللازمة لتعديلها وتطويرها، وإلغاء ما يجب الغاؤه منها للاستعاضة عنه بنصوص جديدة، تتجاوب والأوضاع الداخلية والخارجية، وتنسجم مع الخطوات الجبارة التي خطاها علم المالية العامة الحديث، وعلم الاقتصاد المالي في السنوات القليلة المنصرمة.

## القسم الثالث مشروع موازنة ١٩٥٨

### أولا - قانون الموازنة

نصت أحكام قانون المحاسبة العمومية ان الموازنة صك تشريعي، تقدر فيه نفقات الدولة، ووارداتها السنوية، وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق، وانها تتألف من قانون الموازنة والجداول الملحقه به، وأن قانون الموازنة هو النص المتضمن إقرار السلطة التشريعية لمشروع الموازنة، وأن هذا القانون يتضمن أحكاماً أساسية، تقضي بتقدير النفقات والواردات، وإجازة الجباية والإنفاق، وأحكاماً أخرى خاصة تقتصر على ما له علاقة مباشرة بتنفيذ الموازنة.

وهكذا لم يعد بإمكان الحكومة، بمناسبة تقديمها مشروع الموازنة، أن تدخل في القانون المختص بها ما تراه لازماً من تعديلات في التشريع المالي، وتبديلات في قوانين الضرائب والرسوم، على ضوء التجربة والواقع، وتمشياً مع تطور البلاد والعلم، وقد كانت هذه الوسيلة قد أفسحت في السابق أمام الدوائر المالية المجال لتطوير أحكام قانون الدخل وتحسينها، كما سبق وأشرنا إليه في القسم الثاني من هذا البيان.

ذلك أن السهولة التي ترافق عادة إقرار قانون الموازنة، بما كان يتضمنه من أحكام تشريعية مالية وإدارية، وخوفاً من الإقدام على إقرار نصوص قد يكون لها أثرها الاقتصادي في البلاد، أو المالي على الخزينة، دون أن تمحص هذه النصوص بدقة، ودون أن تنسجم مع مجموع التشريع العام، وحرصاً على التفريغ لدرس مشروع الموازنة وحده فقط، حددت النصوص التي لخصنا أحكامها نطاق قانون الموازنة، ومضمونه، على سبيل الحصر، ونفت إمكانية إدخال أي عمل تشريعي مالي أو إداري في صلبه، على اعتبار ان العمل يجب ان يتم على حدة، وبموجب مشاريع نصوص خاصة، تدرس لوحدها بتفريغ تام، وإمعان ودقة مناسبتين.

وكم كنا نتمنى لو أمكن تفادي الأسباب التي دعت إلى مثل هذا الإجراء، والسماح للدوائر المالية بمراجعة نصوص تشريعها وأحكام ضرائبها سنوياً، وتجديدها بتطويرها باستمرار، بمناسبة تقديم قوانين الموازنات، وهنا نتساءل: هل لا ننال بذلك نفعاً يفوق ما قد تقع فيه الإدارة من خطأ ناتج عن تماديها بعض الشيء في استخدام قانون الموازنة؟

## ثانيا - تقديرات النفقات

نتبين من مشروع الموازنة المقدم ان النفقات بلغت ١٩٤ ١٦٥ ٠٠٠ ليرة مقسمة كما يلي:

الجزء الأول: ١١٩ ٢١١ ٠٠٠ ليرة للنفقات الإدارية

الجزء الثاني: ٣٢ ١٤٧ ٠٠٠ ليرة للتجهيز والإنشاء

الجزء الثالث: ٤٢ ٨٠٧ ٠٠٠ ليرة للدفاع الوطني

ومن مقارنة هذه الأرقام بأرقام موازنة الحالة، بما فيها الاعتمادات الإضافية، الدائمة، غير الطارئة، التي فتحت حتى تاريخ إحالة المشروع إلى مجلس النواب، نرى أنها بلغت: ٦٢٠ ٠٠٠ ١٨٥ ليرة موزعة كما يلي:

| اعتمادات أساسية  | اعتمادات أساسية وإضافية |               |
|------------------|-------------------------|---------------|
| ١٠٢ ٢٣٨ ٠٠٠ ليرة | ١١٢ ٩٨٢ ٠٠٠ ليرة        | الجزء الأول:  |
| ٣٢ ٥٨٢ ٠٠٠ ليرة  | ٣٣ ٦٣٨ ٠٠٠ ليرة         | الجزء الثاني: |
| ٣٥ ١٨٠ ٠٠٠ ليرة  | ٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة         | الجزء الثالث: |
| ١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ليرة | ١٨٥ ٦٢٠ ٠٠٠ ليرة        |               |

مما يعني ان اعتمادات المشروع سجلت:

في الجزء الأول زيادة إجمالية قدرها ٦ ٢٢٩ ٠٠٠ ليرة

وفي الجزء الثاني نقصاً إجمالياً قدره ١ ٤٩١ ٠٠٠ ليرة

وفي الجزء الثالث زيادة إجمالية قدرها ٣ ٨٠٧ ٠٠٠ ليرة

وتجدر الملاحظة اننا تكلمنا هنا عن زيادة إجمالية، أو عن نص إجمالي، لأن أرقام موازنة النفقات، في كل من البنود، لحقتها زيادات وتخفيضات بصورة فرعية، منفردة، بلغ مجموع تفاصيلها في الأجزاء الثلاثة ١٣ ٨٣٢ ٠٠٠ ليرة زيادة و ٥ ٢٨٧ ٠٠٠ ليرة نقصاً فأعطى رصيدها المبلغ المذكور آنفاً وقدره ٨ ٥٤٥ ٠٠٠ ليرة زيادة إجمالية في أرقام اعتمادات مشروع عام ١٩٥٨ المقبل على الأرقام النهائية لاعتمادات عام ١٩٥٧ حتى تاريخ تقديمه<sup>(١)</sup>.

وقبل أن ننتقل إلى استعراض كل من أبواب النفقات على حدة لنرى فيه مواطن الزيادة

(١) جدول رقم ٤٥.



والنقصان يجدر بنا أن نبحت أرقام كامل الجزء الثاني المخصص لنفقات الإنشاء والتجهيز وملحقاتها بصرف النظر عن أبواب الموازنة والوزارات المخصصة لها الاعتمادات، بل من جهة نوع وكمية هذه الاعتمادات وأسباب حركتها زيادة أو نقصاً في المشروع.

فنرى ان التخفيضات التي سجلها المشروع هي على نوعين: الأول تخفيض اعتمادات أو إلغاؤها أو عدم تخصيصها في مشروع ١٩٥٨ لأن الأعمال التي كانت مرصدة من أجلها في موازنة عام ١٩٥٧ انجزت أشغالها، أو لم يعد لها حاجة في السنة المقبلة وبلغت قيمتها مليون و٦٥٦ للآلف ليرة منها:

|       |                                     |
|-------|-------------------------------------|
| ١٢٩   | ألف ليرة في وزارة الداخلية          |
| و ١٦٩ | ألف ليرة في وزارة المالية           |
| و ٣٤٩ | ألف ليرة في وزارة التربية           |
| و ٤١٨ | ألف ليرة في وزارة الصحة العامة      |
| و ١٣٠ | ألف ليرة في وزارة الشؤون الاجتماعية |
| و ٣١٦ | ألف ليرة في وزارة الأشغال العامة    |
| و ١٤٥ | ألف ليرة في وزارة الاقتصاد الوطني   |

والنوع الثاني من النفقات خفضت لأن مواضيعها لم تعد تستلزم في السنة المقبلة مبالغ تعادل ما رصد لها عام ١٩٥٧ بل يكفيها ما خصص لها بالمشروع المعروض على حضراتكم وبلغت قيمة هذه التخفيضات ٦٦٤ ألف ليرة، منها:

|       |                                   |
|-------|-----------------------------------|
| ١٥    | الف ليرة في وزارة المالية         |
| و ١٩  | الف ليرة في وزارة الداخلية        |
| و ١٠  | الف ليرة في وزارة الصحة العامة    |
| و ٦١٠ | الف ليرة في وزارة الأشغال العامة  |
| و ٢٠  | الف ليرة في وزارة الاقتصاد الوطني |

وهكذا تكون التخفيضات في أرقام نفقات التجهيز والإنشاء في مشروع عام ١٩٥٧ والبالغ إجمالها مليونان و٣٣١ ألف ليرة هي في الواقع أقل من هذا المبلغ الظاهر بكثير إذ بعد أن ننزل منها ما أنقص لانجاز الأشغال التي كانت مرصدة لها أو لانتقاء تجدد الحاجة إليه في السنة المقبلة

وقدره مليون و٦٥٦ ألف ليرة فلا يبقى إلا مبلغ لا يتجاوز ٦٧٤ ألف ليرة خفض من اعتمادات التجهيز والإنشاء وفقاً لمقتضيات الظروف وللمتطلبات موضوع العمل المرصدة له الاعتمادات.

حتى هذا النقص يزول إذا ما نحن لاحظنا ان الزيادات الافرادية التي لحظت في مشروع عام ١٩٥٨ على أرقام اعتمادات عام ١٩٥٧ تبلغ بالفعل ٨٤٠ ألف ليرة أي انها تفيض عن النقص بحوالي الـ ٢٠٠ ألف ليرة كما سنرى عند استعراضنا تفاصيل أسباب الزيادة أو النقصان وتفسير محتويات كل باب من أبواب الموازنة على حدة لمعرفة مواطن الفروق بين أرقام المشروع وأرقام موازنة عام ١٩٥٧.

### الباب الأول - رئاسة الجمهورية

جميع اعتمادات هذا الباب مخصصة للنفقات الإدارية وقد كانت عام ١٩٥٧ \٤٤٢ ٣٤٠\ ليرة لبنانية وبلغت في المشروع ٤٢٥ ٤٠٠ ليرة لبنانية أي بنقص إجمالي مقداره ١٦ ٩٤٠ ليرة لبنانية ناتج عن إلغاء الاعتماد المرصد لشراء سيارة سياحية.

### الباب الثاني - مجلس النواب

تشمل اعتمادات هذا الباب نفقات إدارية وأخرى للتجهيز والإنشاء وقد زادت الأولى في المشروع بسبب زيادة عدد النواب، أما الثانية فقد زيدت ٢٠ ٠٠٠ ل.ل. لشراء مكتبة للمجلس فتصبح اعتمادات المشروع ١ ٣١١ ٨٨٠ ليرة مقابل ١ ٠١١ ٣٨٠ ليرة رصدت عام ١٩٥٧.

### الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

تقتصر موازنة رئاسة مجلس الوزراء على النفقات الإدارية، فقط، وتضم اعتمادات الرئاسة وهيئة تفتيش الدولة وقد خفضت نفقات هذا الباب ٥٤ ٠٢٦ ل.ل. وحذف اعتماد لشراء سيارة وللمفروشات فأصبحت أرقام الباب الثالث حسب المشروع ٥١٤ ٧٥٠ ليرة يقابلها ٥٦٨ ٧٧٦ ليرة في موازنة ١٩٥٧.

### الباب الرابع - وزارة العدل

سجلت اعتمادات مشروع الموازنة المخصصة لوزارة العدل زيادة قدرها ٢٧٥ ٠٤١ ليرة وذلك بسبب لحظ اعتمادات للترقية ولتعيين ١٦ قاضياً مدنياً و٤ قضاة شرع و٢٦ كاتباً طيلة السنة بدلاً من ٨ أشهر.

وخفضت بعض النفقات الإدارية من أجور خبراء ورواتب موظفين موقتين فبلغت أرقام المشروع ٨٦٥ ١٠٨ ٦ ل.ل. مقابل ٨٢٤ ٨٣٣ ٥ ل.ل. في موازنة ١٩٥٧.

## الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

بلغت الاعتمادات المرصدة في مشروع الموازنة ١٠٥ ١٢٢ ٧ ل.ل. مقابل ٦٤٧ ٦٧٠٩ ل.ل. في موازنة ١٩٥٧.

سجلت اعتمادات الفصل الأول من هذا الباب «الإدارة المركزية» تخفيضاً محسوساً في بعض النفقات أهمها تخفيض اعتمادات المؤتمرات الدولية والاعتمادات الاستثنائية الطارئة والأدوات الجديدة، وبلغ مقدار هذا التخفيض ١٤٧ ١٤٤ ل.ل. مقابل ذلك زادت اعتمادات رواتب الموظفين للترقيات العادية واعتمادات المطبوعات والاشتراكات والمساهمات الدولية ونفقات استيطان المغتربين بما مقداره ٣٨٨ ٩٢ ل.ل.

أما اعتمادات الفصل الثاني «الهيئة الدبلوماسية» فقد أضيفت إليها مبالغ خصصت لتغطية النفقات الجديدة ولتعيين موظفين جدد في البعثات ولترقيات تستحق عام ١٩٥٨. فبلغت هذه الزيادة ٧٧٧ ٣٥٤ ل.ل. مقابل تخفيض بعض الاعتمادات المختلفة بما مقداره ٥٠٠ ٧ ل.ل.

أما الفصل الثالث «الهيئة القنصلية» فقد زاد مجموع الاعتمادات الواردة فيه ٣٤٠ ١٢٣ ل.ل. بسبب إنشاء قنصلية جديدة واستئجار دار لها وفرشها ولحظ اعتماد للترقيات العادية.

## الباب السادس - وزارة الداخلية

تحتوي اعتمادات وزارة الداخلية نفقات إدارية وأخرى للتجهيز والإنشاء وقد بلغت اعتمادات القسم الأول حسب المشروع ٢٤٥ ٠٣٤ ٢٠ ل.ل. والقسم الثاني ٣٠٠ ٨٨٤ ١ ل.ل.

والزيادات الملحوظة في المشروع متنوعة منها زيادات قدرها ٠٩٠ ٦٠٠ ل.ل. لتغطية استحقاقات الترقيات أما باقي الزيادة فاهمها اعتماد لصيانة التجهيزات والإنشاءات ولتعويض النقل والانتقال وقد بلغ مجموعها ٠٨٧ ١٢٤ ل.ل. في مختلف البنود، أما في الجزء الثاني فقد طرأت زيادات طفيفة قدرها ٠٠٠ ٢٠ ل.ل. في بندي تجهيزات الشرطة والإنشاءات الجديدة في الأمن العام.

أما التخفيضات التي لحقت هذا الباب فقد بلغت في حقول الجزء الأول منه ٨٠٠ ٧٤ ل.ل. في بنود النقل والانتقال والمساعدات الاجتماعية ورواتب المؤقتين وأجور الخبراء والنفقات الإدارية وفي صيانة التجهيزات كما لحق الجزء الثاني تنزيل في اعتمادات التجهيزات والإنشاءات الجديدة ومجموعها ٧٥٧ ١٢٧ ل.ل.

### الباب السابع - وزارة المال

وإذا قارنا اعتمادات الباب السابع في المشروع البالغة ٤٥٢ ٩٣٨ ١٢ ل.ل. مع اعتمادات موازنة ١٩٥٧ البالغة ٨٠٩ ٣٠٤ ١٢ ل.ل. لحظت زيادة قدرها ٦٤٣ ٦٣٣ ل.ل. موزعة على الشكل التالي :

في الدوائر المالية وردت زيادة إجمالية معظمها في بنود اللوازم والنفقات الإدارية وللموظفين قدرها ١٢٠ ٢٤٣ ل.ل. أما اعتمادات ديوان المحاسبة فجميعها للنفقات الإدارية. وقد طرأت زيادة طفيفة على اعتمادات الموظفين في الجمارك.

أما الدوائر العقارية فاعتماداتها مخصصة للنفقات الإدارية كذلك وقد زيدت مبلغ ٣٧ ٣٧٦ ل.ل. فقط.

وشملت الزيادة في اعتمادات مصلحة المساحة الفنية الرواتب والأجور بسبب تشغيل فرق جديدة لتطبيق أعمال التصوير الجوي والنقل والانتقال فبلغ مجموعها ٦٨٠ ٢٩١ ل.ل.

ولم يقتصر المشروع على زيادة الاعتمادات فحسب بل لحظ أيضاً تخصيص بعض النفقات أهمها خفض تعويضات الموظفين والنقل والانتقال إلى حدها الأدنى وتخفيض في قيمة شراء الأدوات والتجهيزات.

### الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

بلغت اعتمادات وزارة الدفاع الوطني المرصدة في مشروع الموازنة ٩٥٠ ٨٠٦ ٤٢ ل.ل. مقابل ١٠ ٠٠٠ ٣٩ ل.ل. رصدت عام ١٩٥٧ فسجلت زيادة قدرها ٩٤٠ ٨٠٦ ٣ ل.ل. منها ٤١٦ ٧٠٠ ٤ ل.ل. لرواتب أفراد الجيش كما خفضت الموازنة بما مقداره ٤٠٠ ٠٠٠ ١ ل.ل. من النفقات الإدارية.

### الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية

تشمل اعتمادات وزارة التربية الوطنية نفقات إدارية وأخرى للتجهيز والإنشاء ويبلغ مجموع ما رصد منها في المشروع ٧٤٧ ٤٨٤ ٢٧ ل.ل. مقابل ٢٩٩ ٣٠٥ ٢٥ ل.ل. لعام ١٩٥٧ بزيادة إجمالية قدرها ٤٤٨ ١٧٩ ٢ ل.ل.

إذا لحظت في الجزء الأول اعتمادات للترقية العادية ولتعيين ٣ أطباء جدد وبسبب رفع عدد أيام التدريس من ١٥٠ يوماً إلى ٢٠٠ يوم وللمدرسين رياضيين جدد ولمساعدة المدارس الخاصة.

كما لحظت في الجزء الثاني تخفيضات في نفقات المساعدات القضائية والتعويضات الاجتماعية وصيانة التجهيزات والإنشاءات الجديدة بما مجموعه ٧٠٠ ٥٢٥ ل.ل.

### الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

لم يطرأ على موازنة وزارة الصحة العامة تغيير يذكر سوى بعض الزيادات التي بلغ مجموعها ٢٤٦ ٩١ ل.ل. فبلغت اعتمادات المشروع ٩٨٣ ٩٢٩ ٨ ل.ل. بعد أن كانت عام ١٩٥٧ \٨ ٨٣٤ ٧٣٧\ ل.ل.

### الباب الحادي عشر - وزارة الشؤون الاجتماعية

كانت اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٧ تبلغ ٢٥٣ ٩١٦ ٢ ل.ل. وبلغت في المشروع ٤٩٩ ٩٨٩ ٢ ل.ل. فسجلت زيادة إجمالية قدرها ٢٤٦ ٧٣ ل.ل. تتخللها زيادات فرعية قيمتها ٢٤٦ ٢٧٨ ل.ل. وتخفيضات فرعية تبلغ ٢٠٥ ٠٠٠ ل.ل.

### الباب الثاني عشر - وزارة الأنباء

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة في المشروع لوزارة الأنباء ٥٦٠ ٩٠٠ ٢ ل.ل. مقابل ٠٤٤ ٨٧٨ ٢ ل.ل. رصدت عام ١٩٥٧.

ونلاحظ ان اعتمادات الجزء الثاني المخصصة للتجهيز والإنشاء بقيت على حالها بينما سجلت اعتمادات الجزء الأول المخصصة للنفقات الإدارية زيادة قدرها ١٩٦ ٥١ ل.ل. وتخفيضاً قدره ٦٨٠ ٢٨ ل.ل. فيكون الفرق الإجمالي ٥٢٦ ٢٢ ل.ل. إضافية لحظت للترقية ولاستهلاك الكهرباء ولشراء سجلات إذاعية وقطع أدبية وأجور الموسيقيين.

### الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والمواصلات

بلغت اعتمادات وزارة الأشغال العامة في المشروع ٦١٠ ٠٧٩ ٢٩ ل.ل. منها ١١٠ ٦٢٣ ٨ ل.ل. للنفقات الإدارية و٥٠٠ ٤٥٦ ٢٠ ل.ل. للتجهيز والإنشاء مقابل ٥٩٤ ٣١٥ ٢٩ ل.ل. في موازنة ١٩٥٧.

زادت اعتمادات النفقات الإدارية ٧١٦ ٢٤٨ ل.ل. رصدت لتغطية الترقيات وأجور المياومين وصيانة المباني ودفع الإيجارات.

كما زادت اعتمادات التجهيزات والأدوات والمنشآت الجديدة مبلغ ٤٢٠ ٠٠٠ ل.ل. وللعمال والمناظرين ٢٠٠ ٢١ ل.ل.

وخفضت الحكومة بعض النفقات الإدارية منها ٣٨٠ ١٢٥ ل.ل. وخفضت الاعتمادات المرصدة للتجهيز والإنشاء ٩٠٠ ٩٢٥ ل.ل.

### الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

كانت اعتمادات وزارة الزراعة لعام ١٩٥٧ تبلغ ٤١٦ ٦٦٨ ل.ل. بزيادة إجمالية قدرها ٢٢٣٦١٦ لحظت في الجزء الأول المخصص للنفقات الإدارية لأن الجزء الثاني المخصص للتجهيز والإنشاء بقيت اعتماداته الإجمالية على حالها. والزيادة الحالة في الجزء الأول سببها زيادة ٦ وظائف مهندسين جدد وللاآلات وصيانتها ولتشجيع التعاونية الزراعية وللأساتذة وللمحروقات.

### الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

بلغت اعتمادات مشروع موازنة وزارة الاقتصاد الوطني ٢٦٠ ٨٨٢ ل.ل. بينما كانت عام ١٩٥٧ تبلغ ٩٠٤ ٨٥١ ل.ل. أي انها سجلت زيادة إجمالية خفيفة قدرها ٣٥٦ ٣٠ ل.ل. وعناصر الزيادة تجلت في استحقاقات الترقية وأجور الخبراء والفنيين وللمساهمة في مركز التدريب للإحصاء الدولي ولفنقات انجاز مصعد صنين الكهربائي ولمساعدة نادي التنقيب عن المغاور وللجنة مهرجانات بعلبك - أما عناصر التخفيض فظهرت في حذف بعض المكافآت وفي اعتماد ملابس الموظفين واعتماد الاشتراكات والمساهمات الدولية.

### الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

كانت اعتمادات وزارة البريد والبرق والهاتف عام ١٩٥٧ تبلغ ٥٩٨ ٩٤٥ ل.ل. فأصبحت في المشروع ٣٠٧ ٠٢٥ ل.ل. بزيادة إجمالية قدرها ٤٢٧ ٣٦١ ل.ل. تعلل بالترقيات المستحقة والوظائف المحدثه ولصندوق التوفير الوطني ولفنقات دور مكاتب البرق والبريد في الملحقات وللمؤتمرات الدولية ولصيانة الأدوات البرقية والبريدية ولنقل البريد على الخطوط الجديدة.

### ثالثاً - تقديرات الواردات

وهكذا بعد أن استعرضنا قسم النفقات في مشروع موازنة عام ١٩٥٨ ووقفنا على مواطن الزيادة والتخفيض في كل باب على حدة وأسباب كل أجزاء في هذا الصدد نتقل عملاً بمبدأ تقديم النفقات على الواردات عند دراسة الموازنة العامة إلى استعراض تقديرات واردة مشروع موازنة عام ١٩٥٨ لنقف على وقائعها وتفاصيل أرقامها فنذكر:

أولاً - أن المادة ١٦ من قانون المحاسبة العمومية تنص بأن تقدر واردات السنة الجديدة مبدئياً بالاستناد إلى متوسط تحصيلات السنتين الأخيرتين اللتين تم قطع حسابهما، غير انه يحق لوزير

المالية ان لا يتقيد بالمتوسط المذكور وأن يبنّي تقدير الواردات على أساس أوضاع يعود له اعتمادها شرط أن يبرر أسبابها ونتائجها.

ورأينا أن الواردات المحصلة في كل من السنتين:

|      |                                                  |             |          |
|------|--------------------------------------------------|-------------|----------|
| ١٩٥٥ | بلغ مجموعها                                      | ١٧٨ ٨٦٣ ٠٠٠ | ليرة     |
| ١٩٥٤ | بلغ مجموعها                                      | ١٥٧ ٤٤٤ ٠٠٠ | ليرة     |
|      | فيكون المتوسط الحقيقي لواردات السنتين هو         | ١٦٨ ٦٤٠ ٠٠٠ | ل.ل. (١) |
|      | بينما سجلت تقديرات الواردات في المشروع           | ١٩٤ ١٦٥ ٠٠٠ | ل.ل.     |
|      | بزيادة إجمالية عن متوسط السنتين المذكورتين قدرها | ٢٥ ٥٢٥ ٠٠٠  | ل.ل.     |

فأين ظهرت هذه الزيادة وما هي عناصرها في المشروع؟

جواباً على هذا السؤال يجدر بنا أن نلقي نظرة تفصيلية ولكن سريعة على كل أبواب الواردات وببنودها كما وردت في مشروع موازنة عام ١٩٥٨ ونقارنها مع أرقام متوسط واردات عامي ١٩٥٥ و١٩٥٤، فنرى:

أولاً - أن الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها:

|                            |            |      |
|----------------------------|------------|------|
| بلغ متوسطها في العامين     | ٤٥ ٤٢٨ ٠٠٠ | ليرة |
| وبلغت تقديراتها في المشروع | ٥٤ ٨٦٥ ٠٠٠ | ليرة |
| بزيادة تبلغ اجمالاً        | ٩ ٤٣٧ ٠٠٠  | ليرة |

على اعتبار ان التحقيقات في الضرائب المباشرة تقدمت كثيراً بصورة عامة، لاسيما في ضريبي الأملاك المبنية والدخل والأولي قدرت لها زيادة تقارب ٣ ملايين ليرة احتساباً لما سيكشفه الإحصاء الذي تقوم به الدوائر المالية الآن في جميع المناطق اللبنانية من منازل مكتومة أو مخمّنة بأقل من قيمتها التأجيرية الحقيقية بالإضافة إلى التصاريح التي تقدم بها أصحاب أملاك كانوا يكتمون الانشآت المحدثّة فيها فسنحت لهم فرصة التصريح عنها بدون دفع غرامة التأخير عن السنوات المكتومة المنصرمة عملاً بأحكام قانون ٢٨ كانون الأول عام ١٩٥٦، التي تعفي المصريح ضمن مهلة ستة أشهر انتهت في حزيران المنصرم من الغرامة.

(١) أضيفت على عناصر واردات الفصل الثاني من الباب الثالث عام ١٩٥٥ حاصلات دائرة المائز وقدرها ٨٤١ ٩٧٤ ليرة لم يرد ذكرها في نفس المرجع من عام ١٩٥٤، لذلك زاد المتوسط الحقيقي لواردات السنتين عن المتوسط الظاهري بما يعادل نصف هذا المبلغ فأصبح ١٦٨ ٦٤٠ ٠٠٠ بدلاً من ١٦٨ ١٥٤ ٠٠٠ ليرة.

كما قدرت الزيادة الممكن تحصيلها خلال عام ١٩٥٨ من الرسوم على السيارات الخاصة بما يقارب المليون ليرة وبما يزيد عن المليون والنصف من رسوم السير الأخرى عن باقي فئات السيارات. وأرقام نجدها معقولة إذا ما نحن لاحظنا تطور تزايد عدد السيارات في مختلف الفئات الصالحة للاستعمال في لبنان.

فقد كانت في نهاية عام ١٩٥٤ تبلغ:

|              |        |
|--------------|--------|
| سيارة سياحية | ١٨ ٦٨٧ |
| سيارة أتوبيس | ١ ٠١٣  |
| سيارة شحن    | ٣ ٥٣٦  |
| دراجة نارية  | ١ ٦٢٥  |

فأصبحت تبلغ في عام ١٩٥٥:

|              |        |
|--------------|--------|
| سيارة سياحية | ٢٢ ٥٧٨ |
| سيارة أتوبيس | ١ ٠٨٩  |
| سيارة شحن    | ٤ ١٨٣  |
| دراجة نارية  | ٢ ١٦٢  |

وأصبحت تبلغ في نهاية عام ١٩٥٦:

|              |        |
|--------------|--------|
| سيارة سياحية | ٢٦ ٦٠٨ |
| سيارة اتوبيس | ١ ١٦٠  |
| سيارة شحن    | ٤ ٧٩٨  |
| دراجة نارية  | ٢ ٥٧٧  |

وهي على تزايد مستمر شهراً بعد شهر

وبالنسبة لتزايد عدد المعاملات العقارية وقيمتها في لبنان بصورة مستمرة.

فقد سجلت في الدوائر العقارية في بيروت عام ١٩٥٤:

١٧٣١ معاملة انتقال ملكية عقارية بالبيع أو الهبة تزيد قيمتها عن ٦٠ مليون ليرة لبنانية.

و ١٨٦٤ معاملة تأمين وفك تأمين تزيد قيمتها من ٢٨ مليون ليرة.



أما عام ١٩٥٥ فقد ارتفعت جميع هذه الأرقام حتى بلغت: معاملات انتقال الملكية ١٨٥٠ تقارب قيمتها ٦٩ مليون ليرة ونصف ومعاملات التأمين ١٩٨٣ تقارب قيمتها ٣٤ مليون ليرة.

فبالنسبة لما رأينا من تزايد عدد المعاملات العقارية وقيمتها تمكنت الدوائر المالية من تقدير زيادة على الواردات من رسوم التحصيل عام ١٩٥٨ تقارب الـ ٣٥٠ ألف ليرة تضاف إلى ذلك زيادة تقديرية على واردات رسم الطوابع تقارب الـ ٨٠٠ ألف ليرة يفسرها ما سبق ولمسنا من ازدهار في مختلف حقول الحياة اللبنانية والاقتصادية والمالية لاسيما إذا ذكرنا التوسع في تأسيس الشركات التجارية والصناعية على تنوع أشغالها.

ثانياً - الضرائب والرسوم غير المباشرة قدرت لواردها خلال عام ١٩٥٨ المقبل زيادة إجمالية تقارب الـ ٩ ملايين ليرة من أصلها حوالي ٧٠٠ ألف ليرة زيادة حصيله واردة من مختلف رسوم الاستهلاك على المواد الملتهبة والمسكرات والترابة مع نقص منتظر في حصيله واردة من الرسوم على الملح والتبغ والتبناك، أما رسوم الجمارك فقدرت الزيادة المنتظرة فيها بما يزيد على الـ ٨ ملايين ليرة نظراً لما سبق وبسطناه من ازدهار في حركة التجارة الخارجية وازدياد المستوردات على مختلف أنواعها التي كانت عام ١٩٥١ قيمتها ٤٤٥ مليون ليرة فبلغت عام ١٩٥٦ ما قيمته ٧١٥ مليون ليرة واضطراد ارتفاع أرقام تجارة الترانزيت عبر الأراضي اللبنانية والتبادل ما يقارب الـ ٢٣ مليون طن من البضائع تزيد قيمتها عن ١٦٠٠ مليون ليرة لبنانية.

ثالثاً - أما حاصلات أملاك الدولة فإنها في انخفاض لاسيما لجهة حاصلات الغابات المقدرة لعام ١٩٥٨ بينما تسجل حاصلات مصلحة الاستثمار زيادة تقارب المليون ليرة معظمها من حاصلات البريد والبرق فيكون الرصيد الزائد المقدّر تحصيله من واردات الباب الثالث أكثر من نصف مليون ليرة لبنانية.

رابعاً - تبقى الإيرادات المتفرقة التي قدرت لحاصلاتها في السنة المقبلة زيادة في رصيدها الإجمالي تقارب الـ ٧ ملايين ليرة منها:

|                     |                                        |
|---------------------|----------------------------------------|
| ما يقارب الـ ٢٠٠    | ألف ليرة من المحسومات التقاعدية        |
| وما يزيد عن الـ ٢٠٠ | ألف ليرة من غرامات أحكام ورسوم مراهنات |
| وما يقارب الـ ٧٠٠   | ألف ليرة من رسوم المطارات              |
| وما يقارب الـ ٨     | ملايين ليرة من مدفوعات شركات البترول   |

## القسم الرابع ملاحق وجداول

### ملحق رقم ١: ضرورة تنظيم موازنة علمية

#### جوزف شادر - جورج هراوي

يجب ان يكون هناك نوعاً ما استقرار يمكن الحكومة القائمة من درس المشروع ووضع المدافعة عنه ومناقشة تعديلاته عند الاقتضاء مناقشة مفيدة مبنية على معلومات صحيحة علمية سليمة ينتج عنها مشروع حكيم ولكن ما حصل هذه السنة هو أبعد ما يمكن عما قلنا . . . لذلك لم يكن من الممكن رغم حسن النية إجراء درس صحيح يؤدي إلى تعديلات أساسية بموافقة وزير المالية وبقي تقريباً مشروع الموازنة على ما كانت عليه مشاريع موازنات السنين السابقة . . . واننا نتمنى مخلصين ان تتبدل هذه الحال لنتمكن من الحصول على نتائج علمية فعالة في المستقبل القريب الذي يتطلب منا كثيراً، واهم ما يتطلب بنظري هو (موازنة دولة) تدرس وتبنى على أسس علمية حديثة تشكل عاموداً فقرياً متيناً لدولة تسير نسبياً على صعيد أرقى دول العالم وأحدثها في شتى الحقول الاجتماعية والاقتصادية، وبانتظار كل هذا نسير على خطى من سبقنا.

(عن تقرير لجنة المالية والموازنة عن مشروع موازنة عام ١٩٥٦) الرئيس جوزيف شادر، المقرر جورج هراوي .

#### كامل الأسعد

ليست هذه الموازنة موازنة جديدة مختلفة عن الموازنة الماضية، لا في أسسها ولا في السياسة الضريبية والإنشائية (ص ٦٦٤).

#### بشير الأعور

حث النواب الكرام إلى انه «عليهم أن يستندوا إلى عدم وضع الموازنة على أسس علمية ومالية واجتماعية، وأن يقولوا انهم يريدون تعديلها وجعلها منطبقة على الأسس المالية والعلمية. ولكني لم أسمع أحداً يستند على هذه الحجة» (ص ٦٦٥).

الدور التشريعي الثامن - العقد الاستثنائي الثاني ١٩٥٧

محضر الجلسة الخامسة المنعقدة بعد ظهر الخميس في ١٩٥٧/١/٣١ .

### اميل البستاني

«ان على الحكومة، اية حكومة ان تقدم للمجلس موازنة خلاقة مبنية على أسس علمية . . . وقد يأتي يوم تكون فيه الموازنة موازنة علمية وخلاقة» (ص ٦٤٦).

### عبدالله الحاج

«اني أعارض الميزانية في الأساس لأنها قائمة على أسس فاشلة، أسس الميزانية التي تجمع هذه السنة ١٧٠ مليون ليرة يدفعها الشعب ثمن خدمات معينة ولا يحصل بهذا المبلغ على نصف أو ربع تلك الخدمات ان كان في وزارة العدلية أو في وزارة المعارف الخ . . .» (ص ٦٥٠)

(محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ٢٩ / ١ / ١٩٥٧)

الدور التشريعي الثامن - العقد الاستثنائي لسنة ١٩٥٧

## محلّق رقم ٢: الانتقادات الموجهة (لموازنة الدولة) وبيان أسس الموازنة الفضلى

من تقرير السيد جوزيف شادر رئيس لجنة المالية والموازنة حول مشروع موازنة عام ١٩٥٧

أولاً - الخطوط الكبرى لإصلاح (موازنة الدولة) في أطوار التحضير والتنفيذ والمراقبة:

١ - (موازنة الدولة) تؤلف من الموازنة العامة والموازنات الملحقة وصناديق المشاريع الإنشائية عدا سلفات الخزينة للمصالح الوطنية.

٢ - هذه الموازنة ملأى عيوباً ولا تؤمن من المنافع الا القليل فيؤدي ذلك سنوياً إلى خسائر هائلة للشعب وللخزينة معاً.

٣ - الموازنات تحضر وتهياً كل سنة بطريقة (روتينية) فتأتي صورة طبق الأصل تقريباً عن الموازنات السابقة ما خلا التحسينات الشكلية التي طرأت منذ سنتين.

٤ - العيب الأول أن موازناتنا لا تطبق القاعدة الأساسية المتبعة في الموازنات وهي أن ترصد الاعتماد الكافي للخدمات العامة مهما بلغ لأن الغاية الأساسية من استيفاء الضرائب هي اداء الخدمات إلى الشعب على أكمل وجه، ولا يمكن الاحتجاج بقلّة الاعتمادات وقلّة المال لأن القليل هو الكفاءة والجد والجرأة والإقدام على إصلاح الحال ولو تدريجياً.

٥ - العيب الثاني ان الاعتمادات التي ترصد بصورة كافية لبعض النفقات لا تصرف بصورة موفقة ولا تعطي النتيجة المطلوبة.

٦ - العيب الثالث أن الطرق والمباني لم تكن لتكلف الخزينة اللبنانية أضعاف ما كان يجب ان تكلف، لو أن وزارة الأشغال العامة كانت تتحمل مسؤوليتها تجاه النواب ولو أنها صرفت المال بصورة علمية ومضبوطة (اعتمادات غير كافية ودروس ناقصة أو مغلوبة وأشغال لم تتم في دقتها وعمل رخيص المظهر مكلف في الدفع).

٧ - العيب الرابع ان موازنة المشاريع الإنشائية تشكو عدم وجود تصميم عام ينفذ على مراحل وفقاً لقاعدة تفضيل الأهم على المهم وعدم وجود هيئة مستقلة إدارياً ومالياً تنفذ هذه الأشغال بالسرعة والدقة اللازميتين وإيجاد وزارة التصميم وصندوق التجهيز العام لم يحقق ذلك إلا جزئياً.

٨ - العيب الخامس عدم كفاية مراقبة النفقات الموجودة حالياً ان في المجلس ولجنة المالية والموازنة وان في ديوان المحاسبة لأن مراقبة الإدارة ولاسيما وزارة المالية هي التي تجري نفعاً أكثر من سواها والتفتيش هو الركن الأساسي للإدارة وللمالية الدولة ويجب تعزيز التفتيش مادياً بتعديل رواتب ورتب المفتشين ومعنوياً بتوسيع صلاحياتهم وإعطائهم حق فرض بعض العقوبات في حالات معينة.

ثانياً - الموازنة الصالحة تكلف الدولة أكثر من الموازنة الحالية، فما هي الطرق لإيجاد المال الكافي في الخزينة بعد أن نفذ مال الاحتياط؟

١ - تخفيض النفقات غير الضرورية أو غير المجدية (موظفون يفيضون عن الحاجة بعد تبسيط المعاملات الحالية وزيادة الانتاجية، كتمثيل وأعياد ووفود - مساعدات سخية).

٢ - الاستفادة من توفيرات نحصل عليها من بدلات إيجار الكثير من المكاتب الحكومية بعد بناء أبنية لها - تحسين طرق تحضير موازنة النفقات من تشديد المراقبة على النفقات وتعزيز التفتيش).

٣ - استيفاء ضريبة الشرفية المقررة بقانون ٩٥١/١١/٢٧ ولم تنفذه الدوائر المالية.

٤ - زيادة الواردات الحالية (بإجراء تحقق اصح - بالتشديد على قانون الطوابع والجمارك ورسم الفراغ في العقارية - باكتشاف المكلفين المكتومين بالتشديد بتحصيل متأخرات الضرائب - بزيادة عائدات الشركات الامتيازية ومن البترول وبزيادة أرباح الريجي - بضبط إيجار واستثمار أملاك الدولة الخاصة).

- ٥ - تحصيل متأخرات الديون المستحقة للدولة .
- ٦ - اعتماد سياسة اقتصادية حكيمة تحسن الحالة العامة فتزداد واردات الخزينة .
- ٧ - نرفض رفضاً باتاً زيادة الضرائب لزيادة الواردات ونقول بأن سياسة لبنان الضرائبية يجب ان تكون سياسة عادلة ومعتدلة ويجب إلغاء الضرائب والرسوم الصغيرة والمزعجة وإعفاء المواطنين الذين يكلفون الدولة أكثر من المبلغ الذي يدفعونه إلى الخزينة .
- ٨ - هناك طرق أخرى لتمويل صندوق التجهيز العام (بيع أملاك الدولة الخاصة - المساعدات الاجنبية - سلفات صرف الإصدار لحد معقول - القروض الداخلية والدولية) .

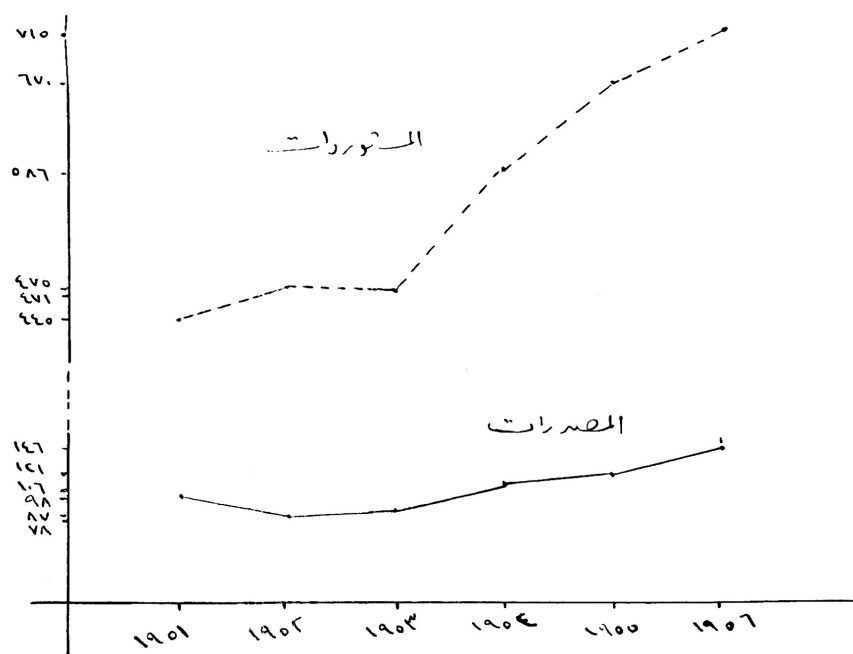
### ثالثاً - المطالب :

- ١ - موازنتنا سيئة لجهة تحضيرها ووضعها ولجهة تنفيذها ومراقبتها والخسارة تقع على الشعب والخزينة معاً .
- ٢ - من الواجب درس أسس جديدة لموازنتنا فيها الشروط المذكورة أعلاه ليصبح لنا (موازنة دولة) بالمعنى الصحيح تحوي الاعتمادات الضرورية المجدية فقط . وتكون أداة عمل تقدمي لتنفيذ تصاميم برامج تعميرية كفيلة برفع حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣ - أما موازنة السنة الحالية فنقول مع الأسف الشديد انه من المستحيل إجراء تصحيحات جوهرية فيها نظراً لضيق الوقت ولاضطرارنا للتصديق عليها بأسرع ما يمكن :
- ٤ - نريد من وزير المالية أن يكون وزيراً لمالية الدولة لا محاسباً لها وجريئاً ذا تفكير علمي واسع لا وزيراً روتينياً ضيقاً ونضع يدنا بيده بكل إخلاص وعناد للوصول إلى الغاية المنشودة .
- ٥ - إلى الذين يعتقدون ان الحالة تحسنت كثيراً بالنسبة للماضي وانها جيدة الآن أقول بكل إنصاف ان الحالة الراهنة من جهة الدولة (حكومة ودوائر ومحاكم) هي سيئة ومن جهة الشعب فالحالة حسنة للميسورين وهم قلة لا تتجاوز ١٥٪ من اللبنانيين أما الباقون فحالتهم غير مرضية وسيئة .

جدول رقم - ١ -  
الميزان التجاري (بملايين الليرات اللبنانية)

| السنة | المستوردات<br>حسب الإحصاءات<br>الجمركية | تقدير<br>المستوردات <sup>(١)</sup> | المصدرات | العجز | نسبة<br>الصادرات<br>المئوية % |
|-------|-----------------------------------------|------------------------------------|----------|-------|-------------------------------|
| ١٩٥١  | ٣٢١                                     | ٤٤٥                                | ٩٨       | ٣٤٧   | ٢٢                            |
| ١٩٥٢  | ٣٤٤                                     | ٤٧٥                                | ٧٨       | ٣٩٧   | ١٦,٥                          |
| ١٩٥٣  | ٣٦٤                                     | ٤٧١                                | ٨٧       | ٣٨٤   | ١٨,٥                          |
| ١٩٥٤  | ٤٨٥                                     | ٥٨٦                                | ١٠٦      | ٤٨٠   | ١٨                            |
| ١٩٥٥  | ٥٢٩                                     | ٦٧٠                                | ١٢١      | ٥٤٩   | ١٨                            |
| ١٩٥٦  | ٥٦١                                     | ٧١٥                                | ١٤٦      | ٥٦٩   | ٢٠,٤                          |

مخطط الجدول رقم - ١ -



(١) عدّلت أرقام الإحصاءات الجمركية على أساس زيادة نسبة مئوية على بعض أرقام المستوردات توازي الفرق الكائن بين الأسعار الوسطية السنوية للعمالات الأجنبية في السوق الحرة وبين أسعارها الرسمية.

## جدول رقم - ٢ -

## التجارة العابرة (ترانزيت) (بملايين الليرات اللبنانية)

| السنة | الكمية بألوف الأطنان | القيمة حسب<br>الاحصاءات الجمركية | تقدير القيمة<br>بالسعر الحرّ |
|-------|----------------------|----------------------------------|------------------------------|
| ١٩٥١  | ٢٢٤٧٦                | ١١٣٧                             | ١٧٩٠                         |
| ١٩٥٢  | ٢٣١٤٧                | ١٠٣٩                             | ١٦٠٣                         |
| ١٩٥٣  | ٢٣٢٦٣                | ١٠٦٣                             | ١٥٩٥                         |
| ١٩٥٤  | ٢٣٧٦٧                | ١٠٣٣                             | ١٤٧٩                         |
| ١٩٥٥  | ٢٣٤٨٥                | ١١٤٨                             | ١٦٦٧                         |
| ١٩٥٦  | ٢٢٦٧٨                | ١١٠٠                             | ١٦٠٠                         |

## جدول رقم - ٣ -

## حركة الملاحة والمسافرين في مرفأ بيروت

| السنة | عدد السفن | استيعابها<br>(بآلاف الأطنان) | المسافرون |
|-------|-----------|------------------------------|-----------|
| ١٩٥٠  | ٢١٠٩      | ٢٥٦١                         | ٣٤٢٣٥     |
| ١٩٥١  | ٢٠٣٨      | ٢٩٣١                         | ٤٣٩٩١     |
| ١٩٥٢  | ٢٠٤٤      | ٣١٠٥                         | ٤٤٥٣٣     |
| ١٩٥٣  | ٢٢٢٠      | ٣٥٦٩                         | ٤٦٣٨٦     |
| ١٩٥٤  | ٢٣٤٢      | ٣٩٢١                         | ٥٧٣٩١     |
| ١٩٥٥  | ٢٥٠٩      | ٤١٨٠                         | ٧٢٠١٤     |
| ١٩٥٦  | ٢٣٩٩      | ٣٧٣٨                         | ٧٢٢١٢     |

## جدول رقم - ٤ -

حركة المنطقة الحرّة والترازيث والبضائع في مرفأ بيروت  
(بالآف الأطنان)

| السنة | الترازيث<br>في المنطقة الحرّة | الترازيث<br>في المنطقة الجمركية | البضائع<br>الداخلة والخارجة |
|-------|-------------------------------|---------------------------------|-----------------------------|
| ١٩٥٠  | ١٦٢                           | ٦٥                              | ١٠٥١                        |
| ١٩٥١  | ٢٤٦                           | ١٠٥                             | ١١٣٦                        |
| ١٩٥٢  | ٣١٤                           | ١٤٠                             | ١١٢١                        |
| ١٩٥٣  | ٣٠١                           | ٢٥١                             | ١٣٥٤                        |
| ١٩٥٤  | ٣٥٠                           | ٤٠٢                             | ١٥٠٥                        |
| ١٩٥٥  | ٥٥٩                           | ٥٧٤                             | ١٨٨٧                        |
| ١٩٥٦  | ٥٤٦                           | ٥٣٩                             | ١٩٦٠                        |

## جدول رقم - ٥ -

## الحركة في مطار بيروت الدولي

| السنة | عدد الطائرات | عدد المسافرين | البضائع<br>بالآف الأطنان | البريد بالأطنان |
|-------|--------------|---------------|--------------------------|-----------------|
| ١٩٥١  | ٦٤٠٤         | ٩١٥٤٠         | --                       | --              |
| ١٩٥٢  | ٢٠٥٩٦        | ٢٣٢٢٠٣        | ٣٩١٩                     | ١٢٣             |
| ١٩٥٣  | ٣٣٥٣٦        | ٢٦١٦٧٨        | ٥١٥٩                     | ١٣٤             |
| ١٩٥٤  | ٢٦٦٦٩        | ٣٥٠٩٨٩        | ٧١٨٠                     | ١٤٥             |
| ١٩٥٥  | ٢٩٨٦٣        | ٤٢٤٥٥١        | ٨٢٧٩                     | ٢١٤             |
| ١٩٥٦  | ٢٨٦٣٧        | ٥٣٨٩٤٣        | ١٣٥٠٠                    | ٣١٢             |



جدول رقم ٦ - الإحصاء الصناعي في لبنان عام ١٩٥٥

| الصناعات                         | عدد المؤسسات | عدد المشتغلين | الرواتب والأجور بألوف الليرات | المؤسسات المحدثة خلال ١٩٥٥-١٩٥١ | نفقات التجديد والتحسين بألوف الليرات اللبنانية عام ١٩٥٥ |
|----------------------------------|--------------|---------------|-------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------------------------|
| التعدين والمقالع                 | ٦٨           | ٧٩٩           | ١٠٨٦                          | ٤٠                              | ١٦٠                                                     |
| المواد الغذائية ما عدا المشروبات | ٥٥٤          | ٦٤٦٨          | ٨٣٠٦                          | ٤٠                              | ٦٤٨٦                                                    |
| صناعة المشروبات                  | ٧٤           | ١٠٤٠          | ١٧٥٦                          | ٧                               | ٤٢٥                                                     |
| صناعة التبغ                      | ٣            | ١٧٤٣          | ٤٢٤١                          | --                              | --                                                      |
| صناعات النسيج                    | ١١٣          | ٦٠٤٩          | ٥٧٣٦                          | ٣٦                              | ٦٤٤٦                                                    |
| الأحذية والملبوسات والبياضات     | ٢٤٥          | ٣٦٣٢          | ٣٨٠٧                          | ٩٦                              | ٦١٥                                                     |
| الخشب والفلين ما عدا الأثاث      | ٧١           | ٧٥٥           | ٨٤٥                           | ١٨                              | ٢١٠                                                     |
| الأمثلة والأثاث                  | ١٦٨          | ٢٦٤٣          | ٣١٥٨                          | ٤٠                              | ٣٠٥                                                     |
| الصناعات الورقية                 | ١٦           | ٢٠٤           | ٢٣٠                           | ٦                               | ٦٤١                                                     |
| الطباعة والنشر وما جانسهما       | ١٠٨          | ١٦٦٠          | ٣٦٧٣                          | ٣٠                              | ١٤٢٧                                                    |
| الجلود والمصنوعات الجلدية        | ٤٥           | ٩٣٧           | ١٠٨٠                          | ٦                               | ٣١٤                                                     |
| المطاط والحاجات المطاطية         | ١٥           | ٥٢٣           | ٥٧٦                           | ٧                               | ٢٥٥                                                     |
| الصناعات الكيماوية               | ٣٧           | ٦٣٠           | ١٠١٩                          | ٣                               | ١٠٦                                                     |
| منتجات الفحم والبتروك            | ١٥٣          | ٤٣٣٨          | ٨٧٧٠                          | ٥٢                              | ٥٩٠١                                                    |
| الصناعات المعدنية                | ١٠٥          | ٢١٦١          | ٢٩٦٦                          | ٢٥                              | ١١٠١                                                    |
| الماكينات والآلات الكهربائية     | ٢٣           | ٢٩٥           | ٣٢١                           | ٤                               | ١٢٤                                                     |
| الآلات والأجهزة الكهربائية       | ١٠           | ٢٥٧           | ٤٢٠                           | ٣                               | ٢٣٤                                                     |
| صناعة معدات النقل                | ١٠           | ١٧٧           | ٢٧٠                           | ٤                               | ٦٥                                                      |
| صناعات شتى                       | ٤٣           | ٧٠٢           | ١٠١٢                          | ٩                               | ١٢٦                                                     |
| المجموع العام                    | ١ ٨٦١        | ٣٥ ٠١٣        | ٤٩ ٣٠٢                        | ٤٢٦                             | ٢٤ ٩٤١                                                  |

## جدول رقم ٧ - تقسيم المؤسسات الصناعية المحصاة حسب نوع الملكية

| نوع الملكية | عدد المؤسسات | عدد المشتغلين |
|-------------|--------------|---------------|
| فردية       | ١١٢٨         | ١٣٣٨٤         |
| شركة تضامن  | ٦٥٩          | ١٣٦٤٢         |
| شركة توصية  | ٢٨           | ٩٧٩           |
| شركة مغفلة  | ٣٩           | ٦١٦٥          |
| شّتى        | ٧            | ٨٤٣           |
| المجموع     | ١ ٨٦١        | ٣٥ ٠١٣        |

## جدول رقم ٨ -

القيمة الاسمية لمجموع أسهم الشركات الصناعية المغفلة (بآلاف الليرات اللبنانية)

| الصناعات           | بيروت | جبل لبنان | لبنان الشمالي | المجموع <sup>(١)</sup> |
|--------------------|-------|-----------|---------------|------------------------|
| المواد الغذائية    | ٥٣٠٠  | ٢٨٥٠      | ٢٠٠٠          | ١٠١٥٠                  |
| صناعة المشروبات    | ١٠٠٠  | ٣٣٣٣      | --            | ٤٣٣٣                   |
| صناعة التبغ        | ١٣٧٥  | --        | --            | ١٣٧٥                   |
| صناعة النسيج       | --    | ٣٣٥٠      | ١٣٤٩٠         | ١٦٨٤٠                  |
| الصناعات الورقية   | --    | ٥٠٠       | --            | ٥٠٠                    |
| الصناعات المطاطية  | --    | ٥٠        | --            | ٥٠                     |
| الصناعات الكيماوية | --    | ٩٥٠       | --            | ٩٥٠                    |
| الصناعات المعدنية  | ١٦٥   | ٤٣٨٥٠     | --            | ٤٤٠١٥                  |
| معدّات النقل       | --    | ٧٩١       | --            | ٧٩١                    |
| صناعات شّتى        | ٥٩٣   | ٣٠٠       | --            | ٨٩٣                    |
| المجموع العام      | ٨ ٤٣٣ | ٥٥ ٩٧٤    | ١٥ ٤٩٠        | ٧٩ ٨٩٧                 |

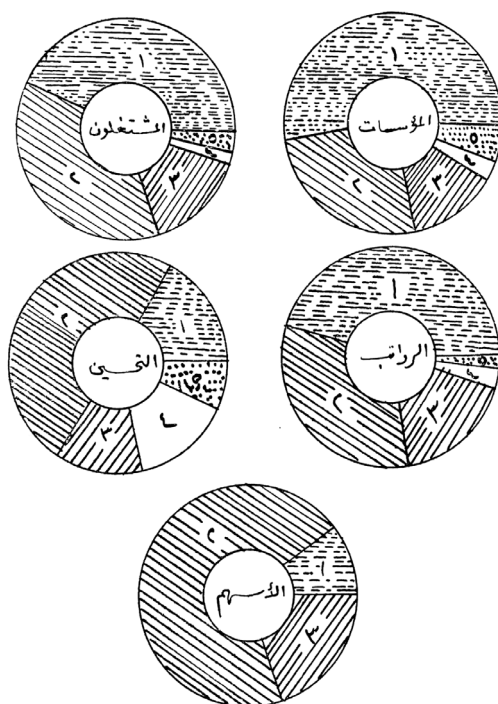
(١) أما في محافظة لبنان الجنوبي فالحركة الصناعية ضعيفة والقيمة الاسمية لأسهم الشركات الصناعية المغفلة العاملة في كل من فرعي صناعات المطاط والصناعات الكيماوية هي أقل من خمسمائة ليرة لبنانية.

## جدول رقم - ٩ -

### التقسيم الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان (بألوف الليرات)

| الصناعات      | عدد المؤسسات <sup>(١)</sup> | عدد المشتغلين | الرواتب والأجور<br>بألوف الليرات | نفقات التجديد<br>والتحسين عام<br>١٩٥٥ | القيمة الإسمية<br>لأسهم الشركات<br>المغفلة |
|---------------|-----------------------------|---------------|----------------------------------|---------------------------------------|--------------------------------------------|
| بيروت         | ٩٩٥                         | ١٥٢٩٤         | ٢٢٤٣٧                            | ٤٢٤١                                  | ٨٤٣٣                                       |
| جبل لبنان     | ٤٨٠                         | ١٢٨٣٥         | ١٥٨٢٤                            | ١٢٠٩٤                                 | ٥٥٩٧٤                                      |
| لبنان الشمالي | ٢٤١                         | ٥١٧٣          | ٨٧٤٥                             | ٣٢٧٧                                  | ١٥٤٩٠                                      |
| لبنان الجنوبي | ٥٧                          | ٧٨٠           | ١٥٢٦                             | ٣٧٤٤                                  | --                                         |
| البقاع        | ٨٨                          | ٩٣١           | ٧٦٩                              | ١٥٨٥                                  | --                                         |
| المجموع       | ١٨٦١                        | ٣٥٠١٣         | ٤٩٣٠٢                            | ٢٤٩٤١                                 | ٧٩٨٩٧                                      |

## مخطط الجدول رقم - ١٠ -



(١) يشمل الإحصاء الصناعي جميع المؤسسات التي تضم خمسة عمال فأكثر يعملون في المصانع والمناجم والمقالع والصناعات ذات المنفعة العامة، ولم يدخل ضمن نطاقه المؤسسات التي تتعاطى الزراعة والتعمير والتجارة والنقل والتخزين والمواصلات والخدمات من قانونية ومالية وشخصية والملاهي والمقاهي.

### جدول رقم - ١٠ - نسبة التقسيم الجغرافي للنشاط الصناعي في لبنان

| الصناعات          | المؤسسات % | المشتغلون % | الرواتب والأجور % | نفقات التحسين والتجديد عام ١٩٥٥ % | القيمة الاسمية لأسهم الشركات المغفلة % |
|-------------------|------------|-------------|-------------------|-----------------------------------|----------------------------------------|
| ١ - بيروت         | ٥٣,٤٧      | ٤٣,٦٧       | ٤٥,٤٨             | ١٧                                | ١٠,٥٥                                  |
| ٢ - جبل لبنان     | ٢٥,٨٠      | ٣٦,٦٥       | ٣٢,٠٢             | ٤٨,٤٩                             | ٧٠,٠٥                                  |
| ٣ - لبنان الشمالي | ١٢,٩٥      | ١٤,٧٧       | ١٧,٩٤             | ١٣,١٣                             | ١٩,٤٠                                  |
| ٤ - لبنان الجنوبي | ٣,٠٦       | ٢,٢٢        | ٣                 | ١٥                                | - - -                                  |
| ٥ - البقاع        | ٤,٧٢       | ٢,٦٩        | ١,٥٦              | ٦,٣٨                              | - -                                    |
| المجموع           | ١٠٠        | ١٠٠         | ١٠٠               | ١٠٠                               | ١٠٠                                    |

### جدول رقم - ١١ - مجموع المؤسسات الصناعية المسجلة

| الصناعات            | المسجل عام ١٩٥٦ | المجموع في أول سنة ١٩٥٧ |
|---------------------|-----------------|-------------------------|
| المواد الغذائية     | ٣٩              | ٨٥٩                     |
| المشروبات           | ٩               | ١٨٢                     |
| صناعات النسيج       | ٤               | ١٥٤                     |
| الأحذية والألبسة    | ١٢              | ١١٨                     |
| الصناعات الخشبية    | ١٠              | ٢٣٤                     |
| الأمثلة والأثاث     | ٥               | ٥٥                      |
| صناعات الورق        | ١               | ٢٨                      |
| الطباعة والنشر      | ٢               | ٢٢١                     |
| المصنوعات الجلدية   | ٥               | ١١٥                     |
| صناعات المطاط       | ٢               | ٣٢                      |
| الصناعات الكيماوية  | ١٠              | ١٣٩                     |
| مستخرجات المناجم    | ١٧٩             | ٥٤٣                     |
| المصنوعات المعدنية  | ١٦              | ١٥٨                     |
| الصناعات الكهربائية | ٧               | ١٥                      |
| صناعات مُتفرقة      | ١               | ٥٣                      |
| المجموع             | ٣٠٢             | ٢٩٠٦                    |

## جدول رقم - ١٢ -

## المحروقات السائلة المكررة - الإنتاج بالأطنان

| السنة | زيت خام<br>تسلمته<br>المصافي | بنزين  | كاز   | غاز أويل | فيول أويل | ديزل أويل | المجموع |
|-------|------------------------------|--------|-------|----------|-----------|-----------|---------|
| ١٩٥٠  | ٤٩٢١٤٥                       | ٩٨٠٤٩  | ٦٠٤٥٦ | ٨٢٣٨٩    | ١٥٢٢٠٥    | --        | ٣٩٣٠٩٩  |
| ١٩٥١  | ٥٤٩٢١٢                       | ١١٦٥١٠ | ٦١٨٠٨ | ٩٢٧٤٩    | ١٤٨٣٨٦    | --        | ٤١٩٤٥٣  |
| ١٩٥٢  | ٥٤٦٦٨٩                       | ١١٤٠٠٣ | ٦٦٠٠٣ | ٩٢٤٤٢    | ١٨٨٤٥٦    | --        | ٤٦٠٩٠٤  |
| ١٩٥٣  | ٥٤٤٤٧٢                       | ١١١٥١٧ | ٦٣٤٦٢ | ٨٨٢٣٥    | ٢٢٢٣٤٢    | --        | ٤٨٥٥٥٦  |
| ١٩٥٤  | ٥٤٥٦٦٥                       | ١١١٧٩٤ | ٦٥٤٩٦ | ٩١٩٧٣    | ٢٣٧٨٥١    | --        | ٥٠٧١١٤  |
| ١٩٥٥  | ٨٩٣٩٤٥                       | ١٥٨٣٨٢ | ٨٢٧٢٠ | ١٦٧٧١٢   | ٤٣٦٤٣٨    | ١٢٨٧٩     | ٨٥٨١٣١  |
| ١٩٥٦  | ١٠٠١٧٥٧                      | ١٧٧٠٠٥ | ٩٤٨٥٤ | ٢٠٨٥٠٠   | ٤٥٥٣٩٧    | ٤٦٥٤      | ٩٤٠٤١٠  |

## جدول رقم - ١٣ -

## صناعة البناء في بيروت

| نهاية سنة | عدد رخص البناء | عدد الطوابع | المساحة الاجمالية<br>بآلاف الأمتار المربعة |
|-----------|----------------|-------------|--------------------------------------------|
| ١٩٥٠      | ٦٧٣            | ١١٤٩        | ٢٦٩                                        |
| ١٩٥١      | ٦٧٦            | ١١٩٨        | ٢٣٤                                        |
| ١٩٥٢      | ٨٥١            | ١٥٨٣        | ٣٢٢                                        |
| ١٩٥٣      | ٧٩٨            | ١٥٣٦        | ٣١٨                                        |
| ١٩٥٤      | ١٠٥٥           | ١٨٤٨        | ٤٢٣                                        |
| ١٩٥٥      | ١٢٦١           | ٣٠٦٢        | ٦٤٢                                        |
| ١٩٥٦      | ٨٨٤            | ٢٥٩٩        | ٥٣٠                                        |

جدول رقم - ١٤ -  
مبيعات التبغ والتنباك

| سنة  | الكمية بالأطنان | القيمة بملايين الليرات اللبنانية |
|------|-----------------|----------------------------------|
| ١٩٥٠ | ١ ٢١١           | ٢٤                               |
| ١٩٥١ | ١ ٢٩٧           | ٢٦                               |
| ١٩٥٢ | ١ ٢٨٤           | ٢٦                               |
| ١٩٥٣ | ١ ٣٤٣           | ٢٧                               |
| ١٩٥٤ | ١ ٣٥٨           | ٢٨                               |
| ١٩٥٥ | ١ ٤٢٣           | ٣١                               |
| ١٩٥٦ | ١ ٥٣٧           | ٣٥                               |

جدول رقم - ١٥ -  
الإنتاج الزراعي سنتي ١٩٥٥ و ١٩٥٦

| المحصول       | المساحة بالألف هكتار |          | الإنتاج بآلاف الأطنان |          |
|---------------|----------------------|----------|-----------------------|----------|
|               | عام ١٩٥٥             | عام ١٩٥٦ | عام ١٩٥٥              | عام ١٩٥٦ |
| الحبوب        | ٩٩                   | ١٠٤      | ١١٢                   | ١٠٥      |
| القرنيات      | ١٦                   | ١٤       | ٢٤                    | ٢٠       |
| الخضار        | ١٥                   | ١٧       | ٢٠٢                   | ١٩٨      |
| محاصيل صناعية | ٢٣                   | ٢٦       | ٢٠                    | ٤٨       |
| أشجار مثمرة   | ٤٧                   | ٥٤       | ٢٩٣                   | ٣٢٠      |
| المجموع       | ٢٠٠                  | ٢١٥      | ٦٥١                   | ٦٩١      |

جدول رقم - ١٦ -  
المصدرات الزراعية بآلاف الأطنان

| السنة | بصل | موز | زيت<br>زيتون | تفاح | حمضيات | بطاطا | تبغ |
|-------|-----|-----|--------------|------|--------|-------|-----|
| ١٩٥١  | ١٦  | ٤   | ٠,١          | ٦    | ٤٣     | ٤     | ٠,٤ |
| ١٩٥٢  | ٢٣  | ٥   | ٠,٦          | ٥    | ٤١     | ٧     | ٠,٤ |
| ١٩٥٣  | ١٨  | ٥   | ١            | ٨    | ٣٢     | ١٢    | ٠,٣ |
| ١٩٥٤  | ٢٩  | ٦   | ٠,٦          | ١١   | ٤٦     | ١٨    | ٠,٥ |
| ١٩٥٥  | ٣٥  | ١٠  | ١            | ١٢   | ٤٣     | ١٠    | ٠,٣ |
| ١٩٥٦  | ٢٢  | ١٢  | ١            | ١٧   | ٤٨     | ١٥    | ٠,٩ |

جدول رقم - ١٧ -  
المستوردات الزراعية بآلاف الأطنان

| السنة | الدقيق | القمح | الأرز | السكر | التبغ |
|-------|--------|-------|-------|-------|-------|
| ١٩٥١  | ٥٣     | ٨٩    | ١٠    | ١٦    | ٠,٦   |
| ١٩٥٢  | ٤٣     | ١١٨   | ٩     | ٢١    | ٠,٤   |
| ١٩٥٣  | ٤٩     | ١٠٠   | ١٤    | ٢٢    | ٠,٥   |
| ١٩٥٤  | ٣٣     | ١٠٧   | ٥     | ٢٩    | ٠,٤   |
| ١٩٥٥  | ٩٦     | ٨٣    | ١٤    | ٢٦    | ٠,٤   |
| ١٩٥٦  | ٨٤     | ٧٠    | ١٤    | ٣٣    | ٠,٤   |

جدول رقم - ١٨ -

حركة المسافرين

| السنة | المسافرون العاديون<br>بالآلاف | المسافرون العابرون<br>بالآلاف | المجموع بالآلاف |
|-------|-------------------------------|-------------------------------|-----------------|
| ١٩٥٠  | ٦٨                            | --                            | ٦٨              |
| ١٩٥١  | ١٢٧                           | --                            | ١٢٧             |
| ١٩٥٢  | ٢١٦                           | ٨٢                            | ٢٩٨             |
| ١٩٥٣  | ٢٨٥                           | ١٠٣                           | ٣٨٨             |
| ١٩٥٤  | ٦٩٥                           | ٢٠٥                           | ٩٠٠             |
| ١٩٥٥  | ٩٠١                           | ٢٦٠                           | ١١٦٢            |
| ١٩٥٦  | ٨٦٠                           | ٢٥٠                           | ١١١٠            |

جدول رقم - ١٩ -

تقدير الدخل السياحي السنوي في لبنان

| مصدر الدخل                                              | المبلغ بألف الليرات | ملاحظات               |
|---------------------------------------------------------|---------------------|-----------------------|
| فنادق الدرجة الأولى                                     | ٤٤ ٤٤٤٥             | تحتوي ٤٣٣٨ سريراً     |
| فنادق الدرجة الثانية                                    | ٣٥ ٤١٦              | تحتوي ٧٦٦٠ سريراً     |
| فنادق الدرجة الثالثة                                    | ٣٨٠ ٧               | تحتوي ٤٧٢١ سريراً     |
| إقامة العائلات العربية في منازل<br>معدّة للإيجار الصيفي | ٨ ٠٠٠               | --                    |
| نفقات العابرين                                          | ٢٥٠٠                | بمعدل عشر ليرات للشخص |
| مجموع الدخل السياحي                                     | ٩٧ ٧٤١              |                       |



جدول رقم - ٢٠ -  
تقدير الدخل الفندقى السنوى فى لبنان

| درجة الفندق | الموقع        | عدد الأسرة     | نسبة العمل الى الاستيعاب الكامل | المصروف اليومي ل. ل. | مجموع المصروف بآلاف الليرات |
|-------------|---------------|----------------|---------------------------------|----------------------|-----------------------------|
| أولى        | بيروت المناطق | ١ ٦٦٣<br>٢ ٦٧٥ | ٨٠ ٪<br>٦٠ يوماً                | ٧٥<br>٥٠             | ٣٦ ٤١٠<br>٨ ٠٢٥             |
| ثانية       | بيروت المناطق | ١ ٩٥٧<br>٥ ٧٠٣ | ٨٠ ٪<br>٦٠ يوماً                | ٥٠<br>٢٠             | ٢٨ ٥٧٢<br>٦ ٨٤٤             |
| ثالثة       | بيروت المناطق | ٢ ٠٩٦<br>٢ ٦٢٥ | ٨٠ ٪<br>٦٠ يوماً                | ١٠<br>٨              | ٦ ١٢٠<br>١ ٢٦٠              |
| المجموع     |               | ١٦ ٧١٩         |                                 |                      | ٨٧ ٢٤١                      |

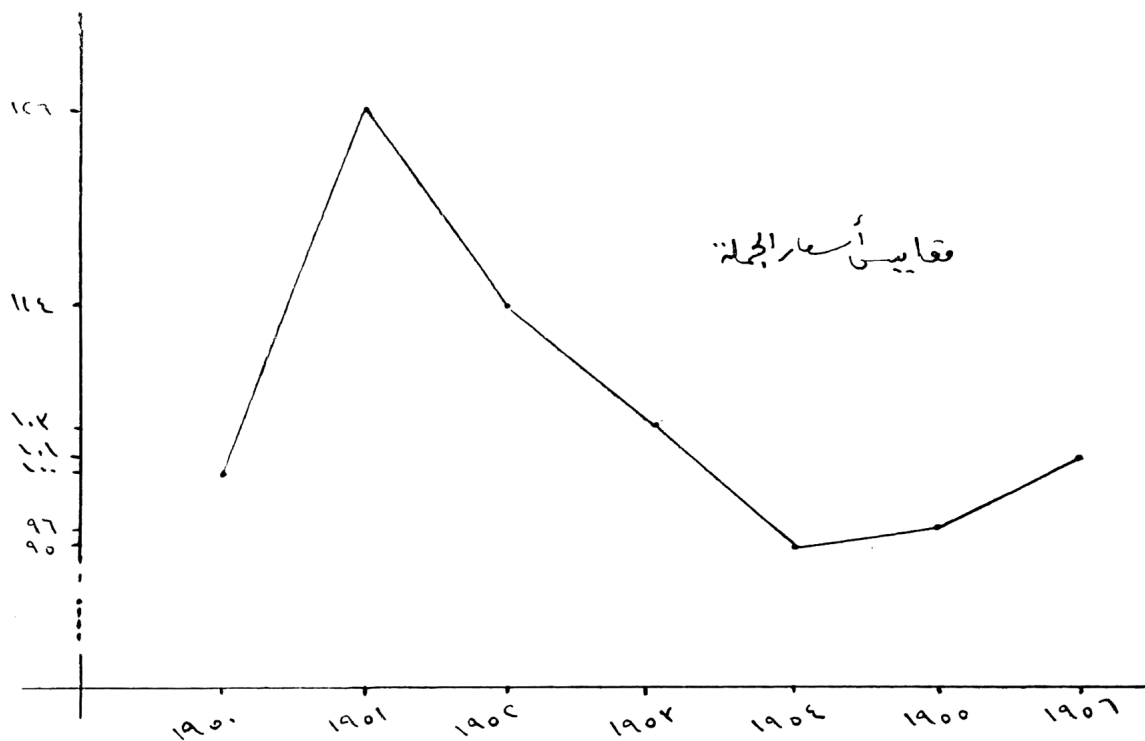
جدول رقم - ٢١ -  
مقاييس أسعار الجملة فى عدة بلدان (عام ١٩٥٠ أساس = ١٠٠)

| السنة | لبنان | سوريا <sup>(١)</sup> | مصر | العراق | الولايات المتحدة | المملكة المتحدة <sup>(٢)</sup> | فرنسا |
|-------|-------|----------------------|-----|--------|------------------|--------------------------------|-------|
| ١٩٥٠  | ١٠٠   | ١٠٠                  | ١٠٠ | ١٠٠    | ١٠٠              | ١٠٠                            | ١٠٠   |
| ١٩٥١  | ١٣٦   | ١٢٢                  | ١١١ | ١٠٩    | ١١١              | ١١٨                            | ١٢٨   |
| ١٩٥٢  | ١١٤   | ١٠٦                  | ١٠٨ | ١١٣    | ١٠٧              | ١٢٠                            | ١٣٥   |
| ١٩٥٣  | ١٠٣   | ٩٨                   | ١٠٣ | ٩٣     | ١٠٦              | ١١٨                            | ١٣٨   |
| ١٩٥٤  | ٩٥    | ١١٣                  | ١٠٠ | ٩٠     | ١٠٦              | ١١٨                            | ١٢٦   |
| ١٩٥٥  | ٩٦    | ١١٥                  | ١٠٢ | ٩١     | ١٠٧              | ١٢٢                            | ١٢٦   |
| ١٩٥٦  | ١٠١   | ٩٠                   | ١١٣ | ٩٧     | ١١١              | ١٣٧                            | ١٣١   |

(١) الرقم القياسى لقسم المواد الأولية فقط .

(٢) الرقم القياسى لقسم الحاصلات المصنوعة فقط .

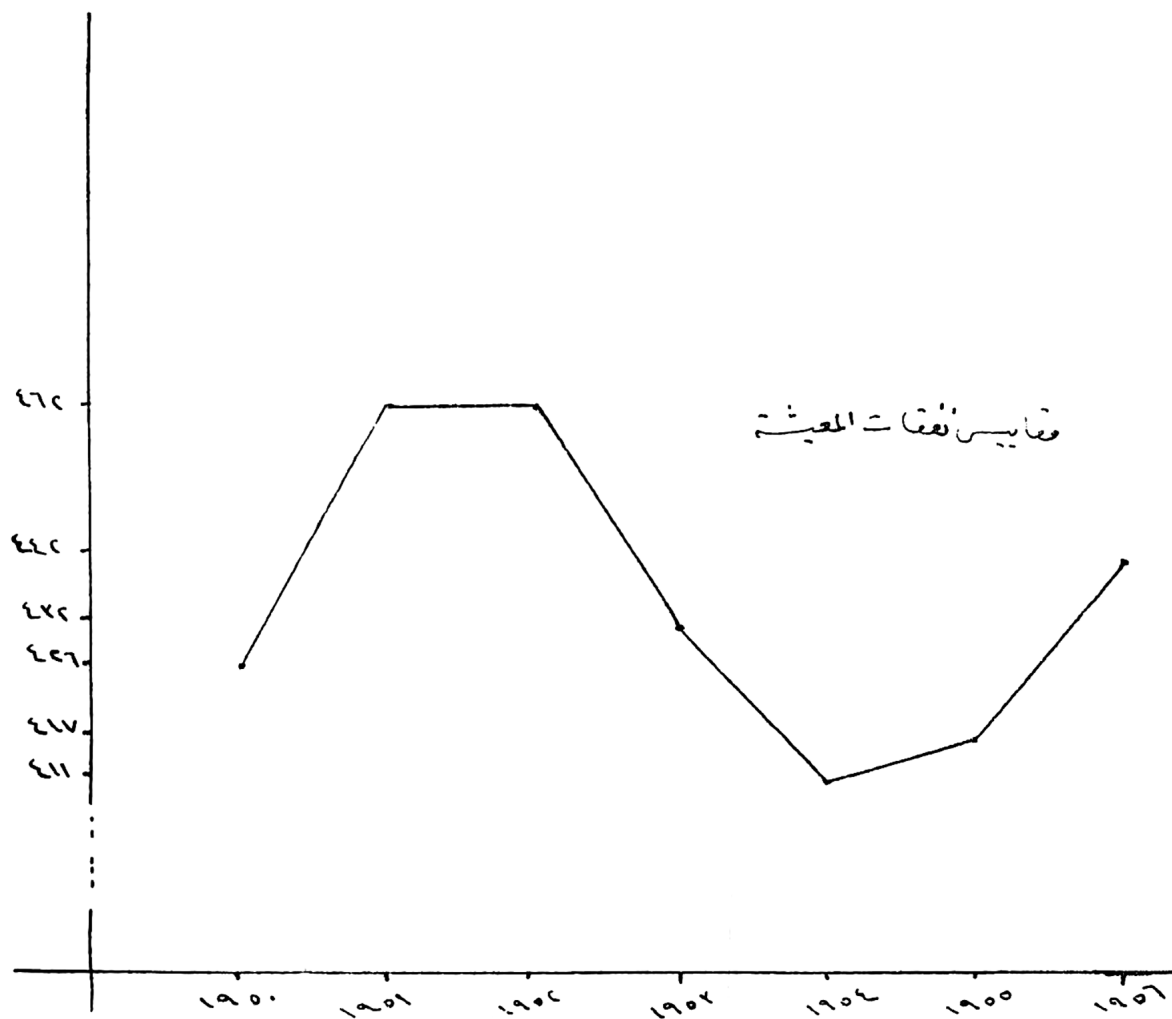
مخطط الجدول رقم - ٢٢ -



**جدول رقم - ٢٢ -**  
**مقاييس أسعار الجملة في بيروت**  
**(عام ١٩٥٠ أساس = ١٠٠)**

| السنة             | متوسط<br>الحاصلات<br>الغذائية | المواد الأولية<br>والحاصلات<br>الكيمائية | المحروقات | المنسوجات | مواد البناء | الرقم<br>القياسي العام |
|-------------------|-------------------------------|------------------------------------------|-----------|-----------|-------------|------------------------|
| ١٩٥٠              | ١٠٠                           | ١٠٠                                      | ١٠٠       | ١٠٠       | ١٠٠         | ١٠٠                    |
| ١٩٥١              | ١٢٤                           | ١٤٤                                      | ٩٨        | ١٣٨       | ١٢٢         | ١٢٦                    |
| ١٩٥٢              | ١٢٣                           | ١٠٩                                      | ٩٩        | ١٠٣       | ١٢١         | ١١٤                    |
| ١٩٥٣              | ١٠٨                           | ٩٨                                       | ٩٩        | ٩١        | ١٠٣         | ١٠٣                    |
| ١٩٥٤              | ٩٢                            | ٩٣                                       | ٩٨        | ٩٢        | ١٥١         | ٩٥                     |
| ١٩٥٥              | ٩٢                            | ٨٧                                       | ٩٨        | ٩٢        | ١١١         | ٩٦                     |
| ١٩٥٦              | ١٠٦                           | ٨٧                                       | ١٠٢       | ٩١        | ١١٢         | ١٠١                    |
| ١٩٥٧<br>كانون (٢) | ١٠٥,٣                         | ٨٦,٩                                     | ١٠٤       | ٩٠        | ١١٣,٣       | ١٠٠,٨                  |
| شباط              | ١٠٩,١                         | ٨٥,٦                                     | ١٠٧,٦     | ٩٠,٣      | ١١٣,٣       | ١٠٢,٨                  |
| آذار              | ١١١,٤                         | ٧٤,٩                                     | ١٠٧,٦     | ٨٩,٩      | ١١٤,٣       | ١٠٣,٧                  |
| نيسان             | ١١٠,٥                         | ٨٤,٩                                     | ١٠٧,٦     | ٨٩,٩      | ١١٤,١       | ١٠٣,٣                  |
| أيار              | ١٠٧                           | ٨٤,٥                                     | ١٠٧,٦     | ٨٩,٩      | ١١٣,١       | ١٠١,٨                  |
| حزيران            | ١٠٦                           | ٨٤,٥                                     | ١٠٧,٦     | ٨٩,٩      | ١١٣,٥       | ١٠١,٦                  |

مخطط الجدول رقم - ٢٣ -



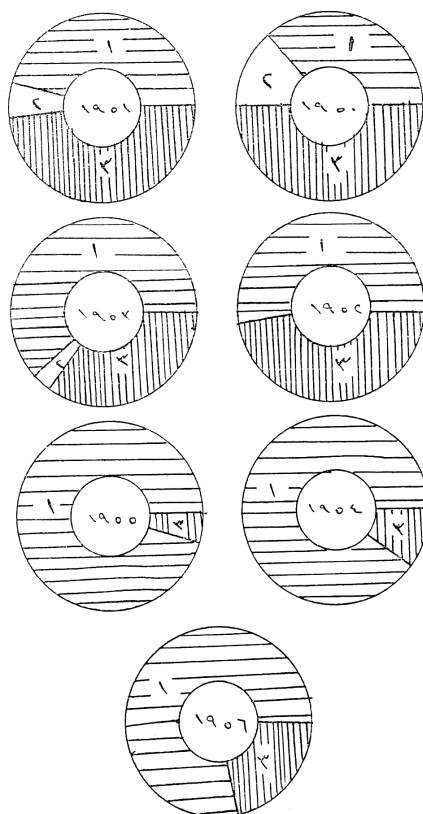
**جدول رقم - ٢٣ -**  
**مقاييس نفقات المعيشة في بيروت**  
**(عام ١٩٣٩ أساس = ١٠٠)**

| الرقم القياسي العام | نهاية               |
|---------------------|---------------------|
| ١٠٠                 | ١٩٣٩                |
| ٠٠٠                 | ٠٠٠٠                |
| ٠٠٠                 | ٠٠٠                 |
| ٤٢٦                 | ١٩٥٠                |
| ٤٦٢                 | ١٩٥١                |
| ٤٦٢                 | ١٩٥٢                |
| ٤٣٢                 | ١٩٥٣                |
| ٤١١                 | ١٩٥٤                |
| ٤١٧                 | ١٩٥٥                |
| ٤٤٢                 | ١٩٥٦                |
| ٤٥٦                 | ١٩٥٧ - كانون الثاني |
| ٤٦٢                 | شباط                |
| ٣٦٤                 | آذار                |
| ٤٧٣                 | نيسان               |
| ٤٦٤                 | أيار                |
| ٤٦٥                 | حزيران              |

جدول رقم - ٢٤ -  
النقد المتداول (بآلاف الليرات اللبنانية)

| نهاية / سنة | الأوراق المصرفية | النقود الصغيرة | المجموع المتداول |
|-------------|------------------|----------------|------------------|
| ١٩٥٠        | ١٩٦ ٠٠٠          | ٣ ٩٥٦          | ١٩٩ ٩٥٦          |
| ١٩٥١        | ٢٠٨ ٠٠٠          | ٤ ٣١٢          | ٢١٢ ٣١٢          |
| ١٩٥٢        | ٢٠٠ ٠٠٠          | ٤ ٩٤٦          | ٢٠٤ ٩٤٦          |
| ١٩٥٣        | ٢٠٥ ٠٠٠          | ٤ ٢٥١          | ٢٠٩ ٢٥١          |
| ١٩٥٤        | ٢٤٢ ٠٠٠          | ٤ ٢٠٧          | ٢٤٦ ٢٠٧          |
| ١٩٥٥        | ٢٦٦ ٠٠٠          | ٤ ٥٥١          | ٢٧٠ ٥٥١          |
| ١٩٥٦        | ٣٣٣ ٠٠٠          | ٤ ٨٦٦          | ٣٣٧ ٨٦٦          |

مخطط الجدول رقم - ٢٥ -



**جدول رقم - ٢٥ -**  
**عناصر التغطية (بملايين الليرات اللبنانية)**

| عناصر لبنانية | العملات الأجنبية |          | التغطية الذهبية |          | النقد<br>المصرفي<br>المتداول | نهاية             |
|---------------|------------------|----------|-----------------|----------|------------------------------|-------------------|
|               | القيمة           | النسبة % | القيمة          | النسبة % |                              |                   |
| ٥٠            | ٩٨               | ١٤       | ٣٨              | ٣٦       | ٧٠                           | ١٩٥٠              |
| ٤٩            | ١٠٢              | ٦        | ١٣              | ٤٥       | ٩٣                           | ١٩٥١              |
| ٤٥            | ٩١               | --       | --              | ٥٥       | ١٠٩                          | ١٩٥٢              |
| ٣٥            | ٧١               | ٣        | ٧               | ٦٢       | ١٢٧                          | ١٩٥٣              |
| ١٠            | ٢٣               | --       | --              | ٩٠       | ٢١٩                          | ١٩٥٤              |
| ٥             | ١٣               | --       | --              | ٩٥       | ٢٥٣                          | ١٩٥٥              |
| ٢١            | ٦٩               | --       | --              | ٧٩       | ٢٦٤                          | ١٩٥٦              |
| ١٦            | ٥٣               | --       | --              | ٨٤       | ٢٧٥                          | ١٩٥٧<br>كانون (٢) |
| ١٣            | ٤١               | --       | --              | ٨٧       | ٢٨٧                          | شباط              |
| ١٣            | ٤١               | --       | --              | ٨٧       | ٢٨٧                          | آذار              |
| ١٣            | ٤١               | --       | --              | ٨٧       | ٢٨٧                          | نيسان             |
| ١٣            | ٤٣               | --       | --              | ٨٧       | ٢٨٧                          | أيار              |
| ١٦            | ٥٥               | --       | --              | ٨٤       | ٢٨٧                          | حزيران            |
| ١٧            | ٦٠               | --       | --              | ٨٣       | ٢٨٧                          | تموز              |
| ١٧            | ٦٠               | --       | --              | ٨٣       | ٢٨٧                          | آب                |
| ١٧            | ٦٠               | --       | --              | ٨٣       | ٢٨٧                          | أيلول             |

جدول رقم - ٢٦ -

الحركة المصرفية (بملايين الليرات اللبنانية)

| نهاية السنة | الودائع | السلفات<br>والسندات | حجم النقد | عمليات مكتب المقاصة |        |
|-------------|---------|---------------------|-----------|---------------------|--------|
|             |         |                     |           | العدد               | القيمة |
| ١٩٥٠        | ٢١٥     | ٢٨٠                 | ٤٠٦       | ٢٧ ٣٢٨              | ٣٦٤    |
| ١٩٥١        | ٢٥٩     | ٣١٨                 | ٤٦١       | ٣٤ ٨٤٥              | ٥٥٣    |
| ١٩٥٢        | ٣١٣     | ٣٥٦                 | ٥٠١       | ٤٦ ٧٦٣              | ٧٢٢    |
| ١٩٥٣        | ٣٤٣     | ٣٥٧                 | ٥٢٩       | ٦٥ ٥٧٥              | ٥٧٥    |
| ١٩٥٤        | ٣٨٩     | ٤٠٢                 | ٦٠٤       | ١٠١ ٣٦٠             | ٦٤٠    |
| ١٩٥٥        | ٤٨٣     | ٤٩٢                 | ٧١٠       | ١٥٤ ٤٧٦             | ٩٢٦    |
| ١٩٥٦        | ٤٨٣     | ٥٦٤                 | ٧٧٣       | ٢٢٠ ٥٩٢             | ١ ٢٢٢  |

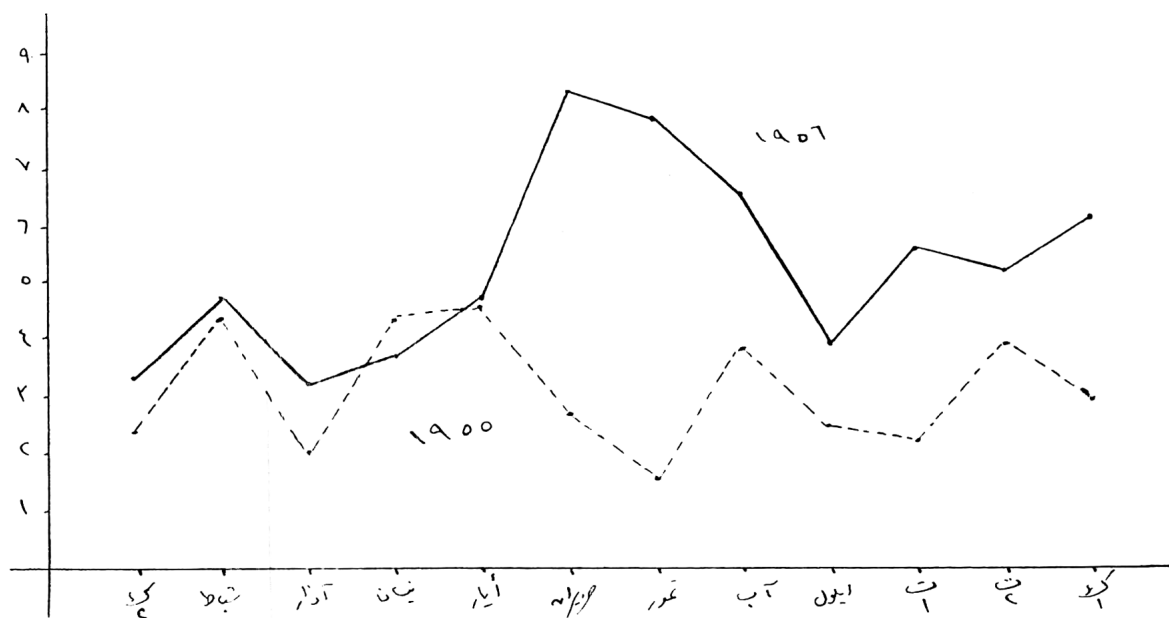
جدول رقم - ٢٧ -

أسعار العملة الأجنبية والذهب بالنقد الوطني

| المتوسط السنوي | قروش<br>الدولار | قروش<br>الاسترلينية<br>حساب لبنان | قروش<br>الألف<br>فرنك فرنسي<br>حساب لبنان | قروش<br>الكيلو من<br>الذهب الخالص |
|----------------|-----------------|-----------------------------------|-------------------------------------------|-----------------------------------|
| ١٩٥٠           | ٣٤٧,١٥          | ٩٠٦,٥٠                            | ٩٤٤,٠٠                                    | ٤ ٣١٠                             |
| ١٩٥١           | ٣٧٣,٣٣          | ٩٤١,٦٥                            | ٩٤٩,٠٠                                    | ٤ ٨٩٦                             |
| ١٩٥٢           | ٣٦٦,٢٥          | ٩٣٧,٢٥                            | ٩١٥,٠٠                                    | ٤ ٤٨٧                             |
| ١٩٥٣           | ٣٤٤,٠٠          | ٩٣١,١٧                            | ٩٠٩,٣٣                                    | ٤ ٠٤٢                             |
| ١٩٥٤           | ٣٢١,٥٨          | ٨٨٨,٥٨                            | ٨٧٧,٥٠                                    | ٣ ٦٤٩                             |
| ١٩٥٥           | ٣٢٤,٠٠          | ٨٩٥,٠٠                            | ٩٠٦,٠٠                                    | ٣ ٦٦٩                             |
| ١٩٥٦           | ٣٢٢,٠٠          | ٨٩١,٠٠                            | ٩٠٣,٠٠                                    | ٣ ٦٥٠                             |



## مخطط الجدول رقم - ٢٨ -



جدول رقم - ٢٨ -  
العمليات في بورصة بيروت

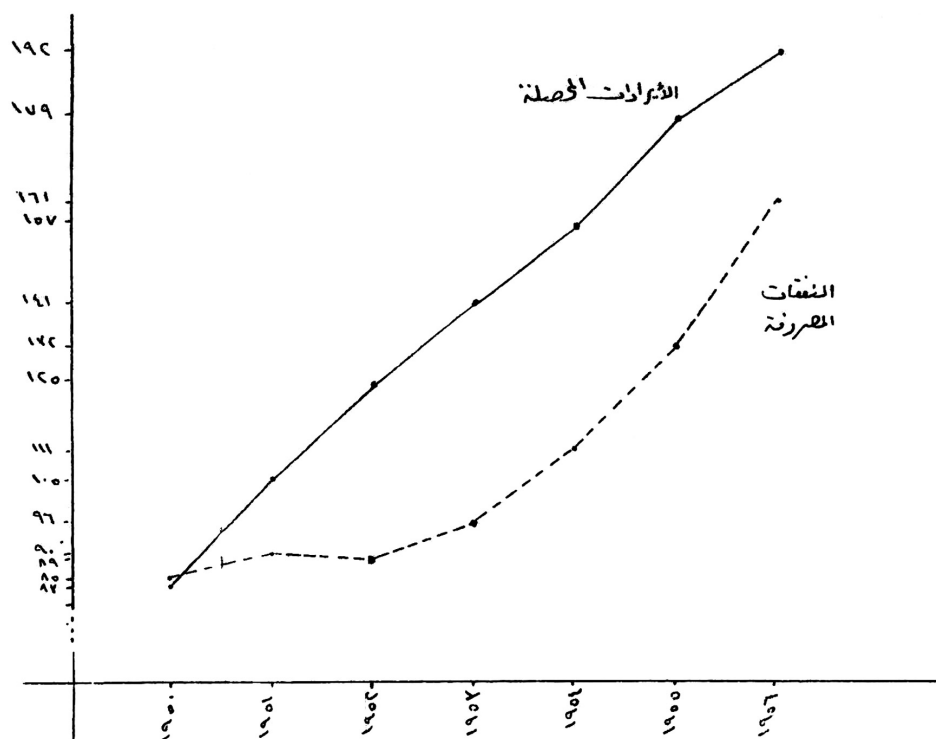
| الشهر        | عام ١٩٥٥<br>بآلاف الليرات اللبنانية | عام ١٩٥٦<br>بآلاف الليرات اللبنانية |
|--------------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| كانون الثاني | ٢ ٣٥٠                               | ٣ ٢٨٠                               |
| شباط         | ٤ ٣٠١                               | ٤ ٧٠٠                               |
| آذار         | ١ ٩٤٠                               | ٣ ٢٢١                               |
| نيسان        | ٤ ٣٠٠                               | ٣ ٥٧٨                               |
| أيار         | ٤ ٥٠٠                               | ٤ ٥٩٥                               |
| حزيران       | ٢ ٥٦٠                               | ٨ ٢٧٨                               |
| تموز         | ١ ٥٣٥                               | ٧ ٧٤٥                               |
| آب           | ٣ ٨٠٠                               | ٦ ٥٠٣                               |
| أيلول        | ٢ ٣٧٥                               | ٣ ٧٨٩                               |
| تشرين أول    | ٢ ١٦٠                               | ٥ ٥٣٣                               |
| تشرين ثاني   | ٣ ٨٠٥                               | ٥ ١١٦                               |
| كانون الأول  | ٢ ٩٠٠                               | ٦ ٠٨٥                               |
| المجموع      | ٣٦ ٥٢٦                              | ٦٢ ٤٢٢                              |

## جدول رقم - ٢٩ -

## عدد الأسهم المتداولة في بورصة بيروت عام ١٩٥٦

| العدد   | المؤسسة                 |
|---------|-------------------------|
| ٧٦ ٨٧٤  | مرفأ بيروت              |
| ٥١ ٤٧٥  | نهر إبراهيم             |
| ٤٧ ١٠٧  | كهرياء حلب              |
| ٤٦ ٨٦٩  | كهرياء بيروت            |
| ٤٣ ٨٩٦  | الشركة العقارية السورية |
| ٤١ ١٩٠  | سكة حديد الشام          |
| ٤١ ١٧٩  | شركة البترول اللبنانية  |
| ٢٩ ٨٧٠  | نهر البارد              |
| ١٦ ٩١٥  | راديو الشرق             |
| ١٠ ٥٢٩  | الأتريت                 |
| ٧ ٠١٠   | بنك سوريا ولبنان        |
| ٦ ٧١١   | قاديشا                  |
| ٤ ٣٥٤   | الإسمنت اللبنانية       |
| ١ ٥٧٧   | شركة الشرق العامة       |
| ١٥ ٩١٠  | مختلف                   |
| ٤٤١ ٤٦٦ | المجموع                 |

## مخطط الجدول رقم - ٣٠ -



جدول رقم - ٣٠ -  
قيم الواردات المحصلة ومقاييسها

| الإيرادات المحصلة |             | السنة |
|-------------------|-------------|-------|
| الزيادة %         | القيمة ل ل  |       |
| ١٠٠               | ٨٣ ٣١٧ ٣٤٢  | ١٩٥٠  |
| ١٢٦               | ١٠٥ ٣٠٧ ٠٢١ | ١٩٥١  |
| ١٥٠               | ١٢٤ ٩٢٧ ٣٤٦ | ١٩٥٢  |
| ١٦٩               | ١٤١ ٢٣١ ٩٦٩ | ١٩٥٣  |
| ١٨٩               | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦ | ١٩٥٤  |
| ٢١٤               | ١٧٨ ٨٦٣ ١٧٥ | ١٩٥٥  |
| ٢٣٠               | ١٩١ ٩٧٩ ٩٠٣ | ١٩٥٦  |

## جدول رقم - ٣١ -

## تفاصيل قيم الواردات المحصلة بالليرات اللبنانية

| السنة | الضرائب المباشرة<br>والرسوم المماثلة <sup>(١)</sup> | الضرائب والرسوم<br>غير المباشرة <sup>(٢)</sup> | حاصلات وأملاك<br>الدولة ومصالح<br>الاستثمار <sup>(٣)</sup> | واردات متفرقة <sup>(٤)</sup> | مجموع الواردات<br>المحصلة |
|-------|-----------------------------------------------------|------------------------------------------------|------------------------------------------------------------|------------------------------|---------------------------|
| ١٩٥٠  | ١٥ ٠٥٥ ٤٧٠                                          | ٥٨ ٣٧٩ ٧٥٩                                     | ٣ ٦٠٧ ٢٤٠                                                  | ٦ ٢٧٤ ٨٧٣                    | ٨٣ ٣١٧ ٣٤٢                |
| ١٩٥١  | ١٧ ٠٨٧ ٩٤٦                                          | ٧٥ ٤٦٤ ٦٤٢                                     | ٤ ٢٢٣ ٠٠٣                                                  | ٨ ٥٣١ ٤٣٠                    | ١٠٥ ٣٠٧ ٠٢١               |
| ١٩٥٢  | ١٩ ٦٨٩ ٩١٥                                          | ٨٤ ٤٠٠ ١٥٤                                     | ٥ ٠٠٣ ٠٧٥                                                  | ١٥ ٨٢٦ ٢٠٢                   | ١٢٤ ٩٢٧ ٣٤٦               |
| ١٩٥٣  | ٣٦ ١٨٢ ٨٤٧                                          | ٨٣ ٠٦١ ٧١٠                                     | ٥ ٤٦٩ ٤٢١                                                  | ١٦ ٥١٧ ٩٩١                   | ١٤١ ٢٣١ ٩٦٩               |
| ١٩٥٤  | ٤٣ ٠٧١ ٥٤٠                                          | ٩٣ ٠٤٢ ٧٢٨                                     | ٤ ٨٠٣ ٨٠٠                                                  | ١٦ ٥٢٦ ٤١٨                   | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦               |
| ١٩٥٥  | ٤٧ ٧٨٤ ٠٣٩                                          | ١٠٢ ٣٩٠ ٧٩٧                                    | ٦ ٩١٧ ١٢٧                                                  | ٢١ ٧٧١ ٢١٢                   | ١٧٨ ٨٦٣ ١٧٥               |
| ١٩٥٦  | ٥٦ ٣٧٧ ١١٧                                          | ١٠٨ ٠٣١ ٥٨٢                                    | ٧ ١٦٩ ١٧٢                                                  | ٢٠ ٤٠٢ ٠٣٢                   | ١٩١ ٩٧٩ ٩٠٣               |

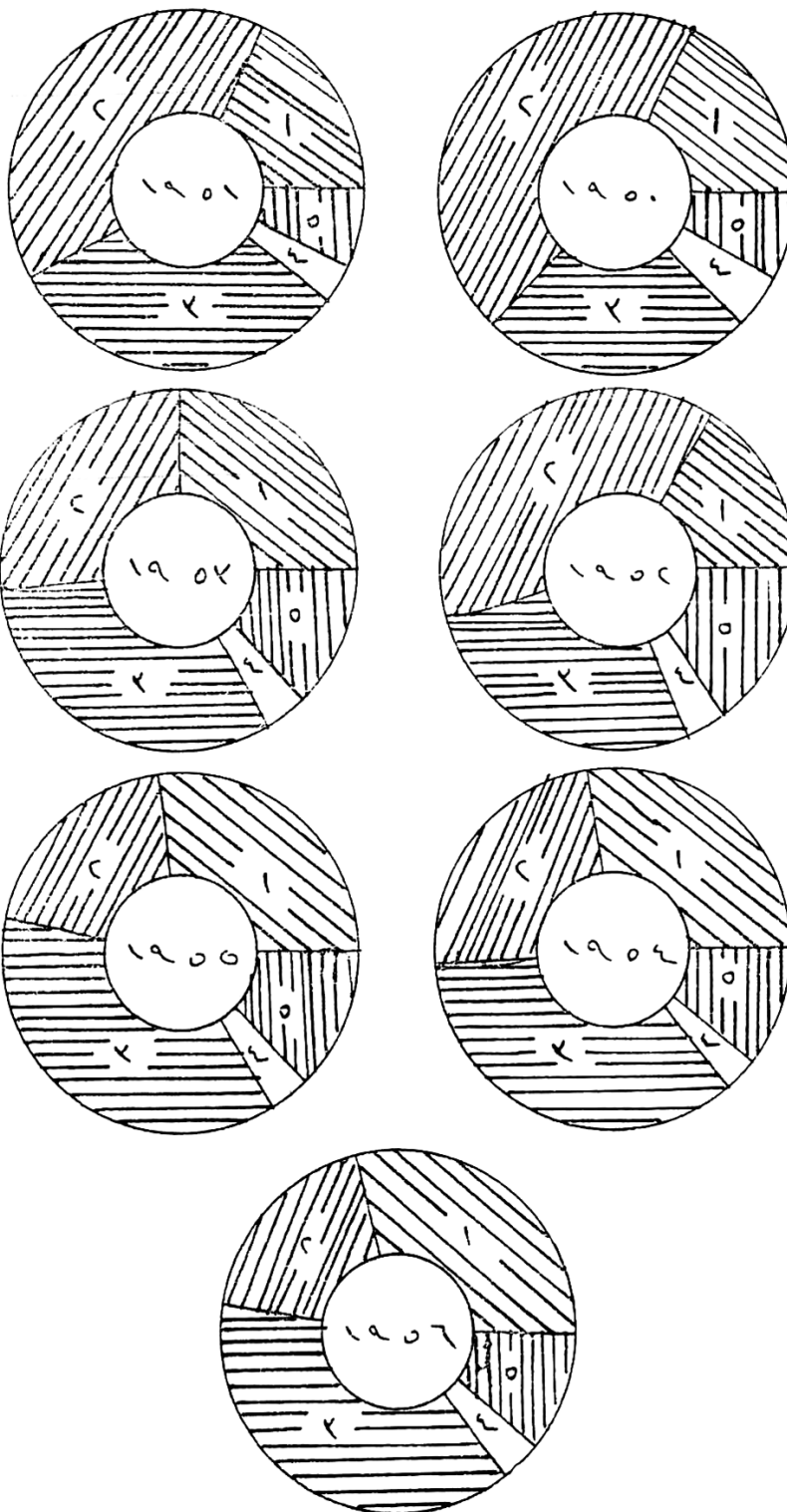
(١) ضريبة الأملاك المبنية والأراضي والدخل والأغنام ورسوم الانتقال والأجهزة اللاسلكية والسيارات والأحراج والتسجيل والطوابع والسير والأمن العام وكتاب العدل والرسوم القضائية والقنصلية.

(٢) الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك على المواد الملتهبة والمسكرات والملح والتبغ والتبناك والترابة.

(٣) بيع أشياء منقولة وحاصلات الغابات وغيرها من أملاك الدولة، وللبريد والبرق والمطبوعات الرسمية ودائرتي البارود والمناثر.

(٤) المحسومات التقاعدية وإيرادات المستشفيات والموانئ والقطع والحجر الصحي وغرامات وأحكام وفوائد ومن شركات البترول والشركات الامتيازية والمطارات ومكتب القمح والبلديات.

مخطط الجدول رقم - ٣٢ -



جدول رقم - ٣٢ -

تفاصيل النسب المئوية للواردات المحصلة

| السنة | الضرائب<br>المباشرة<br>والرسوم<br>المماثلة <sup>(١)</sup> | الضرائب<br>والرسوم<br>غير<br>المباشرة <sup>(٢)</sup> | رسوم<br>الجمارك <sup>(٣)</sup> | حاصلات<br>وأموال الدولة<br>ومصالح<br>الاستثمار <sup>(٤)</sup> | إيرادات<br>متفرقة <sup>(٥)</sup> | المجموع |
|-------|-----------------------------------------------------------|------------------------------------------------------|--------------------------------|---------------------------------------------------------------|----------------------------------|---------|
| ١٩٥٠  | ١٨                                                        | ٤٥                                                   | ٢٥                             | ٥                                                             | ٧                                | ١٠٠     |
| ١٩٥١  | ١٦                                                        | ٤٠                                                   | ٣٢                             | ٤                                                             | ٨                                | ١٠٠     |
| ١٩٥٢  | ١٦                                                        | ٣٨                                                   | ٣٠                             | ٤                                                             | ١٢                               | ١٠٠     |
| ١٩٥٣  | ٢٥                                                        | ٢٦                                                   | ٣٢                             | ٤                                                             | ١٣                               | ١٠٠     |
| ١٩٥٤  | ٢٧                                                        | ٢٤                                                   | ٣٥                             | ٣                                                             | ١١                               | ١٠٠     |
| ١٩٥٥  | ٢٧                                                        | ٢٠                                                   | ٣٧                             | ٤                                                             | ١٢                               | ١٠٠     |
| ١٩٥٦  | ٢٩                                                        | ١٩                                                   | ٣٨                             | ٤                                                             | ١٠                               | ١٠٠     |

(١) ضريبة الأملاك المبنية والأراضي والدخل والأغنام ورسوم الانتقال والأجهزة اللاسلكية والسيارات والأحراج والتسجيل والطوابع والسير والأمن العام وكتاب العدل والرسوم القضائية والقنصلية.

(٢) الضرائب والرسوم غير المباشرة.

(٣) الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك على المواد الملتهبة والمسكرات والملح والتبغ والتبناك والترابة.

(٤) بيع أشياء منقولة وحاصلات الغابات وغيرها من أملاك الدولة، وللبريد والبرق والمطبوعات الرسمية ودائرتي البارود والمناثر.

(٥) المحسومات التقاعدية وإيرادات المستشفيات والموانئ والقطع والحجر الصحي وغرامات وأحكام وفوائد ومن شركات البترول والشركات الامتيازية والمطارات ومكتب القمح والبلديات.

جدول رقم - ٣٣ -  
قيمة النفقات المصروفة ومقاييسها

| السنة | القيمة ل ل  | المقياس % |
|-------|-------------|-----------|
| ١٩٥٠  | ٨٤ ٥٢١ ٩٢٨  | ١٠٠       |
| ١٩٥١  | ٩٠ ٠٥١ ١٢٠  | ١٠٦       |
| ١٩٥٢  | ٨٨ ٥٠٩ ٨٥١  | ١٠٤       |
| ١٩٥٣  | ٩٦ ٣٢٧ ٤٢٣  | ١١٣       |
| ١٩٥٤  | ١١١ ١٨١ ٩٦٩ | ١٣١       |
| ١٩٥٥  | ١٣٢ ٣٧٦ ٩٦٥ | ١٥٥       |
| ١٩٥٦  | ١٦١ ٣٤٨ ٠٢٤ | ١٩٠       |



جدول رقم - ٣٤ -  
تبويب النفقات المصروفة

| السنة   | الشؤون<br>الداخلية<br>والعادية<br>والدفاعية | الشؤون<br>الاقتصادية<br>والزراعية<br>والمالية | الأشغال<br>العامة<br>والمائية<br>والتصميم | الشؤون<br>التربوية<br>والصحية<br>والاجتماعية | باقي<br>الوزارات<br>والإدارات<br>العامة | الديون<br>المتوجبة | المجموع<br>النفقات<br>المصروفة |
|---------|---------------------------------------------|-----------------------------------------------|-------------------------------------------|----------------------------------------------|-----------------------------------------|--------------------|--------------------------------|
| ١٩٥٠    | ٢٩                                          | ٧                                             | ١٧                                        | ١٣                                           | ١١                                      | ٧                  | ٨٥                             |
| ١٩٥١    | ٣٣                                          | ٩                                             | ١٥                                        | ١٤                                           | ١١                                      | ٨                  | ٩٠                             |
| ١٩٥٢    | ٣٢                                          | ٧                                             | ١٦                                        | ١٥                                           | ٨                                       | ١١                 | ٨٩                             |
| ١٩٥٣    | ٣٨                                          | ١٢                                            | ١٠                                        | ١٦                                           | ٩                                       | ١١                 | ٩٦                             |
| ١٩٥٤    | ٤٠                                          | ١٤                                            | ١٤                                        | ١٩                                           | ١٣                                      | ١١                 | ١١١                            |
| ١٩٥٥    | ٤٧                                          | ١٥                                            | ٢٤                                        | ٢٣                                           | ٩                                       | ١٤                 | ١٣٢                            |
| ١٩٥٦    | ٦١                                          | ١٨                                            | ٣٠                                        | ٢٧                                           | ١٤                                      | ١١                 | ١٦١                            |
| المجموع | ٢٨٠                                         | ٨٢                                            | ١٢٧                                       | ١٢٧                                          | ٧٥                                      | ٧٣                 | ٧٦٤                            |

**جدول رقم - ٣٥ -**  
**حساب مال الاحتياط لكل دورة على حدة**  
**(بملايين الليرات اللبنانية)**

| السنة | رصيد أول الدورة | خلاصة الموازنة                |                                      | رصيد آخر الدورة |
|-------|-----------------|-------------------------------|--------------------------------------|-----------------|
|       |                 | زيادة الواردات<br>على النفقات | المبالغ المستعملة<br>من مال الاحتياط |                 |
| ١٩٥١  | ١٨              | ٢٠                            | ١٨                                   | ٢٠              |
| ١٩٥٢  | ٢٠              | ٤٧                            | ١٤                                   | ٥٣              |
| ١٩٥٣  | ٥٣              | ٤٦                            | ٢٣                                   | ٧٦              |
| ١٩٥٤  | ٧٦              | ٥١                            | ٢٤                                   | ١٠٣             |
| ١٩٥٥  | ١٠٣             | ٥٩                            | ٢٩                                   | ١٣٣             |
| ١٩٥٦  | ١٣٣             | ٦٣                            | ٧٧                                   | ١١٩             |
|       |                 | ٢٨٦                           | ١٨٥                                  |                 |

**جدول رقم - ٣٦ -**  
**مساهمة الحكومة في رأس مال المؤسسات الدولية والخاصة**

|            |      |                                       |
|------------|------|---------------------------------------|
| ٩ ٢٧٥ ٦٥١  | ليرة | صندوق النقد الدولي                    |
| ١ ٩٧٤ ٧٠٧  | ليرة | بنك التعمير الدولي                    |
| ٥٩٢ ٣٩٥    | ليرة | بنك فدرال الاحتياطي                   |
| ١١٠ ٥٨٧    | ليرة | شركة التمويل الدولية                  |
| ٢ ٠٠٠ ٠٠٠  | ليرة | بنك التسليف الزراعي والصناعي والعقاري |
| ٣٨٧ ٣٧٠    | ليرة | شركة البوتاس العربية                  |
| ٢٠٠ ٠٠٠    | ليرة | سكة حديد الناقورة - طرابلس            |
| ١٤ ٥٤٠ ٧١٠ |      | المجموع                               |

## جدول رقم - ٣٧ -

## سلفات معطاة للإدارات العامة تسدد على أمد بعيد

|                                                  |      |            |
|--------------------------------------------------|------|------------|
| قروض زراعية مقيدة على الخزينة                    | ليرة | ٣ ٣٠٦ ٤٢٦  |
| سلفات سنوية لاتلاف القنب الهندي                  | ليرة | ٥٠ ٠٠٠     |
| لتأمين أعمال مشاريع مياه الري                    | ليرة | ٥٠ ٠٠٠     |
| مصلحة مياه كسروان                                | ليرة | ١٠ ٠٠٠     |
| للمشاريع الإنشائية المائية                       | ليرة | ٢٠ ٠٠٠     |
| لمصلحة مياه بيروت                                | ليرة | ١١ ٥٢٥ ٥٩٥ |
| لمصلحة مياه الباروك                              | ليرة | ١٥٠ ٠٠٠    |
| للمصلحة الوطنية لليطاني                          | ليرة | ١٥ ٠٠٠ ٠٠٠ |
| شراء شبكة الهاتف                                 | ليرة | ٤ ٦١٨ ٦٠١  |
| إنشاء ٢٥ ألف خط هاتف                             | ليرة | ١ ٧٧٠ ٠٠٠  |
| إضافة ١٥ ألف خط هاتف لأربع سنوات                 | ليرة | ٢ ٤٢٠ ٦٠١  |
| استرداد امتياز كهرباء بيروت                      | ليرة | ٢٣ ٥٠٠ ٠٠٠ |
| مصلحة كهرباء بيروت                               | ليرة | ٢١ ٧٠٠ ٠٠٠ |
| نقل الجيش من محطة الكرنيتينا وبناء ثكنات         | ليرة | ٢ ٧٥٠ ٠٠٠  |
| شراء تجهيزات عسكرية                              | ليرة | ٨٢٥ ٧٧٨    |
| شراء أراضٍ وبناء مساكن للضباط والأفراد المتزوجين | ليرة | ٥٠٠ ٠٠٠    |
| للمصلحة الوطنية للتعمير                          | ليرة | ٢٤ ٦٤٦ ٩٩٥ |
| لاستملاك وبناء قصر الرئاسة في بعبد               | ليرة | ١ ٢٦٠ ٠٢٥  |
| لإنشاء أبنية جديدة لدار الصنائع                  | ليرة | ٢٩١ ٨١٤    |
| لدفع مكافآت موظفي المساحة                        | ليرة | ١ ٦٩١      |
| لنفقات طبع دفاتر شروط بيع أملاك للدولة           | ليرة | ٢ ٠٠٠      |
| لنفقات لجان ضمّ الأراضي وفرزها                   | ليرة | ٣٠ ٠٠٠     |

|                                            |      |             |
|--------------------------------------------|------|-------------|
| لرؤساء البعثات لدفع أجور الموظفين المحليين | ليرة | ٣٢٢ ٨٤٢     |
| لمكتب القمح                                | ليرة | ١ ٩٣١ ٤١٨   |
| لأمين صندوق الأشغال العامة                 | ليرة | ٢٥٠ ٠٠٠     |
| لتغطية العجز في استثمار سكة حديد           | ليرة | ١٠ ٩٧٩ ٩٧٣  |
| لدفع تعويضات مأموري سكة حديد               | ليرة | ٦٠٠ ٠٠٠     |
| المجموع                                    | ليرة | ١٢٨ ٥٠٣ ٦٥٩ |

## جدول رقم - ٣٨ -

## قروض البلديات

|                                      |      |            |
|--------------------------------------|------|------------|
| بلدية بيروت                          | ليرة | ٥٤٥ ٤٣٤    |
| الفوائد المترتبة على قرض بلدية بيروت | ليرة | ٣١٨ ٧٧٤    |
| بلدية صيدا                           | ليرة | ١ ٥٢٣ ٢٩٩  |
| بلدية زحلة                           | ليرة | ١ ١٥٦ ٣٨٦  |
| بلدية زغرتا                          | ليرة | ٢٠٦ ٥٨٢    |
| بلدية عاليه                          | ليرة | ٥٤ ٠٠٠     |
| بلدية طرابلس                         | ليرة | ٧٨ ١٩٨     |
| بلدية طرابلس الأسكلة                 | ليرة | ١٦٠ ١٨٩    |
| المجموع                              |      | ١٤ ٠٤٢ ٨٦٢ |

## جدول رقم - ٣٩ -

## سلفات مقررة للإدارات العامة تدفع بعد

|                                         |      |            |
|-----------------------------------------|------|------------|
| إضافة ١٥ ألف خط هاتف لأربع سنوات        | ليرة | ٣ ٨٩٤ ٥٢٧  |
| تعميم الهاتف الآلي بخمس سنوات           | ليرة | ١ ٥٠٠ ٠٠٠  |
| مصلحة كهرباء بيروت                      | ليرة | ٢٥٠ ٠٠٠    |
| للمصلحة الوطنية لليطاني                 | ليرة | ١٠ ٣٢٤ ٠٠٠ |
| لإنشاء دور للحكومة                      | ليرة | ٥ ٠٠٠ ٠٠٠  |
| نقل الجيش من محطة الكرنيتنا وبناء ثكنات | ليرة | ٢ ٧٥٠ ٠٠٠  |
| لاستملاك وبناء قصر للرئاسة في بعبد      | ليرة | ١ ٢٣٩ ٩٧٥  |
| لإنشاء أبنية جديدة لدار الصنائع         | ليرة | ١ ٢٠٨ ١٨٦  |
| دفع تعويضات مأموري سكة حديد (ش.ح.ت.)    | ليرة | ٩٠٠ ٠٠٠    |
| المجموع                                 |      | ٢٧ ٠٦٦ ٦٨٨ |

## جدول رقم - ٤٠ -

## موجبات السنين اللاحقة من ١٩٥٨ وما بعدها

|                                    |      |            |
|------------------------------------|------|------------|
| إضافة ١٥ ألف خط للهاتف لأربع سنوات | ليرة | ٣ ٤٧٩ ٦٦٩  |
| تعميم الهاتف الآلي لخمس سنوات      | ليرة | ٣ ٠٠٠ ٠٠٠  |
| للمصلحة الوطنية لليطاني            | ليرة | ٣٩ ٦٧٦ ٠٠٠ |
| بلدية بيروت                        | ليرة | ١٤ ٤٥٤ ٥٦٧ |
| المجموع                            |      | ٦٠ ٦١٠ ٢٣٦ |

**جدول رقم - ٤١ - صافي تحقيقات ضريبة الأملاك المبنية (بالليرات اللبنانية)**

| المحافظة      | ١٩٥٠      | ١٩٥١      | ١٩٥٢      | ١٩٥٣      | ١٩٥٤      | ١٩٥٥      | ١٩٥٦       |
|---------------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|-----------|------------|
| بيروت         | ٢ ٩٦٧ ٠٥٣ | ٣ ٦٠٩ ٦٧٥ | ٤ ٢٩٤ ٩٨٠ | ٥ ٦١٣ ٩٩٠ | ٦ ٤٣٣ ٦٩٢ | ٧ ٣٤٦ ٤٠٢ | ٨ ٥٣٠ ٠٧٣  |
| جبل لبنان     | ٦١٤ ٥٨٣   | ٥٧٤ ١٢٤   | ٧٩٧ ٦٥١   | ٨٩٩ ٧١٤   | ١ ٠٥٢ ٤١٥ | ١ ٣٠٦ ٥٣٠ | ٢ ٢٣٩ ٧٣٤  |
| لبنان الشمالي | ٣٨٤ ٢٩٣   | ٣٧٧ ٨٥٥   | ٥٠٣ ٩١٠   | ٥٩٠ ١٧١   | ٧٠٤ ٤٤١   | ٩٢٥ ٢٣١   | ٢ ٤٠٧ ٦٨٤  |
| لبنان الجنوبي | ٨٩ ١٩٣    | ١١٧ ٠٤١   | ١٠٩ ٧٦٧   | ١٢٠ ٢٤٣   | ١٦٥ ٢٦٢   | ١٨٧ ٥٣٣   | ٢ ٢٦١ ٧٩٢  |
| البقاع        | ١٥٠ ٢٣٩   | ١٥٥ ٣٩٢   | ١٥٥ ٣٨١   | ١٧٥ ٨٦٨   | ١٧٠ ١٨١   | ١٨٧ ٥٧٩   | ٢٩٠ ٣٥٨    |
| المجموع       | ٤ ٢٠٥ ٣٦١ | ٤ ٨٣٤ ٠٨٧ | ٥ ٨٦١ ٦٨٩ | ٧ ٣٩٩ ٩٨٦ | ٨ ٥٢٥ ٩٩١ | ٩ ٩٥٣ ٢٧٥ | ١٥ ٧٢٩ ٦٤١ |

\* ملاحظة: بالإضافة الى حصتي الخزينة والبلدية تتضمن أرقام عام ١٩٥٦ ضريبة التعمير.

**جدول رقم - ٤٢ - صافي تحقيقات ضريبة الدخل (بالليرات اللبنانية)**

| المحافظة      | ١٩٥٠      | ١٩٥١      | ١٩٥٢          | ١٩٥٣      | ١٩٥٤      | ١٩٥٥      | ١٩٥٦      |
|---------------|-----------|-----------|---------------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| بيروت         | ٨ ٤٠٦ ٧٣٣ | ٨ ٢٢٠ ٤٧٨ | ٩١٦ ٧١٣<br>١١ | ١٤٨٢٠٦٨٠  | ١٢٠٩٥٧٤١  | ١٥١٩٢٧٦٩  | ٢٣٧٥٢٣٧٦  |
| جبل لبنان     | ٨٢٥ ٣٨٢   | ٤٦٣ ٧٤٨ - | ٢٩٦ ٨٦٧       | ٣١١ ٦٩٥   | ٢١١ ٥٤٦   | ٤١٩ ٨٤٧   | ٣٧٨ ٧٣٢   |
| لبنان الشمالي | ٢ ٧٣٣ ٣٦٠ | ٣ ٥٥٦ ١٨٦ | ٥ ٥٦٠ ٦٣٠     | ٤ ٧٠٥ ٦٥٠ | ٣ ٨٩٥ ٠١٢ | ٢ ٩١٣ ٥٧١ | ٣ ٥٧٦ ٠٨٨ |
| لبنان الجنوبي | ٣٨ ٤٦٤    | ٥٢ ٨١٢    | ٥٥ ٩٩٠        | ٦٥ ٨١٠    | ٣١ ١١٧    | ١٠١ ٠٢٠   | ٥٥ ٩٦٣    |
| البقاع        | ١٢٧ ٠٨٥   | ٥٢ ١٣٩    | ٧١ ٧٧٣        | ٧٦ ٥٥١    | ٤٩ ٧٧٦    | ٦٩ ١٩٥    | ٤٩ ١٢٤    |
| المجموع       | ١٢١٣١٠٢٤  | ١١٤١٧٨٦٧  | ١٧٩٠١٩٧٣      | ١٩٩٨٠٣٨٦  | ١٦٢٨٣١٩٢  | ١٨٦٩٦٤٠٢  | ٢٧٨١٢٢٨٣  |

\* ملاحظة:

١ - بالإضافة الى حصتي الخزينة والبلدية تتضمن ارقام ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ ضريبة فلسطين وارقام ١٩٥٦ ضريبة التعمير.

٢ - صدر خلال عام ١٩٥١ جدول تنزيل بقيمة /٦٢٨٢٤١/ ليرة عن مؤسسة في قضاء المتن كلفت في آخر عام ١٩٥٠ تلاقياً لمرور الزمن ثم تبين ان الضريبة في غير محلها لذلك ظهرت نتائج عام ١٩٥١ سلبية في محافظة جبل لبنان.

## جدول رقم - ٤٣ -

## صافي تحققات ضريبة الأراضي بالليرات اللبنانية

| المحافظة      | ١٩٥٥    | ١٩٥٦    | بينما كانت الضريبة القديمة الموحدة عام ١٩٥٤ |
|---------------|---------|---------|---------------------------------------------|
| بيروت         | ٣٨٤ ٣٠٤ | ٣٧٤ ٦٢١ | --                                          |
| جبل لبنان     | ١٤١ ٧٠٢ | ١٤٧ ٩٠٣ | ٢٤٨ ٩٣٩                                     |
| لبنان الشمالي | ١٥١ ٥٣٢ | ١٢٩ ٥٢٥ | ٢٩٦ ٩٣١                                     |
| لبنان الجنوبي | ٨١ ٣٧٨  | ١٠١ ٠١٨ | ٢٨٩ ٠٧٠                                     |
| البقاع        | ٤٥ ٧٦٦  | ٥٠ ٤٣٨  | ٤٢٧ ٣٤٨                                     |
| المجموع       | ٨٠٤ ٦٨٢ | ٨٠٣ ٥٠٥ | ١ ٢٦٢ ٢٨٨                                   |

\* ملاحظة: أوردنا الحقل الثالث في هذا الجدول لبيان مدى فعالية وجدول الضريبة الجديدة بالنسبة لانتاجية الضريبة القديمة

## جدول رقم - ٤٤ -

## صافي تحققات ضريبة رسم الانتقال (بالليرات اللبنانية)

| المحافظة      | ١٩٥٢   | ١٩٥٣    | ١٩٥٤    | ١٩٥٥      | ١٩٥٦      |
|---------------|--------|---------|---------|-----------|-----------|
| بيروت         | ٧٩ ٦١٧ | ٦٨٠ ٧٦٥ | ٣٩٠ ٠٨٠ | ٩٣٩ ٥٩٦   | ١ ٨٥٨ ٤١٤ |
| جبل لبنان     | ٨ ١٥١  | ٣٨ ٥٦٤  | ٢٣٦ ٠٨٣ | ١١٦ ٣٦٠   | ٢٢٧ ٤٨٨   |
| لبنان الشمالي | ١ ٥٦٢  | ٤١ ٠٨٨  | ٩٩ ٠٦١  | ٥٩ ٦٥٣    | ٢١ ١٣٨    |
| لبنان الجنوبي | ٤ ٦٦٣  | ٥ ٦١٧   | ٣ ٥٨٨   | ٣ ٤٦٦     | ٧ ٠٠٨     |
| البقاع        | ٢٩     | ٣ ١٤٦   | ١٢ ٠٣٤  | ١٧ ٦٤٣    | ٥ ٧١٦     |
| المجموع       | ٩٤ ٠٢٢ | ٧٦٩ ١٨٠ | ٧٤٠ ٨٤٦ | ١ ١٣٦ ٧١٨ | ٢ ١١٩ ٧٦٤ |

\* ملاحظة - كانت الرسوم تستوفي حتى ١٩٥١/١٢/٢٦ بواسطة الدوائر العقارية ولا تشمل سوى الانتقال العقاري بالارث فقط.

جدول رقم - ٤٥ -

مقارنة مشروع موازنة ١٩٥٨ مع موازنة ١٩٥٧ (قسم النفقات)

| الجزء  | الموضوع                 | موازنة ١٩٥٧ | مشروع عام ١٩٥٨ | زيادة      | نقصان     | رصيد الفرق  |
|--------|-------------------------|-------------|----------------|------------|-----------|-------------|
| الأول  | إدارة:                  |             |                |            |           |             |
|        | - رواتب وأجور وملحقاتها | ٦٩ ٢٥٠ ٠٠٠  | ٧٤ ٠٥٧ ٠٠٠     | ٥ ٢٤٦ ٠٠٠  | ٤٣٩ ٠٠٠   | +٤ ٨٠٧ ٠٠٠  |
|        | - باقي النفقات الإدارية | ٤٣ ٧٣٢ ٠٠٠  | ٤٥ ١٥٤ ٠٠٠     | ٢ ٥٣٦ ٠٠٠  | ١ ١١٤ ٠٠٠ | +١ ٤١١ ٠٠٠  |
| الثاني | تجهيز وإنشاء            | ٣٣ ٦٣٨ ٠٠٠  | ٣٢ ١٤٧ ٠٠٠     | ٨٤٠ ٠٠٠    | ٢ ٣٣١ ٠٠٠ | - ١ ٤٩١ ٠٠٠ |
| الثالث | دفاع                    | ٣٩ ٠٠٠ ٠٠٠  | ٤٢ ٨٠٧ ٠٠٠     | ٥ ٢١٠ ٠٠٠  | ١ ٤٠٣ ٠٠٠ | +٣ ٨٠٧ ٠٠٠  |
|        | المجموع                 | ١٨٥ ٦٢٠ ٠٠٠ | ١٩٤ ١٦٥ ٠٠٠    | ١٣ ٨٣٢ ٠٠٠ | ٥ ٢٨٧ ٠٠٠ | +٨ ٥٤٥ ٠٠٠  |
|        | الزيادة                 | ٨ ٥٤٥ ٠٠٠   |                |            | ٨ ٥٤٥ ٠٠٠ |             |
|        | المجموع العام           | ١٩٤١٦٥٠٠٠   | ١٩٤١٦٥٠٠٠      | ١٣٨٣٢٠٠٠   | ١٣٨٣٢٠٠٠  |             |



## جلسة ٣١ كانون الثاني سنة ١٩٥٨(\*)

### المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تصديق اقتراح مشروع قانون بزيادة تعويضات النواب ورواتب كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والوزراء .
- ٣ - تصديق مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٨٤٦٧ بتدوير بعض الاعتمادات .
- ٤ - تصديق مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ١٧٩٧٩ بفتح اعتماد اضافي في موازنة مكتب القمح لسنة ١٩٥٧
- ٥ - بحث الموازنة بصورة عامة .

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الثاني في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران .

تغيب السادة: معروف سعد، محمد الفضل، رضا وحيد، علي بزي، نعيم مغبغب، جورج عقل، ديكرا توسباط، مورييس زوين، اديب الفرزلي، رينه معوض، رؤوف حنا، وميشال الضاهر .

واعتذر السادة: حميد فرنجية، يوسف الزين، بشير العثمان، موسيس دركالوسيان، عبد الكريم القدور، تقي الدين الصلح، هاشم الحسيني، رشيد كرامي، نصوح الفاضل، فؤاد البرط، سليم الداود، ونقولا سالم .

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح، وبحضرات الوزراء السادة: شارل مالك، جميل مكاوي، سليم لحود، كاظم الخليل، فريد قوزما وجوزف سكاف .

(\*) الدور التشريعي التاسع - العقد الاستثنائي الثاني - الجلسة التاسعة المنعقدة في الساعة السابعة من مساء يوم الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨ .

الرئيس : افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين .

الغائبون ، تتلى اسماءهم .

فتليت

الرئيس : المعتذرون ، تتلى اسماءهم ،

فتليت

الرئيس : ليتل ملخص محضر الجلسة السابقة فتلي الملخص التالي :

### ملخص محضر الجلسة الثامنة.

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثلاثين من كانون الثاني لسنة ١٩٥٨

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الثاني لسنة ١٩٥٨ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثلاثين من كانون الثاني ١٩٥٨ برئاسة حضرة الرئيس السيد عادل عسيران .

تغيب السيدين : رينه معوض وانور الخطيب .

واعتذر حميد فرنجية ، بشير العثمان ، يوسف الزين ، عبد الكريم القدور ، موسيس دركالوسيان هاشم الحسيني ، سليم الداود وتقي الدين الصلح .

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء السيد سامي الصلح وبحضرت الوزراء السادة : شارل مالك ، جميل مكاي ، سليم لحود ، فريد قوزما ، كاظم الخليل ، جوزف اسكاف والامير مجيد ارسلان .

صدق محضر الجلسة السابقة ، ثم عاد المجلس الى اكمال مناقشة طلب طرح الثقة بالحكومة على اساس سياستها الداخلية ، ثم اقبل باب المناقشة ، بناء لاقتراح حضرة النائب الاستاذ محمود عمار وبدى بالتصويت على الثقة فاحرزتها الحكومة بستة وثلاثين صوتا ضد خمسة عشرة صوتا وامتناع نائب واحد .

الرئيس : هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر .

سكوت

الرئيس : اذا لم يكن من اعتراض ، صدق المحضر .

نتنقل الان الى بحث الموازنة بصورة عامة .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: لي ملاحظة وهي انني ارجو ان تقول لنا الحكومة هل تنوي ان تفتح دورة استثنائية لبحث ودرس الموازنة ام لا، وعلى جواب الحكومة اسمح لنفسني بالتعليق عليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: الحكومة تقدمت بمشروع الموازنة في ميعادها القانوني وارسلت الموازنة قبل انتهاء الدورة العادية وقد مضى اكثر من اربعة اشهر، فكان على المجلس ان ينتهي من مناقشتها في ميعادها القانوني. ولما كان قد مضى وقت طويل ويجب ان الحكومة ان تقوم بتنفيذ المشاريع، وتبين ان الاحتياطي لا يمكن للحكومة ان تتصرف به لتلبية الطلبات التي من اجل تحقيقها ارصدت الاعتمادات، لذلك فالحكومة لم تتخذ للان موقفا نهائيا واذا كان المجلس لم ينته للان من مناقشة الموازنة فالحكومة حرة بان تستعمل حقها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا.

فيليب تقلا: افهم من كلام دولة الرئيس ان الحكومة تنوي استعمال حقها الدستوري في اصدار الموازنة بمرسوم اذن يمكن ان نعتبر ان الموازنة سوف تنشر بمرسوم وهذا الامر لا اعترض عليه، لانه حق دستوري للحكومة انما الفت النظر الى امرين: الاول اذا صدرت الموازنة بمرسوم فيجب ان تنشر كما وردت من الحكومة دون زيادة او نقصان وخلافا لما جرى في المجلس السابق، يوم حصل خطأ دستوري ارجو ان لا تقع الحكومة فيه مرة ثانية.

الامر الثاني: طالما ان الامر سيتم على هذا الوجه فلم يعد من حاجة البتة لازعاج معالي وزير المالية بالقاء بيانه ولا حضرة رئيس اللجنة المالية ايضا، ولم يعد من ضرورة لازعاجنا نحن النواب بمناقشة الموازنة لذلك ارجو ان نعتبر ان المقرر كما يبدو، ان لا تكون هناك دورة استثنائية، بل ان الموازنة ستصدر بمرسوم.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: حضرات الزملاء، بالنسبة للسنة الماضية كانت اللجنة المالية قد انتهت درسها ومناقشتها للموازنة، وبناء لاقتراح بعض اعضاء المجلس الذين طلبوا اصدار الموازنة بمادة وحيدة، اخذت الحكومة بهذا الاقتراح وبالاستناد اليه، اصدرت الموازنة بمرسوم وفقا لطلب المجلس الكريم، ونشرتها مع تعديلات اللجنة، اما بالنسبة لهذه

السنة فالحكومة اذا اصدرت الموازنة بمرسوم فستجمع الحكومة عما قريب جميع الطلبات والتعديلات المقدمة الينا في اللجنة المالية وستقدم بمشروع جديد وربما تفتح دورة استثنائية لبحث هذه المواضيع .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد فيليب تقلا .

فيليب تقلا : ارجو ان يسمح لي بان اضيف ان المجلس السابق وان وافق على اقتراح قانون بمادة وحيدة تقضي بالاخذ بتعديل اللجنة المالية فهذا لا ينفي عن القانون عدم دستوريته ، بل ان المجلس والحكومة معا خالفا في السابق الدستور الصريح الذي نص على ان الموازنة تنشر كما ورد مشروعها من الحكومة دون تعديل . لذلك لا يمكن ان نعتبر ان القانون في السابق لم يصدر مخالفا للدستور ، اما قول دولة الرئيس بان الطلبات الواردة من النواب ومن اللجنة المالية ستأتي الى المجلس بمشاريع خاصة وربما تفتح دورة استثنائية فهذا الامر تبحته في وقته ، ولكن كل ما اريده ، هو ان انبه الى الخطأ الذي وقع المجلس السابق فيه .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد انور الخطيب .

انور الخطيب : الفت نظر دولة رئيس الحكومة الى ان من جملة الزيادات التي طلبتها الحكومة في اللجنة المالية اعتمادات لقوى الامن ، فهذه الاعتمادات درست اثناء الموازنة واذا اضطررتم لاصدار الموازنة بمرسوم فهذه الاعتمادات يجب عليكم ان تصدروها بمراسيم اضافية .

الرئيس : الكلمة لحضرة وزير المالية .

وزير المالية : ان رأيي في الموضوع الذي اثاره الزميل الاستاذ فيليب تقلا لا يختلف عن رأيه كثيرا فيما يتعلق بالطريقة الماضية انما اقول ان لهذه المشكلة المعقدة حلها وهو ان المجلس يستطيع ان يعطي صلاحياته للحكومة اي صلاحيات التشريع للحكومة .

فيليب تقلا : مقاطعا - الا هذا الحق .

وزير المالية : متابعا - اذن لا اناقشك في هذا الموضوع انما اقول ان الحكومة في الدورة العادية اذا ارادت ان تصدر الموازنة بمرسوم فستصدرها بمرسوم كما وردت الى المجلس هذا ما اردت ان اقله .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بيار اده .

بيار اده : كنت اود ان اقول انه في حال ابرام الموازنة كما وردت فليس في مضمون الموازنة

امور مهمة جدا، اي ليس فيها سياسة معينة من الناحية المالية لكي تحول دون اتباع طريقة الاعتمادات الاضافية خصوصا على ما اظن بانه عند وضع الموازنة وبعد ذلك عند درسها ومناقشتها في المجلس تتغير امور كثيرة في مختلف الوزارات، وبالرغم من ذلك تأتي ايضا فيما بعد الاعتمادات الاضافية، فطالما انه لم تزل القاعدة على ما هي عليه، فنتمنى للمستقبل ان نجعل الموازنة العادية تمر في اسرع وقت وان تكون افضل من الموازنات الاخرى وان تكون موضع نقاش في المجلس.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد ريمون اده.

ريمون اده: جوابا على ما قاله معالي وزير المالية اذكره بالمادة ٨٣ من الدستور، اذ بموجب هذه المادة لا يمكن للمجلس ان يصدق على قانون يمنح الحكومة حق اصدار الموازنة بمرسوم على النحو الذي في اللجان، بل انه يمنع على المجلس ان يعطي صلاحياته للحكومة بان تنشر الموازنة بمرسوم، ثم اسأل الحكومة ما هو سبب العجلة في اصدار الموازنة بمرسوم؟ هناك القاعدة الاثنا عشرية ويمكن ان تتبع هذه القاعدة حتى التصديق على الموازنة. اما بالنسبة للاعمال الانشائية فليس هناك ادارة يمكن ان تبدأ اعمالها قبل اذار او نيسان واول ميزانية نشرت كانت بتاريخ ١٥ شباط والموازنات الاخرى كانت دائما تنشر في اذار او نيسان واود ان استشهد بالزميل صبري حماده على صحة ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: خلافا لما جاء في كلمة الزميل الاستاذ ريمون اده اقول بانني كنت دائما وابدا اتقدم بالموازنة في ميعادها القانوني ومبدأي ان اصدر الموازنة في ميعادها، لانني اعلم ان اعمال الحكومة لا تسير في مجراها الطبيعي ما لم تصدر الموازنة في موعدها الطبيعي. وهذا ما نص عليه الدستور، فانا في سنة ١٩٤٣ او سنة ١٩٤٥ قدمت الموازنة للمجلس وصدق عليها في كانون الثاني، وانا اود ان يناقش المجلس الموازنة لان الموازنة مرآة القوانين، ونحن قبل ان نشغل اوقاتنا بالاعتمادات الاضافية وبالاسئلة والاجوبة كان علينا ان نأخذ الموازنة وندرسها ونناقشها بندا بندا.

ريمون اده: مقاطعا - من المسؤول عن التأخير اذن؟

رئيس الحكومة: متابعا - كان على المجلس ان يأخذ الموازنة ويصوت عليها بندا بندا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: هناك بعض الملاحظات احب ان اذكرها.

اولا - فيما يتعلق بدستورية القانونين السابقين الذين صدرا عن المجلس السابق باجازة اصدار الموازنة بمرسوم كما عدلتها اللجنة المالية، اقول باختصار انني من رأي معالي وزير المالية من انه بامكان المجلس ان يعطي صلاحياته التشريعية للحكومة وذلك بنشر الموازنة وفقا لتعديل اللجنة المالية. ولذلك فاني اعتقد انه عندما يتنازل المجلس عن صلاحياته للحكومة فلا تكون هنالك اية مخالفة للدستور.

ثانيا - فيما يتعلق بالتأخير - من المعلوم في سني ١٩٥٠، ١٩٥١، ١٩٥٢، ١٩٥٣، كانت الموازنة تصدر بين نيسان وحزيران، وقد صدرت الموازنة في ١٤ شباط منذ اربع سنوات اي في سنة ١٩٥٤ وفي ١٩ شباط سنة ١٩٥٥ وصدرت بعد ذلك بمرسوم في شهر كانون الاول، حسب تعديل اللجنة. اما فيما خص اللجنة المالية فاني اعلن انها لم تتأخر بدرس الموازنة وسبب التأخير ناتج باغليبيته من الحكومة، اذ انه حتى هذا التاريخ بالذات، لم يزل هناك بعض الوزراء ممن هم غير مستعدين لمناقشة ميزانيات وزاراتهم. ثم ان الحكومة اتخذت في هذه السنة قرارا بعدم السماح لوزارة المالية بقبول اية زيادة على الموازنة الا بعد الرجوع الى مجلس الوزراء، وقد كان هذا من اسباب التأخير، فلقد كانت اللجنة المالية تعقد جلساتها مرارا عديدة بغياب الوزراء والمدراء العامين حتى لا يحصل تأخير، واني اصرح ان الزيادات التي كانت تضاف الى الموازنة تحصل في ٩٠٪ منها بناء لطلب من الوزراء، فماذا تعمل اللجنة؟ هذا وتطالعنا الحكومة برأيها اليوم من انها مستعجلة لنشر الموازنة. انتم على حق من الناحية الشكلية، ولكني شخصا افضل ان تتأخر الموازنة حتى شباط او اذار كيما تأتي مدروسة. ثم ان النظام الداخلي يجيز تمديد الدورة حتى ١١ شباط، ونحن مستعدون لدرس وانجاز الموازنة في مثل هذا التاريخ، شرط ان يحضر الوزراء جلسات اللجنة المالية.

وختاما اقول انني اندم على العمل الشاق الذي قمنا به في اللجنة بعد ان طالعنا الحكومة بعزمها على اصدار الموازنة بمرسوم.

واكرر القول انه افضل ان تصدر الموازنة متأخرة ولكن بعد درسها من ان تأتي بهذا الشكل ونضطر بعدها الى فتح اعتمادات اضافية بقوانين لاحقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير ابي فاضل.

منير ابي فاضل: لقد تقدمت الحكومة بطلبات مالية عديدة الى اللجنة وطلبت بعض الاضافات

والتصحیحات وقد قمنا بها جميعها، واليوم تأتي الحكومة ولا تنفي رغبتها في نشر الموازنة بمرسوم واذا نشرت الموازنة بمرسوم فستأتي ناقصة ومبتورة، وسوف لا يستفيد اي مشروع من المال اللازم لتحقيقه لان الاموال غير متوفرة لتلك المشاريع في الموازنة الحالية. وقد طلب بعض الوزراء اجراء بعض التصحيحات حتى تتوفر الاموال المطلوبة للاعمال.

وانه ليؤسفني ان اسمع ان الحكومة لا تريد ان تفتح دورة استثنائية ولذلك فاردد القول واصر على ان الموازنة ستأتي مبتورة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبري حماده.

صبري حماده: كنت طلبت الكلام ولكن الزمن قد سبقني وجميع الخطباء تكلموا بما كنت اود الكلام به، ولكن لا بد لي من كلمة اقولها.

حضرة الرئيس، لقد درج المجلس مرتين او ثلاث على اعطاء الحكومة الحق بنشر الموازنة بمرسوم، وكنت انا في ذلك الحين اعارض في كل مرة اعطاء الحكومة مثل هذا الحق لاني كنت على يقين بان التنازل عن هذا الحق هو عمل غير دستوري لان الدستور ينص بصراحة على انه اذا لم يتم المجلس درس الموازنة حتى ٣١ كانون الثاني فلرئيس الجمهورية الحق في ان يصدرها بمرسوم كما وردت، ولكن بعض النواب ارادوا ان يعطوا هذا الحق للحكومة باعتبار ان بإمكان المجلس ان يتنازل عن حقه، وهذا لا يجوز ابدا لانه عندما اعطى المجلس للحكومة هذا الحق قد اتم دراسته لها في اللجنة المالية، وكلنا يعرف ان اللجنة المالية لاتعني المجلس النيابي بكامله، فمهما قامت به اللجنة من دروس ان بقيت هذه الدروس ضمن نطاق اللجنة، فهذا يعني ان المجلس لم يضع يده عليها بعد. لهذه الاسباب اعتقد ان اعطاء الحق للحكومة باصدار الموازنة بمرسوم تصدق غير مصيب.

ثم اني طلبت الكلام بصورة خاصة لاعرف على من تقع المسؤولية في تأخير درس الموازنة، وكنت اود رجاء رئيس اللجنة المالية في ان يوضح لنا ما اذا كان التقصير حاصلًا من اللجنة ام من الحكومة، وقد بين رئيس اللجنة هذا الامر بصراحة واني اشكره على ذلك.

اما بخصوص الامر الذي شاء الزميل الكريم ريمون اده ان يستشهد بي على صحته فاني اقول انه منذ فجر الاستقلال حتى يومنا هذا لم تصدق الموازنة في موعدها المقرر الا مرة واحدة.

ثم انني اود الاشارة الى انه قد تبين من جدول وقائع هذه الجلسة انها مخصصة لدرس الموازنة بصورة عامة، وهذا يعني ان اللجنة المالية انتهت من درس الموازنة، وانه بامكاننا بالتالي درسها وانهاؤها في مدة قليلة جدا لا تزيد على ١٥ يوما، وكنت اود من الحكومة، طالما ان النظام الداخلي بعد التعديل الجديد اجاز ذلك للحكومة ان تمدد الدورة حتى ١١ شباط - وهذا لا يعني ان المادة المذكورة تتنافى مع الدستور بل كانت فكرة الشارع التمني على الحكومة القيام بهذا العمل.

لهذه الاسباب التي بينتها ارجو من الحكومة، وفي اول عهد للمجلس الجديد ان لا تصدر الموازنة بمرسوم بل ان تتيح الفرصة للمجلس لدرس الموازنة والتصديق عليها فتكون بذلك خدمت المجلس والبلاد.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ايليا ابي جوده.

ايليا ابو جوده: اني اعجب من اصرار الحكومة على نشر الموازنة بمرسوم مع ان الاكثية النيابية، كما ارى، تريد ان يصدق عليها المجلس، هذا مع العلم ان الموازنة هي مرآة البلاد من الناحيتين العمرانية والاقتصادية. ثم اني لا ارى في الموازنة الجديدة الا مجموعة فواتير تكس كل سنة، بينما الموازنة في البلاد العالمية تدرس وتمحص ويعطي كل نائب رأيه فيها حتى تبني الحكومة موازنتها المقبلة على اساس هذه الاقتراحات ولكننا، وبكل اسف، لا نعمل على هذا الشكل.

وانني اطلب من الحكومة، مثنيا على طلب الزملاء الكرام، ان تتيح لنا مناقشة الموازنة لنعطي رأينا فيها ونقدم ملاحظاتنا على بيان معالي وزير المالية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نديم الجسر.

نديم الجسر: عطوفة الرئيس، ان الذي كان بين الوزراء الكرام اكثر حيطة واشد انتباها لما سيقع هو معالي وزير المالية. وردا على كلام دولة الرئيس الذي قال انه قدم الموازنة في موعدها الى المجلس وحمل على المجلس وبالتالي على اللجنة التي انا احد اعضائها واثار الى انها قد قصرت بالدرس فلا بد لي هنا من ان اعلق بكلمة اشير فيها الى ان معالي وزير المال كان منتبها عندما قدم الموازنة اذ بدأها باعتذار اورده في الفذلكة، فقال: «وكم كنا نتمنى، لو توفرت لنا الوسائل الفنية، لتساعدنا على هذا البناء فتوحد بين ايدينا الاحصاءات الدقيقة، والمعلومات الصحيحة، عما حققته الحكومات السابقة من خدمات، وامنت من حاجات ليتسنى للحكومة الحاضرة ان تعرف ما تبقى عليها تحقيقه وتأمينه اليوم فتقوم الدراسات عندئذ على تلك الاحصاءات والمعلومات،



لمعرفة ما تستدعيه سياسة الدولة من امور تتجاوز مع متطلبات البلاد، وتسائر مدى التطور على الصعيدين الداخلي والعالمي .

اما وان هذه العناصر لم تكن كلها مجتمعة لدينا، فقد اكتفينا بما توفر من مادة الرقم الحسابي المجرد، وقصر التعديل في المشروع الجاهز على الاقتصاد في كل ما ليس له طابع الضرورة او العجلة من النفقات هادفين من وراء هذا التعديل الى مراعاة الاوضاع المالية العامة» .

ثم يقول معاليه في بيانه الذي وزعه علينا هذا المساء . . . على الرغم من انها - اي الحكومة - حين انبثقت عن مجلسكم الكريم، وجدت نفسها تجاه مشروع للموازنة المقبلة تكاد خطوطه تكون جاهزة، اعدته الحكومة السابقة .

كما وجدت ان ما يفصلها، من مهلة دستورية، عن ميعاد تقديم الموازنة لا يسمح لها باعداد مشروع جديد، متكامل، مبني على اسس علمية حديثة» .

وبعد قراءة هذين النصين، وبعد ان اذكركم بتاريخ احالة هذه الموازنة الى المجلس وهو ٣٠ ايلول سنة ١٩٥٧ وبعد ان اكرر لفت نظركم الى ان الموازنة يجب ان تحال قبل هذا التاريخ باشهر عديدة وبعد ان اعتذرت الحكومة نفسها وجربت ان تبرر عدم اقدامها على وضع مشروع جديد متكامل مبني على اسس علمية حديثة، ارى انه لا يسعها الان ان تضع تبعة التأخير على اللجنة. الواقع يؤكد انها هي التي تأخرت .

وتأملوا بعد هذا ما يكون موقف لجنة المالية والموازنة، لقد قدمت اليها موازنة متأخرة وغير مدروسة باعتراف الحكومة نفسها. انا اعلم ان هناك عدة حوادث اجبرت الحكومة على تأخير تقديم الموازنة منها حدوث الانتخابات النيابية، ولكنه لا يجوز ابدا ان ينسب دولة الرئيس الى اللجنة تقصيرا في اداء عملها .

على كل حال في بلاد الناس توجد حكومات دستورية تكون لها سياسة مالية مرسومة ودائمة ومدروسة، فلا يضطر المجلس ان يدرسها كل سنة بشكل مفصل، لانها كما قلت تكون مدروسة درسا علميا، فلا تتطلب عندها الا بعض التعليقات التي يضيفها النواب .

اما هنا فما هو موقف اللجنة امام موازنة يقول عنها وزير المالية انها غير مدروسة بشكل علمي؟ ماذا تريدون ان تفعل اللجنة؟ نحن نجتمع مرتين في الاسبوع لدراسة الموازنة ومع ذلك فان بعض الوزراء والمدراء، كما قال رئيس اللجنة - المالية - لا يحضرون .

اعود الان الى البحث حول طلب فتح الدورة الاستثنائية، وهنا اريد ان اقول كلمة وهي انه، ان كان من ضرورة لوجود مجالس نيابية فلاقرار الموازنة ودراستها، واذا كان المجلس لا يمكنه ان يقوم بمثل هذا العمل فلا لزوم لوجوده. اذا كانت الحكومة، واقولها بكل اخلاص وتجرد، لم تتمكن من تقديم موازنة مدروسة فعليها ان تقول انها لا تريد ان تحرم المجلس حقه في درس الموازنة، بل عليها ان تعدد بفتح دورة استثنائية وبذلك تنقذ سمعة المجلس، وتسهم حقا في تقويم ما ترغب في تقويمه من أسس الموازنة.

الرئيس: الكلمة لحضرة رئيس الحكومة.

رئيس الحكومة: ان الموازنة معصورة بناء لطلب معالي وزير المالية وقد صرح الوزير انه لا يستطيع وضع اية اعتمادات اضافية جديدة.

اما قول بعض النواب من انهم يستطيعون ان يبحثوا الموازنة ويناقشوها في ظرف خمسة عشر يوما فهذا ما لا يمكن، خصوصا وان اللجنة المالية نفسها لم تنته حتى الان من درسها، ومجلسكم الكريم لا يريد ان يسلق الموازنة سلقا، اما فيما يتعلق بالطلبات الجديدة فستعيد الحكومة النظر بها وتأخذ بعين الاعتبار التعديلات التي وضعتها اللجنة المالية والحكومة تعدكم بفتح دورة استثنائية بعد ان تدرس هذه الامور وبعد ان تنتهي من وضع مشروع مدروس. اما الطلب بفتح دورة لعشرة ايام فهذا يعني سلق الموازنة، فالدستور نفسه يضع مدة اربعة اشهر لدرس الموازنة فكيف يريدون ان تنهوها بعشرة ايام؟

الرئيس: الكلمة لحضرة وزير المالية.

وزير المالية: ارى لزاما علي ان اشكر الزميل الكريم الشيخ نديم الجسر مرتين، اولا لكلماته الطيبة وقد اعطاني اكثر مما استحق، وانصفني ايضا من حضرة رئيس اللجنة المالية كما اني اشكره للمرة الثانية بالفعل لقوله تماما كل ما كنت اريد ان اقول لرئيس اللجنة المالية.

واني اکتفي بالطلب الى حضرة رئيس اللجنة المالية وبكل اخلاص، بمراجعة النص الحرفي لمحضر هذه الجلسة ليرى ما قال واضرب مثالا على ما قاله حضرته. ومن جهة يقول حضرته انه يفهم جميع الاسباب التي تدعو الحكومة الى نشر الموازنة بمرسوم، ومن جهة ثانية يقول انه شخصيا يرى ان تمدد الدورة حتى تتاح مناقشتها بشكل عام. ثم انه يقول ان الحكومة احسنت صنعا بالقرار الذي اتخذه والذي لا يسمح لوزير المال ان يقبل بزيادة اي اعتماد الا بعد الرجوع الى مجلس الوزراء،

ويقول من جهة ثانية انه يعتبر ان هذا العمل هو الذي سبب عرقلة الموازنة، واضاف قائلا ان التأخير جاء من قبل الحكومة. وانا شخصا لا اقول ان التقصير يعود على اللجنة المالية لان اعضاءها يعرفون تماما انني تعاونت معهم بكل اخلاص واحترام. وانني اعتقد ان في قول رئيس اللجنة المالية بعض التجني وخصوصا على وزير المالية.

وهنا اريد ان يسجل في المحاضر ان وزير المالية لم يتأخر، كما اني لا اريد ان يسجل على موظفي وزارة المالية انهم تأخروا في تأدية واجباتهم.

جوزف شادر: لم اقصد ابدا فيما قلت معالي وزير المالية ومعاونيه ومراقب النفقات ومعاونيه السيد منيمنه.

وزير المالية: متابعا - لقد اسفت يا حضرة الزميل الكريم على التعب الذي تعتقد انه ذهب هباء، واسمح لي ان اقول انني عملت في اللجنة كما عمل كل عضو فيها ومع هذا فلست آسف على هذا العمل لاني اعتقد انني ساهمت مساهمة متواضعة وشققت طريقا قد لا يكون طويلا، ولكنه مقدمة لعمل اتم واحسن.

الرئيس: لقد بحثتم مطولا في امكانية نشر الموازنة او عدم نشرها بمرسوم، وترى الرئاسة انه يجب رفع الجلسة بانتظار ما ستفعله الحكومة حتى اذا فتحت دورة استثنائية جديدة نعود الى بحث الموازنة.

ورفعت الجلسة في الساعة التاسعة من مساء الجمعة الواقع في الحادي والثلاثين من كانون الثاني سنة ١٩٥٨

رئيس المجلس

عادل عسيران

أمين السر

كلوفيس الخازن

هاشم الحسيني

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس أعمال المحاضر

الامضاء: عبد الرزاق الحفار



## فذلكة موازنة العام ١٩٥٩

صدرت موازنة العام ١٩٥٩ بمرسوم إشتراعي بناءً على قانون  
أقره مجلس النواب أعطى بموجبه الحكومة الحق بإصدار  
مراسيم اشتراعية لمدة ستة أشهر وهذا نصه:

أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي نصه:

مادة وحيدة: أجاز للحكومة أن تتخذ في مجلس الوزراء مراسيم إشتراعية، لمدة ستة أشهر،  
في المواضيع الآتية:

- ١ - التشريع المالي والاقتصادي.
- ٢ - الأمن العام والسلامة العامة.
- ٣ - التنظيم الإداري، تنظيم الإدارة والإدارات العامة، تحديد الملاكات، أنظمة الموظفين.
- ٤ - التنظيم القضائي، مجلس الشورى، المحكمة الإدارية الخاصة.
- ٥ - المصالح ذات الإستقلال المالي والإداري والصناديق المستقلة.
- ٦ - المرسوم الإشتراعي رقم ١٥ تاريخ ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٥٥ المتعلق بتكليف لجان خاصة  
بوضع تصاميم بعض الأشغال.
- ٧ - قانون الموازنة العامة.
- ٨ - الأسلحة والسير.
- ٩ - الاعتمادات اللازمة لهذا القانون.

تعرض المراسيم الإشتراعية المتخذة عملاً بهذا القانون على مجلس النواب خلال المهلة الميينة أعلاه .

يعمل بهذا القانون في اليوم الثاني من نشره في الجريدة الرسمية .

بيروت في ١٢ كانون الأول ١٩٥٨

الإمضاء: فؤاد شهاب

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: رشيد كرامي

وزير العدلية

الإمضاء: حسين العويني

## فذلكة موازنة العام ١٩٦٠(\*)

استهدفت الحكومة عند إعداد مشروع موازنة عام ١٩٦٠ الاختصار قدر الإمكان في النفقات الإدارية، وتخصيص القسم الأكبر من الزيادة في الواردات للحقلين الاقتصادي والاجتماعي، واجتهدت أن يأتي المشروع منسجما مع التنظيم الإداري الجديد وأهدافه.

وقد اعتمدت في عملها الأسس التالية:

١ - حذف اعتمادات الوظائف الشاغرة باستثناء وظائف وزارة العدل ووظائف التعليم في وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة، فحصلت من جراء ذلك على وفر يزيد على المليون ليرة.

٢ - توحيد اعتمادات شراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملبوسات في موازنة مجلس الخدمة المدنية، توحيد اعتمادات المحروقات والزيوت واعتمادات صيانة السيارات في موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل، نقل اعتمادات الإنشاءات الجديدة من مختلف الوزارات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل التي تشرف بحكم وظائفها على تنفيذ المباني وصيانتها.

وفي هذه التدابير انسجام في العمل ووفر أكيد في النفقات تتراوح بالنسبة لنوع كل نفقه بين عشرة وخمسة وعشرين بالمئة.

٣ - إعادة تنظيم قوى الأمن على قواعد جديدة مما يمكن من تحقيق وفر في النفقات قدره مليون ليرة من جهة، وزيادة فعالية هذه القوى من جهة ثانية.

٤ - رصد اعتماد احتياطي قدره مليونان ونصف مليون ليرة لتنفيذ الإصلاح الإداري بعد تحديد الملاكات بصورة نهائية وتعيين الأجهزة الجديدة (مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، مديرية الإحصاء العام الخ...).

ان جميع هذه التدابير أوصلت أرقام مشروع الجزء الأول من الموازنة إلى ١٣٢٠٤١٤٦٠ ل.ل. بما فيها ٢٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل. نفقات الإصلاح الإداري و ٢٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل. لترقية الموظفين،

---

(\*) النص الأساسي.

ويقابل هذه الأرقام في سنة ١٩٥٩ مبلغ ٨١٢ ٤٦٥ ١٣١ ل.ل. منه ٢٠٠٠٠٠٠ ل.ل. للإصلاح الإداري. أي ان الزيادة الحاصلة في عام ١٩٦٠ تبلغ ٥٧٥٦٤٨ ل.ل. فقط بالنسبة لعام ١٩٥٩، في حين أن أرقام هذا الجزء ارتفعت حوالي الثلاثين مليون ليرة بين عام ١٩٥٦ وعام ١٩٥٨.

هذا لجهة ضبط نفقات الجزء الأول، أما نفقات الجزء الثاني فإن الحكومة أعارتها الاهتمام الكلي في كل من الأجهزة القائمة حالياً وفي الأجهزة المستحدثة، فزادت اعتمادات الطرقات والمياه والأعمال الكهربائية زيادة محسوسة أصاب منها المناطق المحرومة مبالغ محترمة، ورصدت في موازنة وزارة الصحة العامة اعتمادات جديدة لتجهيز أربعة عشر مستشفى ومستوصفاً ريفياً، ورصدت كذلك اعتماداً لمصلحة الإنعاش الاجتماعي المستحدثة في موازنة الداخلية لإنعاش القرى التي ليس لها بلديات فبلغت بذلك اعتمادات الجزء الأول من الموازنة المخصصة للتجهيز والإنشاء ٦٢٠ ٧٢٣ ٤٠ ل.ل. يقابلها في موازنة عام ١٩٥٩ مبلغ ٣٢,٥ مليون ليرة.

كما ان الحكومة، رغبة منها في إجراء دراسة عامة لوضع الأسس لمخطط إنماء شامل للبنان يفرد فيه مقام هام للعوامل الإنسانية والاجتماعية على ضوء علاقتها بالعوامل الاقتصادية، استقدمت البعثة المعروفة باسم (بعثة الأب لوبري - ايرفد) ووضعت تحت تصرفها جميع الإمكانيات الحكومية والتسهيلات الممكنة ورصدت لها ٢٠٠ ٠٠٠ ليرة في اعتمادات موازنة وزارة التصميم العام.

هذا، وقبل أن نباشر دراسة مشروع موازنة عام ١٩٦٠ دراسة تفصيلية لا بد من كلمة عامة حول الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد.

## الحالة الاقتصادية

أصيب الاقتصاد اللبناني، نتيجة لحوادث ١٩٥٨، بنكسة أليمة بعد عدة سنوات من الازدهار والنشاط. فتضاءل الإنتاج، وتجمدت الحركة التجارية من داخلية وخارجية، وتعطلت المرافق، وانعدمت التجارة العابرة، وكان من الطبيعي ان يرافق هذه الأوضاع شح في موارد السياحة والاصطياف، وأن تفقد البلاد، ولو إلى زمن، صفتها كملجأ للرساميل، ذلك أن هذه الأخيرة بدلاً من أن ترتاده كالمعتاد أخذت تتسرب منه إلى الخارج. وهكذا مر الاقتصاد اللبناني خلال أزمة ١٩٥٨ بمرحلة عصيبة.

غير ان الحكومة عمدت، منذ انتهاء الحوادث، إلى توطيد الأمن وإعادة الطمأنينة إلى النفوس، الأمر الذي أدى إلى انتعاش الوضع الاقتصادي، وها أن الحالة العامة تنزع إلى التحسن



باضطراد وثقة. والأمل وطيد، نظراً للبوادر التي تتميز بها وللاتجاه الراهن، أن يعود الاقتصاد سيرته الأولى في المدى القريب، وأن يتجاوز في المدى الطويل الأرقام القياسية التي بلغها حتى الآن.

وسنعرض فيما يلي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي:

## أولا - التجارة الخارجية

### أ - الميزان التجاري

تميزت الميادين التجارية السنوية لغاية ١٩٥٧ بظاهرتين ملازمتين: الأولى عجزها المستمر والثاني ارتفاع أرقامها المضطرد سنة بعد سنة لجهتي المستوردات والمصدرات.

ولم يكن عجز الميزان التجاري اللبناني يوماً عامل خوف وقلق على صحة الاقتصاد الوطني، بل يرى بعض الاقتصاديين أو معظمهم أن تزايد أرقام هذا الميزان وتزايد عجزه دليل حيوية الاقتصاد اللبناني ونشاطه وبكلمة أخرى دليل توفر المداخيل وارتفاع نسبة الاستهلاك. يضاف إلى ذلك أن العجز التجاري يغطي دائماً بموارد غير منظورة، ضمن نطاق الميزان الاقتصادي العام، أو، بعبارة أخرى، ضمن نطاق ميزان الحسابات. وخلال عام ١٩٥٨، بدلاً من أن ترتفع أرقام المستوردات عما كانت عليه عام ١٩٥٧ بنسبة ١٠٪ تقريباً - وهي النسبة الوسطية للسنوات السابقة - نراها هبطت بسبب الحوادث بنسبة ١٧٪. ذلك أن قيمة المستوردات بلغت حسب الإحصاءات الجمركية ٦٢٧ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٥٧، و٥١٨ مليوناً في عام ١٩٥٨. والمصدرات بدورها هبطت من ١٥٢ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ إلى ١١١ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨ أي بنسبة ٢٧٪.

أما الميزان التجاري لعام ١٩٥٩ فيستدل من أرقام النصف الأول منه أن كلاً من المستوردات والمصدرات يكاد يبلغ مستواه السابق لعام ١٩٥٨. فقد بلغت المستوردات في النصف المذكور ٣٢٩ مليون ل.ل. والمصدرات ٦٤ مليون ل.ل. وإذا اعتبر النصف الثاني ممثلاً تماماً للنصف الأول لبلغت أرقام الميزان التجاري ٦٥٨ مليون ل.ل. لكامل عام ١٩٥٩ للمستوردات، و١٢٨ مليون ل.ل. للمصدرات.

وفيما يلي أرقام الميزان التجاري للسنوات الثمانية الأخيرة: (بملايين الليرات اللبنانية).

| السنة           | المستوردات<br>حسب الإحصاءات<br>الجمركية | تقدير المستوردات<br>بالسعر الحر | المصدرات | العجز بالنسبة<br>للمستوردات المقدرة |
|-----------------|-----------------------------------------|---------------------------------|----------|-------------------------------------|
| ١٩٥١            | ٣٢١                                     | ٤٤٥                             | ٩٨       | ٣٤٧                                 |
| ١٩٥٢            | ٣٤٤                                     | ٤٧٥                             | ٧٨       | ٣٩٧                                 |
| ١٩٥٣            | ٣٦٤                                     | ٤٧١                             | ٨٧       | ٣٨٤                                 |
| ١٩٥٤            | ٤٨٥                                     | ٥٨٦                             | ١٠٦      | ٤٨٠                                 |
| ١٩٥٥            | ٥٢٩                                     | ٦٧٠                             | ١٢١      | ٥٤٩                                 |
| ١٩٥٦            | ٥٦١                                     | ٧١٥                             | ١٤٦      | ٥٦٩                                 |
| ١٩٥٧            | ٦٢٧                                     | ٧٩٠                             | ١٥٢      | ٦٣٨                                 |
| ١٩٥٨            | ٥١٨                                     | ٦٦٥                             | ١١١      | ٥٥٤                                 |
| ١٩٥٩            | ٣٢٦                                     | ٤٧١                             | ٦٤       | ٤٠٨                                 |
| لغاية<br>حزيران |                                         |                                 |          |                                     |

### ب - التجارة العابرة

تشكل التجارة العابرة في لبنان حقلاً هاماً من الحقول الاقتصادية وتؤمن له مورداً سنوياً ذا شأن يساهم إلى حد بعيد في تغطية العجز الناشئ عن الميزان التجاري. وقد أصابت بالفعل خلال السنوات السابقة قسماً وافراً من الازدهار.

غير انها تقلصت خلال عام ١٩٥٨ أسوة بسائر المرافق الاقتصادية، فبعد أن بلغت قيمة البضائع المارة بطريق الترانزيت حسب الإحصاءات الجمركية ١,١٣٧ مليون ل.ل. في عام ١٩٥١ و١,١٤٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٥ و١,٢٤٥ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ هبطت خلال عام ١٩٥٨ إلى ٩٨٠ مليون ل.ل. أي بنقص قدره ٢٦٥ مليون ل.ل. عن عام ١٩٥٧.

وتجدر الإشارة إلى ان تجارة الترانزيت لم تستعد بعد نشاطها كما كان الحال في السابق. ويعود السبب في ذلك إلى الصعوبات القائمة بين بعض البلدان العربية وبعضها الآخر بشأن هذه التجارة. ويؤمل ان تؤدي المفاوضات الجارية بهذا الشأن إلى نتائج إيجابية.

وفيما يلي أرقام بضائع الترانزيت للسنوات الثمانية الأخيرة (بملايين الليرات اللبنانية).

| السنة             | الكمية بالطن | القيمة بملايين الليرات |             |
|-------------------|--------------|------------------------|-------------|
|                   |              | حسب الجمارك            | بالسعر الحر |
| ١٩٥١              | ٢٢ ٤٧٦       | ١ ١٣٧                  | ١ ٧٩٠       |
| ١٩٥٢              | ٢٣ ١٤٧       | ١ ٠٣٩                  | ١ ٦٠٣       |
| ١٩٥٣              | ٢٣ ٢٦٣       | ١ ٠٦٣                  | ١ ٥٩٥       |
| ١٩٥٤              | ٢٣ ٧٦٧       | ١ ٠٣٣                  | ١ ٤٧٩       |
| ١٩٥٥              | ٢٣ ٤٨٥       | ١ ١٤٨                  | ١ ٦٦٧       |
| ١٩٥٦              | ٢٢ ٦٧٨       | ١ ١٠٠                  | ١ ٦٠٠       |
| ١٩٥٧              | ٢٠ ١١٧       | ١ ٢٤٥                  | ١ ٧٨٠       |
| ١٩٥٨              | ٢٦ ٩١٠       | ٩٨٠                    | ١ ٤٠٢       |
| ١٩٥٩ لغاية حزيران | ١٢ ٥٢١       | ٤٠٢                    | ٥٦٠         |

### ج - العلاقات الاقتصادية مع الخارج

منذ فجر الاستقلال والحكومات المتعاقبة دائبة على تطوير العلاقات الاقتصادية بين لبنان والخارج، هادفة من وراء ذلك إلى إيجاد الأسواق الخارجية للإنتاج اللبناني، من زراعي وصناعي، الفائض عن حاجة الاستهلاك. وقد تم حتى الآن عقد عدد كبير من الاتفاقات التجارية سواء مع البلدان العربية أو غيرها وفيما يلي بياناً بأهم ما عقد منها منذ عام ١٩٥٧:

#### الاتفاقات التي دخلت في حيز التنفيذ

- الاتفاق بين لبنان وألمانيا الشرقية: وقّع الاتفاق الأول بين البلدين في عام ١٩٥٣، عدل بتاريخ ١٧ ت ١ سنة ١٩٥٥، وصدق التعديل بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٧. وتم تبادل وثائق الإبرام بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٧.
- الاتفاق بين مصر (الإقليم الجنوبي من الجمهورية العربية المتحدة): وقّع بتاريخ ٢٧ حزيران سنة ١٩٥٦، وصدق بتاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٥٦، وتبودلت وثائق إبرامه بتاريخ ٢٧ أيار سنة ١٩٥٧.
- الاتفاق بين لبنان وسوريا: وقّع بتاريخ ١٥ أيلول سنة ١٩٥٦، وصدق بتاريخ ١٩ حزيران سنة ١٩٥٩، وتبودلت وثائق إبرامه بتاريخ ٥ آب سنة ١٩٥٩.

### الاتفاقات التي هي قيد الإبرام

- الاتفاق مع تركيا: وقّع بتاريخ ٢ نيسان سنة ١٩٥٥، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٢ أيار سنة ١٩٥٥.
- الاتفاق مع المملكة العربية السعودية: وقّع بتاريخ ١٣ آب سنة ١٩٥٧ وصدق بتاريخ ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٥٨، ولم يجر تبادل وثائق إبرامه حتى الآن.
- الاتفاق مع الصين الوطنية: وقّع بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٦ وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٨ كانون الأول سنة ١٩٥٧.
- الاتفاق مع الأرجنتين: وقّع بتاريخ ٦ نيسان ١٩٥٥، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ١٠ آب سنة ١٩٥٥.
- الاتفاق مع اليونان: وقّع بتاريخ ٣ تموز سنة ١٩٥٨، وأحيل إلى المجلس النيابي بتاريخ ٢٣ حزيران سنة ١٩٥٩.
- اتفاقية تسهيل التبادل التجاري والترانزيت بين دول الجامعة العربية: اجري تعديل عليها بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٥٦، وصدق التعديل بتاريخ ٢٢ تموز سنة ١٩٥٩، ولم يجر تبادل وثائق إبرامه حتى الآن.

وإلى جانب هذه الاتفاقات يوجد عدد من الاتفاقات قيد الإعداد والتعديل. ويؤمل أن تؤدي الاتفاقات التجارية هذه إلى تنمية تصدير المنتجات اللبنانية على أنواعها وبالتالي إلى زيادة الإنتاج المحلي.

## ثانياً: الإنتاج الزراعي والصناعي

### أ - الإنتاج الزراعي

لم يتأثر الإنتاج الزراعي بسبب أزمة ١٩٥٨ تأثراً كبيراً، سوى ان الأهليين لم يتمكنوا من الاعتناء بمزروعاتهم كالمعتاد. ويمكن القول ان الإنتاج الزراعي لم يختلف بوجه عام عما توصل إليه في الأعوام السابقة إلا بقدر اختلاف العوامل الطبيعية بين عام وآخر كحالة الطقس والأمطار.

فالفاكهة سجلت في عام ١٩٥٨ تقدماً ملموساً عما كانت عليه في عام ١٩٥٧، وفيما يلي بياناً بأهم أنواع الإنتاج من الفاكهة خلال السنتين المذكورتين.

| النوع  | ١٩٥٧ (طن) | ١٩٥٨ (طن) |
|--------|-----------|-----------|
| برتقال | ٨٥ ٠٠٠    | ٩٣ ٠٠٠    |
| حمضيات | ٣١ ٠٠٠    | ٣٨ ٠٠٠    |
| تفاح   | ٣٧ ٠٠٠    | ٤٢ ٠٠٠    |
| عنب    | ٧٥ ٠٠٠    | ٨٠ ٠٠٠    |

أما الحبوب فقد تضاعف إنتاجها كما يتبين من الجدول التالي:

| النوع     | ١٩٥٧ (طن) | ١٩٥٨ (طن) |
|-----------|-----------|-----------|
| قمح       | ٦٥ ٠٠٠    | ٤٨ ٠٠٠    |
| شعير      | ٢٣ ٥٠٠    | ١٨ ٥٠٠    |
| ذرة صفراء | ١٧ ٠٠٠    | ١٤ ٠٠٠    |
| ذرة بيضاء | ٥ ٠٠٠     | ٣ ٥٠٠     |
| عدس       | ٢ ٨٠٠     | ٣ ٥٠٠     |
| حمص       | ٢ ٥٠٠     | ٢ ٢٠٠     |
| فاصوليا   | ٥ ٣٠٠     | ٤ ٨٠٠     |

وبلغ إنتاج الزيتون ٤٤,٠٠٠ طن في عام ١٩٥٨ مقابل ١٣ ٠٠٠ طن في عام ١٩٥٧ والخضار بقيت إجمالاً على مستواها السابق.

### ب - الإنتاج الصناعي

شهدت الصناعة اللبنانية ازدهاراً مضطرباً منذ نشوب الحرب العالمية الثانية. ويعود الفضل في ذلك إلى المبادرة الفردية من جهة والعناية الحكومية من جهة ثانية. أما العناية الحكومية فكائنة على الأمور التالية:

- إعفاء المواد الأولية من الرسوم الجمركية.
- إعفاء الآلات الصناعية من الرسوم الجمركية.
- زيادة الرسوم الجمركية على المصنوعات المستوردة التي ينتج مثلها محلياً.
- تأمين القوى المحركة للمصانع بأسعار مخفضة.

- إنشاء معهد البحوث الصناعية والمساهمة الفعالة بتغذية ميزانيته .
- إعفاء المؤسسات ذات المواضيع الجديدة من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات .
- مساهمة بنك التسليف في مد الصناعات بالأموال اللازمة لها بعد أن وضعت تحت تصرفه أمواله جديدة بكفالة الحكومة .
- إعطاء قروض بكفالة الحكومة لبعض الشركات التي تنتج الطاقة الكهربائية بغية زيادة الإنتاج وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة .

وقد أدت هذه العناية إلى تقدم الصناعة تقدماً كبيراً فأنشئت صناعات جديدة وازدادت رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة . فبلغ عدد المصانع والمشاغل المسجلة في مصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني في أول عام ١٩٥٧ / ٣٠٠٠ / مصنعاً ومشغلاً وبلغ عدد العمال الذين يعملون فيها ٣٧٠٠٠ عامل .

وخلال عام ١٩٥٧ وحده انشئ عدة مصانع هامة منها :

- مصنعان للأنايب الحديدية .
- معمل لاستخراج السكر من الشمندر .
- مصنع للأخشاب المجمعة .
- مصنع للخشب المضغوط للمساكن الشعبية .
- مصنعان للمفروشات الخشبية والمعدنية .
- مصنع للسماط الكيماوي .
- مصنع للهواء السائل وغاز الكربون .
- مصنع للتسجيلات الفنية .
- مصنعان لتنقية غاز البوتان .
- مصنع للتبريد .

وبلغ رأس المال الموظف خلال العام المذكور ما يقارب الـ ٥٠ مليون ليرة لبنانية .

غير ان حوادث عام ١٩٥٨ أضعفت الحركة الصناعية وتوقف قسم كبير من المعامل عن الإنتاج الكلي أو الجزئي بسبب إمكانية عدم التصريف ان لجهة الاستهلاك المحلي أو التصدير . وكان من جراء ذلك أن تدنى الإنتاج الصناعي بنسب تتراوح بين ٢٥٪ و ٤٥٪ .

وبانتهاء الحوادث عادت أكثرية المعامل إلى العمل ، إلا ان إمكاناتها كانت محدودة نظراً

للخسائر التي تكبدتها. ولكن الحكومة عمدت إلى تسهيل عمليات التسليف سواء عن طريق المصارف أو عن طريق مصرف التسليف مما جعلها خلال الأشهر المنصرمة من عام ١٩٥٩ تعاود نشاطها السابق بحيث أصبح إنتاجها متقارباً وإنتاج عام ١٩٥٧. والحكومة جادة في تشجيع كل ما يؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وبالتالي إلى إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

### ثالثاً - صناعة البناء

ومن الصناعات الهامة التي عادت إلى ازدهارها السابق وأشاعت الحركة والنشاط في مختلف الحقوق الاقتصادية صناعة البناء. فمن مقارنة أرقام رخص البناء وعدد الطوابق والمساحات المرخص بإنشائها خلال النصف الأول من عام ١٩٥٩ مع ما يماثلها من الأرقام في الأعوام السابقة يتبين أن عام ١٩٥٩ سيكون أفضل هذه الأعوام على الإطلاق. ذلك أن عدد رخص البناء في النصف الأول منه بلغ ٥٠٠ رخصة وعدد الطوابق ١٣١٤ والمساحات المرخص بإنشائها ٣٤٩ ألف متر مربع. وفيما إذا كان النصف الثاني من عام ١٩٥٩ مماثلاً للنصف الأول سيصبح عدد الرخص ١٠٠٠ وعدد الطوابق ٢٦٢٨ والمساحات المرخص بإنشائها ٦٩٨ م<sup>٢</sup>. وهذه الأرقام تتجاوز جميع أرقام السنوات السابقة منذ عام ١٩٥٠، كما يظهر في الجدول التالي:

| السنة        | عدد رخص البناء | عدد الطوابق | المساحة الإجمالية<br>بآلاف الأمتار المربعة |
|--------------|----------------|-------------|--------------------------------------------|
| ١٩٥٠         | ٦٧٣            | ١ ١٤٩       | ٢٦٩                                        |
| ١٩٥١         | ٦٧٦            | ١ ١٩٨       | ٢٣٤                                        |
| ١٩٥٢         | ٨٥١            | ١ ٥٨٣       | ٣٢٢                                        |
| ١٩٥٣         | ٧٩٨            | ١ ٥٣٦       | ٣١٨                                        |
| ١٩٥٤         | ١ ٠٥٥          | ١ ٨٤٨       | ٤٢٣                                        |
| ١٩٥٥         | ١ ٢٦١          | ٣ ٠٦٢       | ٦٤٢                                        |
| ١٩٥٦         | ٨٨٤            | ٢ ٥٩٩       | ٥٣٠                                        |
| ١٩٥٧         | ٨٤٦            | ٢ ٢٢١       | ٤٣١                                        |
| ١٩٥٨         | ٦٠٩            | ١ ٥٠٠       | ٣٨٩                                        |
| ١٩٥٩         | ٥٠٠            | ١ ٣١٤       | ٣٤٩                                        |
| لغاية حزيران |                |             |                                            |

## رابعاً - السياحة والاصطياف

تنشط حركة السياحة والاصطياف في لبنان سنة بعد سنة. ويشهد على تقدمها ازدياد عدد الزائرين الذين يؤمون لبنان من مختلف أنحاء العالم، وازدياد عدد البيوتات السياحية على أنواعها من فنادق ودور مفروشة ومقاه ومطاعم.

قبل عام ١٩٥٠ كان عدد غرف الفنادق في لبنان ٤١٢٨ غرفة وعدد الدور المفروشة ٢٥٢٥ داراً. وقد بني واستثمر لغاية عام ١٩٥٨ في بيروت وحدها ١٢٩٠ غرفة فضلاً عن ١١١٦ غرفة بطور الإنشاء الآن. وتقدر تكاليف إنشائها وإعدادها بما يزيد عن الخمسين مليون لير لبنانية. يضاف إلى ذلك حوالي ألف غرفة بنيت واستثمرت في مراكز الاصطياف لغاية عام ١٩٥٨ وحوالي الثمانماية غرفة أخرى رخص ببنائها.

أما عدد الأسرة المستثمرة في جميع الفنادق اللبنانية اليوم فيقدر بسبعة عشر ألف سرير. وانتقل عدد المطاعم والمقاهي والملاهي من ١١٠٠ في عام ١٩٥٢ على ٢٢٢٠ مؤسسة حالياً تستخدم حوالي ١٥ ألف شخص باستمرار.

أما عدد السائحين فقد سجل ازدياداً مضطرباً منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية عام ١٩٥٥ حيث بلغ رقماً قياسياً قدره ٨٦٤ ١٦١ ١ سائحاً ثم بدأ ينحدر تدريجياً فبلغ ١٧٠ ١١٤ ١ في عام ١٩٥٦ و

٩٢٤ ٨٠٨ في عام ١٩٥٧ و٤٦٦ ٧٣٢ في عام ١٩٥٨. ثم عاد الى الارتفاع خلال الثمانية الأشهر الأولى من عام ١٩٥٩ حيث بلغ ٦٧٢ ٤٩١. وفيما يلي بياناً بالحركة السياحية منذ عام ١٩٤٩.

| السنة | المسافرون العاديون<br>(القادمون) | المسافرون العابرون | المجموع |
|-------|----------------------------------|--------------------|---------|
| ١٩٤٩  | ٦٠٢٨٤                            | -                  | ٦٠٢٨٤   |
| ١٩٥٠  | ٦٧٧٠٥                            | -                  | ٦٧٧٠٥   |
| ١٩٥١  | ١٢٧٣٠٣                           | -                  | ١٢٧٣٠٣  |
| ١٩٥٢  | ٢١٦٤١٨                           | ٨٢٠٦٠              | ٢٩٨٤٧٨  |
| ١٩٥٣  | ٢٨٥٠٧٣                           | ١٠٢٧٥١             | ٣٨٧٨٢٤  |
| ١٩٥٤  | ٦٩٥٣٠٣                           | ٢٠٥٠٩٩             | ٩٠٠٤٠٢  |
| ١٩٥٥  | ٣٠١٤٢٩                           | ٢٦٠٣٩١             | ١١٦١٨٢٠ |



| السنة       | المسافرون العاديون<br>(القادمون) | المسافرون العابرون | المجموع |
|-------------|----------------------------------|--------------------|---------|
| ١٩٥٦        | ٨٥٤٥٧٧                           | ٢٥٩٥٩٣             | ١١١٤١٧٠ |
| ١٩٥٧        | ٥٤١٣٥٤                           | ٢٦٧٥٧٠             | ٨٠٨٩٢٤  |
| ١٩٥٨        | ٢٢٤٤٤٥                           | ٢٤٢٢٨٧             | ٤٦٦٧٣٢  |
| ١٩٥٩        | ٣١٦٦٧٢                           | ١٧٢٠٠٠             | ٤٩١٦٧٢  |
| لغاية ٣٠ آب |                                  |                    |         |

تستدعي هذه الأرقام الملاحظات التالية :

١ - ان عدد السائحين من مختلف الجنسيات ينزع إلى التزايد باستمرار ما عدا عدد السوريين الذي بدأ يتضاءل منذ عام ١٩٥٦ ، وهو الذي أدى إلى تضائل العدد الإجمالي للسائحين لسنوات ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ ، ١٩٥٩ .

٢ - ان حركة السياحة في عام ١٩٥٨ تضاءلت بنسبة ٥٠٪ بسبب الأزمة .

٣ - يستنتج من أرقام الأشهر الثمانية الأولى من عام ١٩٥٩ ان حركة السياحة عادت إلى الانتعاش . ويتنظر أن يبلغ عدد السائحين في نهاية ١٩٥٩ ، فيما إذا اعتبرت الأشهر الأربعة الأخيرة منها ممثلة للأشهر السابقة ، حوالي الـ ٨٠٠ ٠٠٠ سائح .

٤ - فيما إذا عادت حركة النقل بين الإقليم السوري ولبنان إلى سابق عهدها ، يتنظر ان يتجاوز عدد السائحين الرقم القياسي الذي بلغه في عام ١٩٥٥ نظراً لأن القادمين إلى لبنان من مختلف الجنسيات يزداد سنة بعد سنة .

وفيما يلي بياناً بعدد السائحين خلال سنوات ١٩٥١ - ١٩٥٧ موزعاً على الجنسيات :

| البلدان/ الجنسية | سنة ١٩٥١ | سنة ١٩٥٢ | سنة ١٩٥٣ | سنة ١٩٥٤ | سنة ١٩٥٥ | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ |
|------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| ألبانيا          | ٢١       | ١٤       | ٥١       | ٨        | ٦        | --       | ٥        |
| النمسا           | ٢٠٣      | ٢٩٧      | ٤٢٦      | ٤٩٨      | ٧٤٣      | ٧٢١      | ٦٥٦      |
| بلجيكا           | ٤٠٤      | ٥٣٤      | ٤٧٩      | ٧٣٨      | ١٣٤٧     | ١١٥٠     | ٩٣٣      |
| قبرص             | ٦٣٤      | ٩٨٩      | ٣٨٢٢     | ٢٦٥٠     | ٢٠٧٤     | ٢٥٥٩     | ٨٥٣      |
| الدانمارك        | ٢٨٠      | ٢٢٦      | ٣٢١      | ٤٩٨      | ٥٥١      | ٥٩٢      | ٧٨٩      |
| فنلندا           | ٢٨       | ٥٠       | ٨٩       | ١٨٥      | ١٩١      | ١١١      | ١٨٢      |
| فرنسا            | ٧٠٧١     | ٧٦٨٥     | ٧١٤٦     | ٨٠٩٢     | ٩٥٧٣     | ٨٦١٥     | ٥٠٤١     |
| ألمانيا          | ٦٤٣      | ١١٧٠     | ١٧٣٦     | ٣٠٥٦     | ٤٤١٩     | ٥١٨٣     | ٤٧٧٢     |
| اليونان          | ١٣٢٥     | ١٩١٨     | ١٩٧٣     | ٢٥٤٥     | ٣٥٨٣     | ٣٠١٣     | ٢٥٥٢     |
| بولندا           | ٨٢١      | ١٥٤٩     | ١٧٩١     | ١٢٠٨     | ١٤٦٤     | ١٤٦٣     | ١٢٢٩     |
| هنغاريا          | ٢٧       | ٤٦       | ٢٢       | ٣٨       | ٩٨       | ١٨٦      | ١٠٦      |
| إيرلندا          | ١٢٨      | ١٦٦      | ١١٥      | ١٤٦      | ١٨٧      | ١٩٦      | ١٧٢      |
| إيطاليا          | ١٦٦٥     | ٢١٦٣     | ٢٣٤٠     | ٢٥٢٦     | ٣١٠٨     | ٣٠٧٨     | ٢٨٧٧     |
| النرويج          | ١٤٤      | ١٣٤      | ١٩٣      | ٢١٧      | ٢٥٩      | ٤٤٤      | ٦٧٤      |
| بولونيا          | ٦٦       | ٤٠       | ٢٣       | ٢٤       | ٨٧       | ١٤٨      | ١٢٤      |
| البرتغال         | ٣٢       | ٣٤       | ٣٨       | ٣٩       | ١١٩      | ١٢١      | ٦١       |
| روسيا            | ٨٧       | ٩٧       | ١٠٢      | ٢٢٥      | ١١٤      | ٣٣٦      | ٢٧١      |
| إسبانيا          | ٣٤٤      | ٣٧٣      | ٤٣٩      | ٦٢٧      | ٨٥٠      | ٧٦٢      | ٦٣٨      |
| أسوج             | ٤٩٨      | ٤٤٥      | ٨٠       | ٥٦٤      | ٨٥٦      | ٧٨٦      | ٩٢٣      |
| سويسرا           | ٨٠٣      | ٨٥٧      | ٧٥٩      | ١٠١٩     | ١٤٥٢     | ١٤٤٧     | ١٢٩٥     |
| تركيا            | ٤٩٢٦     | ١٢٩٢٦    | ٧٩٧٣     | ٤٧٣٨     | ٢٥١٥     | ٢٧٦٧     | ٢٤٨٢     |
| بريطانيا         | ١٠٢٣٦    | ١٥٤٣٥    | ١٤١٤٥    | ١٧٣٤٢    | ٢٠٦٧٩    | ١٩٠٥٦    | ١١٩٦١    |
| يوغوسلافيا       | ٩٢       | ١٤٠      | ٣٦٩      | ٥٠٠      | ٧١١      | ٥١٥      | ٨٣١      |
| تشيكوسلوفاكيا    | ٣٢       | ٤٠       | ٦٩       | ١٨٤      | ١٦٥      | ٣٢٠      | ٢٩٠      |
| كندا             | ٣١٦      | ٤٥٢      | ٥٩٦      | ٦٢٦      | ٩٧٧      | ٩٧٥      | ١٣٥٥     |
| الولايات المتحدة | ١٣٧٥٩    | ٢٠٥٨٠    | ٢٢١٥٣    | ٢٤٧٦١    | ٢٨٩٧٠    | ٢٤٩٨٠    | ٢١١٨٥    |
| الأرجنتين        | ٢٧٦      | ٢٩٧      | ٤٨١      | ٥١٨      | ٤٧٨      | ٥٤١      | ٢٧٠      |

فدلكة الموازنة العامة

١٩٦٠

| البلدان/ الجنسية         | سنة ١٩٥١ | سنة ١٩٥٢ | سنة ١٩٥٣ | سنة ١٩٥٤ | سنة ١٩٥٥ | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ |
|--------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| البرازيل                 | ٢٩٣      | ٤٩٥      | ٥٠٦      | ٤٩٠      | ٣٨٩      | ٤٦٣      | ٨٥٠      |
| تشيلي                    | ٧٩       | ١١٠      | ٩٦       | ١٢٧      | ١٦٣      | ١٨٤      | ٨٥       |
| كولومبيا                 | ٦٩       | ١١٠      | ١٥٦      | ٢٣٨      | ١٣٦      | ١٩٥      | ٣٣٤      |
| كوبا                     | ٣٩       | ٨٧       | ٩٢       | ١١٢      | ١٢٧      | ١٠٣      | ٥٨       |
| الإكوادور                | ٤١       | ١٢       | ٦        | ٣٣       | ٢٠       | ٣١       | ٩        |
| غواتيمالا                | --       | ١٧       | --       | ٧        | ٨٠       | ٨٣       | ١٥       |
| الهندوراس                | --       | ٦٠       | --       | ١٢٧      | ٣٦       | ٥٢       | ٢٢       |
| المكسيك                  | ٢٢٤      | ٣٨٧      | ٢٨١      | ٣١٢      | ٤٣٤      | ٣٣٢      | ٢٨١      |
| الأوروغواي               | ١٩       | ٣٥       | ٤٣       | ٥٦       | ٣٩       | ٤٨       | ٢٠       |
| فنزويلا                  | ٧٧       | ٢٤٣      | ١٣٩      | ١٧٥      | ٢٣٨      | ٢٣٤      | ٢٥٦      |
| الصين                    | ٢٤٢      | ٣٥       | ٥٥       | ٦٢       | ١٣١      | ٦٥       | ٢٣٥      |
| الحبشة                   | ٣٩       | ٣٨       | ٥٤       | ٥٦       | ٥٧       | ٦٨       | ١٢٣      |
| أفغانستان                | ٧٩       | ١٣١      | ٧١       | ١١٥      | ١٦٣      | ٢٧٠      | ٢٣٨      |
| البحرين                  | ١٦٥      | ٣٢٩      | ٣٧٨      | ٤٥٤      | ٦٦٩      | ٦٦٩      | ٨٦٧      |
| مصر                      | ١٠ ٣٠٦   | ٨ ٤٩٠    | ٦ ٨١٩    | ١٠ ٤٥٢   | ١١ ٧٢٥   | ١٥ ٠٧٥   | ٨ ٣٧٥    |
| إيران                    | ٢ ٢٩٤    | ٢ ٥٧٩    | ١ ٦٥٥    | ٢ ٥٣٨    | ٤ ٣٢٥    | ٣ ٨٦٤    | ٣ ٢٥٨    |
| العراق                   | ٨ ١٤٠    | ٨ ٩٥١    | ٩ ٩٨٨    | ١٣ ٤٣٥   | ١٥ ٥١٧   | ١٧ ٥٢٥   | ١٥ ٢٨٠   |
| الأردن                   | ١٤ ٤٥٦   | ١٦ ٦٨٠   | ١٩ ٢٤١   | ٢٨ ٦٧٧   | ٣٥ ٢٦٠   | ٤٢ ٠٥١   | ٥٤ ٥٤٣   |
| قطر                      | --       | ٤١       | --       | ٣٤٩      | ٣٣٧      | ٥٥٦      | ٥٦٤      |
| الكويت                   | ٣٥٠      | ٨٧٠      | ١ ٩٠٠    | ٢ ٧٢٣    | ٤ ٢٦١    | ٥ ٢٢٢    | ٥ ٣٠٤    |
| ليبيريا                  | --       | ١١       | --       | ١٣       | ٩        | --       | ١٠       |
| ليبيا                    | ٣٥       | ٥٠       | ٨٥       | ١٥٢      | ١٤١      | ١٧٨      | ٢٢٠      |
| مالطا                    | --       | ١٨       | --       | ٧        | ٤        | ٣        | ٣٨       |
| مراكش                    | ٢٥       | ٧٩       | ٦٩       | ٧٤       | ١٥٦      | ٢٧٥      | ٣٢٦      |
| فلسطين                   | ٢ ٠١٥    | ٣ ٩٠٤    | ٥ ٠٩٣    | ٤ ٦٦٨    | ٤ ٧٩٠    | ٥ ٣٩٢    | ٧ ٣٢٨    |
| المملكة العربية السعودية | ١ ٩٦٦    | ٣ ٩٦٣    | ٥ ٠٦٦    | ٦ ٨٣١    | ٧ ٩٤٨    | ٥ ٦٨١    | ٨ ٥٨٩    |

| البلدان/ الجنسية | سنة ١٩٥١ | سنة ١٩٥٢ | سنة ١٩٥٣ | سنة ١٩٥٤ | سنة ١٩٥٥ | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ |
|------------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|
| أفريقيا الجنوبية | ٨٠       | ٨٤       | ١٧٧      | ١٥٥      | ٢٩٨      | ١٥٨      | ١٤٤      |
| السودان          | ٢٥٩      | ٣٢٣      | ٣٨٣      | ٤٠٣      | ٤٩٥      | ٥٩٢      | ٥٧٦      |
| سوريا            | ٣٧ ٨٩١   | ٩٥ ٨٦٥   | ١٦٠ ٨٥٣  | ٥٤٤ ٠٠٨  | ٧٢٢ ٣٣٩  | ٦٦٨ ٣٤٤  | ٣٦٤ ٢١٢  |
| تونس             | ٤٦       | ٣٧       | ٨٩       | ١٩٩      | ١٩٣      | ١٧٣      | ٢٩٣      |
| اليمن            | --       | ١٩       | --       | ٣٣       | ٤٤       | ١١١      | ١٢١      |
| أستراليا         | ١١٠      | ٣٧٤      | ٣٩٨      | ٤٤٥      | ٥٥٣      | ٥٥٠      | ٤٣١      |
| برما             | --       | ١٧       | --       | ٢٤       | ١٢       | ٣٤       | ٤١       |
| سيلان            | ٤٣       | ٢٢       | ١٤       | ٣٦       | ٦٨       | ٢٦٢      | ٥٢       |
| الهند            | ٥٨٣      | ٦١٦      | ٨١٦      | ٦٩٩      | ١٠٥٢     | ١٣١٣     | ١٩٥٦     |
| أندونيسيا        | --       | ٧٣       | ١٢١      | --       | ١٩٨      | ١٨٦      | ٦٣٢      |
| اليابان          | ١٤٣      | ٣٧       | ٢١٩      | ٣٦٦      | ٥٥٨      | ٥٢٠      | ٦٧٥      |
| زيلاندا الجديدة  | --       | ٦٠       | ٨٣       | ١٢٣      | ١٨١      | ١٠       | ٦٥٦      |
| الباكستان        | ١٠٦      | ٥٣٨      | ٦٤٠      | ٨٠٤      | ١٠٦٣     | ١٣٢٤     | ١٣١٤     |
| الفيليبين        | ٨        | ١٤٩      | ٧٠       | ١٠٣      | ٢٠٠      | ٢٢١      | ٨٣       |
| وغيرهم           | ١٠٦٦     | ١٧٧٨     | ١٣٠٥     | ١٨٦٨     | ٢٤٠٤     | ٢٠٩٥     | ٨٦٢      |
| المجموع          | ١٢٧٣٠٣   | ٢١٦٤١٨   | ٢٨٥٠٧٣   | ٦٩٥٣٠٣   | ٩٠١٤٢٩   | ٨٥٤٥٧٧   | ٥٤١٣٥٤   |
| ترانزيت          | --       | ٨٢ ٠٦٠   | ١٠٢ ٧٥١  | ٢٠٥ ٠٩٩  | ٢٦٠ ٣٩١  | ٢٥٩ ٥٩٣  | ٢٦٧ ٥٧٠  |
| المجموع العام    | ١٢٧٣٠٣   | ٢٩٨٤٧٨   | ٣٨٧٨٢٤   | ٩٠٠٤٠٢   | ١١٦١٨٢٠  | ١١١٤١٧٠  | ٨٠٨٩٢٤   |

والاصطيف بدوره عاد خلال عام ١٩٥٩ إلى ازدهاره السابق، ويعتبر الموسم الأخير من المواسم الناجحة. ذلك أن عدد المصطافين بلغ ٢١ ٧٢٩ شخصاً، وهذا رقم يكاد يكون قياسياً بالنسبة لعدد المصطافين في السنوات السابقة.

وفيما يلي بياناً لعدد المصطافين الذين دخلوا لبنان خلال الفترة المتراوحة بين ١٨ حزيران ١٩٥٩ و ٢٠ أيلول ١٩٥٩ موزعاً على مختلف الجنسيات:

|              |                                                    |
|--------------|----------------------------------------------------|
| ٥١٦٦         | العراق                                             |
| ٤٥٤٥         | الاقليم الجنوبي في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) |
| ٣٧١٣         | المملكة الأردنية                                   |
| ٣١٢٠         | المملكة السعودية                                   |
| ٢٩٦٠         | الكويت                                             |
| ١١٥٥         | عموم فلسطين                                        |
| ٢٩٤          | السودان                                            |
| ٦٧٤          | قطر                                                |
| ٣٧           | البحرين                                            |
| ١            | ليبيا                                              |
| ١            | مراكش                                              |
| ٦٣           | غير عربي                                           |
| <u>٢١٧٢٩</u> |                                                    |

هذا ومن العوامل التي تضيفي على الحركة السياحية نشاطاً ورونقاً:

- مهرجانات بعلبك الفنية التي بلغت قمة النجاح في هذه السنة .
- مغارة جعيتا التي نجح استثمارها نجاحاً باهراً بعد أن أعدت الإعداد الفني الكامل وجهزت بقوارب معدنية . وقد استأثرت هذه المغارة بألباب الزائرين لما تتضمنه من مناظر خلابة ومشاهد رائعة .
- ومما يعزز الحركة السياحية أيضاً كازينو المعاملتين التي ينتظر أن ينجز بناؤه قريباً ويجري افتتاحه في منتصف كانون الأول من هذا العام ببرامج عالمية .
- والمطار الدولي بدوره يساهم في تنمية موارد السياحة لما يتمتع به من مزايا ويسدي من خدمات وتسهيلات لشركات الطيران والأشخاص والبضائع . وقد أصبح ، بفضل تجهيزه الممتاز ، يتبوأ مركزاً مرموقاً في الأوساط العالمية .
- يتبين من الإحصاءات المدونة أدناه أن حركة المطار الدولي تتجه نحو التزايد سنة بعد سنة

سواء لجهة عدد الطائرات أو المسافرين أو كميات البضائع، كما يتبين أنه تأثر بسبب حوادث عام ١٩٥٨، إذ تدنى عدد المسافرين إلى ٦٤٧ ٤٦٠ شخصاً بعد أن بلغ ٨٩٤ ٥١٤ شخصاً في عام ١٩٥٧، وكذلك كميات البضائع التي هبطت إلى ٨ ٥٠٥ طن في عام ١٩٥٨ بعد أن بلغت ٥١٩ ١٤ طن في عام ١٩٥٧. غير أن النصف الأول من عام ١٩٥٩ يشير إلى أن كلا من حركة الطائرات والمسافرين والبضائع استأنف النشاط الذي كان عليه قبل الحوادث. وينتظر أن تتجاوز أرقام هذا العام جميع الأرقام السابقة.

وفيما يلي جدولاً بحركة المطار الدولي منذ عام ١٩٥٢ حتى منتصف عام ١٩٥٩.

| السنة        | مجموع<br>عدد الطائرات | عدد المسافرين | البضائع بالأطنان | البريد بالأطنان |
|--------------|-----------------------|---------------|------------------|-----------------|
| ١٩٥٢         | ٢٠٥٩٦                 | ٢٣٢٢٠٣        | ٣٩١٩             | ١٢٣             |
| ١٩٥٣         | ٣٣٥٣٦                 | ٢٦١٦٧٨        | ٥١٥٩             | ١٣٤             |
| ١٩٥٤         | ٢٦٦٦٩                 | ٣٥٠٩٨٩        | ٨١٨٠             | ١٤٥             |
| ١٩٥٥         | ٢٩٨٦٣                 | ٤٢٤٥٥١        | ٨٢٧٩             | ٢١٤             |
| ١٩٥٦         | ٢٨٦٣٧                 | ٥٣٨٩٤٣        | ١٣٥٠٠            | ٣١٢             |
| ١٩٥٧         | ٢١٣٢١                 | ٥١٤٨٩٤        | ١٤٥١٩            | ٣٥٥             |
| ١٩٥٨         | ٣٣٧٥٠                 | ٤٦٠٦٤٧        | ٨٥٠٥             | ٢٠٨             |
| ١٩٥٩         | ١٦٠٥٣                 | ٢٥٥٥٩٣        | ١١٦٣٢٥           | ٢٠٣             |
| لغاية حزيران |                       |               |                  |                 |

وهكذا يمكن القول أن الحركة السياحية عادت إلى الانتعاش بفضل الجهود الجبارة التي بذلتها الدوائر الحكومية المختصة في الداخل والخارج كي تؤكد استقرار الأوضاع وعودة الطمأنينة والهدوء إلى الربوع اللبنانية. وهي، في هذا السبيل اتصلت بشركات السياحة العالمية والمحلية فتعاونت معها في أواخر عام ١٩٥٨ على دعوة حوالي الخمسمائة مندوب سياحي وصحفي وإذاعي وسينمائي لزيارة لبنان حيث تجولوا في مختلف مناطقه وأرسلوا الكتب إلى بلادهم يصفون ما يلمسون ثم عادوا فكتبوا عما رأوه بألم العين، فضلاً عن اهتمام الحكومة بأن تعقد في لبنان مؤتمرات دولية وتقام فيه مهرجانات فنية وتنظم فيه دورات رياضية خلال هذه السنة برهاناً على استتباب الأمن وعودة الازدهار إلى البلاد.

## خامساً: مقاييس أسعار الجملة ونفقات المعيشة

### أ - مقاييس أسعار الجملة

يتبين من دراسة أسعار الجملة في بيروت انها اتجهت نحو الانحدار منذ عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٥، حيث بلغ الرقم القياسي العام ٩٥ على اعتبار سنة ١٩٥٠ أساساً. ثم عادت إلى الارتفاع منذ عام ١٩٥٦، فبلغ الرقم القياسي لهذا العام ١٠١ ولعام ١٩٥٧ / ١٠٣ / ولعام ١٩٥٨ / ١٠٤ / ولغاية حزيران سنة ١٩٥٩ / ١٠٩ / وتعود أسباب ارتفاع هذه المقاييس بنوع خاص إلى غلاء الحاصلات الغذائية والمحروقات. فقد تدرج الرقم القياسي للحاصلات الغذائية من ٩٢ في عام ١٩٥٥ إلى ١٠٦ في عام ١٩٥٦، إلى ١٠٩ في عام ١٩٥٧، إلى ١١٠ في عام ١٩٥٨، إلى ١١٥ في نهاية حزيران سنة ١٩٥٩. والمحروقات بدورها انتقل رقمها القياسي من ٩٨ في عام ١٩٥٥ إلى ١٠٢ في عام ١٩٥٦، إلى ١١٠ في عام ١٩٥٧، إلى ١١٥ في عام ١٩٥٨، إلى ١١٥,٣ في نهاية حزيران ١٩٥٩.

وفيما يلي جدولاً تفصيلياً بمقاييس أسعار الجملة منذ عام ١٩٥٠ حتى منتصف عام ١٩٥٩.

| متوسط          | الحاصلات الغذائية | المواد الأولية والكيماوية | المحروقات | المنسوجات | مواد بناء | الرقم القياسي العام |
|----------------|-------------------|---------------------------|-----------|-----------|-----------|---------------------|
| ١٩٥٠           | ١٠٠               | ١٠٠                       | ١٠٠       | ١٠٠       | ١٠٠       | ١٠٠                 |
| ١٩٥١           | ١٢٤               | ١٤٤                       | ٩٨        | ١٣٨       | ١٢٢       | ١٢٦                 |
| ١٩٥٢           | ١٢٣               | ١٠٩                       | ٩٩        | ١٠٣       | ١٢١       | ١١٤                 |
| ١٩٥٣           | ١٠٨               | ٩٨                        | ٩٩        | ٩١        | ١٠٣       | ١٠٣                 |
| ١٩٥٤           | ٩٢                | ٩٣                        | ٩٨        | ٩٢        | ١٥١       | ٩٥                  |
| ١٩٥٥           | ٩٢                | ٨٧                        | ٩٨        | ٩٢        | ١١١       | ٩٦                  |
| ١٩٥٦           | ١٠٦               | ٨٧                        | ١٠٢       | ٩١        | ١١٢       | ١٠١                 |
| ١٩٥٧           | ١٠٩               | ٨٥                        | ١١٠       | ٩٠        | ١١٥       | ١٠٣                 |
| ١٩٥٨           | ١١٠               | ٨٥                        | ١١٥       | ٨٩        | ١١٢       | ١٠٤                 |
| ١٩٥٩<br>حزيران | ١١٤,٩             | ٨٤,٨                      | ١١٥,٣     | ٨٩,٣      | ١١١,١     | ١٠٩,٢٠              |

**ب - مقاييس نفقات المعيشة**

لا بد لنفقات المعيشة من الاتجاه نحو الارتفاع كنتيجة لتزايد أسعار الجملة. وبالواقع فبعد أن تدنى الرقم القياسي لنفقات المعيشة في سنة ١٩٥٤ إلى ٤١١ بالنسبة لعام ١٩٣٩ المتخذ أساساً، أخذ يرتفع سنة بعد سنة فبلغ كما يتضح من الجدول التالي ٤١٧ في عام ١٩٥٥، و٤٤٢ في عام ١٩٥٦ و٤٧١ في عام ١٩٥٧، و٤٩٢ في عام ١٩٥٨ و٥١٠ لغاية حزيران سنة ١٩٥٩.

| السنة               | الرقم القياسي العام |
|---------------------|---------------------|
| ١٩٥٠                | ٤٢٦                 |
| ١٩٥١                | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٢                | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٣                | ٤٣٢                 |
| ١٩٥٤                | ٤١١                 |
| ١٩٥٥                | ٤١٧                 |
| ١٩٥٦                | ٤٤٢                 |
| ١٩٥٧                | ٤٧١                 |
| ١٩٥٨                | ٤٩٢                 |
| ١٩٥٩ (لغاية حزيران) | ٥١٠                 |

**الحالة المالية**

كان لا بد أن تتأثر الحالة المالية في لبنان خلال عام ١٩٥٨ نتيجة لتأثر الأوضاع الاقتصادية. فالمال والاقتصاد وجهان لحقيقة واحدة. وكان لا بد أن يتسرب التحسن الذي دب في الجسم الاقتصادي منذ أوائل عام ١٩٥٩ إلى الحقل المالي فتعاوده القوة والثقة اللتان رافقتاه طيلة السنوات الغابرة.

وفيما يلي بياناً بمختلف العناصر التي يتألف منها الوضع المالي:

**أولاً - التداول النقدي والتغطية**

منذ عام ١٩٥٠ والتداول النقدي يتزايد سنة بعد سنة. فقد انتقل من ١٩٦ مليون ل.ل. في



نهاية عام ١٩٥٠ ، إلى ٢٤٢ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٤ ، إلى ٣٩٩ مليون ل.ل. في نهاية عام ١٩٥٨ .

ويتبين بنوع خاص من مقارنة أرقام التداول النقدي بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ان التداول قد ارتفع خلال الحوادث الأخيرة ارتفاعاً طارئاً لمواجهة الضائقة المالية التي مرت بالبلاد.

| الشهر        | عام ١٩٥٧<br>(بملايين الليرات) | عام ١٩٥٨<br>(بملايين الليرات) |
|--------------|-------------------------------|-------------------------------|
| كانون الثاني | ٣٢٨                           | ٣٥٦                           |
| شباط         | ٣٢٨                           | ٣٥٦                           |
| آذار         | ٣٢٨                           | ٣٥٦                           |
| نيسان        | ٣٢٨                           | ٣٥٦                           |
| أيار         | ٣٣٠                           | ٣٧٩                           |
| حزيران       | ٣٤٢                           | ٤٠٧                           |
| تموز         | ٣٤٧                           | ٤٢٤                           |
| آب           | ٣٤٧                           | ٤٣١                           |
| أيلول        | ٣٤٧                           | ٤٢٤                           |
| تشرين الأول  | ٣٥٣                           | ٤٢٦                           |
| تشرين الثاني | ٣٥٦                           | ٤٠٥                           |
| كانون الأول  | ٣٥٦                           | ٣٩٩                           |

أما أسباب الاتجاه التصاعدي العام لأرقام التداول النقدي فتعود في مجموعها أو معظمها إلى التوسع الاقتصادي ولاسيما ارتفاع أرقام الإنتاج الصناعي والزراعي .

ومما يثبت أن زيادة التداول سليمة وغير تضخمية ان الأسعار ، وان شكت بعض الارتفاع ، لا تزال مستقرة بوجه عام ، وان الليرة اللبنانية لا تزال تحافظ على قوتها وثباتها في السوقين المحلية والعالمية .

ويعزز النقد اللبناني أيضاً كونه يتمتع بتغطية ذهبية عالية حرصت الحكومة منذ صدور قانون النقد المؤرخ في ٢٤ أيار سنة ١٩٤٩ على تقويتها . فقد انتقلت كميات الذهب الموجودة في التغطية من ٧٠ مليون ليرة في عام ١٩٥٠ ، إلى ٢١٩ مليون ليرة في عام ١٩٥٤ إلى ٣٠٩ ملايين

ل.ل. في عام ١٩٥٧. ولم تتغير هذه الكميات منذ تاريخه. انما النسبة المئوية للتغطية الذهبية فقد تضاءلت قليلاً منذ عام ١٩٥٧ بسبب عدم تزايد كميات الذهب الموجودة في التغطية من جهة ارتفاع أرقام التداول من جهة ثانية. غير ان هذه النسبة لا تزال، بحد ذاتها مرتفعة جداً، وهي تبلغ ٧٨٪ من النقد المتداول في نهاية شهر حزيران من العام الحالي.

### النقد المتداول والتغطية منذ عام ١٩٥٠ بملايين الليرات اللبنانية

| السنة  | النقد المصرفي المتداول | التغطية الذهبية |                | التغطية بالعملات الأجنبية |                | التغطية بالعناصر اللبنانية |                |
|--------|------------------------|-----------------|----------------|---------------------------|----------------|----------------------------|----------------|
|        |                        | القيمة          | النسبة المئوية | القيمة                    | النسبة المئوية | القيمة                     | النسبة المئوية |
| ١٩٥٠   | ١٩٦                    | ٧٠              | ٣٦             | ٣٨                        | ١٤             | ٩٨                         | ٥٠             |
| ١٩٥١   | ٢٠٨                    | ٩٣              | ٤٥             | ١٣                        | ٦              | ١٠٢                        | ٤٩             |
| ١٩٥٢   | ٢٠٠                    | ١٠٩             | ٥٥             | --                        | --             | ٩١                         | ٤٥             |
| ١٩٥٣   | ٢٠٥                    | ١٢٧             | ٦٢             | ٧                         | ٣              | ٧١                         | ٣٥             |
| ١٩٥٤   | ٢٤٢                    | ٢١٩             | ٩٠             | --                        | --             | ٢٣                         | ١٠             |
| ١٩٥٥   | ٢٦٦                    | ٢٥٣             | ٩٥             | --                        | --             | ١٣                         | ٥              |
| ١٩٥٦   | ٣٣٣                    | ٢٦٤             | ٧٩             | --                        | --             | ٦٩                         | ٢١             |
| ١٩٥٧   | ٣٥٦                    | ٣٠٩             | ٨٧             | --                        | --             | ٤٧                         | ١٣             |
| ١٩٥٨   | ٣٩٩                    | ٣٠٩             | ٧٧             | --                        | --             | ٩٠                         | ٢٣             |
| ١٩٥٩   | ٣٩٤                    | ٣٠٩             | ٧٨             | --                        | --             | ٨٥                         | ٢٢             |
| حزيران |                        |                 |                |                           |                |                            |                |

### ثانياً - الودائع، والتسليف، وحجم النقد

تهافت المواطنون خلال حوادث سنة ١٩٥٨ على المصارف لاستعادة ودائعهم، وتضايقت المصارف من جراء ذلك وتوقفت عن حسم السندات والتسليف، الأمر الذي حمل مصرف الإصدار على تسليفها ووضع أموال جديدة في التداول لتلبية لحاجات السوق.

ولكن ما أن استتب الأمر وعادت الثقة إلى الأوساط التجارية حتى تدفقت الودائع من جديد

على المصارف، مما أهلها للتوسع في حسم السندات والتسليف. ويمكن القول ان عام ١٩٥٩ سيبليغ رقماً قياسيماً فيما يتعلق بالودائع والسندات المحسومة وحجم النقد، كما يتبين من الجدول التالي (بملايين الليرات):

| الشهر        | سنة ١٩٥٧              |                                  |                     | سنة ١٩٥٨              |                                  |                     | سنة ١٩٥٩              |                                  |                     |
|--------------|-----------------------|----------------------------------|---------------------|-----------------------|----------------------------------|---------------------|-----------------------|----------------------------------|---------------------|
|              | ودائع<br>الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة<br>ل ل | حجم<br>النقد<br>ل ل | ودائع<br>الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة<br>ل ل | حجم<br>النقد<br>ل ل | ودائع<br>الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة<br>ل ل | حجم<br>النقد<br>ل ل |
| كانون الثاني | ٤٥٤                   | ٥٥٦                              | ٧٨٢                 | ٥٦٠                   | ٦٣١                              | ٩١٦                 | ٥٧٠                   | ٦٣١                              | ٩٦٤                 |
| شباط         | ٤٤٤                   | ٥٤٦                              | ٧٧٢                 | ٥٩٢                   | ٦٥١                              | ٩٤٨                 | ٥٨٥                   | ٦٣٥                              | ٩٧٩                 |
| آذار         | ٤٥٠                   | ٥٤٤                              | ٧٧٨                 | ٦٠٥                   | ٦٥٢                              | ٩٦١                 | ٥٩٦                   | ٦٢٤                              | ٩٩٠                 |
| نيسان        | ٤٦٣                   | ٥٦٤                              | ٧٩١                 | ٥٩٢                   | ٦٦٢                              | ٩٤٩                 | ٦٢١                   | ٦٣٣                              | ١٠١٥                |
| أيار         | ٤٦٧                   | ٥٧٣                              | ٧٩٧                 | ٥٣٨                   | ٦٨٠                              | ٩١٧                 | ٦٣٢                   | ٦٤٤                              | ١٠٢٦                |
| حزيران       | ٤٧٦                   | ٥٩٨                              | ٨١٨                 | ٥٠٢                   | ٧٠٦                              | ٩٠٩                 | ٦٦٢                   | ٦٥٣                              | ١٠٥٦                |
| تموز         | ٤٩٢                   | ٦٠٣                              | ٨٣٩                 | ٤٧١                   | ٧١١                              | ٨٩٥                 | --                    | --                               | --                  |
| آب           | ٥٠٨                   | ٦١٧                              | ٨٥٥                 | ٤٦٨                   | ٦٩٥                              | ٨٩٩                 | --                    | --                               | --                  |
| أيلول        | ٥٢٠                   | ٦٣٠                              | ٨٦٧                 | ٤٨٦                   | ٦٨٣                              | ٩١٠                 | --                    | --                               | --                  |
| تشرين أول    | ٥٢٥                   | ٦٤١                              | ٨٧٨                 | ٤٨٩                   | ٦٧٨                              | ٩١٥                 | --                    | --                               | --                  |
| تشرين ثان    | ٥٣٣                   | ٦٤٥                              | ٨٨٩                 | ٥٠٠                   | ٦٦٢                              | ٩٠٥                 | --                    | --                               | --                  |
| كانون أول    | ٥٥١                   | ٦٣٧                              | ٩٠٧                 | ٥٥٩                   | ٦٥٨                              | ٩٥٨                 | --                    | --                               | --                  |

### ثالثاً - أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية

تتسم أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية منذ بضع سنوات باستقرار نسبي ترافقه نزعة بطيئة نحو التدني، الأمر الذي يدل على توفر هذه العملات في السوق اللبنانية وعلى قوة النقد اللبناني.

وكان من الطبيعي أن ترتفع هذه الأسعار ولاسيما أسعار الدولار الأميركي والليرة الاسترلينية خلال أزمة عام ١٩٥٨ لتضاؤل المورد من هذه العملات، غير انها ما لبثت أن تقاربت ومستواها السابق بمجرد انتهاء الأزمة، وفي الأشهر المنصرمة من العام الحالي.

وفيما يلي بيان بمتوسط أسعار العملات الأجنبية منذ عام ١٩٥٠ (بالقروش اللبنانية):

| متوسط سنة   | الدولار الأميركي | ليرة استرلينية تحويلًا | حساب لبناني<br>الألف فرنك فرنسي |
|-------------|------------------|------------------------|---------------------------------|
| ١٩٥٠        | ٣٤٧,١٥           | ٩٠٦,٥٠                 | ٩٤٤,٠٠                          |
| ١٩٥١        | ٣٧٣,٣٣           | ٩٤١,٦٥                 | ٩٤٩,٠٠                          |
| ١٩٥٢        | ٣٦٦,٢٥           | ٩٣٧,٢٥                 | ٩١٥,٠٠                          |
| ١٩٥٣        | ٣٤٢,٠٠           | ٩٣١,١٧                 | ٩٠٩,٣٢                          |
| ١٩٥٤        | ٣٢١,٥٨           | ٨٨٨,٥٨                 | ٨٧٧,٥٠                          |
| ١٩٥٥        | ٣٢٤,٠٠           | ٨٩٥,٠٠                 | ٩٠٦,٠٠                          |
| ١٩٥٦        | ٣٢٢,٠٠           | ٨٩١,٠٠                 | ٩٠٣,٠٠                          |
| ١٩٥٧        | ٣١٨,٤٢           | ٨٨٢,٤٢                 | ٨٢٧,٠٨                          |
| ١٩٥٨        | ٣١٨,٣٣           | ٨٨٨,١٧                 | ٧٢٠,٠٤                          |
| ١٩٥٩ حزيران | ٣١٥,٠٠           | ٨٨٧,٠٠                 | ٦٤٤,٠٠                          |

أما تطور الأسعار خلال الأزمة فيتبيّن من الجدول المُقارن التالي حيث تظهر الأسعار الشهرية للعملات الأجنبية خلال عامي ١٩٥٧ - ١٩٥٨ (بالقروش اللبنانية):

| الشهر     | سنة ١٩٥٧     |                      |                             | سنة ١٩٥٨           |                      |                             |
|-----------|--------------|----------------------|-----------------------------|--------------------|----------------------|-----------------------------|
|           | دولار أميركي | ليرة استرلينية تحويل | ١٠٠٠ فرنك لبناني حساب فرنسي | دولار أميركي تحويل | ليرة استرلينية تحويل | ١٠٠٠ فرنك لبناني حساب فرنسي |
| كانون ثان | ٣٢٠          | ٨٨٤                  | ٨٩٦                         | ٣١٦                | ٨٨٢                  | ٧١٧                         |
| شباط      | ٣٢٠          | ٨٨٥                  | ٨٩٤                         | ٣١٦                | ٨٨٣                  | ٧١٣                         |
| آذار      | ٣٢٠          | ٨٨٥                  | ٨٨٩                         | ٣١٦                | ٨٨٤                  | ٧١٠                         |
| نيسان     | ٣٢٠          | ٨٨٦                  | ٨٩٢                         | ٣١٦                | ٨٨٣                  | ٧١٠                         |
| أيار      | ٣٢٠          | ٨٨٩                  | ٨٨٠                         | ٣١٧                | ٨٨٥                  | ٧٠٦                         |
| حزيران    | ٣٢٠          | ٨٨٧                  | ٨٧٤                         | ٣١٨                | ٨٨٦                  | ٧٢٠                         |

| الشهر        | سنة ١٩٥٧     |                |                 | سنة ١٩٥٨     |                |                 |
|--------------|--------------|----------------|-----------------|--------------|----------------|-----------------|
|              | دولار أميركي | ليرة استرلينية | ١٠٠٠ فرنك فرنسي | دولار أميركي | ليرة استرلينية | ١٠٠٠ فرنك فرنسي |
| تموز         | ٣١٨          | ٨٨٣            | ٨٧٨             | ٣٢٦          | ٩٠٦            | ٧٣٥             |
| آب           | ٣١٨          | ٨٧٧            | ٨٠٣             | ٣٢٢          | ٨٩٦            | ٧٣٥             |
| أيلول        | ٣١٦          | ٨٧٠            | ٧٣٥             | ٣١٩          | ٨٨٧            | ٧٢٧             |
| تشرين أول    | ٣١٦          | ٨٧٩            | ٧٤٣             | ٣١٨          | ٨٨٩            | ٧٢٣             |
| تشرين الثاني | ٣١٦          | ٨٨١            | ٧٢٦             | ٣١٩          | ٨٩٠            | ٧٣١             |
| كانون أول    | ٣١٧          | ٨٨٣            | ٧١٥             | ٣١٧          | ٨٨٧            | ٧١٧             |

#### رابعاً - سوق الأسهم المالية في بورصة بيروت

يتبين من دراسة أسعار الأسهم المالية خلال السنوات المنصرمة انها اتجهت بصورة عامة نحو الارتفاع حتى نهاية عام ١٩٥٦ بنتيجة ازدهار الأحوال الاقتصادية ولكنها بدأت بالانحدار قليلاً منذ النصف الثاني من عام ١٩٥٧. وزاد هبوطها أثناء أشهر الأزمة والأشهر التالية لها.

وقيمة عمليات البورصة تدنت بدورها من حوالي ٥٤ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ إلى ١٨ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨.

أما الأشهر المنصرمة من عام ١٩٥٩ فقد شهدت بعض الانتعاش فيما يتعلق بأسعار الأسهم وينتظر أن تعود هذه السوق إلى سابق ازدهارها بعد ان استتب الأمن وعادت الحياة الاقتصادية سيرها الطبيعي.

وفيما يلي بياناً بالأرقام لأسعار الأسهم المالية خلال عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ (باعتبار الأساس آب ١٩٣٨ - تموز ١٩٣٩ = ١٠٠).

| الشهر        | ١٩٥٧ | ١٩٥٨ |
|--------------|------|------|
| كانون الثاني | ٦٤٧  | ٦٤٣  |
| شباط         | ٦٤٢  | ٦٤٠  |
| آذار         | ٦٦٢  | ٦٣٢  |
| نيسان        | ٦٨١  | ٦١٤  |
| ايار         | ٦٨٥  | ٦٠٩  |
| حزيران       | ٦٧١  | ٥٦٥  |
| تموز         | ٦٦٢  | ٥٦٩  |
| آب           | ٦٤٠  | ٥٧٠  |
| أيلول        | ٦١٠  | ٥٦٣  |
| تشرين الأول  | ٦١١  | ٥٥٣  |
| تشرين الثاني | ٦٠٤  | ٥٦٤  |
| كانون الأول  | ٦١٣  | ٥٧٦  |

## خامساً - المالية العامة

### أ - الواردات والنفقات

يتبين من دراسة الأرقام النهائية لموازنة الدولة أي الأرقام الناتجة عن قطع الحساب السنوي ان كلا من الواردات والنفقات يسجل ارتفاعاً مضطرباً.

غير ان زيادة الواردات هي على شيء من البطء بالنسبة لزيادة النفقات. ذلك أن هذه الأخيرة ترتفع بنسبة ٢٠٪ تقريباً في كل سنة في حين أن الواردات لا ترتفع إلا بنسبة ١٠٪ تقريباً (سنوات ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧).

أما عام ١٩٥٨ فقد كانت نسبة الزيادة في وارداته أقل من السنوات الماضية. وإذا كانت الواردات لم تصب إلا بصورة جزئية، فإن النفقات لم تسجل أية زيادة بل تضاعلت بسبب الحوادث عما كانت عليه في عام ١٩٥٧ بما يعادل ١١ مليون ليرة، ذلك أنها بلغت ١٩٢ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٧ وتدنّت إلى ١٨١ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٨.

وفيما يلي جدولاً بتطور الواردات والنفقات منذ عام ١٩٤٤ حتى نهاية عام ١٩٥٨ مع بيان أرقامها القياسية.

| السنة | الواردات    | النفقات     | الأرقام القياسية |         |
|-------|-------------|-------------|------------------|---------|
|       |             |             | للواردات         | للفنقات |
| ١٩٤٤  | ٣٧ ٧٤١ ١٨٨  | ٢٧ ٦٦٦ ٥٧٣  | ١٠٠              | ١٠٠     |
| ١٩٤٥  | ٥٥ ١٥١ ٩٥٠  | ٣٥ ٩٢٠ ٨٩٣  | ١٤٦              | ١٣٠     |
| ١٩٤٦  | ٧٣ ٩١٥ ٨٢٧  | ٥١ ٩٩٣ ٩١٥  | ١٩٦              | ١٨٧     |
| ١٩٤٧  | ٨٥ ٩٨٨ ٤٣٨  | ٦٠ ٧٢٢ ٤٢٧  | ٢٢٧              | ٢١٩     |
| ١٩٤٨  | ٧٨ ٧٥٤ ٦١٢  | ٧٠ ٠٦٧ ٥١٧  | ٢٠٨              | ٢٥٣     |
| ١٩٤٩  | ٨٧ ٣٦٧ ١٠٧  | ٨٣ ٤٠١ ٩٨٦  | ٢٣٤              | ٣٠١     |
| ١٩٥٠  | ٨٣ ٣١٧ ٣٤٢  | ٨٤ ٥٢١ ٩٢٨  | ٢٢٠              | ٣٠٥     |
| ١٩٥١  | ١٠٥ ٣٠٧ ٠٢٠ | ٩٠ ٠٥١ ١٢٠  | ٢٧٩              | ٣٢٥     |
| ١٩٥٢  | ١٢٤ ٩٢٧ ٣٤٦ | ٨٨ ٥٠٩ ٨٥١  | ٣٣١              | ٣١٩     |
| ١٩٥٣  | ١٤٥ ٨٢٧ ١٩٧ | ٩٦ ٣٢٧ ٤٢٣  | ٣٨٦              | ٣٤٨     |
| ١٩٥٤  | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦ | ١١١ ١٨١ ٩٦٩ | ٤١٦              | ٤٠١     |
| ١٩٥٥  | ١٧٨ ٨٦٣ ١٧٤ | ١٣٢ ٣٧٦ ٩٦٥ | ٤٧٤              | ٤٧٨     |
| ١٩٥٦  | ١٩١ ٩٧٩ ٩١٢ | ١٦١ ٣٤٨ ٠٢٤ | ٥٠٨              | ٥٧٦     |
| ١٩٥٧  | ٢٠٩ ٩٤١ ٦٤٤ | ١٩٢ ٤٦٦ ١٣٧ | ٥٥٦              | ٦٩٥     |
| ١٩٥٨  | ٢٢٥ ٤٧٣ ٥٨٢ | ١٨١ ٦٢٢ ٣٣٨ | ٥٩٧              | ٦٥٦     |

أما كيفية توزيع واردات الدولة بين مختلف أبواب الموازنة فيمكن إجمالها للسنوات الخمس الأخيرة على الوجه التالي:

| السنة | الضرائب المباشرة<br>والرسوم المماثلة | الضرائب والرسوم<br>غير المباشرة | حاصلات وأملاك<br>الدولة ومصالح<br>الاستثمار | واردات متفرقة | الإجمالي    |
|-------|--------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------------|---------------|-------------|
| ١٩٥٤  | ٤٣ ٠٧١ ٥٤٠                           | ٩٣ ٠٤٢ ٧٢٨                      | ٤ ٨٠٣ ٨٠٠                                   | ١٦ ٥٢٦ ٤١٨    | ١٥٧ ٤٤٤ ٤٨٦ |
| ١٩٥٥  | ٤٧ ٧٨٤ ٠٣٩                           | ١٠٢ ٣٩٠ ٧٩٧                     | ٦ ٩١٧ ١٢٧                                   | ٢١ ٧٧١ ٢١١    | ١٧٨ ٨٦٣ ١٧٤ |
| ١٩٥٦  | ٥٦ ٣٧٧ ١٢٦                           | ١٠٨ ٠٣١ ٥٨٢                     | ٧ ١٦٩ ١٧٢                                   | ٢٠ ٤٠٢ ٠٣٢    | ١٩١ ٩٧٩ ٩١٢ |
| ١٩٥٧  | ٦٣ ٠٠٢ ١٧٠                           | ١١٨ ٦٢٢ ٤٣١                     | ٧ ٦٧٦ ٥٩٥                                   | ٢٠ ٦٤٠ ٤٤٨    | ٢٠٩ ٩٤١ ٦٤٤ |
| ١٩٥٨  | ٥٣ ٣١١ ٨٧٥                           | ١٠٥ ١٩٠ ٤٢٨                     | ٧ ٢٣٨ ٨٩٩                                   | ٥٩ ٧٣٢ ٣٨٠    | ٢٢٥ ٤٧٣ ٥٨٢ |

يتبين من هذه الأرقام، ولاسيما ما يعود منها لعام ١٩٥٧، ان نسبة كل من أبواب الواردات لمجموع المبالغ المحصلة تبلغ:

٣٠٪ للضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها.

٥٦,٥ للضرائب والرسوم غير المباشرة.

١٠٪ لحاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار.

٣,٥٠ للإيرادات المتفرقة.

وقد اعتمدنا عام ١٩٥٧ لإجراء حساب النسب المذكورة نظراً لأن عام ١٩٥٨ يحتوي على أرقام المساعدة الأميركية التي ضمنت باب الإيرادات المتفرقة.

### ب - مال الاحتياط

سبقت الإشارة إلى أن واردات الموازنة السنوية تربو عن نفقاتها. غير ان ما يلفت النظر ان زيادة الواردات على النفقات أخذت تتدنى منذ عام ١٩٥٦ فبينما كانت الزيادة لأعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٥ على التوالي ٣٦ مليون ل.ل. و ٤٩ مليون ل.ل. و ٤٦ مليون ل.ل.، أصبحت في عام ١٩٥٦ / ٣٠ / مليون ل.ل. وفي عام ١٩٥٧ / ١٧ / مليون ل.ل. ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أرقام النفقات، وبنوع خاص فيما يتعلق بعام ١٩٥٧ إلى الزيادة الطارئة على الرواتب بمناسبة تعديل الملاكات (١٤ مليون ل.ل.).

هذا مع العلم ان الفيض السنوي الحاصل من زيادة الواردات على النفقات يشكل مال الاحتياط الذي يستعمل في المشاريع الإنشائية الكبرى التي كانت تفتح حساباتها خارج الموازنة والتي أصبحت اليوم تؤلف الجزء الرابع منها.



وفيما يلي بياناً برصائد مال الاحتياط في نهاية كل من الدورات المالية الخمس الأخيرة:

|             |      |
|-------------|------|
| ٨٨ ٦٦٠ ١٦٥  | ١٩٥٤ |
| ١١١ ٠٩١ ٣٦٧ | ١٩٥٥ |
| ٦٩ ٥٦٥ ٩٢٦  | ١٩٥٦ |
| ٧٩ ٧٥٣ ٧٣٦  | ١٩٥٧ |
| ٩٢ ٦٣١ ٦٩٦  | ١٩٥٨ |

ويلاحظ بشأن مال الاحتياط ان الرصائد المذكورة، وبنوع خاص رصيد الدورة الأخيرة، ليس رصيماً صافياً، بل تترتب عليه ديون وموجبات مختلفة من سلفيات ومبالغ صرفت بدون ان تقابلها اعتمادات في الموازنة، إلى اعتمادات إضافية فتحت بعد قفل حسابات سنة ١٩٥٨، على مبالغ خصصت بموجب قوانين لمشاريع المياه والكهرباء، إلى سلفيات أعطيت من الخزينة إلى مديرية الهاتف والمؤسسات العامة كمصلحة الكهرباء والنقل المشترك ومصلحة المياه، ومصلحة الليطاني الخ...

## السياسة المالية

ترتكز السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة إلى المبادئ الرئيسية التالية:

- ١ - في حقل النقد: المحافظة على قوة النقد اللبناني بمراقبة التداول لجعله متفقاً والحاجات الاقتصادية وحرصاً على مستوى الأسعار، وتعزيز التغطية الذهبية.
- ٢ - في حقل الضرائب: المحافظة على نظام ضرائبي معتدل يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ويساهم في التنمية الاقتصادية، ويؤمن العدالة الاجتماعية.
- ٣ - في حقل الموازنة: تخفيض النفقات الإدارية وزيادة نفقات التجهيز والإنشاء ونفقات المشاريع الإنشائية الكبرى التي تؤدي إلى تشغيل اليد العاملة وتساهم في زيادة الدخل القومي وإنعاش الحالة الاقتصادية.

## مشروع موازنة عام ١٩٦٠

حددت أرقام موازنة الدولة لعام ١٩٦٠، بموجب المشروع المرفق، بـ ٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. لجهتي النفقات والواردات، مقابل ٢٠٦ ٠٠٠ ٠٠٠ ل.ل. لموازنة عام ١٩٥٩.

ويتبين من إلقاء نظرة عامة على أرقام الواردات والنفقات:

١ - ان الواردات المرتقبة توزع بين مختلف أبواب الموازنة على الوجه الآتي:

| رقم الباب | نوع الواردات                          | المبالغ المقدرة<br>لعام ١٩٦٠ |
|-----------|---------------------------------------|------------------------------|
| ١         | الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها | ٥٨ ٢٢٠ ٠٠٠                   |
| ٢         | الضرائب والرسوم غير المباشرة          | ١١٤ ٧٢٥ ٠٠٠                  |
| ٣         | حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار  | ٧ ٦٨٣ ٠٠٠                    |
| ٤         | إيرادات متفرقة                        | ٣٩ ٣٧٢ ٠٠٠                   |
| ٥         | مأخوذات من المال الاحتياط             | للمذكر                       |
|           |                                       | ٢٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠                  |

٢ - ان النفقات المقدرة توزع بين مختلف اجزاء الموازنة وابوابها على الوجه الآتي:

| الباب | تعيين الأبواب                 | الجزء الأول<br>ل.ل. | الجزء الثاني<br>ل.ل. | الجزء الثالث<br>ل.ل. | المجموع<br>ل.ل. |
|-------|-------------------------------|---------------------|----------------------|----------------------|-----------------|
| ١     | رئاسة الجمهورية               | ٤٧٨٨٩٠              | --                   | --                   | ٤٧٨ ٨٩٠         |
| ٢     | مجلس النواب                   | ١ ٩٢٧ ٣٤٠           | ٢٣ ٠٠٠               |                      | ١ ٩٥٠ ٣٤٠       |
| ٣     | رئاسة مجلس الوزراء            | ٢ ٢٩٠ ٣١٠           | --                   | --                   | ٢ ٢٩٠ ٣١٠       |
| ٤     | وزارة العدلية                 | ٦ ٣٥٦ ٩٧٠           | --                   | --                   | ٦ ٣٥٦ ٩٧٠       |
| ٥     | وزارة الخارجية والمغتربين     | ٧ ٩١٨ ٧٢٣           | ٥٠٠ ٠٠٠              | --                   | ٨ ٤١٨ ٧٢٣       |
| ٦     | وزارة الداخلية                | ٢١ ٣٤٨ ١٢٠          | ٤٤٢ ٨٢٠              | --                   | ٣٣ ٧٩٠ ٩٤٠      |
| ٧     | وزارة المالية                 | ١١ ٩٢٧ ٠٥٩          | ٥٣٠ ٨٠٠              | --                   | ١٢ ٤٥٧ ٨٥٩      |
| ٨     | وزارة الدفاع الوطني           | --                  | --                   | ٤٧ ٢٣٤ ٩٢٠           | ٤٧ ٢٣٤ ٩٢٠      |
| ٩     | وزارة التربية الوطنية والفنون | ٢٩ ٣٥٣ ٧١٨          | ١ ٢٧٩ ٠٠٠            | --                   | ٣٠ ٦٣٢ ٧١٨      |

| الباب | تعيين الأبواب                  | الجزء الأول<br>ل.ل | الجزء الثاني<br>ل.ل | الجزء الثالث<br>ل.ل | المجموع<br>ل.ل |
|-------|--------------------------------|--------------------|---------------------|---------------------|----------------|
| ١٠    | وزارة الصحة العامة             | ٨ ٤٤٧ ١٦١          | ١ ٧٠٨ ٠٠٠           | --                  | ١٠ ١٥٥ ١٦١     |
| ١١    | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | ٣ ٤٤٧ ٥٠٠          | ١٠٢ ٠٠٠             | --                  | ٣ ٥٤٩ ٥٥٠      |
| ١٢    | وزارة الأنباء                  | ١ ٥٧٦ ٢٨٠          | ٢ ٨٧٠ ٠٠٠           | --                  | ٤ ٤٤٦ ٢٨٠      |
| ١٣    | وزارة الأشغال العامة           | ٧ ٧٤٧ ١٣٠          | ٢٨ ٩٤٩ ٠٠٠          | --                  | ٣٦ ٦٩٦ ١٣٠     |
| ١٤    | وزارة الزراعة                  | ٣ ١٧٨ ٤٠٦          | ١ ٥٥٣ ٥٠٠           | --                  | ٤ ٧٣١ ٩٠٦      |
| ١٥    | وزارة الاقتصاد الوطني          | ١ ٧٠٩ ٥٦٥          | ٣٦٠ ٥٠٠             | --                  | ٢ ٠٧٠ ٠٦٥      |
| ١٦    | وزارة البريد والبرق والهاتف    | ٥ ٠١٧ ٤٩٥          | ٢٠٥ ٠٠٠             | --                  | ٥٢٢٢ ٤٩٥       |
| ١٧    | وزارة التصميم العام            | ٥٠٣ ٤٥٥            | ٢٠٠ ٠٠٠             | --                  | ٧٠٣ ٤٥٥        |
| ١٨    | الديون المتوجبة الأداء         | ١٥ ٤٤٨ ٠٠٠         | --                  | --                  | ١٥ ٤٤٨ ٠٠٠     |
| ١٩    | احتياطي لنفقات طارئة           | ٣ ٣٦٥ ٢٨٨          | --                  | --                  | ٣ ٣٦٥ ٢٨٨      |
|       | المجموع العام                  | ١٣٢ ٠٤١ ٤٦٠        | ٤٠ ٧٢٣ ٦٢٠          | ٤٧٢٣٤٩٢٠            | ٢٢٠٠٠٠٠٠٠      |

هذا، وفيما يلي بيانا تفصيليا بقسم النفقات :

## الباب الأول - رئاسة الجمهورية

تقتصر الاعتمادات المرصدة في هذا الباب على النفقات الإدارية وقد بلغت في المشروع ٤٧٨٨٩٠ ل.ل. مقابل ٥٠٩٥٤٥ ل.ل. ارصدت في موازنة سنة ١٩٥٩ أي بتخفيض إجمالي قدره ٣٠٦٥٥ ل.ل. يتضمن في داخله زيادة قدرها ٣٩٥٩٠ ل.ل. ونقصاناً قدره ٧٠٢٤٥ ل.ل. وتفسير هذه الفروق في الاعتمادات الملحوظة للترقية العادية ولوظيفتي رئيس فرع المحدثين، وقد صرفت رواتبهما في سنة ١٩٥٩ من اعتمادات نفقات الإصلاح الإداري، وفي نفقات النقل والانتقال كما أنه حذفت اعتمادات الوظائف المؤقتة الشاغرة وخفضت اعتمادات التعويضات عن الأعمال الإضافية واعتمادات النفقات الإدارية.

## الباب الثاني - مجلس النواب

بلغت الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٥٩ لمجلس النواب ٩٣٧ ٣٤٠ ل.ل. فبقيت في مشروع عام ١٩٦٠ على حالها جملة وتفصيلاً دون أن يطرأ عليها أي تعديل.

### الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

تتألف موازنة رئاسة مجلس الوزراء من نفقات إدارية فقط وهي عملاً بالتشريع الجديد تشمل على نفقات كل من الرئاسة وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي .

أولاً - خفضت اعتمادات الرئاسة من ٦٠٠ ٣٢٦ ل.ل. في موازنة ١٩٥٩ إلى ٩٩٠ ٢٩٨ ل.ل. في مشروع عام ١٩٦٠ بسبب حذف الوظائف الشاغرة وتخفيض التعويضات الإضافية والنفقات الإدارية ونقل الاعتمادات الموحدة إلى وزارة الأشغال العامة ومجلس الخدمة المدنية .

ثانياً - كما خفضت اعتمادات ديوان المحاسبة بعد نقلها من موازنة وزارة المالية إلى موازنة رئاسة مجلس الوزراء من ٥٥٠ ٥١٩ ل.ل. عام ١٩٥٩ إلى ٣٢٠ ٤٩٦ ل.ل. في المشروع على الرغم من زيادة اعتمادات الترقية العادية وذلك بسبب حذف الوظائف المؤقتة وخفض اعتمادات التعويضات الإضافية والنفقات الإدارية والنقل والانتقال ونقل الاعتمادات الموحدة إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية .

ثالثاً - أما في موازنة مجلس الخدمة المدنية فإن سائر البنود وردت للذكر دون أن تحدد لها اعتمادات ريثما تنظم ملاكاته الخاصة ولكن لحظت فيه حوالي مليون ليرة والنصف تشكل الاعتمادات المرصدة المنقولة من مختلف الوزارات لشراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملابس كما ألغي الاعتماد الذي كان مخصصاً لنفقات الهيئة المركزية للإصلاح الإداري .

رابعاً - حذفت اعتمادات هيئة تفتيش الدولة السابقة ولم تحدد اعتمادات نهائية للتفتيش المركزي بل وردت بنودها للذكر باعتبار أن نفقاتها دخلت بالاعتماد المرصد في الباب التاسع عشر لنفقات الإصلاح الإداري والذي سيوزع على الإدارات وفقاً للملاكات والتنظيمات الجديدة .

### الباب الرابع - وزارة العدلية

كانت أرقام موازنة وزارة العدلية لعام ١٩٥٩ تبلغ ٦٣٤٠٧٠١ ل.ل. فلحققتها زيادة قدرها ٢١٥٣٧٩ ل.ل. ونقصان يبلغ ١٩٩١١٠ ل.ل. فأصبحت ٦٣٥٦٩٧٠ ل.ل. بزيادة طفيفة تبلغ ١٦٢٢٩ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تتلخص فيما يلي :

خفضت اعتمادات التعويض للأعمال الإضافية واللجنة التشريعية والنفقات الإدارية وألغيت اعتمادات نفقات التشريعات ومساعدة عائلات الموظفين المتوفين لأنها نفذت، ونقلت اعتمادات

المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية، ولحظت اعتمادات لوظائف جديدة في مجلس الشورى استناداً لنظامه الأخير.

## الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

كانت أرقام موازنة عام ١٩٥٩ الخاصة بوزارة الخارجية والمغتربين تسجل ٧٨٢٣٥٩٠ ل.ل. وقد لحقها في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة بلغت ١٠٢١٤٠٥ ل.ل. ونقصان بلغ ٤٢٦٢٧٤ ل.ل. فأصبحت تشير في المشروع إلى ٨٤١٨٧٢٣ ل.ل. بزيادة إجمالية قدرها ٥٩٥١٣٣ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- لحظ اعتماد جديد قدره نصف مليون ليرة لإنشاء بناء لسفارة لبنان في باريس وزيدت اعتمادات النقل والانتقال لإجراء حركة تنقلات بين الموظفين وفقاً لنظام الوزارة وإعادة المعوزين إلى الوطن واعتمادات الموظفين الجدد والترقية العادية.
- كما حذفت اعتمادات الوظائف الشاغرة ونفقات لجنة تصفية حسابات البعثات ومساهمة لبنان في معونة بعض الدول العربية وشراء لوحات فنية ونفقات الخبراء والاستيطان.
- كما نقلت اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية واعتمادات المحروقات وصيانة وسائل النقل إلى وزارة الأشغال واعتمادات الدعاية إلى موازنة وزارة الأنباء رغبة في توحيدها.

## الباب السادس - وزارة الداخلية

يشمل الباب السادس على موازنات الدوائر المركزية في وزارات الداخلية وقوى الأمن الداخلي والأمن العام وإدارة شؤون اللاجئين ودوائر الإحصاء والأحوال الشخصية، وكانت الاعتمادات المرصدة لها في ١٩٥٩ تبلغ في مجموعها ٢٦٠ ٧٦٥ ٢٣ ل.ل. فأصبحت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ تبلغ ٩٤٠ ٧٩٠ ٢٣ ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها ٦٨٠ ٢٥ ل.ل. بعد أن طرأت عليها زيادات مجموعها ٩٠٠ ٤٢٥ ١ ل.ل. تقابلها تخفيضات مجموعها ٢٢٠ ٤٠٠ ١ ل.ل. أما مواطن الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي:

- زيدت اعتمادات الموظفين بسبب ضم مصلحة السيارات واستحقاق الترقية العادية وزيادة اعتمادات النقل والانتقال والنفقات السرية ولمساعدة الاختصاصيين الملحقين بقوى الأمن والمتقاعدين عملاً بالنظام الجديد وللنفقات الإدارية ولصيانة الثكنات وأبنية السجون وتنظيفها ولنفقات تصوير وثائق الولادات والوفيات والزواج ولشراء وسائل نقل وإطارات وأسلحة

وذخيرة وللوازم منامة وتجهيزات متنوعة وتركيب أجهزة لاسلكية وأدوات فنية كما أرصد اعتماد ثلاثماية ألف ليرة لمساعدة مصلحة الإنعاش الاجتماعي لإنعاش القرى التي ليس فيها بلديات .

- كما خفضت الاعتمادات بسبب نقل ما وحد منها إلى الموازنات المختصة في وزارة الأشغال العامة ومجلس الخدمة المدنية وإلغاء مساعدة بلدة عرسال (مئة ألف ليرة) وحذف الوظائف الموقته الإضافية في الدرك وخفض اعتماد صيانة المصفحات والآليات والأسلحة والغى اعتماد الضمان للآليات والتربية والعناية بالكلاب البوليسية وخفض اعتماد إعاشة السجناء وتعويض الأوسمة والتعويضات عن أعمال إضافية وحذف اعتماد المباني لإنشاء المخفرين في العبداء والعريضة لعدم الحاجة إليه .

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن توحيد قوى الأمن وفقاً للتنظيم الجديد قد حقق وفراً ملموساً في نفقاتها كما زاد كثيراً في فعاليتها وقيمتها لأنه جمع شمل العناصر التي كانت متفرقة تحت ظل قيادة موحدة فنسق بينها وأخضع الجميع لإعداد وتدريب ودراسة واحدة في المعهد ذاته، وعزز القوى السيارة المتنقلة بحيث أصبح بإمكانها أن تنتقل بسرعة وتعمل بحزم في جميع أنحاء البلاد، وأخضع الانتساب إلى سلك قوى الأمن والترقي داخله إلى المؤهلات والكفاءة فحسب وإحداث مفتشية عامة ومركزية مهمتها أن تراقب حسن تطبيق القوانين والأنظمة والأوامر .

والوفر الحاصل في نفقات قوى الأمن بعد تنظيمها وتوحيدها على هذا الشكل سببه توحيد السلاح والملابس والآليات والأدوات وكذلك حصر الأعمال والمشتريات والأسلحة والذخائر والمحروقات بشكل يجعل منها صفقة موحدة كبيرة عوضاً عن تفتيتها على صفقات متنوعة وأخيراً إعادة تنظيم المصالح المشتركة لجميع قوى الأمن لتأمين التطبيب والصيانة والتسليح والإصلاحات والترميم والإدارة الخ . . . بصورة شاملة موحدة .

كل هذه الإجراءات مكنت الحكومة من زيادة عدد قوى الأمن وفعاليتها ومن تحقيق وفر ملموس في نفقاتها .

## الباب السابع - وزارة المالية

بلغت أرقام موازنة عام ١٩٥٩ الخاصة بوزارة المالية ١٢١ ٠٥٦ ١٤ ل.ل. بينما يشمل أرقام مشروع عام ١٩٦٠ الرقم التالي ٨٥٩ ٤٥٧ ١٢ ل.ل. أي بنقص إجمالي قدره ٢٦٢ ٥٩٨ ١ ل.ل. تضمن زيادات وتخفيضات تلخص أرقامها وأسبابها فيما يلي :

أولاً - الدوائر المالية ومركز الدراسات : زيدت الاعتمادات المرصدة لمختلف الدوائر المالية

ولمركز الدراسات المالية والاقتصادية ٧١ ٧٣٠ وخصصت لتعويضات لجنة الأراضي الزاحلة في العاقورة وللجان التخمين المحدثه لفرض رسم الانتقال وللنفقات الإدارية ولنققات مكتب القطع وعائدات الطوابع وأجور الحوالات البريدية - كما أنقصت الاعتمادات مبلغ ٦٠٠ ٢٨١ ل.ل. بعد حذف المراكز الشاغرة كلها وحذف أجرة استنساخ قيود العقارات المبنية والتعويض عن تصنيف الأراضي وتخفيض اعتمادات مجلس التقاعد والأعمال الإضافية والنقل والانتقال ونقل اعتمادات المحروقات إلى وزارة الأشغال العامة والمفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى مجلس الخدمة المدنية.

ثانياً - المجلس الأعلى للجمارك: زيدت الاعتمادات المرصدة للمجلس الأعلى للجمارك ولمختلف دوائر مديرية الجمارك ٨٩ ٠٠٠ ل.ل. وزعت على تجهيزات مختلفة للمجلس الأعلى والنفقات الإدارية والترقية العادية ونفقات الوفود والخبراء وتعويضات الاختصاصيين وطبع بعض المؤلفات الإدارية. كما انقصت الاعتمادات مبلغ ٢٧٢ ٢٤٤ ١ ل.ل. بعد أن حذفت جميع المراكز الشاغرة وحذف ضمان المباني والبضائع وحذف اعتماد تعويض الوظيفة وخفضت اعتمادات شراء رصاص وحيطان وصيانة المباني والسيارات والأدوات والنفقات الإدارية ونقلت إلى مجلس الخدمة المدنية اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس وإلى وزارة الأشغال العامة اعتمادات المحروقات وصيانة السيارات.

ثالثاً - الدوائر العقارية والمساحة الفنية: زيدت الاعتمادات المخصصة للدوائر العقارية والمساحة الفنية ١٣٠ ١٦٧ ل.ل. وزعت على النقل والانتقال والترقية العادية والعمال والاختصاصيين الجدد كما خفضت ٢٥٠ ٣٥٦ ل.ل. أخذت من اعتمادات الأدوات الفنية وخريطة لبنان والتصوير والتحويل الفوتوغرافي ومن حذف المراكز الشاغرة كلها ومن الاعتمادات التي نقلت إلى مجلس الخدمة المدنية ووزارة الأشغال العامة عملاً بخطة توحيدها ومن حذف اعتمادات ضمان السيارات.

## الباب الثامن - وزارة الدفاع

تشكل اعتمادات وزارة الدفاع الجزء الثالث من موازنة النفقات المخصص للنفقات العسكرية وقد أرسد لها في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ مبلغ قدره ٢٢٠ ٢٣٤ ٤٧ ل.ل. بعد أن كان عام ١٩٥٩ يبلغ ٢٠٠ ٣٩٨ ٤ ل.ل. فتكون قد طرأت على اعتمادات موازنة وزارة الدفاع زيادة قدرها ٧٥٠ ٢٩٥ ٣ ل.ل. من جهة ونقصان قدره ٨٣٠ ٤٢ ل.ل. من جهة ثانية وتكون سجلت زيادة جمالية تبلغ ٩٢٠ ٢٥٢ ٣ ل.ل. تبررها الترقية العادية والتجهيزات واللوازم الضرورية للجيش.

## الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

تتألف وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة من الدوائر الكبرى التالية :

الإدارة المركزية والجامعة اللبنانية ومديرية التعليم الابتدائي ومديرية التعليم المهني ومديرية التعليم الثانوي ومصلحة إعداد المعلمين ومصلحة التربية الرياضية والكشفية ومديرية الآثار والمعهد الموسيقي ودار الكتب الوطنية وقد أرصدت لكل منها اعتمادات خاصة مبينة في الفصل العائد لكل منها، وبلغ مجموع هذه الاعتمادات التي كانت مرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ ما قدره ٣٠٩٩٤٢٢٢ ل.ل. وأصبح هذا المجموع في مشروع عام ١٩٦٠ يساوي ٣٠٦٣٢٧١٨ ل.ل. بنقص إجمالي قدره ٣٦١٥٠٤ ل.ل. بعد ما طرأت زيادات تفصيلية على أرقام الاعتمادات بلغت ٢٦٤٥٦٢٣ ل.ل. تقابلها تخفيضات مماثلة بلغت ٣٠٠٧١٢٧ ل.ل. وقد توصلت الحكومة إلى هذه الأرقام في موازنة العام الجديد على الرغم من حرصها على السير قدماً في نشر التعليم وتشجيع جميع أوجه النشاط الفني والثقافي والرياضي واتباعها مبدأ تعميم التعليم الابتدائي المجاني وقد أرصدت لهذه الغاية الأخيرة مليون ليرة في مشروع الموازنة بالإضافة إلى المساعدة البالغة ٢٤٠٠٠٠٠ ليرة للمدارس التعليمية الابتدائية المجانية، وإحداث المدارس الثانوية الرسمية في مراكز الملحقات وكذلك دارين للمعلمين وتحقيقاً لهذه الأهداف حذفت الوظائف الشاغرة ونقلت الاعتمادات المرصدة إلى الموازنات الخاصة بكل منها وخفضت النفقات الإدارية اعتمادات التعويضات الإضافية والبعثات والحفلات والاستقبالات والصيانة والنقل والانتقال والإعانات للمدارس المجانية وحذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة لأعمال نفذت ولم تعد بحاجة إلى تجديدها.

كما أنها أضافت اعتمادات رصدها للترقية العادية وللجان الامتحانات الرسمية ولمساعدة الجمعيات الثقافية والعلمية وللمعاهد الجديدة المنشأة في الجامعة اللبنانية (كلية الحقوق والعلوم السياسية) ولحظت اعتمادات خاصة لتعميم التعليم الابتدائي ولمنح طلاب المدارس المهنية وللأساتذة بالساعة ولتدريب المدرسين الحاليين في دورات تربوية ولحظ اعتماد خاص للمساعدة في إنشاء الحان وأنوار في قلعتي جبيل وبعلبك ولالأدوات والمواد اللازمة للمختبرات.

## الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

تشمل موازنة وزارة الصحة العامة على الاعتمادات المخصصة للإدارة المركزية والإسعاف العام والمختبر المركزي وقد بلغت أرقامها في موازنة ١٩٥٩ ما مجموعه ٨ ٨٩٩ ٧٢٠ ل.ل. لحقتها زيادات قيمتها ٩٢٦ ٥٥٢ ل.ل. وتخفيضات قيمتها ٦٧١ ١١١ ل.ل. وهكذا بلغت في



المشروع ٥٦١ ١٥٥ ١٠ ل.ل. بزيادة إجمالية تبلغ ٤٤١ ٢٥٥ ١ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فيمكن تلخيصها فيما يلي :

يشمل نشاط وزارة الصحة العامة حقل الوقاية والعلاج وقد تضمن برنامجها للعام المقبل أعمالاً واسعة في كل الحقلين، فمن مكافحة الأمراض الانتقالية والملاريا والتدرن إلى تلقيح شامل لجميع سكان لبنان ضد الجدري إلى تحسين الصحة الريفية بالإتفاق مع منظمة الصحة العالمية التي قدمت جميع الوسائل الفنية هذا في الحقل الوقائي للمجهود العلاجي فإنه يأخذ القسط الأكبر من اهتمام الوزارة بحيث يصبح في منال كل لبناني الحصول على المعالجة اللازمة لذلك قررت إحداث المستشفيات الريفية وتوزيعها على مختلف المناطق المحتاجة واستلام استكمال تجهيز المستشفيات في الشحار وتبين وصور وبعبك وخربة قنفاار ثم إتمام مستشفى الجزام في البويضة في الهرمل. وكل هذا البرنامج الحافل العميم الفائدة استدعى إحداث اعتمادات جيدة وزيادة الاعتمادات المرصدة ولكن هذه الزيادات لاحظنا وجود تخفيضات كثيرة بسبب إلغاء الوظائف الشاغرة وإنقاص الاعتمادات التي لا ضرورة لها أو حذفها. ونقل الاعتمادات المرصدة إلى الموازنات الجديدة العائدة لها في الوزارات الأخرى وإلغاء ضمان السيارات وخفض التعويضات.

## الباب الحادي عشر - وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بلغت الاعتمادات المرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة الشؤون الاجتماعية ٤٠٤ ٥٨٤ ٣ ل.ل. وقد لحقت هذه الأرقام في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة قدرها ٢٦٦ ٣٠ ل.ل. ونقصان قدره ١٢٠ ٢٥ ل.ل. فتكون أرقام اعتمادات المشروع بلغت ٥٥٠ ٥٤٩ ٣ ل.ل. بنقص إجمالي قدره ٨٥٤ ٣٤ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي :

أولاً - فيما خص الشؤون الاجتماعية حذفت الاعتمادات المرصدة للوظائف الشاغرة كلها وكذلك لمساعدة عائلة موظف سابق نفدت وخفضت اعتمادات التعويضات في الأعمال الإضافية عملاً بنظام الموظفين واعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية والنقل والانتقال والوفود والمؤتمرات والتجهيزات وشراء المواد كما نقلت إلى موازنات الوزارة المختصة اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات واللوازم المكتبية والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية وخصصت مصلحة الإنعاش الاجتماعي مجموع المساعدات التي كانت توزع سابقاً على المؤسسات الخاصة كما أنها زادت الاعتمادات المخصصة لمنح أولاد الموظفين الذين قضوا في الخدمة.

ثانياً - فيما خص معهد إصلاح الأحداث فقد خفضت الاعتمادات المخصصة للوظائف الشاغرة ولأدوات المنامة ولملابس الأحداث وللإعاشة ونقل اعتماد المفروشات والمطبوعات إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية عملاً بخطة التوحيد.

## الباب الثاني عشر - وزارة الأنباء

كانت الاعتمادات المرصدة في موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة الأنباء تبلغ ٣ ٣٦٦ ٥٠٠ ل.ل. وقد بلغت في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ ما قدره ٤ ٤٤٦ ٢٨٠ ل.ل. زيادة ١ ١٩٠ ٧٠٠ ل.ل. ونقص ١١٠ ٩٢٠ ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها ١ ٠٧٩ ٧٨٠ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي :

زيدت أكثر من ثلاثة أرباع المليون ليرة لإكمال مشروع الإذاعة الكبرى وزيدت الاعتمادات المخصصة للتعاقد مع فنيين مضطرة إليهم الإدارة لمهام إذاعية ولإيفاد بعثة للتخصص في الخارج بسبب رفع قيمة الاشتراك في دستور الاتحاد الأوروبي وضاعفت اعتمادات الدعاية التي كانت ترصد في السابق في موازنتي وزارة الخارجية والمغتربين والمفوضية العامة للسياحة كما خفضت الاعتمادات المخصصة لتعويضات الساعات الإضافية عملاً بقانون الموظفين واعتمادات اللوازم والنفقات الإدارية واعتمادات الصيانة وثمان النصوص والقطع الأدبية والألحان وأجور الجوقات الموسيقية والأداء والإخراج والاشتراك في الوكالات الإخبارية. كما أنه عملاً بخطة التوحيد نقلت اعتمادات المفروشات والأدوات والمطبوعات واللوازم إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية ونقلت المحروقات والزيوت إلى موازنة وزارة الأشغال العامة وأخيراً ألغيت الاعتمادات التي كانت ترصد للوظائف الشاغرة كلها.

## الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والنقل

عملاً بالتشريع الجديد أصبحت هذه الوزارة تتألف من ثلاث مديريات عامة مستقلة كل واحدة منها عن الثانية تمام الاستقلال وهي المديرية العامة للطرق والمباني والمديرية العامة للمياه والكهرباء والمديرية العامة للنقل.

وقد لحق الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة النفقات التبديلات التالية فيما خص كل من المديريات العامة الثلاثة.

ففيما خص المديرية العامة للطرق والمباني أرصدت في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٥٩ اعتمادات قدرها ٣ ٢٨٨ ٢٢٠ ل.ل. أصبحت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ تبلغ ٣ ٢٠٠ ٧٤٠ ل.ل.

بعد أن لحقتها زيادة قدرها ٤٠٥ ٠٠٠ ل.ل. وزعت على النفقات الإدارية وعلى اعتمادات المحروقات السائلة والزيوت اللازمة لجميع وزارات الدولة باستثناء الجيش وقوى الأمن الداخلي وانقصت ٤٨٠ ٤٩٢ ل.ل. بعد أن حذفت الاعتمادات التي لم تعد لها حاجة بسبب استيفاء غرضها وحذفت اعتمادات الوظائف الشاغرة كلها وخفضت اعتمادات الموقتين والتعويضات الإضافية والنقل والانتقال والوفود والأعياد والتمثيل وصيانة الآليات.

وفيما خص المديرية العامة للمياه، والكهرباء كانت الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة عام ١٩٥٩ تبلغ ٤٧٠ ٠٣٤ ل.ل. فأصبحت في المشروع تبلغ ٩٧٨ ٩٠٠ ل.ل. بعد أن طرأت عليها زيادة قدرها ٧ ٨٨٠ ل.ل. بسبب الترقية العادية على الرغم من حذف الوظائف الشاغرة ونقصان قدره ٤٥٠ ٦٣ ل.ل. بسبب خفض اعتمادات الموظفين الموقتين والتعويضات الإضافية والنفقات الإدارية وصيانة الإنشاءات ونقلت الاعتمادات الموحدة إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

وفيما خص المديرية العامة للنقل كانت الاعتمادات المرصدة في الجزء الأول من موازنة سنة ١٩٥٩ تبلغ ٥١٢ ٧٥٠ ل.ل. فأصبحت في المشروع تبلغ ٥٦٧ ٤٩٠ ل.ل. وقد طرأت عليها زيادة قدرها ٤٦ ٩٧٠ ل.ل. وزعت على الأعمال الإضافية ونفقات التمثيل وبدل السكن لمندوب لبنان في مونتريال وعلى الاشتراك في منظمة الطيران المدني. أما النقص الحاصل فقدره ٩٩٢ ٢٣٠ ل.ل. بسبب تخفيض (١٦٦) وظيفة بعضها ملغى وبعضها منقول إلى وزارة ثانية بسبب حذف وظائف أخرى وخفض النفقات الإدارية ونفقات النقل والانتقال والصيانة وبسبب نقل الاعتمادات الموحدة إلى موازنتي مجلس الخدمة المدنية والمديرية العامة للطرق والمباني.

أما اعتمادات الجزء الثاني فقد كانت تعادل ١٦ ٦٨٩ ٢٥٠ ل.ل. في موازنة المديرية العامة للطرق والمباني لعام ١٩٥٩ أصبحت في المشروع تساوي ٢٤ ٤٢٢ ٠٠٠ ل.ل. بزيادة قدرها ٧ ٩٧٢ ٧٥٠ ل.ل. سببها زيادة اعتمادات صيانة الطرق والجسور ومباني الدولة وترميمها وزيادة اعتماد شراء آلات وقطع تبديل ومواد للدروس والأشغال الطارئة ولحظ حوالي السبعة ملايين ليرة للإنشاءات الجديدة كما أنه من جهة أخرى سجلت نقصاً يبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ ل.ل. بسبب تخفيض الاعتمادات المرصدة للمناظرين الموقتين وللأخصائيين وعمال الدروس.

كما ان اعتمادات الجزء الثاني للمديرية العامة للمياه والكهرباء كانت عام ١٩٥٩ تبلغ ٩٥٥٥٠٠ ل.ل. فأصبحت في المشروع تساوي ٣ ٤٠٠ ٠٠٠ ل.ل. بزيادة قدرها ٢٤٤٦٠٠٠ ل.ل. ونقص طفيف يساوي ١ ٥٠٠ ل.ل. فقط في شراء الأدوات الفنية أما أسباب الزيادة فتتلخص في إضافات على اعتماد النقل والانتقال للمناظرين تبعاً لزيادة اعتمادات الإنشاءات

الجديدة حوالي المليونى ليرة موزعة على مناطق الملحقات الأربعة للمياه والكهرباء كما زىدت اعتمادات الأشغال الطارئة للمياه والكهرباء ولتطهير المياه.

وأخيراً كانت اعتمادات الجزء الثانى من موازنة المديرية العامة للنقل فى موازنة سنة ١٩٥٩ تساوى ١٦٢٦٢٨٨ ل.ل. فأصبحت فى المشروع تساوى ١١٢٧٠٠٠ ل.ل. بزيادة ٢٥٠٠٠ ل.ل. وتخفيض ٢٨٨ ٥٢٤ ل.ل. ومرد ذلك إلى زيادة اعتمادات شراء الأدوات الفنية والصيانة وتجهيزات المرافق وإلغاء اعتمادات كانت رصدت لشراء عوامات ومنازل لمرفأ طرابلس ولاستملاكات لمطار بيروت الدولى.

والخلاصة تقول ان أرقام اعتمادات موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل لحقتها بجزئها زيادات إجمالية فى مشروع موازنة عام ١٩٦٠ تبلغ ٦٥٢ ٥٨٩ ٨ ل.ل. بحيث أصبحت تبلغ ٣٦٦٩٦١٣٠ ل.ل. بعد ان كانت تساوى ٤٧٨ ١٠٦ ٢٨ ل.ل. بسبب الأعمال الإنشائية الجديدة التى تعتمزم الحكومة تحقيقها فى هذه الحقول الهامة من النشاط العام.

## الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

بلغت اعتمادات وزارة الزراعة فى موازنة عام ١٩٥٩ ما قدره ٦٢٠ ٠٩١ ٧ ل.ل. وقد لحقتها زيادة فى موازنة عام ١٩٦٠ قدرها ٣٨٨ ٢٨٨ ل.ل. ونقصان قدره ١٠٢ ٦٤٨ ٢ ل.ل. فبلغت بذلك أرقام اعتمادات عام ١٩٦٠ ما قدره ٩٠٦ ٧٣١ ٤ ل.ل. أى بنقص إجمالى قدره ٢٣٥٩٧١٤ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلى:

- حذفت جميع الاعتمادات التى كانت رصدت للوظائف الشاغرة كما حذفت اعتمادات ١٦٤ وزأرصدت للوظائف الشاغرة كما حذفت اعتمادات ١٦٤ وظيفة بعد أن ألغيت سرية الأحراج وعهد إلى الدرك بالقيام بأعمالها بموجب التشريع الجديد وحذفت الاعتمادات التى كانت مخصصة لنفقات إقامة الموظفين المصريين للإشراف على توضع التفاح واعتماد نفقات المساهمة فى مشاريع دائرة التعاون الفنى الزراعى اللبنانى الأمريكى ومكافحة الجراد وكذلك خفضت بصورة محسوسة اعتمادات عمال المشاتل والتحريج والمرأب وغيرها من النفقات بعد أن وضعت أسس أولية لتنظيم أعمال الوزارة.

- ثم خفضت اعتمادات متعددة أهمها مساعدة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية وتحسين نسل الخيل والنحل وتعويضات الأعمال الإضافية عملاً بنظام الموظفين الجديد وأجور العمال والمناظرين والمستخدمين فى الدوائر الزراعية والبيطرية والنفقات الإدارية وحقول الاختبار فضلاً عن أنه عملاً بخطة التوحيد نقلت الاعتمادات المخصصة للإنشاءات ولصيانة المعدات

والأدوات والمحروقات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة وشراء المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

ثم زیدت اعتمادات الأساتذة والطلاب في معاهد التعليم الزراعي والاشتراك في المكاتب والمنظمات الدولية وثمر الأدوية والنصوب والأسمدة.

## الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة عام ١٩٥٩ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني ٢ ٣٢٢ ٨٢٠ ل.ل. لحقتها في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ زيادة قدرها ١٣٠ ٦٠ ل.ل. ونقصان قدره ٣١٢ ٨٨٥ ل.ل. وبذلك بلغت أرقام مشروع موازنة وزارة الاقتصاد الوطني لعام ١٩٦٠ ما قدره ٢ ٠٥٠ ٠٦٥ ل.ل. أي بنقص إجمالي عن أرقام موازنة عام ١٩٥٩ قدره ٣٠٢ ٧٥٥ ل.ل. أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي:

أولاً - فيما خص الاقتصاد الوطني، خفضت الاعتمادات المرصدة في البند ٤١ لعدم الحاجة إلى شراء المزيد من أدوات ولوازم لدائرة حماية المستهلك والاعتمادات المرصدة لتعويض الموظفين عن أعمال إضافية عملاً بأحكام نظام الموظفين وكذلك بعض أرقام اعتمادات النفقات الإدارية والنقل والانتقال ونفقات تحاليل قمع الغش. كما حذفت اعتمادات إحدى عشر وظيفة شاغرة ثم نقلت الاعتمادات التالية إلى موازنة الوزارات التابعة لها عملاً بخطة توحيدها المفروشات والأدوات والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية والمفتش الإداري إلى موازنة التفتيش المركزي والمحروقات إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل. ولم تزد سوى اعتمادات الاشتراكات والمساهمات الدولية بسبب الحاجة إليها وارتفاع قيمة الاشتراك في المكتب الدولي لحماية الملكية.

ثانياً - فيما خص المفوضية العامة للسياسة والاصطيف والإشتاء، فقد حذفت الاعتمادات التي كانت مخصصة للوظائف الشاغرة كلها وللإشتراك في الاتحاد الدولي للتزلج في سويسرا لشراء محرك كهربائي ولبناء مأوى في الأرز ولدفع بدل أتعاب اللجنة الفنية المكلفة بمراقبة تيار كازينو الألعاب كما نقلت الاعتمادات المخصصة لبناء محطة على مدخل مغارة جعيتا وإنشاء رصيف داخلها وشراء المحروقات وصيانة وسائل النقل إلى موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل عملاً بخطة توحيدها وللمفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية ولنفاقات الدعاية إلى موازنة وزارة الأنباء.

## الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

كانت أرقام الاعتمادات المرصدة في موازنة وزارة البريد والبرق والهاتف لعام ١٩٥٩ تسجل ٦٥٠ ٧٢٠ ٥ ل.ل. فبلغت في مشروع موازنة عام ١٩٦٠ ما قدره ٤٩٥ ٢٢٢ ٥ ل.ل. أي بنقص إجمالي قدره ١٥٥ ٤٩٨ ل.ل. تتخلله زيادة قدرها ٤٥٥ ٢٣٥ ل.ل. ونقص قدره ٦١٠ ٧٣٣ ل.ل.

أما أسباب الزيادة والنقصان فإنها تلخص فيما يلي:

- زيدت اعتمادات شراء الأدوات البرقية والبريدية بضرورة إعادة تعميم شبكة الأسلاك المعطلة ولتجهيز المكاتب الجديدة في الملحقات ولتنظيم نقل البريد إليها.
- وخفضت اعتمادات تعويض الأعمال الإضافية عملاً بقانون الموظفين وكذلك صيانة الأدوات البريدية والبرقية.
- وألغي اعتماد الوظائف الشاغرة كلها وعددها ١١٠ مراكز ونقلت اعتمادات المحروقات السائلة والنقل وصيانة وسائل النقل إلى موازنة وزارة الأشغال العامة وكذلك اعتمادات المفروشات والأدوات الفنية والمطبوعات والملابس نقلت إلى موازنة مجلس الخدمة المدنية.

## الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام

كانت أرقام موازنة عام ١٩٥٩ لوزارة التصميم العام تبلغ ٦١٥ ٣٦١ ل.ل. فأرصد لها في مشروع موازنة ١٩٦٠ مبلغ ٤٥٥ ٧٠٣ ل.ل. فضاغت الأرقام بعد ما طرأت عليها زيادة مبلغ ٣٨٥٨٤٠ ل.ل. ونقصان يبلغ ٤٤ ٠٠٠.

أما أسباب الزيادة والنقصان فتلخص فيما يلي:

- حذفت الوظائف الشاغرة وألغيت الاعتمادات التي نفذت أهدافها وحذفت اعتمادات التعويضات الإضافية وخفضت اعتمادات النفقات الإدارية والتمثيل والدعاية وزيدت اعتمادات الاشتراك في المعارض الدولية والمساهمة في الصندوق الخاص للأمم المتحدة ولحظ اعتماد جديد لنفقات البعثة المكلفة درس التصميم الإنمائي للبنان.

## الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء

تبلغ نفقات هذا الباب في موازنة سنة ١٩٥٩ / ١٩٣ ٥٠٠ ل.ل. وقد لحقها تخفيض يبلغ ١٩ ٥٠٠ ل.ل. وزيادة قدرها ٢٧٤ ٠٠٠ فتكون بلغت في المشروع ١٥ ٤٤٨ ٠٠٠ ل.ل.

بزيادة إجمالية قدرها ٥٠٠ ٢٥٤ ل.ل. وسبب هذه الفروق في زيادة اعتمادات معاشات التقاعد ولحظ اعتماد جديد لأسر رؤساء الجمهورية السابقين المتوفين وخفض اعتماد تعويضات الصرف من الخدمة.

### الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة

في موازنة عام ١٩٥٩ أرصد في هذا الباب مبلغ قدره ١٧٤ ٧١٥ ل.ل. مقابل ٢٨٨ ٣٦٥ ٣ ل.ل. لحظت في مشروع موازنة سنة ١٩٦٠ أي زيادة قدرها ١١٤ ٦٥٠ ٢ ل.ل. بسببها الزيادة المقدرة لنفقات وتعويضات الموظفين في حالتي المرض والوفاة عملاً بنظام الموظفين الجديد (الفقرة الأولى من المادة ٢٩ والمادتين ٣٠ و٣١) كما لحظت مليونين ونصف من الليرات خصصت لتنفيذ الإصلاح الإداري على ضوء الملاكات والتنظيم الجديدة التي ستصدر عملاً بالنصوص التشريعية المستحدثة.





## فذلكة موازنة العام ١٩٦١(\*)

ان الحكومة، وقد قدمت مشروع موازنة عام ١٩٦١ إلى مجلسكم الكريم بتاريخ ٣٠ أيلول سنة ١٩٦٠، تكون قد فعلت ذلك قبل بداية العقد العادي الثاني بثمانية عشر يوماً، إذ صادف أول ثلاثاء بعد بداية العقد في الثامن عشر من تشرين الأول، وتكون قد تقيدت بالمهلة الدستورية التي حددتها المادتان ٣٢ و ٨٦ من الدستور، وبالمهلة القانونية التي نصت عليها المادة السابعة عشرة من قانون المحاسبة العمومية.

وقبل أن تتبسط الحكومة في ما هدفت إليه من وراء مشروع الموازنة لا بد من لمحة موجزة عن الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد على ضوء حالة الاقتصاد العالمي، كما أنه لا بد من بيان حركة الواردات والنفقات في السنة الحالية، وعرض الخطوط الكبرى للسياسة المالية التي تعتمزم الحكومة انتهجها في السنة المقبلة، والمشاريع والأعمال الإصلاحية التي تنوي تحقيقها في سائر ميادين النشاط، لتنتهي الى تنفيذ أرقام الموازنة وإيضاح الفروق الظاهرة فيها، وذلك تطبيقاً لأحكام المادة السادسة عشرة من قانون المحاسبة العمومية.

### في الاقتصاد العالمي

وعلى هذا الأساس نستهل البحث بلمحة مقتضبة عن الاقتصاد العالمي. فنرى انه تميز خلال السنة المنصرمة بالانفراج الدولي الذي كان من أبرز ظواهره، رغبة متجاوبة بين الشرق والغرب في التعاون والتبادل التجاريين أسفرت عن استمرار تقدم الاقتصاد الأوروبي، واتساع حلقاته في سائر الحقول الإنتاجية والاستهلاكية. وكان من أهم احداث الاقتصاد البدء بتحقيق السوق الأوروبية المشتركة، وتأسيس منطقة موحدة للتبادل الحر.

وإذا نظرنا إلى الاقتصاد الأميركي، رأينا فيه استمرار التطور والانتعاش يتجلى في توظيف رؤوس الأموال الأميركية في الخارج نتيجة لعودة الثقة إلى نفوس رجال الأعمال والمدخرين. ولعل من أبرز عوامل النمو والازدهار الاقتصاديين، المساعدات والقروض والمنح الدولية التي

---

(\*) النص الأساسي.

خصصت للبلدان المتخلفة اقتصادياً عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة الأغذية والزراعة العالمية، وغيرهما من المؤسسات العالمية المماثلة.

ولم يكن نصيب الدول العربية من هذا النشاط الاقتصادي بقليل، كما ان لبنان أصاب منه قسطه المرموق.

## في الاقتصاد اللبناني

وإذا ألقينا نظرة عامة على أوضاع الاقتصاد اللبناني، لوجدنا أنه ظل سائراً في طريق النمو والازدهار، محافظاً على صموده وثباته في مختلف الحقول، بفضل ما يتميز به لبنان من معطيات طبيعية ومن خصائص نظامه الاقتصادي العام.

أما المعطيات الطبيعية، فأهمها مركز لبنان الجغرافي، وميل اللبناني إلى التجارة، وخبرته بشؤونها. وأما خصائص نظامه الاقتصادي، فأبرزها الحرية التجارية والمالية التي يقوم عليها اقتصاده، ومتانة النقد اللبناني الذي يستند إلى تغطية تزيد عن ٨٥ بالمئة، وإلى تحرر لبنان من أي دين خارجي. وإلى جانب هذه المعطيات والخصائص تبرز عوامل مساندة، كان لها الأثر الكبير في ترسيخ الاقتصاد اللبناني وتطويره المطرد.

ومن أهم تلك العوامل حرص السلطة على نظام الحرية الاقتصادية، واهتمامها بالشؤون الاجتماعية، ومحاولتها الإسراع في تنفيذ المشاريع العمرانية والإنشائية، وعقدها الاتفاقات الثنائية مع البلدان العربية والأجنبية مما أدى إلى دفع الحركة الاقتصادية في تيار النشاط والازدهار.

وسنحاول في ما يلي استعراض النشاط الاقتصادي من مختلف وجوهه.

## أولاً - في التجارة الخارجية

### أ - الميزان التجاري:

بعد ان عاد الميزان التجاري في عام ١٩٥٩ إلى مستواه العادي، السابق لفترة الحوادث التي حصلت عام ١٩٥٨، نراه أخذاً بالارتفاع في حقلي الاستيراد والتصدير على السواء. ففي عام ١٩٥٩ بلغت قيمة المستوردات / ٧٠٠ / مليون ليرة لبنانية، والمصدرات / ١٤٠ / مليون ليرة لبنانية. وقد ظل التوسع سائراً على هذا المنوال في الأشهر المنصرمة من عام ١٩٦٠.

أما العوامل التي ساهمت في توسع الاستيراد، فأهمها التقدم المستمر في حقل العمران والسكن، والإقبال على وسائل الرفاه.

كما ان ازدياد المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية كان عاملاً على دفع التصدير إلى الأمام ولاسيما في الأسواق العربية.

غير أن العجز الظاهر في الميزان التجاري لا ينال من سلامة الاقتصاد اللبناني نظراً لتوفر موارد التغطية غير المنظورة، ولأن ارتفاع الميزان وعجزه دليل على حيوية الاقتصاد اللبناني ونشاطه، أي على توفر المداخل وارتفاع نسبة الاستهلاك.

وفيما يلي بيان أرقام الميزان التجاري في خلال السنوات التسع الأخيرة:

| السنة | المستوردات<br>بحسب<br>الإحصاءات<br>الجمركية | تقدير<br>المستوردات<br>بالسعر الحر | المصدرات | العجز بالنسبة |           |
|-------|---------------------------------------------|------------------------------------|----------|---------------|-----------|
|       |                                             |                                    |          | للإحصاءات     | للتقديرات |
| ١٩٥١  | ٣٢١                                         | ٤٤٥                                | ٩٨       | ٢٢٣           | ٣٤٧       |
| ١٩٥٢  | ٣٤٢                                         | ٤٧٥                                | ٧٨       | ٢٦٤           | ٣٩٧       |
| ١٩٥٣  | ٣٤٦                                         | ٤٧١                                | ٨٧       | ٢٧٧           | ٣٨٤       |
| ١٩٥٤  | ٤٨٥                                         | ٥٨٦                                | ١٠٦      | ٣٧٩           | ٤٨٠       |
| ١٩٥٥  | ٥٢٩                                         | ٦٧٠                                | ١٢١      | ٤٠٨           | ٥٤٩       |
| ١٩٥٦  | ٥٦١                                         | ٧١٥                                | ١٤٦      | ٤١٥           | ٥٦٩       |
| ١٩٥٧  | ٦٢٧                                         | ٧٩٠                                | ١٥٢      | ٤٧٥           | ٦٣٨       |
| ١٩٥٨  | ٥١٨                                         | ٦٦٥                                | ١١١      | ٤٠٧           | ٥٥٤       |
| ١٩٥٩  | ٧٠٠                                         | ٨٩٤                                | ١٤٠      | ٥٦٠           | ٧٥٥       |

#### ب - التجارة العابرة:

وغني عن البيان ان التجارة العابرة هي بالنسبة إلى لبنان عنصر أساسي من عناصر كيانه الاقتصادي، إذ انها توفر له مورداً دائماً، له أثره البعيد في تغطية العجز الحاصل في الميزان التجاري. ويلاحظ أن حركة هذه التجارة تكاد تكون مستقرة، مع ما أصابها من تدن، إذ بلغت قيمة البضائع التي مرت بلبنان في سنة ١٩٥٩، وفقاً للإحصاءات الجمركية / ٧٩٢ / مليون ليرة، بعد أن كانت / ٩٨٠ / مليون ليرة في سنة ١٩٥٨.

وتجدر الإشارة إلى انه من المنتظر أن تنمو حركة التجارة العابرة في هذا العام بزوال الصعوبات التي كانت قائمة في بعض البلدان العربية والتي ساعد على إزالتها اتفاق الترانزيت الذي عقد مؤخراً بين لبنان وتلك البلدان.

واننا نورد فيما يلي أرقام بضائع الترانزيت في السنوات الثمان الأخيرة (بملايين الليرات اللبنانية) بمعزل عن حركة المنطقة الحرة.

| السنة | الكمية بالطن | القيمة بملايين الليرات<br>بحسب الإحصاءات الجمركية |
|-------|--------------|---------------------------------------------------|
| ١٩٥١  | ٢٢٤٧٦        | ١١٣٧                                              |
| ١٩٥٢  | ٢٣١٤٧        | ١٠٣٩                                              |
| ١٩٥٣  | ٢٣٢٦٣        | ١٠٦٣                                              |
| ١٩٥٤  | ٢٣٧٦٧        | ١٠٣٣                                              |
| ١٩٥٥  | ٢٣٤٨٥        | ١١٤٨                                              |
| ١٩٥٦  | ٢٢٦٧٨        | ١١٠٠                                              |
| ١٩٥٧  | ٢٠١١٧        | ١٢٤٥                                              |
| ١٩٥٨  | ٢٦٩١٠        | ٩٨٠                                               |
| ١٩٥٩  | ٢٣٨٤٢        | ٧٩٢                                               |

### ج - العلاقات الاقتصادية مع الخارج

لقد أسفرت المساعي التي بذلتها الحكومات المتعاقبة عن إيجاد أسواق خارجية للإنتاج اللبناني كان من شأنها ترويج المنتجات الصناعية والزراعية، الفائضة عن حاجة الاستهلاك، في الأسواق الخارجية.

أما الاتفاقات التجارية التي تم عقدها مؤخراً ودخلت في نطاق التنفيذ خلال عام ١٩٥٩ فهي الآتية:

١ - اتفاق الترانزيت الرباعي مع البلدان العربية الذي صدق تعديله في ٢٢ تموز ١٩٥٩ لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بسائر وسائل النقل على أساس إطلاق حرية النقل العابر وتبسيط المعاملات الجمركية وإلغاء الرسوم التي كانت مفروضة على البضائع العابرة.

٢ - ثلاث اتفاقات مع شركة نفط العراق وقعت في ٤ حزيران ١٩٥٩ تتعلق بترانزيت النفط الخام بالأنايب عبر لبنان وتحميل هذا النفط على السفن في مصب طرابلس وبمصفاة طرابلس.

٣ - الاتفاق الثنائي بين لبنان والإقليم المصري الذي عقد في ٢٤ أيار ١٩٥٩ لتسيير السياحة بين البلدين.

٤ - الاتفاق التجاري مع بلغاريا الذي صدق بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٥٩ والمتعلق بتشجيع التجارة المماثلة وإعادة التصدير والتجارة العابرة بين البلدين وإنشاء تمثيل تجاري لبلغاريا في لبنان.

٥ - اتفاق تجاري على تبادل البضائع بين لبنان واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية.

وهناك عدد من الاتفاقات قيد الإبرام وهي معقودة مع تركيا والعربية السعودية والصين الوطنية والأرجنتين واليونان، ولا ريب أن من شأن مثل هذه الاتفاقات جميعها ان تفسح مجالات واسعة أمام الإنتاج الوطني تزيد الاقتصاد اللبناني نمواً وازدهاراً.

## ثانياً - في الإنتاج الزراعي والصناعي

### أ - في الإنتاج الزراعي:

لقد أثبت الواقع ان الإنتاج الزراعي في لبنان يتمتع بقسط وافر من المناعة، بدليل ان حوادث سنة ١٩٥٨ لم تكن ذات أثر ظاهر في الحد من ازدهاره، وأنه ما زال بوجه عام محافظاً على مستواه بقدر ما تهيؤه له العوامل الطبيعية، كما أنه ما زال سائراً في بعض الحقول بطريق النمو السريع. وتبرز ظاهرة ازدهار الإنتاج الزراعي في ازدياد كمياته المطرد من عام إلى عام، ولاسيما في إنتاج الفاكهة كما يتضح من البيان الآتي:

| النوع  | الكميات بالطن |          |          |
|--------|---------------|----------|----------|
|        | سنة ١٩٥٧      | سنة ١٩٥٨ | سنة ١٩٥٩ |
| برتقال | ٥٨٠٠٠         | ٩٣٠٠٠    | ١١٥٠٠٠   |
| حمضيات | ٣١٠٠٠         | ٣٨٠٠٠    | ٤٥٠٠٠    |
| تفاح   | ٣٧٠٠٠         | ٤٢٠٠٠    | ٦٠٠٠٠    |
| عنب    | ٧٥٠٠٠         | ٨٠٠٠٠    | ٨٥٠٠٠    |

وقد كان لمستودعات التبريد فضل كبير في حفظ الفاكهة إذ انها ماشت بازدياد عددها ارتفاع كميات الإنتاج فأصبحت قادرة على استيعاب الزيادة الحاصلة فيه.

أما في حقل الحبوب فقد تضائل إنتاج القمح بينما تحسن إنتاج الشعير والذرة وبعض الحبوب القرنية، كما هو ظاهر في البيان الآتي:

| النوع     | ١٩٥٧ (طن) | ١٩٥٨ (طن) | ١٩٥٨ (طن) |
|-----------|-----------|-----------|-----------|
| قمح       | ٦٥٠٠٠     | ٤٨٠٠٠     | ٤٤٠٠٠     |
| شعير      | ٢٣٥٠٠     | ١٨٥٠٠     | ٢٠٠٠٠     |
| ذرة صفراء | ١٧٠٠٠     | ١٤٠٠٠     | ١٩٠٠٠     |
| ذرة بيضاء | ٥٠٠٠      | ٣٥٠٠      | ٣٢٠٠      |
| عدس       | ٢٨٠٠      | ٣٥٠٠      | ١٦٠٠      |
| حمص       | ٢٦٠٠      | ٢٢٠٠      | ٢٩٠٠      |
| فاصوليا   | ٥٣٠٠      | ٤٨٠٠      | ٥٥٠٠      |

وأما الزيتون فقد تدنى إنتاجه من /٤٤٠٠٠/ طن في سنة ١٩٥٨ إلى /١٨٠٠٠/ طن في سنة ١٩٥٩، بسبب الأمطار الغزيرة التي هطلت في فترة ازهاره فقضت على قسم كبير من الزهر والبراعم، بينما حافظت الخضار على مقاديرها السابقة بصورة عامة.

#### ب - الإنتاج الصناعي

واصلت الصناعة الوطنية نشاطها الذي استأنفته بعد حوادث سنة ١٩٥٨ وسجلت أحداثا هامة كان لها أثر كبير في تطوير حركتها وسيرها. فالنصف الأول من عام ١٩٥٩ كان مرحلة انكماش بسبب تكديس كميات كبيرة من الإنتاج خلال فترة الحوادث التي مرت بالبلاد في السنة السابقة، وضيق مجال التصريف وتراكم الأعباء على المؤسسات الصناعية. بينما كان النصف الثاني مرحلة انتعاش للاستثمار الصناعي إذ أدخلت رؤوس أموال جديدة بالغلة في العمل الصناعي وقامت مصانع جديدة واتسعت الصناعات القائمة بإدخال وحدات إنتاجية جديدة عليها.

ومن أهم العوامل التي ساعدت على هذا الازدهار السريع الواسع استقرار الأوضاع الداخلية وتخصيص التسليف الصناعي بمبلغ ثمانية ملايين ليرة من أصل قرض العشرين مليون ليرة الذي حصل عليه مصرف التسليف الزراعي والصناعي والعقاري بكفالة الدولة، وتسهيل الشركات العالمية لشروط دفع أثمان المستوردات الصناعية، مما عزز سير التقدم الصناعي وخفف من وطأة ما خلفته الفترة السابقة من أعباء جسام.

وقد كان لعناية الحكومة ورعايتها ما ساعد على حركة الازدهار الصناعي إذ أقرت تدابير عدة لإنمائها أخصها:

١ - إعفاء المواد الأولية والآلات الصناعية من الرسوم الجمركية.

- ٢ - حماية الصناعات الوطنية بزيادة الرسوم الجمركية على ما يماثلها من المستوردات .
  - ٣ - عقد المعاهدات التجارية في سبيل فتح أسواق خارجية للإنتاج الصناعي .
  - ٤ - تأمين الطاقة المحركة للمصانع بأسعار مخفضة .
  - ٥ - إنشاء معهد البحوث الصناعية والمساهمة في تغذية ميزانيته .
  - ٦ - إعفاء المؤسسات ذات الإنتاج الجديد من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات .
  - ٧ - إعطاء بعض الشركات المنتجة للطاقة الكهربائية قروضاً بكفالة الحكومة بغية زيادة الإنتاج وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة .
- فكان من ثمار النشاط الفردي والعناية الحكومية المتساندين إقبال المدخرين على توظيف أموالهم في النطاق الصناعي، إذ بلغ مجموع المصانع في سائر المجالات الإنتاجية / ٣٣٠٠ / مصنعة في عام ١٩٥٩ . وبلغت رؤوس الأموال الموظفة فيها / ٤٣٥ / مليون ليرة لبنانية . ومن أكبر المصانع التي أنشئت أو استحدثت فيها صناعات وطنية خلال العام المذكور:
- مصنع الالومنيوم، الأول من نوعه في البلاد والذي يضاهي أضخم المصانع المماثلة في الخارج .
  - مصنع صهر الحديد والقضبان الحديدية .
  - مصنع البلاستيك والدهانات والجلود الاصطناعية .
  - مصنع شوكولا .
  - مصنع بورسلان وزجاج .
  - مصنع مواد غذائية .
  - مصنع لتكرير الملح .
  - مصنع مشروبات كحولية وغازية .
  - مصنع لحفظ الخضار والفواكه وتوضييه .
  - مصنع للأثاث والمفروشات .
- وما زال النشاط الصناعي سائراً في طريق التقدم والازدهار سيراً من شأنه أن يستوعب أكبر عدد ممكن من اليد العاملة ان يؤول إلى رفع مستوى الإنتاج وتنوعه .

### ثالثاً - في صناعة البناء:

لقد أفاد مجال البناء كثيراً من التوسع المالي العام الذي عرفه لبنان في عام ١٩٥٩ إذ انصبت في هذا المجال أموال ضخمة للتعمير والإنشاء، ولاسيما في العاصمة والضواحي وساهمت إلى حد بعيد في بعث النشاط الاقتصادي وإشاعته. وقد زاد عدد إجازات البناء الصادرة في عام ١٩٥٩ عن / ١٨٠٠ / إجازة لإنشاء / ٢٩٣٣ / طابقاً على مساحات مجموعها / ٥٩١٠٠٠ / متراً مربعاً، مما يشير إلى أن صناعة البناء فاقت ما كانت عليه حتى في مرحلة ازدهارها خلال عامي ١٩٥٤ و ١٩٥٥ بعد أن هبطت في عام ١٩٥٨ هبوطاً ملموساً، كما يتضح ذلك من الجدول الآتي:

| السنة        | عدد رخص البناء | عدد الطوابق | المساحة الإجمالية<br>بالمتر المربع |
|--------------|----------------|-------------|------------------------------------|
| ١٩٥١         | ٦٧٦            | ١١٩٨        | ٢٣٤                                |
| ١٩٥٢         | ٨٥١            | ١٥٨٣        | ٣٢٢                                |
| ١٩٥٣         | ٧٩٨            | ١٥٣٦        | ٣١٨                                |
| ١٩٥٤         | ١٠٥٥           | ١٨٤٨        | ٤٢٣                                |
| ١٩٥٥         | ١٢٦١           | ٣٠٦٢        | ٦٤٢                                |
| ١٩٥٦         | ٨٨٤            | ٢٥٩٩        | ٥٣٠                                |
| ١٩٥٧         | ٨٤٦            | ٢٢٢١        | ٤٣١                                |
| ١٩٥٨         | ٦٠٩            | ١٥٠٠        | ٣٨٩                                |
| ١٩٥٩         | ١٠٨٣           | ٢٩٣٣        | ٥٩١                                |
| ١٩٦٠         | ٦٦٠            | ١٥٧٣        | ٣٢١                                |
| لغاية حزيران |                |             |                                    |

### رابعاً - في السياحة والاصطياف

خلفاً لما كان من أثر حوادث ١٩٥٨ المتفاوت الوطأة في كل ميدان من ميادين النشاط كانت السياحة والاصطياف منيعي الجانب بفضل جهود الحكومة والتدابير التي اتخذتها لبعث الحركة السياحية والاصطيافية في البلاد. ومن أبرز تلك التدابير دعوة / ٤٦٠ / مديراً من مديري مكاتب السفر والسياحة في مختلف أنحاء العالم لزيارة لبنان يرافقتهم صحفيون وممثلون لوكالات السينما



والتلفزيون والأنباء، وعقد الاتفاق السياحي مع الجمهورية العربية المتحدة، وغيرها من التدابير المفيدة.

وقد ساعد على انتعاش الحركة السياحية إعفاء بعض لوازم الفنادق والمطاعم والملاهي من الرسوم الجمركية وزيادة نصيب التسليف العقاري من أموال القروض فأقبل أصحاب الأموال على توظيفها في هذا القطاع. وأنشئت مؤسسات جديدة وصممت مشاريع، بعضها قيد الإعداد وبعضها قيد التنفيذ. وقد ارتفع رأسمال المؤسسات الفندقية من / ١٥٠ / مليون ليرة إلى / ٢٣٠ / مليون ليرة في سنة ١٩٥٩ بمعنى أن الأموال الموظفة في الصناعة الفندقية خلال ١٩٥٩ والنصف الأول من سنة ١٩٦٠ بلغ / ٦٠ / مليون ليرة لبنانية وفقاً للإحصاءات المتوفرة.

وقد وجهت الحكومة عناية قصوى إلى هذا المجال الذي يعتبر ركناً من أركان الاقتصاد اللبناني، فأنشأت مجلساً استشارياً للسياحة تتمثل فيه جميع وزارات الدولة والهيئات العامة المختصة للإسهام في توجيه السياسة السياحية وتطوير حركتها واقتراح الأساليب والوسائل الكفيلة ببث الدعاية اللازمة لها في الخارج.

ومن المشاريع المطروحة على الدرس في هذا القطاع الرياضة الشتوية وتجهيز مراكزها بالمصاعد الكهربائية وبناء محطات لممارسة الرياضة والتجول والتنزه، وحصر بعض ينابيع المياه المعدنية واستثمارها ومساعدة بلديات مناطق الاصطياف والسياحة مالياً وفنياً ومعاونة الفنادق والمطاعم والملاهي الموسمية على التجهيز الحديث.

ولا شك أنه كان لافتتاح كازينو لبنان وتجهيز مغارة جعيتا بالوسائل الفنية ولنمو حركة المطار الدولي الأثر الكبير في تنشيط حركة السياحة والاصطياف. فالسياح والمصطافون الذين أموا لبنان خلال سنة ١٩٥٩ ناهز عددهم / ٧٣٧٥٠٨ / سواح ومصطافين مقيمين وعابرين. وقد زاد هذا العدد في الستة أشهر الأولى من هذا العام بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة، كما بلغ عدد المصطافين والسواح المقيمين في شهري تموز وآب / ٢٠٦٢٣ / شخصاً من جنسيات وأفطار مختلفة، وفقاً للبيان الآتي:

| العدد | البلد   | العدد | البلد            |
|-------|---------|-------|------------------|
| ٥٩٤   | البحرين | ٣٥٥٥  | مصر              |
| ٦٤٩   | فلسطين  | ٣٥٢٧  | العراق           |
| ٦٧    | المغرب  | ٣٠٣٨  | السعودية العربية |
| ٦١    | اليمن   | ٢٨٠   | السودان          |
| ٨٣    | ليبيا   | ٣٦٠٠  | الأردن           |
| ٦     | تونس    | ٤٢٣٩  | الكويت           |
| ٢١٥   | غير عرب | ٧٠٩   | قطر              |

يضاف إلى ذلك أن الإحصاءات دلت على ان الحركة الفندقية في بيروت كانت على جانب كبير من الازدهار، بدليل أن نسبة الغرف المؤجرة في الفنادق لمدة خمسة أشهر من نيسان إلى آخر آب بلغت ٨٥ بالمئة من مجموع الغرف الجاهزة.

من هنا يتضح مدى التحسن في السياحة والاصطياف بفضل المساعي والجهود التي بذلتها الحكومة مع الهيئات المختصة في هذا المضمار وبالإضافة إلى ما يتمتع به لبنان من مكانة دولية سياحية بدليل ما يشغله من المناصب في المنظمات والهيئات الدولية كرئاسته للاتحاد الدولي العربي للسياحة واضطلاعه بأعباء نيابة رئاسة المؤسسة العالمية للدعاية في الشرقين الأدنى والأوسط، وعضويته في اللجنة التنفيذية للإنماء الدولي لمنظمات السياحة الرسمية وفي مجلس إدارة المؤسسة العلمية للأبحاث والإحصاءات السياحية وفي مؤسسة الأسكا التي تضم جميع مكاتب السفر الأميركية في العالم.

أما حركة المطار الدولي في خلال سنة ١٩٥٩ والنصف الأول من العام الحالي فهي واضحة في الجدول التالي:

| السنة        | مجموع<br>عدد الطائرات | عدد المسافرين | البضائع<br>بالطن | البريد<br>بالطن |
|--------------|-----------------------|---------------|------------------|-----------------|
| ١٩٥٣         | ٣٣٥٣٦                 | ٢٦١٦٧٨        | ٥١٥٩             | ١٣٤             |
| ١٩٥٤         | ٢٦٦٦٩                 | ٣٥٠٩٨٩        | ٨١٨٠             | ١٤٥             |
| ١٩٥٥         | ٢٩٨٦٣                 | ٤٢٤٥٥١        | ٨٢٧٩             | ٢١٤             |
| ١٩٥٦         | ٢٨٦٣٧                 | ٥٣٨٩٤٣        | ١٣٥٠٠            | ٣١٢             |
| ١٩٥٧         | ٢٢٣٢١                 | ٥١٤٨٩٤        | ١٤٥٢٨            | ٣٥٥             |
| ١٩٥٨         | ٣٣٧٥٠                 | ٤٦٠٦٤٧        | ٨٥٠٥             | ٢٠٨             |
| ١٩٥٩         | ٣٣٩٥٤                 | ٦٠٧٣٢٨        | ٢٣٨٤٠            | ٢٠٣             |
| ١٩٦٠         | ١٧٣٨٧                 | ٣٠٥٣٨٤        | ٩٩١٣             | ٢١٢             |
| لغاية حزيران |                       |               |                  |                 |

وما قيل عن نشاط الحركة السياحية والتجارية في المطار يقال عنه في مرفأ بيروت إذ بلغت عمليات التفريغ والتحميل / ١٦٦٤٠٠٠ / طن .

#### خامساً - مقياس أسعار الجملة ونفقات المعيشة:

أ - مقياس أسعار الجملة :

كان للارتفاع الذي أصاب أسعار الجملة في لبنان على ضوء النشرات الإحصائية الاقتصادية الرسمية أثره البالغ في ازدياد النشاط التجاري إذ ارتقى معدله من / ١٠٤ / في نهاية عام ١٩٥٨ إلى / ١٠٥,١ / في عام ١٩٥٩ .

أما السبب في هذا الارتفاع فهو غلاء الحاصلات الغذائية والمحروقات .

وفي الجدول التالي بيان مفصل لمقاييس أسعار الجملة منذ ١٩٥١ حتى نهاية عام ١٩٥٩ .

| الرقم<br>القياسي<br>العام | مواد بناء | المنسوجات | المحروقات | المواد<br>الأولية<br>والتجارية | الحاصلات<br>الغذائية | متوسط |
|---------------------------|-----------|-----------|-----------|--------------------------------|----------------------|-------|
| ١٢٦                       | ١٢٢       | ١٣٨       | ٩٨        | ١٤٤                            | ١٢٤                  | ١٩٥١  |
| ١١٤                       | ١٢١       | ١٠٣       | ٩٩        | ١٠٩                            | ١٢٣                  | ١٩٥٢  |
| ١١٣                       | ١٠٣       | ٩١        | ٩٩        | ٩٨                             | ١٠٨                  | ١٩٥٣  |
| ٩٥                        | ١٥١       | ٩٢        | ٩٨        | ٩٣                             | ٩٢                   | ١٩٥٤  |
| ٩٦                        | ١١١       | ٩٢        | ٩٨        | ٨٧                             | ٩٢                   | ١٩٥٥  |
| ١٠١                       | ١١٢       | ٩٢        | ١٠٢       | ٨٧                             | ١٠٦                  | ١٩٥٦  |
| ١٠٣                       | ١١٥       | ٩١        | ١١٠       | ٨٥                             | ١٠٩                  | ١٩٥٧  |
| ١٠٤                       | ١١٢       | ٩٠        | ١١٥       | ٨٥                             | ١١٠                  | ١٩٥٨  |
| ١٠٥                       | ١١١       | ٨٩        | ١١٥       | ٨٥                             | ١١٤                  | ١٩٥٩  |

## ب - مقياس نفقات المعيشة :

ولا عجب أن يؤدي ارتفاع أسعار الجملة إلى ارتفاع نسبي في نفقات المعيشة، كما هو ثابت في البيان المقارن الآتي :

| السنة        | الرقم القياسي العام |
|--------------|---------------------|
| ١٩٥٠         | ٤٢٦                 |
| ١٩٥١         | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٢         | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٣         | ٤٣٢                 |
| ١٩٥٤         | ٤١١                 |
| ١٩٥٥         | ٤١٧                 |
| ١٩٥٦         | ٤٤٢                 |
| ١٩٥٧         | ٤٧١                 |
| ١٩٥٨         | ٤٩٢                 |
| ١٩٥٩         | ٥٠٩                 |
| ١٩٦٠         | ٥٢١                 |
| لغاية حزيران |                     |

## الحالة المالية

من البديهي ان تتماشى الحالة المالية والحالة الاقتصادية العامة في البلاد على صعيد واحد فتبدو على جانب من التوسع والازدهار، ومن الملاحظ أن الحركة المالية من خلال سنة ١٩٥٩ قد سجلت أرقاماً قياسية مرموقة.

أما العناصر التي يتألف منها الوضع المالي فهذا يبينها:

### أولاً - التداول النقدي والتغطية

لم يطرأ على التداول النقدي تطور يذكر بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ كما يتضح من جدول المقارنة الشهري التالي:

| الشهر     | عام ١٩٥٨<br>بملايين الليرات | عام ١٩٥٩<br>بملايين الليرات | عام ١٩٦٠ |
|-----------|-----------------------------|-----------------------------|----------|
| كانون ثان | ٣٥٦                         | ٣٩٤                         | ٤٠٠      |
| شباط      | ٣٥٦                         | ٣٩٤                         | ٤٠٠      |
| آذار      | ٣٥٦                         | ٣٩٤                         | ٤٠٠      |
| نيسان     | ٣٥٦                         | ٣٩٤                         | ٤٠٠      |
| أيار      | ٣٧٩                         | ٣٩٤                         | ٤٠٣      |
| حزيران    | ٤٠٧                         | ٣٩٤                         | ٤١٦      |
| تموز      | ٤٢٤                         | ٣٩٤                         | ٤٢٢      |
| آب        | ٤٣١                         | ٣٩٤                         | ٤٢٢      |
| أيلول     | ٤٢٤                         | ٣٩٧                         | ٤٢٧      |
| تشرين أول | ٤٢٦                         | ٤٠٠                         | -        |
| تشرين ثان | ٤٠٥                         | ٤٠٠                         | -        |
| كانون أول | ٣٩٩                         | ٤٠٠                         | -        |

ومن الملاحظ أن حجم النقد حافظ في الأشهر الثمانية الأولى من سنة ١٩٥٩ على مستواه في حدود /٣٩٤/ مليون ليرة. وارتفع في أيلول إلى /٣٩٧/ مليوناً ووصل في الربع الأخير من السنة إلى /٤٠٠/ مليون ليرة، وأدرك في عام ١٩٦٠ حتى الشهر التاسع /٤٢٧/ مليون ليرة لبنانية.

غير أن هذا الارتفاع في التداول يحصل تبعاً لتزايد حاجات السوق الاقتصادية، ولذلك فالوحدة النقدية اللبنانية ما تزال محافظة على قوتها ومتانتها في السوقين المحلية والعالمية.

ومما يعزز النقد اللبناني ويزيده ثباتاً ومناعة التغطية الذهبية التي حرصت الحكومة منذ صدور قانون النقد في عام ١٩٤٩ على تقويتها وإنمائها، فقد ارتفعت هذه التغطية حتى الشهر الحادي عشر من سنة ١٩٥٩ من /٣٠٩/ ملايين ليرة إلى /٣٤٢/ مليون ل.ل. بشراء كمية من الذهب عززتها وما زالت كذلك حتى اليوم.

وإذا شئنا ان نلقي نظرة على تطور التغطية منذ سنة ١٩٥٩ إلى اليوم لاستطعنا أن نرافق مراحلها على ضوء البيان الآتي:

| السنة | ليرات بالملايين |
|-------|-----------------|
| ١٩٥١  | ٧٠              |
| ١٩٥٢  | ٧٠              |
| ١٩٥٣  | ٧٠              |
| ١٩٥٤  | ٢١٩             |
| ١٩٥٥  | ٢١٩             |
| ١٩٥٦  | ٢١٩             |
| ١٩٥٧  | ٣٠٩             |
| ١٩٥٨  | ٣٠٩             |
| ١٩٥٩  | ٣٤٢             |
| ١٩٦٠  | ٣٤٢             |

وهاك جدولاً بالنقد المتداول والتغطية منذ ١٩٥١ حتى منتصف ١٩٦٠ بملايين الليرات.

| السنة | النقد<br>المصرفي<br>المتداول | التغطية الذهبية |                | التغطية بالعملات الأجنبية |                | التغطية بالعناصر اللبنانية |                |
|-------|------------------------------|-----------------|----------------|---------------------------|----------------|----------------------------|----------------|
|       |                              | القيمة          | النسبة المئوية | القيمة                    | النسبة المئوية | القيمة                     | النسبة المئوية |
| ١٩٥١  | ٢٠٨                          | ٩٣              | ٤٥             | ١٣                        | ٦              | ١٠٢                        | ٤٩             |
| ١٩٥٢  | ٢٠٠                          | ١٠٩             | ٥٥             | --                        | -              | ٩١                         | ٤٥             |
| ١٩٥٣  | ٢٠٥                          | ١٢٧             | ٦٢             | ٧                         | ٣              | ٧١                         | ٣٥             |

| السنة                  | النقد<br>المصرفي<br>المتداول | التغطية الذهبية |                | التغطية بالعملات الأجنبية |                | التغطية بالعناصر اللبنانية |                |
|------------------------|------------------------------|-----------------|----------------|---------------------------|----------------|----------------------------|----------------|
|                        |                              | القيمة          | النسبة المئوية | القيمة                    | النسبة المئوية | القيمة                     | النسبة المئوية |
| ١٩٥٤                   | ٢٤٢                          | ٢١٩             | ٩٠             | --                        | -              | ٢٣                         | ١٠             |
| ١٩٥٥                   | ٢٦٦                          | ٢٥٣             | ٩٥             | --                        | --             | ١٣                         | ٥              |
| ١٩٥٦                   | ٣٣٣                          | ٢٦٤             | ٧٩             | --                        | --             | ٦٩                         | ٢١             |
| ١٩٥٧                   | ٣٥٦                          | ٣٠٩             | ٨٧             | -                         | -              | ٤٧                         | ١٣             |
| ١٩٥٨                   | ٣٩٩                          | ٣٠٩             | ٧٧             | -                         | -              | ٩٠                         | ٢٣             |
| ١٩٥٩                   | ٣٩٩                          | ٣٤٢             | ٨٥             | -                         | -              | ٨٥                         | --             |
| ١٩٦٠<br>لغاية<br>أيلول | ٤٢٧                          | ٣٤٢             | ٨٠             | -                         | -              | ٨٥                         | ٢٠             |

## ثانياً - الودائع والتسليف وحجم النقد

لقد كان للاستقرار السياسي والاقتصادي الذي عقب حوادث سنة ١٩٥٨ الفضل الأكبر في تدفق الودائع على المصارف وبالتالي استئناف حركة الحسم والتسليف وقد بلغت سنة ١٩٥٩ في هذا المجال رقماً قياسيماً إذ ارتفع حجم التسليفات والسندات المخصومة من ٦٨٨ / مليون ليرة في آخر ١٩٥٨ إلى ٧٤٤ / مليوناً في سنة ١٩٥٩ كما يتضح ذلك من جدول المقارنة التالي:

| الشهر     | سنة ١٩٥٨           |                               |           | سنة ١٩٥٩           |                               |                  |
|-----------|--------------------|-------------------------------|-----------|--------------------|-------------------------------|------------------|
|           | ودائع الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة ل ل | حجم النقد | ودائع الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة ل ل | حجم النقد<br>ل ل |
| كانون ثان | ٥٦٠                | ٦٣١                           | ٩١٦       | ٥٧٠                | ٦٣١                           | ٩٦٤٠٠٠           |
| شباط      | ٥٩٢                | ٦٥١                           | ٩٤٨       | ٥٨٥                | ٦٣٦                           | ٩٧٩٠٠٠           |
| آذار      | ٦٠٥                | ٦٥٢                           | ٩٦١       | ٥٩٦                | ٦٢٤                           | ٩٩١٠٠٠           |
| نيسان     | ٥٩٢                | ٦٦٢                           | ٩٤٩       | ٦٢١                | ٦٣٣                           | ١٠١٥٠٠٠          |
| أيار      | ٥٣٨                | ٦٨٠                           | ٩١٧       | ٦٣٢                | ٦٤٣                           | ١٠٢٦٠٠٠          |
| حزيران    | ٥٠٢                | ٧٠٦                           | ٩٠٩       | ٦٦١                | ٦٥٢                           | ١٠٥٥٠٠٠          |
| تموز      | ٤٧١                | ٧١١                           | ٨٩٥       | ٧٠٥                | ٦٥٨                           | ١١٠٠٠٠٠          |



| الشهر             | سنة ١٩٥٨           |                               |           | سنة ١٩٥٩           |                               |                  |
|-------------------|--------------------|-------------------------------|-----------|--------------------|-------------------------------|------------------|
|                   | ودائع الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة ل ل | حجم النقد | ودائع الطلب<br>ل ل | سلفات<br>وسندات<br>محسومة ل ل | حجم النقد<br>ل ل |
| آب                | ٤٦٨                | ٦٩٥                           | ٨٩٩       | ٧١٩                | ٦٦٦                           | ١١١٣٠٠٠          |
| أيلول             | ٤٨٦                | ٦٨٣                           | ٩١٠       | ٧٤٢                | ٦٩١                           | ١١٣٩٠٠٠          |
| تشرين أول         | ٤٨٩                | ٦٧٨                           | ٩١٥       | ٧٤٧                | ٧٠٣                           | ١١٤٨٠٠٠          |
| تشرين ثان         | ٥٠٠                | ٦٦٢                           | ٩٠٥       | ٧٧٢                | ٧٢٧                           | ١١٧٢٠٠٠          |
| كانون أول         | ٥٥٩                | ٦٥٨                           | ٩٥٨       | ٧٧٨                | ٧٤٤                           | ١١٧٨٠٠٠          |
| المتوسط<br>الشهري | ٣٩٣٣٣٣             | ٥٣٠١٦٦                        | ٩٢٣٥٠٠    | ٣٩٥٧٥٠             | ٦٧٧٥٨٣                        | ١٠٧٣٣٣٣          |

### ثالثاً - أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية:

لم يطرأ على الاستقرار الذي سيطر على أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية أي تبدل منذ بضع سنوات لولا ميل بطيء إلى التدني. وفي هذا دليل على توفر هذه العملات في السوق اللبنانية، وعلى قوة النقد اللبناني فتدني الدولار من ٣١٨ قرشاً في سنة ١٩٥٨ إلى ٣١٤ ق.ل. في سنة ١٩٥٩ ناتج عن دخول عملات أجنبية كثيرة إلى لبنان. إلا أن هذا التدني زال في الشهرين الأخيرين من السنة من جراء الإقبال على الطلب، فعاد إلى مستواه السابق أي إلى /٣١٨/ ق.ل. وهكذا كان شأن الليرة الإسترلينية التي هبطت قليلاً في الأشهر الأولى من هذه السنة وعادت إلى مستواها السابق في الشهرين الآخرين منها بمتوسط يتراوح بين /٨٩٤/ و /٨٩٠/ قرشاً لبنانياً.

أما سعر الفرنك فقد ارتفع إلى مستوى /٦٤٨/ قرشاً لبنانياً للآلف فرنك بعد أن كان /٦٤٤/ قرشاً في سنة ١٩٥٩.

وهاك بياناً بمتوسط أسعار العملات الأجنبية منذ ١٩٥١ (بالقروش اللبنانية).

| متوسط سنة   | الدولار الأميركي | الإسترليني تحويلاً | حساب لبناني<br>الألف فرنك |
|-------------|------------------|--------------------|---------------------------|
| ١٩٥١        | ٣٧٣,٣٣           | ٩٤١,٦٥             | ٩٤٩,٠٠                    |
| ١٩٥٢        | ٣٦٦,٢٥           | ٩٣٧,٢٥             | ٩١٥,٠٠                    |
| ١٩٥٣        | ٣٣٢,٠٠           | ٩٣١,١٧             | ٩٠٩,٣٢                    |
| ١٩٥٤        | ٣٢١,٥٨           | ٨٨٨,٥٨             | ٨٧٧,٥٠                    |
| ١٩٥٥        | ٣٢٤,٠٠           | ٨٩٥,٠٠             | ٩٠٦,٠٠                    |
| ١٩٥٦        | ٣٢٢,٠٠           | ٨٩١,٠٠             | ٩٠٣,٠٠                    |
| ١٩٥٧        | ٣١٨,٢٢           | ٨٨٢,٤٢             | ٨٢٧,٠٨                    |
| ١٩٥٨        | ٣١٨,٣٣           | ٨٨٨,١٧             | ٧٢٠,٠٥                    |
| ١٩٥٩        | ٣١٥,٠٠           | ٨٨٧,٠٠             | ٦٤٣,٠٠                    |
| ١٩٦٠ حزيران | ٣١٨,٠٠           | ٨٩٠,١١             | ٦٤٨,٦٠                    |

أما تطور هذه الأسعار في خلال سنة ١٩٥٩ فيتبين من الجدول المقارن التالي الذي تظهر فيه الأسعار الشهرية الأجنبية في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩ (بالقروش اللبنانية).

| الشهر     | سنة ١٩٥٨        |                   |                              | سنة ١٩٥٩        |                   |                              |
|-----------|-----------------|-------------------|------------------------------|-----------------|-------------------|------------------------------|
|           | دولار<br>أميركي | ليرة<br>إسترلينية | فرنك فرنسي<br>حساب<br>لبناني | دولار<br>أميركي | ليرة<br>إسترلينية | فرنك فرنسي<br>حساب<br>لبناني |
| كانون ثان | ٣١٦             | ٨٨٢               | ٧١٧                          | ٣١٤             | ٨٨٦               | ٦٦٤                          |
| شباط      | ٣١٦             | ٨٨٣               | ٧١٣                          | ٣١٤             | ٨٨٦               | ٦٣٠                          |
| آذار      | ٣١٦             | ٨٨٤               | ٧١٠                          | ٣١٤             | ٨٨٤               | ٦٤٢                          |
| نيسان     | ٣١٦             | ٨٨٣               | ٧١٠                          | ٣١٤             | ٨٨٤               | ٦٤٢                          |
| أيار      | ٣١٧             | ٨٨٥               | ٧٠٦                          | ٣١٥             | ٨٨٤               | ٦٤٣                          |
| حزيران    | ٣١٨             | ٨٨٦               | ٧٢٠                          | ٣١٥             | ٨٨٤               | ٦٤٣                          |
| تموز      | ٣٢٦             | ٩٠٦               | ٧٣٥                          | ٣١٥             | ٨٨٤               | ٦٤٣                          |

| سنة ١٩٥٩             |                   |                 | سنة ١٩٥٨             |                   |                 | الشهر     |
|----------------------|-------------------|-----------------|----------------------|-------------------|-----------------|-----------|
| فرنك فرنسي<br>لبناني | ليرة<br>استرلينية | دولار<br>أميركي | فرنك فرنسي<br>لبناني | ليرة<br>استرلينية | دولار<br>أميركي |           |
| ٦٤٣                  | ٨٨٤               | ٣١٥             | ٧٣٧                  | ٨٩٦               | ٣٢٢             | آب        |
| ٦٤٣                  | ٨٨٤               | ٣١٥             | ٧٢٧                  | ٨٨٧               | ٣١٩             | أيلول     |
| ٦٤٣                  | ٨٨٤               | ٣١٥             | ٧٢٢                  | ٨٨٩               | ٣١٨             | تشرين أول |
| ٦٤٣                  | ٨٩٠               | ٣١٨             | ٧٣١                  | ٨٩٠               | ٣١٩             | تشرين ثان |
| ٦٤٨                  | ٨٩٠               | ٣١٨             | ٧١٧                  | ٨٨٧               | ٣١٧             | كانون أول |

#### رابعاً - سوق الأسهم المالية في بورصة بيروت:

لقد سجلت بورصة بيروت خلال عام ١٩٥٩ نشاطاً يعود الفضل فيه إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي ساد لبنان عقب الحوادث المؤسفة التي حصلت خلال عام ١٩٥٨. وقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في خلال السنة إلى ما يعادل / ٣٨٧٠٠٥٠٠ / ليرة لبنانية بعد أن كانت / ١٨٢٣٥٥٥٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٥٨.

## المالية العامة

### ١ - الواردات والنفقات

يتبين من دراسة الأرقام النهائية الناتجة عن قطع الحساب السنوي للموازنة ان الواردات والنفقات تتزايد باطراد مع الفارق الوحيد ان الارتفاع في الواردات بطيء إذا قيس بنسبة ارتفاع النفقات .

ويظهر هذا التطور خلال السنوات العشر الأخيرة في الجدول الآتي :

| النفقات   | الواردات  | السنة |
|-----------|-----------|-------|
| ٨٤٥٢١٩٢٨  | ٨٣٣١٧٣٤٢  | ١٩٥٠  |
| ٩٠٠٥١١٢٠  | ١٠٥٣٠٧٠٢٠ | ١٩٥١  |
| ٨٨٥٠٩٨٥١  | ١٢٤٩٢٧٣٤٦ | ١٩٥٢  |
| ٩٦٣٢٧٤٢٣  | ١٤٥٨٢٧١٩٧ | ١٩٥٣  |
| ١١١١٨١٩٦٩ | ١٥٧٤٤٤٤٨٦ | ١٩٥٤  |
| ١٣٢٣٧٦٩٦٥ | ١٧٨٨٦٣١٧٤ | ١٩٥٥  |
| ١٦١٤٣٨٠٢٤ | ١٩١٩٧٩٩١٢ | ١٩٥٦  |
| ١٩٢٤٦٦١٣٧ | ٢٠٩٩٤١٦٤٤ | ١٩٥٧  |
| ١٨١٦٢٢٣٣٨ | ٢٢٥٤٧٣٥٨٢ | ١٩٥٨  |
| ١٩٨٥٣٤٢٩٦ | ٢٥٠٨٩٣٤٣١ | ١٩٥٩  |

أما أنواع هذه الواردات بحسب مختلف بنود الموازنة فيمكن إجمال مقاديرها للسنوات الخمس الأخيرة بالبيان الآتي :

| السنة | الضرائب المباشرة<br>والرسوم المماثلة | الضرائب والرسوم<br>غير المباشرة | حاصلات وأملاك<br>الدولة ومصالح<br>الاستثمار | واردات متفرقة | الإجمالي  |
|-------|--------------------------------------|---------------------------------|---------------------------------------------|---------------|-----------|
| ١٩٥٥  | ٤٧٧٨٤٠٣٩                             | ١٠٢٣٩٠٧٩٧                       | ٦٩١٧١٢٧                                     | ٢١٧٧١٢١١      | ١٧٨٨٦٣١٧٤ |
| ١٩٥٦  | ٥٦٣٧٧١٢٦                             | ١٠٨٠٣١٥٨٢                       | ٧١٦٩١٧٢                                     | ٢٠٤٠٢٠٣٢      | ١٩١٩٧٩٩١٢ |
| ١٩٥٧  | ٦٣٠٠٢١٧٠                             | ١١٨٦٢٢٤٣١                       | ٧٦٧٦٥٩٥                                     | ٢٠ ٦٤٠ ٤٤٨    | ٢٠٩٩٤١٦٤٤ |
| ١٩٥٨  | ٥٣٣١٦٨٧٥                             | ١٠٥١٩٠٤٢٨                       | ٧٢٣٨٨٩٩                                     | ٥٩٧٣٢٣٨٠      | ٢٢٥٤٧٣٥٨٢ |
| ١٩٥٩  | ٧١٢٥٠٩٥٤                             | ١٣٥١٨٥١٤٠                       | ٧٢٢٤٤٧١                                     | ٣٧٢٣٢٨٩٦      | ٢٥٠٨٩٣٤٣١ |

## ب - السياسة المالية

تتناول سياسة الدولة المالية ثلاثة حقول:

- ١ - النقد: والحكومة حريصة على صيانة قوة النقد اللبناني ومناعته بتعزيز التغطية الذهبية وبمراقبة التداول لتلبية الحاجات الاقتصادية والحفاظ على مستوى الأسعار.
  - ٢ - الضرائب: والجهود منصرفة إلى إقامة نظام ضريبي متطور مكيف عادل يساعد على إشاعة الازدهار الاقتصادي تعميماً للعدالة الاجتماعية والرفاهية الوطنية.
  - ٣ - الموازنة: من أهم ما يجب أن تتصف به الموازنة قدرتها على تجسيم سياسة الدولة في مختلف ميادين النشاط.
- وإذا كانت موازنات السنوات الفائتة قد عبرت تعبيراً تقليدياً عن تلك السياسة، فإن مشروع موازنة عام ١٩٦١ يتميز عنها بخاصتين هما:

١ - وحدة الموازنة.

٢ - ضبط التقدير.

أما الوحدة وهي التي يقضي بها العلم المالي الحديث فقد طبقت بالجمع بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة التي كان يوضع كل منها على حدة، وهي موازنات مديرية الهاتف العامة ومديرية liانصيب الوطني والجامعة اللبنانية ومكتب القمح، فأصبح المشروع بفضل تطبيق مبدأ الوحدة مشتملاً على سائر واردات الدولة ونفقاتها بدون أي استثناء، وأصبح بالإمكان معرفة إجمالها كما هو وارد في البيان الآتي:

| النفقات ل ل | الواردات ل ل |                                                                                                                                      |
|-------------|--------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٦٧٥٠٠٠٠٠   | ٢٦٧٥٠٠٠٠٠    | موازنة الدولة العامة                                                                                                                 |
| ١٦٧٩٤٠٩٥    | ١٦٧٩٤٠٩٥     | موازنة الهاتف                                                                                                                        |
| ١٢٦٠٠٠٠٠    | ١٢٦٠٠٠٠٠     | موازنة اليانصيب الوطني                                                                                                               |
| ٢٠١٩٢٠٠     | ٢٠١٩٢٠٠      | موازنة الجامعة اللبنانية                                                                                                             |
| ٣ ٨٠٠ ٠٠٠   | ٣ ٨٠٠ ٠٠٠    | موازنة مكتب القمح                                                                                                                    |
| ١ ٦٠٠ ٠٠٠   | ٣٠٢٧١٣٢٩٥    | * ملاحظة: المبلغ المرصد في واردات موازنة الجامعة اللبنانية كمساهمة من الحكومة إذ يقابله اعتماد مماثل في نفقات موازنة التربية الوطنية |
| ١ ٦٠٠ ٠٠٠   | ٣٠٢٧١٣٢٩٥    |                                                                                                                                      |
| ٣٠١١١٣٢٩٥   | ٣٠١١١٣٢٩٥    | المجموع                                                                                                                              |

وأما ضبط التقدير فيعود الفضل فيه إلى الحركة الإصلاحية الأخيرة التي صدر فيها المرسوم الاشتراعي رقم ١١٧ تاريخ ١٢ حزيران ١٩٥٩ بتنظيم أصول المحاسبة العمومية. وعملاً بأحكام المادة ١٢ منه استصدرت وزارة المالية المرسوم رقم ٤٠٢٠ تاريخ ٤ أيار سنة ١٩٦٠ قاضياً بتقسيم موازنة النفقات على بنود ووضعت على أساسه تعليمات مفصلة بشأن تحضير الموازنة تضمنت:

- شرح مضمون ومفهوم كل بند من بنود الموازنة.
- جداول نموذجية خاصة بكل طلب اعتماد تشتمل على الإيضاحات والإحصاءات الواجب إرفاقها بالطلب.

وهكذا يمثل مشروع موازنة ١٩٦١ تقدماً ملموساً بالنسبة إلى الموازنات السابقة مع ما يحتاج إليه من مزيد الدقة والدرس والتعمق، إذ إن طلبات الاعتمادات قد استندت إلى أقصى ما يمكن من مبررات وإيضاحات وإحصاءات خلافاً لما درج عليه معظم الإدارات العامة من قبل.

غير أن هذا لا يعني أن مشروع الموازنة يمثل سياسة الدولة المالية تمثيلاً صحيحاً لأن ذلك لن يتم ما لم يتوفر في بناء الموازنة عنصران أساسيان هما:

- مخطط شامل ترسمه الدولة وتعمل على تنفيذه في نطاق الموازنة.
- واردات كافية تؤمن تحقيق برامج اجتماعية واقتصادية كبرى.

وإلى أن يتسنى للحكومة وضع مخططها الاقتصادي المالي الشامل للتجهيز والإنماء تقدم في الجزء التالي من فذلكة مشروع الموازنة بعض الإيضاحات عن مختلف أبوابها وأجزائها.

## مشروع موازنة سنة ١٩٦١

بموجب المشروع المرفق، حددت موازنة الدولة العامة لسنة ١٩٦١ بمبلغ /٢٦٧٥٠٠٠٠٠٠/ ليرة لبنانية لقسمي الواردات والنفقات مقابل /٢٢٢٢٣٥٠٠٠/ ليرة لبنانية لموازنة عام ١٩٦٠.

ومن النظر إلى أرقام الواردات والنفقات يتضح:

١ - ان الواردات المرتقبة موزعة بين مختلف أبواب الموازنة على الوجه الآتي:

| رقم الباب | نوع الواردات                           | المبالغ المقدرة لعام ١٩٦١ |
|-----------|----------------------------------------|---------------------------|
| ١         | الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها. | ٧٨٨٥٠٠٠٠                  |
| ٢         | الضرائب والرسوم غير المباشرة           | ١٥٠٩٠٠٠٠٠                 |
| ٣         | حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار   | ٨٠٣٥٠٠٠                   |
| ٤         | إيرادات مختلفة                         | ٢٩٧١٥٠٠٠                  |
| ٥         | مأخوذات من مال الاحتياط                | للمذكر                    |
|           |                                        | ٢٦٧٥٠٠٠٠٠                 |

٢ - ان النفقات المحددة موزعة بين مختلف أجزاء الموازنة وأبوابها كما يلي:

| الباب | الوزارة                       | الجزء الأول<br>ل.ل | الجزء الثاني<br>ل.ل | الجزء الثالث<br>ل.ل | المجموع<br>ل.ل |
|-------|-------------------------------|--------------------|---------------------|---------------------|----------------|
| ١     | رئاسة الجمهورية               | ٤٦٧٧٠٠             | ٦٨٠٠٠               | --                  | ٤٦٧٧٠٠         |
| ٢     | مجلس النواب                   | ٢٧١٧٠٦٠            | ٢٢٠٠٠               | --                  | ٢٧٨٥٠٦٠        |
| ٣     | رئاسة مجلس الوزراء            | ٥٤٢٢٣٠٠            | --                  | --                  | ٥٤٤٤٣٠٠        |
| ٤     | وزارة العدلية                 | ٦٥٦٨٢٠٠            | ٧٢٥٧٠٠              | --                  | ٦٥٦٨٢٠٠        |
| ٥     | وزارة الخارجية والمغتربين     | ٨٦٣٥٢٠٠            | ٤٦٠٠٠               | --                  | ٨٦٨١٢٠٠        |
| ٦     | وزارة الداخلية                | ٢٥٧٤٠٥٠٠           | ٢٤٤٣٧٠٠             | --                  | ٢٨١٨٤٢٠٠       |
| ٧     | وزارة المالية                 | ١٢٦١٨٢٠٠           | ٩٢٥٠٠٠              | --                  | ١٣٥٤٣٢٠٠       |
| ٨     | وزارة الدفاع الوطني           | --                 | --                  | ٥٢٧٢٧٤٠٠            | ٥٢٧٢٧٤٠٠       |
| ٩     | وزارة التربية الوطنية والفنون | ٣٣٦٨١٨٠٠           | ٣٤٢٨٥٠٠             | --                  | ٣٧١١٠٣٠٠       |

| الباب | الوزارة                        | الجزء الأول<br>ل.ل | الجزء الثاني<br>ل.ل | الجزء الثالث<br>ل.ل | المجموع<br>ل.ل |
|-------|--------------------------------|--------------------|---------------------|---------------------|----------------|
| ١٠    | وزارة الصحة العامة             | ٩٩٩٧٩٠٠            | ١٥٨٧٨٠٠             | --                  | ١١٥٨٥٧٠٠       |
| ١١    | وزارة العمل والشؤون الاجتماعية | ١١٤٧٣٠٠            | ٢٥١١٥٠٠             | --                  | ٣٦٥٨٨٠٠        |
| ١٢    | وزارة الإرشاد والأنباء         | ٤٦٧١٠٠٠            | ١٧٥٠٠٠              | --                  | ٤٨٤٦٠٠٠        |
| ١٣    | وزارة الأشغال العامة           | ٩٩١٨٧٠٠            | ٣٠٥٨٨٠٠٠            | -                   | ٤٠٥٠٦٧٠٠       |
| ١٤    | وزارة الزراعة                  | ٣٣٦٥٠٠٠            | ٢٤١٤٠٠٠             | -                   | ٥٧٧٩٠٠٠        |
| ١٥    | وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة | ٢٢٠٢٧٠٠            | ٤٦٣٨٠٠              | -                   | ٢٦٦٦٥٠٠        |
| ١٦    | وزارة البريد والبرق والهاتف    | ٥٠٨٨٧٠٠            | ٢٤٥٠٠٠              | -                   | --             |
| ١٧    | وزارة التصميم العام            | ٧٢٥٧٠٠             | ١٠٠٠٠٠              | -                   | ٨٢٥٧٠٠         |
| ١٨    | الديون المتوجبة الأداء         | ١٩٩٢٨٥٠٠           | --                  | -                   | ١٩٩٢٨٥٠٠       |
| ١٩    | احتياطي لنفقات طارئة           | ١٦٨٥٧٨٤٠           | -                   | -                   | ١٦٨٥٧٨٤٠       |
|       | المجموع العام                  | ١٦٩٧٥٤٣٠٠          | ٤٥٠١٨٣٠٠            | ٥٢٧٢٧٤٠٠            | ٢٦٧٥٠٠٠٠٠      |

وفيما يلي تفصيل إيضاحي لقسم النفقات في سائر الأبواب والأجزاء:

## الباب الأول - رئاسة الجمهورية

لم يطرأ على الجزء الأول من هذا الباب أي تعديل يذكر إلا نقص قدره / ١١١٩٠ / ل.ل ناتج عن ضبط اعتمادات الرواتب وإلغاء وظيفة واحدة. وقد اقتصرت الاعتمادات على النفقات الإدارية.

## الباب الثاني - مجلس النواب

يلاحظ أن زيادة قدرها / ٧٨٩٧١٠ / ل.ل قد طرأت على الجزء الأول من هذا الباب بسبب زيادة عدد النواب واستحداث ست وظائف إدارية و / ١٢ / شرطياً وخادمين ولحظ اعتماد للترقية العادية.

كما ان زيادة طرأت على الجزء الثاني من الباب قدرها / ٤٥٠٠٠ / ل.ل لحظت لتجهيزات تبريد قاعات المجلس وشراء مقسم هاتفي.



### الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

من الواضح ان موازنة رئاسة مجلس الوزراء قد أصابت ارتفاعاً ملموساً بالنسبة إلى موازنة عام ١٩٦٠. وتعود الأسباب إلى إنشاء مجلس الخدمة المدنية، واستحداث عدد من الوظائف في دوائر رئاسة مجلس الوزراء وديوان المحاسبة ومجلس الخدمة. وبزيادة اعتمادات المفروشات والمطبوعات والملابس لمختلف إدارات الدولة، وتأمين مكاتب حديثة لإدارة التفتيش المركزي وشراء مقسم آلي لمجلس الخدمة، وإنشاء معهد الإدارة الجديد.

وهكذا ارتفعت الاعتمادات الملحوظة من / ٢٢٨٨٣١٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى / ٥٤٤٤٣٠٠ / ل.ل. أي بزيادة / ٣١٥٥٩٩٠ / ل.ل. نتيجة للحركة والنصوص التنظيمية الأخيرة. هذا مع الإشارة إلى ان موازنة عام ١٩٦٠ لم تلحظ اعتمادات لمجلس الخدمة المدنية وإدارة التفتيش المركزي بل نقلت الاعتمادات اللازمة من الاعتماد العام المرصد للإصلاح الإداري، وهي توازي تقريباً قيمة الزيادة الحاصلة في موازنة الباب الثالث لعام ١٩٦١.

### الباب الرابع - وزارة العدلية

لقد أحدث في موازنة هذا الباب فصل خاص استلزمه تطبيق أحكام تنظيم المحاكم الدرزية الأخير. ويلاحظ في الجزء الأول منه زيادة قدرها / ٢١٥٢٣٠ / ل.ل. ناتجة عن لحظ اعتماد للترقية العادية واستحداث / ٣ / وظائف لقضاة، ووظيفة لمدير عام و / ٥ / وظائف جديدة في دوائر الفتوى وتنظم المحاكم المذهبية الدرزية.

### الباب الخامس - وزارة الخارجية والمغتربين

ارتفعت اعتمادات الجزء الأول من هذا الباب من / ٧٩٢٤٧٢٣ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ إلى / ٨٦٣٥٢٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٧١٠٤٧٧ / ل.ل. منها / ٦٦١٤٣٠ / ل.ل. ناتجة عن إحداث / ٦ / وظائف مركزية موقفة و / ٣٠ / وظيفة في البعثات الخارجية وارتفاع مقدار اللوازم والنفقات الإدارية التي استتبعها تلك الوظائف، ونفقات النقل والانتقال للحقيبة السياسية ولحظ اعتماد للترقية العادية.

وقد طرأ كذلك على الجزء الثاني زيادة مجموعها / ٣٦٠٠٠ / ل.ل. لحظت لشراء سيارتين ودراجتين وآلات فنية، كما حصل نقص قدره / ٤٩٠٠٠٠ / ل.ل. بسبب إلغاء اعتماد / ٥٠٠٠٠٠ / ل.ل. كان مرصداً في موازنة عام ١٩٦٠ لإقامة بناء في باريس للسفارة اللبنانية. فتكون الزيادة النهائية في موازنة هذا الباب / ٢٥٦٤٧٧ / ل.ل.

## الباب السادس - وزارة الداخلية

يتضمن هذا الباب موازنة الدوائر الإدارية وقوى الأمن الداخلي والأمن العام ومديرية الإحصاء والأحوال الشخصية وإدارة شؤون اللاجئين .

ففي الجزء الأول منه طراً على الاعتمادات زيادة إجمالية قدرها / ٤١٩٢٣٨٠ / ل.ل ناتجة عن :

- ارتفاع نفقات الانتخابات بمقدار / ٦٠٠٠٠٠ / ل.ل. يار ١٩٥٩ لتسيير السياحة بين البلدين .
- لحظ رواتب لـ / ٦١٥ / وظيفة بسبب دمج الشرطة البلدية في الشرطة المدنية وقدرها / ٣١٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- زيادة اعتمادات المساعدات الاجتماعية والنفقات الإدارية لقوم الأمن الداخلي والنفقات السرية للأمن العام ولحظ اعتماد الألبسة النظامية في هذا الجزء وقدره / ١٢٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- لحظ اعتماد تنظيم سجلات الإحصاء في بعلبك .
- إنشاء وظيفة مدير عام لإدارة شؤون اللاجئين ولحظ تعويض عائلي لموظفيها الموقتين .
- أما الجزء الثاني فلا زيادة فيه تذكر بنتيجة ما طراً على فصوله من زيادة ونقص .

## الباب السابع - وزارة المالية

يشتمل هذا الباب على موازنات الدوائر المالية وإدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية . وإذا قارنا بين موازنة وزارة المالية لعامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لوجدنا في الجزء الأول من موازنة العام المقبل زيادة مجموعها / ٥٨٢٣٤١ / ل.ل ناتجة عن :

- إحداث / ٣٠ / وظيفة فنية جديدة لحظ لها اعتماد قدره / ١٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- القيام بإحصاء عام للعقارات المبنية، ولحظ تعويضات لجانه باعتماد / ١٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.
- لحظ اعتماد للترقية العادية قدره / ٣٨٠٠٠٠ / ل.ل.
- أما في الجزء الثاني فقد طرأت زيادة قدرها / ٣٩٤٢٠٠ / ل.ل. ناتجة عن :
- لحظ اعتماد جديد لشراء آلات حاسبة للدوائر المالية .
- زيادة اعتمادات شراء الأسلحة والسيارات والزوارق والتجهيزات لإدارة الجمارك .

## الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

لقد أفرد لهذا الباب الجزء الثالث من موازنة النفقات. ويتبين من الاطلاع عليه ان اعتماداته ارتفعت من / ٤٧٤٣٤٩٢٠ / ل.ل في عام ١٩٦٠ إلى / ٥٢٧٢٧٤٠٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٥٢٩٢٤٨٠ / ل.ل استلزمته نفقات المنح ومساعدات المرض والوفاء للعسكريين وأعمال الصيانة والتجهيزات والإنشاءات لمقتضيات الجيش وزيادة اعتماد نفقات صيانة وتجهيز القطع البحرية.

## الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية والفنون الجميلة

يلاحظ في هذا الباب زيادة إجمالية قدرها / ٢١٩٠٨١٥ / ل.ل منها / ١١٩٢٥٢ / ليرة في الجزء الأول ناتجة عن مساهمة الحكومة في نفقات الجامعة اللبنانية التي أصبحت ذات موازنة ملحقة، وعن زيادة اعتمادات المساعدات الثقافية ومنح التخصيص، وتعيين / ٧٠٠ / مدرس جديد وفتح مدارس جديدة وتحقيق مشروع لتعميم التعليم الابتدائي المجاني وتعزيز التعليم المهني والتقني والقيام بدورات تدريبية تربوية، والباقي وقدره / ١٠٧١٥٦٢ / ليرة لبنانية في الجزء الثاني ناتج عن لحظ اعتمادين لمساهمة الصندوق المستقل للأبنية المدرسية ولتجهيزات وآلات إحصائية وقدرها / ٧١٠٠٠٠ / ليرة لبنانية، واعتماد قدره / ١٣٤٠٠٠ / ل.ل. لتجهيزات وأدوات ومواد للمختبرات، وعن لحظ اعتماد للاستملكات الأثرية ذات الأهمية التاريخية والفائدة السياحية.

## الباب العاشر - وزارة الصحة العامة

ارتفعت موازنة هذا الباب من / ٨٨١٥٩٢٣ / ل.ل إلى / ٩٩٩٧٩٠٠ / أي بزيادة قدرها / ١١٨١٩٧٧ / ل.ل هذا أهم تفصيلها:

- لحظ اعتماد لوظائف فنية جديدة لأطباء وأخصائيين وممرضات.
- لحظ اعتماد قدره / ٨٥٠٠٠٠ / ل.ل للنفقات والمساعدات الاجتماعية.
- أما نفقات الإنشاء التي كانت ملحوظة في موازنة ١٩٦٠ فإنها قد ألغيت وألحقت الاعتمادات اللازمة لها بموازنة وزارة الأشغال العامة.
- ومن أبرز الدواعي إلى ارتفاع موازنة وزارة الصحة زيادة اعتمادات التجهيزات المخبرية وارتفاع أجور الأسرة في المستشفيات الخاصة.
- ومن الملاحظ ان الاعتماد الذي كان مرصوداً في موازنة وزارة الصحة لمصلحة الإنعاش الاجتماعي قد نقل إلى موازنة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

## الباب الحادي عشر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

من المقارنة بين موازنتي عامي ١٩٦٠ و ١٩٦١ لهذا الباب تبين بنتيجة الزيادات والنواقص التي طرأت على فصوله في الجزئين الأول والثاني ان هنالك زيادة قدرها / ٢٤٠٠٠٠ / ل.ل ناتجة عن نقل اعتماد مخصصات مصلحة الانعاش الاجتماعي إلى الجزء الثاني . أما فوارق الزيادة الإجمالية الحاصلة في هذا الباب فأسبابها استحداث / ٦ / وظائف جديدة لطبيين وأربع مربين ، ولحظ اعتماد لجنة الإشراف وملابس الإحداث وإعاشتهم في معهد الإصلاح وزيادة اعتماد شراء التجهيزات والأدوات المواد المختلفة .

## الباب الثاني عشر - وزارة الإرشاد والانباء

ان مقدار الزيادة التي طرأت على موازنة هذا الباب يقارب اربعمائة ألف ليرة لبنانية ناتجة بوجه عام من لحظ الاعتمادات اللازمة لتسيير العمل في دار الإذاعة الجديدة التي ستبدأ نشاطها في أوائل سنة ١٩٦١ ومعظمها للموظفين الفنيين ولبعض الموقتين الذين لا غنى عنهم لتحسين المناهج الإذاعية المختلفة . ولحظ اعتماد لمنح التخصص في الخارج وزيادة نفقات الصيانة الإلية والتجهيزات الفنية ونفقات الدعاية والإرشاد التي يجب ان تماشي التطور الفكري والاجتماعي والتوجيهي العام في البلاد .

## الباب الثالث عشر - وزارة الأشغال العامة والنقل

تتألف هذه الوزارة من ثلاث مديريات عامة ، مستقلة كل منها عن الأخرى استقلالاً تاماً .

ويلاحظ في الفصل المختص بكل منها في الجزء الأول ما يلي :

- زيادة قدرها / ١٧٦١١٨٠ / ل.ل في اعتمادات المديرية العامة للطرق والمباني والتنظيم المدني ناتجة عن إلحاق التنظيم المدني بوزارة الأشغال وسلخه عن وزارة الداخلية .

كما يلاحظ في اعتمادات المديرية العامة للنقل زيادة قدرها / ٢٣١٧١٠ / ل.ل ناتجة عن لحظ اعتمادات للترقية العادية ولأجور خبير ورواتب موظفين موقتين .

اما الجزء الثاني فيلاحظ فيه زيادة اعتمادات صيانة الطرق والجسور وإنشاء المباني الجديدة وصيانة التجهيزات المائية والكهربائية وقامة منشأتها ، كما يلاحظ نقص ناتج عن تخفيض اعتمادات الطرق وشراء الجرارات والآليات .

اما بصورة إجمالية فإن الزيادة النهائية الحاصلة بعد ما طرأ على البنود من زيادة ونقص في موازنة الأشغال العامة والنقل بلغت / ٢٦٦٠٥٧٠ / ل.ل الأسباب المبينة أعلاه ، مع العلم ان مهمة

هذه الوزارة هي مهمة إنشائية عمرانية لها أثرها البالغ في الحقلين الاجتماعي والاقتصادي على السواء .

### الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة:

لقد طرأ على موازنة هذا الباب في جزئه الأول زيادة قدرها / ١٨٦٥٩٤ / ل.ل ناتجة في معظمها عن زيادة اعتمادات الرواتب لأجل / ١١٠ / وظائف في الفرقة الفنية التي كانت تشكل سرية الأجر، وعن ارتقَاب إيفاد البعثات إلى المؤتمرات الزراعية والحلقات الدراسية والتدريبية وإصدار نشرات زراعية، وتخصيص مساعدات ثقافية .

أما في الجزء الثاني فقد طرأت زيادة قدرها / ٨٦٠٥٠٠ / ل.ل نتج القسم الأكبر منها عن تخصيص مكتب الفاكهة بمساعدة مالية لنفقاته الإنشائية وعن لحظ مشاريع وقائية وإرشادية وتدريبية وتشجير الطرق وإنتاج اللقاحات الزراعية .

وقد خفضت في موازنة هذا الباب قيمة المساهمة في نفقات مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية واعتماد تشجيع التعاونيات الزراعية .

وهكذا أصبحت موازنة وزارة الزراعة / ٥٧٧٩٠٠٠ / ل.ل يقابلها / ٤٧٣١٩٠٦ / ل.ل في عام ١٩٦٠ .

### الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة:

بلغ مجموع الاعتمادات المرصدة عام ١٩٦٠ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني / ٢٠٧٠٠٦٥ / ل.ل يقابله / ٢٦٦٦٥٠٠ / ل.ل في موازنة ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٥٩٦٤٣٥ / ل.ل ناتجة عن زيادة قدرها / ٤٩٣١٣٥ / ل.ل في الجزء الأول و / ١٢٣٣٠٠ / ل.ل في الجزء الثاني لقاء نقصان في هذا الجزء قدره / ٢٠٠٠٠ / ل.ل .

أما أسباب الزيادة والنقصان فهي :

١ - في ما عني الاقتصاد الوطني - إضافة اعتمادات جديدة لثلاثة خبراء مؤقتين في قضايا البترول والنسيج والصناعة ولاشتراكات المعارض الدولية ولترقية الموظفين العادية وغيرها من النفقات الإدارية، وذلك عن زيادة الاعتماد اللازم لشراء أدوات ولوازم لمصلحة حماية المستهلك، وشراء سيارة جيب لخدمة المصلحة ورفع قيمة مساعدة معهد البحوث الصناعية .

٢ - في ما عني مفوضية السياحة والاصطياف: نتجت الزيادة في قسمها الأكبر عن تخصيص مساعدة قدرها / ١٥٠٠٠٠ / ل.ل للجنة مهرجانات بعلبك والرقص الشعبي وضرورة تعيين

موظفين جدد لمغارة جعيتا السياحية. اما النقص فمرده إلى إلغاء اعتمادات تجهيزات وإنشاءات بلغ مجموعها / ٥٣٠٠٠ / ل.ل كانت مرصودة في موازنة عام ١٩٦٠ ولحظ اعتماد جديد قدره / ٣٣٠٠٠ / ل.ل لنفقات دروس.

ويلاحظ في موازنة هذا الباب أفراد فصل خاص لمكتب مقاطعة إسرائيل أدى إلى نقصان اعتمادات الفصل الأول، الذي كانت اعتمادات هذا المكتب ملحوظة فيه، بما يعادل الاعتمادات المرصدة له في الموازنة الحالية وقدره / ٥٧٤٠٠ / ل.ل بدلاً من / ٢٥٠٠٠ / ل.ل في موازنة عام ١٩٦٠.

### الباب السادس عشر - وزارة البريد والبرق والهاتف

يلاحظ في الجزء الأول من موازنة هذا الباب زيادة قدرها / ١٤٧٤٢٠ / ل.ل ناتجة عن أحداث مصلحة إدارية مشتركة عملاً بالتنظيمات الأخيرة، إلا ان هذه الزيادة وهمية لأن موظفي المصلحة المشتركة قد أخذوا من بين موظفي الوزارة ومديرية الهاتف العامة فأخذت الاعتمادات الخاصة برواتبهم من الفصل الذي كانت ملحوظة لهم فيه.

ومن دواعي الزيادة الحاصلة رصد اعتمادات لأجل / ٤٣ / وظيفة جديدة وترقيات الموظفين العادية وزيادة اعتمادات شراء الطوابع.

اما أسباب النقص البالغ / ٧٦٢١٥ / ل.ل فهي حذف اعتماد تسديد العجز في بدل نقل البريد الجوي والمحاسبات البريدية والبرقية واعتماد جعلات بيع الطوابع البريدية وتخفيض أجور العمال المياومين، فتكون الزيادة الفعلية في هذا الجزء من موازنة الباب السادس عشر / ٧١٢٠٥ / ل.ل.

أما الجزء الثاني فقد طرأت عليه زيادة قدرها / ٤٠٠٠٠ / ل.ل ناتجة عن لحظ اعتماد قدره / ٢٠٠٠٠ / ل.ل لعمال تمديد وترميم الأسلاك البرقية كان مرصوداً له في الجزء الأول من موازنة ١٩٦٠ اعتماد قدره / ٥٠٠٠٠ / ل.ل وعن رفع اعتماد التجهيز بمبلغ / ١٠٠٠٠ / ل.ل وهكذا أصبحت موازنة وزارة البريد والبرق والهاتف / ٥٣٣٣٧٠٠ / ل.ل بدلاً من / ٥٢٢٢٤٩٥ / ل.ل في عام ١٩٦٠ أي بزيادة نهائية قدرها / ١١١٢٠٥ / ل.ل.

### الباب السابع عشر - وزارة التصميم العام:

ارتفعت موازنة هذا الباب من / ٧٠٣٤٥٥ / ل.ل في عام ١٩٦٠ إلى / ٨٢٥٧٠٠ / ل.ل لعام ١٩٦١ أي بمقدار / ١٢٢٢٤٥ / ل.ل أما أسباب هذه الزيادة فهي لحظ رواتب / ٤٠ / وظيفة لمصلحة الإحصاء المحدثة بموجب التنظيمات الأخيرة وعن لحظ رواتب مستشارين المجلس لم

تلحظ في موازنة ١٩٦٠ ورواتب خبيرين لمدة عشرة أشهر، وعن لحظ اعتماد جديد للمساهمة في المركز الدولي لتعليم الإحصاء كان لحظ في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني عام ١٩٦٠. ومن اعتماد جديد أيضاً لاستقصاء معلومات ووضع برامج ودراسات.

وقد حذف من موازنة وزارة التصميم العام اعتمادان إجمالهما / ٨٥٠٠٠ / ل.ل يعود احدهما للاشتراك في المعارض الدولية وقد رصد هذا العام في موازنة وزارة الاقتصاد الوطني، والآخر لتعويضات لجان ومراقبة المصافي على أثر إلحاق دوائرها بوزارات أخرى. وعن حذف اعتماد قدره / ٢٠٠٠٠٠ / ل.ل كان مرصوداً في موازنة ١٩٦٠ لنفقات بعثة ايرفد للدروس الإنمائية وعن لحظ اعتماد جديد قدره / ١٠٠٠٠٠ / ل.ل لاستئجار آلات إحصائية ونفقات استعمالها.

### الباب الثامن عشر - الديون المتوجبة الأداء:

ارتفعت نفقات هذا الباب من / ١٥٤٤٨٠٠٠ / ل.ل في موازنة ١٩٦٠ إلى / ١٩٩٢٨٥٠٠ / ل.ل في موازنة ١٩٦٠ أي بزيادة قدرها / ٤٤٨٠٥٠٠ / ل.ل ناتجة عن زيادة قدرها / ٤٥٠٠٠٠٠ / ل.ل قابلها نقصان قدره / ١٩٥٠٠ / ل.ل في اعتمادات استهلاك سندات الخزينة.

أما أسباب الزيادة النهائية فهي ارتفاع معاشات التقاعد بمقدار / ١٥٠٠٠٠٠٠ / ل.ل وتعويضات الصرف بمقدار / ١٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل وذلك في ضوء الحاجة التي برزت في سياق تنفيذ موازنة ١٩٦٠ ودعت إلى فتح اعتمادات إضافية لهذه الغاية مجموعها / ٢٥٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.

ومن أسباب الزيادة أيضاً رفع الاعتماد الخاص لتسديد عجز سكة الحديد الذي تبين في خلال تنفيذ موازنة ١٩٦٠ انه لم يكن كافياً، مما دعا إلى فتح اعتمادات إضافية للتسديد.

### الباب التاسع عشر: احتياطي لنفقات طارئة:

ارتفعت اعتمادات هذا الباب من / ٣٣٢٦٢٢٦ / ل.ل إلى / ١٦٨٥٧٨٤٠ / ل.ل وبرز الدواعي إلى هذا الفرق البالغ / ١٣٥٣١٦١٤ / ل.ل هو رصد اعتماد احتياطي لزيادة رواتب الموظفين ومعاشات التقاعد في ضوء الوضع الاقتصادي العام.

أما اعتماد نفقات الإصلاح الإداري فقد خفض منه مبلغ / ١٠٠٠٠٠٠٠ / ل.ل نظراً لانتفاء الحاجة إلى أكثر من الاعتماد المخصص وقدره / ١٥٠٠٠٠٠٠ / ل.ل.

### في الموازنات الملحقه

ويتضمن هذا القسم من المشروع موازنات:

- مديرية الهاتف العامة
- مديرية اليانصيب الوطني
- الجامعة اللبنانية
- مكتب القمح

### ١ - مديرية الهاتف العامة:

حددت موازنة هذه المديرية العامة بواردات قدرها / ١٦٧٩٤٠٩٥ / ل.ل. يقابلها في موازنة ١٩٦٠ مبلغ / ١٤١٦٨٧٨٥ / ل.ل. أي بزيادة / ١٢٦٠٧٩٥ / ل.ل.

أما مصادر هذه الواردات فهي حاصلات الاستثمار الناتجة عن نفقات الإنشاء وعائدات الغرف والمخابرات المحلية والخارجية والدولية والاشتراكات، وثمان دليل الهاتف وبيع الأدوات غير الصالحة للاستعمال وغيرها من الإيرادات المتنوعة وغرامات المشتركين.

فتكون واردات الهاتف كافية لتغطية نفقاتها دونما لجوء إلى الخزينة العامة خلافاً لما كان في سنة ١٩٦٠.

ويبرر تقدير هذه الواردات في معظمها توقع تركيب / ٥٠٠٠ / خط جديد في العاصمة و / ١٢٠٠ / خط في الملحقات، وازدياد عدد الغرف العمومية في المناطق تنفيذاً لمشروع تعميم غرف الهاتف على جميع القرى اللبنانية المقرر بقانون ١٤ شباط ١٩٥٧، كما انه من المرتقب ازدياد حاصلات المخابرات المحلية بسبب ازدياد عدد المشتركين المطرد في بيروت والضواحي وسائر المناطق، وتجهيز مراكز جديدة بعددات آلية تجعل المخابرات خاضعة لرسم المخابرات.

أما النفقات فقيمتها / ٨٩٣٥٠٩٥ / ليرة لبنانية للاستثمار و / ١١٣٠٠٠٠ / ل.ل. للتجهيز والإنشاء و / ٦٧٢٩٠٠٠ / ل.ل. للمشاريع الإنشائية.

وأما سبب تدني نفقات الاستثمار عن قيمتها البالغة / ٩٥٥٨٠٨٥ / ل.ل. في موازنة ١٩٦٠ فهو إنقاص قيمة السلفة التي كانت إدارة الهاتف مدينة بها للخزينة وإلغاء اعتماد قدره / ٦٤٠٠٠٠ / ل.ل. يمثل قرضاً سدد في سنة ١٩٦٠ لمصرف سوريا ولبنان.

وإذا صرفنا النظر عن البحث في النفقات التي تستلزمها الرواتب والأجور والتعويضات واللوازم الإدارية، فنأتي إلى نفقات صيانة التجهيزات والإنشاءات وقد بلغت النفقات المقدرة لها / ٤٦٥٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٢٦١٠٠٠ / ل.ل. في موازنة سنة ١٩٦٠. ومن أسباب ارتفاع موازنة النفقات أيضاً اعتزام الإدارة إجراء ترميم واسع في الشبكات الداخلية (بيروت - زحلة - الشام)



و(بيروت - طرابلس - الناقورة) وزيادة عدد السيارات في خدمة أشغال الادارة بنسبة ازدياد تلك الاشغال .

أما في حقل التجهيز فان هنالك حاجة إلى شراء معدات جديدة أما لطبع دليل الهاتف أو للعدد الفنية وشراء الأجهزة اللازمة للغرف المنوى أحداثها في القرى اللبنانية .

وتبلغ الاعتمادات الملحوظة لهذه النفقات / ٤٠٢٠٠٠ / ل.ل. فضلاً عن ان هناك اعتماداً قدره / ٤٢٦٠٠٠ / ل.ل. لشراء المعدات اللازمة لإنشاء شبكات جديدة في المراكز الجديدة ولتوسيع بعض المراكز الأخرى .

اما نفقات المشاريع الإنشائية لإحداث / ٣٥٠٠٠ / خط في بيروت والملحقات فقد قدرت بمبلغ / ٦٧١٩٠٠٠ / ل.ل. منها / ٢٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. لتسديد القسط المستحق لشركة اريكسون من ثمن الاجهزة المقدمة منها بموجب اتفاقية مشروع / ١٢٥٠٠ / خط، ولحظ اعتماد جديد قدره / ٧٠٠٠٠٠ / ل.ل. لتسديد القسط الأول من ثمن الأجهزة المنوي شراؤها للمشروع القاضي بإحداث / ٣٥٠٠٠ / خط، واعتمادين مجموعهما / ٣٩٠٠٠٠٠٠ / ل.ل. للوازم وأدوات إنشاء المسالك والشبكات المحلية في بيروت وبحمدون وجونية وسوق الغرب وإنشاء مسالك بين بيروت وطرابلس وإكمال المسالك والشبكة في عاليه، وشراء ارض وإقامة أبنية لمراكز الهاتف الآلي في هذه القرى الاصطيافية، وفي منطقتي الاشرفية والمزرعة من العاصمة، وتسديد الدفعة الأولى من ثمن الكوابل اللازمة لإقامة اتصالات آلية بين بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا .

## ٢ - مديرية اليانصيب الوطني:

ارتفعت موازنة مديرية اليانصيب الوطني لعام ١٩٦١ إلى / ١٢٦٠٠٠٠٠ / ل.ل. ويلاحظ انه لم يطرأ أي تعديل على قيمة الواردات الإجمالية بالنسبة إلى موازنة عام ١٩٦٠ بل تناول التعديل توزيع عدد الاصدارات ونوعها، فأصبح هناك / ٢٦ / إصداراً من فئة الليرتين نظراً للرواج، وخفضت الإصدارات الشعبية من فئة ثلاث ليرات إلى نصف ما كانت عليه أي إلى إصدارين، وألغيت الإصدارات الشعبية ذات الفئة الحرفية لعدم الإقبال عليها بسبب تعقيد كيفية السحب. أما بقية الإصدارات فلم يطرأ عليها أي تعديل. وهكذا ارتفع عدد الإصدارات السنوية من ٣٦ إصداراً في عام ١٩٦٠ إلى / ٤٠ / إصداراً لعام ١٩٦١، تنمية للواردات التي تنصب صوافيها في الخزينة لغايات اجتماعية عامة .

وهذه الإصدارات هي التي تتكون منها واردات مديرية اليانصيب الوطني .

أما النفقات فقد تدنت فيها اعتمادات التعويضات عن الأعمال الإضافية والنفقات الإدارية والاستثمارية. وازدادت نفقات الرواتب من جراء إحداث وظيفة رئيس دائرة مالية وترقية الموظفين وكلفة طبع أوراق اليانصيب ولوائح نتائج السحب وأجرة القاعة بنسبة زيادة عدد الاصدارات بمعنى ان النقص الحاصل في النفقات لعام ١٩٦١ يبلغ / ٦٥١٢٠ / ل.ل أما النفقات الأخرى والتي تمثل الجزء الأكبر فهي قيمة جوائز الرابحين والمساعدات الاجتماعية ومخصصات مصلحة الإنعاش الاجتماعي.

### ٣ - الجامعة اللبنانية:

بموجب المرسوم التنظيمي رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩ أعطيت الجامعة اللبنانية شخصية معنوية مستقلة وموازنة خاصة ملحقة.

وقد كان من اثر تطور الجامعة وتكامل كلياتها للآداب والعلوم والاجتماع والحقوق والاقتصاد والسياسة بالإضافة إلى معهد المعلمين العالي استلزام نفقات حتمية ضرورية للتعليم والتجهيز.

وقد حددت موازنتها لعام ١٩٦١ بمبلغ / ٢٠١٩٢٠٠ / ل.ل في الواردات والنفقات. أما الواردات فمصدرها رسوم التسجيل ومساهمة الدولة. واما النفقات فهي تمثل رواتب الموظفين والهيئات التعليمية لمختلف الفروع وتجهيز المختبرات والمكتبات التابعة لسائر كليات الجامعة وهي حديثة العهد لا بد لها أن تماشى التطور العلمي الأخذ بالانطلاق والتقدم.

### ٤ - مكتب القمح

بلغت موازنة مكتب القمح بقسميها / ٣٨٠٠٠٠٠ / ل.ل أي بزيادة / ٦٣٣٠٠٠ / ل.ل عما كانت عليه في عام ١٩٦٠. وقد استلزم هذه الزيادة الاعتماد الملحوظ لمشروع السيلو الهام الذي أصبح تنفيذه ممكناً بعد أن أتمت شركة مرفأ بيروت وأصبح في وسع الحكومة أن تقوم بردم الجزء الشاطئي من مشروع توسيع المرفأ لإنشاء السيلو في المكان الذي يبلغ فيه الحوض العمق الكافي لإرساء البواخر.

وتختلف موازنة مكتب القمح لعام ١٩٦١ عن الموازنات السابقة بكونها تشتمل على جميع بنود الإنفاق المتعلقة بالمكتب والمعبرة عن رغبة الحكومة في انتهاج سياسة قمحية رامية إلى تحسين الإنتاج وأوضاع المزارعين وإيجاد وسائل النقل والتعتيل والخزن الحديثة التي من شأنها إنماء تجارة الحبوب وتركيز أوضاع صحيحة لتموين البلاد.

هذا أبرز ما وجبت الإشارة إليه من مضمون مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحققة لعام ١٩٦١ وقد بلغ إجمالها مجتمعة:

الموازنة العامة ٢٦٧٥٠٠٠٠٠ ل.ل

الموازنات الملحققة ٣٣٦١٣٢٩٥ ل.ل

الإجمال ٣٠١١٣٢٩٥ ل.ل



## فذلكة موازنة العام ١٩٦٢(\*)

### مقدمة

إن أهم القواعد التي يرتكز إليها الإنفاق العام هو أن تؤمن الدولة الموارد الكافية للتأثير في الثروة العامة وفي الإنتاج الوطني، وبنوع خاص إلى توظيف قسم من هذه الموارد في مشاريع ضرورية من إنشائية واجتماعية بحسب احتياجات البلاد.

ولا بد من الإشارة، في موضوع الإنفاق، إلى أن وظائف الدولة والمهام الملقاة على عاتقها تجاه المواطنين، أخذت تنمو في هذا العصر بإطراد مستمر وبسرعة، لاسيما بعد انتشار المبادئ الاجتماعية الحديثة إذ وجدت الدولة نفسها مكلفة بكثير من الأمور لم تكن تسأل عنها في الماضي. وعلى الرغم من جنوح معظم الدول إلى إتباع سياسة الاقتصاد الموجه نتيجة الهزات السياسية والاجتماعية التي تمخضت عنها مجتمعاتها، فإن الحكومة تحافظ على نظام الاقتصاد الحر المتبع في لبنان بسبب النتائج الباهرة التي أعطاها، ولأنه إحدى معطيات الواقع اللبناني وانعكاس عملي له.

ولكنها مع هذا، لم تحجم عن التدخل حيث قضت المصلحة العامة به. فهي لم تغفل عن معالجة مختلف المسائل الاجتماعية والاقتصادية، بل كانت تتجاوب مع حاجات المواطن لتؤمن له العلم والعمل والماء والكهرباء وسائر الحاجات من اقتصادية واجتماعية. ويمكن القول أن الاقتصاد اللبناني هو تفاعل مستمر وخلاق بين إرادة المواطن من جهة وإرادة الدولة من جهة ثانية.

أما العوامل الدائمة الهامة التي تجعل الاقتصاد اللبناني منيعاً فأهمها:

- مركز لبنان الجغرافي واتساع حلقة علاقاته الخارجية ومتانة هذه العلاقات.
- ميل اللبناني نحو التجارة والأعمال والخبرة التي اكتسبها في هذا الحقل.
- نظام الحرية التجارية والمالية القائم في لبنان والذي يظهر بوضوح بعد أن اتجهت الأنظمة الاقتصادية في عدد من البلدان العربية المجاورة نحو الاقتصاد الموجه.

---

(\*) النص الأساسي.

- ميزان الحسابات الفائض من جراء المداخيل غير المنظورة.
  - التوسع المتزايد في سائر قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات.
  - متانة النقد اللبناني الذي يستند إلى تغطية ذهبية تزيد على ٩٢,٥٠ بالمئة.
  - عدم وجود ديون خارجية على لبنان.
- ولا بد ونحن نتحدث عن الوجه الاقتصادي والاجتماعي للموازنة، من بيان التطور الذي طرأ عليها مؤخراً ولاسيما المرحلة التي بلغتها.

فالموازنة اللبنانية أصبحت اليوم من الموازنات الإنتاجية الفاعلة المتحركة، مع محافظتها على المفهوم المالي للموازنة. ووزارة المالية لم تعد تنظر إلى الموازنة النظرة البسيطة القديمة، بل أخذت بالمبادئ المالية الحديثة المعتمدة في الإنفاق العام، أخذت بعين الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في لحظ الاعتمادات وتقدير حاجات البلاد.

ومما يدل على ذلك المشاريع الكبرى الهامة التي نفذت والتي ستنفذ، أما عن طريق الموازنة أو خارج نطاقها سواء أكان ذلك بموازنات مستقلة أو بواسطة هيئات منشأة للتنفيذ وهكذا فإننا نرى الموازنة اللبنانية في حركة تقدمية تسير مع متطلبات البلاد مسيرة في ذلك الرقي الاجتماعي الصاعد وازدياد حاجات السكان. وسيأتي بيان ذلك بالتفصيل لدى كلامنا عن السياسة المالية.

وتأمل وزارة المال أن تتمكن في المستقبل من إنشاء إدارة خاصة تتولى وضع محاسبة وطنية تركز إلى إمكانات الدخل القومي وأعبائه وتستمد منها الموازنة العامة كافة المعلومات التي تحتاج إليها لتقدير النفقات والواردات العامة تقديراً حقيقياً منسجماً مع النتائج والتقديرات التي تشير إليها هذه الموازنة الوطنية. مع العلم أن معظم الدول الحديثة تأخذ اليوم بفكرة المحاسبة الوطنية هذه.

## القسم الأول: الحالة الاقتصادية

### أولاً - الاقتصاد العالمي

إن نظرة إلى الوضع الاقتصادي العالمي تظهر لنا أن عام ١٩٥٩ كان عام الانفراج الدولي وتخفيف حدة التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية وإبداء الرغبة المتبادلة في زيادة التبادل التجاري بينهما. وكان من مظاهر هذا الانفراج تحسن العلاقات وتبدد غيوم التوتر وخطر الحرب التي كانت تهدد العالم بالانفجار، وبالتالي عودة الثقة إلى رجال الأعمال.

بيد أن عام ١٩٦٠ لم يكن كسالفه بل كان عاماً حافلاً، من الوجهة السياسية، بإحداث جسام، كحادث الطائرة الأميركية التي حلقت فوق أراضي الاتحاد السوفياتي، وحوادث الكونغو، وكوبا، ولاووس، وبنزرت. وقد توجت هذه الأحداث بأزمة برلين وعودة الكتلتين إلى التجارب النووية. فتلبد الجو الدولي بالغيوم.

وعليه، يمكن إجمال الأوضاع الاقتصادية العالمية بالكلمة التالية:

## ١ - القارة الأوروبية

إن الحدث المهم الذي سجله عام ١٩٥٩ في القارة الأوروبية هو البدء بتنفيذ «السوق الأوروبية المشتركة» التي كانت موضوع «معاهدة روما» الموقعة في المدينة المذكورة في ٢٥ آذار ١٩٥٧، وتأسيس بريطانيا «منطقة للتبادل الحر» بالاشتراك مع دول أوروبية من خارج السوق المشتركة.

أما عام ١٩٦٠ فقد كان عاماً اقتصادياً زاهراً، لاسيما فيما يتعلق بأوروبا الغربية. ومن مظاهر هذا الازدهار زيادة حجم الإنتاج والصادرات وارتفاع الطلب على البضائع واستقرار الأسعار.

وبصورة تفصيلية يمكن القول إن الإنتاج زاد بنسبة ٦,٥ بالمئة خلال عام ١٩٦٠ في حين سجل عام ١٩٥٩ زيادة نسبتها ٤ بالمئة. أما الإنتاج الصناعي بنوع خاص فبلغت زيادة حجمه ١١ بالمئة يقابلها ٧ بالمئة في عامي ١٩٥٨ و ١٩٥٩.

وخلال عام ١٩٦٠ تمكنت السوق الأوروبية من إحراز تقدم كبير في دولها لاسيما في فرنسا وإيطاليا حيث جرت عمليات توظيف واسعة بنتيجة النمو المطرد للطلب الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تصاعد الإنتاج. كما أن «منطقة التبادل الحر» التي أنشأت بزعامه بريطانيا باشرت عملها على نطاق واسع.

ومن الظاهرات الاقتصادية الهامة التي حصلت خلال هذا العام إقدام بريطانيا من أجل المحافظة على قوة نقدها وثباته، على رفع سعر الحسم إلى ٧ بالمئة كما أنها أقدمت على زيادة الضرائب على سلع الاستهلاك، واتخذت تدابير للحد من المبيعات لأجل، وجمدت الأجور، فأصبح البريطانيون يميلون نحو الإقلال من الإنفاق والزيادة في التصدير.

هذا في أوروبا الغربية، أما في أوروبا الشرقية لاسيما في الاتحاد السوفياتي، فقد ارتفع الإنتاج الصناعي في عام ١٩٦٠ بمعدل ١٠ بالمئة بالنسبة لما كان عليه في عام ١٩٥٩، وبلغت الزيادة في وسائل، ومعدات الإنتاج ١١ بالمئة. أما إنتاج السلع الاستهلاكية فزاد بنسبة ٧ بالمئة.

يضاف إلى ذلك أن الخبراء الدوليين يرون أن الاتجاه في الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى يسير نحو التوسع في إنتاج سلع الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة.

## ٢ - القارة الأميركية

أصيب الاقتصاد في الولايات المتحدة في نهاية الربع الأول من عام ١٩٦٠ بنكسة جعلت حجم المبيعات يهبط، ودورة الإنتاج تخف، وانخفضت القوة الشرائية للنقد الأميركي. وكان لهذا الانخفاض تأثير على الأسعار في لبنان وعلى السوق التجارية. ولكن الخبراء يترقبون حالة ازدهار في عام ١٩٦٢ ويعزون ذلك إلى:

- زيادة الإنفاق خلال هذا العام، بحيث ينتظر أن يبلغ الإنفاق العام /١١٤/ مليار دولار مقابل /٩٥/ مليار في عام ١٩٦٠ و/١٠٥/ في عام ١٩٦١، الأمر الذي يشكل حافزاً لنشاط الأعمال.
- زيادة مداخيل الأفراد بحيث ينتظر أن يصبح جمع المداخيل /٤٤٤/ مليار دولار مقابل /٤١٦/ مليار في عام ١٩٦٠ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب.
- استئناف التوظيف وثبته نحو التوسع بعد مرحلة الجمود التي اجتازها. فصناعة السيارات مثلاً سترتفع نسبة التصريف فيها وتقدر هذه النسبة بـ ٧ ملايين سيارة سنة ١٩٦٢ وكذلك الأمر فيما يتعلق بصناعة البناء.
- ترقب زيادة الطلب الخارجي خلال عام ١٩٦٢ على سائر المصنوعات من برادات وأفران وآلات منزلية.

ويرى الخبراء بالنتيجة، أنه يقتضي المحافظة على سعر الدولار الحالي.

أما الأوضاع الاقتصادية في أميركا اللاتينية فيسودها اضطراب بسبب الحالة السياسية. ويتميز اقتصاد هذه البلدان باستناده إلى تصريف المواد الأولية والمواد الزراعية التي تؤلف ثروة هذه البلاد القومية.

يضاف إلى ذلك أن الأحداث الاقتصادية تشير إلى حدوث تدهور في قيمة النقد البرازيلي، وإلى أن كوبا أمتت عدداً كبيراً من الشركات الأجنبية وكان لهذا التأميم أثر كبير في الاقتصاد الأميركي نظراً لأن غالبية هذه الشركات من التابعة الأميركية.

## ٣ - آسيا وأفريقيا

تميز عام ١٩٦٠ بأنه عام أفريقيا، إذ استقلت فيه ٢٦ دولة مقابل استقلال ست دول فقط في عام ١٩٥٦، وبرزت هذه الدول إلى الوجود الدولي وأخذت في إنشاء علاقات اقتصادية لها مع الخارج. وفيما يتعلق بآسيا فإن الاستقرار السياسي النسبي سمح بالاستقرار الاقتصادي الذي وفر لها الظروف الملائمة للتنمية الاقتصادية.



وفيما عنى الشرق الأوسط فقد سجل النصف الأول من عام ١٩٦١ توسعاً جديداً في الإنتاج البترولي إذ زاد هذا الإنتاج بنسبة ٩,٣ بالمئة عما كان عليه خلال المدة نفسها من العام الفائت. ويمكن القول بوجه عام أن سنة ١٩٦٠ كانت بالنسبة إلى الشرق الأوسط سنة استقرار وتنمية وأشغال كبرى.

## ثانياً - الاقتصاد اللبناني

تميز عام ١٩٥٩ بأنه عام إعادة الثقة واستقرار الأوضاع بعد الحوادث الأليمة التي مرت بها البلاد. أما عام ١٩٦٠ فقد كان عام استئناف الاقتصاد اللبناني سيره المنظم والصاعد. وتشير الأشهر المنصرمة من عام ١٩٦١ إلى استمرار هذا الاتجاه التصاعدي. وفيما يلي بيان بسير الحركة الاقتصادية في أهم مرافق البلاد:

### ١ - التجارة الداخلية

استمرت حركة المبادلة الداخلية على سيرها الطبيعي خلال عام ١٩٦٠ وتشير الإحصاءات إلى أنه صدرت مراسيم بالترخيص بتأسيس ٥٥ شركة مساهمة بلغ مجموع رؤوس أموالها مائة مليون ليرة لبنانية تقريباً.

وتجدر الإشارة إلى أن بين هذه الشركات ستة مصارف يبلغ مجموع رأسمالها ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية، وفي موضوع الشركات هذا يمكن القول أن عدد الشركات الأجنبية بلغ في نهاية عام ١٩٦٠ / ٢٦٠ / شركة، وإن مجموع عدد شركات الضمان من لبنانية وأجنبية بلغ / ٧٧ / شركة.

### ٢ - التجارة الخارجية: الميزان التجاري

يتسم الميزان التجاري اللبناني بطابع العجز المستمر، إلا أن هذا العجز لا يحمل على التشاؤم، بل يمكن اعتباره دليلاً على حيوية الاقتصاد اللبناني نظراً للخصائص التي يتميز بها. فقد سجل عام ١٩٦٠ توسعاً بارزاً في حقلي الاستيراد والتصدير على السواء. إذ بلغت قيمة المستوردات / ٨٥٥ / مليون ليرة لبنانية وفقاً للإحصاءات الجمركية مقابل / ٧٠٠ / مليون ليرة في عام ١٩٥٩، وارتفعت قيمة الصادرات إلى / ٢١٨ / مليون ليرة لبنانية مقابل / ١٤٠ / مليون في عام ١٩٥٩ أي بزيادة / ٧٨ / مليون ليرة لبنانية وهي أعلى زيادة سجلتها الصادرات حتى الآن. وفيما يلي جدول الميزان التجاري خلال السنوات العشر الأخيرة:

## الميزان التجاري

| السنة | المستوردات<br>بحسب<br>الاحصاءات<br>الجمركية | تقدير<br>المستوردات<br>بالسعر الحر<br>بملايين الليرات | المصدرات<br>بملايين الليرات | العجز بالنسبة |           |
|-------|---------------------------------------------|-------------------------------------------------------|-----------------------------|---------------|-----------|
|       |                                             |                                                       |                             | للاحصاءات     | للتقديرات |
| ١٩٥١  | ٣٢١                                         | ٤٤٥                                                   | ٩٨                          | ٢٢٣           | ٣٤٧       |
| ١٩٥٢  | ٣٤٢                                         | ٤٧٥                                                   | ٧٨                          | ٢٦٤           | ٣٩٧       |
| ١٩٥٣  | ٣٦٤                                         | ٤٧١                                                   | ٨٧                          | ٢٧٧           | ٣٨٤       |
| ١٩٥٤  | ٤٨٥                                         | ٥٨٦                                                   | ١٠٦                         | ٣٧٩           | ٤٨٠       |
| ١٩٥٥  | ٥٢٩                                         | ٦٧٠                                                   | ١٢١                         | ٤٠٨           | ٥٤٩       |
| ١٩٥٦  | ٥٦١                                         | ٧١٥                                                   | ١٤٦                         | ٤١٥           | ٥٦٩       |
| ١٩٥٧  | ٦٢٧                                         | ٧٩٠                                                   | ١٥٢                         | ٤٧٥           | ٦٣٨       |
| ١٩٥٨  | ٥١٨                                         | ٦٦٥                                                   | ١١١                         | ٤٠٧           | ٥٥٤       |
| ١٩٥٩  | ٧٠٠                                         | ٨٩٤                                                   | ١٤٠                         | ٥٦٠           | ٧٥٥       |
| ١٩٦٠  | ٨٥٥                                         | ١١٥٠                                                  | ٢١٨                         | ٦٣٧           | ٩٣٢       |

## ٣ - التجارة العابرة

لم يحدث تغيير يذكر في حركة التجارة العابرة خلال سنة ١٩٦٠ بالنسبة لسنة ١٩٥٩ ، عدا كونها سجلت انكماشاً بسيطاً في كمية الأطنان، وارتفاعاً بسيطاً في قيمة البضائع المارة.

أما الميزة الرئيسية لحركة الترانزيت خلال سنة ١٩٦٠ فهي حصول انكماش محسوس مع سوريا إذ انخفضت كمية بضائع الترانزيت من /٩٥٤٥٢/ طن في سنة ١٩٥٩ إلى /٦٦٣٥٧/ طن في سنة ١٩٦٠.

وعلى العكس، فقد ازدادت الحركة مع الأردن إذ ارتفعت كمية البضائع من /١٣٨٣٦٤/ طن في سنة ١٩٥٩ إلى /١٤٢١٣٧/ طن في عام ١٩٦٠ وكذلك مع العراق إذ بلغت كمية البضائع /٥٤٦٤١/ طن سنة ١٩٦٠ مقابل /٤١٨٦٧/ طن في عام ١٩٥٩.

وفيما يلي البيان الإجمالي لحركة الترانزيت خلال العشر سنوات الأخيرة ويستفاد منه صراحة، إن حركة الترانزيت تشير إلى الانخفاض منذ عام ١٩٥٨.

### التجارة العابرة<sup>(١)</sup>

| السنة | الكمية بالطن | القيمة بملايين الليرات<br>بحسب الاحصاءات الجمركية |
|-------|--------------|---------------------------------------------------|
| ١٩٥١  | ٢٢٤٧٦        | ١١٣٧                                              |
| ١٩٥٢  | ٢٣١٤٧        | ١٠٣٩                                              |
| ١٩٥٣  | ٢٣٢٦٣        | ١٠٦٣                                              |
| ١٩٥٤  | ٢٣٧٦٧        | ١٠٣٣                                              |
| ١٩٥٥  | ٢٣٤٨٥        | ١١٤٨                                              |
| ١٩٥٦  | ٢٢٦٧٨        | ١١٠٠                                              |
| ١٩٥٧  | ٢٠١١٧        | ١٢٤٥                                              |
| ١٩٥٨  | ٢٦٩١٠        | ٩٨٠                                               |
| ١٩٥٩  | ٢٣٨٤٢        | ٧٩٢                                               |
| ١٩٦٠  | ٢٢٢٧٤        | ٨١٣                                               |

وأما المنطقة الحرة فلا يزال توسع الحركة الاقتصادية فيها بإطراد مستمر، إذ بلغت كمية البضائع /٤٤٩٠٠٠/ طن في سنة ١٩٦٠ مقابل /٤٤٣٤٠٠/ طن في سنة ١٩٥٩.

### ٤ - العلاقات الاقتصادية مع الخارج

استمرت المساعي الرسمية خلال سنة ١٩٦٠ من أجل إجراء اتصالات لإنشاء علاقات تجارية مع بعض الدول لتصريف الإنتاج اللبناني.

وإلى جانب هذه المساعي تقوم الحكومة بالسهر على حسن تنفيذ الاتفاقات التي عقدتها الحكومات المتعاقبة في السابق وعلى إزالة الصعوبات التي تعترض طريق المستوردين والمصدرين.

(١) إن الزيت الخام الذي يمر بطريق الترانزيت عبر لبنان «شركة نفط العراق، تابلاين» أدخل في أرقام حركة الترانزيت.

أما الاتفاقيات الدولية المعقودة خلال عام ١٩٦٠ فأهمها:

- اتفاقية القمح الدولية: وقد أحيل على مجلس النواب مشروع قانون يجيز إبرامها بعد أن وافق لبنان على الدخول في أسرة الموقعين عليها.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى المحافظة على استقرار الأسعار في السوق العالمية وتأمين حاجات الاستهلاك وتصريف الفائض لضمان مصلحة المنتجين والمستهلكين على السواء.

- اتفاق نيس الدولي: بشأن تنسيق المنتجات والخدمات والعلامات الفارقة وقد بدئ بتنفيذ هذا الاتفاق في مطلع ١٩٦٠.

- اتفاق بروكسل للتعرفة الجمركية: صدرت التعرفة الجمركية إنفاذاً لهذا الاتفاق بقرار من المجلس الأعلى للجمارك اللبنانية رقم ٩٢٦ تاريخ ١٤/١٢/١٩٥٩، وبدئ بتنفيذها في أول كانون الثاني ١٩٦٠.

- اتفاق الترانزيت بين البلاد العربية: دخل في حيز التنفيذ في أول آب ١٩٦٠، وألفت اللجنة الفنية المنصوص عليها فيه، وينتظر أن تتحسن، من جراء تطبيقه حركة الترانزيت عبر البلاد العربية.

- الاتفاق التجاري والمالي مع جمهورية غينيا: وقع في كوناكري اتفاق تجاري ومالي بين لبنان وجمهورية غينيا لإقامة تبادل تجاري بين البلدين بقيمة مليون دولار في كل من الاتجاهين.

وضع هذا الاتفاق على أساس التكافؤ، ويمكن أخذه كأنموذج لاتفاقات أخرى لاسيما مع دول أفريقيا التي تعمل الحكومة على شد أواصر التعاون معها بالنظر لوجود عدد كبير من مغتربينا فيها.

- الاتفاق التجاري مع اليونان: أبرم هذا الاتفاق في ٢٥ أيار سنة ١٩٦٠، وهو من نوع الاتفاقات الحرة أو المفتوحة التي تترك الحرية كاملة في إجراء عمليات التبادل التجاري ضمن نظام كل من البلدين.

- تعديل الاتفاقين التجاريين مع بولونيا وتشيكوسلوفاكيا: خلال شهر نيسان ١٩٦٠ توجهت بعثة اقتصادية لبنانية من ممثلي وزارتي الخارجية والاقتصاد الوطني إلى براغ وفرصوفيا لمفاوضة المسؤولين هناك لتعديل الاتفاقين المعقودين معهما. وقد توصل الفريقان المتفاوضان إلى تعديل الاتفاق مع تشيكوسلوفاكيا بحيث رفع التبادل التجاري إلى ٩ ملايين ليرة لبنانية، وإلى تعديل الاتفاق مع بولونيا بحيث تعهد الجانب البولوني باستيراد أربعة آلاف طن من الحمضيات كحد أدنى كل عام.

هذا، وإن الحكومة تعمل جاهدة في سبيل توسيع العلاقات التجارية مع الخارج إلى أبعد مدى.

## أ - المرافئ اللبنانية

### - مرفأ بيروت

بعد النكسة التي أصابت حركة مرفأ بيروت على أثر الحوادث الأخيرة عادت هذه الحركة خلال عام ١٩٦٠ إلى سابق عهدها. والواقع أنها منذ نهاية عام ١٩٥٨ ما زالت في صعود محسوس إذ انتقل حجم البضاعة من /١٤٢٨٠٧٧/ طن في سنة ١٩٥٨ على /١٦٦٤٠١٢/ طن في عام ١٩٥٩ وإلى /١٧٢٣٠٥٩/ طن في عام ١٩٦٠. والأمر الذي يجب الإشارة إليه هو أن الحكومة الأردنية قررت زيادة كميات الفوسفات المشحونة من مرفأ العقبة مما جعل صادرات الفوسفات الأردني عن طريق مرفأ بيروت تهبط من /١١١٤٨٢/ طن في سنة ١٩٥٩ إلى /٩٧٣٥٠/ طن في عام ١٩٦٠.

وفيما يلي بيان بعدد البواخر التي أمت المرفأ خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ حسب الجنسية مع جدول يبين حركة المرفأ شهرياً:

| اسم البلد  | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٦٠ | اسم البلد | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٦٠ |
|------------|----------|----------|-----------|----------|----------|
| ايطاليا    | ٣٢٣      | ٣٧٢      | اميركا    | ٩٤       | ١٠٣      |
| المانيا    | ٢٦٦      | ٢٤٣      | لبنان     | ٨٦       | ١٩٠      |
| اليونان    | ١٧١      | ١٧٢      | دانمارك   | ٧٢       | ٦٨       |
| يوغوسلافيا | ١٤٩      | ١٤٢      | نروج      | ١٠٣      | ١٣٦      |
| بريطانيا   | ١٤٦      | ١٣٣      | هولندا    | ١٠٣      | ١٠٩      |

### حركة المرفأ الشهرية

| الشهر        | عدد البواخر | البضائع المفرغة<br>بالاطنان | البضائع المحملة<br>بالاطنان | مجموع الحركة<br>بالاطنان |
|--------------|-------------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| كانون الثاني | ٢٣٤         | ١٣٧٠٩٢                      | ٢٣٣٧٢                       | ١٦٠٤٦٤                   |
| شباط         | ٢٠٨         | ١٢٨٩٢١                      | ٤١١٢٥                       | ١٧٠٠٤٦                   |
| آذار         | ٢٤٦         | ١٢٣٠٦٥                      | ٢١٨٩٣                       | ١٤٤٩٥٨                   |
| نيسان        | ٢١٥         | ١٠٧١٥٠                      | ١٩٦٠٢                       | ١٢٦٧٥٢                   |
| ايار         | ٢٤٧         | ١١٧٣٠٠                      | ٢٥٣١٣                       | ١٤٢٦١٣                   |

| الشهر        | عدد البواخر | البضائع المفرغة<br>بالاطنان | البضائع المحملة<br>بالاطنان | مجموع الحركة<br>بالاطنان |
|--------------|-------------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| حزيران       | ٢٦٩         | ١٠٢٩٤٢                      | ٢٠١٢٨                       | ١٢٣٠٧٠                   |
| تموز         | ٢٦٠         | ١١٢٠٠٩                      | ٢٥٠٣٠                       | ١٣٧٠٣٩                   |
| آب           | ٢٦٨         | ١١٠٩٠٢                      | ١٦٩١٢                       | ١٢٧٨١٤                   |
| ايلول        | ٢٧٦         | ١٤٥١٦٠                      | ٢٣٣٣٩                       | ١٦٨٤٩٩                   |
| تشرين الاول  | ٢٨٠         | ١٤٢٣٧٠                      | ٢١٤٤٠                       | ١٦٣٨١٠                   |
| تشرين الثاني | ٢٥٠         | ٩٦٧٦٥                       | ٢٠٢٥٩                       | ١١٧٠٢٤                   |
| كانون الاول  | ٢٦٢         | ١١٨٨٩٩                      | ٢٢٠٧١                       | ١٤٠٩٧٠                   |
| المجموع      | ٣٠١٥        | ١٤٤٢٥٧٥                     | ٢٨٠٤٨٤                      | ١٧٢٣٠٥٩                  |

## - مرفأ طرابلس

تتقدم حركة مرفأ طرابلس باستمرار. وقد سجل عام ١٩٦٠ زيادة محسوسة في الصادرات والمستوردات وفي شحن النفط الخام.

ويبين الجدول التالي سير الحركة في العامين الأخيرين:

| الزيادة | ١٩٦٠    | ١٩٥٩    |                               |
|---------|---------|---------|-------------------------------|
| ٣٣٧٦    | ٢٨٠٩٤   | ٢٤٦١٨   | بضائع مختلفة محملة (طن)       |
| ٢٤٦١٨   | ١٠٨٧٥٨  | ٨٤١٤٠   | بضائع مختلفة مفرغة (طن)       |
| ٥٣٧٢٣   | ٩٢٨١٤   | ٣٩٠٩١   | أخشاب مفرغة (م٣)              |
| ١٧٠٠١٩٩ | ٨٩٩٠٨٥٣ | ٧٢٩٠٦٢٤ | نفط خام لشركة نفط العراق (طن) |

أما أهم البضائع التي تكون حركة مرفأ طرابلس خلال عام ١٩٦٠ فهي:

الصادرات: الإسمنت والإتريت والحمضيات

المستوردات: السكر الخام والأخشاب والرخام وأنابيب النفط

أما عدد البواخر التي دخلت مرفأ طرابلس في عام ١٩٦٠ فقد بلغت ٦٠٩ بواخر و٦٨ مركباً شراعياً.

### ب - الطيران المدني

يعتبر مطار بيروت الدولي أحد الأعمدة التي يستند إليها الاقتصاد اللبناني وقد تميز عام ١٩٦٠ بإدخال الطيران النفاث في ميدان الطيران المدني، إذ أن معظم الشركات العالمية والوطنية أخذت تدخل في عداد طائراتها العاملة على الخطوط الرئيسية أحدث أنواع الطائرات النفاثة وأضخمها. وقد سبب هذا النوع من الطائرات الضخمة والسريعة نشاطاً بارزاً في حركة الطيران الدولية وتوسعاً هاماً في حركة مطار بيروت الدولي.

ويتبين من متابعة نشاط شركات الطيران أن الشركات الوطنية سجلت خلال عام ١٩٦٠ نسبة قدرها ٣٨ بالمئة من حركة الطيران الدولي في مطار بيروت الدولي. وإن سائر الشركات العالمية سواء أكانت تعمل على خط نظامي أو تحط في المطار عرضاً سجلت نسبة قدرها ٦٢ بالمئة.

وإذا قارنا حركة المسافرين بواسطة الشركات الوطنية، بحركة المسافرين بواسطة الشركات الأجنبية لوجدنا أن نسبة المسافرين بالواسطة الأولى تبلغ ٤٧ بالمئة. كما أن حصة الشركات اللبنانية من مجموع حجم البضائع المنقولة بلغت نسبة ٥٩,٤ بالمئة.

وهكذا فإننا نرى أن مطار بيروت الدولي يشكل حجر الرحى في اقتصاديات البلاد وإن تطور النقل الجوي يقضي بتوسيع المطار وإعداده في مدة سنتين ليكون صالحاً لاستقبال القلاع الطائرة التي تقطع المسافات بسرعة / ٣٠٠٠ / كلم بساعة والتي تستطيع أن تحمل عدداً مضاعفاً من الركاب.

ويبين الجدول التالي الحركة العاملة في مطار بيروت الدولي خلال الخمس سنوات الأخيرة بحسب المعلومات الإحصائية المتوفرة.

## الحركة العامة في مطار بيروت الدولي

| البريد (ك.غ.) |           |        |        | البضائع   |           |          |           | الركاب  |           |          |         | الطائرات |         |        | السنة |
|---------------|-----------|--------|--------|-----------|-----------|----------|-----------|---------|-----------|----------|---------|----------|---------|--------|-------|
| المجموع       | الترانزيت | الخارج | الداخل | المجموع   | الترانزيت | المصدرة  | المستوردة | المجموع | الترانزيت | النازيون | القانون | المجموع  | الافلاخ | الهيوط |       |
| ٣٠٤٤٠٨        | ٥٣٠٤٠     | ١٤٤٩٥٤ | ١٠٦٤١٤ | ١٣٦٣٦٣٥٤  | ١٩٩٤٣٤٤   | ٨٦٨٣٦٨٢  | ٣٣٥٨٣٢٨   | ٥٣٨٦٦٥  | ٢٣٦٣٨٨    | ١٥٣٤٠٩   | ١٤٨٨٦٨  | ٢٨٦٣٧    | ١٤٣٢٦   | ١٤٣١١  | ١٩٥٦  |
| ٥٣٤٨٨٢        | ٢٣٥٧٧٣    | ١٧٩٨٦٩ | ١١٩٢٤٠ | ١٧٩٩٣١٥١  | ٣٤٠٢٤٧٢   | ١٠٥٤٢٩٠٢ | ٤٠٤٧٧٧٧   | ٥١٤٨٩٤  | ١٣٥٧٢٢    | ١٨٩٧١٣   | ١٨٩٤٥٩  | ٣١٣٢١    | ١٥٦٣٤   | ١٥٦٨٧  | ١٩٥٧  |
| ٤٢٢٩٤٨        | ٩٨٦٤٧     | ٢١٤٩٧٥ | ١٠٩٣٢٦ | ٢١٩٢٤٣٩٦  | ٣٧٩٤٤٧٩٢  | ١٣٤٢٠٠٢٩ | ٤٧٠٩٥٧٥   | ٤٦٠٦٤٧  | ١٤٦٢٥٤    | ١٦٢٢٩٠   | ١٥٢١٠٣  | ٣٣٧٥٠    | ١٦٩٠٩   | ١٦٨٤١  | ١٩٥٨  |
| ٤١٢٣٨٥        | ٢٣٢٩١     | ٢٦٥٧٣٦ | ١٢٣٣٥٨ | ٢٣٨٤٠٦٥٠  | ٤٠١٩٤٦٨   | ١٤٥٢٧٧٦٣ | ٥٢٩٣٤١٩   | ٦٠٧٣٢٨  | ١٤٦٠٧٦    | ٢٣١٧٩١   | ٢٢٩٤٦١  | ٣٣٩٥٤    | ١٦٩٧٧   | ١٦٩٧٧  | ١٩٥٩  |
| ٥٥٤١٣٨        | ٤٣٦٧٢     | ٣٢٦٧٠٩ | ١٧٣٧٥٧ | ٢٠٥٧٤٣١٨٠ | ٣١٩٥٥٣٦   | ١٢٤٤٦٢٨٣ | ٤٩٣٢٣٦١   | ٦٧٧٧٤٥  | ١٥٠٤٤٥    | ٢٦٤٤١٥   | ٢٦٢٨٨٥  | ٣٤٠٨٧    | ١٧٠٤٤   | ١٧٠٤٣  | ١٩٦٠  |



## بيان اجمالي بحركة مطار بيروت الدولي خلال السنوات الخمس الاخيرة

| السنة | عدد الطائرات | عدد المسافرين | البضائع بالطن | البريد بالطن |
|-------|--------------|---------------|---------------|--------------|
| ١٩٥٦  | ٢٨٦٣٧        | ٥٣٨٦٦٥        | ١٣٦٣٦         | ٣٠٤          |
| ١٩٥٧  | ٣١٣٢١        | ٥١٤٨٩٤        | ١٧٩٩٣         | ٥٣٥          |
| ١٩٥٨  | ٣٣٧٥٠        | ٤٦٠٦٤٧        | ٢١٩٢٤         | ٤٢٣          |
| ١٩٥٩  | ٣٣٩٥٤        | ٦٠٧٣٢٨        | ٢٣٨٤١         | ٤١٢          |
| ١٩٦٠  | ٣٤٠٨٧        | ٦٧٧٧٤٥        | ٢٠٥٧٤         | ٥٤٤          |

## ج - السكك الحديدية

أصبحت خطوط سكة الحديد اللبنانية ملكاً للدولة بعد شرائها من الشركة الخاصة التي كانت تستثمرها في السابق .

وقد عمدت الحكومة بعد التأميم إلى إجراء عمليات تحسين وتطوير لها بشراء معدات جديدة وقاطرات وشاحنات من طراز حديث .

وفيما يلي جدول مقارنة مع سنة ١٩٥٩ :

## جدول مقارنة مع سنة ١٩٥٩

| السنة | عدد المسافرين | المسافة المقطوعة من المسافرين بالكلم | كمية البضائع المنقولة بالطن | المسافة المقطوعة من البضائع بالكلم | الايادات ل. ل. مسافرين ل. ل. | الايادات ل. ل. بضائع ل. ل. |
|-------|---------------|--------------------------------------|-----------------------------|------------------------------------|------------------------------|----------------------------|
| ١٩٥٩  | ٧٦٥٠٠         | ٥٤٢٠٠٠٠                              | ٤٩٢٠٠٠                      | ٣٤٥٩٢٠٠٠                           | ١٢٣٠٠٠                       | ٣٦٣٤٠٠٠                    |
| ١٩٦٠  | ٦٨٠٠٠         | ٤٦٤٢٠٠٠                              | ٥٢٣٠٠٠                      | ٣٦١٥٤٠٠٠                           | ١٠٠٠٠٠                       | ٣٤٦٠٠٠٠                    |

## هـ - في الإنتاج الصناعي

تولي الحكومة الصناعة الوطنية عناية فائقة ورعاية خاصة مساعدة على حركة الازدهار الصناعي بإقرارها التدابير اللازمة لحمايتها من المنافسة الخارجية، وهي مهتمة في فتح أسواق خارجية لها

عند عقدها المعاهدات التجارية، وقد قدمت لها جميع التسهيلات الممكنة لمساعدتها على الصمود ومتابعة نشاطها الصاعد، سواء أكان ذلك عن طريق التسليف الصناعي، أم عن طريق الإعفاءات الجمركية.

وكان من أثر ذلك أن ازداد تقدم الحركة الصناعية في البلاد إذ سجل عام ١٩٦٠ ارتفاعاً هاماً في عدد المصانع المنشأة أو المستحدثة في مختلف مجالات الإنتاج الصناعي بلغ /٤٥٥٩/ مصنعاً في حين أن عدد المصانع المسجلة بلغ في عام ١٩٥٩ /٣٣٠٠/ مصنعاً أي بزيادة /١٢٥٩/ مصنعاً. كما ارتفعت قيمة رؤوس الأموال الموظفة إلى /٥٧٨/ مليون ليرة مقابل /٤٣٥/ مليون ليرة في عام ١٩٥٩. ويفصل الجدول التالي هذه المصانع حسب تخصصها مع عدد العمال وقيمة رؤوس الأموال الموظفة فيها حسب المعلومات الإحصائية المتوفرة لعام ١٩٦٠.

### الإحصاء الصناعي عام ١٩٦٠

| الصناعات                             | عدد المصانع | عدد العمال | رأس المال<br>(ل.ل.) |
|--------------------------------------|-------------|------------|---------------------|
| المواد الغذائية                      | ١٠١٩        | ٦٥٣٦       | ١١٠٨٧١٠٠٠           |
| المشروبات                            | ٢٠٨         | ١٩٠٧       | ٢٨٩٥٦٠٠٠            |
| الصناعات النسيجية                    | ١٧٢         | ٦٠٩٩       | ٨٦٣٧٣٠٠٠            |
| صنع الالبسة واصناف الاحذية           | ٢٧٤         | ٣٧٠٤       | ١٨٧١٨٠٠٠            |
| الصناعات الخشبية ماعدا المفروشات     | ٢٨٧         | ٣٨٠١       | ٢٤٦١٨٠٠٠            |
| صناعة المفروشات والتأثيث             | ٩٠          | ١٣٥١       | ١٢٦٤٤٠٠٠            |
| صناعة الورق والاصناف المصنوعة منه    | ٤٣          | ٤٦٦        | ٨٩٩٣٠٠٠             |
| الطباعة والنشر والصناعة المتعلقة بها | ٢٢٠         | ٢٢٢٢       | ٢١٣٢٦٠٠٠            |
| صناعة الجلد                          | ١٢٥         | ١٥٥١       | ١٠٤٩٧٠٠٠            |
| صناعة المطاط                         | ٣٨          | ٥٢٥        | ٥٢٢١٠٠٠             |
| الصناعات الكيماوية                   | ١٧٤         | ٢٢٥٩       | ٦٥٧٢٨٠٠٠            |
| مستخرجات المناجم غير المعدنية        | ٧٦٢         | ٦٥٨٢       | ٤٧٦١٧٠٠٠            |
| المصنوعات المعدنية                   | ٣٠٠         | ٤٢٧٠       | ٥٥٢٠١٠٠٠            |

| الصناعات                   | عدد المصانع | عدد العمال | رأس المال<br>(ل.ل.) |
|----------------------------|-------------|------------|---------------------|
| الالات والاجهزة الكهربائية | ٢٧          | ٢٠٧        | ٢٦٩٦٠٠٠             |
| صناعات متفرقة ومتنوعة      | ٨٢٠         | ٨٩٢٣       | ٧٨٥٩٤٠٠٠            |
| المجموع                    | ٤٥٥٩        | ٥٠٤٠٣      | ٥٧٨٠٥٣٠٠٠           |

وإذا كانت بعض الصناعات لاسيما الصناعة المعدنية والنسيجية سجلت بعض الانكماش بسبب تكدس الإنتاج وعدم التمكن من تصريفه فإن ذلك لم ينل من تقدم الصناعة الوطنية وازدهارها، إذ أن مثل هذه الحالة تعتبر دورية تصيب أحياناً صناعة النسيج وبعض الصناعات المعدنية الحديثة.

وفيما يلي عرض سريع لمختلف فروع الإنتاج الصناعي:

#### أ - صناعة المواد الغذائية

سجلت هذه الصناعة توسعاً بارزاً في مستودعات التبريد إذ بلغ الرأسمال الموظف / ٢٥ ٠٧٨ ٠٠٠ / ل.ل. والإنتاج بالصندوق / ١ ٧٣٤ ٢١٠ / وسجلت صناعة السكر نقصاً بسيطاً في الإنتاج بالنسبة لعام ١٩٥٩. وينشأ حالياً مستودع تبريد يتسع لـ / ٥٠٠ ٠٠٠ / صندوق. أما صناعة الزيوت النباتية فقد سجلت ارتفاعاً هاماً في الإنتاج وفي رؤوس الأموال الموظفة:

| السنة | رؤوس الاموال | انتاج بالطن |
|-------|--------------|-------------|
| ١٩٥٩  | ١٠٤١٨٠٠٠     | ٤٢٢٥        |
| ١٩٦٠  | ١٢٩٤٩٠٠٠     | ١٤١٧٨       |

#### ب - صناعة المشروبات

ارتفع إنتاج صناعة البيرة من / ٣ ٣٣٣ ٥٤٧ / ليتراً في عام ١٩٥٩ إلى / ٤ ٠٨٣ ٢٣٨ / ليتراً في عام ١٩٦٠ كما ارتفع رأس المال الموظف من عشرة ملايين إلى أحد عشر مليوناً، وتقوم إحدى الشركات بإنشاء معمل جديد للبيرة للحد من استيراد البيرة الأجنبية سينتج في عام ١٩٦٢ كمية / ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ / لتر.

#### ج - صناعة النسيج

زادت قيمة رؤوس الأموال الموظفة في هذه الصناعة من / ٦٦ ٦٤٦ ٠٠٠ / ل.ل. في عام

١٩٥٩ إلى / ٨٦ ٣٧٣ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٦٠ وتبعاً لذلك زاد عدد العمال من ٥٩٧٧ عاملاً إلى ٦٠٩٩ عاملاً.

#### د - صناعة الألبسة وأصناف الأحذية

ارتفعت رؤوس الأموال الموظفة فيها بنسبة بسيطة. وزاد عدد العمال من ٣٥٨٥ إلى ٣٧٠٤.

#### هـ - الصناعة الخشبية والمفروشات

لم يطرأ تقدم يذكر على الصناعة الخشبية. أما صناعة المفروشات والتأثيث فقد ارتفعت رؤوس الأموال الموظفة فيها من / ٨ / ملايين ليرة لبنانية إلى / ١٢ / مليون ليرة لبنانية تقريباً وزاد عدد العمال من / ٨٣٦ / إلى / ١٣٥١ /.

#### و - صناعة الورق والأصناف المصنوعة منه

توسع توظيف رؤوس الأموال في هذه الصناعة بحيث بلغ في عام ١٩٦٠ / ٨ ٩٩٣ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٤ ١١٩ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٥٩.

#### ز - الطباعة والنشر والصناعة المتعلقة بها

لا تزال في تقدم مطرد ويقدر أن عدد العمال فيها قد ارتفع من / ١٢٥٥ / إلى / ٢٢٢٢ /.

#### ح - صناعة الجلد والمطاط والصناعات الكيماوية

تقدمت صناعة المطاط وحافظت صناعة الجلد والصناعات الكيماوية على ثباتها.

#### ط - مستخرجات المناجم غير المعدنية

قفز رقم رؤوس الأموال الموظفة في هذه الصناعة من ٣٢ مليوناً إلى ٤٧ مليوناً وسبب ذلك ازدياد الطلب على مواد البناء.

#### ي - صناعة البناء

يمكن القول أن عام ١٩٦٠ عرف توسعاً في صناعة البناء جعلته يقترب من ذروة النشاط العمراني الذي شهدته البلاد في عام ١٩٥٥.

وتدل المعلومات الإحصائية على أنه أنشئ في بيروت خلال سنة ١٩٦٠ / ٣٢٣١ / طابقاً بلغت مساحتها ٧٠٤٢١١ م.م. مقابل ٣٠٦٣ طابقاً بلغت مساحتها / ٦٤٢٤٠٠ / م.م. في عام ١٩٥٥ الذي يعتبر عام الذروة في هذا الميدان.

وإن الجدول التالي يظهر تطور هذه الصناعة خلال السنوات الست الأخيرة.

### إجازات الإنشاء خلال السنوات الست الأخيرة

| السنة | عدد رخص البناء | عدد الطوابق | المساحة الاجمالية بالمترب |
|-------|----------------|-------------|---------------------------|
| ١٩٥٥  | ١٢٦١           | ٣٠٦٢        | ٦٤٢٠٠٠                    |
| ١٩٥٦  | ١٠٨١           | ٢٤٢٢        | ٦١٨٣٨٠                    |
| ١٩٥٧  | ٨٤٦            | ٢٢٢١        | ٤٣٠٩٢٩                    |
| ١٩٥٨  | ٦٠٩            | ١٤٩٩        | ٣٨٩٣٢١                    |
| ١٩٥٩  | ١٠٨٢           | ٢٩٣٤        | ٥٧٠٤٢٧                    |
| ١٩٦٠  | ١٢٢٦           | ٣٢٣١        | ٧٠٤٢١١                    |

وكان من جراء هذا الازدهار العمراني أن سجلت العمليات التي تناولت العقارات خلال سنة ١٩٦٠ مبلغاً قدره /١١٥/ مليون ليرة.

وكذلك فإن إنتاج الإسمنت «الترابة» بلغ في سنة ١٩٦٠ رقماً مضاعفاً لرقم سنة ١٩٥٦.

| السنة | كمية الترابة المُنتجة «بالطن» |
|-------|-------------------------------|
| ١٩٥٦  | ٤٨٧ ٥٢٧                       |
| ١٩٥٧  | ٥٦٠ ٢٧٦                       |
| ١٩٥٨  | ٥٠٦ ٥١٠                       |
| ١٩٥٩  | ٧٤٣ ٤٤٠                       |
| ١٩٦٠  | ٨٥٣ ٧٣٨                       |

### ق - صناعة النفط

إن علاقة الاقتصاد اللبناني بصناعة النفط ليست بحاجة إلى بيان على الرغم من اتسام هذه الصناعة بالصفة العالمية.

لذلك فإن الحكومة أولت شؤون النفط اهتماماً كبيراً. فقد انعقد مؤتمر البترول العربي الثاني في العاصمة اللبنانية خلال عام ١٩٦٠. حضر هذا المؤتمر وفود وبعثات تمثل حكومات البلدان

العربية المنتجة للنفط، والشركات العاملة فيها وعدد كبير من ممثلي المؤسسات البترولية والاقتصادية من مختلف بلدان العالم الشرقية والغربية.

وقد بحث المؤتمر مواضيع متفرقة تتعلق بشؤون النفط الاقتصادية والمالية، والتشريعية والفنية من استقصاء وتنقيب ونقل واستثمار وتكرير، قدمها باحثون وخبراء عرب وأجانب.

هذا على الصعيد السياسي، أما على الصعيد الصناعي فقد كان لوقف تصدير منتجات النفط المكرر إلى سوريا من جراء بدء مصفاة حمص بالعمل أثر كبير في خفض إنتاج مصفاة طرابلس.

وفيما يلي جدول يبين هذا التقلص بالأطنان المترية

| ١٩٦٠  | ١٩٥٩  | ١٩٥٨   | ١٩٥٧   |            |
|-------|-------|--------|--------|------------|
| ١٩٣٨٦ | ٣٢٤٠٦ | ٥٢٩٣٦  | ٨٩٦٩٤  | بنزين عادي |
| ١٣٢٢٠ | ٢٢٥٥٦ | ٤٠٣١٦  | ٦٠٩٥٣  | كيروسين    |
| ٢١٦١٣ | ٣٥٦٠٩ | ٦٠٥٨٩  | ١٤٢١٢٣ | غازويل     |
| ٥٧٠٩٢ | ٩٢٨٨٦ | ١٥٥٠٦١ | ٢٥٣٧٧٣ | فيول اويل  |

وإن الحكومة سوف تعمل، بالاتفاق مع شركة مصفاة طرابلس، على إقامة صناعة بتروكيميائية في لبنان للتعويض عن هبوط إنتاج البترول المكرر.

أما لجهة مصفاة الزهراني، فقد ارتفع الإنتاج فيها بنسبة ١١ بالمئة، عما كان عليه في عام ١٩٥٩. وهذا الارتفاع منشؤه زيادة الاستهلاك المحلي في لبنان.

وقد كان لخفض سعر النقل البحري للنفط ودخول ناقلات ضخمة في ميدان النقل أن تأثرت عمليات ترانزيت النفط السعودي عبر أنابيب التابلاين، فبعد أن كانت الكمية /٤٥٦ ٣٦٤ ١٢٣/ برميلاً في عام ١٩٥٩ انخفضت إلى /٦٨١ ١١١ ٩١/ برميلاً في عام ١٩٦٠، أما مصب طرابلس فقد زاد المصدر منه خلال عام ١٩٦٠ عما كان عليه في عام ١٩٥٩ ما يوازي /٢٢٦ ٧٠٠ ١/ طن.

## ٦ - تدابير الحماية والتشجيع

أخضعت الحكومة لإجازة الاستيراد المسبقة عدداً من المصنوعات المستوردة من الخارج نظراً لأن الإنتاج المحلي لهذه المصنوعات جدير بالحماية والتشجيع، كما رفعت الرسوم الجمركية على بعض البضائع المماثلة للبضائع المنتجة محلياً.

أ - أخضعت للإجازة المسبقة المواد التالية :

- الحقائق الجلدية
- الزجاج
- خشب الصنوبر البحري
- مواد البلاستيك واللباد المطلي
- ب - رفعت الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة التالية :
- البطاقات البريدية وبطاقات التهنئة والمعايمة
- أجهزة الإنارة والثريات الكهربائية
- الغاز المستعمل في الطب والجراحة
- النسيج القطني
- البيرة المستوردة

ج - خفضت بعض الرسوم الجمركية على المواد التالية :

- النفايات النسيجية المستعملة في صناعة الورق
- الالكترود المستعمل في صناعة اللمبات الكهربائية
- الألياف الزجاجية المستعملة في الصناعة
- الأفلام المستعملة لتسجيل الصوت
- نفايات الورق والكرتون
- الذهب والفضة والبلاطين نصف المشغول
- الحبال والخيوط وشريط النحاس

د - أعفيت من الرسوم المواد التالية :

- المواد الكلورية المستعملة في صناعة التبريد
- الأخشاب العادية المستعملة لصنع صناديق الفاكهة
- الاسيد كربونيك

## ٧ - سير الحركة الصناعية

ورد في تقرير رسمي لمصلحة الصناعة في وزارة الاقتصاد الوطني أن الصناعة الوطنية تطورت خلال عام ١٩٦٠ تطوراً هاماً، وإن المصانع القائمة أخذت بتحسين إنتاجها كما أنها أخذت تنتج أصنافاً جديدة.

وقد ورد في التقرير أيضاً أن دوائر وزارة الاقتصاد الوطني درست عدة مشاريع تتعلق بإنشاء صناعات جديدة في لبنان منها:

- مصنع لصهر الحديد والقضبان الحديدية
- مصنع للكلس المائي ومشتقاته
- مصنع للمعلبات
- مصانع لتوضيب الفاكهة
- مصنع للورق
- مصنع للخزف والبلاط السراميك والصيني
- مصنع لورق اللعب

هذا، فضلاً عن عدد كبير من الشركات الصناعية الجديدة التي تأسست خلال سنة ١٩٦٠، مما يشكل دليلاً ثابتاً على سلامة سير الاقتصاد اللبناني والاتجاه نحو التصنيع.

## ٨ - الحالة الاجتماعية

عاجت الحكومة مطالب العمال الحقبة باستصدارها قانون زيادة الأجور الذي طبق اعتباراً من أول عام ١٩٦١. وهي في طريق إنجاز مشروع الضمان الاجتماعي والعديد من المشاريع الهامة التي ستحقق العدالة الاجتماعية وتؤمن العمل لمختلف فئات العمال.

## ٩ - في الإنتاج الزراعي

لا شك في أن الزراعة هي من الموارد الهامة التي تغذي الدخل القومي لأنها تشكل نسبة ٢٠ بالمئة منه تقريباً. أما اليد العاملة في ميدان الزراعة فتقدر بـ ٥٠ بالمئة لمجموع اليد العاملة في البلاد.

وقد حقق عام ١٩٦٠ زيادة في إنتاج الأشجار المثمرة «الفاكهة» في حين أنه سجل نقصاً في الإنتاج الزراعي الذي يعتمد على الأمطار بسبب الجفاف الذي حصل في السنوات الثلاث السابقة.



والمنطقة الزراعية التي تأثرت من هذا الجفاف هي الواقعة شمالي رفاق والتي تغطي مساحة سهول بعلبك. أما بقية المناطق فقد تأثرت من موجة الحر التي دامت أياماً عديدة خلال فصل الربيع.

وفيما يلي سرد لوضع أهم المنتجات الزراعية خلال عام ١٩٦٠.

### آ - القمح

لقد ساعد مكتب القمح على تحسين هذا النوع من الزراعة بتوزيعه البذور المؤصلة على المزارعين من أجل تعميم زراعة هذه البذور في جميع أنحاء البلاد. وإن الحكومة ساعدت بواسطة مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية في تل العمارة على إنشاء صناعات خاصة لتأصيل البذور محلياً للحاجات الداخلية وللتصدير على السواء. وهي تأمل في المستقبل القريب أن يتخصص لبنان في إنتاج قمح البذار المؤصل لحاجة منطقة شرق البحر المتوسط بكاملها بعد أن أخذ في تصدير هذا البذار إلى سوريا والأردن.

وإن نظرة نلقيها على تطور هذا الإنتاج خلال الخمس سنوات الأخيرة تؤكد ما ذهبنا إليه أعلاه.

| السنة                   | الإنتاج بالطن |
|-------------------------|---------------|
| ١٩٥٧                    | ١٩٤           |
| ١٩٥٨                    | ٣١١           |
| ١٩٥٩                    | ٦٨٤           |
| ١٩٦٠                    | ٨٥            |
| الإنتاج المرتقب في ١٩٦١ | ١٢٠٠          |

### ب - التفاح

تأثر إنتاج التفاح في لبنان خلال سنة ١٩٦٠ بسبب موجة الحر الشديدة التي اجتاحت البلاد خلال فصل الربيع فهبط الإنتاج إلى ٥٣ / ألف طن بدلاً من ٦٠ / طن في عام ١٩٥٩. أما حركة التصدير فقد حافظت على خطها التصاعدي وفقاً لما يلي:

| السنة | الإنتاج بالطن |
|-------|---------------|
| ١٩٥٦  | ١٧٠١٠         |
| ١٩٥٧  | ٢٣٨١٦         |
| ١٩٥٨  | ١٩٧٨٠         |
| ١٩٥٩  | ٤١٣٧٠         |
| ١٩٦٠  | ٤١٦٩٠         |

وتجدر الإشارة أن ٩٤ بالمئة من الإنتاج قد صدر إلى البلاد العربية المجاورة في حين لم تتعد النسبة ٦ بالمئة إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الغربية. ومن بين البلاد العربية يعتبر العراق في طليعة البلاد العربية التي تستورد التفاح اللبناني إذ تبلغ نسبة ما يستورده هذا القطر ٢٩ بالمئة من مجموع الكميات المصدرة.

#### ج - الحمضيات

كان إنتاج عام ١٩٦٠ أقل من محصول عام ١٩٥٩ بنسبة ٤ بالمئة، ويعزى ذلك إلى موجة الحر التي سبق وأشير إليها. أما التصدير فقد حافظ على خطه التصاعدي.

| السنة | الكميات المصدرة بالطن |
|-------|-----------------------|
| ١٩٥٨  | ٥٥٨٦٠                 |
| ١٩٥٩  | ٦٨٠١٠                 |
| ١٩٦٠  | ٨١١١٤                 |

ومن ملاحظة سير حركة التصدير يتبين أن ٨٠ بالمئة من الكميات تصدر إلى البلاد العربية و١٨ بالمئة إلى أوروبا الشرقية و٢ بالمئة إلى أوروبا الغربية. وفي طليعة البلاد العربية التي تستورد حمضياتنا تظهر سوريا إذ تبلغ نسبة ما تستورده ٥٣ بالمئة.

#### د - التبغ والتبناك

حافظ إنتاج التبغ على مستوى الإنتاج الحاصل في عام ١٩٥٩ وإن الحكومة تعير هذه الزراعة بالغ اهتمامها وتعمل سنة فسنة على زيادة المساحات المزروعة وتشجيع تصدير تبغنا إلى الخارج ببذل المساعي لفتح أسواق جديدة أمام أصناف التبوغ اللبنانية.

هـ - أما سائر الحاصلات الزراعية فالجداول التالية تبين بالتفصيل مستوى الإنتاج وحركة الاستيراد والتصدير في هذا الميدان

### قيمة الإنتاج الزراعي الإجمالية

| النوع               | سنة ١٩٥٨<br>الإنتاج بالآف<br>الليرات | سنة ١٩٥٨<br>الإنتاج بالآف<br>الليرات | سنة ١٩٥٩<br>الإنتاج بالآف<br>الليرات | سنة ١٩٦٠<br>الإنتاج بالآف<br>الليرات |
|---------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| النجليات            | ٢٤٦٤٠                                | ١٨٦٩٠                                | ٢٣٢٢٤                                | ١٧٤٥١                                |
| اشجار مثمرة (فاكهة) | ٨٥٧٨١                                | ٩٤٨٩٥                                | ٩٨٥٠٠                                | ١٠٢٨٠٠                               |
| القرنيات            | ٦٥١٦                                 | ٧٨٤٥                                 | ٧٧٦٢                                 | ٦١٠١                                 |
| خضار                | ٢٢٤٤١                                | ٢٤٨٩٥                                | ٣٥٠١٥                                | ٣٠٨٧٩                                |
| المحصولات الصناعية  | ٢٥٣٩٩                                | ٥٦ ١٤٠                               | ٣٢١١٠                                | ٤٢٨٥٣                                |
| المجموع             | ١٦٤٧٧٧                               | ٢٠٢٤٦٥                               | ١٩٦٦١١                               | ٢٠٠٠٨٤                               |

### الإنتاج الزراعي في النجليات خلال السنوات الأربع الأخيرة

| اسم<br>المواد | سنة ١٩٥٧            |                  |                                                 | سنة ١٩٥٨            |                  |                                                 | سنة ١٩٥٩            |                  |                                                 | سنة ١٩٦٠            |                  |                                                 |
|---------------|---------------------|------------------|-------------------------------------------------|---------------------|------------------|-------------------------------------------------|---------------------|------------------|-------------------------------------------------|---------------------|------------------|-------------------------------------------------|
|               | المساحة<br>بالهكتار | الإنتاج<br>بالطن | قيمة<br>الإنتاج<br>الاجمالي<br>بالآف<br>الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الإنتاج<br>بالطن | قيمة<br>الإنتاج<br>الاجمالي<br>بالآف<br>الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الإنتاج<br>بالطن | قيمة<br>الإنتاج<br>الاجمالي<br>بالآف<br>الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الإنتاج<br>بالطن | قيمة<br>الإنتاج<br>الاجمالي<br>بالآف<br>الليرات |
| قمح           | ٧٠٠٠٠               | ٧٠٠٠             | ١٦٢٥٠                                           | ٦٨٠٠٠               | ٤٨٠٠٠            | ١٢٠٠٠                                           | ٧٠٠٠٠               | ٤٤٠٠٠            | ١٤٥٠٠٠                                          | ٦٥٠٠٠               | ٤٠٠٠٠            | ١٢٠٠٠                                           |
| شعير          | ٢١٠٠٠               | ٢٣٥٠٠            | ٤١٤٠                                            | ١٩٠٠٠               | ١٨٥٠٠            | ٣٣٣٠                                            | ١٨٠٠٠               | ٢٠٠٠٠            | ٤٠٠٠                                            | ١٨٠٠٠               | ١١٠٠٠            | ٢٢٠٠                                            |
| ذره<br>صفراء  | ١٠٠٠٠               | ١٧٠٠٠            | ٣٤٠٠                                            | ٨٠٠٠                | ١٤٠٠٠            | ٢٨٠٠                                            | ١١٠٠٠               | ١٩٠٠٠            | ٤١٨٠                                            | ٦٥٠٠                | ١٣٠٠٠            | ٢٨٦٠                                            |
| ذره<br>بيضاء  | ٥٠٠٠                | ٥٠٠٠             | ٨٥٠                                             | ٢٥٠٠                | ٣٥٠٠             | ٥٦٠                                             | ٣٠٠٠                | ٣٢٠٠             | ٥٤٤                                             | ٢٠٠٠                | ٢٣٠٠             | ٣٩١                                             |
| المجموع       | ١٠٦٠٠٠              | ١١٥٥٠٠           | ٢٤٦٤٠                                           | ٩٧٥٠٠               | ٨٤٠٠٠            | ١٨٦٩٠                                           | ١٠٢٠٠٠              | ٨٦٢٠٠            | ٢٣٢٢٤                                           | ٩١٥٠٠               | ٦٦٣٠٠            | ١٧٤٥١                                           |

## الإنتاج الزراعي من الأشجار المثمرة خلال الأربع سنوات الأخيرة

| اسم المواد    | سنة ١٩٥٧           |               |                                           | سنة ١٩٥٨           |               |                                           | سنة ١٩٥٩           |               |                                           | سنة ١٩٦٠           |               |                                           |
|---------------|--------------------|---------------|-------------------------------------------|--------------------|---------------|-------------------------------------------|--------------------|---------------|-------------------------------------------|--------------------|---------------|-------------------------------------------|
|               | المساحة<br>بالحكار | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج<br>الإجمالي<br>بآلاف الليرات | المساحة<br>بالحكار | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج<br>الإجمالي<br>بآلاف الليرات | المساحة<br>بالحكار | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج<br>الإجمالي<br>بآلاف الليرات | المساحة<br>بالحكار | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج<br>الإجمالي<br>بآلاف الليرات |
| برتقال        | ٧٩٠٠               | ٨٥٠٠٠         | ٢١٣٥٠                                     | ٧٩٥٠               | ٩٣٠٠٠         | ٢٣٢٥٠                                     | ٨٠٠٠               | ١١٥٠٠٠        | ٢٥٣٠٠                                     | ٨٢٠٠               | ١٠٠٠٠٠        | ٢٥٠٠٠                                     |
| حامض          |                    | ٢٥٠٠٠         | ٧٥٠٠                                      |                    | ٣٠٠٠٠         | ٩٠٠٠                                      |                    | ٣٥٠٠٠         | ٨٧٥٠                                      |                    | ٤٠٠٠٠         | ١٠٠٠٠                                     |
| حمضيات مختلفة |                    | ٦٠٠٠          | ١٣٢٠                                      |                    | ٨٠٠٠          | ٢٠٠٠                                      |                    | ١٠٠٠٠         | ٢٠٠٠                                      |                    | ١٥٠٠٠         | ٤٥٠٠                                      |
| تفاح          | ٨٨٥٠               | ٣٧٠٠٠         | ١٣٦٩٠                                     | ٩١١٥               | ٤٢٠٠٠         | ١٣٤٤٠                                     | ٩٥٠٠               | ٦٠٠٠٠         | ١٨٠٠٠                                     | ١٠٠٠٠              | ٥٣٠٠٠         | ١٨٥٥٠                                     |
| خوخ           | ١٢٥٠               | ٦٠٠٠          | ٦٠٠                                       | ١٢٠٠               | ٥٥٠٠          | ٨٢٥                                       | ١٢٠٠               | ٥٨٠٠          | ٥٨٠                                       | ١٢٥٠               | ٤٠٠٠          | ٨٠٠                                       |
| إجاص          | ١٨٠٠               | ٦٠٠٠          | ٣٣٠٠                                      | ١٨٥٠               | ٥٠٠٠          | ٣٢٥٠                                      | ١٨٨٠               | ٦٠٠٠          | ٢٤٠٠                                      | ١٩٨٠               | ٣٠٠٠          | ١٥٠٠                                      |
| دراق          | ١٧٠٠               | ٧٠٠٠          | ٢١٠٠                                      | ١٨٠٠               | ٦٢٠٠          | ١٨٦٠                                      | ١٨٢٠               | ٨٠٠٠          | ٩٦٠                                       | ٢٢٥٠               | ٢٦٠٠٠         | ١٠٤٠٠                                     |
| مشمش          | ٨٥٠                | ٥٠٠٠          | ١٥٠٠                                      | ٨٥٠                | ٤٣٠٠          | ١٥٠٥                                      | ٨٥٠                | ٥٥٠٠          | ١٣٧٥                                      | ١٩٥٠               | ٥٥٠٠          | ١٠٠٠                                      |
| إكي دنيا      | ٤٥٠                | ٤٠٠٠          | ٢٠٠٠                                      | ٥٠٠                | ٤٥٠٠          | ٢٢٥٠                                      | ٥٥٠                | ٤٨٠٠          | ١٩٢٠                                      | ٩٠٠                | ٤٠٠٠          | ١٤٠٠                                      |
| كرز           | ٤٠٠                | ٣٧٠٠          | ٢٢٢٠                                      | ٤٢٥                | ٤٢٠٠          | ٢٣١٠                                      | ٥٠٠                | ٥٣٠٠          | ٢٣٨٥                                      | ٦٠٠                | ٦٠٠٠          | ٢٤٠٠                                      |
| سفرجل         | ٢٠٠                | ١٨٠٠          | ٣٠٦                                       | ١٨٠                | ١٦٥٠          | ٣٣٠                                       | ١٨٠                | ١٧٠٠          | ٣٤٠                                       | ٥٥٠                | ٦٥٠٠          | ٣٢٥٠                                      |
| عنب           | ٢٢٢٠٠              | ٧٥٠٠٠         | ١١٢٥٠                                     | ٢٢٥٠٠              | ٨٠٠٠٠         | ١٦٠٠٠                                     | ٢٣٠٠٠              | ٨٥٠٠٠         | ١٧٠٠٠                                     | ١٨٠                | ١٣٠٠          | ٣٢٥                                       |
| رمان          | ١٥٠٠               | ١٤٠٠٠         | ٢٦٤٠                                      | ١٥٣٠               | ١٤٠٠٠         | ٢٢٢٠                                      | ١٥٣٠               | ١٤٠٠٠         | ٢٨٠٠                                      | ٢٤٠٠٠              | ٧٠٠٠٠         | ١٧٥٠٠                                     |
| موز           | ٢١٠٠               | ٢٦٠٠٠         | ٩١٠٠                                      | ٢١٥٠               | ٢٧٥٠٠         | ١٠١٧٥                                     | ٢٣٠٠               | ٢١٠٠٠         | ٨٤٠٠                                      | ١٥٥٠               | ١٢٠٠٠         | ٢٤٠٠                                      |
| تين           | ٢٥٠٠               | ١٩٥٠٠         | ٢٩٢٥                                      | ٢٥٠٠               | ١٨٠٠٠         | ٢٧٠٠                                      | ٢٥٠٠               | ١٧٠٠٠         | ٢٨٩٠                                      | ٢٦٠٠               | ١٤٠٠٠         | ٢١٠٠                                      |
| لوز أخضر      | ١٤٥٠               | ٢٨٠٠          | ١٦٨٠                                      | ١٤٠٠               | ٢٥٥٠          | ١٥٣٠                                      | ١٤٠٠               | ٢١٠٠          | ١٣٠٠                                      | ١٥٠٠               | ٢٠٠٠          | ٨٠٠                                       |
| جوز           | ٢٥٠                | ٨٠٠           | ٢٤٠٠                                      | ٢٥٠                | ٧٥٠           | ٢٢٥٠                                      | ٢٥٠                | ٧٠٠           | ٢١٠٠                                      | ٢٣٠                | ٢٠٠           | ٨٧٥                                       |
| مجموع         | ٥٣٤٠٠              | ٣٢٤٦٠٠        | ٨٥٧٨١                                     | ٥٤٢٠٠              | ٢٤٧١٥٠        | ٩٤٨٩٥                                     | ٥٥٤٦٠              | ٣٩٧٤٠٠        | ٩٨٥٠٠                                     | ٥٧٧٤٠              | ٣٦٢٠٠٠        | ١٠٢٨٠٠                                    |

## الإنتاج الزراعي من القرنيات خلال السنوات الأربع الأخيرة

| اسم المواد | سنة ١٩٥٧ |               |                       | سنة ١٩٥٨ |               |                       | سنة ١٩٥٩ |               |                       | سنة ١٩٦٠ |               |                       |
|------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|
|            | المساحة  | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج الاجمالي | المساحة  | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج الاجمالي | المساحة  | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج الاجمالي | المساحة  | الإنتاج بالطن | قيمة الإنتاج الاجمالي |
| باقية      | ٣٠٠٠     | ٢١٠٠          | ٤٤١                   | ٢٨٠٠     | ١٩٠٠          | ٤١٨                   | ٢٦٠٠     | ١٧٥٠          | ٤٠٣                   | ٢٢٠٠     | ١٥٠٠          | ٣٤٥                   |
| كرسنة      | ٢٤٠٠     | ٢٠٠٠          | ٤٢٠                   | ٣٣٠٠     | ٢٩٠٠          | ٦٣٨                   | ٣٠٠٠     | ٢٥٠٠          | ٥٧٥                   | ٢٥٠٠     | ١٨٠٠          | ٤٣٣                   |
| علس        | ٢٥٠٠     | ٢٨٠٠          | ٧٨٤                   | ٢٣٠٠     | ٢٥٠٠          | ١٥٠٠                  | ٢٢٠٠     | ١٦٠٠          | ١١٢٠                  | ٢٠٠٠     | ١٠٠٠          | ٧٠٠                   |
| حمص        | ٢١٠٠     | ٢٥٠٠          | ٨٠٠                   | ٢٠٠٠     | ٢٢٠٠          | ٨١٤                   | ٢٥٠٠     | ٢٩٠٠          | ١٠٧٣                  | ٢٠٠٠     | ٢٠٠٠          | ٧٠٠                   |
| فول يابس   | ٢٠٠٠     | ٢٥٠٠          | ٨٢٥                   | ٢٠٠٠     | ١٧٠٠          | ٩٣٥                   | ٢٢٠٠     | ١٨٠٠          | ٩٠٠                   | ٢٠٠٠     | ١٧٠٠          | ٨٥٠                   |
| فاصوليا    | ٢٦٠٠     | ٥٣٠٠          | ٢٦٥٠                  | ٢٤٠٠     | ٤٨٠٠          | ٢٨٨٠                  | ٢٧٠٠     | ٥٥٠٠          | ٣٠٢٥                  | ٢٥٠٠     | ٤٠٠٠          | ٢٦٠٠                  |
| طرس        | ٥٠       | ٥٠            | ١٠                    | ٥٠       | ٥٠            | ١٠                    | ٦٠       | ٦٠            | ١٢                    | ٦٥       | ٧٠            | ١٤                    |
| قمية       | ٦٠       | ١٧٠٠          | ١٧٠                   | ١٠٠      | ٢١٠٠          | ٢١٠                   | ١٢٠      | ٢٣٠٠          | ٢٣٠                   | ١٢٠      | ١٨٠٠          | ١٨٠                   |
| باريلا     | ٣٧٠      | ٢٥٠           | ٤١٦                   | ٣٥٠      | ٥٥٠           | ٤٤٠                   | ٣٥٠      | ٥٣٠           | ٤٢٤                   | ٣٥٠      | ٤٠٠           | ٢٨٠                   |
| المجموع    | ١٥٠٨٠    | ١٩٤٧٠         | ٦٥١٦                  | ١٥٣٠٠    | ١٨٧٠٠         | ٧٨٤٥                  | ١٥٧٣٠    | ١٨٩٤٠         | ٧٧٦٢                  | ١٣٧٣٥    | ١٤٢٧٠         | ٦١٠١                  |

## الإنتاج الزراعي من الخضار خلال السنوات الأربع الأخيرة

| اسم المواد | سنة ١٩٥٧            |               |                                           | سنة ١٩٥٨            |               |                                           | سنة ١٩٥٩            |               |                                           | سنة ١٩٦٠            |               |                                           |
|------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|
|            | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالاف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالاف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالاف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالاف الليرات |
| بصل        | ٢٣٠٠                | ٣١٠٠٠         | ٢٤٨٠                                      | ٢٥٠٠                | ٣٦٠٠٠         | ٢٧٠٠                                      | ٢٤٠٠                | ٣٣٠٠٠         | ٢٣١٠                                      | ٢١٠٠                | ٢٣٠٠٠         | ٢٠٧٠                                      |
| قمم        | ٥٠                  | ٥٠٠           | ٥٠٠                                       | ٥٠                  | ٥٠٠           | ٤٠٠                                       | ٦٥                  | ٦٠٠           | ٤٢٠                                       | ٦٠                  | ٥٠            | ٢٠                                        |
| بندورة     | ١٧٠٠                | ٢٥٠٠٠         | ٢٥٠٠                                      | ٣٠٠                 | ٢٨٠٠٠         | ٢٨٠٠                                      | ٢٥٠٠                | ٣١٠٠٠         | ٢٤٨٠                                      | ٢٠٠٠                | ٢٥٠٠٠         | ٣٠٠٠                                      |
| بارنجان    | ٥٥٠                 | ١٣٠٠٠         | ٦٥٠                                       | ٧٠٠                 | ١٤٠٠٠         | ١٠٥٠                                      | ٦٠٠                 | ١٣٥٠٠         | ٩٤٥                                       | ٥٥٠                 | ١٢٠٠٠         | ١٤٤٠                                      |
| بطاطا      | ٥٠٠٠                | ٤٠٠٠٠         | ٣٢٠٠                                      | ٤٧٠٠                | ٣٨٠٠٠         | ٣٨٠٠                                      | ٤٨٠٠                | ٤٨٠٠٠         | ٤٢٠٠                                      | ٤٥٠٠                | ٢٨٠٠٠         | ٣٣٦٠                                      |
| بطيخ اصفر  | ٢٥٠                 | ٣٥٠٠          | ٥٢٥                                       | ٢٢٥                 | ٢٢٥٠          | ٣٣٧                                       | ٢٠٠                 | ١٨٠٠          | ٢٧٠                                       | ٢٥٠٠                | ٢٢٠٠٠         | ٣٣٠٠                                      |
| بطيخ احمر  | ١٧٠٠                | ٢٩٠٠٠         | ٢٠٣٠                                      | ٢٨٠٠                | ٢٦٠٠٠         | ٢٠٨٠                                      | ٢٦٠٠                | ٢٧٠٠٠         | ٢١٦٠                                      | ٢١٠٠                | ٢٣٠٠٠         | ٤١٤٠                                      |
| خيار ومقني | ١٣٠٠                | ١٣٠٠٠         | ١٣٠٠                                      | ١٨٠٠                | ١٨٠٠٠         | ٢٧٠٠                                      | ٢٠٠٠                | ٢١٠٠٠         | ٦٥٧٠                                      | ١١٠٠                | ٧٠٠٠          | ٢١٠٠                                      |
| لوبياء     | ١٤٠٠                | ٧٥٠٠          | ١٢٠٠                                      | ١٥٠٠                | ٨١٠٠          | ١٣٧٧                                      | ١٤٠٠                | ٧٨٠٠          | ١٥٦٠                                      | ٣٠٠                 | ٦٥٠           | ٣٢٥                                       |
| بامية      | ٣٨٠                 | ٨٠٠           | ٢١٢                                       | ٣٥٠                 | ٧٠٠           | ٢٨٠                                       | ٣٢٠                 | ٧٥٠           | ٣٠٠                                       | ١٠٥٠                | ٧٠٠٠          | ٧٠٠                                       |
| فول اخضر   | ١٣٠٠                | ٨١٠٠          | ٥٦٧                                       | ١٢٠٠                | ٧٥٠٠          | ٦٠٠                                       | ١٢٥٠                | ٨٥٠٠          | ٥٩٥٠                                      | ١٢٥                 | ٢٨٠٠          | ١١٢٠                                      |
| ارضي شوكي  | ١١٠                 | ٢٧٠٠          | ١٣٥٠                                      | ١١٠                 | ٣٠٠٠          | ١٥٠٠                                      | ١٢٠                 | ٣١٠٠          | ١٥٥٠                                      | ٥٥                  | ٢٠٠           | ٢٠٠                                       |
| فريز       | ٤٥                  | ٢٠٠           | ٢٠٠                                       | ٥٠                  | ٢١٠           | ٢١٠                                       | ٥٥                  | ٢١٥           | ٢١٥                                       | ٤٠٠                 | ٧٠٠٠          | ٧٠٠                                       |
| جزر وكرات  | ٣٥٠                 | ٥٠٠٠          | ٧٥٠                                       | ٣٨٠                 | ٥٥٠٠          | ٨٢٥                                       | ٣٧١٠                | ٥٨٠٠          | ٨٧٠                                       | ٦٠٠                 | ١٥٥٠٠         | ١٢٤٠                                      |
| ملفوف      | ٥٠٠                 | ١٧٥٠٠         | ١٢٢٥                                      | ٧٠٠                 | ١٩٠٠٠         | ٤٥٠                                       | ٦٥٠                 | ٨٠٠٠          | ٩٠٠                                       | ٢٢٠                 | ٢٨٠٠          | ٢٨٠                                       |
| قرنبط      | ٣٠٠                 | ٤٥٠٠          | ٣٦٠                                       | ٢٧٠                 | ٣٨٠٠          | ٣٠٤                                       | ٢٥٠                 | ٣٤٠٠          | ٢٧٢                                       | ٢٨٠                 | ٤٠٠٠          | ٤٠٠                                       |

## تابع الإنتاج الزراعي من الخضار خلال السنوات الأربع الأخيرة

| اسم المواد    | سنة ١٩٥٧ |               |                       | سنة ١٩٥٨ |               |                       | سنة ١٩٥٩ |               |                       | سنة ١٩٦٠ |               |                       |
|---------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|----------|---------------|-----------------------|
|               | المساحة  | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج الاجمالي | المساحة  | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج الاجمالي | المساحة  | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج الاجمالي | المساحة  | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج الاجمالي |
| سلق           | ٢٠٠      | ٣٠٠٠          | ٢١٠                   | ٢٨٠      | ٤٠٠٠          | ٢٨٠                   | ٣٠٠      | ٤٥٠٠          | ٣٦٠                   | ٨٥       | ١٢٥٠          | ١٢٥                   |
| لفت           | ٨٥       | ١٤٠٠          | ١١٢                   | ٨٠       | ١٣٥٠          | ١٣٥                   | ٩٠       | ١٤٥٠          | ١٤٥                   | ٤٦٠      | ٨٥٠٠          | ١٧٠٠                  |
| خس            | ٤٣٠      | ٧٨٠٠          | ١١٧٠                  | ٤٥٠      | ٨٢٠٠          | ١٢٣٠                  | ٤٧٠      | ٩٠٠٠          | ١٥٣٠                  | ٢٠٠      | ٣٠٠٠          | ٣٠٠                   |
| فجل           | ٢٠٠      | ٣٦٠٠          | ٣٦٠                   | ٢٢٠      | ٣٨٠٠          | ٣٨٠                   | ٢٣٠      | ٣٥٠٠          | ٢٨٠                   | ٨٠       | ١٠٠٠          | ١٥٠                   |
| فلقاس         | ٩٠       | ١٢٠٠          | ١٥٦                   | ٩٠       | ١٢٥٠          | ١٣٧                   | ٨٥       | ١١٥٠          | ١٣٢                   | ١١٠      | ٢٧٠٠          | ١٨٩                   |
| هندباء وبنائخ | ١٥٠      | ٢٣٠٠          | ١٨٤                   | ١٨٠      | ٣٠٠٠          | ٢٤٠                   | ١٩٠      | ٢٨٠٠          | ١٩٦                   | ٩٥٠      | ١٦٠٠٠         | ١٩٢٠                  |
| كوسة          | ٧٠٠      | ١٠٠٠٠         | ١٢٠٠                  | ٦٥٠      | ٩٠٠٠          | ١٠٨٠                  | ٩٢٠      | ١٤٠٠٠         | ١٤٠٠                  | ١٣٠٠     | ١٨٠٠٠         | ١٨٠٠                  |
| خضار مختلفة   | -        | -             | -                     | -        | -             | -                     | ١٥٠٠     | ٢١٥٠٠         | -                     | ١٧٠      | ٢٠٠٠          | ٣٠٠                   |
| مجموع         | ١٩٠٩٠    | ٢٣٠٠٦٠٠       | ٢٢٤٤١                 | ١٩٥٨٥    | ٢٤١١٦٠        | ٢٤٨٩٥                 | ٢٦٧٠٥    | ٢٧١٣٦٥        | ٣٥٠١٥                 | ٢١٢٩٥    | ٢٣٤٥٠         | ٣٠٨٧٩                 |

## الإنتاج الزراعي من المحصولات الصناعية خلال السنوات الأربع الأخيرة

| اسم المواد | سنة ١٩٥٧            |               |                                           | سنة ١٩٥٨            |               |                                           | سنة ١٩٥٩            |               |                                           | سنة ١٩٦٠            |               |                                           |
|------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|---------------------|---------------|-------------------------------------------|
|            | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالآف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالآف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالآف الليرات | المساحة<br>بالهكتار | الانتاج بالطن | قيمة الانتاج<br>الاجمالي<br>بالآف الليرات |
| قطن        | ٥٠٠                 | ١٢٥           | ٢٥٠                                       | ١٠٠                 | ٢٥            | ٥٠                                        | -                   | -             | -                                         | -                   | -             | -                                         |
| برر قطن    | -                   | ٢٥٠           | ٥٠                                        | -                   | ٥٠            | ١٠                                        | -                   | -             | -                                         | -                   | -             | -                                         |
| فستق عيبد  | ١٥٠٠                | ٢٠٠٠          | ١٦٠٠                                      | ١٤٠٠                | ١٩٠٠          | ١٥٢٠                                      | ١٢٥٠                | ١٧٥٠          | ١٣١٣                                      | ٦٥٠                 | ٨٥٠           | ٢٩٧                                       |
| سمسم       | ١٠٠٠                | ١٠٠٠          | ٧٥٠                                       | ٨٠٠                 | ٨٥٠           | ٦٣٨                                       | ٨٥٠                 | ٨٠٠           | ٥٦٠                                       | ٥٠٠                 | ٥٠٠           | ٣٥٠                                       |
| يانسون     | ٧٥                  | ٧٥            | ٥٣                                        | ٥٠                  | ٥٠            | ٤٠                                        | ٤٠                  | ٤٠            | ٣٢                                        | ٤٠                  | ٤٠            | ٨٠                                        |
| زيتون      | ٢٢٠٠٠               | ١٣٠٠٠         | ١٣٠٠٠                                     | ٢٢٥٠٠               | ٤٤٠٠٠         | ٣٩٦٠٠                                     | ٢٢٦٠٠               | ١٨٠٠٠         | ١٨٠٠٠                                     | ٢٣٥٠٠               | ٣٠٠٠٠         | ٣٠٠٠٠                                     |
| شمندر      | ٥٥٠                 | ٩٠٠٠          | ٧٢٠                                       | ٥٥٠                 | ٨١٠٠          | ٦٤٨                                       | ٢٠٠                 | ١٢٥٠٠         | ١٠٠٠                                      | ٨٥٠                 | ١٨٠٠٠         | ٩٩٠                                       |
| شرائق      | -                   | ١٦٠           | ٥٢٨                                       | -                   | ١٤٠           | ٤٣٤                                       | -                   | ١٣٥           | ٤٠٥                                       | -                   | ٨٠            | ٢٤٠                                       |
| قصب السكر  | ٢٥٠                 | ٨٣٠٠          | ٤٩٨                                       | ٢٤٠                 | ٨٠٠٠          | ٤٨٠٠                                      | ١٠٠                 | ٣٠٠٠          | ١٨٠٠                                      | ٨٠                  | ٢٧٠٠          | ٢١٦                                       |
| تنج        | ٣٨٥٤                | ٢١٦٣          | ٧٩٥٠                                      | ٣٩٠٠                | ٢٨٠٠          | ٨٤٠٠                                      | ٣٩٧٠                | ٣٠٠٠          | ٩٠٠٠                                      | ٤٠٠٥                | ٣٥٠٠          | ١٠٥٠٠                                     |
| قنب        | -                   | -             | -                                         | -                   | -             | -                                         | -                   | -             | -                                         | ٣٠٠٠                | ١٨٠٠          | ١٨٠                                       |
| المجموع    | ٢٩٧٢٩               | ٣٦٥٧٣         | ٢٥٣٩٩                                     | ٢٩٥٤٠               | ٦٥٩١٥         | ٥٦١٤٠                                     | ٢٩٠١٠               | ٣٩٢٢٥         | ٣٢١١٠                                     | ٣٢٦٢٥               | ٥٧٤٧٠         | ٤٢٨٥٣                                     |



## الميزان الزراعي خلال السنوات الأربع الأخيرة

| عام ١٩٦٠        |                   | عام ١٩٥٩        |                   | عام ١٩٥٨        |                   | عام ١٩٥٧        |                   | النوع         |
|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|---------------|
| الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة |               |
| بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      |               |
| ٣١٥٥٩           | ٤٦١٦٤٤١           | ٣١٢٥٣           | ٩٤٥٦٠٤            | ٥٧٩٠٥           | ١١٦٨٤٩٤           | ١٠١٩١٤          | ٨٥٦٥٥٩            | الزيتون       |
| ٨٧٥٠٥٢٩         | ١٢١٠١٦٦٩          | ٣٣٦٩٠١١         | ٤١١٥١٦٤           | ٢١٩٨١٢١         | ٣٨٨١٥٧٧           | ٢٠٢٤٢٢٣         | ٢٦١١٦٦٧٠          | البندورة      |
|                 | ٤٨٤٥٩٠٢           | ١٨٤٣٩٦١٩        | ٢٥٧٠٥٥٤           | ٢١٦٣٦٨٢٨        | ٢٨٤٢٦١٥           | ٢١٨١١٦٨٧        | ٦٩٩٨٦٠٠           | البصل         |
| ٢٩٩٨٧٦          |                   | ٨٧٤٣٨٥          | ٨٥٣٨٨             | ١٠١٤٥٠٠         | ١٣٤٩٩٠            | ٥٦٥٤٠٩          | التوم             | ٧٨٦٩١٩٢       |
| ٢٥٥٢٣٠٧٥        | ٢٠٩١٢٧٧٨          | ١٦٨٥٢٧٤٢        | ١٠٩١١٨١٥          | ٥٧٣٩٠٣٦         | ٢٣٢٠٩١٠٨          | ٢٠٥٨٤٧٧٥        | البطاطا           | ٤٨٤٥٩٠٢       |
| ٦٦٠٣٥٧٧         | ٢٢٦٤٧١٤٨          | ١٧٨٨٣٤٤         | ٤٦٧٥٥٣٣           | ٩٣٦٢٢٤٢         | ٥٠٥٦١٧٥           | ٣٥٤٥٠٢٦٨        | ٣٥٤٦٤٧٤٨          | العدس         |
|                 | ١٩٥٣٥٣٦٣          | ١١٧٤٠٥٠         | ٢٥٧٣٨٣٥           | ٢٠١٨٣٣٨         | ٢١٧١٠٧٩           | ٣٥٩٨٤١٩         | ٤٧٥٤٨٨٩           | الحمص         |
| ١٥٣٢١٧٠٠        |                   | ١٢٨٠٠٩٦٢        | ٦٨٧٠              | ١٥٧٤٦٩٠٩        | -                 | ١٠٨٣١١٧٤        | -                 | الموز         |
| ٦٣٣٧٨٠٩٠        | -                 | ٥٧٢٠٧٦٣٨        | -                 | ٤٨٦٧٥٤٩٩        | -                 | ٤٣٩٥٦٤٢٧        | -                 | البرتقال      |
| ١٧٧٣٦٣٣١        | -                 | ١٠٨٠٣٤١٨        | -                 | ٧٥٨٥٠١٦         | -                 | ٩٣٩٩٨٣٥         | -                 | ليمون الحامض  |
| ٥٠٢١٤٦          | ٤٢٣٥٥٠٩           | ٤١٢٧١٦          | ٥٠٨٨٢٤٤           | ١٣٤٥٠٥          | ٤٧٩٣٩٤            | ١١٣٩٣١          | ٦٧٥٦٤٣٦           | العنب         |
| ٤١٦٩٠٠١٥        | ٧٧٩٩٧             | ٤١٣٧٠٧٧٧        | ٩١٩٩٩٠            | ١٩٧٨٢٣٠٦        | ١٦٩٠              | ٢٣٨١٦٥٤٥        | ٧٧٧٦٨٤            | التفاح        |
| ٩١١٨٥٩          | ٣٠٧٠٠             | ١٤٠٠٩٢٩         | ١٣٤٠٨             | ٩٦٤١٧           | -                 | ٧٣٣٠١٦          | ٢٢٥٢٠             | الاجاص        |
| ١٠٣٢٣٥٣         | ١٧١٣٥             | ١٩٤٦١٥١         | ٦٨٠١              | ٤٠٣٢٧           | -                 | ١٨٣٦٦٨          | ٤٣٢٥              | الدراق        |
| ٧٨٥٦٥٤          | -                 | ٢٤٢٩٤٤٩         | -                 | ٧٧٨٤٩           | -                 | ٢٨٤٦٤٢٩         | -                 | الخوخ         |
| ١٨٠٣٦٧١         | -                 | ١٧٧٢٨٧٣         | ٢٠٠               | ١٢٨٣٩٤٢         | ٦٥٠               | ١٢١٥٥٣٠         | -                 | الاكي دنيا    |
| ٦٦١١            | ٤٠٨٦٧٥٤           | ٥٨٥١            | ٢٦١٠١٩٦           | ١٠٩٠٠           | ٥١٦٠٠             | ٢٧٣٠٠           | ٢٥٦٤١٨٧           | البطيخ الاصفر |
| ٨٦٣٩٠           | ١٧٠٥٤٠٠٧          | ١٩٤٣٩٠          | ١٥١٥١٦١١          | ٤٨٨٤٣           | ٧٠٦٦٤٨٣           | ٥٢٤٢٠٥          | ١٤٨٥٦٦٠٦          | البطيخ الاحمر |

## تابع الميزان الزراعي خلال السنوات الأربع الأخيرة

| ١٩٦٠ عام        |                   | ١٩٥٩ عام        |                   | ١٩٥٨ عام        |                   | ١٩٥٧ عام        |                   | النوع         |
|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|-----------------|-------------------|---------------|
| الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة | الكميات المصدرة | الكميات المستوردة |               |
| بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      | بالكيلو غرام    | بالكيلو غرام      |               |
| ٥٩١٠١٤٠         | ١٥٦٢٩٨٦٧٨         | ٧٣٤٩٧٦          | ١٢٤٣٣٨٣٦٦         | ١٩٦٢٦٩٢         | ٦٨٨٩٧٨٣٦          | ٦٥٩١٥٣          | ٦٥٦١٧٩٤٦          | الحنطة        |
| ٣٦٥٧            | ١٤٠٥٤٣٥٥          | ٩٧٥٠٠           | ١٥٠٢٧٠٧٤          | ٥٦٧٥            | ١٢٥٩٦٨٦٨          | ٦٤٣٦٢           | ١٦٩٢١٦٧٥          | الارز         |
| ١٥٥٥٤٧٤         | ٣٣٢٢٨١٢١          | ١٣٨٧١٤١         | ٣٢٦٤٤٩٠٥          | ٥٩٠٣٨           | ١٨٠٢١٢٣٠          | ١٥٧٩٤٨٩         | ٢٥٠٣٣٨٢٢          | الشعير        |
| ٨١١٢٥           | ٩٠٠٨٢٠١           | ٨٠٣٣٩           | ٨٣١٠٦٢٧           | ٤٨٨٢٤٧          | ١٤٦٦٦٧٥           | ٩٣٥٦١٩          | ١٠٣٨٥٤٠           | الذره الصفراء |

ولا بد من الإشارة إلى أنه حصل في السنوات الأخيرة توسع هام في تربية الدواجن لاسيما الطيور وذلك بفضل المساعدة التي قدمتها الحكومة في هذا الشأن وقد أصبح لبنان ينتج /٥٠ ٠٠٠/ طيراً و/١٥٠ ٠٠٠/ بيضة في الأسبوع خلال عام ١٩٦٠ ولكن هذه الكمية لا تكفي الاستهلاك المحلي الذي يحتاج إلى استيراد كمية /٤٥٠/ طن سنوياً من الدواجن.

## و - تدابير الحماية والتشجيع

### (١) شركة التسليف الزراعي والصناعي والعقاري

تابعت الحكومة سياسة تشجيع الزراعة وضاعفت جهودها لتمويل المؤسسات الزراعية والمزارعين فأنشأت لذلك مصرفاً لتسليف المزارعين فبلغ عدد القروض الزراعية منذ تموز ١٩٥٥ حتى ٣١ كانون الأول ١٩٦٠ /٥٣٨٨/ قرضاً قيمتها /٤٢,٥٧٣,٥٥٥/ ل.ل. موزعة على المناطق التالية:

| المنطقة       | عدد القروض | قيمة القروض | النسبة المئوية |
|---------------|------------|-------------|----------------|
| جبل لبنان     | ١٥٨٦       | ١١٣٧٨٦٠٠    | ٢٧,٣٧          |
| البقاع        | ١٤٦٦       | ١٠١٩٥٦١٥    | ٢٤,٥٢          |
| لبنان الشمالي | ١٣٠٢       | ٨٤٣٩٧٩٠     | ٢٠,٣٠          |
| لبنان الجنوبي | ١٠٣٤       | ١١٥٥٩٥٥٠    | ٢٧,٨١          |

وإن مؤسسة التسليف هذه تلعب دوراً هاماً بالتوجيه الزراعي، وفي المحافظة على تقدم الزراعة في البلاد. وتسعى الحكومة دائماً لتعزيز هذه المؤسسة بإعطائها القروض اللازمة للقيام بمهامها على أكمل وجه، وآخر هذه القروض قرض العشرة ملايين ليرة الذي أقره مجلس النواب.

### (٢) المواد التي أخضعت لإجازات مسبقة في تصديرها أو استيرادها خلال عام ١٩٦٠

- المواد الخاضعة لإجازات استيراد: منها ما استعمل في سبيل الاستهلاك كالعنب والبطيخ . . . ومنها ما استعمل في سبيل الزرع كبزار البطاطا مثلاً.
  - المواد الخاضعة لإجازات تصدير: هي القمح والعدس، والحمص، والصنوبر والجوز الخ . . .
- أما المواد التي منع استيرادها خلال عام ١٩٦٠ فهي الحمضيات على أنواعها والتفاح (ما عدا نوع الزبداني) والموز.

## ٣ - المؤتمرات الزراعية الدولية التي اشترك فيها لبنان خلال عام ١٩٦٠

- المؤتمرات العامة: في طهران وروما.
- الثروة الزراعية: في روما وباريس.
- الأحراج والأسمك: في طهران والولايات المتحدة والسويس.
- الثروة الحيوانية: في القاهرة وفرنسا وبيروت واليونان.
- التعاونيات والاقتصاد الزراعي: في القاهرة.

وهكذا فإننا نرى الزراعة تنمو وتنشط في لبنان بالجهود العامة والخاصة للمساهمة في التوسع المستمر للاقتصاد القومي، وإن تقدير الإنتاج الزراعي خلال السنوات الخمس المقبلة يؤكد أهمية عنصر الزراعة في اقتصاديات البلاد.

## الإنتاج الزراعي المقدر خلال السنوات الخمس المقبلة لبعض المنتوجات

| النوع              | الانتاج المقدر بالاف الاطنان                                                                                       |
|--------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| تفاح               | بين ١٥٠ و ١٦٠                                                                                                      |
| حمضيات على انواعها | بين ٢١٠ و ٢٢٠                                                                                                      |
| كرمه               | بين ١١٠ و ١١٥                                                                                                      |
| موز                | بين ٢٤ و ٢٦                                                                                                        |
| اجاص               | بين ٢٠ و ٢٥                                                                                                        |
| مشمش               | بين ١٢ و ١٤                                                                                                        |
| اكي دنيا           | بين ١٠ و ١٢                                                                                                        |
| كرز                | بين ١٠ و ١٢                                                                                                        |
| زيتون              | انتاجه بازدياد مضطرد الا انه لا يمكن تقديره<br>لأنّ ذلك يتوقف على ملائمة العوامل الجوية<br>المختلفة باختلاف السنين |

## ١٠ - السياحة والاصطياف

استمرت حركة السياحة والاصطياف خلال عام ١٩٦٠ في صعودها بالنسبة إلى العام السابق،

وتتميز هذه الحركة بأن عدد الزائرين من غير البلدان العربية يزداد سنة فسنة، وذلك بفضل الجهود المبذولة في سبيل الدعاية في الخارج والتي كان من شأنها مضاعفة عدد السياح الأجانب وتنشيط حركة السياحة في البلاد.

أما بالنسبة إلى السوريين والمصطافين من أبناء البلدان العربية فيتوقف تأثر حركة السياحة على الأوضاع الخاصة في كل بلد عربي، وفي جملتها حركة التنقل وحرية النقل. ولا يمكن إعطاء فكرة مسبقة عن السنوات المقبلة إلا من خلال تطور أوضاع البلاد العربية. وفيما يلي بيانات بالحركة السياحية خلال السنوات الخمس الأخيرة:

### حركة المسافرين

| السنة | الزائرون السوريون | الزائرون من مختلف الجنسيات | الزائرون العابرون | المجموع | القيمة التقديرية لنفقاتهم بملايين الليرات |
|-------|-------------------|----------------------------|-------------------|---------|-------------------------------------------|
| ١٩٥٦  | ٦٦٨٣٤٤            | ١٨٥٤٧١                     | ٢٥٩٥٩٣            | ١١١٣٤٠٨ | ١٠٠                                       |
| ١٩٥٧  | ٣٦٤٢١٢            | ١٧٧١٤٢                     | ١٧٥٦٢٢            | ٧١٦٩٧٦  | ٨٦                                        |
| ١٩٥٨  | ١٢٦٤١٣            | ٩٨٠٣٢                      | ١٦٦٢٥٤            | ٣٩٠٦٩٩  | ٤٧                                        |
| ١٩٥٩  | ٢٨٤٧١٢            | ١٩٤٧٩٦                     | ١٧٦٠٧٦            | ٦٥٥٥٨٤  | ٧٩                                        |
| ١٩٦٠  | ٣٧٩٠٠٠            | ٢٣٢٠٠٠                     | ١٧٩٦٤٣            | ٧٩٠٦٤٣  | ٩٤                                        |

هذا مع العلم بأن توزيع النقل يتم بنسبة ٨٠ بالمئة جواً و٢٠ بالمئة بحراً، ما عدا رعايا سوريا وقسم من رعايا الأردن والعراق الذين يتم نقلهم براً بالإضافة إلى النقل الجوي.

## حركة المصطافين موزعاً على مختلف الجنسيات خلال سنة ١٩٦٠

| المصطافون | الداخلون | الجنسية  |
|-----------|----------|----------|
| ٥٠٠٠      | ٤٥٩٠٠    | الاردن   |
| ٥٥٠       | ٨٥٠      | البحرين  |
| ٩١٠٠      | ١٤٠٠٠    | السعودية |
| ١٠٠٠      | ١٥٠٠     | السودان  |
| ٦٥٠٠      | ١٠٠٠٠    | العراق   |
| ٦٠٠٠      | ٩٥٠٠     | فلسطين   |
| ١٦٠٠      | ٢١٧٥     | قطر      |
| ٤٧٥٠      | ٧٣١٦     | الكويت   |
| ٧٠٠٠      | ١٠٦٠٠    | مصر      |
| ٢٣٠       | ٣٦٠      | اليمن    |
| ٤١٧٣٠     | ١٠٢٢٠١   | المجموع  |

ملاحظة - لا يشمل العدد أعلاه المصطافين الذين يحملون جوازات سفر لبنانية ويأتون لبنان من البلدان العربية، وكذلك الأجانب الذين يقيدون مع فئة السياح.

وتقدر نفقات المصطافين بـ ١٢ ٥٠٠ ٠٠٠ ليرة لبنانية على أساس أن مدة الإقامة المتوسطة ٢٠ يوماً والمصروف اليومي ١٥ ل.ل.

### تقدير الدخل السياحي السنوي في لبنان خلال سنة ١٩٦٠

| ملاحظات                                                     | المبلغ<br>بملايين الليرات<br>اللبنانية | مصدر الدخل                                                          |
|-------------------------------------------------------------|----------------------------------------|---------------------------------------------------------------------|
| تحتوي ٣٢٤٦ سريراً<br>تحتوي ٦١٦٠ سريراً<br>تحتوي ٩٧٠٧ سريراً | ٧٨                                     | فنادق الدرجة الاولى<br>فنادق الدرجة الثانية<br>فنادق الدرجة الثالثة |
| ١٩١١٤ سريراً                                                |                                        |                                                                     |
| بمعدل<br>٣٠ ل.ل<br>للشخص                                    | ٤                                      | اقامة العائلات في منازل معدة للايجار الصيفي                         |
|                                                             | ٥                                      | نفقات العابرين                                                      |
|                                                             | ٣                                      | نفقات جيوش الطوارئ التي تصطاف في لبنان<br>مدة ستة أشهر              |
|                                                             | ٤                                      | جميع اللبنانيين من مغتربين ومقيمين في الخارج<br>الذين يزورون لبنان  |
|                                                             | ٩٤                                     | مجموع الدخل السياحي                                                 |

### حركة المسافرين موزعاً على الجنسيات خلال السنوات الخمس الأخيرة

| سنة ١٩٦٠ | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٥٨ | سنة ١٩٥٧ | سنة ١٩٥٦ | الجنسيات         |
|----------|----------|----------|----------|----------|------------------|
| ٩٠       | -        | -        | ١٢٣      | ٦٨       | الحبشة           |
| ٤١١      | -        | -        | ٢٣٨      | ٢٧٠      | افغانستان        |
| ٣٤٨      | -        | -        | ١٤٤      | ١٥٨      | افريقيا الجنوبية |
| ١٥١      | -        | -        | ٥        | -        | البانيا          |
| ١٠٨١١    | ٦٠٧٧     | -        | ٤٧٧٢     | ٥١٨٣     | المانيا          |
| ٣٣٦      | -        | -        | -        | -        | المانيا الشرقية  |
| ١٤٠١٦    | ٧٨٩١     | -        | ٨٥٨٩     | ٥٦٨١     | المملكة السعودية |

| الجنسيات   | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ | سنة ١٩٥٨ | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٦٠ |
|------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| الارجنتين  | ٥٤١      | ٢٧٠      | -        | ٣٦٦      | ٩٦٢      |
| اوسترااليا | ٥٥٠      | ٤٣١      | -        | ٥٨٠      | ١١٥٥     |
| النمسا     | ٧٢١      | ٦٥٦      | -        | -        | ١٠٧٥     |
| البحرين    | ٦٦٩      | ٨٦٧      | -        | ٦٠٤      | ٨٣٣      |
| بلجيكا     | ١١٥٠     | ٩٣٣      | -        | ١٤٤٣     | ٢٨٢٢     |
| البرازيل   | ٤٦٣      | ٨٥٠      | -        | ٥٥٣      | ١٣٥٩     |
| بلغاريا    | -        | -        | -        | -        | ٦٩٣      |
| بورما      | ٣٤       | ٤١       | -        | -        | ٢٢       |
| كندا       | ٩٧٥      | ١٣٥٥     | -        | ١٣٨      | ١٥٨٧     |
| سيلان      | ٢٦٢      | ٥٢       | -        | -        | ٤٥       |
| تشيلي      | ١٨٤      | ٨٥       | -        | -        | ٣٣٣      |
| الصين      | ٦٥       | ٢٣٥      | -        | -        | ١٤٨      |
| قبرص       | ٢٥٥٩     | ٨٥٣      | -        | ٣٤٩٨     | ٣٢٧٢     |
| كولومبيا   | ١٩٥      | ٣٣٤      | -        | ١٣٨      | ١٨٨      |
| كوبا       | ١٠٣      | ٥٨       | -        | -        | ٧٩       |
| الدنمارك   | ٥٩٢      | ٧٨٩      | -        | -        | ٨٨٥      |
| مصر        | ١٥٠٧٥    | ٨٣٧٥     | -        | ٨٩٨٤     | ١٠٦٢١    |
| اكوادور    | ٣١       | ٩        | -        | -        | ٧٦       |
| اسبانيا    | ٧٦٢      | ٦٣٨      | -        | ١٢٧٣     | ١٦٧٤     |
| فنلندا     | ١١١      | ١٨٢      | -        | -        | ٣٥٩      |
| فرنسا      | ٨٦١٥     | ٥٠٤١     | -        | ٦٢٠٢     | ٨١٦٨     |
| بريطانيا   | ١٩٠٥٦    | ١١٩٦١    | -        | ١٤٤٢٤    | ١٧٧٥٠    |
| اليونان    | ٣٠١٣     | ٢٥٥٢     | -        | ٤٥٤٧     | ٦٥١٠     |



| الجنسيات       | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ | سنة ١٩٥٨ | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٦٠ |
|----------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| غواتيمالا      | ٨٣       | ١٥       | -        | -        | ١٦       |
| هولندا         | ١٤٦٣     | ١٢٢٩     | -        | ١٣١٨     | ٢٤٩٧     |
| هنغاريا        | ١٨٦      | ١٠٦      | -        | -        | ٣٣٤      |
| هندوراس        | ٥٢       | ٢٢       | -        | -        | ٢٦       |
| الهند          | ١٣١٣     | ١٩٥٦     | -        | ١٥٨٠     | ٢٦٥٧     |
| اندونيسيا      | ١٨٦      | ٦٣٢      | -        | -        | ٢٥٨      |
| العراق         | ١٧٥٢٥    | ١٥٢٨٠    | -        | ٨٧٣٤     | ١٠٠٧١    |
| ايران          | ٣٨٦٤     | ٣٢٥٨     | -        | ٢٠٠٩     | ٣٧٠٥     |
| ايرلندا        | ١٩٦      | ١٧٢      | -        | -        | ٥٧٨      |
| ايطاليا        | ٣٠٧٨     | ٢٨٧٧     | -        | ٣٥٨٢     | ٦٦٧٣     |
| اليابان        | ٥٢٠      | ٦٧٥      | -        | ٩١٤      | ١٧٩٨     |
| الاردن         | ٤٢٠٥١    | ٥٤٥٤٣    | -        | ٣٥٣٦٤    | ٤٥٩٧٨    |
| قطر            | ٥٥٦      | ٥٦٤      | -        | ١٣٢١     | ٢١٧٥     |
| الكويت         | ٥٢٢٢     | ٥٣٠٤     | -        | ٦١١١     | ٧٣١٦     |
| ليبيريا        | --       | ١٠       | -        | -        | ١٨       |
| ليبيا          | ١٧٨      | ٢٢٠      | -        | ٢٩٠      | ٤٠٦      |
| مالطا          | ٣        | ٣٨       | -        | -        | ٤        |
| مراكش          | ٢٧٨      | ٣٢٦      | -        | -        | ٧٨٥      |
| مكسيك          | ٣٣٢      | ٢٨١      | -        | ٤٠٩      | ٧٦٤      |
| ذيلندا الجديدة | ١٠       | ٦٥٦      | -        | -        | ٣٢٣      |
| نروج           | ٤٤٤      | ٦٧٤      | -        | -        | ٧٤٥      |
| باكستان        | ١٣٢٤     | ١٣١٤     | -        | ١١٩٣     | ٢٠١١     |
| فلسطين         | ٥٣٩٢     | ٧٣٢٨     | -        | ٨٨٨٨     | ٩٥٩٥     |

| الجنسيات                 | سنة ١٩٥٦ | سنة ١٩٥٧ | سنة ١٩٥٨ | سنة ١٩٥٩ | سنة ١٩٦٠ |
|--------------------------|----------|----------|----------|----------|----------|
| جزر الفيليبين            | ٢٢١      | ٨٣       | -        | -        | ٤٣٧      |
| البرتغال                 | ١٢١      | ٦١       | -        | -        | ٣١٩      |
| بولونيا                  | ١٤٨      | ١٢٤      | -        | -        | ٣٤١      |
| رومانيا                  | -        | -        | -        | -        | ١٧٧      |
| روسيا                    | ٣٣٦      | ٢٧١      | -        | ٢١٧      | ٥١٩      |
| السودان                  | ٥٩٢      | ٥٧٦      | -        | ١٠٧٩     | ١٥٤٢     |
| اسوج                     | ٧٨٦      | ٩٢٣      | -        | -        | ١٦٠٨     |
| سويسرا                   | ١٤٤٧     | ١٢٩٥     | -        | ١٥٥٢     | ٢٣٩٨     |
| تشيكوسلوفاكيا            | ٣٢٠      | ٢٩٠      | -        | -        | ٧٩١      |
| تونس                     | ١٧٣      | ٢٩٣      | -        | -        | ٥٧٤      |
| تركيا                    | ٢٧٦٧     | ٢٤٨٢     | -        | ٢٨٢٣     | ٢٩٧٢     |
| هيئة الامم المتحدة       | -        | -        | -        | -        | ٧٣       |
| الاورغواي                | ٤٨       | ٢٠       | -        | -        | ٣٩       |
| الولايات المتحدة اميركية | ٢٤٩٨٠    | ٢١١٨٥    | -        | ٢٦٥٥٦    | ٣٠٧١٨    |
| فنزويلا                  | ٢٣٤      | ٢٥٦      | -        | -        | ٥٨٧      |
| اليمن                    | ١١١      | ١٢١      | -        | -        | ٣٦٣      |
| يوغسلافيا                | ٥١٥      | ٨٣١      | -        | ٦٩٤      | ١٦٠٢     |
| مختلف                    | ٢٠٩٦     | ١٣١١     | ٩٨٠٣٢    | ٢٢١٩٩    | ٢٥١١     |
| المجموع العام            | ١٨٦٢٣٧   | ١٧٨٠٤٠   | ٩٨٠٣٢    | ١٨٣٥٥١   | ٢٣٣٠٨٣   |
| السوريون                 | ٦٦٨٣٤٤   | ٣٦٤٢١٢   | ١٢٦٤١٣   | ٢٨٤٧١٢   | ٣٧٩٠٠٠   |
| الترانزيت                | ٢٥٩٥٩٣   | ١٧٥٦٢٢   | ١٦٦٢٥٤   | ١٧٦٠٧٦   | ١٧٩٦٤٣   |

وغني عن القول أن لبنان يتمتع بموقع جغرافي هام وبمناخ جذاب وبمرافق سياحية كثيرة من طبيعية وتاريخية ومحدثة، تجعله يحتل مركزاً مرموقاً في الشرق الأوسط وفي العالم.

وبنتيجة الجهود الحكومية والفردية المبذولة في حقل السياحة أصبحت حركة السياحة والاصطياف من أبرز مظاهر النشاط الاقتصادي اللبناني . وتشكل والحالة هذه إحدى الموارد الرئيسية والهامة للدخل القومي .

فقد بلغ عدد المؤسسات الفندقية خلال سنة ١٩٦٠ / ٦٣٥ / مؤسسة تحتوي على / ١٠٤٥٤ / غرفة وما يقارب الـ ٢٠٠٠٠ سرير وعدد المطاعم والمقاهي ٢٧٨٤ وعدد النوادي الليلية ٦٢ ويستخدم في جميع هذه المؤسسات ما يقرب من ١٧٠٠٠ مستخدم .

وقد عقد في بيروت عام ١٩٦٠ المؤتمر العام للاتحاد الدولي للسياحة حيث اشترك فيه مندوبون من سبع دول . كما اشترك لبنان في المؤتمرات التالية :

- المؤتمر الخامس للاتحاد الدولي للمنظمات الرسمية للسياحة المنعقد في الأرجنتين وقد انتخب لبنان في هذا المؤتمر ممثلاً للاتحاد في منطقة الشرق الأوسط العربي .

- جمعية السياحة الدولية المنعقدة في نيويورك وقد انتخب لبنان لنيابة رئاسة هذه الجمعية وممثلاً لها في الشرق الأوسط وفي جنوبي آسيا .

أما لجهة المرافق السياحية اللبنانية فقد كان الإقبال على مغارة جعيتا منقطع النظير إذ بلغ عدد الزوار / ٨٠٠٠٠ / شخص وكذلك حي الحال فيما عنى كازينو لبنان ومهرجانات قلعة بعلبك .

## ١١ - حركة تسجيل السيارات

إن أهم ظاهرة لحركة السياحة والاصطياف والاشتاء تبرز في استيراد السيارات إلى لبنان وهي من علامات ارتفاع مستوى المعيشة الذي بلغته البلاد وتسهيل حكة المواصلات بين مختلف أنحائه . وقد سجل عام ١٩٦٠ رقماً قياسياً بالنسبة إلى عام ١٩٥٩ إذ بلغ عدد السيارات الجديدة المستوردة / ١٠٠٤٧ / سيارة مقابل / ٥٩١٧ / سيارة في عام ١٩٥٩ .

ومن مراجعة الإحصاءات المتوفرة في هذا الشأن يتبين أنه سجل خلال عام ١٩٦٠ / ٩٣٦٥ / سيارة سياحة و / ١٤٥ / سيارة أوتوبيس و / ٥٣٧ / كميون وبيك آب .

وبين / ٩٣٦٥ / سيارة سياحة المسجلة يوجد / ٨٨٧٣ / سيارة خصوصية .

وفيما يلي جدول بالسيارات المسجلة خلال الثمان سنوات الأخيرة وبعده المرائب المنشأة خلالها :

| السنة | عدد سيارات<br>السياحة | عدد<br>الكميونات | عدد<br>الاولتوبيس | الاجمال | عدد المرائب |
|-------|-----------------------|------------------|-------------------|---------|-------------|
| ١٩٥٣  | ٢٢٥٩                  | ٣٧٤              | ٢٢٣               | ٢٨٥٦    | ٢٠٨٠١       |
| ١٩٥٤  | ٢٨٥٨                  | ٥٣٦              | ٢٧٧               | ٣٦٧١    | ٢٣٢٣٦       |
| ١٩٥٥  | ٤٥٠٧                  | ٥٨٥              | ٢٦٢               | ٥٣٥٤    | ٢٧٨٥٠       |
| ١٩٥٦  | ٤٣٦٩                  | ٦٢٠              | ٢٣٣               | ٥٢٢٢    | ٣٣٠٧٢       |
| ١٩٥٧  | ٤١٢٥                  | ٥٣٦              | ١٥٩               | ٤٨٢٠    | ٣٧٨٩٢       |
| ١٩٥٨  | ٣٦٧٠                  | ٥٠٢              | ١٥١               | ٤٣٢٣    | ٤٢٢١٥       |
| ١٩٥٩  | ٥٣٢٢                  | ٤٥٨              | ١٣٧               | ٥٩١٧    | ٤٤٨٥٣       |
| ١٩٦٠  | ٩٣٦٥                  | ٥٣٧              | ١٤٥               | ١٠٠٤٧   | ٥٤٢٧١       |

## ١٢ - حركة الأسعار

## آ - مقياس نفقات المعيشة

حافظت حركة الأسعار على نزعتها نحو الصعود خلال عام ١٩٦٠ والنصف الأول من العام الحالي ويدل مقياس نفقات المعيشة على أن نسبة الزيادة بلغت ٢,٥٠ بالمئة قياساً على عام ١٩٥٩. وبصورة تفصيلية يلاحظ أنه خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٦٠ هبط مقياس الأسعار، ولكن مقياس المواد الغذائية أخذ في التحسن عند اقتراب فصل الصيف، وبلغ الذروة في شهر تشرين الثاني، ثم أخذ في الهبوط في أواخر العام مسجلاً مقياساً قدره /٥٢٦/ مقابل /٥٠٩/ في عام ١٩٥٩ وتابع صعوده في النصف الأول لعام ١٩٦١ حتى بلغ مقياساً قدره /٥٣٠/ كما يتضح من الجدول التالي. أما أجور السكن فقد حافظت على مستواها ولم يطرأ عليها تغيير يذكر.

## مقياس نفقات المعيشة

| السنة | الرقم القياسي العام |
|-------|---------------------|
| ١٩٥١  | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٢  | ٤٦٢                 |
| ١٩٥٣  | ٤٣٢                 |

| السنة             | الرقم القياسي العام |
|-------------------|---------------------|
| ١٩٥٤              | ٤١١                 |
| ١٩٥٥              | ٤١٧                 |
| ١٩٥٦              | ٤٤٢                 |
| ١٩٥٧              | ٤٧١                 |
| ١٩٥٨              | ٤٩٢                 |
| ١٩٥٩              | ٥٠٩                 |
| ١٩٦٠              | ٥٢٦                 |
| ١٩٦١ لغاية حزيران | ٥٣٠                 |

## ب - مقياس أسعار الجملة

لا بد أن أسعار الجملة ارتفعت خلال عام ١٩٦٠ والنصف الأول من العام الحالي لارتباطها الوثيق بمقياس نفقات المعيشة. وقد سجل العام الفائت والعام الحالي اضطراباً في أسعار الجملة سببه عدم استقرار سعر الدولار.

## القسم الثاني: الحالة المالية

### أولاً - الذهب ورؤوس الأموال الأجنبية

كان عام ١٩٦٠ بالنسبة لسوق الذهب المالية عاماً حافلاً بالنشاط بعد عام ١٩٥٩ الذي تميز بهدوء نسبي .

فمنذ شهر آب برز الصعود في هذه السوق وأخذ يخط معالمه . وقد استمر في أيلول حتى بلغ الذروة في ٢٠ تشرين الأول حيث وصل إلى الحد التاريخي للأونس وهو ٤١ دولار بدافع الخوف المسبب عن خروج الذهب المستمر من الولايات المتحدة

أما الذهب النقدي فلم يتأثر بحركة السوق المالية للذهب الترانزيت .

لم يكن لحركة سوق الذهب العالمية تأثير على سوق الذهب النقدية في لبنان وهذا ما يؤكده الإحصاء التالي :

| العملة الذهبية النقدية | كانون الثاني ١٩٦٠ ل.ل | كانون الاول ١٩٦٠ ل.ل |
|------------------------|-----------------------|----------------------|
| السلطانية              | ٣٠,٠٠                 | ٣٠,٥٠                |
| رشادية                 | ٣١,٠٠                 | ٣١,٥٠                |
| تجارية                 | ٢٣,٨٠                 | ٢٤,٠٠                |
| نابليون                | ٢٢,٠٠                 | ٢٤,٠٠                |
| الايروانية             | ٢٦,٢٥                 | ٢٧,٠٠                |
| سبائك                  | ٢٠٩,٠٠                | ٢١٣,٠٠               |
| المكسيكية              | ١٤٣,٠٠                | ١٤٩,٠٠               |

وقد تأثرت سيولة النقد الأجنبي في السوق المحلية تأثراً بسيطاً بسبب التدبير الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة الأميركية، بتخفيض سعر الحسم وتوجيه السياسة المالية الأميركية نحو إعادة الرساميل من الخارج لتنشيط الاقتصاد الأمريكي .

وقد عمدت الحكومة اللبنانية لمجابهة الموقف ومن أجل تنشيط حركة الرساميل الأجنبية في البلاد إلى وضع مشروع قانون بضممان توظيف هذه الرساميل في لبنان .

## ثانياً - التداول النقدي والتغطية

بلغ حجم النقد المتداول في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٠ / ٤٠٠ / مليون ليرة ولكن ما أن حل شهر أيار حتى ارتفع إلى / ٤٠٣ / ملايين ليرة، وفي أول حزيران أصبح / ٤٠٨ / ملايين ليرة، وفي أول تموز / ٤٢٢ / مليون ليرة، وفي أول تشرين الأول / ٤٣١ / مليون ليرة. وحافظ على هذا الحد حتى نهاية السنة.

وهكذا زاد حجم النقد المتداول / ٣١ / مليون ليرة أي بنسبة ٨ بالمئة. ونقدم فيما يلي جدولاً شهرياً مقارناً بالتداول النقدي.

### التداول النقدي

| الشهر        | عام ١٩٥٩<br>بملايين الليرات | عام ١٩٦٠<br>بملايين الليرات | عام ١٩٦١<br>بملايين الليرات |
|--------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| كانون الثاني | ٣٩٤                         | ٤٠٠                         | ٤٣١                         |
| شباط         | ٣٩٤                         | ٤٠٠                         | ٤٣١                         |
| اذار         | ٣٩٤                         | ٤٠٠                         | ٤٣١                         |
| نيسان        | ٣٩٤                         | ٤٠٠                         | ٤٣١                         |
| ايار         | ٣٩٤                         | ٤٠٣                         | ٤٣١                         |
| حزيران       | ٣٩٤                         | ٤١٦                         | ٤٣١                         |
| تموز         | ٣٩٤                         | ٤٢٢                         | ٤٣١                         |
| آب           | ٣٩٤                         | ٤٢٢                         | ٤٣١                         |
| ايلول        | ٣٩٧                         | ٤٢٧                         | ٤٣١                         |
| تشرين الاول  | ٤٠٠                         | ٤٣١                         | -                           |
| تشرين الثاني | ٤٠٠                         | ٤٣١                         | -                           |
| كانون الاول  | ٤٠٠                         | ٤٣١                         | -                           |

ولدى إجراء مقارنة بين السنين السابقة يتضح أن النسبة المئوية لزيادة النقد المتداول بين سنة وأخرى تبلغ ٥ بالمئة ما عدا عام ١٩٥٩ حيث بلغت ٤ بالمئة. فإذا قارنا الزيادة الحاصلة في عام ١٩٦٠ والتي حافظت على ثباتها في غضون الأشهر المنصرمة من العام الحالي نستطيع القول أن

السوق الاقتصادية لعام ١٩٦٠ زادت احتياجاتها من النقد اللبناني نتيجة التوسع الاقتصادي الذي ساد هذا العام. وهذه هي مراحل تطور النقد المتداول منذ سنة ١٩٤٨.

| السنة          | النقد بملايين الليرات |
|----------------|-----------------------|
| ١٩٤٨           | ١٨٥                   |
| ١٩٤٩           | ١٦٨                   |
| ١٩٥٠           | ١٩٦                   |
| ١٩٥١           | ٢٠٨                   |
| ١٩٥٢           | ٢٠٠                   |
| ١٩٥٣           | ٢٠٥                   |
| ١٩٥٤           | ٢٤٢                   |
| ١٩٥٥           | ٢٦٦                   |
| ١٩٥٦           | ٣٣٣                   |
| ١٩٥٧           | ٣٥٦                   |
| ١٩٥٨           | ٣٩٩                   |
| ١٩٥٩           | ٤٠٠                   |
| ١٩٦٠           | ٤٣١                   |
| ١٩٦١ آخر ايلول | ٤٣١                   |

أما لجهة التغطية الذهبية فإن سياسة الحكومة هي تعزيز النقد اللبناني وإعطاؤه المناعة التامة منذ صدور قانون النقد في عام ١٩٤٩ حتى أصبح هذا النقد يتمتع بقوة إسرائيلية لا مثيل لها وقد عمدت في المدة الأخيرة على تقويته أيضاً بزيادة التغطية الذهبية من /٣٤٢/ مليون في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٩ إلى /٣٩٩/ مليون في ٣١ كانون الأول ١٩٦٠ فتكون المئوية للتغطية الذهبية قد ارتفعت من ٨٥,٥ بالمئة إلى ٩٢,٥ بالمئة.

فإذا أضفنا بقية العناصر التي تشتمل عليها التغطية والموجودة لدى مؤسسة الإصدار لتجاوزت قيمتها مقدار النقد المتداول.

والجدول التالي يظهر تطور التغطية من ذهبية و عملات أجنبية بالنسبة للنقد المتداول :



**بيان النقد المتداول والتغطية الذهبية**  
**اعتباراً من سنة ١٩٥٢ حتى منتصف ١٩٦١**

| السنة                | النقد المصرفي المتداول بالملايين | التغطية الذهبية |                | التغطية بالعملات |                |
|----------------------|----------------------------------|-----------------|----------------|------------------|----------------|
|                      |                                  | بملايين الليرات | النسبة المئوية | بملايين الليرات  | النسبة المئوية |
| ١٩٥٢                 | ٢٠٠                              | ١٠٩             | ٥٥             | -                | -              |
| ١٩٥٣                 | ٢٠٥                              | ١٣٣             | ٦٥             | ٧                | ٣              |
| ١٩٥٤                 | ٢٤٢                              | ٢١٨             | ٩٠             | -                | -              |
| ١٩٥٥                 | ٢٦٦                              | ٢٥٣             | ٩٥             | -                | -              |
| ١٩٥٦                 | ٣٣٣                              | ٢٦٤             | ٧٩             | -                | -              |
| ١٩٥٧                 | ٣٥٦                              | ٣٠٩             | ٨٨             | -                | -              |
| ١٩٥٨                 | ٣٩٩                              | ٣٠٩             | ٧٧             | -                | -              |
| ١٩٥٩                 | ٤٠٠                              | ٣٤٢             | ٨٦             | -                | -              |
| ١٩٦٠                 | ٤٣١                              | ٣٩٩             | ٩٢,٥٠          | -                | -              |
| ١٩٦١<br>لغاية حزيران | ٤٣١                              | ٣٩٩             | ٩٢,٥٠          | -                | -              |

### ثالثاً - الودائع والتسليف وحجم النقد

عادت الثقة بصورة ثابتة إلى السوق المالية خلال عام ١٩٦٠ . ويدل عليها التوسع الهام في ودائع الطلب لدى المصارف .

فإذا أجرينا محاسبة لحجم النقد المتوفر في لبنان طوال هذا العام والمؤلف من النقد المتداول وودائع الطلب يتبين لنا الزيادة المحسوسة التي طرأت في هذا القطاع .

فإذا كانت كمية النقد المتداول قد زادت من / ٤٠٠ / مليون في أول عام ١٩٦٠ إلى / ٤٣١ / مليون في آخره فإن ودائع الطلب زادت خلال الفترة نفسها من ٨٢٩ مليون إلى ٩٥٥ مليون .

وهكذا يكون الفرق في النقد المتداول ٣١ مليون ليرة مقابل ١٢٥ مليون لودائع الطلب، الأمر الذي يستنتج منه أن الصعود الطارئ على حجم الودائع هو أعلى من الصعود الحاصل في النقد

المتداول ويعزو الخبراء ذلك إلى أن التوسع الاقتصادي الذي شهده عام ١٩٦٠ استلزم هذه الزيادة في وسائل التمويل، مما يؤكد انتظام نمو الاقتصاد اللبناني. يضاف إلى ذلك الحالة الحسنة لحجم النقد لكونه مؤلفاً من حوالي الثلثين لودائع الطلب، والثلث للنقد المتداول، كما يتبين من الجدول التالي:

### جدول شهري بحركة حجم النقد خلال سنة ١٩٦٠

| سنة ١٩٦٠     | نقد متداول | ودائع طلب | حجم النقد |
|--------------|------------|-----------|-----------|
| كانون الثاني | ٤٠٠        | ٨٢٩       | ١٢٢٩      |
| شباط         | ٤٠٠        | ٨٣٧       | ١٢٣٧      |
| اذار         | ٤٠٠        | ٨٤٤       | ١٢٤٤      |
| نيسان        | ٤٠٠        | ٨٦٤       | ١٢٦٤      |
| أيار         | ٤٠٣        | ٨٧٢       | ١٢٧٥      |
| حزيران       | ٤١٦        | ٨٧٠       | ١ ٢٨٦     |
| تموز         | ٤٢٢        | ٩٠٣       | ١٣٢٥      |
| آب           | ٤٢٢        | ٩١٧       | ١٣٣٩      |
| ايلول        | ٤٢٧        | ٩٢٨       | ١٣٥٥      |
| تشرين الاول  | ٤٣١        | ٩٤٤       | ١٣٧٥      |
| تشرين الثاني | ٤٣١        | ٩٦٣       | ١٣٩٤      |
| كانون الاول  | ٤٣١        | ٩٥٥       | ١٣٨٦      |

أما نسبة تطور حجم النقد فتظهر من مقارنته بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠:

بلغ حجم النقد في عام ١٩٥٩ / ١٧٨ / ١ مليون ل.ل. موزعاً إلى / ٤٠٠ / مليون ليرة نقداً متداولاً و / ٧٧٨ / مليون ليرة ودائع طلب. وارتفع حجم النقد في عام ١٩٦٠ إلى / ١ ٣٨٦ / مليون ل.ل. موزعاً إلى / ٤٣١ / مليون نقداً متداولاً و / ٩٥٥ / ودائع طلب.

وهكذا تكون زيادة حجم النقد قد بلغت ٢٠٨ ملايين وتكون نسبة هذه الزيادة بالغة ١٨ بالمئة.

وفيما يلي بيانان بحركة الودائع والتسليف والنقد:

بيان شهري بالودائع والتسليف وحجم النقد لسنتي ٥٩ و ٦٠ والأشهر الأولى من سنة ١٩٦١ بملايين الليرات

| الشهر      | سنة ١٩٥٩ |       |     |                                 |      |     | سنة ١٩٦٠  |     |     |       |       |     | سنة ١٩٦١                        |     |     |           |       |       |
|------------|----------|-------|-----|---------------------------------|------|-----|-----------|-----|-----|-------|-------|-----|---------------------------------|-----|-----|-----------|-------|-------|
|            | ودائع    |       |     | سلفات<br>وستدات<br>محمومة ل. ل. |      |     | حجم النقد |     |     | ودائع |       |     | سلفات<br>وستدات<br>محمومة ل. ل. |     |     | حجم النقد |       |       |
|            |          |       |     |                                 |      |     |           |     |     |       |       |     |                                 |     |     |           |       |       |
|            | الاجل    | الطلب |     |                                 |      |     |           |     |     | الاجل | الطلب |     |                                 |     |     |           | الاجل | الطلب |
| كانون ثاني | ٥٤       | ٥٧٠   | ٦٣١ | ٩٦٤                             | ٩٩١  | ٨٦  | ٨٢٩       | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢    | ٨٢٩   | ٨٢  | ٨٢٩                             | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢        | ٨٢٩   | ٨٢    |
| شباط       | ٥٥       | ٥٨٥   | ٦٣٥ | ٩٧٩                             | ٩٩١  | ٨٦  | ٨٢٩       | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢    | ٨٢٩   | ٨٢  | ٨٢٩                             | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢        | ٨٢٩   | ٨٢    |
| آذار       | ٥٥       | ٥٩٦   | ٦٢٤ | ٩٩١                             | ٩٩١  | ٨٦  | ٨٢٩       | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢    | ٨٢٩   | ٨٢  | ٨٢٩                             | ٨٢  | ٨٢٩ | ٨٢        | ٨٢٩   | ٨٢    |
| نيسان      | ٥٨       | ٦٢١   | ٦٣٣ | ١٠١٥                            | ١٠١٥ | ٨٨  | ٨٢٩       | ٨٨  | ٨٢٩ | ٨٨    | ٨٢٩   | ٨٨  | ٨٢٩                             | ٨٨  | ٨٢٩ | ٨٨        | ٨٢٩   | ٨٨    |
| ايار       | ٦٠       | ٦٣٢   | ٦٤٣ | ١٠٢٦                            | ١٠٢٦ | ٩١  | ٨٢٩       | ٩١  | ٨٢٩ | ٩١    | ٨٢٩   | ٩١  | ٨٢٩                             | ٩١  | ٨٢٩ | ٩١        | ٨٢٩   | ٩١    |
| حزيران     | ٦٧       | ٦٦١   | ٦٥٢ | ١٠٥٥                            | ١٠٥٥ | ٩٦  | ٨٢٩       | ٩٦  | ٨٢٩ | ٩٦    | ٨٢٩   | ٩٦  | ٨٢٩                             | ٩٦  | ٨٢٩ | ٩٦        | ٨٢٩   | ٩٦    |
| تموز       | ٦٣       | ٧٠٥   | ٦٥٨ | ١١٠٠                            | ١١٠٠ | ١٠١ | ٨٢٩       | ١٠١ | ٨٢٩ | ١٠١   | ٨٢٩   | ١٠١ | ٨٢٩                             | ١٠١ | ٨٢٩ | ١٠١       | ٨٢٩   | ١٠١   |
| آب         | ٦٥       | ٧١٩   | ٦٦٦ | ١١١٣                            | ١١١٣ | ١٠٣ | ٨٢٩       | ١٠٣ | ٨٢٩ | ١٠٣   | ٨٢٩   | ١٠٣ | ٨٢٩                             | ١٠٣ | ٨٢٩ | ١٠٣       | ٨٢٩   | ١٠٣   |
| ايلول      | ٧٢       | ٧٤٢   | ٦٩١ | ١١٣٩                            | ١١٣٩ | ١٠٣ | ٨٢٩       | ١٠٣ | ٨٢٩ | ١٠٣   | ٨٢٩   | ١٠٣ | ٨٢٩                             | ١٠٣ | ٨٢٩ | ١٠٣       | ٨٢٩   | ١٠٣   |
| تشرين اول  | ٧٠       | ٧٤٧   | ٧٠٣ | ١١٤٨                            | ١١٤٨ | ١٠٤ | ٨٢٩       | ١٠٤ | ٨٢٩ | ١٠٤   | ٨٢٩   | ١٠٤ | ٨٢٩                             | ١٠٤ | ٨٢٩ | ١٠٤       | ٨٢٩   | ١٠٤   |
| تشرين ثاني | ٧١       | ٧٧٢   | ٧٢٧ | ١١٧٢                            | ١١٧٢ | ١٠٧ | ٨٢٩       | ١٠٧ | ٨٢٩ | ١٠٧   | ٨٢٩   | ١٠٧ | ٨٢٩                             | ١٠٧ | ٨٢٩ | ١٠٧       | ٨٢٩   | ١٠٧   |
| كانون اول  | ٧٧       | ٧٧٨   | ٧٤٤ | ١١٧٨                            | ١١٧٨ | ١١٣ | ٨٢٩       | ١١٣ | ٨٢٩ | ١١٣   | ٨٢٩   | ١١٣ | ٨٢٩                             | ١١٣ | ٨٢٩ | ١١٣       | ٨٢٩   | ١١٣   |

## بيان بالودائع والتسليف وحجم النقد خلال العشر سنوات الأخيرة

| حجم النقد | بملايين الليرات |       |       | السنة |
|-----------|-----------------|-------|-------|-------|
|           | سلفات وسندات    | ودائع |       |       |
|           |                 | الطلب | الاجل |       |
| ٤٦١       | ٣١٩             | ٢٥٣   | ٦     | ١٩٥١  |
| ٥٠٢       | ٣٥٦             | ٣٠٢   | ١٢    | ١٩٥٢  |
| ٥٢٩       | ٣٥٧             | ٣٢٥   | ١٩    | ١٩٥٣  |
| ٦٠٤       | ٤٠٢             | ٣٦٢   | ٢٧    | ١٩٥٤  |
| ٧١٠       | ٤٩٥             | ٤٤٤   | ٣٩    | ١٩٥٥  |
| ٧٧٣       | ٥٦٤             | ٤٤٠   | ٤٣    | ١٩٥٦  |
| ٩٠٧       | ٦٠١             | ٥٥١   | ٥١    | ١٩٥٧  |
| ٩٥٨       | ٦٢٢             | ٥٥٩   | ٥٤    | ١٩٥٨  |
| ١١٧٨      | ٧٤٤             | ٧٧٨   | ٧٨    | ١٩٥٩  |
| ١٣٨٦      | ٩٩٧             | ٩٥٥   | ١١٤   | ١٩٦٠  |

أما حركة التسليف والسندات المحسومة، فقد تابعت سيرها التصاعدي إذ بلغت /٩٩٧/ مليون ليرة في عام ١٩٦٠ مقابل ٧٤٤ مليون في عام ١٩٥٩.

والجدير بالذكر أن المبالغ المسلفة والسندات المحسومة تشتمل على مبالغ مسلفة بالنقد الأجنبي ازدادت قيمتها من /٩١/ مليون ليرة تقريباً في عام ١٩٥٩ إلى /١٤٧/ مليون ليرة تقريباً في عام ١٩٦٠.

## رابعاً - أسعار العملات الأجنبية

تشير أسعار العملات الأجنبية إلى هبوط بطيء لازمها منذ عام ١٩٥٩، غير أن الهبوط زاد حدة في الأشهر الأخيرة من السنة الجارية.

وكان أهم هبوط سجل في سعر الدولار في حزيران سنة ١٩٦٠ إذ بلغ سعره /٣,١٠/ ل.ل.

مقابل / ٣,١٨ / ل.ل. في شهر حزيران من عام ١٩٦٠ وكذلك طراً هبوط على الليرة الاسترلينية إذ انتقلت خلال الفترة ذاتها من / ٨,٩٠ / ل.ل. إلى / ٨,٦٥ / ل.ل.

والجدولان التاليان يفصلان متوسط أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية:

### أسعار العملات الأجنبية

#### متوسط أسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية

| متوسط سنة | الدولار الاميركي | الاسترليني تحويلا | حساب لبناني<br>الالف فرنك |                    |
|-----------|------------------|-------------------|---------------------------|--------------------|
| ١٩٥١      | ٣٧٣,٣٣           | ٩٤١,٦٥            | ٩٤٩,٠٠                    |                    |
| ١٩٥٢      | ٣٦٦,٢٥           | ٩٢٧,٢٥            | ٩١٥,٠٠                    |                    |
| ١٩٥٣      | ٣٤٢,٠٠           | ٩٣١,١٧            | ٩٠٩,٣٣                    |                    |
| ١٩٥٤      | ٣٢١,٥٨           | ٨٨٨,٠٨            | ٨٧٧,٥٠                    |                    |
| ١٩٥٥      | ٣٤٤,٠٠           | ٨٩٥,٠٠            | ٩٠٦,٠٠                    |                    |
| ١٩٥٦      | ٣٢٢,٠٠           | ٨٩١,٠٠            | ٩٠٣,٠٠                    |                    |
| ١٩٥٧      | ٣١٨,٤٢           | ٨٨٢,٤٢            | ٨٢٧,٠٨                    |                    |
| ١٩٥٨      | ٣١٨,٣٣           | ٨٨٨,١٧            | ٧٢٠,٠٤                    |                    |
| ١٩٥٩      | ٣١٥,٥٠           | ٨٨٦,١٧            | ٦٤٢,٨٣                    |                    |
| ١٩٦٠      | ٣١٦,٩٦           | ٨٨٧,٩٢            | ٦٤,١٧                     | فرنك فرنسي<br>جديد |

## جدول المقارنة على الأشهر لأسعار العملات الأجنبية في السوق المحلية

| الشهر        | سنة ١٩٥٩     |                |                        | سنة ١٩٦٠     |                |                             | سنة ١٩٦١     |                |                             |
|--------------|--------------|----------------|------------------------|--------------|----------------|-----------------------------|--------------|----------------|-----------------------------|
|              | دولار اميركي | ليرة استرلينية | فرنك فرنسي حساب لبناني | دولار اميركي | ليرة استرلينية | فرنك فرنسي جديد حساب لبناني | دولار اميركي | ليرة استرلينية | فرنك فرنسي جديد حساب لبناني |
| كانون الثاني | ٣١٤          | ٨٨٦            | ٦٦٤                    | ٣١٨          | ٨٩١            | ٦٥                          | ٣١٤          | ٨٨٢            | ٦٢                          |
| شباط         | ٣١٤          | ٨٨٦            | ٦٣٠                    | ٣١٩          | ٨٩٣            | ٦٣                          | ٣١٣          | ٨٧٦            | ٦٢                          |
| اذار         | ٣١٤          | ٨٨٤            | ٦٤٢                    | ٣١٩          | ٨٩٣            | ٦٤                          | ٣١٢          | ٨٧٣            | ٦٢                          |
| نيسان        | ٣١٤          | ٨٨٤            | ٦٤٢                    | ٣١٩          | ٨٩٥            | ٦٥                          | ٣١١          | ٨٧٠            | ٦٢                          |
| ايار         | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٩          | ٨٩٥            | ٦٥                          | ٣١١          | ٨٦٩            | ٦٢                          |
| حزيران       | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٨          | ٨٩٠            | ٦٥                          | ٣١٠          | ٨٦٥            | ٦٢                          |
| تموز         | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٧          | ٨٨٩            | ٦٥                          |              |                |                             |
| اب           | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٧          | ٨٨٩            | ٦٥                          |              |                |                             |
| ايلول        | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٥          | ٨٨٧            | ٦٤                          |              |                |                             |
| تشرين اول    | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٤٣                    | ٣١٥          | ٨٨٦            | ٦٤                          |              |                |                             |
| تشرين ثاني   | ٣١٨          | ٨٩٠            | ٦٤٣                    | ٣١٥          | ٨٦١            | ٦٤                          |              |                |                             |
| كانون اول    | ٣١٨          | ٨٩٠            | ٦٤٨                    | ٣١٥          | ٨٨٤            | ٦٢                          |              |                |                             |

## خامساً - بورصة بيروت

لا شك أن بورصة بيروت من المرافق المالية الهامة في البلاد، وهي تضارع أعظم المؤسسات العالمية في القطاع المالي لذلك أولتها الحكومة عناية خاصة وعملت على تنظيمها ومراقبتها وتحديد أصول العمليات فيها.

أما نشاطها المالي فقد تميز في عام ١٩٦٠ بتحسّن السوق بسبب عودة الثقة والاستقرار ووجود وسائل نقدية عديدة محلياً وارتفاع التغطية الذهبية للنقد اللبناني. وكان من أثر هذا النشاط أن رقم الأعمال السنوي، انتقل من /٤٠/ مليون ل.ل. في عام ١٩٥٩ إلى /٦٩/ مليون ليرة لبنانية في عام ١٩٦٠.

وعلى الرغم من الاضطرابات العالمية، التي لا تنكر انعكاساتها على السوق المحلية يمكن القول أن عام ١٩٦٠ اتجه على صعيد البورصة نحو الازدهار.

ومعظم العمليات المسجلة أشارت إلى زيادات بلغت:

٧٦ بالمئة لأسهم الشركة العامة للشرق و١٥ بالمئة للقطاع الصناعي

٧٥ بالمئة لراديو أوريان و٩ بالمئة لمرفأ بيروت

٢٨ بالمئة للشركات الكهربائية و١٧ بالمئة لسكة الحديد

وكان لدخول شركة التلفزيون وكازينو لبنان أثر كبير في نشاط عمليات البورصة بتسجيلهما رقماً كبيراً على الرغم من حداثة عهدهما فيها.

وإن نظرة إلى الجدولين التاليين تظهر بوضوح سوق الأسهم المالية في بورصة بيروت وحجم العمليات فيها خلال سنتي ١٩٥٩ و ١٩٦٠.

### سوق الأسهم المالية في بورصة بيروت

#### الأسهم المتداولة في بورصة بيروت

| عدد الاسهم<br>سنة ١٩٦٠ | عدد الاسهم<br>سنة ١٩٥٩ | المؤسسة                           |
|------------------------|------------------------|-----------------------------------|
| ١٠٩٧٥٠                 | ٨٤٢٣١                  | شركة مرفأ بيروت                   |
| ١٦٧٩٥                  | ١٤٣٩٠                  | شركة سكة حديد شام حماه وتمديداتها |
| ٥٣٤٢١                  | ٥٦٤٧٩                  | شركة البترول اللبنانية            |
| ٥٠٧٤٦                  | ٣٨٥٤٥                  | شركة كهرباء نهر ابراهيم           |
| ١٤٨٢٧                  | ٣٩٢٥                   | شركة كهرباء نهر البارد            |
| ٦٥٥٥                   | ١٨٦٤                   | شركة اترنيت                       |
| ٧٥٩٥                   | ٧٢٨٥                   | الشركة العقارية للشرق             |
| ٦٦٥٦                   | ٩٩٨٤                   | شركة راديو اوريان                 |
| ٥١٩٤                   | ٩٤٠                    | شركة الترابة اللبنانية            |
| ١٠٧٠٥                  | ٥١٣٩                   | شركة بنك سوريا ولبنان             |

| المؤسسة                                        | عدد الاسهم<br>سنة ١٩٥٩ | عدد الاسهم<br>سنة ١٩٦٠ |
|------------------------------------------------|------------------------|------------------------|
| الشركة العامة للشرق (البراد)                   | ١٩٥                    | ٤٩٥٣                   |
| الشركة الوطنية الصناعية (سسي)                  | ١٤٥                    | ١٠                     |
| شركة المشاريع العقارية لبيروت                  | -                      | ٣٠                     |
| شركة بنك الاهلي                                | ٦٠                     | ٣٣٠                    |
| شركة مصرف التسليف الزراعي والصناعي<br>والعقاري | ٥٠٠                    | ١١٦٠                   |
| شركة ادارة حصر التبغ والتبناك                  | ١٥٥                    | ٧٢                     |
| شركة الاتحاد الوطني (تأمين)                    | ١٧٠                    | ٢١٥                    |
| شركة كهرباء لبنان الشمالي (قاديشا)             | ٦٢٩                    | ٤٤٢                    |
| شركة بنك مصر لبنان                             | ٣٠                     | ٢٠                     |
| الشركة العقارية لتحسين المسكن                  | ٠٠٠                    | ١٢٠                    |
| شركة بترول واسفلت اللاذقية                     | ٣١٠                    | ٢٦                     |
| شركة الاتحاد العقاري اللبناني                  | ٣٥                     | ١٥                     |
| شركة بنك التسليف الزراعي - سكابل -             | ٧٦                     | ٥٠                     |
| الشركة العقارية المتحدة                        | -                      | ٢٥                     |
| شركة تلفزيون لبنان                             | -                      | ٣١٣٢١                  |
| شركة كازينو لبنان                              | -                      | ٣٥٤٣٠                  |
| شركة أ - ب - ث                                 | -                      | ٣٠٠                    |
| شركة التحسينات العقارية                        | ١١٣٥                   | -                      |
| كهرباء زحلة                                    | ٢٥                     | --                     |



## العمليات في بورصة بيروت

| الشهر        | عام ١٩٥٩ (بآلاف الليرات) | عام ١٩٦٠ (بآلاف الليرات) |
|--------------|--------------------------|--------------------------|
| كانون الثاني | ٢٤٩١,١٢٢                 | ٤٤٤١,٠٢٤                 |
| شباط         | ٢٧٨٤,٣٥٢                 | ٥٦١٣,٣٣٧                 |
| اذار         | ٢٣٠١,٦١٧                 | ٩٦١٦,٦٩٠                 |
| نيسان        | ٢٢٠٨,٥٥٩                 | ٩١٩٧,٣٩٦                 |
| ايار         | ٢٥٢٩,٠١٩                 | ٦٤٦٢,٥٦٤                 |
| حزيران       | ٣٦٥١,٣٨٦                 | ٦٣٠٤,٨٩٧                 |
| تموز         | ٢٨٤٩,٥٥٤                 | ٤٩٣٢,٨٨٧                 |
| آب           | ٤٥٨٣,١١٤                 | ٤٢٨٣,٢٢٠                 |
| ايلول        | ٣٢٩٤,٠٦٥                 | ٢٧٨٧,٩٥٨                 |
| تشرين اول    | ٣٧١٢,٣٩١                 | ٣٥٥٤,٠٠١                 |
| تشرين ثاني   | ٥٨٩٢,٢٩٨                 | ٤٣٦٤,٢٧٧                 |
| كانون اول    | ٤٣٨٠,٨٨٩                 | ٧٥٧٠,٨٨٣                 |
| المجموع      | ٤٠٦٧٨,٣٦٦                | ٦٩١٢٩,١٣٤                |

## القسم الثالث: المالية العامة

## أولاً - الموازنة العامة

إن نظرة نلقها على الأرقام النهائية لموازنات الدولة عن الأعوام المنصرمة والنتيجة عن قطع حساباتها، تظهر لنا بوضوح إن كلا من الواردات والنفقات يسجل ارتفاعاً مطرداً.

بيد أن الأمر البارز في هذا الارتفاع في كل من الحقلين هو أن النفقات تتزايد بنسبة ٢٠ بالمئة تقريباً في كل سنة، في حين أن تزايد الواردات لا يتعدى نسبة ١٠ بالمئة تقريباً.

وعلى الرغم من عدم التعادل في نسبة الازدياد بين الواردات والنفقات فإن توازن الموازنة كان مؤمناً حتى اليوم بفضل حجم الواردات الذي كان يفوق لسنوات خلت حجم النفقات بل كان يفيض عنه بمبالغ جسيمة كونت مال الاحتياط .

أما والنفقات تتزايد بخطى سريعة يقابلها بطء في تزايد الواردات فيمكن القول أنهما التقيا الآن في الحجم .

وهذا يعني أن الصعوبة في إقامة التوازن بين كفتي الموازنة أصبحت راهنة وإن هذه الصعوبة ستغدو استحالة في السنوات المقبلة إذا لم يستدرك أمر زيادة الواردات وعندئذ تقع الموازنة في عجز محتم .

أما حركة سير الواردات والنفقات فتجدها في الجدولين التاليين :

### الواردات والنفقات خلال العشر سنوات الأخيرة

| السنة | الواردات  | النفقات   |
|-------|-----------|-----------|
| ١٩٥١  | ١٠٥٣٠٧٠٢٠ | ٩٠٠٥١١٢١  |
| ١٩٥٢  | ١٢٤٩٢٧٣٤٦ | ٨٨٥٠٩٨٥١  |
| ١٩٥٣  | ١٤١٢٣١٩٦٩ | ٩٦٣٢٧٤٢٣  |
| ١٩٥٤  | ١٥٧٤٤٤٤٨٦ | ١١١١٨١٩٧٠ |
| ١٩٥٥  | ١٧٨٨٦٣١٧٤ | ١٣٢٣٧٦٩٦٦ |
| ١٩٥٦  | ١٩١٩٧٩٩٠٣ | ١٦١٣٤٨٠٢٤ |
| ١٩٥٧  | ٢٠٩٩٤١٦٤٤ | ١٩٢٤٦٦١٣٧ |
| ١٩٥٨  | ٢٢٥٤٧٣٥٨٢ | ١٨١٦٢٢٣٣٨ |
| ١٩٥٩  | ٢٥٠٩٠٢٤٣٣ | ١٩٨٥٧١٢٩٧ |
| ١٩٦٠  | ٣١٦٥٥٦١٥٨ | ٢٤٣٠٨٧٧٥٣ |

أما أنواع الواردات بحسب مختلف بنود الموازنة فيمكن إجمال مقاديرها بما يلي :

| السنة | الضرائب<br>المباشرة<br>والرسوم المماثلة<br>لها | الضرائب<br>والرسوم غير<br>المباشرة | حاصلات املاك<br>الدولة ومصالح<br>الاستثمار | واردات متفرقة | الاجمال   |
|-------|------------------------------------------------|------------------------------------|--------------------------------------------|---------------|-----------|
| ١٩٥١  | ٢٧٩١٣٤٩٥                                       | ٦٦٦٩٣٩٦٢                           | ٤٢٢٣٠٠٣                                    | ٦٤٧٦٥٦٠       | ١٠٥٣٠٧٠٢٠ |
| ١٩٥٢  | ٣٢٢٤٧٣٤٥                                       | ٧٤٠٣٠٤٢٩                           | ٥٠٠٣٠٧٥                                    | ١٣٦٤٦٤٩٧      | ١٢٤٩٢٧٣٤٦ |
| ١٩٥٣  | ٣٦١٨٢٨٤٦                                       | ٨٣٠٦١٧٠٩                           | ٥٤٦٩٤٢٢                                    | ١٦٥١٧٩٩٢      | ١٤١٢٣١٩٦٩ |
| ١٩٥٤  | ٤٣٠٧١٥٣٩                                       | ٩٣٠٤٢٧٢٨                           | ٤٨٠٣٨٠٠                                    | ١٦٥٢٦٤١٩      | ١٥٧٤٤٤٤٨٦ |
| ١٩٥٥  | ٤٧٧٨٤٠٣٩                                       | ١٠٢٣٩٠٧٩٦                          | ٦٩١٧١٢٧                                    | ٢١٧٧١٢١٢      | ١٧٨٨٦٣١٧٤ |
| ١٩٥٦  | ٥٦٣٧٧١١٧                                       | ١٠٨٠٣١٥٨٢                          | ٧١٦٩١٧١                                    | ٢٠٤٠٢٠٣٣      | ١٩١٩٧٩٩٠٣ |
| ١٩٥٧  | ٦٣٠٠٧١٠٥                                       | ١١٨٦٢٢٤٣١                          | ٧٦٧٦٥٩٥                                    | ٢٠٦٣٥٥١٣      | ٢٠٩٩٤١٦٤٤ |
| ١٩٥٨  | ٥٣٣١١٨٧٥                                       | ١٠٥١٩٠٤٨٢                          | ٧٢٣٨٨٩٨                                    | ٥٩٧٣٢٣٨١      | ٢٢٥٤٧٣٥٨٢ |
| ١٩٥٩  | ٧١٢٥٩٩٥٤                                       | ١٣٥١٨٥١١٠                          | ٧٢٢٤٤٧١                                    | ٣٧٢٣٢٨٩٨      | ٢٥٠٩٠٢٤٣٣ |
| ١٩٦٠  | ٧٨٢٩٨٦٢٨                                       | ١٦٧٨٥٤٠٩١                          | ٦٥٩٢٩٨٤                                    | ٦٣٨١٠٤٥٥      | ٣١٦٥٥٦١٥٨ |

ومن إمعان النظر بنوع خاص في الواردات تبدو الضرائب غير المباشرة في طليعة الواردات التي تغذي موازنة الدولة وأهم هذه الضرائب هي :

### - الرسوم الجمركية

إن هذه الرسوم تتزايد باستمرار وقد ارتفعت خلال عام ١٩٦٠ ارتفاعاً محسوساً إذ بلغت ١١٢٧٤١٦٩٣ ل.ل. مقابل ٩٨٤٧٢٢٦٠ ل.ل. في عام ١٩٥٩ فإذا اعتبرنا أن الرقم القياسي لعام ١٩٥٠ يساوي ١٠٠ لوجدنا أن هذا الرقم قفز في عام ١٩٦٠ إلى ٣٤٨.

### - الرسوم على المواد الملتهبة

طراً عليها أيضاً زيادة محسوسة من / ١٨ ٨٥٦ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٥٩ إلى / ٢٢ ٨٦٦ ٠٠٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٦٠.

**- رسوم التبغ والتنباك**

تتزايد باستمرار منذ عام ١٩٥٧ حتى بلغت في عام ١٩٦٠ / ٢٦ ٢٣٥ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٢١ ٥٠٤ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٥٩ .

وهكذا إذا جمعنا العناصر الثلاثة المذكورة لبلغت / ١٦١ ٨٤٢ ٦٩٣ / ل.ل. من أصل مجموع الضرائب غير المباشرة البالغ / ١٦٧ ٨٥٤ ٠٩١ / ولتحصل معنا أنها الأساس في هذا النوع من الضرائب، وإنها تشكل الجزء الهام الذي يغذي موارد الخزينة .

**ثانياً - الموازنات الملحقه**

منحت بعض الإدارات العامة الشخصية الإدارية فيما يتعلق بموازنتها، وفصلت بهذا عن موازنة الدولة بسبب تخصيص بعض الواردات لنفقات معينة، وأصبح لها والحالة ما ذكر كيان مالي مستقل عن كيان الموازنة العامة .

وهذا بيان مقارنة للموازنات الملحقه عن ستي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ وبلاستناد إلى قطع الحساب .

| السنة       | الهاتف ل.ل. | مكتب القمح | اليانصيب الوطني ل.ل. |
|-------------|-------------|------------|----------------------|
| ١٩٥٩ واردات | ٢٠٠٥٨٩٠٩    | ٦٤٢١٦٠٥    | ٦٨٧١٤٩٥              |
| نفقات       | ١٧٠١٨٩٤١    | ١١٥٨٣٢١    | ٦١٢١٧٠٧              |
| رصيد        | ٣ ٠٣٩ ٩٦٨   | ٥٢٦٣٢٨٤    | ٧٤٩٧٨٧               |
| ١٩٦٠ واردات | ٢٢١٧٨٧٠٤    | ٦٦٧٥١٤٨    | ٩٣٠٤٨١٠              |
| نفقات       | ١٩٩٥٥٨٣٩    | ١٨٩٦٣٩٥    | ٩٤٠٤٢٨٥              |
| رصيد        | ٢٢٢٢٨٦٥     | ٤٧٧٨٧٥٣    | ٩٩٣٧٥ عجز            |

**وضع مال الاحتياط للموازنات الملحقه في نهاية سنة ١٩٦٠**

| مال الاحتياطي ل.ل. |                 |
|--------------------|-----------------|
| ٣٩٧٣٢٧١            | الهاتف          |
| ١١١٦٢٨٧٨           | مكتب القمح      |
| ٢٩٤٠٦٠١            | اليانصيب الوطني |

وهناك موازنة الجامعة اللبنانية التي لم يقطع حسابها حتى الآن بسبب مباشرة الجامعة العمل خلال العام الحالي والملاحظ أن معظم وارداتها ترتكز على مساهمة الدولة التي بلغت خلال عام ١٩٦١ / ٦٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

أما المشاريع المائية التي تتمتع بموازنة ملحقة فهي (نبح الغار، نهر الجوز، أدونيس، اليمونة) وستتخذ الحكومة التدابير الآيلة إلى تضمين موازنات هذه المشاريع موازنة وزارة الأشغال العامة والنقل.

### ثالثاً - المصالح المستقلة

#### ١ - التوسع في إنشاء المصالح المستقلة

أعطيت هذه المصالح الشخصية المعنوية والاستقلال المالي والإداري لذلك فإن موازاناتها لا تخضع لتصديق السلطة التشريعية. وقد أنشئ معظمها أثر عمليات التأمين واسترداد بعض المشاريع الامتيازية وأغلبها يتعلق بالشؤون المائية والكهربائية وهذه المصالح هي:

- مصلحة الكهرباء
- المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
- مصلحة مياه بيروت
- مصلحة مياه طرابلس
- مصلحة مياه المتن
- مصلحة مياه عين الدلبة
- مصلحة مياه الباروك
- مصلحة كهرباء ومياه صور وكهرباء النبطية وجوبا
- مصلحة مياه صيدا
- مصلحة مياه زحلة وجوارها
- مصلحة مياه كسروان وكهرباء الفتوح
- مصلحة مياه جبل عامل
- مصلحة كهرباء جزين
- مصلحة ري القاسمية ورأس العين

يضاف إليها :

- مصلحة المدينة الرياضية
- مكتب الفاكهة
- مكتب الحرير
- مصلحة الإنعاش الاجتماعي
- مصلحة الأبحاث العلمية والزراعية

وإن الحكومة تعتمد طريقة المؤسسة العامة كلما أرادت أن تدير مرفقاً خاصاً من مرافق البلاد آخذة بمبدأ التخصيص الذي يفرضه واقع بعض هذه المرافق، فتفصلها عن الكيان الإداري العام وتزودها بإدارة خاصة. وعليه فقد أنشأت مؤخراً مصلحة السكك الحديدية اللبنانية والنقل المشترك لبيروت وضواحيها، كما أنشأت مصلحة معرض طرابلس الدائم ومصلحة مرفأ طرابلس.

وهكذا فإننا نرى أن نشاط الدولة عبر المؤسسات العامة لا يقل أهمية عن نشاطها عن طريق الموازنة العامة لأن هذه المؤسسات تدير مرافق حيوية تتعلق بالحقول العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

## ٢ - النفقات التي تكبدتها الدولة في سبيل إنشاء بعض المصالح المستقلة

لقد تكبدت الدولة نفقات طائلة في سبيل إنشاءات المصالح المستقلة وفي سبيل استرداد مشاريع بعض الشركات الامتيازية، كما تحملت الخزينة عبئاً ثقيلاً من الإمدادات التي منحتها - بشكل سلفات - لتغطية بعض نفقات المصالح الضرورية، من إنشاءية وإدارية.

فبلغ مجموع ما أرصد من موازنات الدولة، وما أعطي من خزيتها في هذا المجال حتى اليوم /٣٧٦ ٧٣٧ ١٨١ / ليرة لبنانية.

وفيما يلي بيان بالإمدادات المالية لمشاريع المصالح الاستثمارية المستقلة المعطاة بموجب اعتمادات خصصت في موازنات الدولة، وسلفات أخذت من خزيتها:

| اسم المصلحة المستقلة             | الاعتمادات<br>المفتوحة<br>ل.ل | سلفات الخزينة<br>ل.ل | المجموع<br>ل.ل |
|----------------------------------|-------------------------------|----------------------|----------------|
| مصلحة الكهرباء والنقل المشترك    | -                             | ٤٥٨٠٠٠٠٠             | ٤٥٨٠٠٠٠٠       |
| المصلحة الوطنية لنهر الليطاني    | -                             | ٣٥٠٠٠٠٠٠             | ٣٥٠٠٠٠٠٠       |
| مصلحة مياه الباروك               | ٢٣٠٣١٠٢٧                      | -                    | ٢٣٠٣١٠٢٧       |
| مصلحة استثمار مرفأ طرابلس        | ١٨٤٥٠٠٠٠                      | -                    | ١٨٤٥٠٠٠٠       |
| مصلحة مياه بيروت                 | -                             | ١٢٥٢٥٦٩٤             | ١٢٥٢٥٦٩٤       |
| مصلحة مياه جبل عامل              | ١١٢٠٠٠٠٠                      | -                    | ١١٢٠٠٠٠٠       |
| مصلحة مياه كسروان وكهرباء الفتوح | ٨٢٨٠٠٠٠                       | ١٧٥٠٠٠               | ٨٤٥٥٠٠٠        |
| مصلحة ري القاسمية ورأس العين     | ٩٥٦٩٤٠٥                       | -                    | ٩٥٦٩٤٠٥        |
| مصلحة مياه المتن                 | ٥٣١٠٠٠٠                       | -                    | ٥٣١٠٠٠٠        |
| مصلحة مياه عين الدلبه            | ٤٥٠٠٠٠                        | ٣٠٠٠٠٠٠              | ٣٤٥٠٠٠٠        |
| مصلحة مياه صيدا                  | ٢٠٠٠٠٠٠                       | -                    | ٢٠٠٠٠٠٠        |
| مصلحة كهرباء جزين                | ١٩٨٥٠٠٠                       | -                    | ١٩٨٥٠٠٠        |
| مصلحة مياه طرابلس                | ١٨٠٠٠٠٠                       | ١٠٠٠٠٠٠              | ١٩٠٠٠٠٠        |
| مصلحة مياه زحلة وجوارها          | ١٨٤٦٢٥٠                       | -                    | ١٨٤٦٢٥٠        |
| مصلحة مياه وكهرباء صور           | ١١١٥٠٠٠                       | ١٠٠٠٠٠٠              | ١٢١٥٠٠٠        |
| المجموع                          | ٨٥٠٣٦٦٨٢                      | ٩٦٧٠٠٦٩٤             | ١٨١٧٣٧٣٧٦      |

ومن الطبيعي ألا تفكر الدولة، بتغطية هذه النفقات، عن طريق زيادة الضرائب، أو إحداث ضرائب جديدة، بل توخت استهلاك هذه المبالغ من حصيلة وفر الاستثمار، ولذا تضمنت نصوص إنشاء كل مصلحة، مادة خاصة تقضي بإدخال الأموال الفائضة من الواردات الصافية، في خزينة الدولة، عند قطع الحساب السنوي.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة تولي عناية فائقة، لتعزيز إدارة هذه المصالح ومساعدتها على تحسين طرق الاستثمار وعلى القيام بمهامها على الوجه الأكمل.

## القسم الرابع: السياسة المالية، والاقتصادية، والاجتماعية

لم يكن للحكومة حتى الأمس القريب سياسة مالية محددة الأهداف واضحة المعالم. وقد أثير موضوع اختطاط هذه السياسة وبلورتها مع الحركة الإصلاحية الأخيرة.

ولا شك في أن وضع سياسة مالية مبنية على أسس جديدة تتفق مع تطور البلاد وحاجاتها هو من المواضيع الواسعة المتشعبة، ويشكل بالتالي مهمة شاقة وطويلة. يضاف إلى ذلك أن وضع سياسة مالية ليس من الأعمال الجامدة بل هو متحرك متطور يجب أن يماشي سير الحاجة في الزمن. فما كان صالحاً في الأمس البعيد والقريب قد لا يكون صالحاً في الوقت الحاضر وما يصلح اليوم قد لا يلائم مقتضيات الغد.

وإنه لغني عن القول أن لبنان كان، حتى الآن، بلد الارتجال والاستنساب في مختلف مرافقه العامة. لهذا فإن الحاجة ماسة إلى سياسة تنظيمية، غايتها استجلاء واقع البلاد، واستقصاء حقائقها، والتثبت من مدى طلقانها الإنتاجية والاستهلاكية، وانطلاقاً من هذه الحاجة أخذت الدولة تبني سياستها العامة استناداً إلى مخطط إنمائي شامل لتأمين الخدمات العامة في إطار من التناسق والتكامل. وبصورة تفصيلية بدأت ترسم الخطوط المنهجية الكبرى لكل حقل من حقول النشاط.

### أولاً - في الحقل المالي

#### أ - في السياسة الضريبية

تنوي الحكومة إعادة النظر في النظام الضرائبي برمته وفقاً للأسس التالية:

##### ١ - فيما يتعلق بضريبة الدخل

إعادة النظر في جميع الإعفاءات ودرسها وفقاً لمقتضيات البلاد الاقتصادية وتكييف معدلات الضريبة على أن يؤخذ بعين الاعتبار حجم المداخل وأوضاع المكلفين الاجتماعية.

##### ٢ - فيما يتعلق بضريبة الأملاك المبنية

- تطبيق مبدأ التصاعدية عليها انسجاماً مع مبادئ العدالة الضريبية، على أن تكون هذه التصاعدية معتدلة لئلا تمس حركة العمران التي ما زالت البلاد بحاجة إليها بسبب تزايد عدد السكان من جهة، والتطور الاجتماعي من جهة ثانية.

- تكييف الإعفاءات والمعدلات للترغيب في تعمير المناطق المفتقرة إلى العمران وتشجيع بناء المساكن الشعبية المعدة لسكن الطبقات ذات الدخل المحدود.



وقد أعدت وزارة المال مشروع قانون بهذا المعنى ، سىصار إلى درسه قريباً في مجلس الوزراء ومن ثم أحالته على السلطة التشريعية .

### ٣ - فيما يتعلق برسم الانتقال

إعادة النظر في المعدلات القائمة تحقيقاً للعدالة الضريبية والاجتماعية .

### ٤ - فيما يتعلق بالضرائب غير المباشرة

تحتاج أنظمتها إلى تعديل جذري جملة وتفصيلاً لتحديد معدلاتها ، وتطبيق مبدأ التصاعد على بعضها ، حتى تصبح أكثر انطباقاً مع الواقع العلمي .

### ٥ - في كيفية تحقيق الإصلاح الضريبي

ومن أجل إصلاح النظام الضريبي وإقامة تشريع ضريبي عادل متطور ، وتهيئة المواطن اللبناني لتفهم الضريبة بمعناها الصحيح تعزم وزارة المال اتخاذ الإجراءات التالية :

- ١ - إجراء دراسة جذرية شاملة للتشريع الضريبي لأجل تعديله أو تبديله في ضوء المفاهيم العلمية الحديثة ووفق مخطط التنمية العامة إقامة للعدالة الضريبية والاجتماعية .
- ٢ - إحداث إحصاءات ضريبية تمكن الإدارة من الحصول على جميع المعلومات اللازمة للتطبيق الصحيح تنفيذاً لتشريع الإصلاح الأخير .
- ٣ - تعزيز الجهاز العامل في دوائر الضرائب عدداً ، وكفاءة ، ونزاهة ، لإفساح المجال أمام هذا الجهاز للعمل السليم من أي خطأ أو انحراف .
- ٤ - تنشئة الموظف الضريبي اختصاصاً ونفسية حتى تضمن بالاختصاص صحة الضريبة وعدالتها وبالنفسية سبيلاً إلى التجاوب بين الموظف والمكلف .
- ٥ - إدخال العنصر الآلي على أساليب العمل الإداري على أوسع نطاق اختصاراً لمراحل المعاملات المتزايدة وتوفيراً للوقت والجهد في سبيل زيادة كمية الإنتاج العملي وإفساح المجال أمام الموظف الضريبي للتدقيق والاستقصاء الضروريين لسلامة المصلحة العامة .
- ٦ - إقامة رقابة دائمة على أعمال موظفي الضرائب منعاً للمخالفة والمغايرة وحرصاً على الأموال العامة .

وهكذا تكون وزارة المال قد أحدثت انقلاباً في عقلية المواطن المكلف وانقلاباً في النصوص المطبقة والأساليب المتبعة والأهداف المالية العامة ، وذلك في سبيل الإنماء القومي واستقرار الوحدة الوطنية الخيرة .

## ب - في سياسة الموازنة

تمكنت وزارة المال من إدخال تحسينات عديدة على سياسة الموازنة. وقد حققت قسماً من هذه التحسينات في موازنة عام ١٩٦١، وها هي تحقق قسماً آخر في موازنة عام ١٩٦٢. أما الخصائص التي يتميز بها مشروع موازنة عام ١٩٦٢ فتلخص بما يلي:

### ١ - توحيد الموازنة العامة والموازنات الملحقّة

من المبادئ المالية التي تسود تنظيم الموازنات مبدأ وحدة الموازنة. ويقضي هذا المبدأ بأن تثبت نفقات الدولة ووارداتها في صك واحد، أي بأن يكون للدولة الواحدة موازنة واحدة أيّاً كانت منابع الواردات وأيّاً كانت وجود الإنفاق.

والغاية من التوحيد هي التنظيم والوضوح والمعرفة وبالتالي تمكين المواطن والسلطتين التنفيذية والتشريعية من تكوين فكرة صحيحة وسريعة عن نشاط الدولة، ذلك أن تعدد حسابات الدولة، أو تعدد موازاناتها، يغرق الأوضاع المالية في الفوضى والاضطراب ويحول دون معرفة حقيقتها وبالتالي إجراء الرقابة عليها.

أما الواقع اللبناني، في هذا الحقل، فهو على نقيض المبادئ المالية السليمة لكونه يأخذ بفكرة تعدد الموازنات بدلاً من فكرة التوحيد. ففي لبنان عدد من الموازنات من ملحقة ومستقلة واستثنائية، وعدد من الاعتمادات المفتوحة في صناديق مستقلة خارج الموازنة. ومما يزيد الأمور تعقيداً أن هذه الموازنات والاعتمادات توضع في صكوك منفصلة وتقدم إلى السلطة التشريعية في أوقات متباينة، مما يصعب معه تبيان حقيقة الأوضاع المالية. يضاف إلى ذلك أن تعدد الموازنات أدى إلى أن الموازنة العامة تكاد تقتصر على النفقات الإدارية فقط، في حين ضمنت الموازنات الأخرى مختلف الاعتمادات المخصصة للتجهيز والإنشاء.

لقد سعت وزارة المالية إلى معالجة هذا الوضع بالعودة إلى مبدأ وحدة الموازنة، وبالتالي جمع واردات الدولة ونفقاتها في كتاب واحد لكي تسهل معرفة الأوضاع المالية، وتسهل مراقبتها ولكي يظهر نشاط الدولة على حقيقته. فالموازنة هي مرآة سياسة الدولة، ويجب أن تعبر عن كافة نشاطاتها في مختلف الميادين.

وتحقيقاً لهذه الغاية قامت وزارة المالية بالخطوات التالية:

آ - الخطوة الأولى: تمكنت وزارة المالية من تحقيق وحدة الموازنة في موازنة عام ١٩٦١ بجمعها الموازنة العامة والموازنات الملحقّة (الهاتف، اليانصيب، مكتب القمح، الجامعة اللبنانية)

في كتاب واحد. غير أن هذا التوحيد بقي عملية مادية فحسب لأنه وضع لكل منها قانون يتضمن أحكاماً خاصة.

ب - الخطوة الثانية: تمكنت وزارة المال من تحقيق وحدة جذرية، في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ بين الموازنة العامة والموازنات الملحقة. وذلك بأن عرضت جميع هذه الموازنات في كتاب واحد وفي مشروع قانون موحد تطبق نصوصه على جميعها. وهكذا برزت إمكانيات الدولة المالية وأعباؤها بشكل واضح وسريع.

وتأمل هذه الوزارة التمكن في المستقبل من إزالة الشخصية المالية للموازنات الملحقة وتذويب اعتماداتها في صلب الموازنة العامة.

## ٢ - الاعتمادات المفتوحة خارج الموازنة

وكما تعددت الموازنات في لبنان، تعددت أيضاً الاعتمادات المفتوحة خارج الموازنة في صناديق مستقلة.

وهذه الاعتمادات على نوعين:

أ - اعتمادات سبق فتحها بموجب قوانين برامج وزعت على عدة سنوات: إن هذه الاعتمادات لا تظهر في الموازنة ولا في قطع الحساب السنوي، وتبقى بعيدة عن أعين الباحثين وعن رقابة السلطة التشريعية. وقد عمدت وزارة المالية إلى تضمين مشروع موازنة عام ١٩٦٢ الاعتمادات أو الأقساط السنوية العائدة لقوانين البرامج المذكورة. وسيصار في المستقبل إلى تضمين جميع الموازنات المقبلة الأقساط العائدة لكل منها. وقد وضع نص بهذا المعنى في مشروع قانون الموازنة.

ب - اعتمادات إفرادية مختلفة مفتوحة خارج الموازنة: وثمة اعتمادات عديدة غير تابعة لقوانين البرامج مفتوحة خارج الموازنة، وأصبح من الصعب حصرها وقطع حساباتها. لذلك وضع نص في مشروع قانون الموازنة يجيز للحكومة أن تنقل رصائد هذه الاعتمادات، بعد إحصائها وقطع حساباتها، إلى الأجزاء المختصة من الموازنة العامة. ويقضي هذا النص بأن تطبق على هذه الرصائد أحكام قانون المحاسبة العمومية.

هذا، ولا بد من التأكيد، في موضوع الاعتمادات التي درج على فتحها خارج الموازنة، بأن وزارة المالية عازمة عزمًا أكيداً ونهائياً على عدم الإجازة بعد الآن بفتح أي اعتماد خارج الموازنة، تجميعاً لحجم النفقات ولبيان الأعباء الحقيقية المترتبة على الدولة.

### ٣ - ضبط اعتمادات الجزء الرابع من الموازنة

نص قانون المحاسبة العمومية على تخصيص الجزء الرابع من الموازنة لنفقات البرامج الإنشائية الطويلة المدى. بيد أن هذا الجزء لم يكن ليظهر في الموازنة حتى الآن بسبب الطريقة المتبعة سابقاً والتي تحدثنا عنها. وها إننا لأول مرة نضبط في مشروع موازنة ١٩٦٢ اعتمادات هذا الجزء وقد بلغت أرقامه / ٥٠ ٢٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

أما الاعتمادات التي ترصد في هذا الجزء فهي اعتمادات الدفع السنوية العائدة للمشاريع الإنشائية. وأهم المبالغ المرصدة فيه هي الاعتمادات المفتوحة للقسط السنوي لقانون الـ / ٤٥٠ / مليون ليرة الذي صدر مؤخراً.

وهكذا فإننا نرى أن هذا الجزء من الموازنة يشكل بالمعنى العلمي ما يسمى موازنات التوظيف ويجعل من الموازنة اللبنانية موازنة إنتاج وعمل.

### ٤ - دراسة طلبات الاعتمادات، والاعتمادات الإضافية

كانت الاعتمادات تطلب من الإدارات العامة في السابق بدون أن تكون مبنية على دراسة صحيحة تبرر الحاجة لها.

وقد أتبعَت وزارة المالية في رصد الاعتمادات في مشروع موازنة ١٩٦٢ الدراسات المقدمة للمشاريع المنوي تحقيقها والإحصاء الصحيح للحاجات والمبررات الكافية للطلبات حتى يأتي مشروع الموازنة معبراً تعبيراً حقيقياً عن حاجات الدولة لأن هذه الوزارة هي المسؤولة عن إقامة التعادل بين كفتي الموازنة فلا يجوز بعد الآن أن ترتجل الاعتمادات ارتجالاً يؤدي إلى تجميد قسم لا بأس به من الأموال العامة في الخزينة بدون جدوى.

وتحقيقاً لهذه الغاية نظمت وزارة المالية جداول خاصة بطلبات الاعتمادات، ولكل نوع من أنواع النفقات، وزودت الإدارات المختصة بنماذجها كي يأتي الدرس متفقاً مع المخطط الشامل للنفقات العامة.

وكنتيمة حتمية لدراسة الحاجات الحقيقية للإدارات العامة ورصد الاعتمادات اللازمة لها، ينتظر أن يتضائل هذا السيل الجارف من طلبات الاعتمادات الإضافية التي تلجأ إليها هذه الإدارات فور تصديق الموازنة والتي تحدث البلبلة فيها.

### ٥ - الاعتمادات الإنشائية

وإلى جانب كل ذلك عنيت الحكومة بتوجيه الإنفاق ناحية الحقول الإنتاجية والإنشائية فخصصت لها نسبة كبيرة من النفقات العامة، لم يسبق أن خصصت لها من قبل.

ففي حين أن اعتمادات التجهيز والإنشاء بلغت /٥٦/ مليون ليرة في موازنة ١٩٦١، نراها تقفز في مشروع موازنة ١٩٦٢ إلى /١٣٣/ مليون ليرة. وهكذا تنتقل نسبة هذه الاعتمادات من ١٨,٢٦٪ في سنة ١٩٦١ إلى ٣٢,٥٤٪ في سنة ١٩٦٢.

وغني عن البيان أن الحكومة تستهدف من وراء زيادة الإنفاق، ومن وراء تخصيصه للنواحي الإنشائية والتجهيزية، إشاعة النشاط والحيوية في الاقتصاد القومي، والسير به نحو الازدهار الذي ينشده كل مخلص لهذا البلد.

## ٦ - أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقّة

بلغ مجموع أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقّة، كما سنبين ذلك بالتفصيل لدى درس المشروع، /٤٠٩/ ملايين ليرة تقريباً في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ مقابل /٣٠٩/ ملايين في موازنة عام ١٩٦١.

أما أسباب الزيادة البالغة حوالي المائة مليون ليرة فتعود إلى الزيادة السنوية العادية التي تصيب النفقات العامة، وإلى زيادة نفقات التجهيز والإنشاء.

هذه هي الإصلاحات التي تمكنت وزارة المالية من تحقيقها في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ وهي، والحق يقال، إصلاحات جذرية وهامة مستمدة من المبادئ العلمية الحديثة المعتمدة في البلدان الراقية، ومن أوضاع البلاد الخاصة.

ولا يزال لدى وزارة المالية عدد من الاقتراحات والإصلاحات التي تنوي إدخالها على الموازنة في المستقبل، لكي يأتي الإصلاح في الحقل المالي كاملاً وشاملاً غير أنه لا يتسنى تحقيق هذه الإصلاحات إلا بعد إدخال التعديلات التي تقتضيها على قانون المحاسبة العمومية، مع العلم أن هذه الوزارة جادة في الوقت الحاضر بإعداد هذه التعديلات التي ستحال قريباً إلى السلطة التشريعية.

## ج - في المشاريع العمرانية الكبرى

### ١ - مشروع الطرق

لما كان قد تبين أن ثمة عدداً كبيراً من القرى اللبنانية ما زال محروماً من الطرق فقد وضعت الحكومة مشروعاً يقضي بربط القرى اللبنانية كافة بشبكة الطرق العامة بواسطة طرقات ثانوية.

وقد نشر هذا المشروع بالمرسوم رقم ٦٦٣٠ تاريخ ١٠ أيار سنة ١٩٦١، وحددت القرى التي تستفيد من الطرقات موضوع هذا المشروع في جدول ملحق لهذا المرسوم ويبلغ عددها زهاء

ستماية قرية محرومة جميعها من الطرقات. وقد باشرت الأجهزة المختصة تلزيم دراسة وتنفيذ هذا المشروع الذي سيعود بالخير والنفع العميم على القرى التي يتناولها.

## ٢ - مشروع الـ / ٤٥٠ / مليون ليرة

عملاً بسياسة التخطيط الشامل المتبعة من قبل الحكومة.

وبناء على الدراسة التي قامت بها بعثة الأب لوبره وغيرها من الدراسات التي تناولت أوضاع البلاد الاقتصادية.

تبين أن لبنان لا يزال متخلفاً في النواحي الاقتصادية عن العديد من البلدان، ولا يتمتع بالمستوى الاجتماعي المنشود ولا سيما في بعض مناطقه. لذلك وضعت الحكومة مشروع الـ / ٤٥٠ / مليون ليرة الذي سيؤمن للبلاد انتعاشاً اقتصادياً ويزيد الدخل القومي ويرفع مستوى المعيشة. وقد حددت مدة تنفيذ هذا المشروع بخمس سنوات اعتباراً من أول سنة ١٩٦٢ على أن تتضمن الموازنات السنوية الاعتمادات اللازمة لتنفيذ الأشغال المبينة فيه سنة فسنة.

وأهم ميزات هذا المشروع:

١ - إنه بني على نتائج الدراسة التي قامت بها بعثة إيرفد.

٢ - إنه يرمي إلى تلبية حاجات المواطنين إلى الطرق والماء والكهرباء.

هذا وقد بدأت الحكومة بإعداد العدة للمباشرة بتنفيذ هذا المشروع الحيوي الضخم، فأرصدت له في موازنة سنة ١٩٦٢ القسط السنوي العائد له.

## ٣ - في مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية

أنشأت الحكومة لتنفيذ المشاريع الإنشائية مجلساً خاصاً أعطي الشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي ليتمكن من الإسراع في درس وتنفيذ المشاريع التي تحال إليه بقرار من مجلس الوزراء. وقد أعطي هذا المجلس أيضاً صلاحيات واسعة لجهة عقد الصفقات استثناء من قانون المحاسبة العمومية وقانون تنظيم ديوان المحاسبة.

## ثانياً - في الحقل الاقتصادي

تعتمد الحكومة سياسة تركيز الاقتصاد القومي على نشاطات ثابتة صحيحة دائمة لا تتهددها طوارئ الظروف من داخلية وخارجية، ولا تعبت بها التيارات من أين هبت.

## آ - في الصناعة

تعمل الحكومة جاهدة على تعزيز الإنتاج الصناعي انطلاقاً من تصنيع المواد الخام المتوفرة أو

الممكن توفرها في البلاد إلى تصنيع المواد المستوردة تلبية لحاجات السوق المحلية وغزواً للأسواق العالمية.

### ب - في الزراعة

إن السياسة الزراعية التي تعتمدها الحكومة هي قبل كل شيء سياسة إرشاد ترمي إلى الأخذ بيد المزارع وتلقيه أصول الزراعة وما يرافقها من مكافحة الأمراض الزراعية وغيرها. أما في حقل الإنتاج الزراعي فترى تشجيع العمل في النواحي الآتية:

- استصلاح الأراضي وريها واستنباع المياه الغائرة في أجواف الأرض أو الهاربة إلى أعماق البحر، إرواء للإنسان والنبات وتوليداً للطاقات المحركة.
- حفظ وتثبيت التربة في الجبال وعلى المنحدرات منعاً لانجرافها وتكوين السيول المضرة.
- زيادة مساحات الأراضي المحرقة.
- تجميل المناطق اللبنانية وتحسينها من الناحية السياحية.
- زيادة الثروة المائية والمخزونة في جوف الأرض.
- تحسين الثروة الحيوانية.
- زيادة الإنتاج الزراعي ورفع مستوى الريف اللبناني.
- المحافظة على الثروة الزراعية وتعزيز مكافحة الحشرات.
- تنمية الصيد البحري.

### ج - في الخدمات

تواصل الحكومة الاهتمام الجدي بإنتاج الخدمات المتنوعة من سياحة واصطياف وثقافة وصحة واجتماع توطيداً لأصولها وإنماء لنشاطها حتى تتصف بطابع الثبات والديمومة والغزارة. وعنصر الخدمات في كيان البلاد الاقتصادي قد يكون أكثر عناصره ملائمة للطبعتين البشرية والجغرافية في لبنان.

### د - في التجارة

تعمل الحكومة على توسيع نطاق الاتفاقات التجارية مع الخارج على أساس ينزع إلى التكافؤ بقدر المستطاع لأجل فتح أسواق خارجية للإنتاجين الصناعي والزراعي.

ومن أجل هذه الغاية تعمل الحكومة على تشجيع التبادل الحر بين البلدان العربية ولا تترك ساحة إلا وتتقدم منها بطلب إزالة القيود المفروضة على التبادل التجاري .

وقد رفع لبنان عدة اتفاقيات مع بعض البلدان العربية في هذا السبيل وهو يسعى إلى توسيع مداها .

أما في النطاق الدولي فتجهد الحكومة للوصول إلى اعتماد مبدأ التعرف التفصيلية وإعادة النظر بالاتفاقيات المعمول بها حالياً على أساس هذا المبدأ .

فالدولة التي تستورد منها بقدر ما تصدر إلينا والتي تضمن التكافؤ في ميزانها التجاري معنا يجب أن تميز عن الدولة التي لا تستورد منا إلا بنسبة ضئيلة جداً مما نستورد منها .

وتعتمد الحكومة في المفاوضات مع بعض الدول على تقديم المساعدات الفنية للبنان مقابل مستورداتها منها . وذلك من أجل تعزيز المشاريع الإنمائية كشق الطرق وري الأراضي وتزويد لبنان بقوى كهربائية كافية .

## ثالثاً - في الحقل الاجتماعي

### أ - في الضمانات الاجتماعية

يعتبر لبنان بلداً متخلفاً إلى حد بعيد من ناحية الضمانات الاجتماعية ، فليس من سياسة تهدف إلى التشغيل العام ، ولا إلى تنويع اليد العاملة ، وتحويلها من قطاع إلى قطاع وفقاً للمقتضيات الاقتصادية والاجتماعية .

من هنا تنشأ البطالة بين فترة وفترة في صفوف اليد العاملة .

وما من تشريع يؤمن التعويض في حالات الفقر والعجز والمرضى ، لولا إنشاء مصلحة الإنعاش الاجتماعي التي ما زالت في طور التأسيس . وأن تتمكن هذه المصلحة من تلبية جميع الحاجات في نطاق مهمتها لأن الأموال المخصصة لها لا تفي إلا قسماً ضئيلاً من الموجبات الاجتماعية .

لذلك يجب أن تتجه الحكومة شطر الضمان الاجتماعي فيتعاون كل من العامل وصاحب العمل والدولة على تكوين رأس المال اللازم لإقرار الضمان الاجتماعي ثم مكافحة سائر الآفات الاجتماعية حتى يحصل المواطن على العمل والتطبيب والعلاج ويطمئن إلى حاضره ومصيره .

وتأمل الحكومة أن تزود البلاد بموازنة اجتماعية يحدد فيها الخدمات الاجتماعية الملقة على عاتق الدولة في العصر الحديث والموارد اللازمة لها للقيام بهذه الخدمات .



**ب - في الناحية التربوية**

يتسابق اللبنانيون إلى إحراز الشهادات العلمية في جميع مراحلها دون أن يكون هناك مقياس يوفق بين نسبة حملة الشهادات وطاقة استيعاب البلاد لهم .

ولذلك نلاحظ أن العدد الأكبر في الكتلة العاطلة عن العمل تمثل حملة الشهادات أولئك . كما يلاحظ تخمة في نطاق اختصاص وفراغ في نطاق آخر . واعتباراً لما ينطوي عليه هذا الوضع من خطورة ينبغي معالجته للحد من مساوئه ومن ثم تحويل النشء اللبناني الطالع من قطاع إلى قطاع أكثر قدرة على الاستيعاب وأكثر حاجة إلى الطاقة العاملة .

ومن أبرز الحاجات التربوية ضرورة مجانية التعليم ولاسيما الابتدائي منه لأنه لا يجوز أن يكون العلم بضاعة كمالية غالية .

ومن أجل هذا يجدر رفع مستوى المدارس الرسمية .

وأهم الإصلاحات التي تنوي الحكومة إدخالها هي تنظيم التعليم العالي ، ولاسيما توجيه التعليم شطر النواحي العلمية والتقنية بدلاً من النواحي الأدبية التي كثر عدد المطلعين بها بالنسبة للحاجة إليها . وتوصلاً لهذه الغاية أرصدت الاعتمادات اللازمة في مشروع موازنة سنة ١٩٦٢ .

**القسم الخامس: مشروع موازنة عام ١٩٦٢**

سبقت الإشارة لدى كلامنا عن سياسة الموازنة إلى الإصلاحات الجذرية التي أدخلت على مشروع موازنة ١٩٦٢ .

وتولي اهتمامنا فيما يلي دراسة أرقام مشروع الموازنة المذكورة وتحليلها .

حدد مشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لسنة ١٩٦٢ بمبلغ / ٤٠٨ ٩٧٠ ٠٠٠ / ل.ل. لقسمي الواردات والنفقات ، مقابل / ٢٧٣ ٨٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. للموازنة العامة لسنة ١٩٦١ و/ ٣٥٢٦٩٢٩٥ / ل.ل. للموازنات الملحقة ، أي بإجمال قدره / ٣٠٩ ٠٦٩ ٢٩٥ / ل.ل. للموازنة العامة والموازنات الملحقة معاً . فتكون الزيادة / ٩٩ ٩٠٠ ٧٠٥ / ل.ل.

## جدول مقارنة بين موازنة عام ١٩٦١ ومشروع موازنة ١٩٦٢

| الفرق             | ١٩٦٢      | ١٩٦١      |           |
|-------------------|-----------|-----------|-----------|
|                   |           |           |           |
| زيادة             | ٩٤٤٠٠٠٠٠  | ٣٦٨٢٠٠٠٠٠ | ٢٧٣٨٠٠٠٠٠ |
| نقصان             | -         | -         | -         |
| موازنة العامة     | ٢٣٠٥٩٠٥   | ١٩١٠٠٠٠٠  | ١٦٧٩٤٠٩٥  |
| موازنة الهاتف     | -         | ١٢١٢٥٠٠٠  | ١٢٦٠٠٠٠٠  |
| موازنة اليانصيب   | ٤٧٥٠٠٠    | -         | -         |
| موازنة مكتب القمح | ٢٨٧٥٠٠٠   | ٦٦٧٥٠٠٠   | ٣٨٠٠٠٠٠   |
| موازنة الجامعة    | ٧٩٤٨٠٠    | ٢٨٧٠٠٠٠   | ٢٠٧٥٢٠٠   |
|                   | ١٠٠٣٧٥٧٠٥ | ٤٠٨٩٧٠٠٠٠ | ٣٠٩٠٦٩٢٩٥ |
|                   | ٤٧٥٠٠٠    |           |           |
|                   | ٩٩٩٠٠٧٠٥  |           |           |

## أولاً - الواردات

بلغ تقدير الواردات لعام ١٩٦٢ في الموازنة العامة /٣١٨/ مليون ل.ل. كما يبدو من الجدول المقارن التالي:

| الواردات  |           |                                      |
|-----------|-----------|--------------------------------------|
| سنة ١٩٦٢  | سنة ١٩٦١  |                                      |
| ٩٥٤٥٠٠٠٠  | ٧٩٣٥٠٠٠٠  | الضرائب المباشرة والرسوم الممثلة لها |
| ١٧٦٤٥٠٠٠٠ | ١٥٦٧٠٠٠٠٠ | الضرائب والرسوم غير المباشرة         |
| ٩٥١٠٠٠٠   | ٨٠٣٥٠٠٠   | حاصلات املاك الدولة ومصالح الاستثمار |
| ٣٦٥٩٠٠٠٠  | ٢٩٧١٥٠٠٠  | ايراد متفرقة                         |
| ٣١٨٠٠٠٠٠٠ | ٢٧٣٨٠٠٠٠٠ | المجموع                              |

والزيادة الطارئة على الواردات أهمها:

- ١ - ضريبة الأملاك المبنية + ٤ ملايين
- ٢ - ضريبة الدخل + ٨ =
- ٣ - السيارات الخاصة والطوايع + ٣ =
- ٤ - المواد الملتهبة + ٤,٥ =
- ٥ - التبغ والتبناك + ٥ =
- ٦ - الجمارك + ٩ =
- ٧ - المحسومات التقاعدية + ٢ =
- ٨ - إيرادات متفرقة + ٥ = بسبب جباية إيرادات السكر من قبل وزارة المال بدلاً من مكتب القمح.

هذا، ومن أجل تأمين توازن كفتي الموازنة أخذ مبلغ / ٢٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. من مال الاحتياط لتمويل الجزء الرابع من الموازنة تجاوباً مع حاجات البلاد الإنشائية. فيصبح مجموع أرقام الواردات في مشروع سنة ١٩٦٢ / ٣٦٨ ٢٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. فيما خص الموازنة العامة. أما الموازنات الملحقة فالجداول التالية تبين وارداتها المقدرة لسنة ١٩٦٢ :

#### الواردات المقدرة لموازنة مديرية الهاتف العامة

| رقم الجزء    | تعيين الاجزاء           | الواردات المقدرة |
|--------------|-------------------------|------------------|
| الجزء الاول  | الاستثمار               | ١٩١٠٠٠٠٠         |
| الجزء الثاني | التأسيس                 | للمذكر           |
| الجزء الثالث | مأخوذات من مال الاحتياط | للمذكر           |
|              | مجموع الواردات          | ١٩١٠٠٠٠٠         |

## الواردات المقدرة لموازنة مديرية اليانصيب الوطني

| رقم الفصل    | تعيين الفصل                   | الواردات المقدرة<br>لسنة ١٩٦٢ ل.ل |
|--------------|-------------------------------|-----------------------------------|
| الفصل الاول  | واردات مديرية اليانصيب الوطني | ١٢١٢٥٠٠٠                          |
| الفصل الثاني | مأخوذات من مال الاحتياط       | للكر                              |
|              | مجموع الواردات                | ١٢١٢٥٠٠٠                          |

## الواردات المقدرة لموازنة مكتب القمح

| رقم الفصل    | تعيين الفصول            | الواردات المقدرة لسنة<br>١٩٦٢ ل.ل |
|--------------|-------------------------|-----------------------------------|
| الفصل الاول  | حاصلات مكتب القمح       | ٣٠٠٠٠٠                            |
| الفصل الثاني | رسوم القمح والدقيق      | ٣٧٠٠٠٠٠                           |
| الفصل الثالث | مأخوذات من مال الاحتياط | ٢٦٧٥٠٠٠                           |
|              | مجموع الواردات          | ٦٦٧٥٠٠٠                           |

## الواردات المقدرة لموازنة الجامعة اللبنانية

| رقم الفصل    | تعيين الفصول                   | الواردات المقدرة لسنة<br>١٩٦٢ ل.ل |
|--------------|--------------------------------|-----------------------------------|
| الفصل الاول  | رسوم التسجيل والامتحانات       | ٢٨٩٢٠٠                            |
| الفصل الثاني | حاصلات بيع المنشورات           | ٦٠٠٠                              |
| الفصل الثالث | مساهمة الدولة في نفقات الجامعة | ٢٥٧٤٨٠٠                           |
| الفصل الرابع | تبرعات                         | للكر                              |
| الفصل الخامس | واردات املاك الجامعة           | للكر                              |
| الفصل السادس | ايرادات متفرقة                 | للكر                              |
|              | مجموع الواردات                 | ٢٨٧٠٠٠٠                           |

## ثانياً - النفقات

### أ - الموازنة العامة

#### الباب الأول: رئاسة الجمهورية

بلغت الاعتمادات المفتوحة في هذا الباب في مشروع موازنة ١٩٦٢ / ٥٤٢ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٤٨٨ ٧٤٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١. ومصدر الزيادة البالغة / ٥٣ ٢٦٠ / ل.ل. ناتج عن لحظ الاعتمادات اللازمة لترقية الموظفين ولشراء سيارة للرئاسة.

#### الباب الثاني: مجلس النواب

تشمل اعتمادات هذا الباب نفقات إدارية وأخرى للتجهيز والإنشاء. وقد زادت الأولى في مشروع عام ١٩٦٢ مبلغ / ٩٥ ٤١٠ / ل.ل. بسبب زيادة رواتب الموظفين والمفقات الإدارية وزيادة اعتماد الوفود والمؤتمرات. أما الثانية فقد نتج فيها تخفيض يبلغ / ١٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

فتصبح اعتمادات المشروع / ٢ ٩٣٩ ٨٠٠ / ل.ل. مقابل / ٢ ٩٤٤ ٣٩٠ / ل.ل. رصدت في موازنة عام ١٩٦١.

#### الباب الثالث: رئاسة مجلس الوزراء

بلغت اعتمادات مشروع موازنة رئاسة مجلس الوزراء / ٦ ٥٣٤ ٨٠٠ / ل.ل. بينما كانت عام ١٩٦١ تبلغ / ٥ ٦٢٥ ٩٧٤ / ل.ل. أي أنها سجلت زيادة إجمالية قدرها / ٩٠٨ ٨٢٦ / ل.ل. وعناصر الزيادة تجلت في استحقاقات ترقية الموظفين العادية وفي بعض النفقات الإدارية.

وبصورة تفصيلية زادت الاعتمادات المفتوحة في الفصل الثاني (ديوان المحاسبة) / ٥٤ ٧٠٠ / ل.ل. بسبب لحظ اعتمادات لثلاث وظائف جديدة ولنفايات إدارية مختلفة.

أما مجلس الخدمة المدنية، فقد زادت الاعتمادات الملحوظة له في الجزء الأول مبلغ / ٩٦٠ ٨٦٨ / ل.ل. بسبب لحظ اعتماد تعويضات أعضاء المجلس التأديبي والنفقات الإدارية والمفروشات والمطبوعات واللوازم المكتبية لمختلف إدارات الدولة والملابس ونفقات المباريات والامتحانات. وقد خفضت اعتمادات إدارة الإعداد والتدريب / ٢٤ ٣٨٠ / ل.ل. وزادت الاعتمادات المفتوحة في الجزء الثاني / ٣٠ ٠٠٠ / ل.ل. من أجل شراء آلات وتجهيزات جديدة لشؤون الموظفين تنفيذاً للإصلاح الإداري.

أما التفتيش المركزي فقد نقصت الاعتمادات المفتوحة بما يوازي / ١١ ٣٠٠ / ل.ل. بسبب نقل اعتماد الوفود والمؤتمرات إلى موازنة وزارة الخارجية وتخفيض بعض الاعتمادات الأخرى.

#### الباب الرابع : وزارة العدل

سجلت هذه الوزارة زيادة في اعتمادات الجزء الأول من موازنتها بلغت / ١ ٤٧٨ ٥٤٣ / ل.ل. وأهم أسباب هذه الزيادة هو لحظ الاعتمادات اللازمة لتنفيذ التنظيم القضائي الجديد بما فيه / ٤٧ / وظيفة جديدة والتي قدرت بـ / ١ ٢٩٥ ٠٠٠ / ل.ل.

فبلغت أرقام المشروع / ٨ ٦٠٠ ٧٠٠ / ل.ل. مقابل / ٧ ١٢٢ ١٥٧ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦١.

#### الباب الخامس : وزارة الخارجية والمغتربين

بلغت أرقام موازنة وزارة الخارجية والمغتربين لعام ١٩٦١ / ٨ ٩٣٣ ٦٣١ / ل.ل. أضيفت هذه الأرقام في الجزء الأول من مشروع موازنة ١٩٦٢ اعتمادات قدرها / ٧٢٤ ٢٦٩ / ل.ل. وأهم أسباب هذه الزيادة ناتج عن إحداث مراكز جديدة لملحقين اقتصاديين وثقافيين.

أما الجزء الثاني فقد سجل زيادة بلغت / ١٤ ٠٠٠ / ل.ل. لتغطية بعض النفقات، أهمها بناء طابق جديد في دار السفارة في تونس ايرس.

فأصبح مجموع الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة ١٩٦٢ / ٩ ٦٧١ ٩٠٠ / ل.ل.

#### الباب السادس : وزارة الداخلية

بلغت اعتمادات المشروع / ٣٣ ٢٣٥ ١٠٠ / ل.ل. مقابل / ٣٠ ٦٢٣ ٠٦٦ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٢ ٦١٢ ٠٣٤ / ل.ل.

وأهم أسباب هذه الزيادة كائن:

١ - في الحقل المخصص لقوى الأمن الداخلي حيث لحظ اعتماد قدره / ١ ٦٩٤ ٦٩٠ / ل.ل. لتغطية النفقات الناتجة عن زيادة الرواتب والترقية العادية والدرجتين الاستثنائيتين وعن لحظ / ٢٠٠ / وظيفة جديدة.

٢ - في نقل الاعتمادات المخصصة لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين والبالغة / ٧٥ ٠٠٠ / ل.ل. من موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية إلى هذا الباب.

هذا فيما يتعلق بالجزء الأول، أما الجزء الثاني فقد سجل زيادة قدرها / ٤٦٠ ٣٠٠ / ل.ل. بسبب زيادة اعتمادات التجهيزات لقوى الأمن الداخلي.

## الباب السابع : وزارة المالية

بلغت اعتمادات مشروع موازنة وزارة المال / ٥٠٠ ٧٦٤ / ل.ل. مقابل / ٢٨٠ ٥٧٧ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦١ مع العلم أن هذا الباب يشتمل على موازنات الدوائر المالية وإدارة الجمارك ومديرية الشؤون العقارية .

وبصورة تفصيلية ، ارتفعت اعتمادات الجزء الأول من / ٢٨٠ ٦٥٢ / ل.ل. إلى

/ ٥٠٠ ٩٨٨ / ل.ل. أي بزيادة / ٩٤٠ ٣٣٩ / ل.ل. وأهم أسباب هذه الزيادة كائن في اعتمادات مديرية المالية العامة حيث لحظت اعتمادات لخمس وظائف «مراقب عقد نفقات» ولوظيفة رئيس دائرة وست وظائف كتبة للمراقبين ، كما لحظت اعتمادات لإنشاء بنك مركزي ولاستخدام خبراء عالميين للحسابات .

وثمة زيادات أخرى في اعتمادات مصلحة المساحة بلغت / ٥٢٠ ٥٤٥ / ل.ل. بنتيجة زيادة أجور الأجراء .

أما اعتمادات الجزء الثاني فتشير إلى انخفاض قدره / ١٤٩ ٠٠٠ / ل.ل.

## الباب الثامن : وزارة الدفاع الوطني

بلغت اعتمادات هذا الباب / ٠٠٠ ٧٦٦ ٦٢ / ل.ل. في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ مقابل / ٢٣٨ ٦١٣ ٥٧ / في موازنة عام ١٩٦١ أي بزيادة قدرها / ٧٦٢ ١٥٢ ٥ / ل.ل. وأهم أسباب هذه الزيادة الرواتب وملحقاتها ونفقات التجهيز .

## الباب التاسع : وزارة التربية الوطنية

بلغت الاعتمادات المفتوحة في الجزء الأول من هذا الباب / ٩٠٠ ٥٦٠ ٤٣ / ل.ل. مقابل / ٥١٠ ٣٤٢ ٣٧ / ل.ل. في سنة ١٩٦١ أي بزيادة / ٣٩٠ ٢١٨ ٦ / ل.ل. ومرد هذه الزيادة إلى أن الحكومة أرادت إتباع سياسة تربوية واسعة لاسيما في حقل التعليم الابتدائي حيث لحظ اعتماد لسبعماية وظيفة مدرس جديد عن ثلاثة أشهر . وفي حقل التعليم المهني والتقني فقد لحظ اعتماد لثلاث وأربعين وظيفة فنية جديدة كما لحظ اعتماد لإحدى عشرة وظيفة فنية بالتعاقد . وفي حقل التعليم الثانوي لحظ اعتماد لخمس وثلاثين وظيفة أستاذ ثانوي .

وقد اهتمت الحكومة بقضية إعداد المعلمين فلحظت اعتماداً لإحدى وعشرين وظيفة جديدة كما زادت اعتمادات المتعاقدين والأساتذة بالساعة مستجيبة في ذلك حاجة البلاد .

وفي ميدان التربية الرياضية والكشفية زادت عدد المدرسين ولحظت اعتماداً لعشرين مدرساً .

ولو راجعنا الجزء الثاني من الباب التاسع لتبين أن الزيادة بلغت في حقل التجهيز /١٩٢٠٥٠٠/ ل.ل. ومعظم هذه الزيادة مخصص لتجهيز المدينة المهنية في الدكوانة والمدارس المهنية القائمة حالياً وأربع مدارس مهنية جديدة.

كما وأنه لحظ في الجزء الرابع من المشروع اعتماد قدره /١ ٠٠٠ ٠٠٠/ ل.ل. لشؤون الآثار لأن لبنان يعتبر بلداً أثرياً يقصده السواح من شتى أنحاء العالم ولا بد من العناية بهذه الآثار واكتشاف المخبوء منها حتى تصبح البلاد مقصداً للسياحة.

وهكذا يصبح مجموع اعتمادات المشروع /٥٠ ٢٠٨ ٩٠٠/ ل.ل. مقابل /٤٠ ٨٢٠ ٠١٠/ ل.ل. في موازنة ١٩٦١.

#### الباب العاشر: وزارة الصحة والإسعاف العام

تشير اعتمادات هذا الباب في مشروع موازنة ١٩٦٢ إلى زيادة في الجزء الأول قدرها /٤٤٨ ٤٦٤/ ل.ل. خصصت للنفقات الاجتماعية.

أما الجزء الثاني فقد فاقت اعتماداته المبالغ المرصدة في موازنة ١٩٦١ /٩٢٠ ٢٠٠/ ل.ل. وسبب ذلك نقل اعتمادات معالجة العجزة والمقعدين من بند المعالجة في الجزء الأول إلى هذا الجزء كي تتولى مصلحة الإنعاش الاجتماعي أمرهم. بحيث أصبحت الاعتمادات المفتوحة في المشروع /١٣ ٣٨٤ ٩٠٠/ ل.ل. بدلاً من /١١ ٨٥٠ ٢٥٢/ ل.ل. المفتوحة في موازنة ١٩٦١.

#### الباب الحادي عشر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

بلغت الاعتمادات المرصدة في هذا الباب /٣ ٦٩٨ ١٠٠/ ل.ل. مقابل /٣ ٧٦٥ ٣٧٠/ ل.ل. في موازنة عام ١٩٦١ أي بتخفيض إجمالي قدره /٦٧ ٢٧٠/ ل.ل. وهذا التخفيض ظاهري فحسب نظراً لأن أهم الشؤون الاجتماعية أصبحت في عهدة مصلحة الإنعاش الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع أرقام بعض الاعتمادات أهمها الزيادة البالغة /١١٣ ٥٠٠/ ل.ل. العائدة للترقيات العادية ولمساعدة الطفولة ولتأمين نفقات مركز التدريب المهني لمشروع خبير مكتب العمل الدولي ولفنقات التجهيزات والأدوات الجديدة.

#### الباب الثاني عشر: وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة

كانت أرقام موازنة وزارة الإرشاد والأنباء والسياحة لعام ١٩٦١ /٥ ٩٤٩ ٢٧٦/ ل.ل. فلحققتها زيادة إجمالية في مشروع ١٩٦١ قدرها /٢ ٣٤٨ ٣٢٤/ ل.ل. فأصبحت /٨ ٢٩٧ ٦٠٠/ ل.ل. وأهم أسباب هذه الزيادة:



- رواتب الموظفين الدائمين بسبب لحظ اعتمادات / ٩٩ / وظيفة جديدة.
  - رواتب المتعاقدين بسبب زيادة / ٦٢ / وظيفة جديدة.
  - تعويضات عن أعمال إضافية.
  - نفقات الدعاية / ٩١٠ ٠٠٠ / ل.ل.
- أما المفوضية العامة للسياسة فقد زادت اعتماداتها الملحوظة قدره / ١٢٨ ٠٠٠ / ل.ل. بسبب تخفيض نفقات التجهيز والأدوات الجديدة.

### الباب الثالث عشر: وزارة الأشغال العامة والنقل

يشتمل الباب الثالث عشر على موازنات الدوائر المركزية في وزارة الأشغال العامة والنقل والمديريات العامة للطرق والمباني والتنظيم المدني، وللإنشاءات المائية والكهربائية، ولمراقبة الامتيازات والوصاية على مصالح الاستثمار، وللنقل.

وكانت الاعتمادات المرصدة في موازنة ١٩٦١ تبلغ في مجموعها / ١٢٨ ١٠٠ / ل.ل. فأصبحت في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ تبلغ / ١١١ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. أي بزيادة إجمالية قدرها / ٩٠٠ ٨٧١ ٦٦ / ل.ل.

أما قسط الجزء الأول من هذه الزيادة فقد قدره / ٩٠٠ ١٦٤ ٢ / ل.ل. وتعود هذه الزيادة بنوع خاص إلى رواتب الموظفين الموقتين التابعين للمشاريع الإنشائية، وأجور الأجراء المياومين، وإلى لحظ اعتماد لثلاث عشرة وظيفة جديدة موقته ولثلاث عشرة وظيفة فنية بالتعاقد وزيادة بعض النفقات الإدارية الأخرى.

أما الجزء الثاني فقد زادت الاعتمادات الملحوظة فيه / ١٦ ٧٥٢ ٠٠٠ / ل.ل. ومنشأ هذه الزيادة الاعتمادات التالية:

- / ٢٠٩ ٠٠٠ ٧ / ل.ل. للطرق والمباني والتنظيم المدني.
  - / ٦٠٩ ٠٠٠ / ل.ل. للإنشاءات المائية والكهربائية.
  - / ٨ ٨٣٢ ٠٠٠ / ل.ل. للتجهيزات الجديدة لمرفأ طرابلس ولتغطية عجز السكك الحديدية.
  - / ١٠٢ ٠٠٠ / ل.ل. لشراء بعض أدوات الإسعاف ولتجهيزات جديدة ونفقات الدروس.
- أما الجزء الرابع فقد لحظت فيه اعتمادات قدرها / ٤٩ ٢٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. موزعة على

مختلف المشاريع والأشغال التي تنوي الدولة تحقيقها خلال العام المقبل وهي تتعلق بأغلبها بالطرق والشؤون المائية والكهربائية وذلك تنفيذاً لقانون الـ ٤٥٠ / مليون ليرة، باعتبار أن اعتمادات الجزء الرابع تشكل في معظمها الجزء السنوي العائد لعام ١٩٦٢ من أصل الاعتمادات الإجمالية. وتلخص أهم الاعتمادات المرصدة في وزارة الأشغال العامة والنقل، للطرق والمياه والكهرباء في الجزئين الثاني والرابع من المشروع على الوجه الآتي:

| نوع الاشغال | قيمة الاعتمادات |          |          |
|-------------|-----------------|----------|----------|
|             | جزء ثاني        | جزء رابع | المجموع  |
| طرق         | ١٨٦٣٠٠٠٠        | ١٥٠٠٠٠٠٠ | ٣٣٦٣٠٠٠٠ |
| كهرباء      | ١٤٠٦٠٠٠         | ١٠٠٠٠٠٠٠ | ١١٤٠٦٠٠٠ |
| مياه        | ٣٧٩٤٠٠٠         | ٢٢٢٠٠٠٠٠ | ٢٥٩٩٤٠٠٠ |
| مباني       | ٤٦٢٥٠٠٠         | ٢٠٠٠٠٠٠٠ | ٦٦٢٥٠٠٠  |

#### الباب الرابع عشر: وزارة الزراعة

لم يطرأ على هذا الباب تعديل يذكر. وقد بلغت اعتمادات المشروع / ٤٠٠ ٠٠٠ / ٧ ل.ل. مقابل / ١٠٨ ٩١٠ / ٦ ل.ل. لموازنة عام ١٩٦١.

وقد سجل الجزء الأول زيادة قدرها / ٢٩٥ ٠٠٠ / ل.ل. نتجت عن لحظ اعتمادات للترقية العادية ولوظيفة / ٤١ / حارس أحراج كانت قد حذفت من موازنة ١٩٦١ ولبعض النفقات الإدارية الأخرى.

أما اعتمادات الجزء الثاني فقد تخللتها زيادات وتخفيضات مختلفة أدت بالنتيجة إلى زيادة إجمالية قدرها / ٥٥١ ٠٠٠ / ل.ل. ويعود ذلك بنوع خاص إلى رفع قيمة المساعدة المخصصة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية إسهاماً في نفقاتها نظراً لما لها من شأن في تطوير الزراعة في لبنان.

#### الباب الخامس عشر: وزارة الاقتصاد الوطني

بلغت أرقام موازنة وزارة الاقتصاد الوطني لعام ١٩٦١ / ٨٣٠ ٣٦٠ / ١ ل.ل. وقد ارتفعت هذه الأرقام في مشروع موازنة عام ١٩٦٢ إلى / ١٣٢ ٦٠٠ / ٢ ل.ل. أي بزيادة قدرها / ٣٠٢ ٢٤٠ / ل.ل.

وأهم أسباب الزيادة، الاعتمادات الملحوظة لخمس عشرة وظيفة جديدة ولاستئجار /١٢/ غرفة إضافية. كما لحظت اعتمادات لإقامة صالات عرض وللإشتراك في المعارض الدولية.

#### الباب السادس عشر: وزارة البريد والبرق والهاتف

زيدت اعتمادات هذا الباب مبلغ /٦٢٧ ٦٨٤/ ل.ل. وأهم الاعتمادات التي شملتها الزيادة هي اعتمادات الأجراء عملاً بنظام الأجراء الجديد واعتمادات الحمالين الموقتين لمساعدة التوزيع واعتمادات جعلات بيع الطوابع. بحيث بلغت اعتمادات المشروع /٢٠٠ ٤٥٥/ ل.ل. مقابل /٥١٦ ٨٢٧/ ل.ل. أرصدت في موازنة عام ١٩٦١.

#### الباب السابع عشر: وزارة التصميم العام

ارتفعت اعتمادات هذه الوزارة ارتفاعاً هاماً منم /٥٧٠ ٨٦٢/ ل.ل. الاعتمادات المرصدة في موازنة عام ١٩٦١ إلى /١٠٠ ٢٨٢/ ل.ل. لحظت في مشروع موازنة ١٩٦٢ بسبب لحظ اعتمادات لثلاث وأربعين وظيفة جديدة للإحصاء المركزي التي يعلق عليه أعظم الآمال، كما لحظ اعتماد قدره /٥٠ ٠٠٠/ ل.ل. لاستئجار بناء جديد. وقد زيدت اعتمادات الدروس والتصاميم واستقصاء المعلومات /٢٤٠ ٠٠٠/ ل.ل.

أما في الجزء الثاني فقد لحظ اعتماد قدره /٩٢٠ ٠٠٠/ ل.ل. لتنفيذ اتفاقات بعثة إيرفد للدروس الإنمائية مع الإشارة إلى أنه سبق وفتحت في موازنة ١٩٦١ اعتمادات إضافية لهذه الغاية.

#### الباب الثامن عشر: الديون المتوجة الأداء

بلغت اعتمادات هذا الباب في مشروع موازنة ١٩٦٢ /١٦ ٨٩٧ ٠٠٠/ ل.ل. مقابل /٥٠٠ ٤٢٨ ٢١/ ل.ل. في موازنة ١٩٦١.

أما مواطن التخفيض فكائن في مخصصات رؤساء الجمهوريات السابقين وفوائد السندات ولاسيما في نقل الاعتماد الذي كان يلحظ في هذا الباب لتغطية عجز سكك الحديد وقدره /٥٠٠ ٠٠٠/ ل.ل. إلى وزارة الأشغال العامة والنقل.

أما معاشات التقاعد وتعويضات الصرف فقد زيدت /٥٠٠ ٠٠٠/ ل.ل. بسبب الحاجة.

#### الباب التاسع عشر: احتياطي لنفقات طارئة

زيد اعتماد هذا الاحتياطي بسبب النفقات المرضية والمساعدات في حالتي المرض والوفاة وبسبب لحظ اعتماد جديد قدره /٣٠٠ ٠٠٠/ ل.ل. احتياطي لتعبئة المراكز الشاغرة وفقاً

للملاكات الجديدة التي ستصدر في خلال العام الحالي، وحذف اعتماد نفقات الإصلاح الإداري البالغ / ١ ٥٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

وقد سجل مشروع موازنة عام ١٩٦٢ مبلغاً قدره / ٦ ٧٨٨ ٤٠٠ / ل.ل. مقابل / ٣ ٣٠٠ ٤٨٠ / ل.ل. في موازنة ١٩٦١.

## ب - الموازنات الملحقة

### ١ - مديرية الهاتف العامة

بلغ مجموع الجزء الأول (نفقات الاستثمار) / ٩ ٨٩٩ ١٥٠ / ل.ل. والجزء الثاني (نفقات التجهيزات) / ٧٧٠ ٣٥٠ / ل.ل. والجزء الثالث (نفقات المشاريع الإنشائية) / ٨ ٤٣٠ ٥٠٠ / ل.ل. فيكون مجموع الاعتمادات الملحوظة في موازنة مديرية الهاتف العامة / ١٩ ١٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ١٦ ٧٩٤ ٠٩٥ / ل.ل. في سنة ١٩٦١.

### ٢ - مديرية الناصيب الوطني

تتكون واردات مديرية الناصيب من حاصلات بيع أوراق الناصيب الوطني المقدرة

بـ / ١١ ٧٢٥ ٠٠٠ / ل.ل. ومن فوائد مصرفية / ١٣٥ ٠٠٠ / ل.ل. ومن حصة المديرية من أرباح ناصيب معرض دمشق فيكون مجموعها / ١٢ ١٢٥ ٠٠٠ / ل.ل. في مشروع موازنة سنة ١٩٦٢ مقابل / ١٢ ٦٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. في موازنة عام ١٩٦١ وتتكون نفقات المديرية المذكورة من نفقات إدارية، ونفقات استثمار أهمها الجوائز الموزعة وجعالات الباعة، ونفقات اجتماعية أهمها مخصصات مصلحة الإنعاش الاجتماعي البالغة / ٢ ٤٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

### ٣ - مكتب القمح

بلغت موازنة مكتب القمح لعام ١٩٦٢ / ٦ ٦٧٥ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٣ ٨٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. في عام ١٩٦١ والشيء البارز في مشروع موازنة مكتب القمح لعام ١٩٦٢ هو الاعتماد المخصص لإنشاء وتجهيز خزان حبوب (سيلو) في مرفأ بيروت والبالغ / ٥ ٠٠٠ ٠٠٠ / ل.ل.

### ٤ - الجامعة اللبنانية

تولي الحكومة التعليم الجامعي عناية خاصة وتسعى في كل سنة لتعزيز الجامعة اللبنانية في جميع النواحي الفنية والعلمية والإدارية والثقافية.

لذلك فقد زادت مساهمة الدولة في نفقاتها من / ٦٠٠ ٠٠٠ / ل.ل. في سنة ١٩٦١ إلى / ٨٠٠ ٥٧٤ / ل.ل. في سنة ١٩٦٢ مسايرة في ذلك التطور المفروض في هذا العصر كي تصبح الجامعة اللبنانية في مصاف الجامعات الكبرى التي تحتوي على جميع فروع المعرفة. أما موازنة الجامعة اللبنانية فقد بلغت / ٨٧٠ ٠٠٠ / ل.ل. مقابل / ٢ ٠٧٥ / ل.ل. لعام ١٩٦١.

بيروت في ٣٠/٩/١٩٦١

وزير المالية، الإمضاء: بيار الجميل



## المحتويات

|           |                               |
|-----------|-------------------------------|
| ٥٣٣ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٤٨ ..... |
| ٥٤١ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٤٩ ..... |
| ٥٦١ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٠ ..... |
| ٥٦٥ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥١ ..... |
| ٥٧١ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٢ ..... |
| ٦٠١ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٣ ..... |
| ٦٠٥ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٤ ..... |
| ٦٥٣ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٥ ..... |
| ٦٦٧ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٦ ..... |
| ٧٠٥ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٧ ..... |
| ٧٤٧ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٨ ..... |
| ٨٦٩ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٥٩ ..... |
| ٨٧١ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٦٠ ..... |
| ٩١٣ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٦١ ..... |
| ٩٤٩ ..... | فذلكة موازنة العام ١٩٦٢ ..... |

